بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

الدكتور مصطفى حلمي

نظام الخلافة في الفكر الإسلامي

دار الدعوة
للطبع والنشر والتوزيع
٢ شارع منشا (محرم بك) الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم
مسلمون (١٠٢) واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، واذكروا
نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً ،
وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته
لعلكم تهتدون (١٠٣) ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون (١٠٤) ولا تكونوا
كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب
عظيم (١٠٥) ﴾.

(سورة آل عمران)



مقـــدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد :

فإن الحديث عن نظام الخلافة فى الإسلام حديث متشعب ، ممتد الأطراف متعدد الجوانب ، إذ يشمل مكانة الخلافة من الشرع ، وصلتها بأحداث التاريخ ومكانتها فى الفكر السياسى ، ودورها فى الحفاظ على وحدة المسلمين ، وتفردها بخصائص تتميز بها عن سائر أنظمة الحكم الأخرى وهناك أبحاث ودراسات ومؤلفات ،عنيت ببعض هذه الجوانب أو معظمها ، شغلت علماء المسلمين وغيرهم منذ خلافة أبى بكر الصديق – رضى الله عنه – إلى أن استطاع اليهود – بواسطة مصطفى كمال أتاتورك – الغاءها ، فاختفى النظام الى حين .

ووقفت أقلب صفحات هذا التراث الضخم فى كتب التاريخ ، ومؤلفات الفقهاء والمتكلمين وعلماء أهل السنة والجماعة قديماً وحديثاً لأتساءل : كيف أبدأ ، وماذا أقدم من جديد ؟

وتحددت خطة الكتاب منذ البداية لنقد آراء الشيعة وتقديم نظرية أهل السنة والجماعة ، وإذا بالمسائل تتفتق ، والحقائق تظهر ، ويتطرق البحث إلى فروع أخرى تتصل بالخلافة من قريب ، ولعل أولها وأهمها ، محاولة الإجابة على هذا السؤال :

كيف نسيت هذه الأمة تاريخها ؟

إن النسيان للفرد يعد نعمة ؛ لأنه يخفف من وقع مصائبه ، ويعيد حياته إلى سيرتها الأولى :

أما النسيان بالنسبة للأمم فهو آفة من آفاتها ، فإذا نسيت تاريخها ، فلن تقدر على النهوض من كبوتها بغير دراسة لاستخلاص العظات والعبر ، وعلاج أسباب النكبات والكوارث .

والظاهر أن الأمة الإسلامية قد نسيت مفهوم الخلافة كنظام للحكم قائم على تنفيذ التشريع الإلهي ، وتحقيق المناخ الاجتماعي الذى تتحقق فيه العدالة ، ويعم الأمن ؛ ويحقق كرامة الإنسان ، ويوفر له طرق الحياة وفقاً لتعاليم الشرع ، فإن (الغاية الجوهرية من قيام الدولة الاسلامية هي إيجاد الجهاز السياسي الذى يحقق وحدة الأمة الإسلامية وتعاون أفرادها .

يقول الله عز وجل (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً ، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) آل عمران ١٠٣ /١٠٤ .

ويتضح من هاتين الآيتين- أن المجتمع الاسلامي ليس في ذاته غاية ، ولكنه وسيلة إلى غاية . أما الغاية فهي إيجاد أمة تقف نفسها على الخير والعدل ، تحق الحق ، وتبطل الباطل ، أمة تعمل - بمعنى آخر - على خلق بيئة اجتماعية تتيح

لأكبر عدد يمكن من أفرادها أن يعيشوا روحياً ومادياً في توافق القانون الفطري الذي جاء من الله وهو الإسلام [1].

ولكن الأمة شغلت بعد تقسيمها إلى دول ودويلات بأيدلوجيات مختلفة، فأخذت تتناحر ويناصب بعضها البعض العداء، ونسيت أن (الإسلام) وحده — وليس غيره من النظريات والأفكار والمذاهب — كان، وسيظل، الرباط الجامع بينها.

قال تعالى: (وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) ٩٢ الأنبياء. فاقتضت وحدة الأمة أن يجمعها نظام واحد وهو الخلافة دام نحو أربعة عشر قرناً من الزمان، أي منذ تولى أبو بكر الصديق رضي الله عنه الخلافة بعد رسول الله ﷺ، وهذا النظام - أي نظام الخلافة فضلا عن كونه يجسد وحدة الأمة فإنه ينفرد عن باقي أنظمة السياسة والحكم في العالم كله بأنه (خلافة النبوة)، ولكي تظل هذه الأمة - في مجموعها - حاملة رسالتها: (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس) من آية ١٤٣ سورة البقرة.

ويتصل بالإجابة على السؤال السابق، محاولة تشخيص أحوال أمتنا بعد انفراط عقد وحدتها ممثلا في الخلافة، فيظهر غرض ثان للكتاب فيما يأتي بحيث نعالج من خلاله تشخيص داء رئيسي من أدواء المسلمين:

---

(١) محمد أسد. منهاج الإسلام في الحكم ص ٦٩/٧٠

تشخيص داء رئيسي من أدواء المسلمين

يظن البعض أن الحديث عن الخلافة إنقضى زمنه ومحيت آثاره فهو ذو صبغة تاريخية فحسب، ونحن نخالف هذا الرأى إجمالا وتفصيلا، فنرى أن تناول هذه القضية يعد من صميم العلاج لما يعتبر قطب الرحى لمشاكلنا الحالية - أى احتلال فلسطين منذ عام ١٩٤٨ م بشكل عام، واحتلال القدس عام ١٩٦٧ بشكل خاص إذ لم يعد هناك شك فى أننا أمام صراع عقائدى، وخصومنا من اليهود لا يخفون دوافعهم الدينية. فإن تصريحاتهم وبياناتهم تعضد تصرفاتهم فى احتلال القدس ونحن نعيش الآن فى ضوء تفسير الآية (إن تمسسكم حسنة تسؤهم وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها) ١٥٠ آل عمران.

قال أحد المفسرين (إن تحصلوا على تقدم أو انتصار يسؤهم ذلك وإن تصابوا بمصيبة يفرحوا ويرقصوا كما فعل الغرب كله حين خرج الناس يرقصون فى شوارع العواصم كلها عندما انهزمنا عام ١٩٦٧ ووقف ابن تشرشل يقول وا فرحتاه، لقد سقطت القدس ولن تعود إلى المسلمين أبداً. واجتمع اليهود والنصارى لأول مرة فى التاريخ فى صلاة واحدة فى ألمانيا الغربية فرحا بهزيمتنا) [1].

كذلك لا نجد صعوبة فى إثبات أن اسرائيل هى التجسيد الحى والغاية النهائية (مع الأخذ فى الاعتبار تنفيذ خريطة إسرائيل الكبرى) التى تحققت من وراء المؤثرات السرية والعلنية ضد الإسلام ووحدة المسلمين ومازالت تقوم

---

(١) عبد الودود يوسف: تفسير المؤمنين (مؤسسة علوم القرآن — دمشق). ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

بدورها اليقظ فى مقاومة أى بادرة ترى منها بداية لحركة توحيد جهود الأمة، لأنها تعلم أن القوة المنبثقة من الوحدة ستوجه تيار المقاومة التوجيه الصحيح وستجد إسرائيل نفسها حينئذ أمام قوة بشرية عسكرية واقتصادية وسياسية لا قبل لها بها. وآية ذلك أنه بعد حرب عام ١٩٦٧ - التى حققت لها نتائج لم تكن تحلم بها إذ أوقعت بنا هزيمة عسكرية لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الحروب - لم تغفل فى ذروة انتصارها عن مراقبة القوى التى ربما تصبح فى المستقبل ذات خطر عليها - وها هو بن جوريون أحد قادتها المعاصرين - يحذر من صيحة الانتقام التى ارتفعت من أصوات المسلمين بالباكستان على إثر احتلالهم للمسجد الأقصى نتيجة لهذه الحروب ، فوقف فى جامعة السوربون بباريس يقول بالحرف الواحد :

(على الصهيونية العالمية أن لا يساورها أدنى شك بالنسبة إلى باكستان ، من أنها فى الواقع خصمنا الحقيقى والأصل من الوجهة الأيديولوجية . أن إرث باكستان الفكرى والقومى (يريد الإسلام) وقوتها العسكرية وظروفها قد تصبح سبب شقائنا فى أى وقت من الأوقات، وعلينا أن نفكر بإيجاد حل) .

ثم يكمل حديثه مقترحا هذا الحل (إن صداقتنا للهند ليست فقط مهمة لنا بل بالأحرى يجب أن نستفيد من هذا العداء التاريخى الذى يكنه الهندوس لباكستان وشعبها المسلم ، إن هذا العداء التاريخى المستحكم هو رأسمالنا)[1].

ولا يحتاج الباحث إلى كبير عناء ليستخلص مدى تنفيذ الصهيونية العالمية لمشورة أحد أقطابها بافتعال حرب ١٩٧٢ م باسم حركة الإستقلال البنغالية، حيث فصل الجناح الشرقى من باكستان عنها .

---

(١) من مقال مولانا كوثر نيازى (دور باكستان فى القضايا الاسلامية)
من كتاب [العوامل التى تنخر فى العالم الاسلامى]
ط وزارة الحج والأوقاف - المملكة العربية السعودية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م

على أننا لا نغفل أيضاً المغزى المستفاد من هذه الكلمة تفيدنا فيما نحن بصدده ، منها :

(أ) فهم الأعداء لخطورة وحدة المسلمين و شعورهم بأنهم أمة واحدة ينبغي أن تتألم كلها إذا أصاب بعض أجزائها المرض - كما ورد في الحديث (١) - ومن هنا كان حرص الاستعمار على تفتيت كيان الأمة الإسلامية وحرص القضاء على الشكل الذي أبقاها طوال أربعة عشر قرناً من الزمان ، ونعني به الخلافة .

(ب) إعتماد اليهود للعناصر المناوئة للإسلام واستخدامها ، فهي بمثابة رأس مال للاستثمار بلا عناء في تكوينه منذ البداية .

(ج) لفت النظر إلى أن الخصومة أيديولوجية – أي عقائدية – وتأتي العوامل السياسية والاقتصادية في المرتبة التالية . فما أبعد الباكستان عن إسرائيل ؟ فليس النزاع إذن حول حدود مختلف عليها أو مشكلة لاجئين ، كما يزعمون في تصريحاتهم المعلنة ، ولكن الأساس عقائدي .

ومن هذه التصريحات أيضاً قول ديان عقب حرب يونيو حيث أرجع (الانتصار) اليهودي إلى ما أسماه بمحاربة اليهود للعرب بنفسية هي (مزيج من الحب والإيمان والوطنية) وإلى (تمسك اليهود بالعقيدة التي صهرتها آلاف السنين من التشرد والاضطهاد) (٢).

وإذا نادينا بضرورة إعادة نظام الخلافة ، فلا يظن البعض بنا التحليق في الخيال ، فقد تعلمنا من سيرة الرسول ﷺ كيف نتفاءل ونواجه الأزمات بروح

---

(١) (ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى) رواه البخاري.

(٢) زهدي الفاتح : المسلمون والحرب الرابعة ص ٢٩٣ ط ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م.

مشرقة آملين فى تحقيق نصر الله عز وجل بعد الأخذ بأسبابه .

يروى الإمام أحمد بن المقداد بن الأسود رضى الله عنه أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول (لا يبقى على وجه الأرض بيت مدر ولا وبر إلا دخلته كلمة الإسلام يعز عزيزاً ويذل ذليلا ، إما يعزهم الله فيجعلهم من أهلها ، وإما يذلهم فيدينون لها) (1) .

ومهما كانت الأحوال مثبطة للعزائم ، فانها لا تصل إلى الظروف التى بشر فيها رسول الله ﷺ سراقة بحلى كسرى . وقد تحققت النبوءة فى خلافة عمر رضى الله عنه ، عندما سقطت فارس فى أيدى المسلمين واستدعى سراقة ليحلى بها معصمه .

إننا نقول مع الأمير شكيب أرسلان - رحمه الله - (ولقد سار الشرق (الإسلامى) فى مدة وجيزة عقبات جياداً واجتاز أزمات شداداً ، وهو ماض فى سيره إلى الأمام ، لا سبيل بعد اليوم الى تعويقه ، ولا حاجز يمكن أن يقف فى طريقه بدسائس تلق ومبالغ سرية تنفق ، وأخلاق تفسد ، وذمم تشرى ، وأشراك تبث ، وأسياف تسل ، ولا المحلقات فى الجو تقدر على كم الأفواه ، ولا الغازات السامة تقوى على إطفاء نور الله ، وما تزيد هذه الوسائل تلك الأمم المستضعفة إلا شوقا إلى الحرية ، ونداء إلى الثارات ، وإصراراً على الضغائن ، ومهما يكن من حيل العباد ، فللكون سنن هو سائره ولله أمر هو بالغه) (2).

أما هؤلاء الذين لا يكتفون بالشواهد والأدلة المستمدة من عقيدتنا وتاريخنا فنسوق اليهم خيالات أمثال هرتزل وجولدمان وحاييم وايزمن وبن جوريون

---

(1) وينظر كتاب المسلم ورسالته فى الثلث الأخير من القرن العشرين لمالك بن نبي - ود . رشاد سالم : المدخل الى الثقافة الاسلامية ص ١٦٢

(2) حاضر العالم الاسلامى : المقدمة ص (ط)

فى انشاء إسرائيل ، مع الفارق الكبير بين وصفهم الكتاب بالإفساد فى الأرض وبين معرفتنا المؤكدة لأحد السنن الإلهية فى قوله تعالى : (والعاقبة للمتقين) .

إننا لا نحلق مع أوهام فلاسفة اليوتوبيا كأفلاطون والفارابى وتوماس مور الذين أجهدوا أنفسهم وأقاموا فى خيالاتهم صروح دول وأنظمة حكم ، بينما حققت الوحدة الإسلامية فى ظل الخلافة قروناً طويلة ، إن أصابها الوهن أحياناً فقد أثبتت ضرورتها وأهميتها ، لا سيما بعد أن أصابنا ما أصابنا بفعل الاستعمار اليهودى والصليبى .

فما استطاع أبناء صهيون النفاذ إلى القدس إلا على أشلاء الخلافة العثمانية ، كما أثبتت ذلك الوثائق التى نشرت حديثاً ، وأهمها مذكرات عبد الحميد ، السلطان المظلوم ، وقد حرصنا على إثبات إحدى هذه الوثائق فى الفصل الأخير من الكتاب [1] .

ويظهر لنا أن إحياء الخلافة من جديد أصبح ضرورة ملحة لتجميع القوى المتفرقة للمسلمين توطئة لمجابهة التحديات التى تحيط بهم من كل جانب ، هذه التحديات العقائدية والاقتصادية والسياسية والعسكرية .

قال مالك بن نبى (ويجب من الآن أن نعمل على ظهور سلطة روحية تجمع الرأى وتوحد الصف بالنسبة للمسلمين فى العالم كله ، وإننا يجب من الآن أن نعيد النظر فى قضية الخلافة الإسلامية .. فقد باتت ضرورة عالمية وحيوية .. وليكن لها أى إسم ، ولكن ليكن هدفها توحيد الصف الإسلامى والرأى الإسلامى فى كل مكان على ظهر الأرض . . وإن كنت أتفاءل بكلمة (مجلس الخلافة) وليشترك فيها كل العالم الإسلامى ، ولكن لنبدأ فى إعلان وجودها من الآن)[2] .

---

(١) ينظر ص ٥٤١

(٢) مجلة [الوعى الاسلامى (العدد ٦٣ ربيع أول ١٣٩٠ هـ ـ ٦ مايو سنة ١٩٧٠ م صفحة ٧٥ (المؤتمر الخامس لمجمع البحوث الاسلامية بالأزهر) .

ولم نذهب بعيداً بينما تدل الأحداث المعاصرة على وحدة المسلمين وتضامنهم الوجدانى بالرغم من التقسيم الظاهر لبلادهم ؟ إن الأمثلة على ذلك كثيرة : منها موقف المسلمين العدائى فى الهند ضد بريطانيا فى الحرب العالمية بعد احتلالها تركيا ، فانفجرت الثورة وقوطعت بضائع الحكومة وأحرقت حمولات البواخر فى الموانى، وأغلقت المحلات التجارية ، وقامت حركة الخلافة فى الهند بعد إلغائها فى تركيا .

وقام المسلمون فى الهند أيضاً بمظاهرات عنيفة عندما احتلت إيطاليا ليبيا ، وعندما حلت النكبة بفلسطين علت الأصوات تبغى الجهاد فى سبيل الله فى كل مكان . وعندما انتصرت ثورة الجزائر بعد الكفاح الطويل للإمام عبد الحميد ابن باديس ـ رحمه الله ـ أحدثت البهجة فى قلوب المسلمين . وتحمس الشباب فى العالم الإسلامى للتطوع عندما اعتدت إنجلترا وفرنسا واليهود على مصر عام ١٩٥٦ وتكررت هذه المظاهر عندما قام اليهود بإحراق المسجد الأقصى [١] ولكن ، ستبقى هذه الجهود مشتتة ما لم تتجمع وتتحدد .

وقد يظن المعارض لنا أنه يستطيع إلحامنا ، متخذاً من ظروف العصر وتشابك مشاكله، وظهور أنماط الحكم الجديدة فى عالم اليوم ، يتخذ من كل هذا ذريعة لإسكات الصوت الإسلامى المطالب بإحياء منصب الخلافة من جديد .

وأما هذه الحجة التى تبدو فى مظاهرها وجيهة ، لا تنقصنا الأدلة على بطلانها من أساسها ، وهى :

(أ) كانت الخلافة نظاماً حياً واقعاً لم يختف من الحياة السياسية إلا منذ نحو نصف قرن فقط ، وكان يضم شعوباً متعددة الأجناس والألوان والألسنة

---

(١) محمود شاكر : سكان العالم الاسلامى من ٧٠ ـ ٧١ .

والقوميات فى عصور لم تتميز بما يمتاز به عصرنا الحاضر من وسائل الاتصال التى جعلت العالم كله وكأنه رقعة واحدة متصلة الأجزاء والأركان .

(ب) الإسلام نظام عالمى . قال تعالى : (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) ٥٢ المؤمنون. وقد بدأ كذلك وسيظل ، فلا تؤثر فيه الإنشقاقات التى حدثت . وعلى العكس فإن التدرج الحادث فى بلدان العالم الآن يتجه به إلى ما يشبه النظام الإسلامى فى عالميته ، فقد اتجه التدرج بالنظام السياسى من الوطنية إلى القومية إلى العالمية .

وبهذا المنطق ، فإن حركة إلغاء الخلافة كانت مضادة للتصور الإسلامى ذاته ، ومضادة فى الوقت نفسه لحركة تطلع الشعوب إلى الوحدة ، وها نحن نرى أن أهل أوروبا قد لفظوا القومية وبدأوا فى تجاوزها - إذ تسمى الوحدة فى خطوات تدريجية كالسوق الأوروبية المشتركة والأحلاف السياسية والعسكرية ، وأيضاً فإن فكرة العالمية بارزة فى كلا النظامين : الأمريكى والروسى .

فلم يراد لنا وحدنا أن ينفصل بعضنا عن بعض متفرقين منعزلين ؟

لا إجابة مقنعة إلا الرغبة فى إستعبادنا ثم القضاء علينا فرادى ! !

ومن أغراضنا أيضاً توضيح المنهج الإسلامى الذى إتبعه علماء المسلمين من أهل السنة والجماعة ، فقد أغلقوا الباب فى وجه مثيرى الفتن ودعاة التجديد الزائف ، الذين اتخذوا من تاريخنا مادة لخدمة أهداف مريبة كما سنرى عند عرضنا لهذا المنهج فى الصفحات القادمة :

منهج علماء أهل السنة في بحث موضوع الخلافة

إننا نرى أن المنهج الذى اتبعه علماء أهل السنة والجماعة لهذا الموضوع ، إعتمدوا فيه على تحليل وقائع التاريخ والمقارنة بين أجزائه ، وربط الأسباب بالنتائج فكانوا بذلك أقرب إلى منهج فلاسفة التاريخ المحدثين حيث قاموا بتفسير الأحداث التاريخية الكبرى المختلف حولها : كاجتماع السقيفة ، وموقعة الجمل ، وحرب صفين ، وأسباب الانشقاقات التى ظهرت فى صفوف المسلمين .

ونتج عن كل هذا قواعد أساسية يمكن من خلالها النظر وتقويم الأحداث والإمساك بالموازين الصحيحة ، بدلا من الغرق فى طوفان تفاصيل المعارك التاريخية كالتساؤل : لم وقع النزاع ؟ ومن المسئول عنه ؟ وما الذى أسفر عنه من نتائج ؟ ثم الحكم على أطراف النزاع

وهكذا أصبحت أبحاثهم واجتهاداتهم ذخيرة حية للمهتمين بمباحث السياسة الشرعية للإستفادة منها فى تكييف أوضاع الخلافة الإسلامية وما يتعلق بها فى كافة النواحى المتصلة بنظام الحكم فى الإسلام . ومثل هذا التقويم الشامل أغلق الباب - وينبغى أن يظل كذلك فى وجه مثيرى الفتن على صفحات الكتب بلا مبرر . أنه موضوع قد انتهى منه علماء أهل السنة - وبقى على المسلمين العمل على إحياء الخلافة مع الاستفادة باجتهادات شيوخ السلف فى الدراسات النظرية .

إن الإقتصار على الحديث عن الخصومات والفتن وحدهما - وتجاهل المواقف الحاسمة لعلمائنا ومفكرينا من هذه القضايا - حديث ذو نوايا خبيثة فى الغالب ، لأنه يؤدى إلى إثارة أسباب الفرقة مرة أخرى ، وكأنه مشرط جراح يفتح جرحا إندمل ، فهو يؤدى إلى شغل الأمة بإثارة الجدل والخلافات بينها - بينما

بطورها التاريخية قد انتهت بانقضاء عوامل ظهورها - كذلك يوقع فى ظن الأجيال الجديدة أن تاريخ أمتها لم يكن إلا حروباً وقلاقل، فيلقى اليأس والقنوط فى القلوب الشابة المليئة بالأمل.

ثم إن هذا المنهج الجزئى الذى يقتطع جانباً واحداً من التاريخ فيعرضه بإفاضة ويعنى بالدقائق ليضخمها وينفث فيها الأحقاد، إنه منهج خبيث النية سوء الطوية لاسيما إذا إعتمد على الخيال وأفرغ الحوادث التاريخية فى شكل أعمال أدبية، أو كان اقتباساً من فكر أجنبى معاد، أو خضوعاً لمفاهيم مدارس الاستشراق فى نظرتها لتاريخ المسلمين، أو تكييف التاريخ الإسلامى وإخضاعه لأنماط فلسفية معينة موضوعة مسبقاً.

فالأصوب إذن اتباع المنهج الشامل - لأن تاريخ المسلمين - كغيره من تاريخ الأمم والشعوب — قد سارت فيه مظاهر النهضة العلمية والارتقاء الحضارى جنباً إلى جنب مع القلاقل والسلبيات.

أما المتبعون لطريقة التجزئة والتقسيم، فهم كمن يستخدم آلة تصوير يصور بها زوايا جانبية يصوب إليها العدسة، ولا يسمح لعدسة التصوير بالتقاط الصورة بأبعادها كلها.

وتزداد الصورة وضوحا أمامنا إذا عرفنا أنه فى الوقت الذى حدثت فيه الخلافات والفتن، كانت رقعة العالم الإسلامى قد بلغت أقصى إتساعها فى العالم القديم، وكانت هناك جهود المئات من علماء المسلمين فى الفقه والحديث وعلوم الدين والعلوم التجريبية، كالطب والعقاقير؛ والكيمياء إلى جانب الرياضيات والطبيعة وغيرها مما يشكل إنتاجاً ضخماً من ألوف الكتب والرسائل والمؤلفات التى تجل عن الحصر.

وأخيراً، تصل بنا فصول الكتاب إلى وقفة قصيرة أمام الخلافة العثمانية

التى جرحتها بعض الأقلام، ونفث فيها أعداء الإسلام سموم الأحقاد المتوارثة منذ موقعة خيبر والحروب الصليبية.

الخلافة العثمانية أمام خصومها :

عندما ينتهى القارىء من فصول الكتاب الحادى عشر، سيستخلص لنفسه تفاصيل كثيرة تتناول الخلافة كنظام الحكم لاسيما من الوجهتين :

الإسلامية المتصلة بالسياسة الشرعية. والتاريخية المجسدة لنظامها الحى خلال القرون الطويلة، فكأنها مرآة يشاهد فيها الأمة.

ولذا لايصبح الحديث إذن عن الخلافة العثمانية فى الفصل الأخير ـ وكأنه خاتمة المطاف، ولكن بدافع إنارة الطريق أمام المسلمين لمعرفة حقيقة ما دار حولها واستبعاد التاريخ المزيف المصنوع بأيدى علماء الغرب. وجدير بنا أن نعتبر الحديث الدائر حول الخلافة فى العصر الحاضر، حديثاً موصولا لإثارة الحاجة لبعثها من جديد، تأكيداً للثقة فى النفس، وتجديداً للدماء التى جفت فى العروق بعد تقطيع الأوصال، وتأصيلا لكيان أمتنا.

أما تلقين النشء المعلومات التى ملأت صفحات أغلب الكتب المدرسية والجامعية المتداولة، فهى فى جوهرها ترديد لآراء المستشرقين من اليهود والنصارى موضوعة فى قوالب مزورة للتاريخ ومشوهة لحقائقه، وهى تدل فى مجموعها على خطأ علمى وتاريخى فاضح.

ومهما يكن من أمر، فإن مؤلفى هذه الكتب يتجاهلون ـ أو يجهلون ـ وقائع بارزة تشكل معالم رئيسية لابد أن تلفت نظر الباحث عن الحق بنزاهة وتجرد. وهذه الوقائع هى :

(١) رفض السلطان عبد الحميد قبول الرشوة من اليهود مقابل السماح لهم بأرض فلسطين فكان جزاؤه التنحية والإقصاء عن الخلافة بحركة من الحركات

(الثورية) التى صارت طابعاً لحركاتهم السياسية بعدما وصولا إلى أغراضهم وستظل ـ كما يعترف أحد زعمائهم ، وهو الدكتور أوسكار ليفى (نحن اليهود لا نزال هنا ، فكلمتنا الأخيرة لم تنطق بها بعد ، وعملنا الأخير لم يكمل بعد وثورتنا الأخيرة لم تقم بعد)[1] ! !

ولم يكن عبد الحميد جاهلا للأسباب الرئيسية التى أدت إلى خلعه ، فقد واجه هرتزل برفضه الحاسم ، قال : (لا أستطيع أبداً أن أعطى أحداً أى جزء منها ـ أى فلسطين ـ ليحتفظ اليهود بملايينهم ، فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل، إنما لن تقسم إلا جثثنا ولن أقبل بتشريحنا لأى غرض كان)[2] .

كان الغرض إذن مبيتاً ، والنية متجهة ـ كما صرح بعد ذلك حاييم وايزمن، أول رئيس للدولة اليهودية ، بأن فتح أبواب الشرق لاستقرار اليهود يتوقف بالدرجة الأولى على تدمير الامبراطورية العثمانية، وبتدميرها تزول الحواجز والعقبات التى تعترض المسيرة إلى أرض الميعاد [3] .

وجاء تقرير آخر مؤيداً لسياسة التكاتف على تحقيق غرض مبيت عمل له الأعداء سراً وجهراً ، إذ التحمت النوايا بين اليهود والإنجليز لتفتيت الوحدة الإسلامية . وهذا التشبيه ورد بنصه بأحد الوثائق السرية التى سمح بنشرها حديثاً ، فقد كتب لورنس فى تقرير له بعنوان (سياسات قلة) مؤرخ كانون الثانى ١٩١٦ م (يناير) فقال :

---

(١) شيريب سبيريدوفيتش : حكومة العالم الخفية ص ٩٢ ط دار النفائس – بيروت ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٠ – ٢١ .

(٣) زهدى الفاتح : المسلمون والحرب الرابعة ص ٣٥ ط ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م .

(أهدافنا الرئيسية تفتيت الوحدة الإسلامية ودحر الامبراطورية العثمانية وتدميرها ، وإذا عرفنا كيف نعامل العرب ، وهم الأقل وعياً للاستقرار من الأتراك ، فسيبقون فى دوامة من الفوضى السياسية داخل دويلات صغيرة حاقدة متنافرة ، غير قابلة للتماسك ، إلا أنها على استعداد دائم لتشكيل قوة موحدة ضد أية قوة خارجية)[1] .

ويأتى فضح هذا السر الهام مفسراً للدوافع وراء الخطوات السياسية التى تبدو على السطح متفرقة ، بينما هى فى الحقيقة تنفذ إستراتيجية ثابتة متفق عليها مسبقاً وراء الكواليس وفى أروقة وزارات الخارجية للدول الاستعمارية .

وتبقى وثيقة لورنس مفتاحاً لفهم التغييرات التى انتابت عالمنا العربى والاسلامى فى العصر الحديث ، وحتى الآن !!

٢ - خضوع مصطفى كمال لشروط كرزن (الوزير البريطانى) الأربعة وهى :

(أ) إلغاء الخلافة الإسلامية نهائياً من تركيا .

(ب) أن تقطع تركيا كل صلة مع الإسلام .

(جـ) أن تضمن تركيا تجميد وشل حركة جميع العناصر الإسلامية الباقية فى تركيا .

(د) أن يستبدلوا الدستور العثمانى القائم على الاسلام بدستور مدنى بحت[2] .

وكان أتاتورك مخلصاً فى تنفيذ هذه الشروط ، بل ذهب إلى أبعد منها ، كما

---

(١) مجلة (الدارة) مجلة ربع سنوية تصدر عن دارة الملك عبد العزيز – الرياض جمادى الثانية ١٣٩٥ هـ - يونيو ١٩٧٥ م
مقال بقلم زهدى الفاتح = لورنس فى الوثائق السرية ص ١٤٦ .

(٢) محمد محمود الصواف : المخططات الاستعمارية لمكافحة الاسلام ص ١٧٤ ط مكة المكرمة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

يظهر القارىء فى حديثنا عنه فى الفصل الأخير من الكتاب .

ولم لا ؟ فقد ثبت أنه كان من يهود الدونمة الذين إعتمدت عليهم الماسونية فى تحقيق مآربها النيل من خلافة المسلمين لكسر شوكتهم توطئة لاقتحام أراضيهم والنفاذ منها إلى القدس !!

٣ ـ لا تكتمل الرؤية الصحيحة للخلافة العثمانية إلا بمنظارى الايجاب والسلب.

إننا نسلّم ـ إقراراً للواقع ـ بحدوث سلبيات عانت منها الشعوب الاسلامية فى ظل هذه الخلافة ، كانتشار الرشوة ، وشيوع المفاسد فى القصور ، وفساد الجيش ونظار الانكشارية فيه وترف السلاطين وإكثارهم من الزواج من غربيات والصور العديدة من المظالم والاغتيالات والمؤامرات التى هدت كيان الدولة ، إلى غير ذلك من عوامل سطرتها صفحات التاريخ مما لا يمكن إنكاره .

نحن نسلم بها ونبحث ـ فى الوقت نفسه ـ عمن يدلنا على دولة مشابهة لها فى المساحة الشاسعة ومدد السكان وما تعرضت له من مؤامرات داخلية وخارجية وطال بها العمر فبلغ عدد قرون ثم يثبت لنا بعد ذلك خلوها مما عرفناه عنها من سلبيات .

لقد واجهت الخلافة العثمانية أزمات متعددة تسبب فى إيجادها خصومها ، فيها الأزمات المالية والارتباك الإدارى وكثير من الاضطرابات التى عملت الماسونية العالمية على توسيع رقعتها . كما واجهت صراعات قومية فى الداخل — وعلى الأخص من نصارى الشام والشريف حسين والى الحجاز الذى شجعه الانجليز ليحارب الخليفة ، ودخل لورنس الجاسوس البريطانى المعروف ليحرك الثورة العربية خدمة لبلاده .

ولكننا لا نريد مشاركة الساخرين سخريتهم عندما يتساءلون : وهل خلت دولة معاصرة ـ صغرت أم كبرت ـ من بعض أو كل هذه المظاهر ؟ .

إننا نقرأ الكثير — لا سيما فى السنوات الأخيرة — عن فضائح سياسية ومالية وأخلاقية فى دول عالم اليوم الكبرى ، فهل أصبحت ذريعة للمطالبة بحلها وزوالها ؟

الأقرب إلى بديهة العقول تبديل الأشخاص وإصلاح المفاسد لا اجتثاث النظام كله ، وهذا ما طالب به بالفعل غالبية شباب المسلمين الراغبين فى الإبقاء على نظام الخلافة حينذاك ، مع معالجة مساوئها لأنهم على علم بمآثر العثمانيين المسلمين الذين قاموا أكثر من ستة قرون فى تاريخ الإسلام بمهمة الجهاد فى سبيل الله ، وكان أعظم ملوك أوربا يتقدم صاغراً يطلب ود الخليفة [1] .

فأين المسلمون الآن فى موازين القوى السياسية الدولية بعد تفككهم وزوال مظاهر قوتهم ومنعتهم بعد أن خلعوا ثوب الوحدة ؟

لقد قطعت أوصال بلادهم إرباً إرباً ، فاحتلت انجلترا مصر والسودان ، فضلا عن الهند وبلدان أخرى فى أفريقيا وآسيا ، واحتلت فرنسا تونس والجزائر ومراكش ، واستولت إيطاليا على ليبيا والحبشة ، وافترست روسيا المسلمين بعد الثورة الماركسية ونكلت بهم وشردتهم ومزقتهم كل ممزق ، بعد أن خدعتهم فى البداية لتضمن تأييدهم ، فكان جزاؤهم جزاء سنمار ! !

وكم من المآسى حدثت فى ظل القوات العسكرية المحتلة لأراضى المسلمين ؟ وكم من المشانق نصبت ، وكم من الأحرار عذبوا وشردوا واستشهدوا ؟

وأمام آلاف الصفحات المخضبة بدماء الشهداء ، نجتزئ سطوراً من رسالة لأحد مسلمى سوريا يصف فيها ماعاناه الناس هناك على أيدى سلطات الاحتلال الفرنسية ، وهى مثال لما عاناه المسلمون فى كل البلاد :

---

(١) محمود شاكر : تركية ص ٦ ط مؤسسة الرسالة — بيروت ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م

« ثرنا على الترك من سنة ١٩١٤ إلى ١٩١٨ فكان موقفنا والحالة هذه موقف الثوار لأن بلادنا كانت جزءاً من أجزاء السلطنة العثمانية، ومع ذلك لم يشنق الترك منا إلا بضع عشرات، وقد كانوا قادرين أن ينزلوا أشد العقوبة بالألوف أما فرنسا فنحن لسنا من رعاياها، وقد كان مقضياً عليها أن تكون ملاذنا، ومع ذلك قتلت - ولا تزال تقتل من سنة ١٩١٩ - ألوفاً من ذوينا ابتغاء توطيد أركان سيادتها. فمن من الإثنين أشد همجية من الآخر ؟! لنرجع إلى التترس بالترك »[١].

وبعد

فإن أصل هذا الكتاب كان رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير في الآداب من جامعة الاسكندرية (١٣٨٦ - ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٦ - ١٩٦٧ م) تحت عنوان « نظرية الإمامة عند أهل السنة والجماعة »، ثم أدخلت عليها بعض التعديلات منها :

(أ) المقدمة لتتناسب مع كتاب صادر لعامة القراء وليست متعلقة برسالة جامعية لا يقرأها إلا المتخصصون. كذلك رأيت من الأنسب تعديل العنوان حتى لا يلتبس على القراء مفهوم (الإمامة) في الصلاة مع نظرية (الإمامة الكبرى) أي الخلافة، وهي موضوعها الرئيسي كنظام الحكم في الإسلام.

(ب) حذفت بعض النصوص المتعلقة بموضوع الخوارج إذ لا تهم القارئ من غير المتخصصين. وقد صدر كتاب منفصل باسم (الخوارج) في سلسلة (... ولا تتبعوا السبل).

---

(١) أوجين يونج - الاسلام وآسيا أمام المطامع الأوربية ص ٨٥ - ٨٦ مطبعة النهضة بمصر ١٩٢٨ م.

(ح) أجريت تعديلات على الفصل الأخير (الخلافة العثمانية) إذ ظهرت بعض الوثائق التي لم تكن تحت يدي وقت كتابة الرسالة .

كما ينبغي الإشارة إلى الكتب التي صدرت في نفس الموضوع في مجالات الدراسات الدستورية والفقه الإسلامي : فمن الأبحاث الفقهية دراسة الدكتور محمد رأفت عثمان عن « الإمامة العظمى في الفقه الاسلامي » وكانت بدورها موضوعاً لرسالة الحصول على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر ، كما ظهرت دراسة أخرى بنفس الجامعة وهي رسالة الدكتور فؤاد النادي عن (رئيس الدولة في الفقه الإسلامي) .

وفي حقل الدراسات الدستورية المقارنة بالشريعة الإسلامية ظهر كتاب (الخليفة : توليته وعزله) ليعالج الموضوع في النظرية الدستورية الإسلامية مع دراسة مقارنة بالنظم الدستورية الغربية ، للدكتور صلاح دبوس ، وكان موضوعاً لرسالة الحصول على درجة الدكتوراه من كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية

كما ظهرت عدة رسائل أخرى لم تعرض للموضوع نفسه مباشرة وإن اتصلت ببعض مباحثه الرئيسية : منها رسالة الدكتور فؤاد عبد المنعم عن (المساواة في الإسلام) ، ورسالة الدكتور يعقوب المليجي في (مبدأ الشورى في الإسلام) ، وكذلك رسالة الدكتور فتحي أحمد عبد الكريم عن (مبدأ السيادة في الفقه الاسلامي) ورسالة الدكتور عبد الحكيم العيلي عن (الحريات العامة في الفقه الاسلامي) ، وكذلك ظهر كتاب الدكتور محمد سليم العوا عن (النظام السياسي في الاسلام) .

ولا ينبغي أن نغفل بصفة خاصة كتاب الدكتور محمد ضياء الدين الريس الجديد (الخلافة الاسلامية في العصر الحديث) نقد كتاب الاسلام وأصول الحكم ، حيث أضاف إلى بيان الأخطاء الفادحة التي وقع فيها الشيخ علي عبد الرازق أضاف أدلة أخرى تثبت صلة أفكار الكتاب بمصدر أجنبي ، وبذلك لم يعد هناك فرصة أخرى لنفخ الروح في الكتاب المنبوذ ، وهي المحاولة التي قام بها البعض لأغراض معروفة .

ويسعدني أن أسجل هنا تقديري وشكري إلى كل من : تاذي الدكتور أ.د علي سامي النشار الذي أشرف على الرسالة واختار موضوعها وخط لي منهجها وأستاذي الدكتور محمد علي أبو ريان الذي شارك في مناقشتها .

وأدعو الله تعالى بالرحمة والمغفرة للأستاذ الدكتور محمود قاسم وكان أحد أعضاء لجنة المناقشة .

كما أسجل شكري لكل من أعانني في إخراج هذا الكتاب إلى الوجود وأخص بالذكر الأستاذ محمد عبدالحكيم خيال الذي أشرف على طبعه ومراجعة بروفاته فتجشم بذلك العناء الشديد . جزاه الله عني خيراً . ولا يمكن أن أنسى معاونة الأستاذ محمد رشاد غانم الذي وضع مكتبته العامرة تحت تصرفي ولم يبخل علي بكتاب من كتبها النادرة الثمينة .

وأدعو الله عز وجل أن يوفقني في العودة لبحث موضوع (الخلافة العثمانية) بتوسع أثناء إعادة الدراسة لكتاب الشيخ مصطفى صبري (النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة) وأوصي علماء المسلمين أن تحتل حركة الانقلاب اليهودية ضد هذه الخلافة مكانها في أبحاثهم ودراساتهم لتعرف الأجيال الجديدة ما أريد بأسلافها .

إن مسئوليتنا كبيرة لتوضيح الحقائق أمام أجيال المسلمين وهذا عملنا ؛ فإن قصرنا في تنفيذ عمل آخر مثمر لتحقيق عودة الخلافة الاسلامية : فلا أقل من أن نخدم التاريخ الحقيقي بأمانة لكي نضمن أن تظل شعلة الحق مضيئة لا تنطفيء ، لتنير الطريق أمام أبنائنا القادمين ، فعسى أن يحققوا كل أو بعض ما عجزنا نحن عن تحقيقه .

اللهم إني قد بلغت ، اللهم فاشهد .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ؟

الرياض في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٩٧ هـ
٥ مايو سنة ١٩٧٧ م

الفصل الأول

نظام الحكم في عصر النبوة

- تمهيد .
- مذاهب الحق الإلهي وحكم الرسول صلى الله عليه وسلم
- دعامتا حكم الرسول صلى الله عليه وسلم .
  - البيعة .
  - الشورى .

(١)

نظام الحكم فى عصر النبوة

• تمهيد :

إن النظريات السياسية التى صاغها مفكرو الإسلام تدور حول موضوع الإمامة ، وقد اتجه أهل السنة والشيعة على السواء إلى حكم الرسول ﷺ لكى يستمدوا من تجربة الماضى نظرياتهم .

وتتفق الفرقتان على أن النبى ﷺ جمع بين السلطتين الدينية والسياسية ، وبهذا أرسيت قواعد الحكومة الإسلامية ، فالإسلام دين جامع للدنيا والدين، أو بعبارة أخرى ، إنه جامعة كبرى تنظم علاقة الفرد بمجتمعه وتربطه بخالقه فى آن واحد ، فالحياة الدنيا دار إنتقال يعيش فيها المؤمن وقتا محدوداً ينتقل بعدها إلى الحياة الآخرة وهى دار البقاء والخلود حيث الحساب والجزاء ، ولا يتصور والأمر كذلك أن يترك نظام الحياة الأولى سدى وإنما أرسل الله تعالى الكتب وكلف الأنبياء والرسل لإبلاغ بنى الإنسان التكاليف والعبادات لربط صلتهم بخالقهم ،كما بين لهم أيضاً أحكام معاملاتهم . وتدرجت الرسالات السماوية حتى اكتملت بواسطة خاتم النبيين محمد ﷺ .

وقد أصبح رسول الله ﷺ بهذا نبياً مبلغاً لرسالة ربه ومؤسساً لدولة يتصرف فى الدين بمقتضى التكاليف الشرعية التى أمره الله بتبليغها ويصرف سياسة الدنيا بمقتضى رعايته لمصالح الناس فى العمران البشرى على حد تعبير ابن خلدون

هذا هو الاتجاه الذى ينعقد عليه الإجماع

الصفحة غير
موجودة من
أصل المصدر

الصفحة غير
موجودة من
أصل المصدر

أما ما نادى به الشيخ على عبد الرازق وأعلنه فى كتابه (الإسلام وأصول الحكم ١٣٤٤ هـ — ١٩٢٥ م)* فقد أثار ضجة كبيرة لدى المسلمين

---

* كتب الدكتور محمد ضياء الدين الريس أستاذ التاريخ الإسلامى بحثا مؤسسا على البراهين العلمية والتاريخية على هذا الكتاب وصاحبه ، وصدر فى سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م » من (الدار السعودية بجدة) فى كتاب بعنوان (الإسلام والخلافة فى العصر الحديث — نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم) . أثبت فيه أن كتاب الشيخ عبد الرازق هذا مملوء بالمزاعم والأباطيل ، وأنه حملة مفعمة بالحقد والكراهية للإسلام والمسلمين لا يكتبها وينشرها إلا عدو ، أو ملحد أو كافر .

يقول الدكتور الريس [.. وقد عرفنا حقيقة الآراء التى احتواها كتاب الشيخ على عبد الرازق ، وإنها هدم لكثير من مقومات الإسلام والمجتمع الإسلامى ، وأنها دعوة ما كان يمكن أن يقول بها مسلم فضلا عن عالم وشيخ من خريجى الأزهر ، وقاض يحكم بهذا الشرع الذى صار ينكره — كما ينكر القضاء كله ، ويريد أن يشوه طبيعة الإسلام فيبطل جانبه العملى ، فلا يكون له أثر فى تحقيق مصالح الناس أو فى نظم المجتمع ، بل إن الشيخ أكثر من ذلك مس مقام الرسول فظل يتساءل : هل كان النبى رسولا أم كان رسولا وملكا ، وادعى أن جهاده لم يكن جزءاً من رسالته ، ونحو ذلك مما لا ينبغى أن يقال فى حق الرسول وما هو مضاد للحقائق . ووجه طعنا إلى الصحابة وإلى خليفتى الرسول : أبى بكر وعمر — وهم المثل العليا للمسلمين — بأن ادعى بأنهم كانوا يعملون من أجل الدنيا والفتح والاستعمار — لا من أجل الدين . وأن أبا بكر كان أول ملك فى الإسلام ، ثم تبعه الخلفاء بل الملوك ، فهم جميعا كانوا يخدعون الناس باسم الدين — كما طعن فى التاريخ الإسلامى كله ، فقال إنه لم يكن إلا قهراً وغلبة واستبداداً وحكماً بالسيف ، وكان شراً وفساداً ونكبة على الإسلام والمسلمين ..]

ثم يمضى الدكتور الريس متسائلا [.. كيف يقول الشيخ عبد الرازق هذه الآراء ، أو كيف يقولها مسلم ؟؟

إن هذه الأقوال — بل المطاعن — لا يمكن أن يقولها إلا رجل يكره الإسلام .. فما تفسير هذا التناقض أو اللغز ؟ وما حمل الشيخ على أن يذهب إلى هذه الآراء ، ويعرضها فى حماس ، ويطعن فى دينه وقومه وتاريخه ؟ !]

ثم يقدم لنا الإجابة [.. فحيث كانت الغاية النهائية لهذه الآراء أو للكتاب كله هى مواجهة الخلافة . ومحاولة إثبات عدم وجودها فى الإسلام ، والدعوة إلى هدمها ، وقد أثبتنا من بعض

بسبب خروجه على هذا الإجماع ، إذ نزع عن رسول الله ﷺ قيامه بتأسيس دولة . ونفى عنه أداء هذا الدور بمثل قوله :(وإنما كانت ولاية محمد ﷺ على

= نصوص في الكتاب نفسه أنه وضع في أثناء الحرب العالمية الأولى، والحرب مشتعلة بين بريطانيا من جهة وتركيا أو دولة الخلافة من جهة أخرى ، وكان الشيخ عبد الرازق وأسرته ينتمون إلى حزب الأمة الذي كان موالياً للانجليز ، وكان متفقا معهم في مبدأ كراهية الخلافة وتركيا . الحاقدة عليها — فإن دعوة الشيخ إذن كانت منسجمة مع هذا المبدأ وتنفيذاً له ، وكان هناك تطابق بين هذه الدعوة وسياسة بريطانيا ، التي كانت تعمل لهدم الخلافة والقضاء على تركيا] .

ثم يعود محققنا إلى التساؤل [. . إن التعصب لمبادىء حزب الأمة أو الولاء للانجليز لم يكن كافيا وحده لأن يدفع إلى هذا التطرف ، إلى حد تجاوز دائرة المعقول والخروج عن الحدود المصرح بها في الاسلام .

وأخيراً فإن الأسلوب الذي صيغ فيه الكتاب عنيف ، واللهجة عدائية ضد الاسلام — بحيث لا يتصور أنها تصدر عن مسلم ، بل لأقرب المعقول أن تصدر عن خصم يحمل ضغنا أو حقداً على الاسلام . فما الاجابة عن هذه الأسئلة أو الاعتراضات كلها ؟]

[. . . ونأتى الاجابة فى صفحة (٢٣٧) من كتاب (حقيقة الاسلام وأصول الحكم) للشيخ محمد بخيت الذى كان مفتى الديار المصرية والذى رد به على الشيخ على عبد الرازق . يقول المفتى فى هذه الصفحة (. . لأنه علمنا من كثيرين ممن ترددوا على المؤلف أن الكتاب ليس له فيه إلا وضع اسمه عليه فقط . فهو منسوب اليه فقط ، ليجعله واضعوه من غير المسلمين ضحية هذا العار ، وألبسوه ثوب الخزى والعار الى يوم القيامة . .]

وينهى الدكتور الريس تحليله لما جاء فى كتاب الشيخ بخيت بالاجابة على السؤال الآتى :

فمن يكون إذن هذا الشخص غير المسلم الذى كتب عن الخلافة بهذه الصورة ؟ قائلا :

[الأرجح أنه كان أحد المستشرقين الانجليز، ويغلب على الظن أن يكون هو المستر (مرجو ليوث) اليهودى الذى كان أستاذاً للغة العربية فى بريطانيا . وتدل كتاباته عن الاسلام على أنه كان صهيونيا معاديا له وللمسلمين ، ويكتب عن الاسلام بجهالة ونزعة حقد . وقد فندنا نحن آراءه عن الدولة الاسلامية فى كتابنا (النظريات السياسية الاسلامية) وأثبتنا خطأها وبطلانها بالأدلة العلمية وبينا جهله أو ضلاله] . . . (فصل من هو المؤلف من ص ١٦٦ الى ص ١٧٥) .

[راجع بتوسع هذا البحث القيم]

المؤمنين ولاية الرسالة غير مشوبة بشيء من الحكم)[١] أو بعبارة أدق (جعل من الشريعة الاسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ فى الدنيا) [٢] وهى نفس العبارة الواردة فى صيغة الحكم الذى أصدرته هيئة كبار علماء الأزهر فى ذلك الوقت .

واستند المعارضون فى نقد الشيخ على عبد الرازق على آيات من القرآن الكريم ، وهى تنص صراحة على أمر الحكم بما جاء بالكتاب . سنختار منها الآيات البينة بذاتها على المعنى يقول تعالى (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) ، (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء)[٣] وآيات أخرى ، منها قوله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) [٤] ، وبقية الآية تحض على العمل بما جاء به الرسول ﷺ بأمر الله (فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) [٥] .

وآيات أخرى كثيرة ظاهرة الدلالة على قيام رسول الله ﷺ بإرشاد المسلمين إلى ما فيه صلاح دينهم ودنياهم وأدائه لدور الرياسة المدنية فى نواحيها العديدة من معاملات فردية واجتماعية وإقامة الحدود والعقوبات وقتال الأعداء وتحديد الموارد المالية ، إلى غير ذلك من المهام التى أداها وقام بها كأحسن ما يقوم بها رجل الدولة (فمظاهر الدولة كلها متوفرة فى نظام الشريعة الاسلامية وأعظمها

---

(١) الشيخ على عبد الرازق ـ الاسلام وأصول الحكم ص ٨٠

(٢) هيئة كبار العلماء ـ حكم هيئة كبار العلماء فى كتاب الاسلام وأصول الحكم ص ٥ [صدر هذا الحكم فى ٢٢ محرم ١٣٤٤ هـ ـ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ م] .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة النساء (٤) الآية من سورة النساء

(٥) الآية ٥٩ من سورة النساء .

الحرب والصلح والعهد والأسر وبيت المال والإمارة والقضاء وسن القوانين والعقوبات) (١) .

وقد أقر المستشرقون فى دراساتهم للإسلام بهذه الحقيقة فذهب أرنولد إلى أن الإسلام قد سن نظاما سياسياً بقدر ما هو نظام دينى (٢) .

ولا خلاف بين فرقتى الإسلام الكبيرتين كما قدمنا : أهل السنة والشيعة على إعطاء الإسلام هذه الصفة الجامعة لحياتى الدنيا والآخرة . ولكن المشكلة تبدأ بين هاتين الفرقتين الكبيرتين عند تناول موضوع الخلافة - إذا تكلمنا بلغة أهل السنة — أو الإمامة ، إذا استعرنا اصطلاح الشيعة .

ويعتقد أهل السنة والجماعة (٣) أن الرسالة المحمدية أبلغت إلى أهل الأرض كافة على يد محمد رسول الله ﷺ عن طريق الوحى المنزل الذى يضمه كتاب الإسلام إجمالا ، وفصله بأقواله وأفعاله صلوات الله عليه . وهو ما اصطلح على تعريفه بالسنة ، مصداقا لقول الله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا) (٤) .

يقول الشاطبى (٧٩٠ هـ — ١٣٨٨ م) : وثبت أن النبى ﷺ لم يمت حتى أتى ببيان جميع ما يحتاج اليه فى أمر الدين والدنيا ، وهذا لا يخالف عليه من أهل السنة (٥) .

---

(١) محمد الطاهر بن عاشور — نقد علمى لكتاب الاسلام وأصول الحكم ص ٢٤
(٢) ت . أرنولد — الدعوة إلى الاسلام ص ٣٧
(٣) يعرف الامام مالك أهل السنة بأنهم [الذين ليس لهم لقب يعرفون به ، لا جهمى ولا رافضى ولا قدرى] وسنعود إلى هذا التعريف لتوضيحه بشىء من التفصيل .
(٤) الآية ٣ من سورة المائدة .
(٥) الشاطبى — الاعتصام ص ٢٨

ولكن الشيعة الإثنى عشرية - وهى أكبر فرقهم المعاصرة — تعتقد أنه لابد من النص على الإمام بواسطة النبى ﷺ ليخلفه ويكون حجة الله على الأرض بعده ، وجعلوا منصب الإمام قريبا من مكانة النبوة ولكن الفرق بينهما أن الله تعالى يختار النبى ويوحى اليه بينما الإمام يبلغ عن النبى ، فالإمامة (منصب إلهى كالنبوة فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيده بالمعجزة التى هى كنص من الله عليه ، فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأن ينصبه إماما للناس من بعده للقيام بالوظائف التى كان يقوم بها) [١] .

ويعتبر الكلينى — وهو أحد مصنفى كتب الحديث عند الشيعة — (٣٢٨ أو ٣٢٩ هـ — ٩٣٩ أو ٩٤٠ م) أن الفرق بين الرسول والنبى والإمام هو أن الأول يتلقى الوحى عن طريق جبريل فيراه ويسمع كلامه ، وربما سمع النبى الكلام ورأى الشخص ولم يسمعه ، أما الإمام فهو الذى لا يرى الشخص ولكنه يسمع الكلام . أى الوحى . والأئمة عنده لا يفعلوا شيئاً إلا بأمر من الله لا يتجاوزونه [٢] .

ويستمد الشيعة هذا التصور من الاعتقاد بأن الله لا يخلى الأرض من حجة على الناس من نبى أو وصى . لهذا تبرز معالم نظرية الحق الإلهى Doctrines Theocrotique لمحاولة تطبيقها على عصر رسول الله ﷺ الأمر الذى يستتبع القول بتوارث الأئمة المنصوص عليهم لخلافته صلوات الله عليه فى هذا المنصب الإلهى !!

ولقد حاول بعض الباحثين الغربيين نسبة نظام الحق الإلهى إلى عصر الرسول

---

(١) الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء — أصل الشيعة وأصولها ص ٧٣ .

(٢) الشيخ عبد الله على القصيمى — الصراع بين الاسلام والوثنية ص أ .

ﷺ ، وانقلابه إلى حكم مطلق (أتوقراطى) تنتقل فيه السلطة إلى قبضة الخلفاء تأسيساً على المبدأ الدينى القائل بأن الحكم هبة من الله [١] . ويميل الشيعة إلى ترديد مثل هذا الرأى فى كتاباتهم ، كما يبرزها من تصدى لبحث نظرية الإمامة عندهم . يقول الأستاذ موسى جار الله (لم تكن حكومة الإسلام أصلا وأبداً لا فى عصر الرسالة ولا فى عصر الخلافة الراشدة حكومة ثيوقراطية وإن توهم كثير من أهل العلم غربيون ومتغربون أنها ثيوقراطية) [٢] .

وسنعرض لنظام الحق الإلهى كنظام من أنظمة الحكم على بساط البحث ، لنرى إلى أى مدى يصح معه القول بأن طبيعة الحكم وقت النبى ﷺ كان كذلك .

• مذاهب الحق الإلهى وحكم الرسول ﷺ :

تعرف مذاهب الحق الإلهى - الثيوقراطية - اصطلاحا بأنها (المذاهب القائلة بأن السلطة مصدرها الله وأن الدولة إنما هى نظام إلهى أى نظام من صنع الله) ويقول الأستاذ دوجى أن هذه المذاهب تعمل على تفسير وتبرير السلطة السياسية وذلك عن طريق تدخل سلطة سماوية [٣] .

وقد مرت فكرة الحق الإلهى بأدوار ثلاثة : الدور الأول وكان يدعى الحاكم صفة الألوهية وأنه إله على الأرض أو يشترك مع الإله فى ألوهيته كما ادعى ملوك الفراعنة قديما وما فعله أباطرة اليابان حتى العصور الحديثة . ثم ظهرت نظرية الحق الإلهى المباشر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر (يقابلهما على وجه التقريب القرنان العاشر والحادى عشر من الهجرة) فى فرنسا وخاصة فى عصر لويس

---

(١) الاستاذان جب وماسينيون - وجهة الاسلام ص ٢٧ .

(٢) موسى جار الله - الوشيعة فى نقد عقائد الشيعة ص ٣ .

(٣) دكتور عبد الحميد متولى - القانون الدستورى والأنظمة السياسية ج ١ ص ٣٢

الرابع عشر ، وظلت الفكرة باقية فى ألمانيا حتى أوائل القرن العشرين ، فقد جاء على لسان غليوم الثانى امبراطور ألمانيا فى عام ١٩١٠ م (١٣٢٨ هـ) أنه يستمد سلطته من الله ولذلك لا يحفل بالرأى العام أو مشيئة البرلمان . ثم تطورت النظرية فى الدور الثالث لها فى شكل نظام الحق الإلهى الغير مباشر ، فالمنادون بالحكم فى ظلها يدعون بأن الله قد هيأ لهم الظروف الملائمة لكى يتولوا الحكم .

ويتبين لنا من هذا التعريف أن النظرية فى صورها المختلفة — وخاصة فى المرحلة الثانية لها — اتخذت سلاحاً لتبرير السلطة المطلقة للملوك وتدعيم العسف والاستبداد ، وبالرغم من أن المسيحية الكنسية كما صاغها « بولس » وقدمها لأوربا فصلت ما بين الدين والدولة عملا بقول المسيحى (دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله) إلا أنه قد نادى به البعض بعد إنتشار المسيحية بعدة قرون .

فهو مذهب فى حقيقته لا يستند إلى الدين المسيحى (الخالص) أيضاً بل يصح أن يعد ضد هذا الدين [1] فهل تنطبق هذه الظروف مع عهد رسول الله ﷺ ؟ وهل تتفق أوصاف هؤلاء الملوك مع صفات النبى ﷺ ؟ .

قبل الإجابة على هذا السؤال يظهر للباحث لأول وهلة أنه من التعسف تطبيق مذهب نشأ فى ظروف مغايرة وعصر له ملامحه وشخصياته ومقوماته وأحداثه على عصر آخر يختلف تماماً من كافة النواحى .

ويزداد الرأى القائل بتطبيق مذهب الحق الإلهى على نظام حكم الرسول ﷺ ضعفا إذا ما ناقشناه فى ضوء الاعتبارات الآتية : —

(أولا) ابتدعت نظرية الحق الإلهى المباشر كأسلوب من أساليب الحكم فى زمن متأخر جداً ، أى يقرب من عشرة قرون بعد عصر الرسول ﷺ ،

---

(١) دكتور عبد الحميد متولى ـ القانون الدستورى والأنظمة السياسية ج ١ ص ٣٤ وما بعدها والدكتور محمد طه بدوى ـ النظم السياسية ج ١ ص ٤٧ و ٤٨ .

ويختلف كل الاختلاف كما قدمنا . ونضيف بأنه يكفى لرفض هذه النظرية من جذورها أن نقول بأنها نشأت لتبرير حكم ملوك مسيحيين فى أوربا حتى يتبين لنا مدى التعارض الشديد بين وجهى المطابقة .

(ثانياً) تعارض فكرة فرض السلطة وتبريرها مع صفات الرسول ﷺ كمؤسس دولة ، وهى صفات بعيدة عما عرف عن شخصيته وطبيعته ومثاليته التى انعقد الإجماع على الاعتراف بها بواسطة من لم يقر بنبوته ولمن آمن بها على السواء . فمن رأى بندلى أن رسول الله ﷺ قد توافرت فيه الصفات الطيبة (كسرعة التأثر ولطف الطبيعة وبعد النظر وطيبة القلب ومعرفة طبيعة الناس وحسن السياسة والاستعداد التام لتضحية مصالحه الشخصية بل روحه العزيزة فى سبيل المصلحة العامة)[١] . ويذهب تولستوى إلى أن النبى ﷺ هدى الوثنيين إلى معرفة الإله الواحد وأعلن تساوى جميع الناس أمام الله تعالى ، ومع هذا لم يدع لنفسه النبوة وحده وإنما اعتقد أيضاً بنبوة موسى والمسيح عليهما السلام ولم يكره اليهود والنصارى على ترك دينهم[٢] ، فهو إن لم يدّع الانفراد بالنبوة فكيف يقال أنه فرض نفسه حاكما ؟ ولا يغيب عن ذهن الباحث فى هذا الصدد أن من أغراض رسالة النبى ﷺ محاربة مثل نظام الحق الإلهى الذى يتمثل فى تأليه الأشخاص فى صوره المختلفة — ملوكا كانوا أو أباطرة أو قساوسة وأحباراً ورهباناً ، وتخليص البشر من عبادة الأوثان وتوجيه العقول إلى كشف أسرار الوجود وحقائقه للاهتداء إلى وجود الله الواحد الأحد[٣] .

---

(١) بندلى — من تاريخ الحركات الفكرية فى الاسلام ج ١ ص ٢٢ .

(٢) ليون تولستوى — حكم النبى محمد صلى الله عليه وسلم ص ٦ و ٣٠ .

(٣) الشيخ محمد الصادق عرجون . رسالة محمد صلى الله عليه وسلم منبع عظمته ص ١١

(ثالثاً) لم يرث الرسول صلى الله عليه وسلم حكما أو ادعى لنفسه ملكا وإنما شق طريقه فى سبيل نشر الرسالة بصعوبة بالغة وعانى من العذاب ألواناً لقد كان النظام الجاهلى العتيد والعبادات المتوارثة فى قبائل العرب جيلا عن جيل والمراكز المرموقة لرؤساء القبائل من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، كل هذه الظروف تكاتفت لتجعل من أداء الرسول ﷺ لمهمته أمراً شاقاً عسيراً . فالخطأ فى القول بتطبيق مذهب الحق الإلهى على الحكم فى عصره عليه السلام كالخطأ الذى وقع فيه أصحاب السلطة من رؤساء القبائل حيث عرضوا عليه صلوات الله عليه الملك ، فأطلق قوله الشهير (والله لو وضعوا الشمس عن يمينى والقمر عن يسارى فلن أترك هذا الأمر حتى أهلك دونه) ، ولدينا من الوثائق أيضاً ما يؤيد رفضه ﷺ لهذه الفكرة ، فقد كتب إليه مسيلمة الكذاب يدعى الاشتراك معه فى الأمر على أن يتنصفا نصف الأرض ولقريش نصف الأرض الثانى، فرد عليه بقوله ﷺ (السلام على من اتبع الهدى . أما بعد : فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين)[١] .

(رابعاً) يبدو أن إطلاق مذهب الحق الإلهى جزافاً على عهد الرسول ﷺ جاء نتيجة الخلط بين فكرة الحق الإلهى المطلق - هذه النظرية التى وضعها فلاسفة السياسة - وبين الوحى الإلهى ، وهو مجرد رسالة من الله للبشر عن طريق الأنبياء والرسل .

(خامساً) إننا لا نعثر فيما بين أيدينا من مصادر تتناول سيرة الرسول ﷺ مع كثرتها ودقتها على قول واحد للرسول ﷺ يدل على ادعاء الملك بل العكس هو الصحيح . إنه كان يؤكد فى مناسبات شتى صفته كإنسان وعبد لله إلى جانب كونه نبياً . فمن أقواله الدالة على أنه ليس ملكا له أبهة الملك وخيلاؤه وكبرياؤه ما طمأن به رجلا أصابته رعدة حين رآه فقال له ليطمئنه

(١) دكتور محمد حميد الله الحيدر آبادى . مجموعة الوثائق السياسية ص ١٧٩

(هون عليك فإنما أنا ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد [١]) ، كما عرف عنه أنه لم يكن يغضب لأذى يلحق بشخصه ، فمن طبيعته التسامح والعفو والحلم لأنه ليس ملكا يدافع عن عرض متوارث يفرض سلطانه على الناس بالقوة. وإنما ينفذ أمر ربه القائل له (أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين)[٢] وقد أصابت السيدة عائشة حين وصفته بأنه ما نيل منه شىء فانتقمه من صاحبه إلا أن تنتهك محارم الله فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شىء حتى ينتقم لله[٣] .

(سادساً) هناك عامل جوهرى على من يطابق بين نظام الحكم أيام النبى ﷺ ونظام الحق الإلهى وهو أن رسالته لم تنقض بموته بل ما زال واجب الطاعة شأنه أثناء حياته . أنه لم يكلف لزمن معين ولا لأمة خاصة من الأمم. وإنما كلف لجميع العصور وللأمم كافة ، فالشريعة الإسلامية واجبة التطبيق فى كل زمان ومكان وهى قائمة على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . وبهذه العقيدة التى يعتنقها أهل السنة عارضوا الشيعة الذين يذهبون إلى ضرورة وجود الإمام لأنه حجة على الخلق وأن الزمن لا يخلو منه (ولذلك ارتكب بعضهم عند هذا الإلزام القول بإبطال التواتر . . وارتكب بعضهم إبطال الإجماع)[٤] . وقد تنبه ابن تيمية (٧٢٨ هـ - ١٣٢٧م) إلى هذا ، وذهب إلى أن النبى ﷺ لم تجب طاعته لكونه إماماً بل لأنه رسول الله إلى الناس فإن هذا المعنى ثابت له حياً وميتاً ، وهو فى إصداره الأحكام فى أعيان معينة لم يخصها بل أنها ثابتة فى النظائر والأمثال حتى يوم القيامة ، وهو السبب الذى من أجله كان يقول (ليبلغ الشاهد الغائب) . فالاختلاف بينه وبين الإمام أن الإمام إما له أعوان وشوكة

---

(١) ابن قتيبة ـ عيون الأخبار ص ٢٩٦
(٢) الآية ١٢٥ من سورة النحل
(٣) ابن تيمية ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول ص ٢٣٥
(٤) القاضى عبد الجبار (٤١٥ هـ - ١٠٢٤ م) المغنى ج ٢٠ ص ٣٧

أو تلقى العهد ممن سبقه أو غيرها من الأسباب التى توجب طاعته. ولكن طاعة النبى ﷺ تختلف عن كل هذا فطاعته واجبة ولو كذبه الناس جميعاً ولا تنقضى رسالته بموته كما ينقضى حكم الأئمة بموتهم[١].

إنه إذاً نظام نبوة تفرد بأركانه وطبيعته الخاصة عما سواه من أنظمة الحكم ومن الخطأ إخضاعه للتعريفات والمقاييس السياسية التى أسبغها فلاسفة السياسة لمد الملوك بسلاح السيطرة على شعوب لا تملك حق الشكوى . فشتان بين هذا وذاك .

نستطيع أن نستنتج أنه (ﷺ) لم يفرض السلطة ولم يستبد ، وأن أصحاب فكرة الحق الإلهى الذين يحاولون تطبيقها على حكم الرسول ﷺ قد جانبوا الصواب وسبب هذا هو تأثرهم بفكرتهم السابقة عنها فحاولوا تطبيقها بحذافيرها بما لا يتفق مع المنهج العلمى . فالرسول ﷺ كما أسلفنا توضيحه لم يفرض سلطاناً بالقوة الغاشمة ولم يرث ملكا أو يستخلفه عمن سبقه . وإنما شق طريق الرسالة وسط ظروف شديدة الصعوبة ، ومضى فى كفاحه حتى دخل الناس فى دين الله أفواجاً لقد لاقت دعوى النبوة فى البداية ولمدة سنين طويلة جحوداً وعناداً من الأكثرية الساحقة لسكان مكة وعلى رأسهم أشراف القبائل وأصحاب النفوذ فيها ، ثم تمكن الرسول ﷺ فى النهاية من الإطاحة بأصنام الوثنية وأطاح معها بنفوذ رؤساء البيوت الذين كانوا يتولون السلطات الدينية والمدنية، (وكان أصحاب مناصبها الرئيسية يتولون مناصبهم إرثا عائليا حسب طريقة كانت جارية عندهم)[٢] . فكان من نتائج رسالة النبى ﷺ هدم هذه البيوت لا المحافظة عليها ووراثتها والمناداة بحقه الإلهى ! ! فى حكمها ، بحيث يمكن

---

(١) ابن تيمية . منهاج السنة ج ١ ص ١٨

(٢) محمد عزه دروزه . عصر النبى صلى الله عليه وسلم وبيئته قبل البعثة ص ٢٢٠ .

القول بأنه كان ضد نظام الحق الإلهى - لا العكس - لأن رسالته قضت على كهنة الأصنام والمسيطرين على مكة الذين استمدوا سلطتهم ونفوذهم من دعوى حماية تلك الآلهة . وكانت طبيعته البشرية صلوات الله عليه موضع دهشة العرب كما سجلها القرآن الكريم فى إحدى آيات سورة الفرقان إذ يقول تعالى : « وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشى فى الأسواق لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيراً ، أو يلقى إليه كنز ، أو تكون له جنة يأكل منها ، وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلا مسحوراً »[1]. وفى آية أخرى يتأكد فيها بشرية الرسول ﷺ « قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً »[2] .

دعامتا حكم الرسول ﷺ :

ولكى نتقدم خطوة أخرى فى البحث ، ينبغى أن نشق طريقاً آخراً ، فنتعرف على الطريقة التى تم بها الحكم فى عهد رسول الله ﷺ لنستكمل البرهان على خطأ تطبيق مذهب الحق الإلهى . فإن الملوك الذين حكموا وفق نظرية الحق الإلهى لم يلجأوا إلى شعوبهم لتلقى البيعة ، وهم أيضاً لم يطلبوا المشورة من أحد وإلا لدحضوا بأنفسهم دعواهم فى الحكم بالتفويض من السلطة الإلهية التى لا معقب لحكمها ولا راد لأوامرها ، فهم فى غنى بها عن مشورة رعاياهم .

أما المنهج الذى انتهجه رسول الله ﷺ فإنه يجعل الباحث يقف طويلا أمام ركنين بارزين ودعامتين أساسيتين كانا لهما النصيب الأوفر فى طريقته فى الدعوة الإسلامية . وهما : طلبه البيعة ممن اعتنقوا الدين الجديد ، ومشورته

---

(١) الآيتان ٧ و ٨ من سورة الفرقان .

(٢) الآية ١١٠ من سورة الكهف .

للصحابة خاصة وللمسلمين عامة فى المسائل التى لم ينزل بها الوحى .

وسنعرض لهذين الركنين ، وهما مرتبطان بشخصية الرسول ﷺ السياسية بصورة بارزة فى شخصيته كصاحب دعوة ورسالة ، لنتبين من خلالها أيضاً مدى حرص الخلفاء الراشدين من بعده على اقتفاء أثره ﷺ . ثم محاولة مفكرى أهل السنة إقامة نظرياتهم السياسية قياساً على أساليب الحكم التى سار عليها الأوائل ، وخاصة فيما يتعلق منها بموضوع الإمامة .

— البيعة :

يعرف ابن خلدون البيعة بأنها العهد على الطاعة . ويشرح مضمونها بأن المبايع يفوض الأمير بالنظر فى أمره وأمور المسلمين ويعاهده على الطاعة فيما يكلفه به فى المنشط والمكره ، ويشبه البيعة بعملية البيع والشراء حيث تتلاقى رغبة الطرفين ، فيقول « وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم فى يده تأكيداً للعهد فأشبه ذلك فعل البائع والمشترى فسمى بيعة »[١] .

ويرى السير ت . أرنولد أن البيعة تعد بمثابة عقد أيضاً ولكنه يتضمن ثلاثة أطراف :

الخليفة نفسه فى طرف والقائمون بالبيعة فى الطرف الثانى ثم الطرف الثالث أو الركن الثالث وهو تعهد الخليفة بتقيده بحدود الشريعة .

وقد تلقى رسول الله ﷺ بيعتى العقبة بعد الإقناع بالحسنى والموعظة الحسنة للدخول فى الإسلام ، فلما قبل المسلمون وأعلنوا الشهادة أخذ منهم البيعة

---

(١) مقدمة ابن خلدون . الفصل التاسع والعشرون .

وفق مبادىء محددة وهى : ألا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل أولادنا ببهتان نفتريه من بين أيدينا ولا أرجلنا ، ولا نعصيه فى معروف(١) .

ويستحق الأمر وقفه عند معنى « لانعصيه فى معروف » فإنه ﷺ لم يشترط فى البيعة عدم العصيان على الاطلاق بل حدده فقط « فى المعروف » .

ونضيف إلى هذا أن البيعة لم تتم لشخصه ﷺ وإنما كان يدعوهم إلى الله ويؤكد لهم أنه ليس بمكافئهم شيئاً على بيعتهم وإنما أمرهم إلى الله ، فإنه يقول لهم « فإن وفيتم فلكم الجنة ، وإن غشيتم شيئاً من ذلك فأخذتم بحده فى الدنيا ، فهو كفارة له وإن سترتم عليه إلى يوم القيامة ، فأمركم إلى الله إن شاء عذبكم وإن شاء غفر لكم »(٢) ومع هذا ، فلم تتم المبايعة كتفويض من المسلمين لرسول الله ﷺ وإنما كان فى الطرف الآخر المقابل تعهده بالوقوف فى صفهم ، فهى أشبه برباط يوثق به طرفان ينشىء حقوقاً وواجبات لكلا الطرفين .

نستنتج هذا الرباط الوثيق من رد النبى ﷺ عندما سأله أبو الهيثم مالك ابن التيهان عن موقفه ﷺ إذا ما قامت الحرب بين قومه من الخزرج وبين اليهود بالمدينة مستفسراً عما إذا كان سيبقى معهم أم هو تاركهم . فرد الرسول ﷺ بقوله : « بل الدم الدم ، الهدم الهدم ، أنتم منى وأنا منكم ، أحارب من حاربتم وأسالم من سالمتم » .

ويشبه الدكتور الريس بيعتى العقبة بالعقود الاجتماعية التى افترض بعض

---

(٢) ابن هشام . "السيرة النبوية" القسم الأول ص ٤٣٤ صحيح "البخارى" ج٢ ص ٣٢٨ .
(١) صحيح "البخارى" ج٢ ص ٣٢٨

فلاسفة السياسة فى العصور الحديثة حدوثها، بل إنه يرى أن « العقد الاجتماعى » لروسو لم يكن إلا مجرد وهم فيقول ، أما العقد الذى حدث مرتين عند العقبة وقامت على أساسه الدولة الإسلامية فهو عقد تاريخى تم فيه الاتفاق بين إرادات إنسانية حرة وأفكار واعية ناضجة من أجل تحقيق رسالة سامية.[١] فالحقيقة أن فكرة العقد الاجتماعى لروسو كانت تبريراً ميتافيزيقياً غيبياً لا نصيب له من الواقع لجأ أصحابها إليها لمحاربة سلطة الحاكم الفرد[١] .

ولم يقتصر مبدأ البيعة على الرجال وحدهم ، بل شمل النساء الراغبات فى الإسلام أيضاً ، وهن اللاتى فررن من الوثنيين بعد صلح الحديبية ، على أساس نفس الأسس التى تقوم عليها بيعة الرجال مع اختلاف طفيف يتمثل فى أن البيعة للرجال تتم بالمصافحة وبيعة النساء بالكلام[١] .

- الشورى :

أمر الله الرسول ﷺ بمشاورة المسلمين بقوله تعالى « وشاورهم فى الأمر »[٢] كما تضمن الكتاب آيات كثيرة للدلالة على ما لقاعدة الشورى فى الحكم من ضرورة وأهمية . ولهذا تنبه أهل السنة إلى الحض على الشورى ، فكان الأمر باعثاً لتقليب هذا الركن من كافة وجوهه للتوصل إلى أسبابه ومغزاه ، فقد وضع الماوردى « ٤٥٠ هـ - ١٠٥٨ م » شرط الشورى كأحد الشروط الواجب توافرها فى الإمام ، فينبغى عليه أن يشاور ذوى الرأى والحزم فى

---

(١) دكتور الريس . النظريات السياسية ص ١٦.
(٢) دكتور محمد طه بدوى . النظم السياسية ج ١ ص ٦٢ .
(٣) ابن قيم الجوزية ـ أعلام الموقعين عن رب العالمين ج٣ ص ٦٢
(٤) من الآية رقم ١٥٩ من سورة آل عمران ونصها (فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر فاذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين).

المشاكل والصعوبات التى تعترضه ليقترب من الصواب فى كل خطواته ، كما تعرض الماوردى لما اختلف فيه المفسرون عن الحكمة من أمر الله لنبيه ﷺ بالمشاورة مع ما أمده به من التوفيق والتأييد ، فأجمل أوجه الاختلاف فى أربعة : أولها الأمر بالمشاورة فى الحرب للاهتداء إلى الرأى الصحيح ليعمل به وهو تفسير الحسن البصرى بقـــوله : « ما شاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمورهم »[١] ويفسر قتادة هذا الأمر بأن الله أمره بالمشاورة لتأليفهم وتطييب نفوسهم . والوجه الثالث الذى قال به الضحاك للمنافع التى تعود من اتباع المشاورة يرجع إلى حض المسلمين على اتباع هذه الوسيلة لأن النبى ﷺ كان فى غنى عن المشورة .

وقد ردد ابن الطقطق « ٧٠١ هـ - ١٣٠١ م » نفس هذه الحجج ، ويبدو أنه نقلها عن الماوردى فيقول « واختلف المتكلمون فى كون الله تعالى أمر رسوله بالاستشارة مع أنه أيده ووفقه »[٢] ثم أورد التفسيرات الآنف ذكرها :

أما بدر الدين بن جماعة « ٨١٩ - ١٤١٦ م » ، فقد أعطى لموضوع الشورى إيضاحات أخرى غير النفع والاهتداء إلى الصواب واجتماع الكلمة ، فأضاف إليها بأن الشورى كانت أيضا من عادة الأنبياء ، وضرب مثلا لذلك بإبراهيم الخليل عليـــه السلام حيث طلب الشورى من إبنه عندما أمره الله تعالى بذبحه[٣] .

---

(١) الطبرى . جامع البيان فى تفسير القرآن ج ٤ ص ٩٤ و ٩٥ ، الماوردى . الأحكام السلطانية ص ٤٣ .

(٢) ابن الطقطق . الفخرى ص ٢٢

(٣) القاضى بدر الدين بن جماعة . تحرير الأحكام فى تدبير أهل الاسلام (مخطوط) الباب الحادى عشر فى فضل الجهاد .

وقد تمسك المسلمون بهذا المبدأ بعد الرسول ﷺ فى المواقف الحاسمة ، فعندما قتل عثمان بن عفان ، طلب أهل البصرة والكوفة من وجوه الصحابة بالمدينة اختيار من يصلح للخلافة بقولهم « أنتم أهل الشورى وحكمكم جائز على الأمة فاعقدوا الإمامة ونحن لكم تبع »[٣] . ولم يخرج المسلمون بهذا المنهج عن سالف عهدهم أيام الرسول ﷺ ، لأنهم فى ذلك الوقت كانوا يراجعونه ﷺ فى الاجتهاد فى الأمور الدينية التى تتصل بمصالحهم ، وربما سألوه للتثبت ومعرفة العلة .

فمن الوقائع التى استشار فيها رسول الله ﷺ ، موقعة بدر ، وهى أول حرب يخوضها المؤمنون إذ سأل حباب بن المنذر الرسول بقوله « يارسول الله ، أرأيت هذا المنزل الذى نزلته أهو منزل أنزلكه الله فليس لنا أن نتعداه ؟ أم هو الرأى والحرب والمكيدة ؟ » فما أجابه النبى ﷺ بالإيجاب ، أشار عليه بتغيير المكان فقبل ﷺ وتحول إلى غيره .

كذلك لما عزم الرسول صلى الله عليه وسلم « مصالحة » قبيلة غطفان عام الخندق على نصف تمر المدينة ، فسأله سعد بن معاذ بصحبة طائفة من الأنصار « يا رسول الله ، بأبى أنت وأمى ، هذا الذى تعطيهم أشىء من الله أمرك فسمع وطاعة لله ولرسوله أم شىء من قبل رأيك ؟ » فلما أجاب الرسول ﷺ بتوضيح رأيه فى المسألة ، قدم سعد حججه التى وافقه عليها النبى ﷺ فمزقت صحيفة الاتفاق .

ويستدل ابن تيمية من هاتين الواقعتين على أن مراجعة المسلمين للنبى ﷺ لم تكن تعدو وجهين ، أحدهما الأمور السياسية التى يستساغ فيها الاجتهاد كما ظهر فى هاتين الحادثتين . أما الوجه الثانى ، فهو ماكان من قبيل الرأى والظن

---

(١) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ج ٥ ص ١٠٦ .

فى الدنيا كقوله ﷺ عندما سئل عن تلقيح النخل « ما أظن يغنى ذلك شيئاً إنما ظننت فلا تؤاخذونى بالظن ، ولكن إذا حدثتكم عن الله بشىء فخذوا به ، فإنى لن أكذب على الله » ، أو حديث آخر نصه ، « أنتم أعلم بأمر دنياكم ، فما كان من أمر دينكم فإلىّ »[1] .

من كل هذا يتضح لنا أن مبدئى البيعة والشورى كانا حجرا الزاوية فى عهد رسول الله ﷺ ، وهما فى الوقت عينه يدلان دلالة واضحة على تعارضهما مع طبيعة حكم الملوك والأباطرة الذين يرفضون مبدأ البيعة لأنهم يدعون أنهم يستمدون حقهم فى الحكم من الله ، فلا ضرورة والأمر كذلك من وجهة نظرهم إلى طلب البيعة من الخاضعين لحكمهم . كذلك لم يطلبوا الشورى فى أمر من أمورهم ، وإنما هو الحكم النافذ الذى لا شورى فيه ولا مشاورة .

ولئن كانت دعوى الحق الإلهى لا تتفق مع واقع الحكم وطبيعته أيام رسول الله ﷺ ، فإن الفكرة المضادة التى نادى بها الشيخ على عبد الرازق قد جنحت به إلى الشطط والتعسف فى الرأى إذ يقول أنه « ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل وما كان ملكا ولا مؤسس دولة ولا داعياً إلى ملك[2] » .

أما النظرة الشاملة التى أصابت الحقيقة وتمثل رأى أهل السنة فى طورها الأخير ، فتلك التى دلنا عليها الدكتور الريس ، إذ يرى أن عصر النبوة كان الفترة المثالية التى تحققت فيها المثل العليا للإسلام بأكمل معانيها ، وهى كذلك

---

(١) ابن تيمية . الصارم المسلول على شاتم الرسول ص ١٩١ و ١٩٢ .

(٢) الشيخ على عبد الرازق . الاسلام وأصول الحكم ص ٦٤

مرحلة (تأسيس) لأن الجماعة اعتنقت فيها مبادىء الاسلام — وتحققت بها الوحدة .

صلى الله عليه وسلم
ثم يقرر بعد ذلك بأن « عصر الرسول انقضى بين الوحدة والعمل والتأسيس وأوجد الروح التى تسيطر على الحيـــاة السياسية وأقام النموذج للقدوة والقياس »[1] .

وهذا ما سنكتشف تحققه بصفة خاصة على أيدى الخلفاء الراشدين من بعده صلوات الله عليه .

---

(١) الدكتور محمد ضياء الدين الريس . النظريات السياسية الاسلامية ص ٩٢ .

الفصل الثاني

خِلافة أبي بكر الصدّيق

١٣هـ - ٦٣٤م

- تمهيد.
- اجتماع الثقيفة.
- صحة خلافة أبي بكر.
- خطبة أبي بكر: مغزاها، وصداها عند الشيعة.
- الإجماع على بيعة أبي بكر.

(٢)

خلافة أبى بكر الصديق

«١٣هـ = ٦٣٤م»

• تمهيد :

بينا فى إجمال خلال الفصل السابق أظهر الملامح التى يتميز بها عصر الرسول ﷺ من الناحية السياسية ، وألقينا الضوء على المزايا السياسية التى كان يتمتع بها ، فوضح لنا ما كان يتبعه فى شأن قيادة المسلمين . لقد أحسن ﷺ « ربط نظامه السياسى ، وطالما كانت صورة الحكم التى وضعها باقية فى عهد الخلفاء ، فقد ظلت هذه الحكومة واحدة تماماً . وكانت حكومة جيدة »[١] .

وسنعرض فى هذا الفصل موقف المسلمين من موضوع الخلافة أثناء اجتماع السقفية الذى عد من أخطر الاجتماعات السياسية حيث وضعت فيه الأسس لنظرية الخلافة عند أهل السنة . ثم نبين كيف انتقلت الخلافة إلى أبى بكر بعد وفاة الرسول ﷺ ، وموقف أهل السنة والشيعة من الصاحب الأول ، وظهور نظرية الاجماع عند أهل السنة كدليل على ثبوت الامامة عن طريق الاختيار - لا النص - لأنه ثبت عندهم أن خلافة أبى بكر كانت صحيحة شرعية.

• اجتماع السقيفة :

كان خبر انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى فجيعة كبرى اشتدت وطأتها على نفوس المسلمين وأصابتهم بالذهول حتى أن عمر بن الخطاب نفسه

---

(١) روسو . العقد الاجتماعى ص ٢٣٢ .

لم يصدق لأول وهلة ووقف يهدد الناقلين للخبر ويتوعدهم بقوله « ما مات محمد ولا يموت حتى يقطع أيدى رجال وأرجلهم »[١] . ومن ملامح صورة المسلمين التى تثير انتباه الباحث ، تلك التى تنقلها لنا السيدة عائشة فى وصفها الحال المسلمين فتقول : « فتقول أخرس بعضهم فما تكلم إلا بعد الغد وخالط آخرون ولاثوا الكلام بغير بيان » . ولم يقف المسلمون على الحقيقة إلا بالقول المأثور لأبى بكر الذى أعلنه مدوياً فأصاب الحقيقة « من كان منكم يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ومن كان منكم يعبد الله فإن الله حى لا يموت » ، وقد اعتبر أهل السنة هذه الصيحة من مآثر أبى بكر التى انفرد بها لأنه أدخل السكينة على قلوب المسلمين فى هذا الموقف العصيب وتنبه إلى الحقيقة قبل غيره من الصحابة . وقد تلقف الناس الآية التى تلاها أبو بكر مرددين لها لكى تدخل الطمأنينة على نفوسهم فى قوله تعالى « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزى الله الشاكرين »[٢] .

ثم ظهرت الحاجة إلى البحث فيمن يلى الأمر بعد الرسول صلوات الله عليه ، وهرع المسلمون دون إبطاء إلى اجتماع السقيفة للتشاور والنظر .

ولكن الاسراع إلى الاجتماع فى السقيفة كان موضع تعليق بواسطة الشيعة لأن المجتمعين تركوا أمر تجهيز الرسول ﷺ وتوفروا على البيعة وما يتصل بها . يقول القاضى عبد الجبار (٤١٥ هـ = ١٠٢٤ م) دفاعا عنهم (وكان للقوم عذر فى المبادرة إلى البيعة ، لأنهم خافوا من التأخر فتنة عظيمة)[١] . واتكلوا فى أمر رسول الله ﷺ على على بن أبى طالب وغيره من أهل البيت . وقد

---

(١) ابن تيمية . منهاج السنة ج ٣ ص ١٣٤ .
(٢) الآية رقم ١٤٤ من سورة آل عمران .
(٣) القاضى عبد الجبار . المغنى ج ٢٠ القسم الأول ص ٢٨٦ .

اتخذ أهل السنة بعد هذا من واقع الاسراع فى البيعة للخلافة دليلا على وجوب الخلافة وأهمية هذا المنصب لتصريف شئون المسلمين .

اجتمع الأنصار فى سقيفة بنى ساعدة أول ما اجتمعوا حيث طلب سعد بن عبادة الأمر لنفسه ، وسرعان ما لحقهم المهاجرون إلى هذا الاجتماع ودارت المناقشات بينهما على من له الحق فى تولى الخلافة بعد الرسول ﷺ . وكانت نظرية الأنصار كما وردت على لسان سعد بن عبادة أن لهم سابقة فى الجهاد ورفعة شأن الدين والدفاع عن الرسول ﷺ ، بينما عجز المهاجرون من وجهة نظرهم عن منع الإيذاء عنه وقصروا فى نصرته وهو منهم ونشأ بينهم .

أما رد المهاجرين فقد تناوله أبو بكر حيث دافع عنهم من حيث أنهم أول من صدق رسول الله ﷺ وصبر معه على الشدة والبلاء ، مع اعترافه بفضل الأنصار لما قاموا به من دور هام فى نصر الدعوة الاسلامية وحماية صاحبها صلوات الله عليه . وقال أبو بكر (نحن الأمراء وأنتم الوزراء ، لا تفتون بمشورة ولا نقضى دونكم الأمور) . أما خطاب عمر بن الخطاب فكان أشد لهجة حيث أصر على أنه لا ينبغى أن يتولى الأمر أحد من غير المهاجرين .

فلما رأى أبو بكر احتداد المناقشات وظهور الخلاف سافرا ، صرح بحديث القرشية ووقف طالبا قيام المسلمين للاختيار بين عمر بن الخطاب أو أبى عبيدة ابن الجراح . وكما كان له الفضل قبل ذلك فى إدخال الطمأنينة على قلوب المسلمين حينما أكد وفاة الرسول ﷺ ، كما يرى الباقلانى (٤٠٣ هـ = ١٠١٢ م) ، فقد ظهر فضله للمرة الثانية فى حسم الخلاف بين المهاجرين والأنصار . ولكن قام الاثنان - عمر وأبو عبيدة - طالبين من أبى بكر أن يبسط يده ليبايعاه لأنه أفضل المهاجرين وثانى اثنين فى الغار وخليفة رسول الله ﷺ على الصلاة والصلاة أفضل دين المسلمين . فتابعهما قيس بن سعد - من الأنصار - ليبايع

أبابكر فكان أولهم ، فقبل الأنصار مشورته وتتابعوا عن طيب خاطر للمبايعة ، وكانت دعامة موقفه ما قاله لهم : كرهت أن أنازع قوماً حقاً جعله الله لهم .

وهكذا امتثل الأنصار لدعوة أبي عبيدة حين اعترف بفضل الأنصار من حيث أنهم أول من نصر وآزر فلا يصح أن يكونوا أول من يبدل ويغير . ولم يتخلف أحد عن بيعة أبي بكر من الأنصار سوى سعد بن عبادة وهو الذي يمثل المعارضة العنيفة في الاجتماع وكان يطلب استخلافه الأمر بدلا من أبي بكر . أما تأخر علي بن أبي طالب عن البيعة فسنبحثه في موضعه

هذه هي ملامح اجتماع السقيفة التي تكاد المصادر السنية تتفق في إيراد تفاصيلها . ومن المهم أن نعرض الملاحظات التي نستطيع أن نستقيها من اجتماع السقيفة فيما يلي :

أولا : أنه أول اختلاف يحدث بين المسلمين عقب انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ، فهو كما يصفه الامام أبو الحسن الأشعري (٣٣٠ - ٩٤١ م) بأنه (أول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم ﷺ اختلافهم في الإمامة)(١) . ولكن الاختلاف هنا كان سياسياً محضاً وليس دينياً ، ولم يتسع لأكثر مما حدث وبيناه آنفاً إذ سرعان ما عاد عامل الدين بسلطانه القوي فأدى دوره في تهدئة النفوس والمبايعة لأبي بكر .

ثانيا : تمت البيعة لأبي بكر بالاجماع - فيما عدا سعد بن عبادة - الذي كان يطلب الولاية لنفسه ، ولهذا يقول القاضي عبد الجبار (وقد قال شيخنا أبو علي ما يدل على أن خلاف سعد لا يؤثر ، أنه إنما خالف على سبيل طلب الامامة لنفسه وقد صح كونه مبطلا في ذلك)(٢) .

---

(١) أبو الحسن الأشعري . مقالات الاسلاميين ج ١ ص ٣٩
(٢) القاضي عبد الجبار . المغني . ج ٢٠ القسم الأول ص ٢٨١ .

ثالثا : لم يتم الأمر لأبى بكر بالعنف أو الإكراه وإنما كان نتيجة مناقشة مفتوحة بين المهاجرين والأنصار ، وأتيحت الفرصة كاملة لكلا الفريقين ليدلى برأيه فى حرية تامة. ويصف الأستاذالدكتور الريس هذا الاجتماع بأنه كان شبيها بجمعية وطنية أو تأسيسية فوضها المسلمون للبحث فى مصير الأمة للأجيال المقبلة ، وفى رأيه أن هذا الاجتماع بما حوى من أسس جوهرية لمساجلات حرة للرأى جعل كاتباً غربياً يشهد بأنه « يذكّر إلى حد بعيد بمؤتمر سياسى دارت فيه المناقشات وفقاً للأساليب الحديثة»(١) .

رابعاً : إن البيعة تمت أولا فى اجتماع السقيفة بحضور خاصة المسلمين ثم كانت بيعة العامة فى اليوم التالى على المنبر ، ولعل هذه الطريقة هى أساس نظرية أهل السنة فى إتمام البيعة بواسطة أهل الحل والعقد أى خاصة المسلمين ، وهم ذوى الدين والعلم والرأى .

خامساً : اتسمت المناقشات بطابع فريد فى نوعه لا نجدله شبيهاً فى المجالس السياسية للمجتمعات التى بلغت أرقى درجات الرقى فى العصر الحديث ، فها هى المعارضة بما تمثله من مخالفة فى الرأى . لا تلبث أن تخضع فى سهولة ويسر لاحساس الاخوة فى الدين وتمتثل لمبادئه فيعترف كل منهما بأفضال الطرف الآخر بالرغم من الاختلاف فى الرأى ، كما فى قول أبى بكر واصفاً الأنصار « أنتم يا معشر الأنصار من لا ينكر فضلهم فى الدين ولا سابقتهم العظيمة فى الاسلام » ، أو قول ابن الجراح « أنتم أول من نصر وآزر . . . » . وهكذا قدموا لنا نموذجاً مثالياً للسلوك فى المجال السياسى .

---

(١) الدكتور الريس . النظريات السياسية الاسلامية ص ٢٥ .

• صحة خلافة أبى بكر :

اتفق الشيعة على أن الرسول ﷺ نص على عليّ بن أبى طالب بعده ، وأن أبا بكر أخذ الخلافة منه بغير حق ، وقد حاولوا البرهان على نظريتهم بآيات قرآنية وأحاديث نبوية أولوها لتخدم هذا المعنى . ولم يقف أهل السنة مكتوفى اليدين أمام الحجج الشيعية بل قابلوها بما يضاهيها من أسانيد من هذا القبيل لإثبات صحة إمامة أبى بكر وتوليه الخلافة برضى المسلمين كافة وانعقاد الإجماع على بيعته .

ونذكر أولا تلك الواقعة المشهورة ، وهى طلب النبى ﷺ أثناء مرضه من أبى بكر أن يصلى بالناس ، فاعتبر أهل السنة إمامة الصلاة إشارة إلى انتقال الخلافة إلى أبى بكر بعده ﷺ ، ولا غرو فقد اتفق المسلمون كافة - سنيهم وشيعتهم - على أن الصلاة هى أهم مطالب الدين وأول أركانه العملية . بيد أن أهل السنة قاسوا الامامة الكبرى - وهى الخلافة - على الامامة الصغرى ، وهى الصلاة ، إذ ليس فى أركان الاسلام بعد التوحيد أفضل من الصلاة ، ولهذا فإن أمر النبى ﷺ لأبى بكر بأن يصلى بالناس فى مرضه ، وقيامه بالصلاة خلفه كان قصداً من الرسول ﷺ لتنبيه المسلمين إلى أن « الصديق أحق بالرياسة فى الدين بعده وأنه لا مطمع لأحد بعده غير الصديق »[١].

وقد ربط الفكر السنى بين الحديث الخاص بإمامة الصلاة وبين خلافة أبى بكر لأن قيامه بالإمامة الصغرى جعلته صالحاً ليكون صاحب الخلافة فالحديث يرتب منهم أكثر استحقاقا لإمامة الصلاة حسب الترتيب الذى وضعه رسول الله

---

(١) أبو بكر محمد بن حاتم بن زنجويه . الروض الأنيق فى إثبات إمامة أبى بكر الصديق ورقة رقم ٣٩ مخطوط محرر سنة ٧٤٣ هـ - ١٣٤٢ م (مكتبة بلدية الاسكندرية رقم ٣٦٠٣ ج) .

ﷺ بحديثه « إذا كنتم ثلاثة فليؤمكم أكثركم قرآناً وأقرؤكم لكتاب الله فإن كنتم في القراءة سواء فأقدمكم هجرة فإن كنتم في الهجرة سواء فأعلمكم بالسنة فإن كنتم في السنة سواء فأكبركم سناً » . وعلى هذا فإن إمامة أبي بكر للمسلمين في الصلاة حال حياة النبي ﷺ لها دلالتها في جمعه للفضائل التي تؤهل لإمامة الصلاة كما وضعها الرسول ﷺ ، فظهرت العبارة على لسان المسلمين في ذلك الوقت قائلين « اختاره رسول الله لديننا فاخترناه لدنيانا » أو قولهم : « أولاه رسول الله ﷺ صلاتنا وزكاتنا تبع لصلاتنا وهما معظما أمر الدين .

وأصبحت إمامة أبي بكر للصلاة إحدى الوقائع الهامة التي يتعلق بها أهل السنة لإثبات حقه وصلاحيته للخلافة ، لأنه لم يظهر معارض واحد حينئذ بين المسلمين يطلب منه أن يتنحى عن إمامة الصلاة « ولا قال رجل من الأنصار منا مصل ومنكم مصل كما قالوا منا أمير ومنكم أمير فإن كان الناس مع كثرة الخير والشر فيهم تركوا مجاراته ومدافعته في قيامه مقام رسول الله ﷺ لتبريزه عليهم عند أنفسهم فكفا بذلك دليلا على الفضل وحجة على الاستحقاق »[1] .

وقد تركت إمامة الصلاة أثرها في مفهوم الإمامة الكبرى فارتبطت فكرة الخلافة بالدين لأن الصلاة أهم مطالبه فوجب أن يكون الخليفة متوليا لشئون الشريعة ، فالتعريف السني للإمامة أنها « موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا »[2] .

ولئن ذهب أهل السنة بصفة عامة إلى أن خلافة أبي بكر تمت بالاختيار ، إلا أن البعض منهم استدل على أن هناك نصاً على إمامته سواء ا كان خفياً أم جلياً ، ويبدو أن هذا حدث كرد فعل لدعوى الشيعة بالقول بالنص على علي

---

(١) ابن زنجويه . الروض الانيق ورقة ٣٩

(٢) الماوردي . الاحكام السلطانية ص ٢

ابن أبي طالب فقد سئل الحسن البصرى « ١١٠ هـ - ٧٢٨ م » عما إذا كان الرسول ﷺ أوصى بالخلافة لأبي بكر بعده فقال « أى والذى لا إله إلا هو استخلفه وهو كان أعلم بالله تعالى واتقى لله تعالى من أن يتوثب عليهم لو لم يأمره[١] . كما يستدل بعض أهل السنة بما كان من امرأة أتت النبي ﷺ فكلمته فى شىء فأمرها أن ترجع إليه فقالت « يا رسول الله أرأيت إن جئت ولم أجدك - كأنها تريد الموت - قال إن لم تجدينى فأتى أبا بكر »[٢] . وقد وجد ابن حزم « ٤٥٦ هـ - ١٠٦٣ م » فى هذا الخبر نصاً جلياً على استخلاف أبى بكر ، ويضيف إليه نصين آخرين يراهما دليلا على الاستخلاف . أولهما إجماع المسلمين الأوائل جميعاً على تسميتهم أبى بكر خليفة رسول الله ﷺ ومعنى الخليفة فى اللغة هو الذى يستخلفه لا الذى يخلفه دون أن يستخلفه ، ويرى ابن حزم أن الذين سموه بهذا الإسم هم الذين قال الله تعالى فيهم « للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون »[٣] وقد اتفقوا مع إخوانهم الأنصار فى إطلاق هذا الاسم على أبى بكر ، وهم لم يقصدوا به خلافته على الصلاة لسببين : أولهما لأن أبا بكر لا يستحق هذا الاسم فى حياة الرسول ﷺ والسبب الثانى أنه لم يستحق أحد ممن استخلفه الرسول ﷺ فى حياته كعلى فى غزوة تبوك وابن أم مكتوم فى غزوة الخندق وعثمان بن عفان فى غزوة ذات الرقاع وغيرهم ، إذ لم يسمى أحد منهم خليفة رسول الله « فصح يقيناً بالضرورة التى لا محيد عنها أنها للخلافة »[٤] .

أما النص الثانى فهو قول النبي ﷺ للسيدة عائشة أثناء مرضه « لقد هممت

---

(١) ابن قتيبة « الامامة والسياسة ج ١ ص ٤
(٢) المصدر السابق ص ٥
(٣) الآية رقم ٨ من سورة الحشر .
(٤) ابن حزم . الفصل ... ج ٤ ص ١٠٨ .

أن أبعث إلى أبيك وأخيك فأكتب كتاباً وأعهد عهداً لكيلا يقول قائل : أنا أحق أو يتمنى متمن ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر »(١) .

ويذهب الرازى إلى أن أصحاب الحديث وجدوا فى طلب الرسول ﷺ إحضار دواة وقرطاس ليكتب لأبى بكر — نصاً جلياً فى إمامته(٢) .

أما الأشعرى فإنه لم ير النص على خلافة أبى بكر وإنما يورد الدلائل على صحة إمامته من واقع الكتاب . فالآيات القرآنية التى تخاطب الرسول فى سورة « براءة » فى مثل قوله تعالى : « فإن رجعك الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معى أبداً ولن تقاتلوا معى عدواً إنكم رضيتم بالقعود أول مرة فاقعدوا مع الخالفين »(٣) إلى غيرها من الآيات التى تحض على القتال بواسطة داع يدعو المسلمين بعد الرسول ﷺ . وقد اختلف المفسرون فى تسمية القوم الذين ذكرتهم هذه الآيات فنهم من يرى أن القصد هم فارس والروم وآخرون يرون أنهم أهل اليمامة ويرى الأشعرى أنه إن صح هذا التفسير أو ذاك فإن أبا بكر حارب كلا الفريقين وجاءت حروبه لهم بعد النبى ﷺ ، فيقول : « فإن كانوا أهل اليمامة هو الروم فقد قاتلهم أبو بكر رضى الله عنه وفى ذلك إيجاب إمامته . وإن كانوا فارس فقد قوتلوا فى أيامه وفرغ عمر منهم من بعده فقد وجبت إمامة عمر وإذا وجبت إمامة عمر وجبت إمامة أبى بكر رضى الله عنهما لأن أبا بكر عقدها له »(٤) .

---

(١) نفس المصدر والصفحة .

(٢) أبو عبد الله محمد بن الحسين الخطيب الرازى — نهاية العقول فى دراية الأصول مخطوط ورقة ٢٤٤ .

(٣) الآية رقم ٨٣ من سورة التوبة .

(٤) الأشعرى . الإبانة ص ١٨٤ كما يستشهد بهذه الآيات أيضا الباقلانى فى كتابه « الانصاف .. » ص ٥٦ و ٥٧ ، ويتفق معهما فى التفسير القاضى عبد الجبار فى كتابه « المغنى » جـ ٢٠ القسم الاول ص ٣٢٤ و ٣٢٥ .

أما الكتاب الذى كان ينوى كتابته الرسول ﷺ، فقد تعددت الآراء حوله واختلفت وجهات النظر. ويتناقل أهل السنة ما جاء على لسان على بن أبى طالب حين رفض طلب العباس أن يسأل الرسول ﷺ قبل موته فيمن يلى الأمر إذ قال على «(أنا والله لئن سألناها رسول الله ﷺ فمنعناها لا يعطيناها الناس بعده وإنى والله لا أسألها رسول الله ﷺ[1]. ولعل فى محاولة أهل السنة إثبات هذه الواقعة يحمل فى طياته نفيهم القاطع لوجود النص على إمامة على وبالتالى تقويض أساس المذهب الشيعى فى الإمامة وإحلال نظريتهم فى القول باختيار الإمام محلها.

وتنقل لنا المصادر السنية أنه حدث اختلاف أثناء مرض الرسول ﷺ فى وجوب تنفيذ رغبة الرسول ﷺ أو الامتناع عن ذلك إشفاقاً عليه من المعاناة فى كتابة هذا الكتاب وهو طريح الفراش، ولسان حالهم يقول: (عندكم القرآن حسبنا كتاب الله)، فلما زاد اختلافهم ولغطهم أمرهم الرسول ﷺ بمغادرة المكان. ويعلق على ذلك ابن عباس بقوله (إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغطهم)[2].

ويستنتج ابن خلدون من هذه الحادثة أن أمر الإمامة لم يكن مهماً لأن الإمامة من المصالح العامة المفوضة إلى المسلمين كافة ولم يستخلف فيها الرسول ﷺ لأنها أقل أهمية من الصلاة، فإن إمامة الصلاة تأتى فى المرتبة الأولى قبل الاستخلاف، ولهذا السبب استدل الصحابة فى شأن أبى بكر باستخلافه فى الصلاة على استخلافه فى الإمامة بقولهم (ارتضاه رسول الله لديننا أفلا نرضاه لدنيانا؟) ويؤكد ابن خلدون ذلك بقوله (فلولا أن الصلاة أرفع شأناً وأكثر خطراً من السياسة لما صح القياس)[3].

---

(١) ابن هشام / السيرة القسم الاول ص ٦٥٤ صحيح البخارى ج٣ ص ٦٧ .
(٢) صحيح البخارى ج ٣ ص ٦٠
(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢١٩

أما ابن تيمية فقد زاد على ذلك بما يراه من أن الإمامة ليست أهم مطالب الدين ، بخلاف ما يراه الشيعة ، ويقيم رأيه على عدة براهين منها .

أولا - أن الإيمان بالله ورسوله ﷺ فى كل زمان ومكان أهم من مسألة الإمامة ذلك أن الرسول ﷺ قد أمر بأن يقاتل الكفار حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسوله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة .

ثانياً - لم يذكر الرسول ﷺ الإمامة لأحد من الناس حين كان يدعوهم إلى الإسلام .

ثالثاً - إن كانت كذلك - أى كما يعتقد الشيعة - فكان من الواجب على الرسول أن يبينها كما بين للمسلمين أمور الصلاة والزكاة والصيام والحج وسائر الواجبات الدينية ، وكما بين أمر الإيمان بالله وتوحيده واليوم الآخر .

رابعا - ان أهم أمر فى الدين هو الصلاة والجهاد ، وليست الإمارة ، لكثرة الآيات القرآنية والأحاديث المتعلقة بهما والتى تحث عليهما وتعتبرهما أهم الفروض على الإطلاق[1] .

ويقول ابن تيمية (أن النبى ﷺ لما رأى الشك قد وقع علم أن الكتاب لا يرفع الشك فلم يبق فيه فائدة ، وعلم أن الله يجمعهم على ما عزم عليه)[2] .

كما نجد تفسيراً حديثاً لسبب عدم استخلاف الرسول ﷺ يرجعه إلى خشيته صلوات الله عليه من ظن المسلمين أن من استخلفه قد استمد الأمر على المسلمين بوحى من الله[3] .

---

(١) ابن تيمية / منهاج السنة ج ١ ص ١٦ وما بعدها ، والسياسة الشرعية ص ٢٠ وما بعدها

(٢) ابن تيمية / منهاج السنة ج ٣ ص ١٣٥ .

(٣) دكتور محمد حسين هيكل / الفاروق عمر ج ١ ص ٨٩

وقد فند الدكتور الريس آراء اثنين من المستشرقين هما فيرث وأرنولد إذ يرى الأول أن مرض الرسول ﷺ هو الذى حال دون كتابته ذلك الكتاب بينما يذهب الثانى[1] إلى أن السبب يرجع إلى عدم رغبة الرسول مخالفة التقاليد العربية التى كانت متبعة فى عصره ومنها أن القبيلة كانت تترك حرة لتختار من يحميها، وينقض الدكتور الريس هذين الاستنتاجين لسببين:

الأول : لم يقم مانع من خلال السنين السابقة على وفاة الرسول ﷺ لكتابة ذلك الكتاب كما لم يكن المرض من الشدة بحيث يعوقه عن الكتابة فيما لو أراد.

الثانى : لم يكن هناك تقليد واحد معين للقبائل العربية قبل الإسلام، بل اختلفوا فى تقاليدهم وعاداتهم فضلا عن أن الإسلام قد محاها وحلت الرابطة الدينية محلها.

وبمعارضة هذين الرأيين، يقيم الدكتور الريس رأيه على أساس جديد، وهو أن هناك حكمة من عدم تقييد الجماعة الإسلامية بقوانين جامدة لا تتفق مع التطورات إذ أن المشرع (حرص أن تظل القوانين الإسلامية مرنة حتى تعطى مرونتها الفرصة للعقل للفكير وللجماعة أن تشكل نظمها وأوضاعها بحسب المصالح المتعددة)[2]. وسنجد عند تناولنا لهذه الناحية من موضوع الإمامة ـ أى نقض فكرة النص التى يذهب إليها الشيعة ـ أن أهل السنة تخلصوا من كل ما من شأنه أن يحول من هذا الموضوع قيداً للمسلمين كما فعل الشيعة بعقائدهم عن أمثال فكرة النص أو الوصية أو العصمة.

ويتفق الشيخ أبو زهرة أيضاً فيما ذهب إليه الدكتور الريس لأن الاسلام

---

(١) T. W. Arnold Caliphate P. 20

(٢) دكتور الريس/ النظريات السياسية ص ٢١

فى رأيه يقوم على أصول ثلاثة هى : العدالة والشورى والطاعة فى طاعة الله ، وبذلك استوفت الشريعة الدعائم التى يقوم عليها الحكم الإسلامى ، ولا ضرورة لتعيين النبى ﷺ طريقاً محدداً لاختلاف الشعوب ونظمها [1] .

•خطبة أبى بكر : مغزاها وصداها عند الشيعة :

اشتملت خطبة أبى بكر بوجه عام على آيات بالغة من الحكمة وسداد الرأى وتمسك بالدين وحث على الجهاد فى سبيل الله ، وإرشاد المسلمين إلى ما فيه صلاح دينهم ودنياهم ويعنينا أن نقتطف منها القواعد الأساسية التى قيد أبو بكر بها نفسه ، فقد اتخذ من رسول الله ﷺ قدوة . وقد اتضح لنا من الفصل السابق أن المسلمين الأوائل كانوا يبايعونه ﷺ على المبادئ المحددة التى ذكرناها ، مع حرصه صلوات الله عليه على طلب الشورى فى معالجة شئون دنياهم فيما لم يخبر به الوحى ، وسنلاحظ هنا أن أبا بكر تعهد فى خطبته على اتباع نفس المنهج لا يحيد عنه قيد أنملة .

ومما قاله فى الخطبة أنه متبع رسول الله ﷺ وليس بمبتدع ، ولا غرو ، فهو الذى وقف معارضاً كل من حاولوا صرفه عن حرب الردة فأعلن أنه ملزم بتطبيق قواعد الإسلام كما تلقاها من الرسول ﷺ ، وأعلن ضرورة تحصيل الزكاة لأنها ركن من أركان الدين ثم تساءل (أرأيت لو سألوا ترك الصلاة ؟ أرأيت لو سألوا ترك الصيام ؟ أرأيت لو سألوا ترك الحج ؟ فإذاً لا تبقى عروة من عرى الإسلام إلا انحلت) [2] .

وقد استشهد الدكتور السنهورى بهذه الفقرة من خطبة أبى بكر لاثبات أن الخليفة ليس مطلق السلطة وإنما هو مقيد تقييداً شديداً بقواعد الشريعة [3] .

(١) الشيخ محمد أبو زهرة ــ المذاهب الاسلامية ص ٣٨ وما بعدها .
(٢) الماوردى/ الأحكام السلطانية ص ٥٨ .
Le Califat, A. Sanhoury (٣)

كما طالب أبو بكر المسلمين فى سياق خطبته بمصارحته ونقده ومعارضته إذا ما انحرف عن المنهج القويم بمثل قوله (إن استقمت فتابعونى وإن زغت فقوّمونى) ، وأعلن أنه لايفرق بين الأقوياء والضعفاء من المسلمين فإن الجميع عنده سواء من حيث ضرورة حصولهم على الحقوق المشروعة دون النظر إلى الفوارق الاجتماعية بينهم . وأمرهم بالطاعة طالما أنه هو نفسه فى طاعة الله ورسوله ﷺ ، فإذا عصى الله ورسوله فلا طاعة له عليهم ، وهذا يبين لنا مدى حرصه على اتباع السنة بحذافيرها ، ولكنه من وجهه نظر الاستشراق عدمتسما بسمة المحافظة[1] ، وهو تعبير يدل على التأثر بروح العصر وعدم فهم تأثير الايمان القوى فى الصاحب الأول .

أما الشيعة فكان لهم مع الخطبة شأن آخر إذ التقطوا عبارات معينة منها لمحاولة الطعن فى إمامته وإظهار عدم استحقاقه للخلافة ، مما دفع مفكرى أهل السنة للقيام بالدفاع عنه فى كل ما أثاره الشيعة من مطاعن .

يذكر الباقلانى أن الشيعة تردد بأن رسول الله ﷺ كان ممتحنا بأبى بكر على نفاق له وتقية منه . ويعارض هذه الفكرة بما يراه من أن الرسول ﷺ لعلمه بسبق أبى بكر وهجرته وعلمه للأحاديث المروية الكثيرة عن الصفات التى يجب أن تتوفر فيمن يؤم المسلمين ، فقد قدم أبابكر مصداقا لحديثه ﷺ (من تقدم على قوم من المسلمين وهو يرى أن فيهم من هو أفضل منه ، فقد خان الله ورسوله والمسلمين) . ويؤكد الباقلانى تقديم الرسول ﷺ لأبى بكر فى الصلاة عند مرضه وأنه لم يدفعه عن موضعه أو ينكر تقديمه كما يردد الشيعة فى أخبارهم التى تعد من باب التمنى إلى جانب أنها أخبار آحاد التى ينبغى التحقق من مصادرها ودحضها بما يعارضها من أخبار متواترة . فالحقيقة أن لأبى بكر عدة فضائل امتاز بها ، منها أنه ذكر المسلمين بالآيات القرآنية التى تخبر بموت

---

(١) دائرة المعارف الاسلامية / المجلد الأول / مادة أبو بكر ص ٣١١ .
خطبة أبى بكر : المصدر \ ابن هشام / السيرة النبوية القسم الأول ص ٦٦١ .

الرسول ﷺ لجمع المسلمين بعد أن كادوا يفترقون . وهو الذى أنفذ جيش أسامة وخالف بذلك الخائفين على من فى هذا الجيش من نقباء المهاجرين والأنصار حيث رد على عمر بقوله (أيوليه رسول الله ﷺ وتأمرنى أن أصرفه؟) فكان فى هذا التصرف متمسكاً بالسنة التى خطها الرسول دون الخوف من المخاطرة . وكذلك محاربته لأهل الردة حين سألوه الصلح على ترك الزكاة لخروج لمناضاتهم بنفسه وبمن معه .

ولا يقلل من شأن أبى بكر قوله (إن استقمت فاتبعونى وإن ملت فقومونى) كما لا يقلل هذا الطلب من شأنه ولا يخلع عنه صفة الإمامة ، بعكس ما يراه الشيعة ، لأنهم يستمدون معارضتهم له بوحى من عقيدتهم فى عصمة الإمام ، والإمام لا ينبغى أن يكون معصوماً .

وإذا قال الشيعة أن أبا بكر استحق الأمر لنفسه بالرغم من اعترافه بأن له شيطاناً يعتريه فإن هذا أيضاً لا يقلل من استحقاقه للخلافة لأن الآيات القرآنية مليئة بذكر الشيطان ، وإقرار الرسول ﷺ بأن ما من أحد إلا وله شيطان ، وأن أبا بكر باعترافه بوسوسة الشيطان يطلب من المسلمين أن يتقوا وقت غضبه الذى يأتيه بفعل الشيطان وسببه .

ويفند الباقلانى سبب قول أبى بكر (وليتكم ولست بخيركم) على أوجه عدة. منها أنه ليس بخيرهم قبيلة وعشيرة،أو يجوز عليه الخطأ والسهو مما يجوز عليهم فهو ليس معصوماً ، أو أن الله هو الذى فضله عليهم وهو ليس بخيرهم . وأخيراً قد يقصد أن هناك من هو أفضل منه ولكن الإجماع انعقد عليه هو (لكى يدلهم على جواز إمامة المفضول عند عارض يمنع من نصب الفاضل)[1].

أما قوله (أقيلونى ، أقيلونى) فدليل على عزوفه عن الخلافة وعدم السرور

---

(١) الباقلانى/ التمهيد . . ص ١٩٥ .

بها لأنه إذا أظهر السرور قد يلقى فى ظنهم السوء . وإذا طعن الشيعة فى أبى بكر استناداً على قول عمر (إلا أن بيعة أبى بكر كانت فلتة وقى الله شرها) فمردود أيضاً لأن عمر كان يعتقد أن أبا بكر هو المبرز بالفضل على المسلمين جميعاً حينئذ وهو يستحقها لهذا السبب (وأن من بعده متقاربون فى الرتبة والفضل لا يستحقونها على ذات الوجه ولذلك جعلها شورى فى ستة)[1] .

أما القاضى عبد الجبار فقد أورد دفاع شيخه أبى على ، إذ يرى الثانى أن الفلتة ليس هى الذلة والخطيئة وإنما تعنى البغتة من غير روية أو مشاورة . ويقصد عمر بقوله (من عاد إلى مثلها فاقتلوه) أن من عاد إلى الطريقة التى تمت بها البيعة لأبى بكر من غير مشاورة أو عذر ولا ضرورة ثم طلب من المسلمين البيعة فينبغى قتله[2] . فالواقع أن البيعة يجب أن تتم بعد مشاورة واتفاق دون استبداد ، أما إذا بايع رجل الآخر بغير رجوع إلى الجماعة الإسلامية فإن معنى هذا تظاهر منهما بشق عصا الطاعة والخروج عن الجماعة . ومع ارتكابهما هذه الفعلة يحق قتلهما[3] .

الاجماع على بيعة أبى بكر :

كان لتأخر على عن بيعة أبى بكر مثار بحث ومجادلة بواسطة أهل السنة والشيعة ، إلا أن مصادر أهل السنة كافة تجمع على قيامه بالبيعة لأبى بكر والترحيب بها بمثل قوله (والله لا نقيلك ولا نستقيلك أبداً ، قد قدمك رسول الله ﷺ لتوحيد ديننا فمن ذا الذى يؤخرك لتوجيه دنيانا ؟)[4] ، أما الشيعة فيذهبون إلى أن بيعته لأبى بكر كانت على تقية .

---

(١) الباقلانى — التمهيد ص ١٩٦ .

(٢) القاضى عبد الجبار — المغنى ج ٢٠ القسم الأول ص ٣٤٠ (وقد ضمن هذا الكتاب أيضا دفاعه عن أبى بكر للشبهات التى أثارها الشيعة — من ص ٣٢٨ إلى ص ٣٤١) .

(٣) تعليقة رقم [١] من هامش كتاب السيرة النبوية لابن هشام — القسم الأول ص ٦٥٨

وقد أثبت الامام الأشعرى صحة إمامة أبي بكر استناداً على إجماع المسلمين كافة على مبايعته وخلافته ، فهم - كما يقسمهم الأشعرى - ثلاث أقسام : قسم ينادى بإمامة علىّ ، وآخر يقول بإمامة العباس ، وثالث يرى إمامة أبي بكر . ولكن الثابت أن علياً والعباس بايعا أبا بكر وانقادا له وقالا له (ياخليفة رسول الله)[١] ولا يجوز الادعاء بأن باطنهما يختلف عن ظاهرهما لأن جواز ذلك يقضى على مستند الاجماع . إلا أن الامام الاشعرى بوضعه لهذا التقسيم الذى طرحه للمناقشة قد أوضح اختلاف الفرق كما هو ظاهر فى عصره ، ولكن الباقلانى اهتم بتنفيذ الأخبار الواردة فى تخلف علىّ ، فهو يرى أنها وردت وروداً ضعيفاً وشاذاً وتعارضها أخبار كثيرة عن قيامه بالبيعة لأنه ما من أحد روى تأخر علىّ عن البيعة إلا وعاد فروى رجوعه إليها .

ويحرص القاضى عبدالجبار على إظهار الأخبار التى تؤكد مدح علىّ بن أبي طالب لأبى بكر ، منها آخر خطبة له يقول فيها (ألا وخير هذه الأمة بعد نبيها ، أبو بكر وعمر ، ثم الله أعلم بالخير أين هو)[٢]. أما من تأخر عن البيعة كسلمان الفارسى وأبى ذر وحذيفة والمقداد وعمار ، فإنهم عادوا إلى مبايعته وبذلك حصل الاجماع .

ومع تأكيد أهل السنة لاتمام الاجماع لبيعة أبي بكر ، فإنهم يستدلون بواسطة الاجماع هذا على أن النقل تواتر عن السلف والصحابة (أنهم كانوا يتدونون فى باب الامامة أن لا نص فيها)[٣] وإنما تتم بالاختيار . يقول إمام

---

(١) الأشعرى — اللمع ص ١٨٤

(٢) القاضى عبد الجبار — المغنى — ج ٢٠ القسم الأول ص ٢٨٨

(٣) المصدر السابق ص ٢٧٢

الحرمين (٤٧٨ هـ = ١٠٨٥ م) (وإن أردنا أن نعتمد إثبات الاختيار من غير التفات إلى إبطال مذاهب مدعى النصوص أسندناه إلى الاجماع)[١] ، ولأن خلافة الخلفاء الراشدين تمت جميعها على أساس البيعة وكانت متقدمة على الامامة ثم اتسقت الطاعة بعدها وبهذا (لم يبق إشكال على انعقاد الاجماع على الاختيار وبطلان المصير إلى ادعاء النص)[٢] .

(١) امام الحرمين . غياث الأمم فى التياث الظلام — مخطوط ص ٢٨

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

وقد طبع بتحقيق كل من دكتور مصطفى حلمى ودكتور فؤاد عبد المنعم — دار الدعوة بالاسكندرية سنة ١٩٧٩ م .

الفصل الثالث

خلافة عمر بن الخطاب

٢٤هـ - ٦٤٤م

- تمهيد.
- عهد أبي بكر لعمر رضي الله عنهما.
- تفنيد اعتراضات الشيعة على إمامة عمر.
- موقف أهل السنة والشيعة من خلافة عمر.
- تفنيد ورد شيخ الإسلام ابن تيمية على الطعون الموجهة الى خلافة عمر.

خلافة عمر بن الخطاب

« ٢٤ هـ = ٦٤٤ م »

• تمهيد :

بحثنا فى الفصل السابق كيف أثبت أهـــل السنة صحة إمامة أبى بكر . وسنحاول فى هذا الفصل أن نبحث موقفهم فى الدفاع عن إمامة عمر بن الخطاب ، لأن الشيعة فى طعنهم فى صحابة الرسول ﷺ - باستثناء على بن أبى طالب - جمعوا بين الصاحبين فقدحوا فى إمامتهما معاً . وكذلك فعل الراوندية - وهم الذين تبرأوا من أبى بكر وعمر ، ورأوا أن أحق الناس بالإمامة بعد الرسول ﷺ عمه العباس بن عبد المطلب وأجازوا بيعة على لأن العباس أجازها بقوله (هلم إلى أبايعك فلا يختلف عليك إثنان)[١].

لهذا اتجهت أبحاث مفكروا أهل السنة إلى إثبات إمامة الصاحبين للتسوية بينهما (ولأنه لا خلاف أن أبا بكر إذا صلح للإمامة وثبتت إمامته أن عمر مثله)[٢] .

ولكن ، ما السبب فى انتقال الخلافة إلى عمر بن الخطاب بالعهد بواسطة الصاحب الأول ؟ وكيف أقر متكلموا أهل السنة ومن اتبع منهجهم فى الاستدلال هذه الوسيلة كأحد الطرق التى ثبتت بها الإمامة مستندين على انعقاد إجماع الصحابة على صحتها ؟

---

(١) المسعودى . [٣٤٦ هـ - ٩٥٧ م] . مروج الذهب جـ ٢ ص ١٥٧

(٢) القاضى عبد الجبار . المغنى جـ ٢٠ القسم الثانى ص ٣

هذا ما سنحاول عرضه خلال هذا الفصل .

• عهد أبي بكر لعمر رضي الله عنهما :

تولى أبو بكر الخلافة عن طريق البيعة بعد المجادلات التي دارت في اجتماع السقيفة ، فلما أحس بدنو أجله دعى الصحابة وأفضى إليهم بما يجول في خاطره ، قال (قد حضرت من قضاء الله ما ترون ، وأنه لابد لكم من رجل يلي أمركم ويصلي بكم ، ويقاتل عدوكم ، ويقسم فيأكم)(١) إن الصديق تذكر ماحدث في اجتماع السقيفة وخشى على المسلمين إذا تركهم دون ولي من أن ينفرط عقد الجماعة بصورة أخطر مما تمت عقب وفاة الرسول ﷺ ، لأن الاختلاف حينئذ كان محصوراً بين المهاجرين والأنصار ، ولكن المسلمين في عهده انتشروا يجاهدون في العراق والشام ، ويواجهون فارس والروم . فإذا استخلفه (وجمع كلمة المسلمين على من استخلفه فقد اتقى مايخشى)(٢) .

وبمثل هذه الكلمات التي عبّر بها أبو بكر عما يدور في نفسه ، اعتمد أهل السنة فيما بعد أسس نظرياتهم في ضرورة تولي الإمام أمر المسلمين ، أو بعبارة أخرى نظرية وجوب الإمامة سمعاً ، استدلالا بالأمر الواقع أيام الخلافة الراشدة . فإن عبارة أبي بكر تتضمن أبرز المهام التي تناط بالإمام وهي :

أولا : أداء الصلاة ، وهي الركن الجوهري في الإسلام ، وقد بينا كيف كانت إمامة الصلاة هي أحد الاستدلالات التي أثبت بها أهل السنة صحة خلافة أبي بكر . ولا بأس من أن نسجل هنا حرص الصاحب الثاني على أدائها حتى ساعاته الأخيرة ، إذ استجاب لنداء الصلاة وهو يقول (نعم ، لاحظ لامرىء

---

(١) ابن قتيبة . الامامة والسياسة ص ١٩

(٢) دكتور محمد حسين هيكل . الفاروق عمر ج ١ ص ٧٦

فى الاسلام إن أضاع الصلاة) ، فصلى والجرح يثعب دما(١) .

ثانياً : قتال الأعداء والذود عن ديار المسلمين .

ثالثاً : تقسيم الغنائم تفادياً للمنازعات والخصومات .

وقد ظلت هذه المهام إجمالا هى التى رسم حدودها أهل السنة قياساً على الأسس التى وضعت إبان الخلافة الأولى . يقول إمام الحرمين (الإمامة رياسة تامة وزعامة عامة تتعلق بالخاصة والعامة فى مهمات الدين والدنيا ، متضمنها حفظ الحوزة ، ورعاية الرعية ، وإقامة الدعوة بالحجة والسيف ، وكف الجنف والحيف)(٢) .

• تفنيد اعتراضات الشيعة على إمامة عمر :

وقد طعن الشيعة فى إمامة عمر بسبب عهد أبى بكر له . ولكن الباقلانى يتصدى لهذا الطعن فيوضح أن العهد تم بمحضر من الصحابة والمسلمين ، فأقروه جميعاً وصوبوا رأيه ، ولو كان ذلك خطأ فى الدين لراجعوه فيه . والدليل على ذلك أن المراجعة انصرفت إلى صفة من يعهد إليه بقول القائل (أتولى علينا فظاً غليظا ؟) ، ولم تكن منصبة على صحة العهد نفسه . فهم يجمعون على صحة العهد من الامام إلى غيره ، فالعهد ليس إذاً خطأ فى الدين لأن الأمة لن تجتمع فى عصر الصحابة - ولا فى غيره من العصور - على خطأ . ولهذا فإن عهد أبى بكر صحيح وهو يجرى مجرى العقد لعمر بن الخطاب ، ولأن الإمام العدل - وهو شخص واحد ضمن الرعية - يصح له أن يبتدىء العقد لمن يصلح للإمامة ، فكيف يحرم من هذا الحق لكونه إماماً ؟

أما الاعتراض الثانى الذى يضعه الشيعة فيه تحريمهم للعهد من الإمام لغيره

(١) ابن الجوزى . تاريخ عمر بن الخطاب ص ٢١٧ .
(٢) إمام الحرمين غياث الأمم مخطوط ص ٩

لموضع التهمة من العاهد وتجويز ميله إلى المعهود إليه وإيثاره لولايته . ولكن إمام المسلمين ـ وهو أبو بكر ـ كان ظاهر العدالة مشهوراً بها ولم تدل أفعاله على خيانة للأمة ، بل كان منصفاً لها أيام ولايته ، فلا يقبل أن يسلط عليهم بعد موته ظالما أو جاهلا بأمورهم ، بل أن اتهام المسلمين لإمامهم الذى عرفوه بالصلاح والتقوى بمثل هذا الاتهام يعود عليهم بالذنب الذى يوجب عليهم التوبة والاستغفار .

أما الدليل الذى يراه الباقلانى على إثبات إمامة عمر بن الخطاب ، فهو أن أبابكر عهد إليه أمام جلة الصحابة ، فقبلوا رأيه بعد أن خطب خطبته التى وصف فيها عمر بصفاته كلها وخلاصتها أنه شديد فى غير عنف ، لين من غير ضعف ، وإذا كان طلحة قد احتج على توليته بقوله لأبى بكر (تولى علينا فظاً غليظاً ، ماذا تقول لربك إذا لقيته ؟) فقد حدث أن اعترف بعد ذلك بفضله وقال لعمر (لقد استقامت العرب عليك وفتح الله على يديك) ، ثم اشترك مع عثمان وعبد الرحمن فى طلب العهد من أبى بكر لعمر لأنه أهل لها[١] .

وبهذا صار عمر بن الخطاب إماماً للمسلمين بعهد أبى بكر إليه لأنه وقع برضا الجماعة (وإجماعهم على ذلك يكشف عن صحة الطريق الذى صار به إماما)[٢]

ولقد قاس مفكروا أهل السنة على ذلك فجعلوا من تولية العهد مسلكا فى إثبات الإمامة فى حق المعهود إليه لأن أبا بكر خليفة الرسول ﷺ لما عهد إلى عمر ، أقره الصحابة على ذلك[٣] ،

---

(١) رد الباقلانى على الشيعة يشمل الصفحات ١٩٧ وما بعدها من كتابه [التمهيد .]
(٢) القاضى عبد الجبار . المغنى جـ ٢٠ القسم الثانى ص ٦
(٣) الجوينى . غياث الأمم . مخطوط ص ٦٥

ويستند ابن خلدون (٨٠٨ هـ — ١٤٠٥ م) فى مشروعية العهد على دعامتين :

الأولى : بما أن حقيقة الإمامة هى النظر فى مصالح الأمة لأمور الدين والدنيا، فإن الامام على هذا هو الولى الأمين الذى يتولى شئون المسلمين أثناء حياته وبعد مماته أيضاً ، فهو إذا أقام لهم من يتولى أمورهم بعد وفاته قبلوا هذا الاختيار عن رضى واطمئنان لأنهم يثقون فى اختياره كما وثقوا به إماماً أثناء حياته .

الثانية : أجمعت الأمة على جواز هذا العهد وانعقاده كما تم بواسطة أبى بكر لعمر بمحضر من الصحابة فأجازوه وأوجبوا على أنفسهم طاعة عمر ، وكما عهد عمر فى الشورى إلى الستة ففوض بعضهم إلى بعض حتى أفضى ذلك إلى عبد الرحمن بن عوف ، وانعقد الأمر فى النهاية إلى عثمان بن عفان وأوجب المسلمون طاعته (والملأ من الصحابة حاضرون الأولى والثانية ولم ينكره أحد منهم فدلّ على أنهم متفقون على صحة هذا العهد عارفون بمشروعيته والاجماع حجة)(١) .

ويتوسع ابن خلدون بعد ذلك فى طريقة العهد فيجيز أن يعهد الامام إلى أبيه أو ابنه إذ لا ينبغى فى هذه الحالة أن يتهم بأنه يفضل ذوى القربى بما أنه مأمون على رعاية شئونهم أثناء حياته فبالتالى فلا يحتمل الخروج عن الحدود التى ألزم بها نفسه أثناء حياته . ويظهر بوضوح من خلال هذه الفكرة أن فيلسوفنا خاضع للظروف السياسية إبان عصره .

أما السير أرنولد فإنه ذهب إلى أن طريقة العهد لا تخلو من المخاطرة إذ

---

(١) ابن خلدون . المقدمة، ص ٢١٠

لا يمكن الاطمئنان إلى حسن نتيجتها ويحتمل الخطأ فى الاختيار[١] ولكن الحقيقة أن بحث ما دار من مساجلات فى الرأى بين أبى بكر والصحابة تبعد احتمال الخطأ إلى حد انعدامه ، فالمسلمون جميعاً يعرفون عمر خير المعرفة ويثقون فى اختيار أبى بكر كما أسلفنا ، لأنهم على بينة من نواياه . وعذر السير آرنولد فى اتجاهه أنه لم يستطع تقدير عامل الدين وقوة تأثير المثل العليا فى نفوس المسلمين فى ذلك الوقت فقد (كان الوازع دينياً فعند كل أحد وازع من نفسه فعهدوا إلى من يرتضيه الدين فقط وآثروه على غيره ووكلوا كل من يسموا إلى ذلك إلى وازعه)[٢] .

ويمكن الرد أيضاً على اعتراض السير أرنولد بأن أصوات المعارضة ارتفعت فى وجه أبى بكر تصف عمر بن الخطاب بالغلظة ، فقد أعلنوا ما يرونه فى وجه الخليفة دون خشية أو محاباة لكى يعيد النظر فى العهد إذا أثبتوا له أنه على خطأ ، ولكنهم (لم يحابوا الصديق فى عهده لعمر مع شدته ، ومن شأن الناس أن يراعوا من يرشح للولاية فيحابونه خوفاً منه أن ينتقم منهم إذا ولى ؛ ورجاء له ، وهذا موجود ، فهؤلاء لم يحابوا عمراً ولا أبا بكر مع ولايتهما)[٣]

ومع قيام أبى بكر باختيار عمر ، فقد ظل يراود نفسه محاولا التثبت من صحة اختياره . ولا نجد صعوبة فى استنتاج هذا المعنى من بعض فقرات كتاب العهد نفسه . إذ يقول فى إحداها (أنى استعملت عليكم عمر بن الخطاب ، فإن بر وعدل فذلك علمى به ورأيى فيه ، وإن جار وبدل فلا علم لى بالغيب ، والخير أردت ، ولكل امرىء ما اكتسب ، وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون »[٤])

---

(١) The Caliphat, sir T. W. Armold

(٢) المقدمة ص ٢١١

(٣) ابن تيمية . منهاج السنة ج٣ ص ١٦٦

(٤) الطبرى ج٤ ص٥٤ ، ابن قتيبة الامامة والسياسة ج١ ص ١٩ — الآية رقم ٢٢٧ من سورة الشعراء .

ويعلق القاضى عبد الجبار على ما جاء بهذه الوثيقة بقوله (وهذا كلام من يشتد اهتمامه بالدين واحتياطه للمسلمين)[١] .

والدليل على صحة إمامة عمر بن الخطاب أنه التأم فى عهده شمل المسلمين ، وهى الظاهرة الجلية فى أيام خلافة الشيخين ، استمراراً لأيام الرسول صلوات الله عليه ، إذ يقرر النوبختى (٢١٠ هـ = ٩٢٢ م) أنه (صار مع أبى بكر السواد الأعظم والجمهور الأكثر فلبثوا معه ومع عمر مجتمعين عليهما راضين بهما)[٢] .

• موقف أهل السنة والشيعة من خلافة عمر:

بعد أن أوضح لنا النوبختى الإجماع على صحة إمامة الخليفة الثانى ، فمن المرجح إذاً أن الطعن فى خلافته جاء متأخراً عن عصره ، ودليلنا أن علياً بن أبى طالب نفسه قد أشاد بعمر بن الخطاب وشهد له . ويورد ابن تيمية العبارة التى جاءت على لسان ابن عباس ، والتى حاول أن يطمئن بها عمراً عند بكائه من هول المطلع حين أشرف على الموت . قال ابن عباس (فلا تبك يا أمير المؤمنين ، فوالله لقد أسلمت فكان إسلامك فتحاً ، ولقد أمرت فكانت إمارتك فتحاً ، ولقد ملأت الأرض عدلا وما من رجلين من المسلمين يكون بينهما ما يكون بين المسلمين فتذكر عندهما إلا رضيا وقنعا به)[٣] وقد أضاف ابن عباس إلى هذا، أن علياً بن أبى طالب يشهد بهذه الشهادة عندالله . وكان على حاضراً فأكد حديث ابن عباس ووجه كلامه إلى عمر بن الخطاب بقوله (نعم يا أمير المؤمنين أنا أشهد لك بهذا عند الله)[٤] .

فظهور النقد والانكار والتجريح لم يأت إذاً إلا من متأخرى الشيعة ،

---

(١) القاضى عبد الجبار / المغنى جـ ٢٠ القسم الثانى ص ٧
(٢) النوبختى . فرق الشيعة ص ٤
(٣) ابن تيمية / منهاج السنة جـ٣ ص ١٤٢
(٤) نفس المصدر والصفحة .

حتى دفع بعض غلاتهم الى وضع الأحاديث التى تخدم هذا الغرض . يذهب ابن قتيبة الى أن الحديث المنسوب الى الرسول ﷺ والذى يقول فيه (ليردن على الحوض أقوام ثم ليختلجن دونى فأقول : يا رب أصحابى ، أصحابى ، فيقال لى : انك لاتدرى ما أحدثوا بعدك ، أنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم)[١] هذا الحديث أوله الشيعة ليتخذوا منه حجة فى طعن الخلفاء الراشدين ، فيعلق ابن قتيبة على ذلك بقوله (قالوا - وهذه حجة للروافض - فى إكفارهم أصحاب رسول الله ﷺ الا علياً وأبا ذر والمقداد وسلمان وعمار بن ياسر وحذيفة)[٢]

أما أوائل (البترية) - وهم احدى فرق الشيعة الزيدية - فقالت أن عليا كان أولى الناس بعد الرسول ﷺ لفضله وسابقته وعلمه ، وهو أفضل الناس كلهم بعده وأشجعهم وأسخاهم وأورعهم وأزهدهم . وأجازوا مع ذلك إمامة أبى بكر وعمر ، وعدوهما أهلا لذلك المكان والمقام ، وذكروا أن علياً سلم لهما الأمر ورضى بذلك وبايعهما طائعا غير مكره ، وترك حقه لهما ، ولذلك فإنهم راضون كما رضى ، وأن ولاية أبى بكر صارت رشداً وهدى لتسليم على ورضاه ولولا رضاه وتسليمه لكان أبو بكر مخطئاً ، ضالا ، هالكا[٣] .

وفى هذا المعنى أيضا يقول ابن تيمية (ويكفى الإنسان أن الخوارج الذين هم أشد الناس تعصبا راضون عن أبى بكر وعمر فى سيرتهما وكذلك الشيعة الأولى أصحاب على كانوا يقدمون عليه أبا بكر وعمر)[٤] ،

ويؤكد أهل السنة أن علياً كان محباً للشيخين معترفا بما لهما من مكانة ، ونستطيع أن نختار من بين العديد من أقواله المؤيدة لهذا ما أورده البخارى

---

(١) ابن قتيبة . تأويل مختلف الحديث ص ٢٩٥ .
(٢) نفس المصدر والصفحة .
(٣) النوبختى . فرق الشيعة ص ٢٠
(٤) ابن تيمية . منهاج السنة ج ٣ ص ١٤٢ .

(٢٥٦ هـ -٨٦٩ م) فى صحيحه على لسان على حين مات عمر بن الخطاب فيقول (ما خلفت أحداً أحب إلى أن ألقى الله بمثل عمله منك ، وأيم الله أنى كنت لا أظن أن يجعلك الله مع صاحبيك ، وحسبت أنى كنت كثيراً أسمع النبى ﷺ يقول ذهبت أنا وأبو بكر وعمر ، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر ، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر)[1] .

ولكن الشيعة المتأخرين أنكروا هذا ، فصدق عليهم المثل القائل بأنهم ملكيين أكثر من الملك نفسه ، وألصقوا بعمر بن الخطاب - كما فعلوا قبل هذا بأبى بكر - أخطاء وعيوباً لكى يطعنوا فى صحة إمامته . فقد جمع ابن المطهر الحلى (٧٣٦ هـ = ١٣٣٥ م) عدة إنتقادات يوجهها إلى عمر ، منها مايختص بالفقه ، وما يتعلق بتصرفاته كخليفة للمسلمين ، وسنقتصر على تناول الثانية .

ويذكر الحلى أن عمر بن الخطاب أخطأ فى ثلاثة مواضيع :

الأول : جعل الأمر شورى مخالفا من تقدمه فلم يعهد أو يترك الأمر لاختيار المسلمين .

الثانى : سوى بين الفاضل والمفضول ومن حق الأول التقدم على الثانى .

الثالث : طعن فى الستة الأشخاص الذين اختارهم للشورى .وذكر أنه يكره أن يتقلد إمامة المسلمين ميتا كما تقلده حيا ، ثم عاد فتقلدها ميتا بأن جعل الإمامة فى ستة[2] .

(١) صحيح البخارى ج ٢ ص ٢٠٤
(٢) ابن تيمية ، منهاج السنة ج ٣ ص ٢٥٨ .

• تفنيد ورد شيخ الإسلام ابن تيمية على الطعون الموجهة إلى خلافة عمر :

وقد تناول ابن تيمية هذه الطعون الثلاثة بالتفنيد والرد . وسنعرضها حسب ترتيبها .

أولا : جعل الأمر شورى :

كان عمر بن الخطاب كثير المشاورة لأصحابه فيما لم يرد فيه نص ، ولهذا السبب إلتجأ إلى الاجتهاد . فإذا كان الحلى قد ذكر أن الإمام منصوص عليه وهو معصوم ، فكيف يكون هذا الإمام أعظم من الرسول ﷺ ، الذى كان ينزل القرآن مصححا لأفعاله مثلما فعل حينما ولى ﷺ الوليد بن عقبة فنزلت الآية فيه (إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة)[1] .

كما كان النبى ﷺ يحكم فى القضية المعينة باجتهاده ، ولذلك نهى المحكوم له أن يأخذ ما حكم له به إذا كان الباطن بخلاف ما أظهره . ولما كان عمر بن الخطاب إماما للمسلمين . فإنه اجتهد فى استخلافه الأصلح ، ورأى أن هؤلاء الستة أحق من غيرهم ، ولم يعين واحداً منهم بالذات عشية أن يكون غيره أحق منه وأصلح للولاية (وهذا أحسن اجتهاد أمام عالم عادل ناصح لا هوى له)[2] لأنه بذلك قد نفذ ما أمرت به الآيات القرآنية من الحض على الشورى والعمل بها . وقد فضل عمر عدم تعيين واحـــد من الستة حتى لا يحدث الاختلاف والمنازعة ، إذ جبل على ذلك البشر جميعا بما فيهم أولياء الله المتقين ، فرأى الفضل متقاربا فى الستة ، ورأى أيضا أنه إذا عين واحداً قد لا يحسن القيام بإمامة المسلمين فيصبح عمر نفسه مسئولا عنه لنسبته إليه ، فترك تعيين واحد منهم خوفاً من التقصير حيث رأى فى كل واحد من الستة ما منعه من تعيينه

---

(١) الآية رقم ٦ من سورة الحجرات .
(٢) ابن تيمية . منهاج السنة ج ٣ ص ١٦٢

وتقديمه على غيره ؛ وقصد المصلحة فى أن يبايعوا واحداً منهم باختيارهم[١]

ولما راجعه المسلمون ليستخلف شخصا يعينه بالإسم رفض قائلا (إن الله تعالى لم يكن يضيع دينه ولا خلافته ولا الذى بعث به نبيه ﷺ ، فبذلك ترك الأمر لهؤلاء الصحابة الذين مات عنهم الرسول ﷺ وهو راض ، يختارون من بينهم الذى يجمعون عليه .وله فى النبى ﷺ أسوة حسنة ، إذ أنه ﷺ حينما رأى المسلمين يجتمعون على أبى بكر استغنى عن كتابة الكتاب الذى عزم أن يكتبه لأبى بكر ؛ كما أنه ليس هناك دليل على الاستخلاف .

وهكذا قام عمر بأداء أكثر الأمرين مصلحة وأقلهما مفسدة (فإن الله تعالى بعث الرسل وأنزل الكتب ليكون الناس على غاية ما يمكن من الصلاح لا لرفع الفساد بالكلية ، فإن هذا ممتنع فى الطبيعة الإنسانية إذ لا بد فيها من فساد)[٢] .

ثانياً : الجمع بين الفاضل والمفضول :

وكان هؤلاء الستة متقاربين فى الفضيلة ، فقد كان الصحابة فى عهد النبى ﷺ يفاضلون أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ولم ينكر الرسول ﷺ ذلك حينما يبلغه

هذا هو التفضيل الثابت بالنص . أما التفصيل الثانى فقد ثبت بإجماع المهاجرين والأنصار ، وكما ظهر لما توفى عمر بن الخطاب فإنهم أجمعوا على مبايعة عثمان من غير رغبة ولا رهبة ، فإنه لم يعط أحداً منهم مالا ولا ولاية . ولم يكن لبنى أمية شوكة حينئذ ، وقد قال الإمام أحمد بن حنبل تعليقاً على ذلك (لم يجتمعوا على بيعة أحد كما اجتمعوا على بيعة عثمان)[٣] ، لأنه لم ينكر أحد

---

(١) ابن تيمية : منهاج السنة ج ٣ ص ١٦٢ .
(٢) المرجع السابق ص ١٦٤ .
(٣) المرجع السابق ص ١٦٦ .

من الستة - أو غيرهم - ولاية عثمان فى ذات الوقت ، مع أن فيهم كافة الصحابة أمثال عمر بن ياسر وصهيب وأبو ذر والمقداد بن الأسود وابن مسعود ، وفيهم أيضاً العباس ابن عبد المطلب ، ومن النقباء مثل عبادة بن الصامت ، وفيهم مثل أبى أيوب الأنصارى ، وهم جميعاً من الصحابة الذين وصفهم الله تعالى بأنه (يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين)[١] ، وقد بايعوا النبى ﷺ على أن يقولوا الحق حيثما كانوا لا يخافون فى الله لومة لائم حسب باقى نص الآية السالف ذكرها (يجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم) ، ولم ينكر منهم أحد ولاية عثمان[٢] .

ثالثاً : طعنه فى الستة أشخاص :

إن طعن عمر بن الخطاب فيهم لا يعنى أنه يفضل غيرهم عليهم فى الإمامة بل كره أن يتقلد غيرهم الإمامة لأنه لا أحد أحق بالإمامة منهم . ولا تبعة عليه لأنه اختار الستة لخشيته من تبعة تعيين واحد منهم) أما كراهيته فى تقلد الأمر حيا ، فإن هذا المعنى يفسر على غير حقيقته ؛ لأنه تقلد الأمر باختياره ، فليس خوفه إذاً إلا من تبعة الحساب مصداقا لقوله تعالى (والذين يأتون ما آتوا وقلوبهم وجلة أنهم إلى ربهم راجعون)[٣] ، فخوف عمر إذاً من التقصير فى الطاعة يعنى كمال طاعته لله ، فإنه كان يستطيع أثناء حياته منع نوابه مما يكرهه منهم لأنه كان متمكنا من مراقبتهم وتعقب أفعالهم ، أما بعد موته فإنه لا سلطان له عليهم ، فكره تقلد الأمر ميتا لهذا السبب[٤] .

---

(١) الآية رقم ٥٤ من سورة المائدة .
(٢) ابن تيمية ، منهاج السنة ج ٣ ص ١٦
(٣) الآية رقم ٦٠ من سورة المؤمنون .
(٤) ابن تيمية ، منهاج السنه ج ٣ ص ١٦٧ .

وينفى ابن تيمية أن عمراً جعل الأمر فى أربعة ثم فى ثلاثة ثم فى واحد لأن هذا غير ثابت من وجهة نظر ابن تيمية ، لأن النقل الثابت فى صحيح البخارى يدل على أن الستة أنفسهم هم الذين حصروا الأمر فى ثلاثة ثم جعل هؤلاء الثلاثة الاختيار إلى عبد الرحمن بن عوف ، ولا دخل لعمر بن الخطاب فى ذلك .

كما يستبعد ابن تيمية ما ذكره الحلى من تفضيل عمر لعثمان ، وحتى إن فعل ، فهو لا يعنى محاباة عثمان وإلا لكان ولاه بدلا من تعيين الستة ، لا سيما أنه من المعروف عن عمر أثناء حياته جراءته فى الحق حتى أطلق عليه الشيعة أنفسهم (فرعون هذه الأمة) ، ولو أراد تعيين عثمان ابتداءاً لفعل دون الالتجاء إلى مثل هذه الحيلة (فإذا كان فى حياته لم يخف من تقديم أبى بكر والأمر فى أوله والنفوس لم تتوطن على طاعة أحد معين بعد النبى ﷺ ، ولا صار لعمر أمر ، فكيف يخاف من تقديم عثمان عند موته والناس كلهم مطيعوه وقد تمرنوا على طاعته ؟)[1] ، كما أنه ليس بينه وبين عثمان من أسباب الصلة أكثر مما بينه وبين على سواء من جهة القبيلة أو غيرها ، وقد أخرج عمر إبنه وابن عمه من الأمر ، فليس هناك سبب إذاً يدعوه إلى تفضيل عثمان أو على أو غيرهما إذ لا يحتاج إلى واحد منهم لا فى أهله ولا فى دينه . وقد يستساغ قبول هذا التصرف من عمر لو أراد محاباة أحدهما لا حاجته إليه ، فإذا لم تكن الحاجة قائمة فما الذى يدعوه إلى التفضيل لا سيما عند الموت وهو الوقت الذى يسلم فيه الكافر ويتوب فيه الفاجر ؟ .

ليس إذاً لعمر مانع دنيوى يدفعه إلى ذلك . بقى الدين ، فلو كان الدين يقتضى ذلك لفعله وإلا فليس من المقبول أن يقدم على فعل ما يعلم أنه يعاقب عليه فى الآخرة ، ولا ينتفع به فى دنياه أو آخرته . ولم يكن عمر من ناحية

---

(١) ابن تيمية . منهاج السنة ج ٣ ص ١٦٨

أخرى يخالف على أهله بعد وفاته لأنه صرف الأمر عنهم ، وهو على يقين من أن علياً أعدل وأتقى من أن يظلمهم لو ولى الأمر بعده .

إذا قيل أن علياً وعثماناً لا يجتمعان على أمر واحد فهو قول منسوب كذباً إلى عمر ، فلم يكن بينهما نزاع أثناء حياته ، بل كان أحدهما أقرب الى صاحبه من سائر الأربعة اليهما لأنهما من بنى عبد مناف ، ووقائع التاريخ تدل بوضوح على اتفاق بنى العباس وبنى أمية فى أول الأمر على عهد النبى ﷺ وأبى بكر وعمر ووقعت الفرقة بينهما فيما بعد عندما ولى بنو العباس وصار بينهم وبين بعض بنى أبى طالب الاختلاف(١) ، كما ينفى ابن تيمية صلة القرابة بين عبد الرحمن وعثمان لأن الأول من بنى زهرة والثانى من بنى أمية .

---

(١) ابن تيمية : منهاج السنة ج ٣ ص ١٧٠

الفصل الرابع

خلافة عثمان بن عفان

٣٥هـ - ٦٥٥م

- تمهيد.
- كيف تم استخلاف عثمان رضي الله عنه.
- الأدلة على صحة العقد.
- الطعن في إمامة عثمان.
- رد أهل السنة.
- مقارنة بين موقف أهل السنة والشيعة.
- عثمان ونظرية خلع الإمام.

(٤)

خلافة عثمان رضي الله عنه

(٣٥ هـ — ٦٥٥ م)

• تمهيد :

أجمع المسلمون الأوائل - كما قلنا - على الانقياد لأبي بكر وعمر ، واستطاع متكلموا أهل السنة إثبات صحة إمامتهما ، وانعقد الإجماع على إمامتهما . بيد أن كل منهما تولى الخلافة بطريقة مغايرة للآخر ، فبينما تم اختيار الصاحب الأول بطريقة الانتخاب ، تولاها الخليفة الثاني بواسطة العهد .

والآن ، سنبحث خلافة عثمان بن عفان : كيف لجأ عمر بن الخطاب إلى طريقتي الانتخاب والتعيين معاً ، ثم ما قام به أهل السنة من إثبات صحة العقد للخليفة الثالث . وسنحاول بصفة خاصة توضيح الأخطاء التي طعن بها الخوارج والشيعة في إمامته ورد مفكري أهل السنة عليها .

• كيف تم استخلاف عثمان رضي الله عنه :

عندما طعن عمر بن الخطاب ، هرع إليه بعض الصحابة يطالبون منه أن يستخلف ، ولكنه أبى بادىء الأمر بقوله (إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني - يعني أبا بكر - وإن أترك فقد ترك من هو خير مني - يعني رسول الله ﷺ - ولن يضيع الله دينه) .

لكنهم أعادوا عليه الكرة ، ففوض الأمر إلى الستة الذين مات رسول الله ﷺ وهو عنهم راض : علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وسعد بن أبي وقاص وعبدالرحمن بن عوف والزبير بن العوام وطلحة بن عبيدالله وعبد الله بن عمر على

ألا يكون له من الأمر شيء وأوصى بأن تكون الخلافة للذى يقع عليه الاختيار من الفريق الذى فى صفه إبنه عبد الله فى حالة تساوى الأصوات ، واضعاً لهم أسس الشورى والخطوات التى ينبغى عليهم اتباعها ، ثم أوصاهم قائلا (فإذا وليتم والياً فأحسنوا مؤازرته وأعينوه)(١) .

وبعد وفاة عمر ، اجتمع هؤلاء الرهط فخلع عبد الرحمن نفسه ، فابتعد عن منافسة الباقين وخضع لمشيئتهم إذا أرادوا تفويض الاختيار له ، فقبلوا أن يفعل ذلك .

واستشار عبد الرحمن بن عوف كل من كان حاضراً من وجوه المهاجرين والأنصار وأمراء الأجناد الذين حضروا الحج مع عمر قبل وفاته . ثم اجتمع بالرهط الذين عينهم عمر واحداً فواحد ، وبعد مشاورات ومجادلات بينهم ، انحصر الاختيار فى نهاية المطاف بين عثمان وعلى . قال عبد الرحمن موجهاً الكلام إلى على بعد استقرار الرأى على عثمان (أما بعد يا على إنى قد نظرت فى أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان ، فلا تجعلن على نفسك سبيلا)(٢) .

هذا ما يذكره لنا البخارى . ويلاحظ أنه خص علياً وحده بالكلام بما يدل على أنه كان يفاضل بينه وبين عثمان لانحصار الأمر بين الاثنين وحدهما فى النهاية دون الباقين . وهذا ما يذكره البخارى أيضاً بسند المسور بن مخرمة إذ يقول (ثم دعانى - يقصد عبد الرحمن ابن عوف - فقال ادع لى علياً فدعوته فناجاه ثم قام على من عنده وهو على طمع ، وقد كان عبد الرحمن يخشى من على شيئاً)(٣) .

(١) الطبرى ، ج ٥ ص ٣٥ .
(٢) صحيح البخارى ج ٤ ص ١٧١
(٣) صحيح البخارى ج ٤ ص ١٧١ .

وأهم ما يسترعى انتباه الباحث فى تفاصيل هذه الأحداث ، أن عثماناً قبل التقيد بمنهج سلفيه - أبى بكر وعمر - فضلا عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بطبيعة الحال . أما على فقد تحفظ ، إذ سأله عبدالرحمن (عليك عهد الله وميثاقه لتعملن بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفتين من بعده) فكانت إجابته (أرجو أن أفعل بمبلغ علمى وطاقتى) . أما عثمان فقد أجاب بالإيجاب على الفور دون تعليقه على العلم ومدى الطاقة كما فعل على

وكان هذا الاختيار - أى لعثمان دون على - موضع اهتمام أهل السنة أنفسهم قبل الشيعة . فقد تساءل أبو وائل - كما ذكر الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده - حيث سأل عبدالرحمن بن عوف عن السبب الذى من أجله بايع الصحابة عثماناً دون على ، فأجاب (ما ذنبى ؟ فقد بدأت بعلى فقلت أبايعك على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسيرة أبى بكر وعمر فقال فيما استطعت ، ثم عرضت ذلك على عثمان فقال نعم)[1] .

كما تلقف الشيعة أمثال هذه التفاصيل فيما روى عن الواقعة للقذف فى حق عثمان على نطاق واسع تحقيقاً للغرض الذى يرمون إليه فى التدليل على إفساد العقد الذى تولاه عبد الرحمن بن عوف لعثمان . وهو ما يحتاج إلى عرضه بشىء من التفصيل .

• الأدلة على صحة العقد :

عرض القاضى الباقلانى لما أثاره الشيعة ففنده ورد عليه فى النقاط الآتية :

١ - إن الصحابة تشاوروا الليالى وأياماً ونظروا فى أمرهم ورضوا بعبدالرحمن

---

(١) السيوطى . تاريخ الخلفاء ص ١٠٤

أميناً ومشيراً فى هذا الباب ؛ وعبد الرحمن فى فضله ونبله وسابقته وعلمه معروف وهى فضائل يصلح من أجلها لعقد هذا الأمر ، بل هو من جلة أهل الحل والعقد ويجب أن يطرح ما روى عنه من صفات تخالف ذلك جانباً لعدم ثبوت صحتها[١] .

٢ - روى عن الشيعة أن علياً سأل عبد الرحمن (أنهدر هذا ياعبد الرحمن؟) وأنه بايع عثمان فى تقية من الباقين . وكلها روايات غير ظاهرة الصحة ، لأن الصحيح فى هذا ما روى أن علياً قال لعبد الرحمن بن عوف بعد أن عرض عليه البيعة على الشرط الذى وضعه فأباه على والتزمه عثمان ، قال له على (بايع أخاك فقد أعطى الرضا من نفسه واستخر بالله وأصفق على يده)[٢] .

٣ - لا يعقل أن يعبر على عما يكنه نحو عثمان بهذا القول ثم يطاق الشيعة على لسانه قولا آخر نصه (نشدتكم بالله هل فيكم من فيه النبى ﷺ .من كنت مولاه فعلى مولاه . غير ؟) لأن الثابت صحته عنه أنه نفى عن نفسه تهمة قتل عثمان بشدة ولعن قتلته ، وقبل أن يحلف لبنى أمية عند الحجر الأسود أنه لم يقتله إذا طالبوا منه أداء هذا القسم . فإذا كان قد علم بالنص على إمامته من النبى ﷺ (لوجب أن يكون عالماً بأن عثمان باغ مستحق القتل ولم يجز أن يلعن قتلته ، وإذا كان باغياً مستحقاً للقتل)[٣] .

٤ - يطعن الشيعة فى قبول عثمان الحكم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ وسنة الشيخين من بعده ، لأن التقليد من العالم لغيره حرام ، بينما رفض على هذا التقليد

---

(١) الباقلانى . التمهيد ص ٢٠٨
(٢) المصدر السابق ص ٢٠٩ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٠٩

بقوله (ليس مثلى من استظهر عليه ولكن أجتهد رأيى)[١] . ويحلل الباقلانى ذلك باحتمالات ثلاثة . أولها : إذا كان التقليد حراماً فإن الصحابة أعلم بذلك وأتقى لله من أن تفعل الحرام وتجيزه . وإذا كان على قد امتنع عن التقليد بالشرط الذى وضعه عبد الرحمن لقال قولا آخراً غير الذى فعل مثل (هذا حرام فى الدين لا يحل فعله)[٢] .

والاحتمال الثانى : إن صحت الرواية . قد يكون قصد عبد الرحمن تقليد الشيخين فى السير بالعدل والإنصاف دون التقليد فى الأحكام . لأن سيرة أبى بكر وعمر ترك التقليد ، ومما يؤكد هذا أن أحكام أبى بكر وعمر فى كثير من الفقهيات مختلفة ، فقبل عثمان لما فهمه من هذا القصد .

أما الاحتمال الثالث : فهو أن عبد الرحمن لم يشك أيضاً فى أن علياً سيسلك طريق الخليفتين فى عدلهما وإنصافهما وإنما قال ذلك ليقرره ويؤكده وليقع الرضا من الجماعة ويستميل قلوب السامعين . وقدر على أنه دعاه إلى التقليد فى الأحكام ، بينما يعلم أن عمراً لم يقلد أبا بكر فى مسائل الحرام والحلال ، فلم يقبل أن يدعوه عبد الرحمن إلى التقليد وترك الاجتهاد فامتنع عن قبول الشرط .

والحكم بالتقليد جائز عند الفقهاء ، فهى مسألة اجتهاد ، فلعل عثمان وعبد الرحمن كانا يريان جواز التقليد ولا يرى على ذلك . وعلى هذا (يكون عبد الرحمن مصيباً فى اشتراطه وتقريره وتأكيد الأمر ، ويكون على مصيباً فى الامتناع منه ويكون عثمان مصيباً أيضاً فى قبول الاشتراط)[٣] .

٥ - ويدعى الشيعة قولا لعبد الرحمن (ما علمت ، وإذا شئتم ، أخذت

---

(١) الباقلانى - التمهيد ٢٠٩

(٢) المصدر نفسه ص ٢١٠

(٣) المصدر نفسه والصفحة عينها

سيفي على عاتقي وأخذتم أسيافكم وقتلنا هذا الطاغية وأزلناه عن الأمر)(١) حيث أنكر على عثمان ونقم كثيراً من أفعاله وهذا القول أيضاً من الروايات المختلفة لأن ما ثبت عنه أنه رضي به واختاره حيث قال (إني رأيت الناس لا يعدلون بعثمان أحداً فوليته)(٢) .

وحتى لو صح القول الأول لما انخلع عثمان ، لأن الإمامة إذا ثبتت بعقد صحيح لم ينخلع الإمام بالقذف فيه أو التأويل عليه وإنما ينخلع بالجلي المعلوم من الأحداث الثابتة الظاهرة ، والذي ينبغي عمله هو النظر فيما أنكره عبد الرحمن وما نقمه القوم عليه ، فإن كان مما يوجب خلع الولاية وسقوط الطاعة صرنا إليه وطالبناه بموجبه ، وإن كان خطأ في التأويل وقذفاً بالباطل أضربنا عنه ولم نحفل به(٣) .

٦ - إذا لم تقتنع الشيعة بهذه الأدلة على صحة عقد عثمان لأنه تم في الأصل طوعاً واختياراً عن رأي ومشورة الصحابة الذين لم يعدلوا بعثمان بديلاً ، فإن هذا الموقف سيوجب القدح أيضاً في إمامة علي لأنها كانت بغير إجماع الصحابة ، بل أنكرها طلحة والزبير وعائشة حيث اختاره الأولان مرغمين كما روى على لسان علي عنهما قال (بايعاني بالمدينة وخلعاني بالعراق) وردهما (بايعناك على أن تقتل قتلة عثمان) وقول طلحة (بايعت واللج على قفي) والزبير (بايعته أيدينا ولم تبايعه قلوبنا) . فإذا كانت بيعتهما على كره منهما فإنهما أعذر في خلعهما لعلي من عبد الرحمن في خلعه لعثمان(٤) . ولكن الباقلاني يقر الحقيقة الواضحة

---

(١) التمهيد ص ٢١٠

(٢) التمهيد ص ٢١١ .

(٣) التمهيد ص ٢١١

(٤) التمهيد ص ٢١١ و ٢١٢

وهى أن الحق كان فى يد على ومعه دون كل من خالفوه . أما عند المقارنة بين موقف كل من عثمان وعلى عند الفتنة ، فالأمر يبدو مختلفاً . لأن الأول أبى على من يريد مناصرته أن يستل سيفه دفاعاً عنه ومنهم من ذلك وكانوا على استعداد لبذل أنفسهم دفاعاً عنه قائلين (دعنا نكن أنصار الله مرتين) . بينما قعد عن نصرة على كثير ممن دعاهم إلى القتال معه من جلة الصحابة (فيجب أن يكون ذلك أظهر فى القدح فى إمامته وأجرد مما تعلق على عثمان)[١] .

٧ ـ ويختم الباقلانى هذا الدفاع عن عثمان ببراءته من الله من القدح فى إمامة على ويلوم الشيعة لأنها البادئة فى فتح هذا الباب الذى لا قبل لهم بدفعه ، لأن إمامة على لا تفسد بخلع من عقدها له ولا بالتأويل أنها عقدت على شرط كما لا يوهنها قعود من قعد عنها

وبالمثل لا تبطل إمامة عثمان بما حكى عن عبد الرحمن أو سعى أهل الفتنة وتعديهم عليه لأن إمامته صحت وثبتت فلا يقدح فيها شىء[٢] .

وإلى هذا أيضاً يذهب القاضى عبد الجبار ، إذ يرى أن إمامة عثمان ثابتة صحيحة لأن الاخبار تواترت بأن البيعة له تمت بعد مشاورة، وأن أهل الشورى مكثوا أياماً يتشاورون ، فكانت بيعته معلنة للكافة . وكانت الطريقة التى تمت بها أدعى للمسلمين كافة أن يهتموا بها ويتابعون أخبارها. ولم يقع فى ذلك اختلاف إلى أن نسب إليه ما نسب من الأحداث[٣] بل أن القاضى عبد الجبار يستدل مما حدث أثناء المشاورة بأنه لا نص على إمامة على ، لأنه دخل فيها راضياً .

(١) التمهيد ص ٢١٢ .

(٢) التمهيد ص ٢١٢ .

(٣) القاضى عبد الجبار المغنى ج ٢٠ القسم الثانى ص ٣

إذ لو وجد النص لوجب أن يقال لعمر بن الخطاب فى ذلك الوقت (وأين نذهب عمن نعين الحق له ؟ وكيف يجوز أن نجمع بينه وبين من لا حق له فى الأمر ؟)(١) وكانت الحاجة شديدة حينئذ لإظهار مثل هذا النص مثلما حدث فى اجتماع السقيفة وأعلن أبو بكر أن الإمامة فى قريش فسكت الأنصار . فالحقيقة إذاً أن الإمامة تتم بالاختيار مع اختلاف طريقة الاختيار . وقد رأى عمر ابن الخطاب أن الستة الذين عهد إليهم بالشورى هم أفضل المسلمين لأن رسول الله ﷺ شهد لهم بالفضل لحصر الاختيار فيهم

الطعن فى إمامة عثمان :

إن أبرز ظاهرة يقابلها الباحث فى خلافة عثمان هى هذا العدد الكبير من الأخطاء التى نسبت إليه للنيل منه والطعن فى إمامته ، فكأن واضعوها تعقبوه فى كل تصرف من تصرفاته ليحسبوا عليه الهنات ، ويظهر القصد المتعمد فى الطعن على غير أساس إلا العناد ، فى موقف كتخلفه عن بيعة الرضوان مثلا ، الذى كان هو نفسه سببها ـ كما سيتبين لنا عند سردها فى موضعها .

هذا إلى جانب ما يلاحظ من اصطباغ تاريخ الخلافة منذ هذا العهد بالعنف وإراقة الدماء فكانت فاتحة المآسى التى أخذت تترى ، وظهور الخلافات العنيفة بين الفرق الإسلامية فى معتقداتها وأفكارها .

ويرى أهل السنة أن عثمان قتل شهيداً مظلوماً ، وأن ما قيل عنه من تصرفات قام بها هى محض افتراء . يقول الأشعرى وأنكر قوم عليه فى آخر أيامه أفعالا فيما نقموا عليه من ذلك مخطئين وعن سنن المحجة خارجين فصار

---

(١) المرجع السابق ص ٢١

ما أنكروه عليه اختلافاً إلى اليوم ، ثم قتل رضوان الله عليه ، قتله قاتلوه ظلماً وعدواناً ، وقال قائلون بخلاف ذلك ، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم)[١]

وعلى هذا النهج يمضي أهل السنة فيكذبون أغلب هذه الوقائع ، إما لأنها سردت مرسلة ، أو أنها أخبار آحاد أو لضعف سندها ، مع إلقاء العبء على التاريخ لأنه (يسيطر ما يملي عليه المجتمع ، وكان مجتمع عثمان ساخطاً ثائراً فأحصيت عليه هذه التوافه وجعلت أحداثاً جساماً وقع من أجلها أخطر انقلاب عرفه التاريخ)[٢] .

أما التعليل الذي يورده الجاحظ (٢٥٥ هـ - ٨٦٨ م) فيذهب فيه إلى أن الذي عظم صغيراً ما كان من أمر عثمان ، أنه كان مسبوقا بعمر بن الخطاب الذي عرف بشدة الرأي والخشونة واليقظة وتقيده تقيداً شديداً بمذهب صاحبيه قبله ، ولهذا قيل (ما قتل عثمان غير عمر) ، لأن الفرق كان كبيراً بين طريقة عمر ابن الخطاب في الحكم وطريقة عثمان[٣] .

ولا يفوتنا أن نذكر أيضاً ما أسهم به المستشرقون في هذا الميدان ، فإن فلهاوزن - الذي يبدو أنه تأثر غاية التأثر بآراء غلاة الشيعة والخوارج - يقرر أن (بدء الخلاف في الإسلام الثورة على عثمان ، في سبيل الله ، ضد الخليفة ، ومن أجل الحق والعدل ضد فساد الحكم وظلمه . وهي كلمات لم تستعمل ضد عثمان وحده ، بل ضد كل حاكم يضل عن سواء السبيل)[٤] .

ولكن ما يؤخذ على فلهوزن هنا أنه قرر هذه النتيجة كمسلمة وضعها في

---

(١) الأشعري - مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٤٧

(٢) الشيخ محمد الصادق عرجون/الخليفة المفترى عليه ص ١٠١

(٣) الجاحظ - العثمانية ص ١٨٤

(٤) فلهاوزن - الخوارج والشيعة ص ٢٧ .

بداية بحثه عن (الخوارج والشيعة) دون أن يحلل لنا الأسباب التى استند إليها . ولا شك أنها طريقة تجافى المنهج العلمى . ومع هذا ، فلا يستغرب صدور مثل هذا الحكم منه ، لأنه قد يكون صادراً عن نية مبيتة للتعريض بالإسلام وأهله ، فهو الذى يغمز فى تصرف الرسول ﷺ نفسه فى موضوع تقسيم الغنائم)[1] .

أما جولدتسيهر فإنه لم يجد مناصاً من إنصاف عثمان فيقول (من الإجحاف أن نتهم عثمان بضعف الإيمان أو بفتور الحماس للإسلام)[2] .

ويجمع الخوارج ، على اختلاف مذاهبهم وتعددها ، على تكفير على وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل وكل من رضى بتحكيم الحكمين . ويضيف الأشعرى إلى هذا أنه فضلا عن تكفير كل هؤلاء فإن الخوارج يضيفون إليهم كل من صوب الحكمين أو أحدهما[3] . ولكن النظام (٢٣١ هـ - ٨٤٥ م) لم يصل إلى هذه الدرجة من العلو ، وانحصر فيما عابه على عثمان من تصرفات ، إيوائه الحكم بالمدينة ، واستعماله الوليد بن عقبة على الكوفة حتى صلى بالناس وهو سكران ، والاستئثار بالحمى[4] . ولعل أقصى ما يثير دهشة الباحث وسط كل هذه الفرق ، من أنكر حادثة قتلة بالغلبة والقهر ، فكأنهم يستكثرون على استشهاده على هذا النحو الذى يرفع من شأنه ، فينزعون عنه هذه الفضيلة ، بزعمهم أن شرذمة قليلة قتلته بغتة ومن غير حصار مشهور ؛ وهم أتباع هشام ابن عمرو الفوطى (٢٢٦ هـ - ٨٤٠ م) .[5] .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٦ .
(٢) جولدتسيهر — العقيدة والشريعة ص ١٦٩
(٣) الرسعنى — مختصر الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٦٦
(٤) المصدر السابق ص ١٠٦ و ١٠٧
(٥) نفس المصدر ص ١١٢ .

لهذا كله انبرى أهل السنة يؤكدون أن عثمان قتل مظلوماً ، وهو أحد المبشرين بالجنة لأن الرسول الله ﷺ قد بشره بها فيما روى عنه بصحيح البخارى . كما يدافعون عنه دفاعاً حاراً لأنه ضحى بنفسه رافضاً كل من تقدم حاملا السلاح ليدافع عنه (فهو الذى صبر حتى قتل فكان صبره من أعظم فضائله عند المسلمين[1] ، بل إن استشهاده كان مثار فخر واعتزاز كبيرين لأنه افتدى دماء أمته بدمه مختاراً فما أحسن الكثيرون منا جزاؤه وأن أوروبا وأمريكا تعبدان بشراً بزعم الفداء ولم يكن فيه مختاراً)[2] .

ولكثرة ما نقم على عثمان من أفعال ، ولتشعب الآراء المؤيدة والمعارضة على السواء فضلا عن الاختلاف البين بين أهل السنة والشيعة فى النظرة إليها - فهؤلاء يكفرونه وأولئك يؤكدون صحة إمامته ويضعونه فى المرتبة الثالثة بعد الصاحبين - لكل هذا ، فإنه من الضرورى أن نعرض على بساط البحث هذه الأحداث بالتفصيل : وهى كما يلى[3] :

١ ـ ضربه لعمار حتى فتق أمعاءه .

٢ ـ ولابن مسعود حتى كسر أضلاعه ومنعه عطاءه .

٣ ـ وابتدع فى جمع القرآن وتأليفه وفى حرق المصاحف .

٤ ـ وحمى الحمى .

٥ ـ وأجلى أبا ذر إلى الربذة .

---

(١) ابن تيمية ـ منهاج السنة جـ٣ ص ٢٠٣

(٢) محب الدين الخطيب فى تعليقه رقم ١ بهامش ص ١٣٧ من كتاب العواصم من القواصم

(٣) كما ذكرها القاضى أبو بكر بن العربى ٥٤٣ هـ ـ ١١٤٨ م بكتابه [العواصم من القواصم ص٦١ و٦٢]

٦ - وأخرج من الشام أبا الدرداء .

٧ - ورد الحكم بعد أن نفاه رسول الله ﷺ .

٨ - وأبطل سنة القصر فى الصلوات فى السفر .

٩ - /١٢ وولى معاوية وعبد الله بن عامر بن كريز ، ومروان ، والوليد ابن عقبة وهو فاسق ليس من أهل الولاية .

١٣ - وأعطى مروان خمس إفريقية .

١٤ - وكان عمر يضرب بالدرة وضرب هو بالعصا .

١٥ - وعلا على درجة الرسول ﷺ وقد انحط عنها أبو بكر وعمر .

١٦ - ولم يحضر بدراً وانصرف يوم حنين وغاب عن بيعة الرضوان .

١٧ - ولم يقتل عبيد الله بن عمر بالهرمزان .

١٨ - وكتب مع عبده على جمله إلى ابن أبى سرح فى قتل من ذكر فيه .

وسنعرض رد أهل السنة على هذه الأحداث تفصيلا فيما يلى :

١ - ضربه لعمار حتى فتق أمعاءه :

يذكر الباقلانى أن سبب ضربه عماراً أنه قال للطاعنين عليه (اكتبوا ما تشكونه من عثمان فى كتاب وأعطونيه حتى أدخل عليه وأرفقه عليه) فلما دخل عليه غلظ له فى القول وافترى واستخف بسلطان الخليفة فحق عليه العقاب ، وقد أخطأ عمار حين رمى عثمان بالكفر حتى ردعه على بقوله : « أتكفر ياعمار برب آمن به عثمان ؟ » فأجاب بالنفى ولا يستحق عثمان الخلع بسبب تأديبه عمار إن كان هذا صحيحاً ، لأنه بمثابة الردع ، فيكون عثمان صائباً فى فعله وعمار

مرتكباً هفوة فى حق الخليفة[١] ، وقد أيد أبو على الجبائى (٣٠٣هـ-٩١٥م) أيضاً خطأ عمار فيقول (ولو ثبت أنه ضربه للقول العظيم الذى كان يقوله فيه لم يجب أن يكون طعناً لأن للإمام تأديب من يستحق ذلك ، وما تبعه صحة ذلك أن عماراً لا يجوز أن يكفره . لأن الذى يكفر به الكافر معلوم)[٢] .

وقد تكون قصة ضربه باطلة غير صحيحة ، وهو ما يراه القاضى أبو بكر ابن العربى لأنه لو فتق أمعاءه ما عاش أبداً[٣] .

وعن تكفير عمار لعثمان ، وما نقل عن دفاع على والحسن بن على عن عثمان فإن ابن تيمية يهون من شأن هذه الأحداث لأن الرجل المؤمن قد يظن كفر صاحبه المؤمن ويكون مخطئاً فى اعتقاده دون أن يؤدى هذا إلى القدح فى إيمان واحد منهما . ويستشهد بما قاله أسيد بن حضير لسعد بن عبادة بحضرة النبى ﷺ إذ قال (إنك منافق تجادل عن المنافقين) ، وكما قال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبى بلتعة (دعنى يارسول الله أضرب عنق هذا المنافق) فقال النبى ﷺ (إنه قد شهد بدراً وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ؟)

وعلى هذا فإن حجة عمر فيما قاله لحاطب أظهر من حجة عمار (ومع هذا فكلاهما من أهل الجنة ، فكيف لا يكون عثمان وعمار من أهل الجنة وإن قال أحدهما للآخر ما قال ؟)[٤] .

ثم يضيف ابن تيمية إلى ذلك ، أنه من المحتمل عدم صدور هذا القول من عمار لأن طائفة من العلماء أنكروا أن يكون عمار قال ذلك .

---

(١) الباقلانى التمهيد . ص ٢٢٦
(٢) القاضى عبد الجبار - المغنى جـ ٢ القسم الثانى ص ٥٤
(٣) أبو بكر بن العربى - العواصم من القواصم ص ٦١ .
(٤) ابن تيمية - منهاج السنة جـ ٣ ص ١٩٢ .

والاتجاه الغالب لأهل السنة هو إنكار صدور مثل هذا الفعل بواسطة عثمان لما شاب التاريخ الإسلامى - خصوصاً فى مراحل الاضطرابات والانقلابات السياسية - من شوائب وروايات مختلقة دون نقد أو تمحيص من جهة ، ولما عرف من أخلاق عثمان الذى عرف بالحياء ودماثة الطبع مع ما له من مكانة فى الصحبة والجهاد من جهه أخرى ، بحيث يستبعد أن يتصرف مثل هذا التصرف مع واحد من أصحاب الرسول ﷺ - وهو عمار بن ياسر - مهما كان بينهما من اختلاف فى الرأى[١] .

٢ - ضربه لابن مسعود حتى كسر أضلاعه ومنعه عطاءه :

وينفى الباقلانى هذه الواقعة أيضاً فى أول الأمر ، أما إذا صحت فانه مع ثبوت عدالة عثمان وإيمانه ، فقد قصد بالضرب التأديب والردع لامتناع ابن مسعود عن إخراج المصحف إلى عثمان ، وكان الخليفة الثالث يهدف من جمع المصحف حسم فتنة الاختلاف فى القراءة وجمع الكلمة على مصحف واحد متفق عليه (محفوظ محروس يكون العماد فى هذا الباب) ، فاذا امتنع ابن مسعود عن إخراج ما تحت يده ، فاذا لم يفعل ، حق إرهابه بشىء من الضرب ، إن صح ما فعله عثمان ، ولم يكن بذلك مأثوماً[٢] .

ويعطى القاضى عبدالجبار الحق لعثمان فى ضربه لابن مسعود إن صح الخبر ، إلا أنه يؤيد شيخه أبا على الجبائى فى أن واقعة الضرب لم تثبت ، ويرى أنه من المحتمل أن بعض موالى عثمان هم الذين ضربوا عماراً لما سمعوا منه الوقيعة فى عثمان (فأما أن يكون هو الذى ضربه أو أمر ضربه فلم يصح عندنا[٣] .

---

(١) محمد الصادق عرجون الخليفة المفترى عليه ص ١٠٢

(٢) التمهيد ص ٢٢١ .

(٣) المغنى - ج ٢٠ قسم ٢ ص ٥٣

وفيما يتعلق بالعطاء فإنه من المحتمل أن عثمان رأى من هو أحق منه أو لعله استغنى عنه ، أو اعتقد فيه شبهة تمنع من حصوله عليه ، أو لم يستحق أكثر مما أعطاه . وكل هذا مردود إلى اجتهاده . أما منعه العطاء لسنين فلم يثبت وحتى إن صح فلعله كره أن يأخذه أو لعل عثمان صرفه إلى غيره لأنه أولى منه وهو مصيب فى ذلك إذا أداه اجتهاده إليه (ومثل هذا لا يثبت بأخبار الآحاد ولا يتوصل به إلى القدح فى الأئمة وفضلاء الأمة)[١] .

وقد ذكر الحلى أن عثماناً ضرب ابن مسعود حتى مات فيكذب ابن تيمية الخبر لأنه لما تولى عثمان الخلافة أقر ولاية ابن مسعود على الكوفة ولم يمت من ضرب عثمان، وحتى إذا فرض وقام عثمان بضرب عمار أو ابن مسعود فإن هذا (لا يقدح فى أحد منهم فإنا نشهد أن الثلاثة فى الجنة وأنهم من أكابر أولياء الله المتقين) .

ليس هذا فحسب ، ولكن ما حدث بين عثمان وابن مسعود ينبغى ألا نخوض فيه ، بل من الأفضل الإمساك عنه وترك أمرهما إلى الله لأننا لا نسأل عن ذلك ، فقد قال عمر بن العزيز (تلك دماء طهر الله منها يدى فلا أحب أن أخضب بها لسانى)[٢] .

ويقول القاضى أبو بكر بن العربى (أما ضربه لابن مسعود ومنعه عطاءه فزور)[٣] .

---

(١) التمهيد ص ٢٢٩
(٢) منهاج السنة ج ٣ ص ١٩٢
(٣) العواصم من القواصم ص ٦٣

٣ - جمع القرآن :

(وأما جمع القرآن ، فتلك حسنته العظمى وخصلته الكبرى ، وإن كان وجدها كاملة، لكنه أظهرها ورد الناس إليها، وحسم مادة الخلاف فيها. وكان نفوذ وعد الله بحفظ القرآن على يديه[1] لأن عثماناً خشى من الاختلاف بين القراء وعدوان بعضهم على بعض ، أو الطعن فى الدين ولم يكن أول من جمع القرآن لأنه جمع فى أيام الرسول ﷺ ، وفى أيام أبى بكر وعمر أيضاً حيث جمع فى الجلود والخزف وغيرها ولم تكن الحاجة إلى جمعه ظاهرة قبل عثمان لأنه لم يحدث حينئذ اختلاف فى القراءة بين القراء . فليس جمعه معصية - كما يرى الشيعة - لأن العكس هو الصحيح (وليس من نص الكتاب أو السنة الثابتة أو إجماع الأمة أو حجج العقول ما يحظر جمع القرآن ويقضى على عصيان فاعله)[2] .

فالثابت عن الأئمة جميعا ، أن أبا بكر كلف زيد بن ثابت ليتتبع القرآن ويجمعه لكتابته الوحى لرسول الله ﷺ ، وقد تتبع القرآن لجمعه حتى وجد آخر سورة التوبة مع خزيمة الأنصارى حيث لم يجدها مع غيره . وكانت الصحف عن أبى بكر وعمر ثم حفصة بنت عمر حتى حدثه حذيفة بن اليمان عن الاختلاف فى القراءة ، ورجاه أن يدرك الأمة الاسلامية قبل أن تختلف فى كتاب الله اختلاف اليهود والنصارى ، فطلب عثمان الصحف من حفصة بنت عمر لنسخها ثم ردها إليها ، وأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن ابن الحارث بن هشام فنسخوها فى المصاحف وقد أمرهم عثمان فى حالة الاختلاف أن يكتبوا بلسان قريش لأن القرآن نزل بلسانهم. فإذا ما انتهوا رد عثمان المصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن فى كل صحيفة ومصحف أن يحرق[3] .

---

(١) المرجع الثانى ص ٦١ .
(٢) التمهيد ص ٢٢٢ .
(٣) أبو بكر بن العربى - العواصم من القواصم ص ٦٩ ، ٧٠

يقول الطبرى (فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية[١] .

وأما ما روى أنه حرق المصاحف إذا كان فى بقائها فساد ، أو كان فيها ماليس من القرآن ، أوما نسخ منه ، أو على غير نظمه . فقد سلم فى ذلك الصحابة كلهم باستثناء ما روى عن ابن مسعود أنه خطب بالكوفة فقال (أما بعد فإن الله قال : ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة ، وإنى غال مصحفى ، فمن استطاع منكم أن يغل مصحفه فليفعل . وقد أكرهه عثمان على رفع مصحفه ومحا رسومه فلم تثبت له قراءة أبداً ، ونصر الله عثمان والحق بمحوها من الأرض)[١] .

ويضيف الباقلانى إلى ذلك أن ما حمل عثمان على حرق المصاحف ، لو صح الخبر ـ لفعل ذلك للمصاحف التى حوت ما لا تحل قراءته ، ونظراً لكون عثمان من أهل العلم غير معاند للنبى ﷺ ، فإنه يجب أن يكون قد حرق ما يجب إحراقه ولم يرو عن أحد من الصحابة أنه قد استنكر هذا العمل منه بل شاهدوه دون أن يعترضوا عليه (وقد ثبت عدالة عثمان وطهارته ، فلا متعلق فى ذلك)[٢] .

٤ — حمى الحمى :

وكان النبى ﷺ قد اختص الحمى بإبل الزكاة المخصصة للجهاد والمصالح العامة حيث قال (لا حمى إلا لله ورسوله) ، وقد استمر الحال كذلك فى خلافة أبى بكر ، ثم اتسع الحمى فى زمن عمر بن الخطاب ، ونهج عثمان منهجهما لاتساع رقعة الدولة وازدياد الفتوحات فى عهده . وقد دافع عثمان عن نفسه فى مسألة الحمى أمام جمع من الصحابة فأعلن لهم أنه اقتصر فى الحمى على صدقات المسلمين لحمايتها ،

---

(١) الطبرى ـ جامع البيان فى تفسير القرآن ج ١ ص ٢١
(٢) العواصم ص ٧١
(٣) التمهيد ص ٢٢٢ .

أما دفاعه عما قد يلصق به فى هذا الموضوع، فقد أوضح لهم أنه كان أكثر العرب بعيراً وشاه، ثم أمسى وليس له غير بعيرين لحجه . ثم سأل من يعرف ذلك من الصحابة فأيدوه على صدق حديثه (ولهذا فإن عثمان زاد فيه لما زادت الرعية، وإذا جاز أصله للحاجة إليه جازت الزيادة لزيادة الحاجة)[١] .

ولما كان أبو بكر وعمر قد حميا دون أن ينكر عليهم أحد ذلك، فإن عثمان وسع الحمى لكثرة إبل الصدقة وماشيتها وكثرة الخصومات بين رعاة ماشية الصدقة فلا إثم عليه[٢] .

٥ ـ أجلى أبا ذر إلى الربذة :

وأخرج أبا الدرداء من الشام :

كان أبو ذر زاهداً، وكان يهاجم عمال عثمان فيتلو عليهم (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم)[٣] ، وينكر عليهم ما توسعوا فيه من المراكب والملابس وقد اصطدم لهذا السبب بمعاوية فى الشام، فلما قابله عثمان قال له (لو اعتزلت) فقصد إتقاء الفتنة التى قد تحدث من صدامه مع ولاته، لأن فى كلام أبى ذر ما يقتضى إما أن يفر بنفسه لئلا يثير المنازعات، وإما يسلم لكل بماله مما ليس بحرام فى الشريعة .

وقد خرج أبو ذر إلى الربذة زاهداً فاضلا[٤] .

---

(١) العواصم ص ٧٢ و ٧٣
(٢) التمهيد ص ٢٢٢ .
(٣) الآية رقم ٣٤ من سورة التوبة .
(٤) العواصم ص ٧٤ .

وعلى هذا النحو من تفسير هذه الحادثة يمضى الباقلانى فيقول بأنه اختار الخروج إلى الربذة ولم يبعد إليها كما تروى أخبار الشيعة بالباطل[1] :

أما القاضى عبدالجبار فيذهب إلى أن خروج أبى ذر إلى الربذة لم يكن نفياً له بل ربما كان إشفاقاً عليه حتى لا يلحقه ضرر من أهل المدينة لما كان يعلنه من آراء[2] .

أما ابن تيمية فإنه يتوسع فى المعنى الفقهى لحق الأموال ، ويعتبر أبا ذر غير محق فى الحجج التى أوردها من الكتاب والسنة حيث جعل الكنز ما زاد عن الحاجة . وقد استشهد ابن تيمية بحديث للرسول ﷺ وأقوال الصحابة ، ويرى طبقاً للتعريف الذى أورده بعض الصحابة أن الكنز هو المال الذى لم تؤد حقوقه . كما استند إلى تقسيم الله للمواريث فى القرآن ، مما كان من شأن بعض الصحابة الذين امتلكوا المال سواء من المهاجرين والأنصار ، بل إن أكثر من واحد من الأنبياء كانوا يمتلكون أموالا . وتفسير أبى ذر (يريد أن يوجب على الناس مالم يوجب الله عليهم ويذمهم على ما لم يذمهم الله عليه مع أنه مجتهد فى ذلك مثاب على طاعته رضى الله عنه كسائر المجتهدين من أمثاله)[3] .

والدليل على أن أبا ذر قد اختلف فى التفسير مع معاوية دون أن يؤدى هذا الاختلاف إلى أبعاده قسراً كما تزعم الروايات ، أن معاوية قدعرف بحلمه وصبره ، فإذا كان قد استفز ولجأ إلى الشكوى من أبى ذر ، فلا بد أن السبب كان خطيراً حيث قدره معاوية فى ضوء تجربته فى حكم أهل الشام .

وقد وقر عثمان أبا ذر لأنه كتب إليه مباشرة ليقدم إلى المدينة بقوله (أقبل إلينا فنحن أرعى لحقك جوار لك من معاوية) فأطاعه وقدم إلى عثمان .

---

(١) التمهيد ص ٣ (٢) المغنى ج ٢٠ قسم ٢ ص ٥٥

(٣) ابن تيمية / منهاج السنة ج ٣ ص ١٠٨ و ١٩٩

فخلاصة القصة كيفما صورت لا تخرج إذاً عن أنها (مظهر من مظاهر تقرير سلطان الرياسة العليا للدولة وتوطيد دعائم الحكم ، ولوناً من ألوان سياسة الأمة)[١] .

وكذلك الحال فى قصة أبي الدرداء . فإنه كان زاهداً فاضلا ، حاول تطبيق ما كان يفعله عمر بن الخطاب فى قوم لم يحتملوا هذه الطريقة ، فلما عزل خرج إلى المدينة . (وهذه كلها مصالح لا تقدح فى الدين ، ولا تؤثر فى منزلة أحد من المسلمين بحال)[٢] .

رد الحكم بعد أن نفاه الرسول (ﷺ) :

إن هذا الخبر قد أنكره الكثيرون قائلين أن الحكم استأذن فى الخروج إلى أهله فأذن له رسول الله (ﷺ) كما حدث اختلاف فى رواية الطرد . منها أنه كان يحاكى الرسول (ص) فى مشيته أو يحاكيه خلف الصفوف [٣] .

وروى أيضاً أن عثمان طلب رده من أبي بكر وعمر لأنه كان قد استأذن رسول الله ﷺ فأذن له ، ولكن الخليفتين طلبا منه شاهداً آخر معه ، فلما لم يجد هذا الشاهد وولى الحكم بعد ذلك رده بعمله وهو مما يجوز له فعله كحاكم[٤] .

وما كان عثمان ليصل مهجور رسول الله ﷺ ولو كان أباه ، ولا لينقض حكمه [٥] .

---

(١) صادق عرجون / الخليفة المفترى عليه ص ٩٩ ، ١٠٠
(٢) العواصم . . ص ٧٧
(٣) التمهيد ص ٢٢٣
(٤) التمهيد ص ٢٢٣
(٥) العواصم من القواصم ص ٧٧

ولا يكتفي ابن تيمية بالطعن في مصادر الخبر ، لأنه ليس في الصحاح ولا يعرف له إسناد ، بل يحلل معناه ، ولا يراه طرداً من مكة إلى المدينة -إن صحت الرواية- لأن الحكم بن العاص كان من مسلمي الفتح وكان إبنه مروان صغيراً إذ ذاك ، ولم يكن الطلقاء يسكنون بالمدينة في حياة النبي ﷺ ، فان صح الطرد فقد يكون طرده من مكة لا من المدينة وإن طرده من المدينة لنفاه إلى مكة ، كل هذا مع أن كثيراً من أهل العلم طعنوا في صحة الرواية قائلين أنه ذهب باختياره . ويقول (وإذا كان النبي ﷺ قد عزر رجلا بالنفي لم يلزم أن يبقى منفياً طول الزمان فإن هذا لا يعرف في شيء من الذنوب ولم تأت الشريعة بذنب يبقى صاحبه منفيا دائماً بل غاية النفي المقدر سنة وهو نفي الزاني والمخنث حتى يتوب)(١).

فاذا كان قد نفاه الرسول ﷺ فان ذلك قد تم في آخر الهجرة ولم تطل مدته بخلافة أبي بكر وعمر لقصرها ولكنها طالت في عهد عثمان . وقد حدث أن شفع عثمان في عبد الله بن أبي سرح إلى النبي ﷺ وكان قد أهدر دمه لارتداده عن الإسلام بعد أن كان كاتباً للوحي ، فأذن له . وهذه الرواية ثابتة بالإسناد ، فكيف يقبل الرسول ﷺ العفو عن عبد الله بن أبي سرح —وهذا ذنبه — ولا يأذن لعثمان برد الحكم مع أن ذنبه دون ذنب الأول ؟.

ومع ما عرف من فضائل عثمان التي تقطع بأنه من أولياء الله المتقين ، فإنه كان مجتهداً في رد من نفاه النبي ﷺ لما تبين له توبته بينما لم يتبين لأبي بكر وعمر توبته ، وأن أقصى ما يمكن أن يتحمل مسئوليته عثمان هو الخطأ في الإجتهاد . ومع هذا فان نقل الخبر لا يعرف له إسناد ولا كيف وقع ، بل هي تهمة تلقى على عاتق عثمان بواسطة الشيعة ابتغاء الفتنة(٢) .

---

(١) منهاج السنة ج ٣ ص ١٩٦
(٢) المصدر السابق ص ١٩٧

٧ ـ إبطال سنة القصر فى الصلوات فى السفر :

إن النبى ﷺ كان يتم الصلاة أثناء السفر تارة ويقصرها تارة أخرى . وكانت السيدة عائشة تفعل ذلك وغيرها من الصحابة فلم يعترض أحد حينئذ فهو إذاً قول باطل عن عثمان وهو دليل على العناد فى خصومته وكان استناد عثمان فى إطالة الصلاة على سببين :

أحدهما قوله (كان أهلى بمكة فصرت فى حضر وخرجت عن حكم المسافر) والثانى (بلغنى أن العرب انصرفت إلى مياهها وصلت ركعتين وقالت : إن الصلاة قصرت فخفت دخول الشبهة عليهم)[1] .

فترك القصر إذاً اجتهاد من عثمان ، إذ سمع افتتان الناس بقصر الصلاة حتى أدوها أيضاً فى منازلهم لا فى السفر وحده ، ورأى أن هذه السنة قد تؤدى إلى إسقاط الفريضة نفسها فتركها خوف الذريعة[2] .

٨ ـ تولية (أ) معاوية

(ب) عبد الله بن عامر بن كريز

(ح) مروان بن الحكم

(د) الوليد بن عقبة

---

(١) التمهيد ص ٢٢٣ و ٢٢٤

(٢) العواصم ص ٧٨ و ٧٩

(أ) معاوية :

أن معاوية كان من أمراء عمر ولم يعترض عليه أحد فى زمان عمر[١] وقد جمع له عمر الشامات كلها واستمر فى أيام خلافة عثمان ، بل إن الذى ولى معاوية هو أبو بكر الصديق لأنه كان قد ولى أخاه يزيد فى الشام فلما استخلفه يزيد لم يعترض على ذلك أبو بكر ، وجاء عمر فأقر ولاية معاوية[٢] .

وكانت سيرة معاوية مع رعيته من خيار سير الولاة ، لأنهم كانوا يحبونه ويحبهم ، وقد ظهرت الأحداث بعد قتل عثمان حيث شملت الفتنة أكثر الناس دون أن يختص بها معاوية وحده (وكان معاوية أطلب للسلامة من كثير منهم وأبعد من الشر من كثير منهم)[٣] .

(ب) عبد الله بن عامر :

إن من أظهر مزايا عبدالله بن عامر افتتاحه خراسان كلها ، وأطراف فارس ، وسجستان وكرمان كما قضى على يزدجرد بن شهريار آخر ملوك الفرس . ولهذا فقد أحرق قلوب أهل النزعة المجوسية فى الإسلام فظلوا يحاربونه - كما حاربوا عثمان - بسلاح الكذب والدس والبغضاء . أما صادقو الإسلام فهم يحبونه ويجلونه[٤] .

ولا عصمة لغير الأنبياء ، فإذا أخطأ مثل عبد الله بن عامر فإن حسناته الكبيرة تغفر له هفواته ، وإذا فعل منكراً ، فإنه يتحمله وحده ، ولم يرض عثمان بفعله[٥] .

---

(١) التمهيد ص ٢٢١ .
(٢) العواصم ص ٨٠ و ٨١
(٣) منهاج السنة ج ٣ ص ١٨٩
(٤) العواصم هامش ص ٨٤
(٥) منهاج ج ٣ ص ١٩٠ .

(ج) مروان بن الحكم :

إن مروان من كبار الأمة عند الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين[١] .

وكان ابن المطهر الحلى قد أخذ على عثمان توليته مروان أمره وأنه ألقى إليه مقاليد أموره ودفع إليه خاتمه وحدث بسبب هذا قتل عثمان وما وقع من فتنة بين الأمة[٢] ، ولكن ابن تيمية فى جوابه على هذا يعلل قتل عثمان والفتنة بصفة عامة - لا لسبب مروان وحده - ولكن لأسباب عديدة تجمعت وتكاتفت ، ومنها أمور تنكر من مروان بن الحكم وقد يرجع السبب أيضاً إلى كبر سن عثمان ، فكان الولاة أحياناً يعلمونه بما يفعلونه وأحياناً أخرى لا تصل هذه الأخبار إلى مسمعه ، فلما تقدم المفسدون الذين أرادوا قتله أزال لهم أسباب شكواهم ، فعزل من يريدون عزله ، وأعطى مفاتيح بيت المال لمن يختارونه ، وتعهد ألا تصرف أية أموال من بيت المال إلا بعد مشاورة الصحابة وموافقتهم .

فلما اتهموا مروان بأنه كتب الكتاب الذى يحض على قتلهم - بعد إنكار عثمان أنه صدر منه - طلبوا تسليمهم مروان ، فأبى . وكان عثمان محقاً فى هذا ، لأنه إن كان مروان قد أذنب بما أراده من قتلهم ، فإن هذا الفعل - أى قتلهم - لم يتم ؛ فلا ينبغى قتله إذاً لهذا السبب ، وإنما يكفى تأديبه بأية وسيلة (أما الدم فأمر عظيم)[٣].

ويحقق الشيخ محمد صادق عرجون هذه المؤامرة كما أوردها الطبرى ،

---

(١) العواصم من القواصم ص ٨٩

(٢) منهاج السنة جـ ٣ ص ١٩٠

(٣) منهاج السنة ج ٣ ص ١٩٠

ولا يخرجها عن احتمالين : الأول ، أنه لم يكتب هذا الكتاب قط وإنما هو مجرد أكذوبة افتراها المفترون وتصايحوا فى المدينة ليؤلبوا العامة ، ومما يؤيد هذا الاحتمال قول على بن أبى طالب (هذا أمر أبرم بالمدينة) . والاحتمال الثانى ، أن هذا الكتاب كتبه الثائرون أنفسهم ودبروا المؤامرة بكامل تفاصيلها من النقش على خاتم عثمان إلى سرقة إبل الصدقة وإغراء غلام عثمان أو مروان، ويؤيد هذا الاحتمال أن هذا الراكب كان يتعمد التعرض للثائرين أثناء رجوعهم ثم يفارقهم تارة أخرى ليثير انتباههم . فمما لا يتصور عقلا أن يولى عثمان محمد بن ابى بكر مصر ويبعث معه جماعة من المهاجرين والأنصار ثم يأتى مروان أو غيره لينقض ما أبرمه الخليفة ويكتب كتاباً يأمر فيه بقتلهم ، وهو الأمر الذى أثار تساؤل على بن أبى طالب حين سأل الثائرين : كيف علمتم يا أهل الكوفة ويا أهل البصرة بما لقى أهل مصر ، وقد سرتم مراحل ثم طويتم نحونا ؟ ولهذا السبب استنتج أن المؤامرة أبرمت بالمدينة كما تقدم . وكانت إجابتهم له : فضعوه كيف شئتم . لا حاجة لنا فى هذا الرجل ، ليعتزلنا وظهرت نيتهم المبيتة :

فهو إذاً تدبير خبيث كان لحزب السبئيين فيه اليد الطولى، لتقويض الخلافة الإسلامية وتفريق شمل الأمة .

ولا يستغرب ما حدث من تزوير الكتاب على عثمان لأنه سبق أن زور على السيدة عائشة كتاب الخروج على عثمان ، وعلى عمر بن الخطاب لاختلاس المال من بيت المسلمين ، كما روى ابن عساكر والبلاذرى[١] .

---

(١) الخليفة المفترى عليه ص ٨٧/٩٠

(د) الوليد بن عقبة :

روى بعض المفسرين أن الله سماه فاسقاً (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة)[١] ، عندما أرسله النبي ﷺ إلى بنى المصطلق ، فأخبر عنهم ارتدادهم ، ولكن خالد بن الوليد قد تثبت من الأمر فتبين له بطلان قول الوليد ، واختلفت الرواية من ناحية أخرى ؛ إذ أن الوليد كان صبياً يوم الفتح ، وعلى هذا فإن من يكون فى هذه السن لا يوفد فى مهمة كهذه (وبهذا الاختلاف يسقط العلماء الأحاديث . وكيف يفسق رجل بمثل هذا الكلام ؟ فكيف برجل من أصحاب محمد ﷺ[٢] .

ولكن ابن تيمية يميل إلى تصديق التفسير الأول ، ويأخذ دفاعه وجهة أخرى ، فيرى أنه إذا كان أمره قد خفى عن رسول الله ﷺ فكيف لا يخفى على عثمان ؟ وقد ولاه عثمان بعد أن تاب لأن باب التوبة مفتوح . وإن أقصى ما يقال عن عثمان أنه ولاه مع وجود الأفضل منه ، ولكن عذر عثمان فى هذا أنه حين ولاه لم يظهر عليه ما يدل على الفسق - كشرب الخمر - وإن ظهر بعد ولايته ، وقد أقام عليه الحد فى شرب الخمر ، وتوليته كان اجتهاداً من عثمان وميلا لأقاربه مما لا يقدح فيه لأنه ظن أنهم أحق من غيرهم[٣] .

٩ - أعطى مروان خمس أفريقية :

إن هذا الخبر لم يصح ، ولكن الذى صح هو أن عثماناً أعطى خمس الخمس لعبد الله بن أبى سرح جزاء جهاده فى غزو أفريقية ، وقد ذهب مالك وجماعة

---

(١) الآية رقم ٦ من سورة الحجرات .
(٢) العواصم ص ٩٠ - ٩٣
(٣) منهاج السنة ج ٣ ص ١٨٧ .

إلى أن الإمام يرى رأيه فى الخمس ، وينفذ فيه ما أداه إليه اجتهاده ، وإن أعطاه لواحد جاز[١] .

ولكن الشيخ صادق عرجون يرى أنه بعد أن فتح أبو سرح أفريقيا وغنم مغانم كثيرة قسمها على الجند وأرسل الخمس من الذهب إلى الخليفة وكان حسمائة ألف دينار . ولما بقى من الخمس مالا يمكن نقله اشتراه مروان بن الحكم بمائة ألف درهم وسدداً أكثر هذا المبلغ ، إلا أن عثماناً وهب له ما لا يدفعه وكان قليلا وذلك عندما بشره بخبر الفتح لأفريقيا ، وكان المسلمون جميعاً مشغولين بهذا الغزو لبعده عن بلاد العرب ، وهذا من حق الإمام ، فقد نفل أبو بكر خالداً بن الوليد قلنسوة الهرمزان وكانت تقدر بمائة ألف[٢] .

١٠ - وكان يضرب بالعصا بينما ضرب عمر بالدرة :

وهذا اتهام باطل أيضاً ، [٣] ويكشف عن تخبط المهاجمين لعثمان ، فهو أحياناً فى نظر الثائرين ضعيف مستضعف ، لأنه سلم زمام الأمور إلى ابن عمه مروان بن الحكم وبعض أقاربه ، وهو فى زعمهم أيضاً قاسياً شديد القسوة يضرب بالعصا . وإن صح هذا فإنه قد (أدب ، ببعض طرائق الأدب الذى يوجبه عليه منصبه ومكانه من المسلمين، بعض من رأى تأديبه ولأنه ساس بعض رعيته سياسة تدفع عن الامة ضرراً محققاً لو تركت الامور للصادفات) ، ولم يبتدع عثمان أمراً جديداً فى هذا التأديب ، بل سبقه إليه عمر بن الخطاب الذى خفق سعد بن أبى وقاص بالدرة حينما اقتحم المكان عليه غير هياب ، كما قص من عمرو بن العاص لرجل من رعيته ، وأمر عمر أبا موسى الأشعرى أن يجلس

---

(١) العواصم ص ١٠٠-١٠١

(٢) المصدر السابق ص ٩٦

(٣) العواصم من القواصم ص١٠٢

لرجل من رعيته ليقتص منه - بل عزل بعض الولاة والقواد الكبار وأحل مكانهم غيرهم . فكيف يكون التصرف هنا مباحاً لا يعترض عليه ، وبالنسبة لعثمان بطشاً وقوة وشدة بأس ؟ (١) .

١١ - علا على درجة الرسول ﷺ وقد انحط عنها أبو بكر وعمر :

لم يثبت هذا أيضاً عن عثمان ، وحتى إن صح فإنه لا يحل معه دم عثمان لأنه إذا هداه اجتهاده إلى أن الصعود فيه مصلحة ، وأكثر رهبة للعدو ، وأبلغ للقول ، وأقمع للطامع فى إذلال الإمام ، جاز له أن يفعل ذلك .

ومن المعلوم أن عثمان لم يتقدم عن أبى بكر وعمر فضلا عن الترفع عن النبى ﷺ ، (٢) بل كان مسجد الرسول ﷺ ضيق المساحة أثناء خلافة أبى بكر وقد وسعه عمر بن الخطاب . ثم زاد فى مساحته عثمان لازدياد عدد المصلين ، ومن الجائز أن عثمان قد ارتفع بالمنبر لما رآه من ضرورة ذلك . ولم ينكر عليه أحد من الصحابة هذا التصرف (٣) .

١٢ - لم يحضر بدراً ، وانصرف يوم حنين ، وغاب عن بيعة الرضوان :

تقف المصادر السنية (٤) فى صف واحد فى مواجهة هذه الوقائع الثلاثة ، وتستند فى دفاعها على نفس الحجج ، فان سبب تغيبه عن موقعة بدر هو مرض بنت رسول الله ﷺ - وهى زوجة عثمان - وكان صلوات الله عليه يقول (أن قوماً بالمدينة تخلفوا وما تخلفوا عما نحن فيه) . وقد عرف من حوله

---

(١) الخليفة المفترى عليه ص ٩٧ و ٩٨

(٢) التمهيد ص ٢٢٦

(٣) العواصم ص ١٠٣ والهامش

(٤) صحيح البخارى ، التمهيد للباقلانى العواصم من القواصم ، منهاج السنة .

حينئذ أنه يقصد عثمان، لأن الرسول ﷺ جعل لعثمان فضل المحاربين وضرب له سهمه من غنيمة بدر .

أما إذا كان قد تخلف بغير عذر مقبول ، لاستحق الذنب والتنبيه على سوء فعله (وهذا عائد بالطعن على النبي ﷺ بالتهمة دون غيره) [١] .

أما عن يوم حنين ، فمن الثابت أنه لم ينصرف انصراف المنهزم، وإنما كان منحرفاً لقتال ومنتهزاً لفرصة ، وقد روى أن ما بقى مع الرسول ﷺ فى هذا اليوم عمه العباس وابنه عبيد الله بن العباس وقثم ، أو نفر يسير فى خبر آخر ، وقد اشترك فى الانصراف باقى الصحابة ، فلم يقع هذا الذنب على عاتق عثمان وحده ، ومع هذا فإنه قال (فإن كان الأمر على ما وصفتم ، فقد عفا الله عنى وعن المنصرفين) [١] حيث يقول تعالى (ولقد عفا الله عنهم) [٣] وقال أيضاً (ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء) [٤] .

أما القول بأنه تغيب عن بيعة الرضوان فهو دليل على الرغبة فى اللجاج بل والجهل أيضاً بالمقصود بهذه البيعة ، ذلك لأن رسول الله ﷺ قد أوفده إلى مكة ليحمل رسالة إلى أهلها ، وقد اختاره دون غيره لأن له شوكة تحميه هناك، وهم بنو أمية من أشراف مكة ، فلما وصلت أخبار تفيد قتلهم عثمان ، أخذ النبي ﷺ البيعة من الصحابة للقتال حيث قال (والله لئن كانوا قتلوه لأضرمنها عليهم ناراً) ، ثم أخذ البيعة له قائلا (هذه شمالى عن يمين عثمان ، وهى خير له من يمينه) .

ولهذا كان عثمان سبباً فى بيعة الرضوان وغضب الرسول ﷺ، فكيف يكون بتأخره عنها منقوصاً ؟[٥] .

---

(١) التمهيد ص ٢٢٧ .
(٢) التمهيد ص ٢٢٦ .
(٣) سورة آل عمران الآية ١٥٥
(٤) سورة التوبة الآية ٢٧
(٥) التمهيد ص ٢٢٧ .

١٣ - لم يقتل عبيد الله بن عمر بالهرمزان :

لم يترك عثمان قتل عبيد الله إلا بعد أخذ المشورة ، وكانت هذه المشورة تنصح بألا يقتل لأن أباه قتل من قبل ، فإذا قتل عبيد الله أيضاً فسيتحدث به الناس جميعا ، وفى ذلك مايوهن من شأن الدين ويذل سلطان المسلمين، لما له من وقع فى غير بلاد الإسلام . يقول القاضى عبد الجبار (وللوالى أن يعفو كما له أن يقتل، فجاز لعثمان أن يعفو، ولم يفعل إلا ما جاز له، وروى أنه سأل المسلمين أن يعفو وأن يتركوه فأجابوه إلى ذاك وإنما أراد عثمان بترك قتله وبالعفو عنه ما يعود إلى عز الدين، لأنه خاف أن يبلغ العدو قتله، فيقال: قتلوه وقتلوا اولده)(١).

ومن الجائز أن بعض الصحابة كانوا يرون الاقتصاص من عبيد الله بقتله كما قتل الهرمزان ، ولكن عثمان لم يشاركهم هذا الرأى خشية ما يمكن أن يتكرر من أفعال بواسطة أشخاص مثل الهرمزان فيستهان بالأئمة ، ويتوثب عليهم قتلا(٢) .

وكان الهرمزان من المحاربين فى صفوف كسرى ضد المسلمين ، فلما أسره المسلمون وجىء به إلى عمر أعتقه .

وللوضوع سابقة تجعل عبيد الله يقع فى الشبهة ، لأن عبد الله بن عباس - وهو أفقه من عبيد الله بن عمر وأدين وأفضل بكثير - قد استأذن فى قتل الفرس الذين يحضرون إلى المدينة جميعاً عندما شاع منهم الفساد ، فكيف لا يعتقد عبيد الله جواز قتل الهرمزان ؟(٣) .

وكما اختلف الفقهاء فى قتل المشتركين فى قتل الأشخاص العاديين، تنازعوا أيضاً فى قاتل الأئمة - هل يقتل قاتلهم حداً او قصاصاً ؟ فهم من المفسدين

(١) المغنى ج ٢٠ قسم ٢ ص ٥٦ .
(٢) التمهيد ص ٢٢٤
(٣) منهاج السنة ج٣ ص ٢٠٠

فى الأرض ، وفسادهم أكبر من قاطعى الطرق الذين يجب قتلهم (وعلى هذا خرجوا فعل الحسن بن على رضى الله عنهما لما قتل ابن ملجم قاتل على وكذلك قتل قتلة عثمان)[١] .

ولهذا السبب أيضاً يجب قتل الهرمزان لإعانته على قتل عمر . وإذا كان عبيد الله بن عمر قد قتله بنفسه ، دون أن يترك لولى الأمر قتله ، فقد فعل هذا متأولا بشبهة ، فتدرأ هذه الشبهة القصاص عنه . كما حدث مع أسامة بن زيد فقد عزره رسول الله ﷺ بالكلام لقتله رجلا بعد قوله لا إله إلا الله لأنه كان متأولا . وتأويل عبيد الله أصبح بالمثل شبهة تمنع من وجوب القصاص منه .

واستشهاداً بالحديث الذى رواه مسلم ونصه (من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان) ، يرى ابن تيمية أنه ﷺ أمر بقتل الواحد المريد تفريق الجماعة ، ومن قتل أمام المسلمين فقد فرق جماعتهم[٢] . فإذا كان قتل الأئمة - عمر وعثمان وعلى - يعتبر محاربة لله ورسوله وفساد فى الأرض ، كذلك الذين يشتركون فى القتل - كالهرمزان يجب قتلهم أيضاً ، ولهذا يحل قتله لإعانته على قتل عمر[٣] .

ومما يثير دهشة ابن تيمية الدفاع عن الهرمزان ، هذا الذى اشترك فى قتل عمر ، بينما لا يجعل لدم عثمان حرمة، وهو إمام المسلمين[٤] .

١٤- الكتاب الموجه إلى ابن أبى سرح لقتل المذكورين فيه :

إن الغلام لم يكن غلامه وإنما هو أحد رعاة إبل الصدقة ، ولكثرتهم وتبدلهم ، فإن رؤساءهم لا يعرفونهم فضلا عن أمير المؤمنين . ومن اليسير استئجاره

---

(١) منهاج السنة ج ٣ صفحة ٢٠٠ (٢) منهاج السنة ٢٠١

(٣) منهاج السنة ج ٣ صفحة ٢٠٢ (٤) منهاج السنة ج ٣ ص ٢٠٢

بواسطة أحد الثائرين لتحقيق أغراضهم ، لا سيما وأن اثنين ممن كانوا على رؤوسهم - وهم الاشتر وحكيم بن جبلة - تخلفا فى المدينة بعد أن اقتنع أهل الأمصار بدفاع عثمان عن نفسه، وعز عليهما أن تخمد الفتنة على هذا النحو، وتعود الطوائف من حيث أتت ، فدبرا أمر هذا الكتاب . وهما صاحبا مصلحة فى تجديد الفتنة [١] .

وقد طلب عثمان من الثائرين أن يقيموا شاهدين ، وحلف لهم بأنه لم يكتب هذا الكتاب - وهو الصادق المعروف بصدقه . ورفض تسليم مروان لأنه لو سلمه لهم لكان ظالماً إذ ينبغى أن يطلبوا حقهم عنده على مروان أو سواه (وأمثل ما روى فى قصته أنه تألب عليه قوم لأحقاد اعتقدوها ، ممن طلب أمراً فلم يصل إليه) [٢] ، وكان على رأس هؤلاء جميعاً الغافقى المصرى وكنانة ابن بشر التجيبى وهما من أتباع إبن سبأ ، وسودان بن حمران الذى تسور دار عثمان، وكان أتياً من اليمن قائداً لإحدى فرق الفتنة ، وعبدالله الخزاعى وحكيم ابن جبلة الذى عرف عنه تخلفه عن الجيوش، وإغارته على أهل الذمة فشكوه الى عثمان، فأمر بألا يخرج من البصرة، فحملها فى نفسه ثم كان عوناً لابن سبأ ، ومالك ابن الحارث الأشتر الذى عرف أيضاً بمساهمته فى الفتن . فهم جميعاً من ذوى الأحقاد والضغائن ، ولم يسلم أحدهم من النقائص - سواء النفاق أو الاشتراك فى الفتن .

ومما يثبت أن نيتهم كانت مبيتة على قتله قبل العثور على الكتاب، أنه كان يناقشهم فيما حملوه عليه من نقد، فرد عليهم وأجابهم على كل ما استفسروا بشأنه (فأخذوا ميثاقه ، وكتبوا عليه ستاً أو خمساً ، أن المنفى يعاد ، والمحروم يعطى ، ويوفر

---

(١) العواصم من القواصم / هامش ص ١٠٦ لمحققه محب الدين الخطيب .
(٢) « « ص ١٠١

الفيء ، ويعدل فى القسم ، ويستعمل ذوو الأمانة والقوة، فكتبوا ذلك فى كتاب، وأخذ عليهم أن لا يشقوا عصاً ولا يفرقوا جماعة) [١] .

وبالرغم من كل هذا ،قد أعادوا الكرة عليه احتجاجاً بالكتاب المزعوم ، وأنكروا دفاعه عن نفسه بالرغم من ردوده المقنعة ، مثل قوله (أنشدكم الله، هل سمعتم رسول الله ﷺ يقول - لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، أو زنا بعد إحصان ، أو قتل نفس بغير نفس) ؟ ثم استشهاده بأمثلة أخرى ، كقيامه بتوسيع المسجد بالمدينة ، وتجهيزه جيش العسرة، وشرائه البئر للمسلمين ، وقيامهم بالتصديق على هذه الأفعال كلها. فيسألهم (فما بالكم تمنعونى الصلاة فى المسجد ؟ وما بالكم آمنون وأنا خائف ؟) [٢] .

وإن ماضيهم لينبىء عن طول باعهم فى الفتن ، فقد أبعدوا من المدينة إلى الشام، فلما أبعدهم معاوية من الشام ، انتهى بهم المطاف إلى الجزيرة، وكان أميرها عبد الرحمن بن خالد بن الوليد، الذى استطاع قمعهم وكان من أقواله لهم (ياحزب الشيطان . . قد انصرف الشيطان محسوراً وأنتم فى ضلالكم تترددون ، أنا عبد الرحمن ، أنا ابن خالد بن الوليد ، أنا ابن فاقىء عين الردة ، لم لا تقولون لى ما كنتم تقولونه لمعاوية وعبد الله بن عثمان ؟) [٣] ، وتوعدهم وساسهم بالحزم والشدة فأظهروا التوبة والندامة لطعنهم على عثمان، وجددوا التوبة على يد عثمان، فعفا عنهم، وتركهم يختارون البلاد التى يحبون الإيواء إليها، إلا أنهم عادوا هذه المرة يكيدون لعثمان، بصدور وغرة ونفوس حانقه لم يقنعوا إلا بالاصرار على قتل الخليفة الثالث .

---

(١) العواصم ص ١٢٥

(٢) التمهيد ص ٢١٥ .

(٣) التمهيد ص ٢١٤ و ٢١٥ .

وينفى ابن تيمية حادثة قتل محمد بن أبى بكر التى قيل أن عثمان قد أمر به فى هذا الكتاب، إذ أن (كل ذى علم بحال عثمان وإنصاف له يعلم أنه لم يكن ممن يأمر بقتل محمد بن أبى بكر وأمثاله ولا عرف منه قط أنه قتل أحداً من هذا الضرب[٢]).

وابن خلدون أيضاً ممن ينفون صدور هذا الكتاب عن عثمان ، ويصف الثائرين عليه بأنهم من الغوغاء لم يكن مقصدهم كالظاهر من أقوالهم ، ولكنهم كانوا يضمرون قتله، لأنه بعد أن نفذ لهم مايطالبون به رجعوا ثانية (وقد لبّسوا بكتاب مدلس، يزعمون أنهم لقوه فى يد حامله إلى عامل مصر بأن يقتلهم)[٣].

١٥ - إيثار أهله بالأموال :

ويرى القاضى عبد الجبار أن ما يدحض هذا الطعن هو أنه كان موسراً ، فلا يستبعد أنه كان يعطى أهله من ماله الخاص[٤].

أما ابن تيمية فإنه يورد مذاهب الفقهاء فى الموضوع ، وله تأويلان ، أحدهما - أنه ما أطعم النبي ﷺ طعمة إلا كانت طعمة لمن يتولى الأمر بعده ، وأن ذوى القربى فى حياته ﷺ ذوو قرباه ، وبعد موته هم ذوو قربى من يتولى الأمر بعده . وكان لعثمان أقارب أكثر من لأبى بكر وعمر ، وهم مما يستحقون من بيت المال مما جعله الله لذوى القربى ، خاصة وأنهم يناصرون ولى الأمر ويدافعون عنه. وهذا مالا يفعله غيرهم (فإن لم يكن الناس مع إمامهم كما كانوا مع

---

(١) منهاج السنة - ج ٣ ص ١١٨
(٢) المقدمة ص ٢١٦
(٣) المغنى - ج ٢ قسم ٢ ص ٥١
(٤) منهاج ج٣ ص ١٦١

أبى بكر وعمر احتاج ولى الأمر إلى بطانة يطمئن إليهم وهم لابد لهم من كفاية) [١]
والتأويل الثانى - أنه كان يعمل فى المال وقد قال الله تعالى (والعاملين عليها)،
وإذا كان العامل على الصدقة، وولى اليتيم، وناظر الوقف يأخذون أجورهم
فإن عثمان أيضاً يستحقه لأنه ولى المال [٢].

١٦- زاد الآذان الثانى يوم الجمعة:

سمع على بن أبى طالب هذا الآذان ولم يعترض عليه أو ينكره، كما أنه لم يأمر بمنعه بعد أن صار خليفة. وإذا كان هذا بدعة، كما يرى ابن المطهر الحلى، لهان على علىّ إزالتها وهو الذى أمر بعزل معاوية وغيره. فإذا قيل أنه أمر بإزالة الآذان ولكن الناس لم يوافقوه على هذا، لدل على أنهم استحسنوه واستحبوه وفيهم أكابر الصحابة الذين لم ينكروه [٢].

مقارنة بين موقف أهل السنة والشيعة.

إنه لأمر يدعو إلى التساؤل: كيف جمع الشيعة، أو الخوارج، أو هما معاً - لأن أغلب المراجع لا يبين لنا مصدرها - هذا الحشد الكبير من التهم الموجهة إلى عثمان، فنزعوا بها عنه كل فضيلة، ولم ينسبوا إليه قط أية حسنة، بل وقلبوا الفضائل إلى رذائل، كموضوع جمعه للقرآن. وجعلوا من خصومتهم للخليفة الثالث موضوع جدل أدخلوه ضمن حجاجهم العقائدى والفلسفى.

ويبدو لأول وهلة من مجرد تجميع هذه الأفعال المنسوبة إليه، والتى نقموا عليه من أجلها، وطعنوا فى إمامته بسببها - إن هذه العملية قد بلغت حداً يفوق

---

(١) منهاج ج ٣ ص ١٩١.
(٢) منهاج السنة ج ٣ ص ٢٠٤.

التصور ، إذ لم يميزوا بين الحسن والسيء من الأفعال، بل كان الغرض حشدها وتجميعها ، وفيها ما يعتبر من مفاخر عثمان لدى أهل السنة عند نسبتها إليه . فقد أخفى خصومه فضائله فى الفتيا والرواية وجهاده فى سبيل الدين وانفراده بأن رسول الله ﷺ قد بايع عنه وحده بيساره عن يمين عثمان فى بيعة الرضوان كما ذكرنا وله هجرتان وسابقة وصهر مكرر — لقب من أجله بذى النورين ، وهو معدود من أهل بدر، ولو لم يحضرها .

ويذكر له ابن حزم أيضاً فتوحاته فى الإسلام، وعدم تشبثه بسفك دم مسلم، وهو من المبايعين تحت الشجرة الذين بشرهم الله تعالى (فعلم ما فى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم) (١) مع أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وطلحة والزبير وعمار والمغيرة ابن شعبة رضى الله عنهم (٢) .

وهكذا ، جمع ابن حزم - كما يفعل أهل السنة - بينهم جميعاً كصحبة واحدة فاضلة مع أن لعثمان خصلتين ليستا لأبى بكر ولا لعمر، صبره على نفسه حتى قتل، وجمعه الناس على الصحف (٣). وهو الذى قال عنه سيد التابعين - سعيد بن المسيب (٩٣ هـ - ٧٠٩ م) (قتل عثمان مظلوماً ، ومن قتله كان ظالماً ، ومن خذله كان معذوراً (٤) .

ويبدو أن موقف الشيعة والخوارج من عثمان، وإدخال هذه الشبهات ضمن المسائل الجدلية التى تحفل بها كتبهم ، أدى إلى أن يجاريهم أهل السنة فيدافعون عن عثمان بنفس الحرارة ، حتى أدخل الجدال فى كتب علم الكلام ، إذ يتناولونه

---

(١) الآية رقم ١٨ من سورة الفتح .
(٢) ابن حزم / المفاضلة بين الصحابة ص ٢٦٣ .
(٣) السيوطى / تاريخ الخلفاء ص ١٦٢ .
(٤) السيوطى/ تاريخ الخلفاء ص ١٥٧

بالمناقشة والنقد والرد كما يفعلون فى المسائل الاعتقادية سواء بسواء ، ولكن دون المساس بعلى أو الطعن فيه ، فعلى عندهم له الفضائل والمعارف التى تفوق المألوف ، وهو (ربانى هذه الأمة) كما لقبه الحسن البصرى ، وهو أيضاً (أنشودة الإسلام الكبرى - لأنه كان خليقاً بكل محبة وإجلال وبكل صورة للهيام والعشق فى قلوب المسلمين [١] .

وعملا بطريقة أهل السنة فى الجدال ، ينسب ابن حزم الفضائل الى المسلمين الأوائل جميعاً ، منذ بداية عهد المهاجرين والأنصار ، إلى بيعة الرضوان ، لأنهم مؤمنون صالحون كلهم ، ماتوا على الإيمان والهدى والبر ، مستشهداً بالآية (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما فى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم) [٢] .

فالاختلاف إذاً واضح بين هؤلاء وأولئك ، ففريق يسرف فى التجريح والخصومة ويصل بها إلى أبعد مدى كما ذكرنا ، بل ويفخر الخوارج (بقتل عثمان ويرون أن الإقرار بهذا العمل الذى كان حجر الزاوية فى الثورة هو بمثابة الشهادة) [٣]، وفريق أهل السنة الذى (أعلن الحب وتولى الجميع) [٤]، فينظرون الى الصحابة نظرة متسامحة تتفق مع روح الدين وتعفو عن الهنات إن وجدت باعتبارها مواضع اجتهاد . وإذا اضطروا إلى الاتجاه إلى منهج المقارنة بين الصحابة ، فعلوا ذلك للرد على الخصوم فحسب، لا لغرض آخر، وبرفق، لا يلبث أن يقدم عنه الاعتذار ، بل ويفضلون عدم الخوض فى الخلافات التى نشبت

---

(١) الدكتور النشار نشأت الفكر ج ٢ ص
(٢) الآية رقم ١٨ من سورة الفتح .
(٣) فلهاوزن . الخوارج والشيعة ص ٣٢
(٤) نشأة الفكر ج ٢ ص

بينهم . قال عمر بن العزيز (تلك دماء طهر الله منها يدى فلا أحب أن أخضب بها لسانى)(١) .

أما إذا اضطروا إلى ذكرها ، فإن الدافع حينئذ هو أنه (إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم بالباطل فلا بد من الذب عنهم وذكر مايبطل حجته بعلم وعدل(٢). وهنا يظهر المذهب الوسط لأهل السنة فى أجلى صورة .

عثمان ونظرية خلع الإمام :

بعد أن انتهينا من إيضاح رد أهل السنة على الشبهات التى ألقيت على إمامة عثمان، ينبغى أن نتناول الموضوع من جانب آخر، لنرى إلى أى مدى يحق قتله وما هو موقف أهل السنة من خلعه ، وهل يتفق الذى أقدم عليه الثائرون مع نظرية خلع الإمام ؟

- أول مايلاحظ أن الوفود التى تأثرت بالفتنة عندما ذهبت إلى الخليفة الثالث تطلب طرد عامله على مصر ابن أبى سرح ، رجعت من حيث أتت راضية مطمئنة . وهو ما يدل دلالة قاطعة على إستجابة عثمان للرأى العام ورغبته فى علاج أسباب الشكوى ، فلم يتعنت مصراً على موقفه ، فاختار لهم محمد بن أبى بكر حسب اختيارهم . وقد رفض عثمان بإباء أن يدافع عنه أحد ممن حوله وأمرهم جميعاً بأن يلقوا السلاح ، كما رفض أن يترك دار هجرته وجوار الرسول صلوات الله عليه ، فكان يضع نصب عينيه إتقاء شر الفتنة وما تجره على المسلمين ، وتجمع أغلب المصادر على ذكر هذه الحقائق(٣) مما دفع بروكلمان إلى إقرار

---

(١) منهاج السنة ج ٣ ص ١٩٢ .
(٢) منهاج السنة ج ٣ ص ١٩٢ .
(٣) منها الامامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة ج ١ ص ٣٦ و ٣٧ وتاريخ الخلفاء للسيوطى ص ١٦١ .

هذه الحقيقة فقال (مما لا شك فيه أن الخليفة أنكر أنه علم بالرسالة التى أطلعوه عليها ، ولكنه طولب بالتنازل عن الحكم . . وقد رفض هذا التلميح بكرامة ، وحوصر فى بيته الذى تحرسه أقارنه وبعض العبيد والموالى)[١] .

وقد ظهر تأثير التيارات الخارجية فى الفتنة، إذ وجد أتباع ابن سبأ الفرصة سانحة لتأليب المسلمين على خليفتهم مدعين اغتصابه حق الخلافة من على ، ومن أهل السنة من يلقى التبعة على عبد الله بن سبأ وحده ، ومنهم من علل الحركة بما يكنه الفرس من حنق وغيظ دفين على الإسلام . وسواء صح هذا الاحتمال أم ذاك ، فالمصادر تشير إلى أصابع غريبة عن المعتقدات الإسلامية الخالصة التى كان يروج لها ابن سبأ . فقد نادى على بن أبى طالب (أنت أنت) فجعله إلهاً ، ونفاه على لهذا السبب إلى المدائن . كما أنه أول من (أظهر القول بالنص بإمامة على ومنه انشعبت أصناف الغلاة وزعموا أن علياً حى لم يقتل وفيه الجزء الإلهى[٢] وتمتد دائرة المؤامرة فتشمل من أسلم من الفرس تظاهراً . يقول ابن حزم (وكانت العرب أقل الأمم عند الفرس خطراً فتعاظمهم الأمر وتضاعفت لديهم المصيبة وراموا كيد الإسلام بالمحاربة فى أوقات شتى)[٣] . وهكذا أظهر بعضهم الإسلام مستميلين أهل التشيع بإظهار محبتهم لآل البيت والطعن فى الصحابة ، ومنهم الخليفة الثالث . ولا ينفى صحة وجود تيار غريب عن الإسلام ما يراه فلهوزن حيث يقول (بيد أنه يلوح أن مذهب الشيعة الذى ينسب إلى عبد الله بن سبأ أنه مؤسسه إنما يرجع إلى اليهود أقرب من أن يرجع إلى الإيرانيين)[٤] ، لأنه على أية حال ـ أشار إلى عامل خارجى للفتنة لم ينبع من

---

(١) Histoire des Peuples et des Etats Islamique (P. 64)

(٢) الشهرستانى / جـ٢ ص ١١٥

(٣) المصدر جـ ٢ ص ١١٥

(٤) الخوارج والشيعة ص ٢٤٤ .

المسلمين الخلص. وقد عملت هذه التيارات للنيل من الفكر الإسلامى الخالص بما أغرقت به طائفة السبئية كتب التفسير والحديث سعياً وراء هدم الإسلام (فاشتغلت به العقول بين رفض وقبول)[١] :

أما الصلة بين كل هذا وبين حق الثائرين فى خلع عثمان، فقد بحثه المتكلمون بعناية - ونقصد متكلمى أهل السنة ومن اتبع نفس استدلالاتهم. وموضوع خلع الإمام من النظريات التى انفرد بها أهل السنة عن الشيعة لأن العصمة لا تستتبع الوقوع فى الأخطاء والمعاصى وبالتالى لا ينتج عنها خلع الإمام. أما نظرية أهل السنة فى الإمامة التى تضع ضمن أسسها أن الإمامة تتم عن طريق الاختيار، عندئذ يصبح خلع الإمام فى الحالات التى توجب ذلك، موضع بحث ونظر. وقد ناقش المتكلمون موضوع خلع عثمان، وهل فعل حقاً ما يستحق الخلع من أجله ؟ ثم من هم أصحاب الحق فى خلعه إذا صحت الشبهات ؟

يرى الباقلانى أنه لم يصدر من عثمان ما يوجب القتل، ومن سعى فى قتله هم أهل فتنة دون حجة يستندون إليها. فانه مع ما ثبت عن عثمان من فضائل، فضلا عن صحة إمامته وثبوت البيعة له، فانه ينبغى الطاعة له وعدم الخروج عليه. ومع هذا، فان ثبت أنه فعل ما يستحق به الخلع، لم يكن مبيحا لقتله على النحو الذى فعله قاتله (لأنه لم يحم داراً ويمتنع على المسلمين، ولا نصب الحرب بينه وبين من سار إليه)[٢]، وكان لهم اختيار إحدى الطريقتين - إما القبض عليه وإبعاده عن المدينة، أو خلعه لو كان مستحقاً للخلع. أما قتله دون أن يبدأهم بالحرب، فانه لا محالة ظلم جائر، وخروج بقصد الفتنة.

وحتى لو استحق الخلع أو القتل، لما كان ينبغى أن يتم هذا أو ذاك بواسطة

---

(١) محمد حسن : المهدية فى الإسلام ص ٩٢.

(٢) التمهيد ص ٢١٣

هؤلاء النفر الذين ساروا إليه لأنهم ليسوا من أهل الحل والعقد . ولا يحق للرعية إقامة الحد على أقل الناس قدراً فكيف بقتل عثمان ؟ ولم يكن إذاً الغرض من اجتماع الثائرين إلا (لأجل إمرة طلبوها ، ولأجل غيظ منهم على أمرائه ، ولأن بعضهم كان طفلا فى حجره ، ولأن بعضهم حرمه بعض طلبه)[١] وكانت مصلحة المسلمين العليا بعيدة تماماً عن أذهانهم .

وينقل لنا القاضى عبد الجبار رأى شيخه أبى على وخلاصته أنه لو كانت المطاعن صحيحة لوجب أن يطلبوا رجلا ينصب للإمامة لأنه متى ظهر من الإمام ما يوجب خلعه ينبغى إقامة غيره (فلما علمنا أن طلبهم لإقامة الإمام كان بعد قتله ، ولم يكن من قبل . والتمكن قائم ، فذلك من أدل الدلالة فى الجملة على بطلان ما أضافوه إليه من الأحداث)[٢]

ولم يؤد الثائرون دور الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كما يزعمون ، لأن قتلهم لعثمان أدى إلى تفرق الأمة وإيقاد نار الفتنه ، ولم يستحق عثمان أن يقتل وتحرق داره وينهب تراثه . حتى لو استحق القتل بأحد الأسباب الموجبة له، كالارتداد عن دينه أو الزنى بعد الإحصان . فلا شك أن قتله بهذه الصورة كان ظلماً بيناً ، وأن واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هو مهمة أماثل من أهل الحل والعقد[٣] .

وإذا قال الخوارج أن هذه الأحداث وقعت فى الست الأواخر من حكم عثمان ، فإن الرد عليهم يتضمن أنه كان ينبغى الخلع منذ بداية ما حدث (وألا ينتظر حصول غيره من الأحداث ، لأنه لو وجب انتظار ذلك لم ينته إلى حد وينتظر غيره . وذلك يؤدى إلى ألا يخلع أبداً)[٤] .

---

(١) التمهيد ص ٢١٤ .
(٢) المغنى ج ٢٠ قسم ٢ ص ٤١
(٣) التمهيد ص ٢١٧ .
(٤) المغنى ج ٢٠ قسم ٢ ص ٤٢ .

بقى بعد هذا أن نذكر صدى مقتل عثمان فى قلوب المسلمين . فقد بكوه طويلا ، كما فعلوا حين قتل على بعده ، ونظمت فى رثائه القصائد ، اخترنا منها ما قاله كعب بن مالك لأنه يلخص وجهة نظر أهل السنة . قال :

فكف يديه ثم أغلق بابه وأيقن أن الله ليس بغافل
وقال لأهل الدار لا تقتلوهم عفا الله عن كل امرىء لم يقاتل
فكيف رأيت الله صب عليهم العداوة والبغضاء بعد التواصل؟
وكيف رأيت الخير أدبر بعده عن الناس إدبار الرياح الجوافل؟[١]

والحق أن مقتل عثمان هو أحد حادثتين بارزتين كان لهما التأثير البالغ فى انفراط عقد الجماعة الإسلامية ، إذ تعتبر حادثة اغتيال الخليفة الثالث ممهدة للحادث الجلل الثانى ، وهو استشهاد الحسين بن على .

وننتقل بعد هذا إلى عرض خلافة على بن أبى طالب وما أحاط بها من أحداث، إذ نرى لزاماً علينا توضيحها بشىء من التفصيل، لأنها كانت موضع بحث وعناية مفكرى الإسلام، وترددت أصداؤها فيما بعد فى أبحاث الفقهاء والمتكلمين وتناولتها كافة الفرق الإسلامية بالتحليل والتفنيد .

---

[١] السيوطى . تاريخ الخلفاء ص ١٦٤ .

الفصل الخامس

خلافة علي بن أبي طالب

٤٠ هـ - ٦٦٠م

- تمهيد.
- الصعوبات التي واجهت استخلاف علي رضي الله عنه.
- البيعة لعلي بن أبي طالب.
- نظرة تحليلية.. لموقف طلحة والزبير من بيعتهما لعلي
- أم المؤمنين عائشة والفتنة.
- موقعة الجمل..
  وانتهاؤها بندم طلحة والزبير وأم المؤمنين.
- تناول الفرق الإسلامية للموقعة.
- الصواب مع علي.

خلافة على بن أبي طالب

« ٤٠ هـ — ٦٦٠ م »

تمهيد :

تبين لنا فى الفصول السابقة أن الخلاف فى اجتماع السقيفة كان ضعيف الأثر، سرعان ما حسمه المسلمون بمبايعة أبى بكر ، وكذلك كان الحال عند خلافة عمر الذى وقع عليه الاختيار بواسطة الخليفة الأول ، فاجتثت جذوره ولم تترك أثراً ذا بال فى النفوس

ولما عهد عمر إلى الستة ، التقت وجهات النظر حول عثمان وعلىّ وانحصر الأمر فى النهاية بينهما إلى أن اجتمعت الأغلبية على الأول ، ففاز بالخلافة على النحو الذى فصلناه آنفاً ، وهكذا التأم شمل المسلمين إلى أن قتل الخليفة الثالث على تلك الصورة المروعة البشعة ،وأطل الشيطان على المشاهد الدامية التى بدأت تأخذ مكانها لبث الفرقة فى مجتمع كان قد التف حول راية الرسول صلوات الله عليه وعلى الخلفاء من بعده لنشر الدين وإعلاء كلمة الحق ، وتوطيد دعائم الإسلام .

حينئذ ظهر الاختلاف على أشده ، وكان بحق كما يرى ابن تيمية أنه أول نزاع ظهر على الإمامة ، إذ اعتبر ما جرى من قبل لم يكن نزاعاً بالمعنى الحقيقى « إلا ما جرى فى اجتماع السقيفة وما انصلوا حتى اتفقوا ومثل هذا لا يسمى نزاعاً(١) » .

---

(١) منهاج ج ١ ص ٢٦ .

وقد شق الخلاف طريقه تاركا آثاره العميقة زمناً طويلا ، وفرق المسلمين شعباً وأحزاباً وصبغ الخلافات بلون الدماء وانبثقت آراء ومعتقدات جديدة معروفة من قبل .

الصعوبات التى واجهت استخلاف على رضى الله عنه :

والخلافة على سمات خاصة انفرد بها على الخلفاء الثلاثة الأول وهى :

١ - اتهامه باطلا بقتل عثمان ومطالبته بدمه وكانت الزعامة فى هذه الثورة معقودة لطلحة والزبير والسيدة عائشة ثم معاوية ، كما تأخر عن البيعة ، قوم من الصحابة بغير عذر شرعى ، إذ لا شك فى إمامته ».[١] .

٢ - الإنكار الجماعى من بنى أمية ، وعلى رأسهم معاوية بن أبى سفيان .

٣ - وقوف المسلمين - أهل الحجاز وأهل الشام - وجهاً لوجه فى اصطدام مسلح لم يسبق له مثيل ، بينما ظهرت طائفة محايدة أعياها البحث عن الحقيقة فيما يحدث حولها .

فهناك من بايعه على أثر مقتل عثمان حتى لا تتسع دائرة الفتنة ، وخذله نفر من المسلمين ومنهم من أنكر عليه الخلافة . ويلخص الإمام الأشعرى الموقف فيقول :

« ثم بويع على بن أبى طالب رضوان الله عليه فاختلف الناس فى أمره فمن بين منكر لإمامته ومن بين قاعد عنه ومن بين قائل بإمامته لخلافته وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم »[٢]

(١) ابن حزم - جوامع السيرة ص ٣٥٥ .
(٢) الأشعرى - مقالات الاسلاميين ص ٣

ولقى على صعوبات جمة لا من معارضيه فحسب بل ومن مؤيديه وأتباعه أيضاً إذ منهم من امتنع عن مناصرته ومنهم من لم يستمع لنصحه ومنهم من خرج جهاراً على حكمه .

لقد خذله أنصاره فى الموقف الحاسم - أعنى موقعة صفين - لأنه نصحهم بألا يقبلوا مناداة حزب معاوية حين رفعوا المصاحف ، وقال : (أنها مكيدة وليسوا بأصحاب قرآن) . . ثم اضطر اضطراراً إلى قبول التحكيم لأنه خشى افتراق أصحابه[1] وترتب على هذا ما كان من انفراد معاوية بعد ذلك بالحكم بينما كان على بين قوسين أو أدنى من النصر الحاسم على أهل الشام .

وظل فى نفسه شىء كثير من أثر مخالفتهم إياه وعدم استجابتهم لنصائحه إلى أن مات فكان يبتهل إلى الله فى دعائه قبل موته قائلا : « اللهم ابدلنى بهم من هو خير لى وأبدلهم بى من هو شر لهم منى »[2] .

وأن أبرز ما يظهر واضحاً فى كل ما حدث هو أن النزاع المسلح قد ترك أثره فى المعتقدات الدينية ، ووضع أمام المسلمين لأول مرة مشاكل لم يكن لهم بها عهد من قبل . فاصطبغ الدين بالسياسة كما تلونت المطالب السياسة واستندت فى بعض المواقف على الدين . ومع استعمالنا هنا لفظ السياسة فلا ينبغى أن ينصرف الذهن إلى معنى السياسة بمفهومه الحديث إذ أن الفصل بين أمور الدين من جهة والسياسة لم يكن معروفاً فى ذلك الوقت .

فالخوارج اشتطوا فى تفسير القرآن الكريم والأحاديث النبوية بما يخدم موقفهم إزاء على ومعاوية ، وكان للشيعة فيما بعد أيضاً حججهم فى الاعتقاد

---

(١) تاريخ اليعقوبى ص ١٦٥
(٢) مقاتل الطالبين ص ٤٠ و ٤٥

بالنص على إمامة عليّ وما ترتب على ذلك من نظريتهم فى الإمامة كركن من أركان العقيدة الإسلامية .

وعلى هذا النحو كانت الأصول الخمسة التى وضعها المعتزلة وهى بالإجمال : التوحيد . العدل ، الوعد والوعيد ، المنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، تختلط فيها أمور الدين بالسياسة فالواضح منها أن القاعدة الخامسة تعتبر مبدأ سياسياً ، (فاعتبار الأخير جزءاً من الإيمان له أهميته الكبرى وتترتب عليه نتائج ذات بال)[١] .

أما مسألة مرتكب الكبيرة التى وضع واصل بن عطاء صاحبها فى (منزلة بين المنزلتين) ، فلا يمكن القطع بأن المقصود بها هو الخروج على الإمام[٢] ، وإنما الأقرب إلى القبول أن يعتبر البحث فى هـــذا المبدأ قد أنشأ (كنتيجة لتكوين الأحكام على أعمال الصحابة وتابعيهم) بوجه عام[٣] .

والذى يعنينا هنا فى تناول الاعتزال كموقف سياسى ، هو أن أحد المصادر قد انفرد بارجاع نشأتهم - لا إلى اعتزال واصل شيخه الحسن البصرى كما هو معروف - وإنما قبل هذا . فكانت النشأة منذ أن بايع الحسن بن على معاوية (فكان هؤلاء المعتزلة من أصحاب على ، فلزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا نشتغل بالعلم والعبادة فسموا بذلك معتزلة[٤] .

---

(١) د . الريس النظريات السياسية ص ٦٠ .

(٢) كما يذهب إلى هذا المعنى الدكتور البير نصرى نادر فى كتابه « أهم الفرق الاسلامية السياسية والكلامية » ص ٤٨ .

(٣) د . الريس النظريات السياسية ص ٦٥

(٤) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص ٤١ ويؤيده الشيخ الكوثرى فى هذا المعنى

وبيعة الحسن إلى معاوية قريبة العهد جداً بمقتل على فالأحداث إذاً متقاربة ونتائجها على مختلف الفرق تكاد تتشابك وتلتحم عند بؤرة واحدة هى هذه الأحداث الضخمة والمعارك الطاحنة التى تركت نتائج بقدر ما أتت على ضحايا ، وأظهرت من الأفكار والمعتقدات بقدر ما لقت من بذور الفتن والاضطرابات .

ومن الجهود التى تهدر عبثاً محاولة البحث فيما إذا كانت الاختلافات حينئذ قد بدأت دينية أم سياسية ، ذلك لأن الاسلام لم يفصل بين أمور الدنيا والدين ، بل ربط بين الدنيا ـ كدار عمل وجهاد وعبادات ـ والآخرة كدار بقاء يلقى فيها بنو الإنسان جزاءهم عن أعمالهم فى دنياهم الأولى . (إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة)[1] .

وقال الشافعى . لا سياسة إلا ما وافق الشرع .

ويشرح أبو الوفا بن عقيل هذه القاعدة ، فالسياسة عنده هى الفعل الذى يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يصنعه الرسول صلوات الله عليه ولا نزل به وحى .

فإن كان الشافعى قد أراد بقوله (إلا ماوافق الشرع) أنه لم يخالف ما نطق به الشرع فتفسير صحيح . أما إذا كان يقصد بهذا المعنى ما نص عليه الشرع ، فيعتبر هذا التفسير خطأ وتغليط للصحابة لأنه جرى من الخلفاء الراشدين من الأفعال مالم ينص عليها الشرع كإحراق المصاحف بواسطة عثمان وتحريق على للزنادقة ونفى عمر بن الخطاب نصر بن الحجاج[2] .

---

(١) ابن خلدون / المقدمة ص ١٩١

(٢) سيد محمد صديق حسن خان بهادر ط ١٢٩٤ ﻫ (بهوبال) . اكليل الكرامة فى تبيان مقاصد الامامة ص ٨٠

ومن الأمثلة التى نقدمها لتوضيح التحام موضوعات الدين والسياسة معاً ما نلاحظه من موقف المسلمين أزاء هذه الأحداث الجسام .

فإن إقرار المأمون لمذهب خلق القرآن صاحبه تفضيل علىّ على أبى بكر وعمر . فلما أبطل المتوكل هذا المذهب . أعلن أفضلية الشيخين[١] وكان من الآثار العميقة لحركة الاضطهاد الدينى التى تزعمها المأمون أنها قررت الطابع السنى الذى اتخذه الإسلام فى كافة العصور التالية[٢] .

ومثال آخر :

كانت حجة على فى مواجهة من قعدوا عنه وتخلفوا عن حرب الجمل وصفين : أن قال لهم : (ألستم تعلمون أن الله عز وجل قد أمركم أن تأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر[٣] فقال تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله) ؟ ! ![٤] .

وكان ممن تخلف عن على سعد بن أبى وقاص فقال له : (ياعلى اعطنى سيفاً يعرف الكافر من المؤمن أخاف أن أقتل مؤمناً فأدخل النار)[٥] .

ولكن علياً لم يقتنع بهذه الحجة بل قارعها بما هو أقوى منها ، ذلك لأن من تخلفوا عنه استندوا فى التخلف على قتل عثمان وجهلهم بما إذا كان قد أحل

---

(١) والتر باتون : أحمد بن حنبل والمحنة ص ٩٦
(٢) المصدر السابق ص ٣٤
(٣) نصر بن مزاحم [متوفى سنة ٢١٢ هـ - ٧٢٧ م] وقعة صفين ص ٦٣٥
(٤) الآية ٩ من سورة الحجرات .
(٥) وقعة صفين ص ٣٦٥

أم لا (وقد كان أحدث أحداثاً ثم استتبتموه فتاب فلما دخلتم فى قتله حين قتل فلسنا ندرى أصبتم أم أخطأتم)[١] . .

وبلغ رد على من الشمول والإحاطة مايربط بين أمور الدين والسياسة بعرى متينة مستنداً إلى آية من كتاب الله ومعتمداً على رسوخه فى ميدان الفقه .

قال لهم :

ألستم تعلمون أن عثماناً كان إماماً بايعتموه على السمع والطاعة ؟ فعلام خذلتموه إن كان محسناً وكيف لم تقاتلوه إذا كان مسيئاً ؟

فإن كان عثمان أصاب بما صنع فقد ظلمتم إذ لم تنصروا إمامكم وإن كان مسيئاً فقد ظلمتم إذ لم تعينوا من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر . وقد ظلمتم إذ لم تقوموا بيننا وبين عدونا بما أمركم الله به . ثم تلا عليهم الآية السابقة[٢] .

فهذا على يقرر المبادىء التى رسمها القرآن الكريم فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فلم يحدد فى أى ميدان يتم فيهما ـ فليس إذاً هناك فاصل بين أمور الحياة الأولى والآخرة لأن هذه القاعدة تطبق فى جميع أمور الحياة من دينية ودنيوية سياسية كانت أم غير سياسية .

وهو يحضهم على الانضمام إلى صفه عملا بما جاء فى الآية التى ذكرها لهم من ضرورة اتخاذ موقف إيجابى فى الانحياز والمقاتلة مع الطائفة التى يظهر معها الحق .

ولا يعدم أيضاً دفاع سعد بن أبى وقاص الحجة فى خشيته من عقاب ربه .

(١) وقعة صفين ص ٣٦٥

(٢) المرجع السابق ص ٦٣٦ .

فأمور الدين والدنيا إذاً عنده سواء ، يخشى أن يؤدى به الانخراط فى صف أحد الفريقين ـ مع عدم تيقنه فى صاحب الحق فيهما ـ إلى التهلكة .

وقد تنبه المستشرق نللينو إلى الأثر الذى انعكس على المسلمين من جراء الاختلاف الذى حدث بين متكلمى الخوارج ومتكلمى أهل السنة حول مسألة مرتكب الكبيرة من جراء الثورات التى قام بها الخوارج ، إذ ترتب على هذه المسألة نتائج خطيرة لا تتعلق بالوجهة السياسية فحسب بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدين أيضاً ، وهنا نجد أنفسنا أمام نفس القضية ـ أى لا انفصام بين دعوى الدين والسياسة حينئذ ـ ذلك لأن التسليم بمذهب الخوارج فى اعتبار مرتكب الكبيرة كافراً لأصبح خارجاً على الأمة الإسلامية وبهذا لا يعتد بزواجه بمؤمنة ويقع باطلا كما لا تقبل شهادته ويستباح دمه . ومن الناحية السياسية أصبح واجباً على المسلمين قتال بنى أمية لأنهم عصاة الله .

وبخلاف هذا إذا نظرنا إلى المسألة من وجهة نظر أهل السنة ، فإن فيه تخفيفاً من هذا التشدد والغلو الذى يتخذه الخوارج لأن الفاسق لا يعد عندهم كافراً وبالتالى لا يبطل زواجه بمؤمنة وتصح شهادته .ولا يصبح الخروج على بنى أمية واجباً دينياً .(١) .

ويرى نللينو أن الرأى المحايد فى هذه المسألة هو رأى المعتزلة لأن موقفهم كان شبه حياد بين الرأيين السابقين بقولهم أن الفاسق أو صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا بكافر ، وإنما هو فى منزلة بين المنزلتين ، وترتب على هذا حيادهم فى النزاع السياسى ، وابتعادهم عن المنازعات القائمة بين المسلمين .

---

(١) عبد الرحمن بدوى . التراث اليونانى فى الحضارة الاسلامية (دراسات لكبار المستشرقين ص ١٨٠ و ١٨١

ويستند نللينو فى هذا الرأى إلى رأى المسعودى ويميل إلى الأخذ به ، لأن الأخير يرى أن اسم المعتزلة أطلق للدلالة على موقفهم كأناس مبتعدين محايدين بين طرفى رجال الدين والسياسة[١] .

ومهما يكن الأمر فإن الموقف السلبى الذى اتخذه المعتزلة لا يعتبر موقفاً وسطاً . فالحق أن الخوارج تشددوا وتعسفوا وكفروا ما شاء لهم أن يفعلوا وأصبح المجتمع الإسلامى نهباً لحروبهم وفتنهم التى ذهبت بالطمأنينة وهزت كيان المسلمين ، إلى جانب الأخذ بآرائهم المتطرفة من هدم المجتمع الإسلامى هدماً .

فإذا اتخذ أهل السنة موقفاً آخراً بعدم تكفيرهم مرتكبى الكبائر والاعتداد بكافة تصرفاتهم فإن هذا هو الموقف الوسط الحقيقى .

أما الانعزال والحياد فإنه سلبية مطلقة لا تعنى اتخاذ الموقف الوسط بأى حال .

البيعة لعلى بن أبى طالب :

هرع المسلمون إلى على بعد مقتل عثمان يطلبون تولى قيادتهم فى هذه الظروف العصيبة ، لإجماعهم على تفضيله على باقى الصحابة . ويقارن سعد ابن أبى وقاص بينه وبين غيره ؛ ويجمع فى إيجاز ميزات علىّ على سائر القادة حينذاك نقتبسه من خطاب له إلى معاوية يقول فيه (غير أن علياً قد كان فيه ما فينا ولم يكن فينا ما فيه[٢] .

وبمثل هذا الإيثار والتفضيل تكاتف المسلمون على بيعة على يرغبونه فى قبولها

(١) نفس المصدر ص ١٨٣ .
[٢] تاريخ اليعقوبى ج ٢ ص ١٦٣

وهو عنها معرض ولم يقبل إلا بعد إلحاح الناس عليه والتلويح له بالفتنة المنتظرة لو لم يحسم أمره ويقودهم فى تلك الآونة الخطيرة .

فلم يكن على إذاً مقبلا على الخلافة مرحباً بها ساعياً إليها ، وإنما تزخر كتب التاريخ بما يشبه إرغامه على قبولها تحت ضغط فتنة مقتل عثمان التى رزئت بها الأمة الإسلامية . فقد هرع إليه وجوه المهاجرين والأنصار (وناشدوه الله يعمل على حفظ الأمة وصيانة دار الهجرة . . ورأى القوم ذلك لعلمهم وعلمه بأنه أعلم من بقى وأفضلهم وأولاهم بهذا الأمر)[١] .

ومع هذا فإنه أصر على أن تنعقد البيعة له وفقاً لمبدأ الشورى الذى سار على نهجه الأولون (فمن رضى به أهل الشورى وأهل بدر فهو الخليفة فنجتمع وننظر فى هذا الأمر)[٢]

وكان أول من بايعه طلحة . . ثم تلاه الزبير طالبا البيعة لعلى (وقد تشاورنا فرضينا عليا فبايعوه وأما قتل عثمان فإنا نقول فيه أن أمره إلى الله)[٣] .

وتمت بيعة طلحة والزبير نيابة عن المهاجرين ، كما انعقدت له بيعة الأنصار على لسان ممثليهم وتخلف عن البيعة ثلاثة من قريش هم :

مروان بن الحكم وسعيد بن العاص والوليد بن عقبة .

وكان عذر المتخلفين ما ورد على لسانهم إجمالا ، حيث وضعوا شروطاً للبيعة هى أن (تضع عنا ما أصبنا وتعفى لنا عما فى أيدينا ونقتل قتلة صاحبنا[٤].

---

(١) الباقلانى . التمهيد ص ٢٢٩ و ٢٣٠

(٢) الامامة والسياسة ص ٤٣ ج ١ المنسوب لابن قتيبة .

(٣) المصدر السابق ، نفس الصفحة .

(٤) اليعقوبى ج٢ ص ١٥٢

وكانت هذه الشروط فى الواقع هى أول ما علقت به بيعة فى أثناء تولى خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة . إذ أن ما دار من مناقشة وتشاور السنة قبل وقوع الاختيار على عثمان من قبل . كذلك ما كان من اشتراط عبد الرحمن بن عوف على كل من عثمان وعلى للعمل بكتاب الله وسنة الرسول والخليفتين على النحو الذى بيناه آنفاً فى الفصل السابق ـ فلا يسمى شروطا وإنما تحديداً لخط السير ووضع معالم الخطوط العريضة للسياسة التى ألزم الخليفة باتباعها حينذاك .

أما هنا فاننا أمام شروط مفصلة لا تتم البيعة إلا بعد قبوله لها . وهو ما لم يرضاه فليس من طبيعة شخص كعلى امتاز بصفات قل أن يوجد مثلها فى غيره من حيث العلم والتقوى والشجاعة أن يقبل أن يحيد عما خطه كتاب الله وسنة الرسول ﷺ ويأبى أن ينقاد إلى الخلافة باغراء كهذا يحمله على ترك الحق وهو الذى كان يرفض توليها .

وقد ألقى فى وجوههم ببيعتهم المعلقة على تلك الشروط : (فمن ضاق عليه الحق فالباطل عليه أضيق وإن شئتم فالحقوا بملاحقكم)[١] .

أما فيما يتعلق بمطالبتهم إياه بقتل قتلة عثمان فانه رد عليهم بقوله :

ـ فلو لزمنى قتلهم اليوم لزمنى قتالهم غدا ، ولكن لكم أن أحملكم على كتاب الله وسنة نبيه[٢] واستتبع هذا بوضعه تخطيطا أساسيا لسياسته المبنية على تدعيم حقوق الله وتنفيذ العدالة بوضوح لا يحتمل اللبس فيقول :

ـ أما وضعى عنكم عما فى أيديكم فليس لى أن أضع حق الله .. وأما إعفائى عما فى أيديكم فما كان لله والمسلمين فالعدل يسعكم[١] .

---

(١) تاريخ اليعقوبى ص ١٥٥ .
(٢) نفس المصدر والصفحة .
(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .

ومع هذا كله فان الباقلانى ينبرى لمثل هذه الاعتراضات ووضع الشروط أو حتى التخلف عن بيعة على، فيرى أن أمامة على منعقدة بالرغم من كل ما حاول البعض من فرض شروط أو تقاعس آخرين عن البيعة (وليس تفسد إمامة على بخلع من عقدها له ولا بالتأويل عليه بأنها عقدت على شروط فيها ولا يوهنها قعود من قعد عنها[١] .

وبقى أن نستدل من كافة هذه الوقائع ـ سواء عن طريق الاستدلال بترتيب خطوات البيعـــة أو بتتبع أقوال على ومؤيديه ـ على فكرة النص أو الوصية بواسطة الرسول صلوات الله عليه .

فها هو الاتساق التاريخى المنظم الحلقات من واقع أحد المصادر الشيعية نفسها وهو تاريخ اليعقوبى يؤكد امتناعه أول الأمر عن البيعة فلم يتلهف ولم يطالب . . وإنما حرص كل الحرص على أن تنعقد له بنفس الطريقة التى سار على منوالها سابقوه ورفض بإباء وشمم المطالب والشروط .

كما أنه لم يرد ذكر النص أو الوصية على لسانه قط . فاذا وجدت بعض الأقوال التى يحتمل تأويل الشيعة لها فيما بعد ـ وهى متناثرة هنا وهناك ، فمن الملاحظ أنه لا رابط بينها بل وتقدم المصادر الشيعية ما ينفيها وينقضها .

فانه جاء على لسان خطيب الأنصار :

(والله يا أمير المؤمنين لئن كانوا تقدموك فى الولاية فما تقدموك فى الدين ، ولئن كانوا سبقوك أمس لقد لحقتهم اليوم ، ولقد كانوا وكنت لا يخفى موضعك ولا يجهل مكانك ، يحتاجون إليك فيما لا يعلمون وما احتجت إلى أحد مع علمك)[٢] .

---

(١) الباقلانى ـ التمهيد ص ٢١٢ .
(٢) تاريخ اليعقوبى ـ ج ٢ ص ١٥٥

أما ما ورد بواسطة على نفسه فى كلام طويل موجه إلى إبنه الحسن فى مجال الدفاع عن نفسه لمقتل عثمان كقوله (وأيم الله يا بنى ما زلت مبغياً على منذ هلك جدك)[١] .

فإن تخريج مثل هذه العبارات والأقوال لا يبرهن على استناد الشيعة إلى نظرية النص لأنه لو كان الأمر كذلك لظهر من السياق الوارد لواقعة البيعة بواسطة هذا المصدر الشيعى .

ومما يناقض هذه الأقوال وما يستخرج منها من معانى ، وما نفاه صراحة:

إما أن يكون عندى عهد من رسول الله ﷺ فلا والله ، ولكن لما قتل الناس عثمان نظرت فى أمرى فاذا الخليفتان اللذان أخذاها من رسول الله ﷺ قد هلكا ولا عهــــد لهما وإذا الخليفة الذى أخذها بمشورة المسلمين قد قتل وخرجت ربقته من عنقى لأنه قتل ولا عهد له[٢] .

أو من أقواله التى جمعها اليعقوبى مثل :

ـــ الأئمة من قريش ، خيارهم على خيارهم ، وشرارهم على شرارهم[٣] .

ويثبت الدكتور النشار بما لا يدع مجالا للشك أن كلمة الشيعة لم يرد ذكرها على الإطلاق حتى هذه المرحلة من تاريخ الإسلام إذ لم يذكرها أى من اليعقوبى أو المسعودى وهما مؤرخان شيعيان[٤] .

والدليل الأولى على أن ما وضع بشأن النص أو الوصية إنما أتى فى زمن

---

(١) الامامة والسياسة ص ٤٥ ، ٤٦
(٢) الامامة والسياسة ص ٧١
(٣) تاريخ اليعقوبى ج ٢ ص ١٨٧
(٤) نشأة الفكر ج ٢ ص ١٥

متأخر على أن أول ما جاء ذكرها فى الكتاب الذى وجهه الشيعة إلى الحسين بعد موت الحسن ، فيما يلى نص هذا الكتاب .

« بسم الله الرحمن الرحيم » . . للحسين بن على من شيعته وشيعة أبيه أمير المؤمنين ماأعظم ما أصيب به هذه الأمة عامة وأنت وهذه الشيعة خاصة بهلاك ابن الوصى وابن بنت النبى علم الهدى ونور البلاد المرجو لإقامة الدين وإعادة سير الصالحين . . ونحن شيعتك المصابة بمصيبتك المحزونة بحزنك المسرورة بسرورك السائرة بسيرتك المنتظرة لأمرك . . »[١].

وإن وجدت مثل هذه الوصية لحرص علىّ على أن يتولاها أبناؤه من بعده ولكن وصيته التى أوصى بها المسلمين على أثر طعنة بيد اللعين ابن ملجم لا تشير بكلمة واحدة إلى هذا المعنى ، وإنما يحرص الحرص كله على التمسك بكتاب الله وسنة نبيه صلوات الله عليه بشأن أقرانه من الصحابة الأولين . .

أنه أوصى بالشهادتين ، وخص ولديه وأهل بيته ومن بلغ كتابه بتقوى الله واجتماع الشمل دون الفرقة .

كما حرص على الوصية بذوى الأرحام والأيتام والجيران . . وشدد فى التمسك بكتاب الله وفروض الدين من إقامة الصلاة وحج البيت وصيام رمضان والجهاد فى سبيل الله والزكاة .

وحث على إقامة العدل ودحض الظلم فى أمة الإسلام . وأوصى بالفقراء والمساكين وأصحاب النبى ﷺ .

---

(١) تاريخ اليعقوبى ج ٢ ص ٢٠٣ .

وجمع فى وصيته أيضاً الحض على التحلى بالخصال الحميدة من التواضع والبر.

وهكذا لم يترك مبدأ من المبادىء القويمة التى أتى بها الإسلام إلا وأوصى بها وحث على التمسك بها وحرض ابنائه واهل بيته خاصة والمسلمين عامة على فعل المعروف والتناهى عن المنكر ، وجاءت هذه الوصية خالية تماماً من العهد لأحد من أولاده أو لشخص آخر من المسلمين . فإن ما استحوذ على اهتمامه فى هذه الساعات التى تقترب فيها من الموت هو تأكيد المعانى السامية التى وضعها الإسلام وإظهار الأسس القويمة التى بنى عليها فهو يوصى (بتقوى الله ربنا ولا تموتن والا أنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول إصلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام .. وكقوله (الصلاة الصلاه . لا تخافوا فى الله لومه لائم فإنه يكفيكم من بغى عليكم وأرادكم بسوء قولوا للناس حسنا كما أمركم الله ولا تتركوا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فيولى الأمر عنكم وتدعون فلا يستجاب لكم)(١) .

ولا غرو فإن المدرسة التى خرجت أصحاب رسول الله ﷺ لم تحد عن الخطوط التى وضعها لهم معلمهم الأول ﷺ وظلت تعض عليها بالنواجذ أبان حياتها وتلقى بها لمن يليها .

فهل لو كان على تلقى مثل هذه الوصية من النبى ﷺ لانكرها أثناء حياته وعند مماته ؟ إن هذا أمر بعيد عن التصديق .

وسندعم هذه الملامح فيما بعد بالأدلة التى قدمها لنا أهل السنة تباعا ، إذ أجمعوا على نفى وجود الوصية أو النص على خلافة على ، وبرهنوا على ذلك بأدلة دامغة ستأتى فى موضعها من البحث .

---

(١) مقاتل الطالبين ص ٤٠ (الوصية من ص ٣٨ الى ٤٠

نظرة تحليلية لموقف طلحة والزبير من بيعتهما لعلي:

كان طلحة أول من صعد المنبر فبايع علياً كما قدمنا ، وإن لم تصدر بيعته عن طيب خاطر كما يبدو ، واعتذر فيما بعد بأنه أرغم على ذلك بحد السيف .

ثم تلاه الزبير فكان ترتيبه عقب طلحة مباشرة .

لهذا يبدو غريباً عودتهما لإعلان الحرب على علي ومطالبته بدم عثمان ، ولهذا السبب أيضاً تضاربت الأسباب التي يقدمها الباحثون في تعليل نكث البيعـــة .

فمن قائل أن (الزبير مغلوب بغلبة أهله ويطلبه بذنبه) . أو أن طلحة (لو يجد أن يشق بطنه من حب الامارة لشقه) [١] .

أو أن طلحة كان يأمل ولاية اليمن بينما لا يشك الثاني في العراق ، وهو السبب الذي من أجله صرف علي عنهما ولاية هذين القطرين إذ يقول (ولولا ما ظهر لي من حرصهما على الولاية لكان لي فيهما رأي[٢] .

كما يبسط لنا ابن قتيبة نقاشاً دار بينهما وبين علي ، يستنتج منه أن هدفهما من البيعة أن يكونا شريكاه في السلطة ، وهو ما أثار دهشة علي لاستبعاده تماما مثل هذه المشاركة ولأن البيعة تمت في اعتقاده على السمع والطاعة كما ينبغي أن تكون ، (أما الشركة فهي في القول والاستقامة والعون على العجز والأولاد)[٣] .

---

(١) الامامة والسياسة ص ٤٤

(٢) المرجع السابق ص ٤٨ الامامة والسياسة ٢ – نفس المصدر ص ١٧

(٣) علي ابراهيم حسن – نساء لهن في التاريخ الاسلامي نصيب ص ٣

ومن المحتمل أن هذه الأسباب المتشابكة بين المطالبة بدم قتلة عثمان، والرغبة في ولاية إمارتي اليمن والعراق ، ومشاركة علي في الحكم وتصريف أمور المسلمين ، هي التي أوجدت التضارب في النتائج عند الباحثين المحدثين .

وقد كثرت التعليلات والتخمينات ، فهي أما أن (كلا من طلحة والزبير يريد الخلافة لنفسه)[1] أو أن طلحة والزبير - وهما على رأس خصوم عثمان - استطاعا الاستفادة من الاستياء العام (مع أنهم كانوا يعتبرون من واجبهم الدفاع عن الثيوقراطية الصحيحة ضد إدارة عثمان الدنيوية فلم يجرأوا على النضال جهاراً ، بل تركوا هذه المهمة البغيضة لأهل الأمصار الذين تركزت في أيديهم قوة الاسلام المادية على كل حال)[2] :

وهذا الرأي الأخير الذي استحدثه بروكلمان حيث وضع هذه الشخصيات في نماذج جاهزة فكأن الموضوع ينحصر في خطط ومؤامرات تحاك على منوال ما يتم على مسارح السياسة في العصر الحديث مع بعد الشقة واختلاف الشخصيات وظروف الحياة ويجهل بروكلمان - أو يعذر بمعنى أصح في عجزه عن تقدير مثل هذه الشخصيات التي تسلحت بإيمان فريد في نوعه وكان لتصرفاتها بواعث أخرى لا يسهل على باحث (*) .

---

(١) علي ابراهيم حسن / نساء لهن في التاريخ الاسلامي نصيب ص ٣٠
(٢) بروكلمان / تاريخ الشعوب الاسلامية ج ١ ص ١٣٥

(*) ونوجه عناية الباحثين في التاريخ الإسلامي إلى المنهج الذي خطه الأستاذ سيد قطب - رحمه الله تعالى - في كتابه (في التاريخ ... فكرة ومنهاج) حيث يقول: « لإدراك مقومات النفس البشرية جميعها روحية فكرية وحيوية ومقومات الحياة البشرية جميعها : معنوية ومادية ، وأن يفتح روحه وفكره وحسه للحادثة ويستجيب لوقوعها في مداركه ولا يرفض شيئاً من استجاباته لها إلا بعد تمحيص ونقد .

=

.. ..

= فأما إذا كان يتلقاها بادئ ذي بدء وهو معطل الروح أو الفكر أو الحس عن عمد أو غير عمد ، فإن هذا التعطيل المتعمد أو غير المتعمد ، يحرمه استجابة معينة للحادثة التاريخية أى أنه يحرمه عنصراً من عناصر إدراكها وفهمها على الوجه الكامل . ومن ثم يجعل تفسيره لها مخطئاً أو ناقصاً .

هذه الاستجابة الناقصة هى أول ظاهرة تتسم بها البحوث الغربية عن الموضوعات الإسلامية ، ذلك أن هناك عنصراً ينقص الطبيعة الغربية - بصفة عامة - لإدراك الحياة الشرقية بصفة عامة، والحياة الإسلامية على وجه الخصوص عنصر الروحية الغيبية - وبخاصة فى العصور الحديثة بعد غلبة النظريات المادية ، والطريقة التجريبية على وجه أخص - وكلما كانت هذه الموضوعات الإسلامية ذات صلة وثيقة بالفترة الأولى من حياة الإسلام كان نقص الاستجابة إليها أكبر فى العقلية الغربية الحديثة .

وبذلك يتضح لنا : « ما فى تناول المؤرخين الغربيين للتاريخ الإسلامى من نقص طبيعى فى الإدراك ونقص طبيعى فى الفهم ، ونقص طبيعى فى التفسير والتصوير ، فانعدام عنصر من عناصر الاستجابة للحادثة أو ضعفه . لا بد أن يقابله نقص فى القدرة على النظر إلى الحادثة من شتى جوانبها . وضياع عنصر من عناصر التقويم والحكم ، لا يؤمن معه سلامة هذا الحكم ، أو على الأقل لا يسلم على علاته .

هذا النقص يعد عيباً فى منهج العمل التاريخى ذاته، وليس مجرد خطأ جزئى فى تفسير حادثة أو تصوير حالة-ومن ثم فالمنهج الأوربى فى البحث بسبب تعطيل أحد عناصر الاستجابة سواء كان ذلك ناشئاً عن الطبيعة الغربية ذاتها، وملابسات حياتها البيئية والتاريخية، أو ناشئاً عن تعمد المؤرخ الأوربى تعطيل هذا العنصر، استجابة لمنهج معين فى الدراسة هذا المنهج غير صالح لتناول الحياه الإسلامية...

وثمة سبب للشك فى قيمة الدراسات التاريخية الغربية للحياة الإسلامية ، =

.. ..

= ذلك أنه لا يخفى أن كل امرئ يختلف فى شكله باختلاف زاوية الرؤية ، وكذلك الشأن فى الأحداث والوقائع . والأوربى بطبيعته ميال إلى اعتبار أوربا هى محور العالم ، فهى نقطة الرصد فى نظره ، ومن هذه الزاوية ينظر إلى الحياه والناس والأحداث ..

وإذا كان بديهيا أن أوربا لم تكن هى محور العالم فى كل عصور التاريخ ، وكان الأوربى لا يملك اليوم أن يتخاص من وهم وضعها الحاضر حين ينظر إلى الماضى ..أدركنا مدى انحراف الزاوية التى ينظر بها الأوربى للحياه الإسلامية التاريخية ، ومدى أخطاء الرؤية التى يضطر إليها اضطراراً ، ومدى أخطاء التفسير والحكم الناشئة من هذه الرؤية المعيبة .

ذلك كله على افتراض النزاهة العلمية المطلقة ، وانتفاء الأسباب التى تؤثر على هذه النزاهة فإذا نحن وضعنا فى الحساب ما لابد من وضعه ، وما لا يمكن جدياً إغفاله من أسباب ملحة قاهرة عميقة طويلة الأجل ، متجددة البواعث تؤثر فى نظارة الأوربى للإسلام ، وللحياة الإسلامية وللعالم الإسلامى ، من اختلاف فى العقيده ، إلى كراهية لهذا الدين وأهله ، إلى ذكريات تاريخية مريره فى الأندلس وفى بيت المقدس وفى الآستانة وفى سواها ، إلى صراع سياسى واقتصادى واستعمارى ، إلى نزوات شخصية والتواءات فكرية . . إلى آخر تلك البواعث القديمة المتجدده أبداً .

إذا نحن وضعنا فى الحساب ذلك كله - ولا بد أن نضعه لنضع الأمور فى نصابها - وأضفنا إليه خطأ المنهج وخطأ الرؤية أمكن أن نقدر قيمة الدراسات الأوربية فى الحقل الاسلامى - وخاصة فى التاريخ - قدرها الصحيح ، وأن نتحرز التحرز العلمى الواجب لا من قبول هذه الدراسات على علاتها ، بل من قبول المنهج الذى قامت عليه ، أو محاولة إتباعه فى دراساتنا الاسلامية على وجه خاص . . . . » .

[من ص ٣٧ إلى ص ٤٢ طبعة دار الشروق]

وهو بتعرضه لمثل هذه الشخصيات العملاقة فى التاريخ الإسلامى وإصداره الحكم المتسرع يناقض نفسه ، لأنه فى مقدمة كتابه (تاريخ الشعوب الإسلامية يرى أن كتابة تاريخ الدول الإسلامية لا يزال ضربا من المعاول الخطره لأن المصادر لم تعد بعد فى يد الباحثين كما أنها لم تخضع للتحليل النقدى بعد (وليس يجرؤ فرد واحد على النهوض بهذا العبء)[١] .

فلنلق إذاً بتعليلاته جانباً ، ونعود إلى الوقائع الثابتة تاريخياً كما حدثت لأنها تهدم استنتاجاته : ـ

فإنه بمجرد ظهور الحقيقة أمام كل من طلحة والزبير كفا عن القتال ، فإن طلحة ارتج الأمر عليه بشأن قتلة عثمان لأنه يقول) تالله ما رأيت كاليوم قط شيخا من قريش أضيع منى إنى والله ما وقفت موقفاً قط إلا عرفت موضع قدمى فيه إلا هذا الموقف) .

وعندما ذكر على الزبير بكلام رسول الله صلوات الله عليه انصرف عن المعركة[٢] .

ويقرر الأستاذ سعيد الافغانى فى بحثه القيم عن هذا الموضوع فى كتابه (عائشة والسياسة) أن طلحة والزبير أخلصا فى نيتهما فى الصلح بدليل هذه الحيرة التى تملكتهما كما كانا صادقى النية فى طلبهما الثأر لدم عثمان .

فهما يقبلان فى عزم وقوة على الاستقتال توبة إلى الله مما قصرا فى حق عثمان بدليل أنه لم يتمكن أحد عن ردهما عما اعتزماه بالرغم من المحاولات التى بذلت لاستئصال الفتنة قبل وقوعها ، كما وقعا أيضاً فى حيرة قاتلة[٢] أما سعد

---

(١) مقدمة كتابه [تاريخ الشعوب الاسلامية]

(٢) تاريخ اليعقوبى ج ٢ ص ١٥٨ و ١٥٩

(٢) عائشة والسياسة لسعيد الأفغانى ص ١٥١

ابن أبي وقاص الصحابي المعاصر لهما فيقول :

(ولو لزما بيوتهما لكان خيراً لهما)[١]

السيدة عائشة أم المؤمنين : (٦٠أو٥٧أو٥٨ هـ = ٦٧٥، ٦٧٦ ، ٦٧٧م)

والفتنة :

كانت السيدة عائشة على رأس المطالبين بدم عثمان ، وساهمت باليد الطولى فى معركة الجمل لما لها من تأثير فى قلوب المسلمين ، فأجمعت حولها أهل البصرة لما لها من هيبة ورأى نافذ وحجة قوية فى الرأى وامتلاكها ناصية البلاغة فى الخطابة . (ولولا وجودها فى الجيش إلى جانب طلحة والزبير لما اجتمع حول الاثنين جمع ولا انتظم لهما شمل)[٢] .

وبقيت السيدة عائشة فى مكة تندب عثمان وتؤلب الناس على قتلته وتقول (قتل عثمان مظلوما لأطلبن بدمه)[٣] .

وعوتبت أم المؤمنين لأنها كانت تعارض عثمان فيما قبل ثم نادت بقتل القتلة . فسألها عمار بن ياسر (أنت بالأمس تحرضين عليه ثم أنت اليوم تبكينه)[٤] وقد دافعت عن نفسها فقالت (أنهم استتابوه ثم قتلوه)[٥] . كما حلفت بالذى (آمن به المؤمنون وكفر به الكافرون ما كتبت إليهم بسوداء فى بيضاء حتى جلست مجلس هذا) . .

---

(١) تاريخ اليعقوبى ج ٢ ص ١٦٣

(٢) عمر أبو النصر على وعائشة ص ٥١ .

(٣) الطبرى ج ٣ ص ٤٧٧ .

(٤) البلاذرى / أنساب الأشراف ج ٥ ص ٧٠

(٥) الطبرى ج ٣ ص ٤٧٧ .

فرأى البعض أن تزويراً حدث بواسطة دعاة الفتنة ونسب إليها[١] .

وكان لتأثير أم المؤمنين فى نفوس الملتفين حولها السلاح الفعال فى المعركة ضد على ولا غرو فهى العالمة فى الفقه الراوية للحديث حتى كان الأئمة يقولون عنها (حدثتنى الصديقة بنت الصديق الربية المبرأة كما كان أكابر الصحابة يسألونها عن الفرائض[٢] .

وهى التى أفرد لها الإمام الزركشى كتابا تضمن ما استدركته على الصحابة من أمور الفقه على رأسهم أبو بكر وعمر وعلى وعبد الله بن عباس إلى جانب الاستدراكات العامة .

يقول الزركشى فى مقدمة كتابه :

« وبعد ، فهذا كتاب أجمع فيه ماتفردت به الصديقة رضى الله عنها أو خالفت فيه سواها برأى منها أو كان عندها فيه سنة بينة ، أو زيادة علم متقنة ، وأنكرت فيه على علماء زمانها أو رجع فيه إليها آجلة من أعيان أوانها ، أو حررته من فتوى ، او اجتهدت فيه من رأى رأته أقوى »

كما ضم بين دفتى هذا الكتاب من ضمن محتوياته فصلا بأكمله عدد فيها اثنين وأربعين من خصائص هذه الشخصية الفذة[٣] .

هذا فى عرض ما تميزت به أم المؤمنين السيدة عائشة من خصال ومواهب فضلا عما لها من مكانة فى قلوب المسلمين ، مما سلحها بأسلحة قوية فى مواجهة على .

أما دورها فى حرب الجمل ، فقد عنيت كثير من الأبحاث التى خاضت فى

---

(١) نفس المصدر ج ٣ ص ٤٦٨ (الطبرى) .

(٢) ابن سعد كتاب الطبقات الكبير ج ٨ ص ٤١ و ٤٨

(٣) الاجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة للزركشى (المقدمة ص ٢١ ، ٢٢) ومن ٧٦ إلى ١٦٧ص ومن ص ٤٦ إلى ص ٧٦)

فى هذه الموقعة إلى حصر الأسباب والدوافع إلى دوافع شخصية إزاء على (إذ كانت تبغض عليا لشخصه)(١).

فتجمعت هذه السلسلة الطويلة التى يرتبط بعضها ببعض منذ زمن الرسول صلوات الله عليه والتى استمرت تتجمع إلى أن (انفجرت فى زمن على)(٢)

ومن خطبها فى حث الناس على المطالبة بدم عثمان ، قالت :

(إن لى حرمة الأمومة وحق الصحبة ولا يتهمنى منكم إلا من عصى ربه).. إلى أن قالت (وإنى أقبلت أطلب بدم الإمام المركوبة منه الفقر الأربع - وتقصد بها صحبة الرسول وصهره وحرمة الشهر وحرمة الخلافة — فمن ردنا عنه بحق قبلناه ومن ردنا عنه بباطل قتلناه فربما ظهر الظالم على المظلوم والعاقبة للمتقين)(٣).

أسباب خصومتها لعلى :

تكاد تتفق الأبحاث التى تناولت هذه النواحى من حرب الجمل، إلى إرجاع أسباب خصومة الاثنين إلى ما قبل هذه الموقعة بزمن طويل أى فى عهد الرسول صلوات الله عليه.

وتجمل هذه الأسباب فيما يلى :

أولا : ما وقع بين فاطمة زوجة على وابنه الرسول ﷺ وبين عائشة، وكان للسيدة خديجة المكانة المفضلة والإعزاز الكريم من النبى ﷺ لحلت محلها ابنتها فاطمة ، وقد ورثت الإبنة ما فى النفس البشرية فى مثل هذه الأحوال من نفور نحو الزوجة الجديدة(٤).

---

(١) على ابراهيم حسن — نساء لهن فى التاريخ الاسلامى نصيب ص ٣٥
(٢) زاهية مصطفى قدوره — عائشة أم المؤمنين ص ١٤٣
(٣) الزمخشرى — الفائق فى غريب الحديث ج ١ ص ٥٧٧
(٤) عمر أبو النصر — على وعائشة ص ٢٣

ولم يخف أيضاً حب الرسول ﷺ لهذه الزوجة مما دفع بعلى وفاطمة إلى محاولة التخفيف من هذه العاطفة (واستغفران لبقية أزواجه بما يرضيهن ويغضب عائشة . . مما لا تغفره أنثى البتة)[١] .

ثانياً : موقف على من السيدة عائشة فى حادث الإفك كان من أعمق الأسباب أثراً فى إيجاد هذا العداء ، لأنه أشار على الرسول ﷺ بطلاقها (لم يضيق الله عليه والنساء غيرها كثير ، واسأل الجارية تصدقك) وقام فضرب الجارية ضرباً مبرحاً طالباً منها أن (أصدقى رسول الله) فلا ترد الجارية إلا بقولها (والله ما أعلم إلا خيراً) .

أين هذا الموقف من رد أسامة بن زيد على الرسول ﷺ بقوله (يا رسول الله أهلك ولا نعلم إلا خيراً)[٢] .

ثالثاً : إنفجار العوامل النفسية التى تجمعت لأسباب كثيره ، منها تلكؤ على عن بيعة أبى بكر حتى انقضى على بيعة المسلمين له ستة أشهر وبعد أن ماتت السيدة فاطمة[٣] .

ومنها أن عائشة لم ترزق أولاداً . . ورزقت فاطمة البنين والبنات .

ومن هذه الأسباب أيضاً أن الرسول صلوات الله عليه اختار بيت عائشة ليمرض فيه بعد استئذان باقى زوجاته، وظلت السيدة عائشة تفخر بهذا الاختيار الذى ناله من رسول الله ﷺ فقوبل فخرها بحقد من جانب على وفاطمة بوجه خاص لأنهما كانا يؤثران الحصول على هذا التفضيل[٤] .

---

(١) سعيد الأفغانى — عائشة والسياسة ص ٦١
(٢) الطبرى ج ٣ ص ٢٦٧
(٣) المصدر السابق ص ٤٤٨
(٤) زاهية مصطفى — عائشة أم المؤمنين ص ١٦٦

رابعاً - قيام السيدة عائشة بنفي ما روى عن النص أو الوصية التي نسبت إلى الرسول صلوات الله عليه بالخلافة لعلي .

فكان إذا ذكر عندها أن علياً كان وصياً ، فترد بقولها (متى أوصى له ؟ لقد كنت مسندته في حجري فانخنث فمات ، فمتى أوصى إليه ؟ أو قولها (ما أوصى رسول الله ﷺ بشيء)[1].

موقعة الجمل وانتهاؤها بدم طلحة والزبير وأم المؤمنين :

من التحليلات التي فصلناها آنفاً يبدو أن قيام هذه الحرب كان وراءها من الأسباب والدوافع أكثر مما يعرضه المؤرخون بهذه البساطة ، أي لمجرد المطالبة بدم عثمان .

فلا شك أن الظروف هيأت لهذا النزاع ، وأن من الطوائف من سعت سعياً حثيثاً إلى وقوعه للنيل من المسلمين وأضعاف الدين الجديد الذي بدأ ينتشر وينمو على نطاق واسع ، ومما لا شك فيه أيضاً - من واقع التفاصيل الدقيقة المتشابكة التي تذكرها المصادر التاريخية - أن محاولات للتوفيق بذلت بين الطرفين لم يكتب لها النجاح ، إما بتدخل ممن رغبوا في إشعال نار الفتنة ، أو بقصور من جانب المحاولين لإصلاح ذات البين ، أو بعد الغالبية العظمى من المسلمين عما حدث فإن السكان من بين مكة والمدينة والبصرة لم يعلموا بالموقعة إلا (بما ينقل إليهم النسور من الأيدي والأقدام)[2].

ويقف على رأس الراغبين في استمرار وقوع الفتنة حزب السبئيين ومن

---

(١) الإجابة للزركشي ص ٩٤ عن كتاب الوصايا من المسند

(٢) لابن الأثير - الكامل ج ٣ ص ١١١

مالأهم من قتلة عثمان ولم يرضوا بأن يقبل الطرفان على الصلح وكان يوشك أن يتم (فأسرعوا وباغتوا الطرفين بإنشاب القتال)[١] .

واستنتاج هذا الدور قائم على أن رأى الأطراف المتنازعة ألا يقتتلوا حتى يبدءوا يطلبون بذلك الحجة على الآخرين ، وقد نادى منادى كل من الفريقين ألا تقتلوا مدبراً ولا تجهزوا على جريح[٢] .

بل أن على ذهب إلى أبعد من هذا فى نفوره من بدء القتال ، فقد طلب من أحد مؤيديه أن يحمل مصحفاً ليدور به على أصحاب الفريق الآخر ، فلما تقدم متطوع لهذه المهمة أمره أن يعرضه عليهم قائلا : « هو بيننا وبينكم من أوله إلى آخره ، والله فى دمائنا ودمائكم » .

فحمله هذا الفتى وظل يؤدى هذه المهمة العسيرة إلى أن قطعت يده اليمنى فحمل المصحف باليسرى ثم أخذه بصدره لما قطعت اليسرى أيضا . ثم قتلوه حينئذ فقط قال على (الآن حل قتالهم وطلب لكم الضراب)[٣] .

فلم يكن القتال إذاً بادئ ذى بدء (من نية أحد الفريقين غير السبئيين ، لكنه لم يكد ينشب حتى انجلى عن عدد الضحايا لم يكن ليتوقعه أحد قط ، وكان من خلف الفريقان خلفهما من أهل المدن والبوادى لا يشكون فى أن القوم خرجوا إلى الإصلاح لا يبغون قتالا)[٤] .

---

(١) سعيد الأفغانى — عائشة والسياسة

(٢) الطبرى — ج٣ ص ٥١٨

(٣) نفس المصدر — ص ٥٢٠ و ٥٢٢

(٤) سعيد الأفغانى — عائشة والسياسة ص ٨٥ و ١٨٦

ولهذا فإن القاضى ابن العربى يضع وزر نشوب هذه الحرب على عاتق قتلة عثمان ، استناداً على ما روى عن الحافظ بن كثير فى البداية والنهاية ، والطبرى فى تاريخه من أن الفريقين كانا يرغبان فى الصلح . فبعث على عبد الله بن عباس ، وبعض أصحاب الجمل بمحمد بن طلحة هادئين جميعاً إلى الصلح ولكن قتلة عثمان لم يتفق وما بيتوه من فتن لكى يختفوا وسط هذه المعمعة فاجتمعوا فى السر على إنشاب الحرب ، فلما أنشبوها ظن كل فريق من الفريقين أن الآخر غدر به فنشب القتال بينهما (فاشتجرت الحرب ، وكثرت الغوغاء على البوغاء ، كل ذلك حتى لايقع البرهان ، ولا يقف الحال على بيان ، ويخفى قتلة عثمان ، وإن واحداً فى الجيش يفسد تدبيره فكيف بألف ! !) (١)

ويذهب القاضى الباقلانى إلى نفس هذا الرأى ، لأن الفريقين لم يعتزما الحرب بعد أن تم الوفاق واتفقا على الصلح ، فلم يرض قتلة عثمان برفع راية السلام خشية الاستدلال عليهم ، فاجتمعوا وتشاوروا وتم اتفاقهم على أن ينقسموا قسمين : منهم من ينضم إلى هذا الفريق بينما ينضم الباقى إلى الفريق الآخر من المعسكر ، فيصيح هنا أن طلحة والزبير قد غدرا ، ويصيح من فى الجانب الآخر أن على قد غدر ، وبهذا نشبت الحرب .

ويرى الباقلانى أنه لما كان كل (فريق منهم دافعا لمكروه عن نفسه ، ومانعاً من الإشاطة بدمه فهذا صواب من الفريقين وطاعة لله تعالى ، إذا وقع القتال والامتناع منهم على هذه السبيل ، فهذا هو الصحيح المشهور ، وإليه نميل ، وبه نقول) (٢) .

ومما يبرهن أيضاً على أن طلحة والزبير والسيدة عائشة لم ينهضوا فى معارضة على بغرض الحرب منذ البداية ، لأنهم لم يطعنوا فى إمامة على أو جرحوها كما

---

(١) العواصم من القواصم ص ١٥٧ .

(٢) التمهيد ص ٢٣٣ .

أنهم لم يبايعوا شخصا آخرا غيره . (فانهم لم يمضوا إلى البصرة لحرب علي ولا خلافا عليه ولا نقضاً لبيعته ولو أرادوا ذلك لأحدثوا بيعة غير بيعته)[١].

فقيامهم إذاً في وجه الإمام على لسد الفتق الذى وقع مقتل عثمان. فاجتمعوا في البداية ولم يبدأوا بالقتـال . وعلم قتلة عثمان بأن السـلام سيحل محل الفرقة والخصام وأنهم سيقعون تحت طائلة العقـاب فاندسوا بين صفوف الفريقين ، فظنت كل طائفة منهما أن الأخرى هى البادئة ومن ثم نشب القتال (واختلط الأمر إختلاطا لم يقدر أحد على أكثر من الدفاع عن نفسه والفسـقة من قتلة عثمان لا يفترون من شن الحرب واضرامه ، فـكلتا الطائفتين مصيبة في غرضها ومقصدها مدافعة عن نفسها[٢] .

فإن الزبير سرعان ما رجع تاركا الحرب، واختلط على طلحة الأمر لا يدرى أين الحقيقة فى الاختلاط الـكبير فأتاه سهم فقتله .

أما السيدة عائشه فقد صاحبها الندم إلى آخر حياتها على اشتراكها فى هذه الحرب، واعتـكفت بعدها لا تشارك فى الحياة السياسية بل انزوت تتعبد وتجيب على من يسألها فى أمور الدين .

ولهذا فإنها كانت عندما تقرأ آية (وقرن فى بيوتـكن . .) تبكى حتى تبل خمارها[٣] كما أنها إذا ذكرها أحدهم بموقعة الجمل ظلت تبكى حتى يظن من رآها أنها لن تسـكت[٤] .

وظلت نادمة تائبة ما ترجع بذاكرتهـــا إلى هذا اليوم إلا تملـكها الحزن

---

(١) بن حزم ــ الفصل ص ١٥٨

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة [١ــ الفصل]

(٣) الذهبي ــ سير النبلاء ج ٢ ص ٦

(٤) الطبرى ج ٣ ص ٥١٩

والجزع إلى أن ماتت . فلما سألوها عن رغبتها فى الدفن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت (لا إنى أحدثت بعـــده ، ادفنونى مع أزواج النبى فى البقيع)(١) .

ومن عباراتها التى تحمل أشد معانى الندم :

- ليتنى لم أخلق .

- يا ليتنى كنت شجرة أسبح وأقضى ما على .

- والله لوددت إنى كنت شجرة ، والله لوددت إنى كنت مدرة .

- لوددت أن الله لم يكن خلقنى شيئا قط(٢) .

تناول الفرق الاسلامية للموقعة :

إن انقضاء معركة الجمل بعد وقت قصير من بدئها ، وانفضاض القوم بعودة الصفاء والوئام إلى النفوس بالصورة التى انتهت بها هذه الحرب فلم تترك ذيولا لها مثلما فعلت موقعة صفين فيما بعد .

فقد شرحنا موقف كل من طلحة والزبير، وكذلك السيدة عائشة التى رجعت بعد المعركة نادمة تائبة ، بعد أن عززها على وكرمها واعترفت له بالإقامة بقولها (قدرت فأسجح)(٣) ثم قالت عنه فيما بعد (إنه والله ما كان بينى وبين على فى القديم إلا ما يكون بين المرأة واحمائها وأنه عندى على معتبتى لمن الأخيار) .

فقال على لما سمع حديثها (أيها النـــاس ، صدقت والله وبرت ، ماكان بينى

(١) ابن سعد - الطبقات الكبير جـ ٨ ص ٥٠

(٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) تاريخ اليعقوبى جـ ٢ ص ١٥٩

وبينها إلا ذلك ، وإنها لزوجة نبيكم فى الدنيا والآخرة)[١] .

وقد بلغ على قمة التسامح والخلق الكريم إزاء مقاتليه فى هذه الموقعة جميعاً فقد ترحم عليهم وأمر بدفنهم ، ودعى لقتلاهم بالرحمة والمغفرة من ربهم (اللهم اغفر لنا ولهم) وأمر أصحابه بألا يقتلوا مدبراً ولا يجهزوا على جريح ولا يكشفوا ستراً ولا يأخذوا مالا وعندما سئل عن سبب إحلال دمائهم دون أموالهم رد بقوله (من صفح عنا فهو منا ونحن منه ، ومن لج حتى يصاب فقتاله منى على الصدر والنحر وهذه السنة فى أهل القبلة)[٢] .

ولما سئل أيضاً عما إذا كان قتلى الجمل مشركين أو منافقين ، أجاب (من الشرك فروا ، إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا ، إنما هم إخواننا بغوا علينا إنما اقتتلنا على البغى ولم نقتتل على التكفير) .

وقال الحارث بن خوط مرة لعلى هذه العبارة (أظن طلحة والزبير وعائشة اجتمعوا على باطل) فقال على : (يا حارث ، إنه ملبوس عليك ، وإن الحق والباطل لا يعرفان بالناس ، ولكن .. اعرف الحق تعرف أهله ، واعرف الباطل تعرف من أتاه)[٣] .

انتهت الموقعة ولم تسفر عن الانشقاق الذى حدث فى أعقاب موقعة صفين ونجم عنها فرقة الخوارج بنظريتها فى الخلافة . فحرب الجمل إذا لم يكن لها شأن فى إيجاد معتقدات جديدة أو تحزب ومواقف ذات منهج خاص ونظرة مختلفة ، بخلاف ما كان من أمر حرب صفين التى انبثق عنها فرقة الخوارج بمعتقداتها ونظرياتها وتفكيرها ذى اللون الذى يميزها تمييزاً خاصاً ويشق بها طريقاً لم يسلكه أحد من قبلها .

---

(١) الطبرى ج ٣ ص ٥٤٧ ـ ابن الأثير ـ الكامل ج ٣ ص ١٠٢
(٢) ابن عبد ربه ـ العقد الفريد ج ٣ ص ١٠٥
(٣) تاريخ اليعقوبى ج ٢ ص ٢٤٨

وعلى هذا فإن حرب الجمل لم تترك إلا آثار بصماتها على الفرق الإسلامية التى تناولت أصحابها بالبحث والنظر فصوبت البعض وخطأت البعض الآخر ومنها من تفرد بنظرة خاصة .

١ - فإن أهل السنة صوبوا علياً فى حروبه بالمواقع الثلاثة : أى الجمل وصفين والنهروان ، - واعترفوا بإمامة على أبان خلافته لأنه صاحب الحق فيها ، واعتقدوا بتوبة كل من طلحة والزبير لأنهما رجعا عن الحرب ، فقد قتل الزبير بوادى السباع بيد عمر بن جرموز بعد انصرافه ، وقتل طلحة بسهم رماه به مروان بن الحكم لما هم هو الآخر بالإنصراف . وأن السيدة عائشة هى الأخرى لم تخرج إلا بقصد الاصلاح (فغلبها بنوضبة والازد على رأيها وقاتلوا علياً دون إذنها حتى كان من الأمر ما كان) [١] .

٢ - ومما يتفق عليه الخوارج على تعدد فرقهم زعمهم أن علياً وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين وكل من رضى بالحكمين كفروا كلهم [٢] .

واورد البغدادى هذا المعنى بشىء من التفصيل فذكر أن الكعبى اعتبر ما يجمع الخوارج مع اختلاف مذاهبها (أكفار على وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل وكل من رضى بتحكيم الحكمين .. والاكفار بارتكاب الذنوب .. ووجوب الخروج على الإمام الجائر) ثم قارن بين ما ذكره الكعبى وبين ما يراه الإمام الأشعرى فيقول : (وقال شيخنا أبو الحسن الذى يجمعها الكفار على وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضى بالتحكيم وصوب الحكمين وأحدهما ووجوب الخروج على السلطان الجائر ، ولم يرض ما حكاه الكعبى من إجماعهم على تكفير مرتكبى الذنوب) .

---

(١) البغدادى - الفرق بين الفرق ص ٣٤٢

(٢) الاسفراينى - التبصير فى الدين ص ٤٦

ويعلق البغدادى على هذا بأن الصواب فى جانب الإمام الأشعرى أما الكعبى فقد اخطأ فى دعواه [١] .

إلا أن الخوارج فى تكفيرهم لعلى يفصلون بين مرحلتين :-

١ - المرحلة الأولى التى حارب فيها طلحة والزبير وعائشة وأتباعهم فى يوم الجمل ، فان عليا كان مصيباً وعلى حق فى قتالهم أمامهم فقد كفروا بقتالهم عليا وكذلك الحال عن قتال على لمعاوية وأصحابه بصفين .

٢ - المرحلة الثانية عند قبوله التحكيم فقد كفر .

ولم يطعن أهل السنة - كما أسلفنا - فى أحد من الفريقين سواء على أو أصحاب الجمل ، واعتبروا اسلامهما صحيحا معا ، وقد أخطأ أصحاب الجمل دون أن يكون هذا الخطأ كفراً ولا فسقا وإنما كانوا (عصاة مخطئين) فلا تسقط شهادتهم .

٣ - وانفرد واصل بن عطاء (١٣١ هـ = ٧٤٨م) شيخ المعتزلة باعتقاد جديد لا يتبع هذا أو ذاك ، فاعتبر أن فرقة الفريقين فاسقة (لا بأعيانهم وأنه لا يعرف الفسقة منهما) [٢] .

فأجاز أن يكون الفسقة إما عليا وأتباعه ، أو طلحة والزبير والسيدة عائشة وأتباعهم فالنتيجة لإعتقاده إذاً أنه إذا شهد من هذا المعسكر على والحسن والحسين وابن عباس وعمار بن ياسر ، أو من المعسكر الثانى عائشة وطلحة والزبير لم يقبل شهادتهم قائلا (لو شهدوا جميعهم على باقة بقل لم أقبل) [٣] .

وسار اتباع واصل بن عطاء فرقة الواصلية من المعتزلة كما يسميهم الإمام

---

(١) البغدادى — الفرق بين الفرق ص ٥٥

(٢) نفس المرجع ص ٩٩ و ١٠٠

(٣) الاسفراينى — التبصير فى الدين ص ٦٦

فخر الدين الرازى إذ أن تسميه للمعتزلة جعل لهذه الفرقة السمة الخاصة التى تميزهم عمن سواهم لأن مذهبهم (أن عليا وطلحة شهدا فى شيء واحد فشهادتهما غير مقبولة . وإن شهد فيه كل واحد منهما مع شخص آخر فشهادته مقبولة)[١].

وقد هاجم أهل السنة واصل بن عطاء لإعلانه هذا ، ونجد شماتة البغدادى فى بعض الشيعة من الروافض الذين اعتزلوا ، فيقول : (ولقد سخنت عيون الرافضة القائلين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة فى عدالة على وأتباعه) . ثم يتبعه بشعر يهاجمه فيه بقسوة :

مقالة ما وصلت بواصل بل قطع الله به أوصالها[٢]

كما يعلق الاسفراينى متعجبا : (٤١٨ هـ = ١٠٢٧ م)

هذا قول شيخ المعتزلة الذى به يفتخرون فى أعلام الدين وأعيان الصحابة وليس العجب من المعتزلة حين بايعوا وافتخروا به وبقوله ، بل العجب من الروافض حين افتخروا بقوله وانتحلوا مذهبه ، وهذا قوله فى على وأصحابه ، وكيف يوالون عليا وأولاده ويذهبون إلى مذهب هذا الشيخ الضال الذى يقول فى على وأولاده ما ذكرناه[٣] .

(٣٠٠ هـ - ٩١٢ م)

ويدافع الحسن الخياط المعتزلى، عن شيخه هنا ، فيفسر ما ذهب إليه واصل ابن عطاء تفسيرا آخرا ، فالقوم عنده - أى عند واصل - أتقياء أبرياء مؤمنين يشهد لهم بجهادهم وسابق أعمالهم الجليلة وهجرتهم مع رسول الله صلى الله علية وسلم . فهم إذا حاربوا بعضهم بعضا التبس الأمر عليه فلم يعرف من منهم المصيب

---

(١) الامام فخر الدين الرازى — إعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٤٠
(٢) البغدادى — الفرق بين الفرق ص ١٠٠ .
(٣) التبصير فى الدين ص ٦٦

ومن المخطئ . وقال (لقد علمنا أنهم ليسوا بمحقين جميعاً ، وجائز أن تكون إحدى الطائفتين محقة والأخرى مبطلة ، ولم يتبين لنا من المحق منهم من المبطل فوكلنا أمر القوم إلى عالمه ، وتولينا القوم على أصل ما كانوا عليه قبل القتال ، فإذا اجتمعت الطائفتان قلنا : قد علمنا أن إحداكما عاصية لا ندرى أيكما هى[١]).

كما يؤيد الخياط ما روى عن اجتماع على وطلحة والزبير بالبصرة للمناظرة ولكن أصحابهم هم الذين بدأوا القتال على كراهة منهم ، فإن الزبير قال عند نشوب الحرب (سبحان الله ، ما ظننت أن فيما جئنا له يكون قتال) . وهو ما تأيد أيضاً بقول على (أرجو أن أكون أنا وطلحة والزبير من الذين قال الله فيهم « ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخواناً على سرر متقابلين »)[٢] .

ولكن المعتزلة عندما خاضوا فى هذه المسألة بعد واصل انقسموا فريقين : منهم من وافقه وخالفه آخرون .

« ومن أهم مخالفيه تلميذه — أو صديقه بمعنى أدق — عمرو بن عبيد بن باب مولى بن تميم ، الذى شارك أصلا فى جميع عقائده ولكنه يختلف عنه فى فكرته عن على وأعدائه ، فهو يرى فسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين »[٣] .

٤ — أما شيعة على . فكانت تفسق الفريق الآخر فسقاً ظاهراً وباطناً[٤].

الصواب مع على :

وقف أهل السنة يدافعون عن على فى حربه ضد أصحاب الجمل ، وأعطوه الحق كله فى دفاعه عن خلافته بالسيف ، متسلحين بطرق المتكلمين فى الحجاج

(١) الانتصار والرد على ابن الروندى الملحد ص ٩٧
(٢) المرجع السابق ص ٦٠
(٣) الدكتور النشار — نشأة الفكر الفلسفى فى الاسلام — ج ١ ص ٤١٩ ط ٦٥
(٤) المصدر السابق ص ٨٧

وإقامة الحجة ببراهين قاطعة .

فليس من حق الطالبين بدم عثمان أن يتولوا الحكم بدلا من على ، لأن طالب الدم إذا اتهم القاضى لا توجب الخروج عليه ، وإنما يطلب الحق عنده فحسب . وإن اتهموه هو نفسه بقتل عثمان ، فإن أصحاب رسول الله صلوات الله عليه يصبحون متهمين جميعاً – ممن يقيمون فى المدينة – (لأن ألف رجل جاءوا لقتل عثمان لا يغلبون أربعين ألفاً)[١] أى أنهم تقاعدوا عن نصرته .

وقد بغى عليه محاربوه لأنه هو الإمام الحق . ولكن يجب أن نحسن الظن بهم لأنهم قصدوا الخير وإن أخطأوه . أما قصد السيدة عائشة فإنه تسكين الثائرة وتهدئة النفوس المضطربة (ولا يعصم واحد من الصحابة عن زلل ، والله ولى التجاوز عنه وفضله)[٢] .

أما الأدلة على صحة العقد له ، فيوضحها الباقلانى بتفصيل دقيق مسهب ، ويرد على متهميه مفنداً جميع الأقوال وهى :

أولا : أن الدليل أنه يجب الانقياد لعلى عندما تمت له البيعة أن الصحابة أرادوا حسم الفتنة التى اشرأبت بأعناقها تبغى الشر ، فعرضوا عليه الخلافة فأبى واستعظم فداحة مقتل عثمان ، ثم عرض الأمر على كل من طلحة والزبير فأبيا كذلك لأنهم كانوا يستنكرون قتل عثمان جميعاً .

ولكن أهل الفتنة هموا بمحاربة أهل المدينة والفتك بأصحابها ، فتشاور كبار المهاجرين والأنصار عشية اليوم الثالث من مقتل عثمان ، فألحوا على على أن يقبل الخلافة عارضين عليه ما آل إليه حال المسلمين ، وما سيصير إليه إن ظلوا دون إمام يجمع شملهم ويقف مدافعاً عنهم ، فقبل فى النهاية لما رأى مصلحة المسلمين فى قبوله حمل هذه الأمانة .

---

[١] أبو بكر ابن العربى – العواصم من القواصم ص ١٦٤–١٦٦

[٢] إمام الحرمين الجوينى – الارشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد ص ٤٣٣

وقد بايعوه قوم من وجوه المهاجرين والأنصار - منهم خزيمة بن ثابت ، وأبو الهيثم بن التيهان ، ومحمد بن مسلمة، وعمار بن ياسر (وهذا من أصح العقود وأثبتها ، لأن المعقود له أفضل من بقى ، ومن ذكرناه من العاقدين بصفة من يملك عقد الامامة فى الفضل والسابقة فوجب بذلك تمام بيعته وصحة إمامته)[١]

ثانياً : أما ما روى عن إكراه طلحة على البيعة بالسيف الذى أشهره حكيم ابن جبلة العبدى ، وتهديد الزبير بواسطة مالك الأشتر بالسيف أيضاً مما اضطر طلحة إلى البيعة مكرهاً مقدماً يده الشلاء إلى على فقال قائل (لا إله إلا الله . . أول يد صفقت على يد أمير المؤمنين يد شلاء ، والله لا يتم هذا الأمر) . . ولهذا قيل على لسان طلحة والزبير أنهما بايعاه بأيديهما دون قلوبهما ، أو أن شروط بيعتهما أن يقتل قتلة عثمان .

ومن وجه آخر عن على أنه قال (بايعانى فى المدينة وخلعانى بالعراق)

فإن كل هذا إن صح لا يقدح أيضاً فى صحة إمامة على .

فإن البيعة بعد تمامها توجب الطاعة لمن أوقعها ، وأصبح من واجب كل من طلحة والزبير طاعة على ، لأن الانقياد لعلى أصبح واجباً بعد أن عقدت له البيعة بواسطة من ذكرناهم آنفاً ،ولا اعتبار بالصورة التى تمت عليها بواسطتهما أى حتى ولو صح ما قيل أنهما بايعا مكرهين لأنها أثبتت قبل بيعتهما . . (ولو تأخرا عن الانقياد لإمامته لوجب أن يكونا مأثومين فى ذلك) .

ومع أن قولهما (بايعناك مكرهين) قد عورض من النقل بما يدفعه[٢] .

---

(١) التمهيد ص ٢٢٩ و ٢٣٠ .

(٢) التمهيد ص ٢٣١ .

ولا متعلق لأحد فى القول بأن أول يد صفقت على يد أمير المؤمنين يد شلاء لأن قائلها قد يحتمل قصده أنها أول يد صفقت على يده بالمسجد حينئذ ولم يرد أول يد بايعت على . ومن المحتمل أيضاً أن قائل هذه العبارة قد ظن أنها أول يد بايعت ولم يحضر مبايعة السابقين على طلحة .

ويستبعد أيضاً تعليق البيعة على شرط قتلة عثمان لأنه إن صح إتفاق الطرفين على من ناحية وطلحة والزبير فى جانب آخر لكان خطأ فى الدين، وهو ما ينبغى أن ينفى عنهم جميعاً .

فإن رأى الفقهاء أن عقد الإمامة لرجل بشرط قيامه بقتل جماعة بالواحد غير جائز . وإذا فرض وأدى اجتهاد على إلى أنه يصح قتل الجماعة بالواحد ، فإنه من غير الجائز أن يقتلهم إلا بعد قيام البينة عليهم بأعيانهم .

وليس لأحد أن يتم عقد الإمامة بشرط إقامة حد من حدود الله عملا برأى الرعية ولا يصح أيضاً أن يقبل المعقود له قبول البيعة تحت هذا الشرط . . لهذا (وجب إطراح هذه الرواية) ولو صحت أيضاً لم تكن قادحة فى صحة العقد الذى تم لعلى ولا إعتبار لهذا الشرط (لأن الغلط فى هذا من الإمام الثابتة امامته ليس يفسد ويوجب خلعه وسقوط فرض طاعته عند أحد)[1]

ويرى الباقلانى بالإضافة إلى كل ما تقدم أن اجتهاد على أدى به إلى قتل قتلة عثمان فى هذا الوقت سيسبب فساداً واضطراباً كبيراً ، ففضل تأخير إقامة الحد حتى يتقصى الحقيقة بما يصبح أصلح للأمة .

ثالثاً ـ وقيام حرب طلحة والزبير ضد على وحتى خلعهما له إن صح لا يقدح فى إمامته ولا يسقط وجوب طاعته . وكان حربهما له مسألة من المسائل

---

(١) التمهيد، ص ٢٣٢ .

الاجتهاد كما يقول البعض ، فإن كل مجتهد مصيب كإصابتهم فى مسائل الأحكام . ومن الناس من يقول بأن الحق فى رأى على وحده أما خطأ طلحة والزبير فى الإجتهاد فلا يبلغ بهما الفسوق والاثم . ومنهم من يقول بأنهم تابوا جميعا مستدلين بما روى عن محاربيه طلحة والزبير وأم المؤمنين السيدة عائشة .

فان ندم السيدة عائشة عن يوم الجمل يظهر واضحاً من قولها (وددت أن لو كان لى عشرون ولدا من رسول الله ﷺ كلهم مثل عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام ، وإنى ثكلتهم ، ولم يكن ما كان منى يوم الجمل)[١] .

كما قال طلحة لشاب من عسكر على وهو يجود بنفسه (أمدد يدك أبايعك يا أمير المؤمنين) ويعتمد الذاهبون إلى هذا الرأى على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عشرة من قريش فى الجنة . ومنهم طلحة والزبير فقالوا : (ولم يكن ليخبر بذلك إلا من علم منه بأنهما سيتوبان مما أحدثاه ويوافيان بالندم والإقلاع)[٢] .

رابعاً - أن تأخر سعد بن أبى وقاص وسعيد بن زيد وعبد الله بن عمرو غيرهم وعدم مناصرتهم له لا يخلع عن على أمامته ، لأنهم جميعاً لم يطعنوا فى إمامته أو اعتقدوا فى فسادها ، وإنما قعدوا عن نصرته لأنهم إما لأنهم لم يتثبتوا من وجود الحق فى جانب أحد الطرفين المتحاربين إذ قال أحدهم (لا أقاتل حتى تأتينى بسيف له لسان يعرف المؤمن من الكافر ويقول : هذا مؤمن وهذا كافر فاقتله) أو أنهم يخشون المشاركة فى الفتنة كما أخبر محمد بن مسلمة أن رسول الله ﷺ أمره ان قامت فتنة بين المسلمين أن يستبدل سيفه بسيف من خشب ، وقول أسامة بن زيد (قد علمت يا على أنك لو دخلت بطن أسد لدخلت معك فيه ،

---

(١) التمهيد ص ٢٣٢ و ٢٣٣ .
(٢) نفس المصدر ص ٢٣٣ .

ولكن لا مواساة فى النار) . فلم يصدر منهم جميعاً ما ينبى منه، على الطعن فى إمامته .

وهم جميعاً غير مأثومين فى التأخر عن نصرة على لانه لم يلزمهم بهذا اعليه بتخوفهم من حرب إخوانهم فى الإسلام ولسماعهم من رسول الله ﷺ ما يفزعهم من هذه الحرب فقد روى سعد بن أبى وقاص عن النبى ﷺ أنه قال (قتال المسلم كفر ، وسبابه فسوق ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث أيام) .

كما روى سعد أيضا عن النبى ﷺ أنه قال (ستكون فتنة القاعد فيها خير من النائم والقائم فيها خير من الماشى والماشى فيها خير من الساعى) .

وروى جابر بن عبد الله عن النبى ﷺ أنه قال (ان الشيطان قد يئس أن يعبد ولكن فى التحريش بينهم) فهم جميعاً معذورون لأن فى بعض ما سمعوا عن رسول الله صلوات الله عليه ما يوجب الحذر والخوف من قتال المسلمين (إلا أن يؤدى الاجتهاد إلى أنه مستحق للقتال ، فان فرض ذلك قد يتعين على الإنسان فيلزمه حينئذ)(١) .

خامساً ـ إن موقف على بلغ به أعلى مراتب الحرج والصعوبة، فهو لم يكن يستطيع الحد من قوم لا يعرفهم بأعيانهم ، وهم فى الوقت نفسه مختلطون بمعسكره لا يستطيع تمييزهم فرادى. وهو فى حرب مع المطالبين بدم عثمان غير محددين أحداً بعينه ولا مقيمين البينة عليه ولا يوجد إقرار أو اعتراف بالقتل من أحد .

وعلى بين أناس فى جيشه من أمثال ملك الاشتر النخعى وابن بديل بن ورقاء وابن سبأ ومحمد بن أبى بكر والغافقى ممن يطعنون على عثمان . وهو فى الوقت

---

(١) التمهيد ص ٢٣٤ و ٢٣٥ .

نفسه لا يمكنه الانتقام منهم ، بل التصريح بإنكاره لقتل عثمان ، لأن هذا سيفسد معسكره بينما هو في حالة حرب (فكان إذا سئل عنه - أي مقتل عثمان - أورد الكلام المحتمل وتغلغل إلى لطيف التأويل والرفق بالفريقين محاربيه ومؤيديه معاً . وأصبح كل من المعسكرين يؤول كلامه بفهم مضاد للآخر . . مقاتلوه يعتقدون أنه آثر قتل عثمان لأن قتلته مختلطين بعسكره ، ومؤيدوه يظنون العكس .

فمن أقوال علي التي أولها السامعون (والله ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله ولكن الله قتل عثمان وأنا معه)[١] .

فظن البعض أنه قاتله إذ قرن نفسه به بقوله (وأنا معه) . ولم يكن هذا قصد علي بل المعنى الذي أراده أن الله أماته (ويميتني معه) ، لأنه حلف صادقاً أنه لم يقتله ولم يوعز بقتله .

ومن الأقوال التي أولت أيضاً مافسروه بقوله (والله ما ساءني ذلك ولا سرني) أما قصده الحقيق فإن (ما ساءني) يعني بها المطالبين بدم عثمان . كما أنه لا يسره قتله أيضاً وهو القائل في قتلته (اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر) .

وسألوه أيضاً عن دم عثمان فقال (إن دم عثمان في جمجمتي هذه) فاختلفوا في تفسير عبارته ، فقال بعضهم إنه هو الذي قصد نفسه بقتل عثمان . وهذا خطأ ، أما الذين تفهموا المعنى الحقيق ، ففسروه بأن دم عثمان في عنقه وواجبه الإنتقام من قتلته متى استطاع إقامة الحد عليهم ومعرفتهم واحداً فواحد[٢] .

وقد صارت عبارة (إن الله قتله وأنا معه) فيما بعد من الأمثلة التي تضرب على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في تفسير المعاني لغوياً ، فإن

(١) (التمهيد) ص ٢٢٥ و ٢٣٦
(٢) التمهيد ص ٢٣٦

البطليوسى[١] يقدمها كمثال للاشتراك فى الألفاظ مع الدلالة على معان مختلفة، أو احتمال التأويلين المتضادين .

ويشرح قول على بأنه عطف (أنا) على الهاء من (قتله) وجعل الهاء فى (معه) عائدة على عثمان .

أما تأويل الخوارج فقد ذهب بعيداً وحمل العبارة ما لا تحتمل ، لأنهم عطفوا (أنا) على موضع المنصوب بأن ، وجعلوا الضمير فى قوله (معه) عائداً على الله تعالى .

ومن الطريف ان الشعر تدخل أيضاً فى هذا الميدان فقيل :

اذا سيل عنه حذا شبهة   وعمى الجواب على السائلينا
فليس براض ولا ساخط   ولا فى النهاة ولا الآمرينا[٢]

وعلىّ نفسه بهذه الأقوال والتأويلات كلها عالم بها وبصير لها ، فهناك قتلة عثمان الخالطون بعسكره المحاربون تحت رايته والقاعدون عنه (وكان على عليه السلام ، أبصر وأعلم بما يعرض لهم من الشبهات وكان يبرئهم من المآثم فلا يجبر القاعد عنه على الحرب عاما منه بما سبق إلى وهمه مما هو برىء منه)[٣] .

كما كان عادلا فى معاملته لمحاربيه بما أوصى به أصحابه من وصايا عديدة ، فإنه أمرهم أن يكفوا أيديهم وألسنتهم لأنهم إخوانهم وطلب منهم أن يصبروا . وفى خطبة أخرى له أمرهم ألا يقاتلوا حتى يبدأوا فاذا هزموهم فلا يجهزوا

---

(١) فى كتابه (الانصاف فى التنبيه على الأسباب التى أوجبت الاختلاف بين المسلمين فى آرائهم) واسم مؤلفه كاملا أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى الأندلسى المتوفى سنة ٥٢١ هـ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٤

(٣) التمهيد ص ٢٣٦

على جريحهم أو الهاربين أو يمثلوا بالقتلى أو يهتكوا الأستار ولا يدخلوا بيوتهم بغير إذن أو ينهبوا أموالهم أو يرفقوا بالنساء حتى لو سببنهم لأنهن مؤمنات .

فاعتباره المسلمين إخوة والمسلمات مؤمنات يدل على أنهم جميعا متساوون عنده فى الرتبة والمنزلة الدينية [١] .

وقد سئل على كثيراً فى أسباب الإقدام على محاربة معسكر الجمل ، وكيفية معاملتهم ، وشرعية الأهداف التى يدافعون عنها .

فان رأيه الذى يستنتج من ردوده على سائليه يتلخص فيما يلى : ـ

١ ـ أنه يأمل ان يستجيبوا له وبهذا يرتئب الصدع ويجتمع شمل الأمة .

٢ ـ إذا لم يستجيبوا لدعوة الإصلاح فإنه يدعهم وشأنهم إن تركوه ، فان لم يتركوه فعليهم ـ أى على ومعسكره ـ دفعهم عن أنفسهم .

٣ ـ أن لمحاربيه حجة فى المطالبة بدم عثمان ، أما حجة على فى التأخير بقتل قتلته فهو أن الشىء إذا كان لا يدرك ، فالحكم فيه أحوط وأعود نفعا)[٢]

٤ ـ بهذا فقد سوغ على لمحاربيه التأويل بالرغم من أن واجبه يقتضى حربهم حتى يكفوا عنه إلى ماهو عنده أولى .

ويرى الإمام الباقلانى أن قيامه بدفعهم عنه وهو (فرض عليه) ويقدم مثالا من أحكام الشريعة ، فإن (فرض) المرأة إذا رأت أن زوجها قام بطلاقها أن لا تمكنه منها ، أما (فرض) الزوج فى هذه الحال فهو الطلب واستباحة الاستمتاع بها (ولا سيما إذا لم يكونا بحيث يفصل الحاكم بينهما ويجيز أحدهما على حكمه) ..

---

(١) التمهيد ص ٢٣٧

(٢) نفس المرجع ص ٢٣٧

وهكذا فإن (فى أمثال هذا مما لو تتبع فى الشريعة لكثر)[١]

هذا هو دفاع الباقلانى ـ أحد أئمة أهل السنة والجماعة من التلاميذ العباقرة لمدرسة الإمام الاشعرى الذين وقفوا سداً منيعاً فى وجه الخوارج لتكفيرهم لعلى.

أما المتكلم بلسان العقائد السلفية فى صورتها الأخيرة ـ وهو ابن تيمية ـ فإنه أجمل دفاعه عن على فى التأكيد بندم طلحة والزبير والسيدة عائشة على حرب الجمل ، وأن الاقتتال وقع دون قصد من الفريقين ، وإنما بسبب أهل الفتنة ـ قتلة عثمان ـ الذين ألبوا كل معسكر على الآخر ، فظن كل فريق أن الآخر بدأه بالقتال فدافع عن نفسه[٢] ، فقد انحصر غرض معسكر الجمل على طلب قتلة عثمان ، وهم فى منعة من قبائلهم فلم يستطيعوا لهذا السبب أخذهم بالثأر لعثمان ، فأقبلوا على علىّ ليظهروا قصدهم ، فشاركهم رأيهم فى ضرورة الاقتصاص من قتلة عثمان (لكن لا يتمكن حتى ينتظم الأمر ، فلما علم بعض القتلة ذلك حمل أحد العسكرين فظن الآخرون أنهم بدأوا بالقتال فوقع القتال بقصد أهل الفتنة لا بقصد السابقين الأولين)[٣] .

فإذا حدث ما حدث بين الفريقين ، فإن هذا لا يمنع أيضاً من أنهم من خيار أولياء الله المتقين كما دل على ذلك الكتاب والسنة ، بل إنهم أيضا من أهل الجنة[٤] .

وهكذا انقضت خلافة الخلفاء الراشدين،أو كما يسميها ابن الطقطق (٧٠١هـ =١٣٠١م) ـ دولة الأربعة ـ وقد تحققت فيها خلافة النبوة . يقول

---

(١) التمهيد ص ٢٣٧ .

(٢) ابن تيمية ـ منهاج السنة ج ٢ ص ١٨٥

(٣) منهاج السنة ج ٣ ص ٢٢٥

(٤) منهاج السنة ج ٣ ص ٢٤١

الإمام ابن حنبل (كل بيعة كانت فى المدينة فهى خلافة نبوة) . وقد تمت بها بيعة أبى بكر وعمر وعثمان ، كما كانت بيعة على بن أبى طالب بها أيضا ثم خرج منها ولم يعقد بعده بالمدينة بيعة ، وذهب الإمام الى أن ما سنه هؤلاء الخلفاء يعد حجة ينبغى اتباعها .(١)

وقد اتسمت دولة الأربعة بمميزات مثالية انفردت بها ، وظلت تميزها ، فهى (لم تكن من طرز دول الدنيا ، وهى بالأمور النبوية والأحوال الأخروية أشبه ، والحق فى هذا أن زيها كان زى الأنبياء ، وهديها هدى الأولياء ، وفتوحها الملوك الكبار)(٢)

وبحث أهل السنة والجماعة جيدا فى الأسس التى قامت عليها خلافة الراشدين ولخصوا الأخبار التى نقلها الثقات وأخضع المتكلمون هذه الأحداث لطرق حجاجهم الكلامية فاستخدموا المنهج العقلى للاستدلال على مدى صحة النص الذى يعتقده الشيعة ، وخرجوا من كل هذا بأن النبى ﷺ لم ينص على أمامة أحد بعده ، إذ لو نص على ذلك لظهر وانتشر كما ذاع كل أمر خطير (وإذا ثبت أن الإمامة لم يثبت نصا لأحد ، دل فى أنها تثبت اختيارا) (٣)

وسنعود الى عرض منهج المتكلمين فى الاستدلال على ذلك فى الموضع المخصص له من هذا البحث .

أما الآن ، فاننا سنتكلم عن الخوارج : تهم وعقائدهم ونظريتهم فى موضوع الخلافة .

وهذا هو موضوع بحثنا فى الفصل القادم .

---

(١) ابن تيمية — صحة أصول مذهب أهل المدينة ص ٢٦

(٢) ابن الطقطقى — الفخرى ص ٥٢

(٣) الجوينى — لمع الأدلة . ص ١٠٤ و ١١٥

الفصل السادس

الخوارج

- علي ومعاوية...
- فرق الخوارج.
- جدال الخوارج.
- معاملة الخوارج.
- نظرة المستشرقين للخوارج.
- كلمة أخيرة.

الخوارج

• علي ومعاوية :

إنتهت موقعة الجمل - كما مر بنا منذ قليل - دون أن تسفر عن نتائج ذات بال فكانت أشبه بتشابك بين الإخوة سرعان ما انفض . ولم تترك أثرا إلا بعد مدة طويلة من نشوبها - أعني عندما تكونت الفرق الاسلامية فيما بعد وبدأت تبحث وتقوم أعمال المشتركين في هذه المعركة حسب ما أوضحناه آنفا .

وأبرز مايلاحظ هنا أن أنصار المعسكر المعادي لعلي لم تكتمل له صورة الجماعة ذات المنهج الفكري الموحد كما فعل الخوارج في أعقاب موقعة صفين ، لأن طلبهم كان محصورا في المطالبة بدم عثمان

ثم نشبت معركة صفين فكانت أشبه بانفجار ذي دوي شديد ألقيت فيه قنبلة التحكيم ففجرت في الحال قيام الخوارج فأصبحت بذلك موقعة صفين من الموضوعات التي استأثرت باهتمام الباحثين للغوص في أعماقها واجتلاء خباياها .

ويحق وصفها - . بأنها كانت حربا ضروسا أوشكت أو تفني المسلمين . وتذهب بمجدهم وتمحو آثارهم ... ولولا أن تداركتهم عناية الله بصالح حقن من دماء الفريقين وحفظ عليهم بقية من أبطالهم وأجنادهم لتغير وجه التاريخ الاسلامي . (١)

وكان معاوية ممن رأى أن بيعة علي لم تنعقد لافتراق الصحابة أهل الحل

---

(١) الاستاذ عبد السلام محمد هارون - من مقدمة كتاب وقعة صفين - لنصر بن مزاحم

والعقد بالآفاق وأنه يجب المطالبة بدم عثمان أولا ثم يجتمعون على إمام [١] .

وكانت حجة على التى استند اليها أن البيعة التى تمت له قد عقدها نفس القوم المبايعون أبا بكر وعمر وعثمان قبله . وتمت عن شورى المهاجرين والأنصار فلا معنى لخروج أحد عن هذه البيعة التى أجمع عليها هؤلاء وأولئك وإلا حق على الخارج عن الجماعة أن يقاتل .

أما عن قتلة عثمان ، فانه طلب من معاوية فى أحدكتبه إليه أن يدخل فيما دخل فيه المسلمون ثم تأتى الخطوة التالية وهى محاكمة القوم فيقول (ثم حاكم القوم إلى أحملك وإياهم على كتاب الله) .

وتضمن كتابه أيضا إعلان براءته من قتل عثمان (ولعمرى لئن نظرت بعقلك دون هواك لتجدنى أبرأ قريش من دم عثمان) [٢]

هذا هو دفاع على عن حقه فى الخلافة .

أما معاوية فإنه يبرر موقفه بأنه مطالب بدم عثمان الذى قتل مظلوما ولأنه وليه ويؤيد مطالبته بقتل قاتليه بقول الله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف فى القتل إنه كان منصوراً) .

وقد أجابه أهل الشام إلى طلبه حيث بايعوه وأوثقوا له (على أن يبذلوا أنفسهم وأموالهم أو يدركوا بثأره أو يفنى الله أرواحهم) [٣]

ومن العجب أن على بن أبى طالب قد عانى من أصحابه الأمرين ـ اللهم إلا

---

(١) مقدمة ابن خلدون الفصل الثلاثين ص ٤ ٢
(٢) وقعة صفين لنصر بن مزاحم ص ٣٣ و ٣٤
(٣) نفس المصدر ص ٣٧ (وقعة صفين)

الفلين أمثال عمار بن ياسر وحجر بن عدى وابن عباس - إذ يذكر اليعقوبى أنهم فى موقعة صفين لم يسمعوا لنصحه عندما أخبرهم بأن رفع المصاحف مكيدة وليس رافعوها بأصحاب قرآن .

وأصروا أيضا على إيفاد أباموسى الأشعرى بدلا من تحقيق رغبته فى توجيه عبد الله بن عباس ، فاضطر اضطراراً للخضوع لمشيئتهم خشية افتراقهم عنه .

وتحفل كافة المصادر بما عاناه من أصحابه نختار منها مقتطفات من إحدى خطبه إذ قال (وقد دعوتكم الى حرب هؤلاء القوم ليلا ونهارا وسرا وإعلانا وقلت لكم اغزوهم من قبل أن يغزوكم فوالذى نفسى بيده ماغزى قوم قط فى عقر دارهم إلا ذلوا فتخاذلتم وتواكلتم وثقل عليكم قولى واتخذتموه وراءكم ظهريا حتى شنت عليكم الغارات .. يا عجباً كل العجب عجب يميت القلب ويشغل الفهم ويكثر الأحزان من تضافر هؤلاء القوم على باطلهم وفشلكم عن حقكم فأنتم والله من السيف أفر يا أشباه الرجال ... ولا رجال) [١]

ومما يثير التعجب بقدر أكبر أن الشيعة فيما بعد قد مجدوا عليا ، فوضعه الغلاة فوق مستوى البشر . واعتدل بعضهم فاعتبروه أحق بالخلافة من أبى بكر وعمر !! وكان الأجدر الوقوف الى جانبه فى هذه الآونة العصيبة وتعضيده والإنصات إليه والاستماع إلى نصحه . فالدلائل تشير إذاً أن فرقة (الشيعة) بالمعنى الفنى لها لم تكن قد تكونت بعد حتى فى عهد على . وإلا لقامت بواجبها نحوه . ولكن الذى حدث أن هذا التمجيد جاء فى مرحلة تالية عندما صيغت النظريات وحين استحال (العمل) وأصبح الممكن هو تدبيج النظريات فحسب

---

(١) المبرد (متوفى فى ٢٨٥ هـ) الكامل فى اللغة والادب ص ١٣ ج ١

يقول ابن خلدون بعد أن بين الخلاف الذى حدث بين الصحابة فى العصر الأول (إلا أن أهل العصر الثانى من بعدهم أتفقوا على انعقاد بيعة على ولزومها للمسلمين أجمعين وتصويب رأيه فيما ذهب عليه وتعيين الخطأ من جهة معاوية ومن كان على رأيه)(١)

وظل أهل السنة فى العصور التالية أيضا يؤيدون عليا . فالبغدادى يذكر عنهم أنهم كانوا يرون الصواب مع على وأن معاوية وأصحابه بغوا عليه حيث تأولوا خطأ ولكنهم لم يكفروا (٢) كما يقرر الباقلانى أن عليا أصاب فيما فعل وله أجران وأن الصحابة قد صدر منهم ما كان باجتهاد فلهم الأجر لا يفسقون ولا يبدعون (٣).

نعود بعد هذا إلى النتيجة المباشرة التى نجمت عن موقعة صفين ، وهى ظهور فرقة الخوارج التى نخصص لها الجزء الأكبر من هذا الفصل لأنها - كما يرى الدكتور الريس - أول حزب سياسى يتكون فى تاريخ الإسلام(٤)

وقد نشأ هذا الحزب فور إعلان نتيجة التحكيم بين أبى موسى الأشعرى وعمرو بن العاص اذ تعالت الهتافات من معسكر على : كفر الحكمين (لا حكم إلا لله) وانقلب المؤيدون أعداء وأصبحوا أكثر خطراً على على من جيش معاوية.

والقصة المشهورة عن التحكيم تروى لنا خدعة عمرو بن العاص لأبى موسى الأشعرى إذ تم الاتفاق بينهما أولا على خلع على ومعاوية ثم يفوض الأمر للمسلمين يختارون مايشاؤون إلا أن أبا موسى خلع عليا فثبت عمرو معاوية.

---

(١) المقدمة الفصل الثلاثون ص ٢١٤.
(٢) البغدادى الفرق بين الفرق ص ٣٤٢
(٣) الباقلانى ـ الانصاف ص ١٥٩
(٤) الدكتور الريس ـ النظريات السياسية الاسلامية ص ٤٧

ويرجح الدكتور الريس رواية المسعودى لأنها تتفق مع العقل وتتلاءم مع شخصية أبى موسى الأشعرى الصحابى الجليل ، لأن هذه الرواية تنفى حدوث الخدعة ، وقد أخذ بالنص المروى عنها حيث قال فيه (ووجدت فى وجه آخر من الروايات أنهما اتفقا على خلع على ومعاوية ، وأن يجعلا الأمر بعد ذلك شورى ، يختار الناس رجلا يصلح لها) ، وبذلك أصبحت النتيجة الأخيرة للتحكيم ، رد الأمر الى الأمة .(١)

وأيا كانت الطريقة التى تم بها التحكيم ، فالثابت أنها أفرخت أول حزب سياسى هو الخوارج وأضعفت من شوكة على لأنه اضطر إلى الحرب فى جبهتين.

وهنا نجد أنفسنا أمام حقيقة واضحة هى أن الخوارج قد سبقوا الشيعة فى طرق موضوع الخلافة أو الإمامة بمفهوم الشيعة . ولكن من المعروف أن نظريات الخوارج لم تكن مصاغة فى القالب الفلسفى بل تتجمع فى إطار المناقشات والمناظرات التى ثارت بينهم وبين خصومهم منذ خروجهم على على وعلى طول امتداد حياتهم بيد أن هذه المناقشات كما نقلتها لنا المصادر المختلفة تضمنت آراءهم وحججهم لأنها تتلاءم مع طبيعتهم العربية بما عرف عن العرب من فصاحة وبلاغة نثرا كان أو شعرا ، ودون حاجة الى تدوين هذه الحجج ، لأن طبيعتهم تبعد كل البعد عن طبيعة الفلاسفة المنكبين على صياغة الأفكار والنظريات ، لاسيما وأن أكثر العلوم الاسلامية كانت تروى بطريق المشافهة خلال عصر بنى أمية ولم يبدأ (التدوين العلمى) المنظم إلا فى عصر الدولة العباسية ، وهى النتيجة الهامة التى وصل إليها الدكتور الريس بعد بحثه فى نشأة البحث العلمى وتفنيده لرأى السيرت . أرنولد الذى يقول فيه (إن تاريخ نشأة النظريات غير معروف) أو (إن الوقت الذى وضعت فيه نظريات الخلافة فى صيغها النهائية غير متأكد منه)(٢)

---

(١) الدكتور محمد ضياء الدين الريس — النظريات السياسية الاسلامية ص ٤٨ .

(٢) المصدر نفسه ص ٧٦و٧٧ النظريات السياسية

وإن كانت الشيعة هي الأسبق في الكلام على مذهب الإمامة طبقا لمعتقداتها فإن نظرية الخروج على الإمام الجائر ونفي اشتراط (القرشية) وغيرها من أفكارهم التي ابتدعوها حينئذ قد تفجرت على أثر التحكيم وقبل ظهور الشيعة بوقت غير قصير . بل إن نظريات الشيعة التي نشأت فيما بعد لم تكن أكثر من رد فعل مضاد لجنوح الخوارج وتطرفهم في تكفير معارضيهم وعلى رأسهم علي فكان لا بد أن يظهر المدافع عنه وأن يسلك نفس الطريق المتطرف ، فقابل (تكفير) علي ظهرت فكرة (تأليه) علي بواسطة الغلاة .

وفي هذا المعنى يذكر لنا الشيخ الكوثري أن نشأة الخوارج نبعت من عاطفة سياسية جامحة فنشأت فرق الشيعة كرد فعل لعمل هؤلاء تستند الى عاطفة كتلك العاطفة (١)

فالخوارج إذاً كانوا الأسبق في تناول موضوع الخلافة . وقد خلص الدكتور النشار إلى إحدى النتائج الهامة التي تتعلق بموضوعنا ، وهي أن المسلمين حتى مقتل الحسين كانوا مسلمين فحسب ، لا سنة ولا شيعة ، ولم تظهر فكرة (الوصاية أو الإمامة) فكريا أو سياسيا إلا في فرقة الخوارج (٢) أي قبل ظهور التشيع .

• فرق الخوارج :

تتعدد وتتضارب مصادر كتب الفرق الاسلامية في تناولها لفرق الخوارج ، وتختلف هذه المصادر في تقسيم فرقهم وذكر اتباعهم وما اجتمعوا عليه من عقائد ورفعوه من شعارات ، وما اختلفوا فيه من نظرتهم إلى غيرهم من المسلمين .

---

(١) الاسفرايني — من مقدمة كتاب (التفكير في الدين — الكوثري ص٦
(٢) نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام ج٢ ص ١٨

ومن العسير الوقوف على معتقدات الخوارج من واقع كتبهم نفسها لحرصهم الشديد عليها ، وهى نادرة إن وجدت ، فالغالب أن مكتبات المسلمين عارية عن مؤلفاتهم [١] .

فالمنهج الوحيد إذاً فى بحث فرق الخوارج هو الرجوع الى كتب الفرق التى تناولتهم بالتحليل والنقد ، خاصة وأنهم ألبوا عليهم جميع الفرق الاسلامية الأخرى .

وقد اختلف كتاب الفرق فى صنوفهم فنهم من أفرد لهم عدداً كبيراً كالإمام الرازى الذى عدد لهم واحداً وعشرين فرقة [٢] ، أو مايقرب من نصف هذا العدد كالملطى [٣] ، بينما جمعهم الإمام الأشعرى فى أربعة فحسب [٤]

فالملطى (٣٧٧ هـ = ٩٨٧ م) — وكتابه من أقدم المصادر للفرق الإسلامية - يجمع بين (الشراة) و (الخوارج) فى الإسم ويقسمهم الى الفرق الآتية :-

الأولى - المحكمة الذين كانوا يخرجون بسيوفهم إلى الأسواق ويجمعون الناس منادين بشعارهم الشهير (لا حكم الا لله) ثم يضربون الناس بسيوفهم فيقتلون من يلحقون به ولا يزالون يقتلون حى يقتلوا ، ولهذا خشيهم الناس .

وهم فى دفاعهم عن هذا المبدأ (لا حكم إلالله) يعتقدون أنه لا تحكيم فى دين الله لأحد من الناس إلا بالله ولهذا السبب لايحكمون بينهم حكماً . فلما

---

(١) الخطيب على بن الحسين الهاشمى - وقعة النهروان ص ١٥٤ أو الخوارج

(٢) الرازى / اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٤٦-٥١

(٣) الملطى - التنبيه والرد على أهل الأهواء

(٤) مقالات الاسلاميين ص ١٠١

حكم أبو موسى الأشعرى بين على ومعاوية ، ثم قام بخلع على، كفروهم لأنهم - حسب إعتقادهم جعلوا الحكم لأبى موسى الأشعرى وينبغى ألا يكون هناك حكم إلا لله تعالى . وكلهم يكفرون أصحاب المعاصى ، ومن اختلف معهم فى مذهبهم(١) .

الثانية : وهم الأزارقة والعمرية أصحاب عبد الله بن الأزرق — ويرجع الشيخ الكوثرى التسمية الصحيحة لهذا الشخص أى نافع بن الأزرق - وأتباع عمر بن قتادة .

وهؤلاء أقل الخوارج شراً لأنهم لا يرون إهراق دماء المسلمين .ولا غنم أموالهم ولا سبى أولادهم ويعتقدون أن المعاصى كفر ، ويتبرأون من عثمان وعلى إلا أنهم يتولون أبا بكر وعمر ، وهم ورعون يجتهدون قوامون بالليل لعبادة الله (٢) .

الثالثة : أصحاب شبيب الخارجى الذى خرج على الحجاج بن يوسف وكان لا يقتل أحداً ولا يسبى ولا يستحل شيئاً مما حرم الله إلا ما يستحله من الحجاج وأصحابه فقط . ولكنه مع هذا كفر السلف والخلف متبرئاً من عثمان وعلى مع توليه للشيخين . وقد تفرق أصحابه بعد وفاته(٣) .

الرابعة : هم النجدية (أو النجدات) أصحاب نجدة الحرورى ، وهو أيضاً من يكفرون السلف والخلف .

الخامسة - وهم الأباضية أصحاب أباض بن عمرو الذين خرجوا من الكوفة

---

(١) الملطى - التنبيه ص ٥١ .
(٢) نفس المصدر ص ٥٤ و ٥٥ .
(٣) المرجع السابق ٥٥ .

فقتلوا الناس وسبوا وقتلوا الأطفال وكفروا الأمة وأشاعوا الفساد ، وما زال منهم اليوم بقايا بسواد الكوفة . هذا ما يذكره الملطى .

أما دائرة المعارف الإسلامية فقد تناولت هذه الفرقة بتفصيل أكبر وذلك لانتشار الحركة الأباضية حتى فى عصورنا الحديثة .

فإن هذه الحركة وجدت فى بلاد العرب وفى عمان بنوع خاص تربة خصبة حتى أصبحت بتوالى الزمن المذهب السائد هناك وهى تتفق بوجه عام مع عقائد السنة باعترافهم بالقرآن والسنة كمصدر للعلوم الدينية ولا يختلفون إلا بالقول بالرأى - لا الإجماع والقياس - وهو ما يوضح أكثر الأصل الخارجى لهم[1].

وقد تفرق شمل كثير من الأباضية فى صحراء تونس والجزائر ويعيشون فى جماعات حتى الآن ويتصل بعضهم ببعض مع حرصهم الشديد وتمسكهم بالحماس المتأجج ولهم صلات أيضاً مع الأباضيين فى عمان وزنجبار .

ثم انقسم الأباضيون الأفريقيون ثلاث أقسام سياسية ودينية على السواء : النكارية والخلفية والنفاثية[2] .

السادسة : الصفرية وهم أتباع المهلب بن أبى صفرة - ويرجع الشيخ الكوثرى تصحيح الإسم إلى زياد بن الأصفر . وقد خرجوا أيضاً على الحجاج ، ولكنهم لم يؤذوا الناس ولم يكفروا الأمة ولم يقوموا بشىء من قول الفرق التى تقدم ذكرها .

السابعة : الحرورية الذين يكفرون الأمة ويتولون الشيخين ويتبرأون من الختنين (عثمان وعلى) ويسبون ويستحلون الأموال والفروج ويستمدون الأحكام من القرآن فحسب غير قائلين بالسنة أصلا .

---

(١) فنسنك وآخرين ط ١٣٥٢ هـ/١٩٣٣م دائرة المعارف الاسلامية ص ١١

(٢) المرجع السابق ص ١٣

الثامنة : الحمزية نسبة إلى حمزة الخارجي . وهم يشبهون الحرورية في معتقداتهم غير أنهم لا يستحلون أخذ مال أحد إلا بالقتل فإن لم يجدوا أصحاب المال لم يأخذوا من المال شيئاً . فإذا ظهر صاحبه قتلوه واستحلوا المال حينئذ[1] .

التاسعة : الصلتية وهم أصحاب الصلت بن عثمان ، ويشتركون مع الفرقتين السابقتين في شريعتهما ، وهم أكثر الخوارج شراً ، وأكثرهم فساداً لأنهم يقتلون غيرهم من المسلمين ويستحلون الأموال في جميع الأحوال .

العاشرة : وهم الشراة الذين يكفرون أصحاب المعاصي في الأفعال الصغيرة والكبيرة متبرئين من عثمان وعلى متولين الشيخين .

وهم فرقة معتدلة كما تدل عليه معتقداتهم . فهم لا يستحلون أموال المسلمين ولا سبي نسائهم ولا يخالفون أحكام الدين سواء كان مصدرها القرآن أو السنة كما أنهم أصحاب كتب تتضمن مذهبهم ولهم علماء وفقهاء ومروءة ظاهرة والعصاة عندهم كفار نعمة لا كفار شرك .

ويقول الملطي أيضاً (وقد ظهر فيهم اليوم مذاهب المعتزلة فنهم من ترك مذهبه وقال بالاعتزال)[2].

ويعرف الشهرستاني (٥٤٨هـ = ١١٥٣ م) الخوارج بمعنى أعم فهم عنده كل من خرج على الإمام الحق الذي إتفقت عليه الجماعة ، ولا يحصرهم بالذين خرجوا على علىّ فحسب بل تشمل هذه الفرقة (سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان) ويلحق بهم المرجئة فيما يتعلق بمسائل الإمامة لأنهم وافقوا الخوارج في هذه المسائل ،

---

(١) الملطي ـ التنبيه ص ٥٦

(٢) نفس المصدر ص ٥٧

مع أن المرجئة عنده (صنف آخر تكلموا فى الإيمان والعمل)(١) .

وأول من خرج على علىّ وأشدهم خروجا عليه وكذلك مروقا من الدين هم الأشعث بن قيس ومسعود بن فداك التميمى وزيد بن حصين الطائى الذين هددوا عليا بأنه إن لم يأمر الأشتر النخعى بإنهاء القتال فإنهم سيفعلون كما فعلوا بعثمان.

وهم الذين دفعوه دفعاً إلى قبول التحكيم فى بداية الأمر . وحملوه على بعث أبى موسى الأشعرى وكان على يرغب فى إيفاد عبد الله بن عباس . ثم عادوا فى النهاية فخطأوه قائلين (لم حكمت الرجال ؟ . لا حكم إلا لله) .

وكبار فرقهم ستة - كما يعددها الشهرستانى (هم : الأزارقة ، والنجدات ، والصفرية ، والعجاردة . والإباضية، والثعالبة . أما الباقون فمن فروع هؤلاء .

ويرى أن المحكمة الأولى هم المقصودون بقول الرسول صلوات الله عليه (تحقر صلاة أحدكم فى جنب صلاتهم وصوم أحدكم فى جنب صيامهم، ولكن لا يجاوز إيمانهم تراقيهم) .

وقول النبى ﷺ أيضاً (سيخرج من ضئضئ هذا الرجل قوم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية) وهم الذين أولهم ذو الخويصرة وآخرهم ذو الثدية(٢).

كما يؤيد ابن حزم انتماء الخوارج إلى ذى الخويصرة هذا(٣).

أما البغدادى (٤٢٩ هـ — ١٠٣٧م) فى كتابه (الفرق بين الفرق) فيقسم الخوارج إلى عشرين فرقة نعمها يسميها بالأسماء التالية :

---

(١) الملل والنحل جـ ١ ص ١٠٥

(٢) المرجع السابق ص ١٠١ و ١٠٨

(٣) الفصل جـ ٤ ص ١٥٧

المحكمة الاولى ، الأزارقة ، النجدات ، الصفرية ، العجاردة (وقد افترقت العجاردة فيما بينها فرقا كثيرة) أبرزها اليزيدية أتباع يزيد بن أنيس التي خرجت عن فرق الإسلام لاعتقادها بأن شريعة الإسلام تنسخ في آخر الزمان بنبي يبعث من العجم(١) .

ويبدو أن كثرة تشعب هذه الفرق قد أتى من الخلط بين معتقداتهم التي اعتنقوا وبين ما كان يطلق عليهم من أسماء مع اتفاق المعتقدات فيما بين فرقهم المختلفة .

فما يجعلني أميل إلى هذا الاعتقاد أن الامام أبا الحسن الأشعري قد جمع فرق الخوارج في أربعة فقط وهم - الأزارقة والأباضية والصفرية والنجدية - واعتبر أن كل الأصناف سوى هذه الفرق تفرعوا من الصفرية .

فمن ألقابهم أنهم خوارج ، وحرورية ، وشراه ، ومارقة ، ومحكمة .

والسبب في إطلاق هذه المسميات عليهم أنهم خرجوا على عليّ بن أبي طالب ولإنكارهم الحكمين أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص وقولهم لا حكم إلا لله ، وبسبب نزولهم بحروراء في أول أمرهم ، ولأنهم قالوا شرينا أنفسنا في طاعة الله أي بعناها الجنة .

وهم يرضون بهذه الألقاب ماعدا المارقة فهو اللقب الوحيد الذي يرفضونه لأن معناه مروقهم من دين الإسلام كما يمرق السهم من الرمية(٢) .

ويرتبط باللقب الأخير ما ألحق بهم من معنى المروق من الدين إستناداً إلى ما روى عن تقسيم الغنائم في غزوة حنين حيث آثر الرسول ﷺ نفراً ترغيباً

---

(١) البغدادي - الفرق بين الفرق ص١٨

(٢) الأشعري - مقالات الاسلاميين ص١٢٧ و ١٢٨

وتأليفاً لقلوبهم فى الإسلام ، فانبرى له رجل يدعى ذو الخويصرة ، فصاح بالرسول: اعدل يارسول الله ، فقال صلوات الله عليه (ويحك ومن يعدل إذا لم أعدل؟) فقال النبى ﷺ إلى أصحابه (إنه يخرج من ضئضئ هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، إنه سيقتلهم قتل عاد إن أدركهم) .

ويفسر صاحب البحث عن هذه الواقعة[1] أن الضمير فى يقتلهم يرجع إلى على ، ويعلل ذلك بأنه لم ينوه النبى ﷺ عليه بالذات لمصلحة يعرفها ، وأن مثل هذه الأحاديث التى تكلم بها فهى من مغيبات الرسول صلوات الله عليه .

أما المستشرق فلهوزن فإنه يورد نص الحديث ليؤسس نتيجة مغايرة ، إذ سأل عمر بن الخطاب النبى ﷺ حينئذ ليسمح له بقتله ، فقال الرسول ﷺ لا - دعوه فإنه سيكون له شيعة يتعمقون فى الدين حتى يخرجوا منه كما يخرج السهم من الرمية ينظر فى النعل فلا يوجد شىء ثم فى الفوق فلا يوجد شىء سبق الفرث والدم[2] .

وقد اعتبر فلهوزن أن القصة عن هذا السلف القديم للخوارج قصة أسطورية ونحا نحوه - الدكتور عبد الرحمن بدوى إذ اعتبر ذا الخويصرة شخصا مجهول تماماً [3] .

ولكن السيد / الخطيب الهاشمى ، تأسيساً على رأيه السابق ، يرى أن مبدأ لا حكم إلا لله وكلمة اعدل يا محمد . هما الأساس لمبدأ الخوارج وعقيدتهم[4].

---

(١) على بن الحسين الهاشمى و كتابه [وقعة النهروان أو الخوارج] ص ٩٩

(٢) الخوارج والشيعة — فلهوزن ص ٣٥ ، ٣٦

(٣) هامش المرجع السابق ص ٣٥ .

(٤) وقعة النهروان أو الخوارج — ص ٢٠٤

ولا يدخل فى نطاق بحثنا تحقيق هـذا الأصل للخوارج تاريخيا ، ولكن الجدير بالتأمل هو النزعة التى تظهر لأول وهلة عند فلهوزن ـ بما تحمله من دلالة لنظريات المستشرقين بوجه عام ـ هذه النزعة التى تمجد كل رأى يخالف أهل السنة والجماعة . وتبحث وتنقب دون يأس أو كلل عن المخالفين لأهل السنة لإبرازها وخدمتها وعرضها على أوسع نطاق .

وسيظهر لنا هذا واضحاً عند تناولنا لرأى فلهوزن عن الخوارج بالتفصيل ـ الذى سنعود إليه مرة أخرى ـ لنبين كيف أنه رفع شأنهم فوق المرتبة التى يستحقونها بما أسبغه عليهم من صفات وما نسبه إليهم من أعمال .

• جدال الخوارج :

تحفل المصادر بالجدال والحجاج الفكرى بين على والخوارج ، مما يعطى فى مضمونها صورة واضحة عن المعتقدات التى اعتنقها هؤلاء الخارجون عليه ، ويعوضنا بعض الشيء عن التماس آرائهم من كتبهم نفسها

لقد أعلنوا شعارهم (لا حكم إلا لله) ولكن علياً لم يرتج عليه لسماعه هذا الشعار فهو العالم بكتاب الله الذى يعرف جيداً أنه لم يحد عنه بقبوله التحكيم . فقال (كلمة حق أريد بها باطل) .

وطلب منهم أن يقارعوه بالحجج فيسمع منهم . ويرد عليهم . ففى زعمهم أنهم نقموا عليه خصالا عديدة ، وهى أنه محا إسمه من إمرة المؤمنين يوم كتب إلى معاوية ولم يضربهم ـ أى الخوارج ـ بالسيف حين نكوصهم عنه يوم صفين وكان واجبه أن يفعل ذلك ليرجعوا إلى الله ، وحكم الحكمين ، وزعم أنه وصى فضيع الوصية .

ورد عليهم على مدافعاً عن نفسه فى كل ما وجه إليه

أما نزع إسمه من إمرة المؤمنين فكان لرسول الله صلوات الله عليه أسوة حسنة لأنه قبل أن يتخلى عن (محمد رسول الله) إلى (محمد بن عبد الله) لأن المشركين فى صلح الحديبية لم يقبلوا إلا هذا وحجتهم فى رفضهم أنهم لو آمنوا أنه رسول الله ما حاربوه وقبل النبى ﷺ إذ قال : (إن إسمى واسم أبى لا يذهبان بنبوتى وأمرى) .

ورد على دعواهم بامتناعه عن قتلهم يوم صفين ، فاحتج بالآية الكريمة : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) فعزف عن محاربتهم لكثرة عددهم ولقلة أعوانه.

وتحكيمه الرجال أيضاً له من آيات الله أسانيد ، فإن الله حكم فى إرنب يباع بربع درهم بقوله تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) ، فلو استرشد الحكمان بما جاء بكتاب الله (لما وسعنى الخروج من حكمهما)[1] .

وقد ردد كتاب الفرق الإسلامية مثل حجج على وزادوا فيها بما أدخلوه من الشروح والتفسيرات لإبطال معتقدات الخوارج كلها .

فالملطى يتساءل : ـ من أين قلتم ـ لا حكم إلا لله ؟ وقد حكم الله الناس فى كتابه فى غير موضع إذ قال عز وجل فى جزاء الصيد[2] (يحكم به ذوا عدل منكم[3]، وقال تعالى (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما) [4] .

وقال (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها)[5].

---

(١) تاريخ اليعقوبى [متوفى ٢٩٢ هـ = ٩٠٤ م] ج ٢ ص ١٦٧
(٢) ابن الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطى [متوفى ٣٧٧ هـ ـ ٩٨٧ م] التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص ٥١
(٣) المائدة آية ٩٥
(٤) النساء آية ١٢٨
(٥) النساء آية ٣٥

وقال (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله)[١] وأيضاً (فردوه إلى الله وإلى الرسول)[٢]، وقال (ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا)[٣].

فهذه هي الآيات العديدة التي جعل فيها القرآن أحكاماً كثيرة إلى وجوه الناس للنظر فيما لم ينزل بيانه من عند الله .

وكيف أحلوا إهراق دم المسلمين؟ ، مع أنه لا يحل دم المؤمن إلا لأسباب ثلاثة : إما زناً بعد إحصان، أو ارتداد بعد إيمان، أو قتل النفس عمداً . فجهلهم إذاً هو الذي أدى بهم إلى إطلاق الحكم على أهل القبلة بالقتل[٤] .

والخوارج في جمعهم بين تكفير عثمان وعلي يستندون على حجة واحدة هي الحكم بغير ما حكم الله فيقولون :

(لأن عليا حكم الحكمين وخلع نفسه عن إمرة المؤمنين وحكم في دين الله فكفر وعثمان ولى رقاب المؤمنين ولاة جور فحكموا بغير ما حكم الله فكفر)[٥].

والرد عليهم في هذه المسألة يتناول باختصار :

أولا : أن الله تعالى قد جعل في كثير من الدين الحكم إلى الأفراد لتطبيق ما جاء بالقرآن الكريم كما تبين آنفاً .

ثانياً : أن ولاية عثمان وعلي للمسلمين حق، وهما في الأصل كذلك بإجماع

---

[١] الشورى ١٠

[٢] النساء ٥٩

[٣] النساء ٨٣

[٤] كتاب التنبيه ص ٥٢

[٥] المرجع السابق ص ٥٣

لا إختلاف فيه . فإذا تجاهل الخوارج هذه الحقيقة فقد تجاهلوا الإجماع وردوه ، لأن هذا الإجماع على إيمانهما و ولايتهما قد ثبت لهم من قبل ولا يزيل إيمانهما وولايتهما إلا إجماع آخر يثبت العكس وينفى عنهما ما انعقد عليه الإجماع الأول.

ثالثاً : أما إذا ادعى الخوارج أن عثمان وعلى كانا حقاً مؤمنين ولين المؤمنين بالإجماع ثم كفرا فالقول مردود بما أصبح عليه حال الخوارج أنفسهم ، لأنه ينطبق عليهم ما روى النبى صلوات الله عليه بإجماع الأمة - أنهم مارقة .

ولأن نص الحديث المروى عن رسول الله صلوات الله عليه صريح فى مروقهم من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، وواقع أحوالهم فيما بعد تحققت بما جاء بهذا الحديث .

فقد أهرقوا دماء المسلمين وكفروا السلف والخلف واستحلوا ما حرمه الله عليهم ، كل هذه الأفعال تشهد عليهم بأنهم خرجوا من الدين[1]

هذا فيما يتعلق بمعتقدات الخوارج فى تكفيرهم الخليفتين الثالث والرابع .

أما عن تفسيرهم للآيات القرآنية التى يتسامحون بها فى تكفير من يرتكب الكبائر فإنهم يقيسون على قول الله تعالى (ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله)[2].

وقوله عز وجل (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً)[3].

وقال (وهو الذى خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن)[4] .

ولهذا فلم يجعل الله منزلة ثالثة تقع وسطا بين الكفر والإيمان (ومن كفر

( ) نفس المصدر ص ٤٠ - التنبيه

(٢) سورة المائدة ٥

(٣) سورة الرحمن ٣

(٤) بسورة التغابن ٢

وحبط عمله فهو مشرك والإيمان رأس الأعمال ، وأول الفرائض فى عمل ، ومن ترك ما أمره الله به فقد حبط عمله وإيمانه ، ومن حبط عمله فهو بلا إيمان والذى لا إيمان له مشرك كافر [١] .

والرد الذى يدفع به الملطى هذه التفسيرات يميل به إلى رأى المعتزلة ، فهو يعتبر الخوارج قد أخطأوا القياس فى هذه المسألة لأن الله تعالى يقول (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون)[٢] فوضع الفاسق فى منزلة بين الإيمان والكفر فلم يقرن - عز وجل - الفسق بالكفر بل نص على فسقهم فحسب . كما لم يقل أنهم بالرغم من فسقهم مؤمنون كما رأت المرجئة

ومن أخطاء الخوارج أيضاً عدم التفرقة بين الكبائر والصغائر من الأفعال بينما فرق الله تعالى بقوله (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريماً)[٣] فالخوارج إذاً إن (حاولوا حجة فى تكفير الأمة لم يجدوا ، وإن جعلوا الذنوب كلها كبائر لم يجدوا إلى الحجة سبيلا من عقل ولا سمع)[٤] .

وقد دأب أهل السنة والجماعة على تفنيد هذه التفسيرات التى يعتمد عليها الخوارج فى عرض آرائهم ، ولهذا فقد ذكر لنا إمام من أئمتهم - وهو الإمام أبو المعين النسفى - (متوفى ٥٠٨ هـ = ١١١٤ م) حججاً أخرى يدفع بها أقوالهم .

ويورد أولا أقوالهم من نصوص الآيات القرآنية مثل قوله تعالى (ومن يعص

---

(١) التنبيه ص ٥٢

(٢) سورة النور ٤

(٣) سورة النساء ٣١

(٤) التنبيه ص ٥٣ .

الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها) وخلود العاصى فى النار يرجع إلى خروجه عن الإيمان . أو نص حديث رسول الله صلوات الله عليه (لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الشارب حين يشرب وهو مؤمن) أو قوله ﷺ الصلاة عماد الدين فمن أقامها فقد أقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين) .

وحجج النسفى فى الرد يستمدها من نص الآية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحا) فالتوبة النصوح لا تكون إلا من الكبيرة

كما يستمد حججاً أخرى من أحاديث الرسول ﷺ كقوله (صلوا خلف كل بر وفاجر) فلو خرج المؤمن من الإيمان لما أمر النبى ﷺ بالصلاة خلفه . أما تفسير الحديث (لا يزنى الزانى الخ ..) فإنه (إخراج للكلام مخرج العادة لأن الظاهر والغالب فى زمن النبى ﷺ عدم الزنا .

ومعنى الحديث الثانى الذى يستند إليه الخوارج (الصلاة عماد الدين فمن تركها فقد هدم الدين) . ترك الصلاة عن اعتقاد فقط لأنه فعلا يصير بذلك كافراً [١].

أما ابن حزم فى رده على إنكار الخوارج للتحكيم فإنه يذكر أن علياً لم يحكم قط رجلا فى دين الله وحاشاه من ذلك وإنما هو قد حكم كلام الله عز وجل بعد أن اتفق الفريقان على الدعوة إلى حكم القرآن الكريم . وقد قال تعالى (فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) .

ولما كان من المستحيل أن يتناظر الفريقان بكامل أفرادهما فقد تم اختيار الحكمين كل منهما عن الفريق الذى يمثله مدلياً بحجج المعسكر الذى ينوب عنه

---

(١) النسفى — بحر الكلام فى علم التوحيد ص ٤٧ و ٤٨

- أبو موسى الأشعرى عن أهل العراق وعمرو بن العاص عن أهل الشام . فلم يخطىء على إذاً فى قبوله التحكيم للرجوع إلى ما أوجبه القرآن .

فإنكار الخوارج للتحكيم ، تكفيرهم على ، نتيجة لهذا يرجع إلى أنهم كانوا أعراباً قرؤا القرآن حقاً ، لكنهم لم يتفقهوا فى السنن الثابتة عن الرسول صلوات الله عليه ولم يكن منهم أحد من الفقهاء المعروفين فى ذلك الوقت لتبصيرهم بما خفى عنهم من دقائق الفقه أمثال أصحاب ابن مسعود أو عمر وعلى وعائشة وأبى موسى الأشعرى ومعاذ بن جبل وأبى الدرداء وسلمان وزيد وابن عباس وابن عمر . فلا غرو أن (يكفر بعضهم بعضاً عند أقل نازلة تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارها فظهر ضعف القوم وقوة جهلهم[1].

ومما يكشف عن جهلهم أيضاً أنهم كانوا قريبى العهد ببيعة السقيفة حيث بايع الأنصار أبا بكر وإذعانهم بذلك مع باقى المهاجرين لإمرة قريش . وقد نقل إليهم خبر اجتماع السقيفة من نقل إليهم القرآن والسنة النبوية أى أصحاب ثقات. فكيف ينكرون على على إمرة المسلمين . قد قرأوا أيضاً قول الله تعالى (لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى) وقوله تعالى (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً) ، ولكن الجهل أعمى بصائرهم وأضلهم الشيطان لحلوا بيعة على وأعرضوا عن هؤلاء الصحابة الكبار الذين قصدهم الله بهذه الآيات أمثال سعيد بن زيد وسعد بن أبى وقاص وعبد الله بن عمر وغيرهم ممن أنفق من قبل الفتح وقاتل كما تركوا أيضاً الصحابة الذين أنفقوا بعد الفتح .

إنهم تركوا هؤلاء جميعاً الذين قال الله تعالى عنهم (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما فى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم

---

(١) ابن حزم - الفصل ج ٤ ص ١٠٦

فتحا قريباً) كما وصفهم بأنهم الأشداء على الكفار الرحماء بينهم الركع السجد ، والمثنى عليهم فى التوراة والإنجيل والذى شهد الله تعالى عليهم بأن باطنهم فى الخير كظاهرهم بنص هذه الآية . إنهم تركوا هؤلاء جميعا ليبايعوا عبد الله بن وهب الراسبي الذى لا سابقة له ولا صحبة ولا فقه ولا شهد الله له بخير قط .

وعليٌ قد بويع بواسطة المسلمين على أثر مقتل عثمان ، وحتى إذا كان الذى بايعه واحد من المسلمين فصاعداً فإنه يصبح بذلك إماماً يجب طاعته . فإنه (الإمام بحقه وماظهر منه قط إلى أن مات رضى الله عنه شىء يوجب نقض بيعته وما يظهر منه قط إلا العدل والجد والبر والتقوى)[١]

ويضيف ابن حزم إلى هذا كله فى كتاب (المفاضلة بين الصحابة) أن من حكم الله تعالى أن يجعل الحكم لغيره . وصح أن رسول الله ﷺ قال : « وإذا حاصرت أهل حصن فلا تنزلهم على حكم الله فإنك لا تدرى ما حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك) وصح قوله صلوات الله عليه أيضاً (عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى)[٢] .

معاملة الخوارج :

كان انشقاق الخوارج باعثاً لعلماء الفقه أن يعالجوا موضوع الخروج على الجماعة . وأصبح يطلق على الطوائف التى تنشق من المجتمعات الإسلامية بأهل البغى مقابل أهل العدل . ووضعت شروط لكى تطلق عليهم هذه التسمية . منها مخالفتهم لرأى الجماعة والانسلاخ عنها عن طريق الانفراد بمذهب يبتدعونه . فإذا لم يخرجوا بهذا المذهب عن طاعة الإمام وظلوا أفراداً متفرقين فلا يحاربوا

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٧ (ابن حزم – الفصل ...)

(٢) ابن حزم – المفاضلة بين الصحابة ص ٦٦

لأن الإمام سيتمكن بحالتهم هذه من تأديبهم وعقابهم

ومنشأ هذه القاعدة ما كان بين على والخارجين عليه، إذ أوضح لهم حقوقهم بألا يمنعهم عن مساجد الله ليذكروا فيها اسم الله ، ولا يبدؤهم بقتال ولا يمنعهم الفيء مادامت أيديهم معه(١) .

فان جاهروا وتظاهروا بمعتقداتهم مع اختلاطهم بباقى أهل العدل دون أن ينفصلوا فى كيان خاص ، فعلى الإمام أن يوضح لهم فساد ما اعتقدوا ليعودوا إلى موافقة الجماعة . ويجوز للإمام أن يؤدب من تظاهر بالفساد منهم الزجر والتخويف عن طريق التعزير دون إقامة الحد أو القتل ، عملا بقول رسول الله صلوات الله عليه (لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زناً بعد إحصان، أو قتل نفس بغير نفس).

ولا يحاربوا أيضاً إذا اعتزلوا وحدهم وابتعدوا عن مخالطة الجماعة ما داموا لم يمتنعوا عن تأدية الحقوق ، وظلت طاعتهم للإمام قائمة . فإذا عصوا الإمام ومنعوا ما عليهم من حقوق وانفردوا باجتباء الأموال وتنفيذ الأحكام أصبحت هذه الأموال مغتصبة والأحكام باطلة لأنهم لم ينصبوا لهم إماماً .

أما إذا نصبوا لأنفسهم إماماً لكى يتم تحصيل الأموال وتنفيذ الأحكام بأمره فيطالبوا برد هذه الأموال وتظل الأحكام نافذة .

ولكن حربهم فى كلا الحالتين واجبة ـ أى سواء نصبوا لأنفسهم إماماً أم لم يفعلوا بغرض إرجاعهم إلى الطاعة مصداقاً لقوله تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) .

---

(١) الماوردى [٤٠٠ هـ - ١٠٠٨ م] - الأحكام السلطانية ص ٥٨

وتفسر هذه الآيات على النحو التالى :

لمعنى الآية (فإن بغت إحـــداهما على الأخرى) وجهان، أحدهما بغت بالتعدى بالقتال والثانى بغت بالعدول عن الصلح .

ومعنى قوله تعالى (حتى تفىء إلى أمر الله) فسره سعيد بن جبير بأن ترجع إلى الصلح الذى أمر الله تعالى به وقال قتادة بن دعامة السدوسى بأنه بالرجوع إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله فيما لهم وعليهم .

وكذلك الآية : (فأصلحوا بينهما بالعدل) ، فالعدل يعنى . إما الحق ، أو كتاب الله .

وعلى الأمير الذى قلده الامام لقتالهم أن ينذرهم ويعذرهم أولا ثم يقاتلهم إذا أصروا على القتال بعد إمهالهم دون الهجوم عليهم بغتة[1] .

وتختلف الطرق المتبعة فى قتالهم عن قتال المشركين والمرتدين من ثمانية أوجه : -

الأول : القصد من القتال ردهم بادىء الأمر ولا يتعمد قتلهم خلافاً لقتال المشركين والمرتدين الذين يتعمد قتلهم .

الثانى : يقاتلوا مقبلين ويكف عنهم مدبرين أما المشركين والمرتدين فيجوز قتالهم مقبلين ومدبرين .

الثالث : لا يجهز على جريحهم ، كما أمر علىّ يوم الجمل ألا يتبع مدبر ولا يجهز على جريح ، وإن جاز الإجهاز على جرحى المشركين والمرتدين .

الرابع : ولا يقتل الأسرى أيضاً بل يفرج عمن أمن عودته للقتال ويحبس

---

(١) الماوردى - الأحكام السلطانية ص ٥٩ .

من لم يؤتمن رجوعه للقتال حتى تنتهي الحرب ثم يطلق سراحه ، ولا يجوز حبسه بعدها .

الخامس ـ لا يغنم أموالهم ولا تسبى أولادهم عملا بقول رسول الله صلوات الله عليه (منعت دار الإسلام ما فيها وأباحت دار الشرك ما فيها) .

السادس : لا يستعان على قتالهم بذمى أو مشرك معاهد وإن جاز هذا في قتال أهل الحرب والردة .

السابع : لا يجوز مهادنتهم إلى مدة أو موادعتهم على مال .

الثامن : لا تحرق مساكنهم ولا تقطع أشجارهم ونخيلهم لأنها دار إسلام . أما إذا هاجموا أهل العدل فإنه يجوز لأهل العدل في هذه الحالة الدفاع عن أنفسهم ما استطاعوا ولو بالقتال إذا لم يندفعوا بغيره .

ولكنه لا يجوز الاستمتاع بدوابهم أو إستعمال سلاحهم في قتالهم .

وهذا الرأى يخالف ماذهب إليه أبو حنيفة الذى أجاز الاستعانة على قتالهم بسلاحهم والاستمتاع بدوابهم ما دامت الحرب قائمة . كما منع الصلاة على موتاهم على سبيل العقوبة لهم .

ويعارضه الماوردى فيما يتعلق بالنقطة الأولى إستناداً على حديث الرسول ﷺ : لا يحل مال امرىء مسلم إلا بطيب نفس منه) . كما يرى الماوردى أيضاً أنه لا عقوبة على الميت في الدنيا ولهذا يجب الصلاة عليهم لقول الرسول ﷺ (فرض على أمتى غسل موتاهم والصلاة عليهم) (١) .

---

(١) الماوردى ـ الأحكام السلطانية ص ٦٠

نظرة المستشرقين للخوارج :

احتضن أغلب المستشرقين نظريات الخوارج ووضعوهم موضع التمجيد ورفعوا من شأنهم فأظهروا فيهم نواحى الاختلافات الجذرية بينهم وبين باقى الفرق على أنها سمة الامتياز والتفوق فان فلهوزن يرى أن الخوارج قد إنبثقوا من طبقة القراء(١) الذين حفظوا القرآن عن ظهر قلب وجاهدوا للعمل بما جاء به لا الاقتصار على حفظه وترديده صلاة ودعاء فى المساجد والبيوت لأن القرآن فى نظرهم ليس موضوع دراسة نظرية وإنما أنزل من أجل العمل والتقوى . ولهذا لم ينقطعوا للتعبد لحسب محتفظين بتقواهم لأنفسهم (وإنما كانوا يعملون بإيمانهم عن طريق التوجيه وإسداء المشورة فى الأمور العامة كما تقضى بذلك طبيعة الخلافة الإسلامية(٢)

فان الخوارج فى رأيه لم يكونوا قادة لحركات كبرى وإنما يعتبرهم مقاييس لدرجة حرارة الجماهير ومثيرى حماستهم ، وأنهم نادراً ما كانوا يسبحون ضد التيار العام بل مقاييس لدرجة حرارة الجماهير . وينفى فلهوزن بشدة الرأى الذى تجدد القول به حديثاً والذى ينسب أصول الخوارج إلى السبئية لأن لقب السبئية لم يطلق إلا على غلاة الشيعة ولأن الخوارج أنفسهم كانوا ينعتون خصومهم بنعت (السبئية) للسب والتحقير . فالبحث عن منشأ الخوارج ينبغى أن يرد إلى موقعة صفين (٣)

---

(١) من المحتمل أن فلهاوزن استخلص هذه التسمية من نص المسعودى فى [مروج الذهب] ص ٤٠٥ وهو [وكان مسعد بن الكى وابن الكواء وطبقتهم من القراء الذين صاروا بعد خوارج كانوا من أشد الناس فى الاجابة إلى حكم المصحف]

(٢) فلهوزن — الخوارج والشيعة ص ٢٠

(٣) نفس المصدر ص ٢٥

ويعتقد فلهوزن أن الخوارج لم تأت فى موضوع الخلافة بأمر غريب أو مستنكر لأنهم لم يكونوا فرقة ضئيلة العدد تعمل فى الظلام وتتكون فى شكل تنظيم سرى بل كانت ظاهرة أمام الكافة وتستند فى آرائها على الرأى العام الذى كانت له الغلبة فى معسكر أهل العراق فى موقعة صفين ،وأن مبادئهم قد أغرت الكثيرين بالانضمام إليهم دون أن ينادوا هم بها . وعلى هذا فإن الخوارج إذاً (كانوا حزبا ثورياً صريحاً كما يدل على ذلك إسمهم ، أجل كانوا حزباً ثورياً يعتصم بالتقوى . لم ينشأوا عن عصبية العروبة بل عن الإسلام)(١)

ويرتبط بمعنى التقوى عند الخوارج ما يفهمه فلهوزن عن التقوى فى الإسلام التى يصفها بأنها (ذات اتجاه سياسى عام) وهى أعلى درجة عند الخوارج لأن مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كان يتحقق على يد الخوارج بمناسبة وبغير مناسبة ، لأن لا سلطان على الناس الا الله ولكى تصبح السلطة الزمنية شرعية فيجب أن تخضع خضوعا مطلقا للدين لأنها تحكم باسم الله ، فالإمام ما هو إلا رمز معبر عن وحدة الأمة الإسلامية .

وفى تقسيم فلهوزن للحكومة الاسلامية إلى قطبين أحدهما سلبى لخضوعها المطلق الدين والآخر إيجابى وهو جماعة المسلمين ، يخلق تعارضاً بين (الدين) و (الجماعة) أى بين خضوع الإنسان لله ووجوب خضوعه لأمر الجماعة وطاعة الإمام ، ويرى أن الخوارج يقفون فى صف الدين بكل قوة(٢)

وبالرغم من أن الخوارج يستحلون دماء خصومهم المسلمين ويعتبرون أن قتالهم جهاداً شأنه شأن الجهاد ضد الكفار وأن المسلمين المخالفين لهم من عامة أهل السنة والجماعة أشد كفراً من النصارى واليهود والمجوس ، ومع هذا كله فليست الخوارج فى ظن فلهوزن من نوع الفوضويين فهو يدافع عنهم هاهنا

---

(١) فلهوزن ــ الخوارج والشيعة ص ٢٩
(٢) المرجع عينه ص ٣١

بحرارة لأن حروبهم لعثمان وعلىّ ومعاوية لم تستهدف إلا استبدالهم بأئمة صالحين لأن صلاحية الأمور فى الدنيا والآخرة من صلاحية الأئمة (فالإمام إمام فى الدنيا والآخرة فى الحياة وبعد الموت ـ هذا هو المذهب السائد فى الإسلام وبقدر ما فى مركز الإمام من خطورة تكون الصعوبة فى اختيار من يصلح له فى نظر الخوارج)[1] ! !

أما فان فلوتن فيطلق على الخوارج (اسم الجمهوريين) لأنهم فى رأيه يمثلون المبادىء الديمقراطية المتطرفة [2]

ويبدو أنه ممن تأثر بتمجيد المستشرقين للخوارج الأستاذ عمر أبو النصر فى كتابه (الخوارج فى الإسلام) إلى حد استبعاده لحديث الإمامة فى قريش لأن الخوارج فى رأيه أقرب إلى مسايرة الدين ، فلو كان هناك نص صريح لما أنكروه ولا خالفوه . ثم ينسب إليهم فضل طرق الموضوع الجديد الذى لم يكن للمسلمين به شأن من قبل وهو أنه يستطاع عزل الخليفة أو قتله إذا خالف رأى الجماعة [3]

ويستبعد أن يكون للخوارج يد فى مقتل عثمان وإنما يرجح أن من أصبحوا خوارج فى عهد على كانوا من الثائرين على عثمان قبله[4] كما يربط بين الخوارج وبين الثوار الغربيين فيقول (كأن الثوار الغربيين أخذوا فكرتهم منهم)[5] .

ولا أعتقد أن الأمر يحتاج إلى جهد كبير لإظهار تهافت مثل هذه الآراء

---

(١) [الخوارج والشيعة] ص ٣٣

(٢) فان فلوتن ـ السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات فى عهد بنى أمية ص ٦٩

(٣) عمر أبو النصر ـ كتاب الخوارج فى الإسلام ص ٢٥ مكتبة المعارف ببيروت ط ١٩٥٦

(٤) نفس المصدر ص ٢٩

(٥) المرجع السابق ص ٥٤

إذ سبق أن أوضحنا رد الفرق على معتقدات الخوارج ولا نعود فنكررها . ولكن نكتفي في مجال الرد على إبراز الحقيقة الواضحة وضوحاً لا لبس فيه ولا إبهام ، وهى أن جميع الفرق الإسلامية قد عارضت الخوارج ووقفت منهم موقف المعارضة الشديدة فى كل معتقداتهم .

ثم أورد بعض النماذج لرأى المسلمين فيهم قديما وحديثا .

فقديماً قال عنهم ابن عباس : (ليس الحرورية بأشد إجتهاداً من اليهود والنصارى وهم يضلون[1] .

كما كتب عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه إلى يحيى بن يحيى ومن معه من الخوارج العاصية الذين خرجوا فى عهده يقول لهم :

سلام الله عليكم . أما بعد : فإن الله عز وجل يقول . ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ، آية ١٢٥ سورة النحل . وإنى أذكركم أن لا تفعلوا كفعل آبائكم ، ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطراً ورئاء الناس ويصدون عن سبيل الله والله بما يعملون محيط ، آية ٤٧ سورة الأنفال . فلذا تخرجون من دينكم وتسفكون الدماء وتستحلون المحارم ؟ فلو كانت ذنوب أبى بكر وعمر تخرج رعيتهما من دينهم كانت لها ذنوب فقد كان آباؤكم فى جماعتهم فما جمع شركتكم على المسلمين وأنتم بضعة وأربعون رجلا . وإنى أقسم بالله لو كنتم أبكاراً من ولدى وتوليتم عما دعوتكم إليه ولم تجيبوا لدفعت دماءكم ألتمس بذلك وجه الله عز وجل والدار الآخرة ، فهذا النصح إن أجبتم وإن

(١) الملطى — التنبيه ص ٤٧ .

استخششتم فقديماً إستبغض الناصحون)[١] .

وحديثاً يرميهم الشيخ أبو زهرة بالتعصب الذى ساد مناقشاتهم وتعصبهم فى الجدل وتحيزهم إلى جانب فكرة واحدة وكذبهم أحياناً على رسول الله صلى الله عليه وسلم لإيجاد الدليل على مزاعمهم ، مع تمسكهم بظواهر القرآن دون تجاوزه إلى المقصد والمرمى[٢] .

ولا أجد بعد هذا أفضل من صوت الحق الذى لا يعدم أن يجد من يردده بعزم وثبات على لسان المستشرق ولتر . م باتون إذ يقرر فى صراحة :
وعندى أنه لا بقاء للإسلام إلا ببقاء السنة، فنى سلامتها سلامته وفى صونها صونه [٣] .

ولا يصرح بهذا القرار الحاسم الذى وصل إليه فى كتابه عن (أحمد بن حنبل والمحنة ، إلا لأنه لاحظ من خلال أبحاثه أن (الكتاب الأوربيين كتبوا ما كتبوه عن عقائد السنة الإسلامية وقد غلب عليهم شعور النفرة منها والاستثقال لها ، كما أنهم خصوا المعتزلة بأكثر مما يستحقون من إطراء وتقدير)[٤] .

فلا غرابة إذاً فى أن يشمل الإطراء الخوارج أيضاً . أليسوا مخالفين لأهل السنة ؟ ! !

---

(١) اللطى .. التنبيه ص ١٧٤
(٢) الشيخ أبو زهرة — المذاهب الاسلامية ص ١٠٥ و ١٠٦
(٣) ولتر . م . باتون — أحمد بن حنبل والمحنة ص ٣٤
(٤) المرجع السابق ص ٤٠

كلمة أخيرة :

ويمكن بعد عرضنا للفصلين الخامس والسادس أن نستخلص النتائج الآتية :

أولا : لقد ظل هذا العهد أى منذ إنتقال الرسول صلوات الله عليه إلى الرفيق الأعلى حتى إنتهاء عهد الخلافة الراشدة باستشهاد سيدنا على بن أبى طالب. ظلت هذه الفترة هى المثالية فى أنظمة الحكم الإسلامى لقيام فكرة الخلافة والأمل المرتجى تحقيقه على مدى عصور تاريخ المسلمين وخاصة عصر أبى بكر وعمر بعد الرسول ﷺ .

وقد جذبت هذه الفترة إهتمام الفرق الإسلامية بشتى معتقداتها وعلى إختلاف مذاهبها فالتفتت إليها إما للتأييد - كما فعل أهل السنة والجماعة ، وإما للنقد والتجريح كما تناولت الشيعة الصاحبين عمر وعثمان بن عفان ، أو للتكفير كما ابتدع الخوارج فى حق الخليفتين الأخيرين .

وإلى وقتنا الحاضر فما زال هذا الماضى الحافل يستأثر باهتمام فريقى الإسلام الكبيرين أهل السنة والشيعة - فيدرسون ويحققون ويتأثرون به فيترك آثاره على أفكارهم .

فإن أهل السنة ينظرون إلى هذه الحقبة من التاريخ الإسلامى على أنها الفترة المثالية وأصبحوا يقيسون من تولى الحكم من بعد على سنن الخلفاء الأربعة حيث كان الوازع دينيا كما يرى ابن خلدون فعهدوا إلى من يرتضيه الدين ثم كان العصبية منذ تولى معاوية الخلافة

ولكن الشيعة ذهبت إلى الطرف الآخر المضاد ؛ وخاصة الشيعة الإمامية التى ينطوى تحت لوائها أكثرية الشيعة - فاعتبرت الحكومات الإسلامية منذ

أن قبض الرسول صلوات الله عليه إلى الآن - عدا سنوات حكم على بن أبى طالب - حكومات غير شرعية لأن الحكام الشرعيون هم الأئمة الإثنى عشر وحدهم سواء تيسر لهم مباشرة الحكم أو لم يباشروه[١] .

والأعجب من هذا أن الشيعة مع إيمانهم بإمامة على ، فقد لعنوا من على منابرهم الخلفاء الثلاثة الأول إذ فى إعتقادهم هم الغاصبين للإمامة وما زالوا يلعنونهم من على منابرهم إلى يومنا هذا[٢] .

ثانيا - إن الخوارج هم أول حزب سياسى تكون فى تاريخ الإسلام ، ولكنه لم يستطع الصمود بسبب غلوه وتطرفه أمام الكثرة الغالبة من المسلمين ، وبعد أن أصبح موضع نقد وهجوم من الفرق جميعاً فلم يبق إلا الصورة المعتدلة ممثلة فى الأباضية التى استطاعت أن تنجو من الإندثار لإعتدالها ومسايرتها لأصول المعتقدات عند المسلمين .

ثالثاً : والنتيجة الأخيرة التى توصلنا إليها هى أن الخوارج بالرغم من تجمعهم فى إطار أفكار خاصة كالتبرى من عثمان وعلى وتقديم ذلك على كل طاعة وتكفير أصحاب الكبائر ، ورأيهم فى الخروج على الإمام إذا خالف السنة[٣] ، إلا أن هذه الأفكار المتناثرة لم تبلغ مرتبة التفكير الأيدولوجى المنظم على نسق النظريات المترابطة التى كتب لها البقاء والحياة كما هو الشأن لدى الفرقتين الكبيرتين : أهل السنة والشيعة .

---

(١) السيد محب الدين الخطيب — الخطوط العريضة للاسس التى قام عليها دين الشيعة الأمامية الاثنى عشرية ص ١٤

(٢) الدكتور النشار - نشأة الفكر ج ٢ ص ١٠

(٣) الشهرستانى . الملل والنحل ج ١ ص ١٥٦ و١٥٧

الفصل السابع

موقف أهل السنة والجماعة من النظريات الشيعية في الإمامة

- تمهيد ..
- دعوى الشيعة ..
"الإمام معين بالنص لا بالاختيار !!"
- أصل الشيعة ونشأتها.
- فرق الشيعة ..
- الشيعة الاثنى عشرية وفضائل الأئمة ..
١- على بن أبى طالب ٢- الحسن بن على
٣- الحسين بن على ٤- على زين العابدين
٥- محمد الباقر ٦- جعفر الصادق
- الزيدية.
١- الإمام زيد وآراؤه فى الإمامة.
٢- فرق الزيدية ..
- الإسماعيلية.
- تعقيب ..

(٧)

موقف أهل السنة من النظريات الشيعية في الإمامة

• تمهيد ...

بعد أن تحدثنا عن خلافة دولة الأربعة ، ونظرية الخوارج فى الإمامة ، سنعرض لموقف أهل السنة بوجه عام من نظرية الإمامة الشيعية عند أهل الفرق وهى الإثنى عشرية والزيدية ثم الاسماعيلية .

لقد وضع الخوارج نظرية الخروج على أمراء الجور وابتدعت فرقة النجدات منهم فكرة أن الإمامة غير واجبة مادام الناس قد تعادلوا وتعاونوا وأدوا واجباتهم على مايرام .

يقول الشهرستانى باسطاً وجهة نظر الخوارج فى هذه النظرية : -

أن الإمامة غير واجبة فى الشرع وجوبا لو امتنعت الأمة عن ذلك استحقوا اللوم والعقاب بل هى مبنية على معاملات الناس فإن تعادلوا وتعاونوا وتناصروا على البر والتقوى واشتغل كل واحد من المكلفين بواجبه وتكليفه استغنوا عن الإمام ومبايعته (١)

ويبدو أن الخوارج فتقوا الكلام فى هذا الفرع من موضوع الإمامة . فأخذت الفرق الأخرى تناقشهم لتوضح موقفهم من الوجوب وعدمه . ثم تفصيل أسباب الوجوب .

فمن ناحية نجد أن الشيعة الإثنى عشرية وكذلك الإسماعيلية قد أوجبوا الإمامة عقلا ، وتعسفوا فى هذا الوجوب حتى أصبح فى رأيهم أن الإمامة واجبة على الله تعالى .

---

(١) الشهرستانى / نهاية الاقدام فى علم الكلام ص ٤٨٢

وسنعود إلى إيضاح هذا الرأى وتفنيد أهل السنة له بعد قليل .

أمامعظم الفرق الإسلامية فقد اتفقت على وجوب الإمامة ماعدا النجدات ـ كما اسلفنا وتبعهم من المعتزلة ابو بكر الأصم وهشام الفوطى .

والفرق التى تتفق على وجوب الإمامة تختلف فى أصل وجوبها ، فالأشاعرة وأصحاب الحديث والفقهاء وأكثر الزيدية والمعتزلة فإنها تجب عندهم سمعاً مصداقاً لقول الله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم .. النساء آية ٥٩) . واستناداً أيضاً إلى ما اتفق عليه المسلمون بعد وفاة النبي ﷺ إذ جاء على لسان أبى بكر (وأن محمداً فقد مضى لسبيله ولا بد لهذا الدين من قائم يقوم به فانظروا وهاتوا آراءكم يرحمكم الله فناداه الناس من كل جانب صدقت يا أبا بكر فكان الإجماع على هذا الوجه دليلا على وجوب الإمامة)[1] .

ولكن بعض المعتزلة كالجاحظ وأبى الحسن البصرى يرون أنه يجب عقلا نصب الإمام وذهب فريق ثالث من المعتزلة إلى القول بالوجوب سمعاً وعقلا[2] .

ويتساءل أهل السنة كيف يكون الامام أمراً واجباً على الله تعالى وأنه لطف منه مع مانشاهده فى الواقع من اختفاء أثر هذا الإمام الذى لايظهر له أثر وإنما هو فى زعم الشيعة إمام غائب ينتظرون عودته ليملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت ظلماً وجوراً ؟

يقول إمام الحرمين :

---

(١) المصدر السابق ص ٤٨٩

(٢) الرازى / محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ٤٢٦

وهـذا منهم جهل بحقيقة الألوهية وذهول عن سر الربوبية ... والقديم تعالى لا يلحقه نفع ولا يناله ضرر يعارضه دفع باعتقاد الوجوب عليه زلل فهو الموجب بأمره ولا يجب عليه (١) .

أما أقوى حملات النقد الموجهة إلى الشيعة فقد أتت على لسان ابن تيمية لطريقته الفذة فى بسط وجهة نظره ومناقشة الرأى المعارض بحجة بالغة الإقناع ولا تخلو من تهكم خفى .

فالإمام المفقود لا يعترف بوجوده إلا الشيعة فحسب وهو لا يستطيع أن يؤدى مهام الإمام فى الرعية فلا ينتفعون به بل أن الإمام الظالم الموجود على قيد الحياة الذى يتولى الحكم يصبح نافعاً فى أحد النواحى فهو أصلح من الإمام الغائب . .

وقد ظل أهل السنة إلى وقتنا هذا يتساءلون عن السبب فى عدم ظهور هذا الإمام الغائب الذى تصفه الشيعة بالعصمة والعلم والعدل والرحمة .

إن هذا السؤال فى موضعه تماماً لأنه لم يقم دليل واحد على وجود هذا الإمام . بل إن غيابه تعطيل للشريعة لأن من عقائد الشيعة أنه عند ظهوره سيقوم مدافعاً عن دين الله والقضاء بين الناس وإظهار مصحف فاطمة وتحقيق أغراض أخرى شريفة .

وقد قال الشاعر :ـ

ما آن للسرداب أن يلد الذى ثلثتموه بزعمكم ما آنا (٢)

---

(١) الجوينى ـ من مخطوط (غياث الأمم فى التياث الظلم) ص ٩ مـكتبة بلدية اسكندرية رقم ١٧٤٩ ب

(٢) عبد الله على القصيمى ـ الصراع بين الاسلام والوثنية ـ ص ١٣٦ و ١٣٧

• دعوى الشيعة :

الإمام معين بالنص لا بالاختيار !!

وترى الشيعة أن النبي صلوات الله عليه قد نص على إمامة عليّ ويرجعون بهذا النص إلى الآية (وأنذر عشيرتك الأقربين) برواية منسوبة إلى الرسول ﷺ فقد جمع ﷺ بني عبد المطلب في دار أبي طالب فسألهم عمن يبايعه على ماله فبايعته جماعة دون أخرى فلما سألهم ثانية عمن يبايعه على روحه فلم يتقدم أحد للمبايعة إلا علي بن أبي طالب الذي مد يده فبايعه على ماله وروحه، فصاحت قريش معيرة أبا طالب « أنه أمر عليك ابنك » (١)

ويقدم لنا الشهرستاني تعريفاً جامعاً لفلسفتهم بالقول بالنص ، فيقول في تعريفه للإمامية هم القائلون بإمامة علي عليه السلام بعد النبي ﷺ نصاً ظاهراً أو يقيناً صادقاً من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين » . ويشرح السبب في اعتقادهم بالنص ، إذ يرجعونه إلى عدم جواز مفارقة النبي صلوات الله عليه للأمة مع ترك أمرهم إلى الاختلاف والفرقة بل يجب وجود شخص موثوق به منصوص عليه بواسطة الرسول للرجوع إليه ، وقد نص عليه في بعض المواضع تعريضاً وفي الاخرى تصريحا .

أما تعريضاته فمثل بعثة أبي بكر ليقرأ صورة البراءة ثم بعث بعده علياً ليكون القارىء عليهم ومثل تأميره ﷺ على أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة ولكنه لم يؤمر على على أحداً قط .

ومن ناحية التصريح فهي المبايعة التي سبق الإشارة إليها ، ومثل ماجرى في غدير خم .

---

(١) نشأة الفكر ج ٢ ص ٩

إذ عندما نزلت الآية (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) فوصل الرسول ﷺ إلى غدير خم فقال (من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وآل من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار الآل)

ويضيفون إلى ذلك نصاً آخر كقول النبى ﷺ « أقضاكم على » فقالوا (إن الإمامة لا معنى لها إلا أن يكون أقضى القضاة فى كل حادثة الحاكم على المتخاصمين فى كل واقعة)[1] وهو المعنى من قول الله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) فأولوا معنى هذه الآية لكى تصبح نصاً فى الإمامة .

كما نعثر على نص هام فى (الكافى) للكلينى أحد الصحاح الأربعة عند الشيعة حيث يلحق اسم على بن أبى طالب كوصى للنبى ﷺ فى الشهادة فيقول (أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله سيدالنبيين وأن علياً أمير المؤمنين سيد الوصيين)[2] .

وتؤدى الأسطورة دورها عند الكلينى (٣٢٩ هـ - ٩٤٠ م) أيضاً . فيصور المؤمن ساعة قبض روحه بأن يتراءى له رسول الله ﷺ وعلى وفاطمة والحسن والحسين والأئمة ، فعندما يفرح المؤمن فى ساعة الخلاص بلقائهم يسمع منادياً ينادى روحه بقوله (يا أيتها النفس المطمئنة إلى محمد وأهل بيته ارجعى إلى ربك راضية بالولاية مرضية بالثواب فادخلى فى عبادى يعنى محمد وأهل بيته وادخلى جنتى)[3] .

---

(١) الشهرستانى — الملل والنحل ص ٢١٨ و ٢٢١

(٢) الكلينى . الكافى المجلد الأول (مخطوط مكتبة البلدية رقم ١٢٩٩) باب تربيع القبر ورشه بالماء .

(٣) المرجع السابق باب أن المؤمن لا يكره على قبض روحه .

وقد ظلت عقيدة الإمامية فى النص على الإمام باقية حتى عصرنا هذا ، وتدرجت على مر العصور فى أشكال مختلفة . ولكنها بقيت الركن الجوهرى فى العقيدة الشيعية باعتبار أن الله تعالى لا يخلى الأرض من حجة على العباد وهو هذا الامام إما ظاهراً وإما غائباً ثم تتابعت حلقة الأئمة حتى بلغت الإمام الثانى عشر وهو المهدى الغائب المنتظر[١] .

واستخدمت الشيعة الآيات القرآنية لتؤول معناها بما يخدم أغراضها ، وفعلت مع الحديث نفس الوسيلة . أو استندت فى دعواها إلى الأحاديث المحرفة والموضوعة .

وقد تتبع الشوكانى الأحاديث الموضوعة أو المشكوك فى صحتها ونسبتها إلى النبى ﷺ لتمييز المنحول منها والمحرف . وقد أورد ضمن هذه الأحاديث ما يتضمن مناقب الخلفاء الأربعة وأهـــل البيت مما يدل دلالة قاطعة على أن التزوير والانتحال والتحريف فى بعض الأحاديث النبوية كان سلاحاً فعالا فى أيدى أنصار الفرق الإسلامية للدفاع عن عقائد كل منها ودحض حجج المخالفين . وأن الخلافات السياسية قد ورطت المسلمين فلم يتورع بعضهم على اتخاذ الأحاديث كوسيلة للدفاع والهجوم ، ومن المحتمل أيضاً أن هناك عناصر دخيلة من غير المسلمين وجدت الفرصة سانحة فى هذه الخلافات لكى تعمق الفتنة وتزيد من أثرها على المسلمين كافة .

ومن العجب أن الشوكانى عدد من الأحاديث الموضوعة مما ينسب الأفعال إلى على ما يبلغ أربعة وستين حديثاً ، بينما كان حظ الخلفاء الثلاثه الأول

---

(١) الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ـ أصل الشيعة وأصولها ص ٨١

ثمانية وثلاثين حديثاً[١] نختار منها ما يراه معتدلو الشيعة في رضاء علي بخلافة السابقين عليه قال :

بايع الناس لأبي بكر رضي الله عنه وأنا والله أولى منه وأحق بها منه فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف ثم بايع الناس عمر وأنا والله أولى بالأمر منه وأحق منه فسمعت وأطعت خوفاً أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان إذاً أسمع وأطيع، إن عمر جعلني في خمسة نفر أنا سادسهم لا يعرف لي فضل عليهم الخ . .[٢]

وقد رأى الشوكاني أن في إسناده رجلين مجهولين . واعتبره ابن الجوزي موضوعاً وأنه خبر منكر غير صحيح حيث استبعده لمخالفته لفصاحة علي التي عرفت عنه ، (وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا)

وما دامت نظرية الإمامة تقوم على النص راجعين بهذه الفكرة إلى أن الرسول صلوات الله عليه قد نص على إمامة علي ، فاستتبع هذا أن أصبحت معرفة الامام جزءاً متمما للإيمان وركناً من أركان الدين مصداقاً للحديث الشيعي (من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية) .

وبهذا انتقل الدين الاسلامي في المفهوم الشيعي من عقيدة بسيطة إلى فكر فلسفي بغرض الدفاع عن مثل نظرية الإمام المنتظر وعصمة الأئمة وأن الإمام علي هو مستودع العلم اللدني الخ

---

(١) محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ ١٨٣٤ م الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة من ص ٣٣٠ حتى ص ٣٨٠

(٢) المصدر السابق ص ٣٧٠

والشيعة تتفق جميعاً فى أن الإمامة ليست من المصالح العامة التى تفوض إلى نظر الأمة وإنما هى ركن الدين وقاعدة الإسلام[١] .

وهو السبب الذى من أجله أعطى الشيعة أهمية كبرى لموضوع الإمامة فتقوا الكلام فيه وتناولته مختلف فرقهم بالبحث والنظر حتى عصرنا هذا . فإن ظهرت ردود أهل السنة على مثل هذه النظريات فلا تعنى أن الفضل قد نسب أصلا إلى الشيعة بابتداع الحجاج فى هذا العلم ويتساءل أهل السنة أى فضل ينسب إلى ما يضاف إلى العقيدة الإسلامية الخالصة من عناصر دخيلة لم تكن فيها ولم تصح عن الرسول صلوات الله عليه فيما روى عنه الثقات ؟

إن أركان الإسلام التى صحت عند أهل السنة والجماعة فى الحديث الشهير) (بنى الاسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان) .

ثم استتبع إيمان الشيعة فى النص على إمامة على أن فضلوه على سائر الصحابة وأصبحت نقطة البدء فى التشيع هى هذه القداسة الخاصة التى أضفاها عليه الشيعة فتأرجحت بين كونه وصياً وولياً وإماماً ومهدياً ونبياً وإلهاً[٢]

بيد أن أهل السنة لم يندفعوا فى هذا العلو مع حبهم وتقديرهم لفضائل على وأصبح الخلفاء الراشدون حسب ترتيبهم الزمنى أحد السمات التى تفرق بين أهل السنة والشيعة فمن قدم أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً واحداً بعد واحد على أصحاب رسول الله صلوات الله عليه ولم يتكلم فى الباقين إلا بخير ودعا لهم فقد خرج من التشيع أوله وآخره[٣]

---

(١) مقدمة ابن خلدون الفصل السابع والعشرين ص ١٩٦

(٢) نشأة الفكر ج ٢ ص ٢٠

(٣ محمد بن مالك بن أبى الفضائل ـ كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة [أواسط القرن السادس الهجرى] ص ٢٢٢

ومن العجب أن فلهوزن يقر بهذه الحقيقة ، وهى أن المسلمين الأوائل من أنصار على لم يغلوا فيه وإنما كانوا يعدونه فى مرتبة مساوية لسائر الخلفاء الراشدين لأنه يستمد حقه فى الخلافة من كونه ضمن أفاضل الصحابة ، وفى مقابل الأمويين المغتصبين للخلافة بوصفه استمرار للخلافة الشرعية (١).

كما أن الشيخ محمد كاشف الغطاء حين يذكر أمثلة الأحاديث النبوية التى تذكر فضائل على واتباعه ، ينفى عن باقى الصحابة مخالفتهم للنبى صلوات الله عليه ، إذ أنهم فى رأيه كانوا خيرة من على وجه الأرض حينئذ ، ولكنه يجد لهم العذر فى عدم سماعهم لها أو احتمال عدم انتباههم إلى المعنى المقصود منها . وهو ما يكشف لنا عن الاتجاه المعتدل لهذا الشيخ الشيعى المعاصر إذ يدعو إلى توحيد الصفوف الإسلامية بكافة مذاهبها وفرقها تحت راية التوحيد .

ونستخلص من آرائه التى يعرضها فى كتابه (أصل الشيعة وأصولها) إنه يلمس برفق بالغ خلافة الشيخين والصحابة الذين لم يروا الخلافة فى على . ويقر بأنهما بذلا أقصى الجهد فى نشر كلمة التوحيد وتجهيز الجنود وتوسيع الفتوح دون استئثار أو استبداد ، كل مايطاقه عليهما هما أنهما (متخلفين) أى تخلفا عن إقرار النص لعلى ، وتوليته الخلافة بعد وفاة الرسول صلوات الله عليه .

وهو فى هذا يمجد موقف على لأنه بايع أبا بكر وعمر وأغمض عما يراه حقاً له، محافظة على الإسلام أن تصدع وحدته ، وتتفرق كلمته ، ويعود الناس إلى جاهليتهم الأولى » (٢) .

---

(١) فلهوزن - الخوارج والشيعة ص ٢٤٤

(٢) الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء - أصل الشيعة وأصولها ص ٥٩

وبعد ... إننا فى هذا الفصل سنشق طريقنا وسط الحجب الكثيفة من الفرق والعقائد الشيعية المتباينة الاتجاهات لنختار ما يتصل منها بنظرية الإمامة فحسب .

فنبدأ بنشأة التشيع ومتى بدأ الظهور ثم نوضح أهم النظريات للشيعة فى موضوع الإمامة تمهيداً لرد أهل السنة عليها ونقضها .

لقد شق الخوارج الطريق أمام الشيعة إذ ظهرت بينهم أول ماظهرت الأفكار والآراء السياسية التى تدور حول التنازع والخلاف لمن له الحق فى تولى الخلافة . ولكن المسالك اختلفت بينهما ، فمقابل (لا حكم إلا لله) ونظرية انتخاب الخليفة من الجماعة الإسلامية ولو لم يكن قرشيا ، ظهرت فكرة وجوب الإمامة على الله تعالى نفسه وعصمة الإمام وتوارث الأئمة .

بعد هذا يأتى دور عرض أهم الفرق الشيعية التى ما زالت قائمة حتى عصرنا هذا ، مع عدم الخوض فى التفرقة الدقيقة التى ذهبت اليها كتب الفرق حيث قسمت كل منها إلى مجموعات أخرى فليس موضوع بحثنا استقصاءها . وإنما سنقتصر فى هذا الفصل على الفرق الثلاثة :ـ

الإمامية ـ والزيدية ـ والإسماعيلية .

وقد أشار اليهم البغدادى إشارة خاطفة بقوله (وجميع فرق الغلاة منهم خارجون عن فرق الإسلام فأما فرق الزيدية وفرق الامامية فمعدودون فى فرق الأمة)[١] .

كما سلك معظم الباحثين هذا المسلك ، أى اقتصروا على توضيح فرق

---

(١) البغدادى ـ الفرق بين الفرق ص ١٦

الشيعة مع اختلاف عقائدها ونحلها بطريقة مختصرة ولا رابط بينها . ولكن الأستاذ الدكتور النشار فى كتابه (نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام - الجزء الثانى) تحمل العبء الكبير وبذل جهداً كبيراً لعرض فرق الشيعة على اختلاف عقائدها وتعدد نظرياتها فى نسق فلسفى متكامل .

● نشأة التشيع :

إن استقصاء بداية التشيع أمر ضرورى لكى نخطو بعد هذا الخطوة التالية فى طرح النقاش الواسع المدى الذى حمل لواءه أهل السنة والجماعة عامة من فقهاء أو متكلمين ، والاختلاف الجذرى فى موضوع الإمامة عند الشيعة وبينهم عند أهل السنة والجماعة، لأن مسألة الإمامة هى حجر الزاوية فى العقيدة الشيعية ولكنها عند أهل السنة من المصالح العملية التى يفوض فيها الأمر إلى الأمة الإسلامية كما جاء على لسان ابن خلدون .

١ - وأول الآراء التى تقابلنا وهى نموذج للنظرة الشيعية . حيث يذهب الشيخ محمد آل الكاشف الغطاء إلى أن الشيعة ظهرت منذ عهد النبى ﷺ وأن الرسول نفسه هو الغارس لبذرة التشيع[١].

ولا نعود إلى الاستقرار التاريخى الذى انتهجناه فى الفصول السابقة حيث تبين لنا فى سياق البحث أن الشيعة لم تظهر حتى فى أيام خلافة على بن أبى طالب ولكننا نقتطف من أستاذنا الكبير الدكتور النشار رده الحاسم على مثل هذا الرأى . إنه يقول (والخطأ الأكبر فى هذه المحاولة أنه لم يكن بين يدى الرسول شيعة وسنة وقد أعلن القرآن « إن الدين عند الله الإسلام لا التشيع ولا التسنن »[٢].

---

(١) الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء - أصل الشيعة وأصولها ص ٧٠

(٢) نشأة الفكر - ج ٢ ص ١٤

٢ ـ والرأى الثانى ينسب أصل التشيع إلى وقت وفاة الرسول ﷺ لأن أول خلاف حدث بين المسلمين هو التنازع حول شخص من يخلفه بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى .

من هذا الرأى الدكتور أحمد أمين الذى يرجع بدء التشيع إلى فريق الصحابة الذين أخلصوا الحب لعلى ورأوه الأحق بتولى الخلافة بما له من صفات ، ومن أشهرهم سلمان الفارسى وأبو ذر الغفارى والمقداد بن الأسود[١] .

ويبدو أن الدكتور أحمد أمين استقرأ هذا الرأى من الوقائع التاريخية التى تروى عن تخلف بعض الأشخاص عن بيعة أبى بكر حيث رأوا أحقية على بالخلافة .

ولكن اختلاف الرأى فى مثل هذه الحالة لا ينبغى أن يؤخذ كدليل على بداية التشيع لأن الملتفين حول على حينئذ لم يكن يجمعهم إلا حبهم له وتفضيله على غيره لا على أساس النظرية الشيعية التى وضعت معالمها وفق منهج كلامى لم يكن هؤلاء الصحابة الأجلاء على علم به فى ذلك الوقت .

٣ ـ ويميل فقهاء أهل السنة وكتاب الفرق وعلماء الكلام منهم إلى إرجاع نشأة الشيعة إلى عبدالله بن سبأ اليهودى الذى أسلم تظاهرا بغرض الكيد للإسلام وتقويض دعائمه من الداخل .

وقد حظى عبد الله بن سبأ باهتمام الباحثين . فنهم من تشكك فى وجوده ، ومنهم من حمله عبء مذهب الشيعة وألقى على كاهله بنظريات التشيع كلها .

ويؤيد الشيخ محمد أبو زهرة وجود هذا الشخص ويعتبر ما وقع من فتن إبان حكم الخليفة الثالث من أعظم الاسباب التى تضافرت على مقتل عثمان بن عفان .

---

(١) الدكتور أحمد أمين ـ ضحى الاسلام ج٣ ص ٢٠٩

فابن سبأ عنده هو الطاغوت الأكبر للأشخاص الذين أخذوا يشيعون السوء عن ذى النورين (عثمان) وينادون بحق على فى الخلافة . فهو صاحب نظرية إن لكل نبى وصى وإن علياً كان وصياً للنبى ﷺ (وبما أن محمد ﷺ خاتم النبيين . فإن على هو خاتم الأوصياء .

وهكذا بدأ هذا اليهودى الذى أطلق عليه أيضا (ابن السوداء) - نسبة إلى أمه الأمة السوداء - فى بث مثل هذه الافكار المنحرفة المفرقة للمسلمين . وفى ظل هذه الفتن نبت المذهب الشيعى [1]

ويؤيد هذه الفكرة أيضا عبد الله القصيمى ولكنه يميل إلى القول بانتماء هذا اليهودى إلى جمعية سرية هائلة أنشئت لهدم الإسلام وضمت تحت جوانحها الكثيرين من الناقمين على الدين الجديد ، ولا يستبعد أيضا أن قاتل عمر أبو لؤلؤة المجوسى أحد الأعضاء المنضمين لهذه الجمعية . وقد استشرت فتنة هذه الجماعة وغالت فى معتقداتها إلى أن ادعت فى على الألوهية . فلما عم بالانتقام منهم كتموا ضلالهم حتى تتهيأ الفرصة لإعلان ما يضمرونه . وبهذا ظهرت أحد المعتقدات الشيعية وهى التقية .

فكانت دعوة ابن سبأ أن فى على جانباً إلهياً وحادثة إحراق على لأصحاب هذه الدعوى ما تفتق منها مبدأ الشيعة أى كانت هاتان الحادثتان أساس المذهب الشيعى والحجر الأول فى بنائه[2] .

ويؤيد فلهوزن أيضاً وجود السبئية كاتجاه كان له اليد الطولى فى الموقف الذى اتخذه الشيعة حيث أصبحت فى موقف أشد حدة إزاء الإسلام السنى وأبرزت الخلافات بين الشيعة والسنة ، وإن كان يرى أن التشيع الصريح قام

---

(١) الشيخ محمد أبو زهرة - المذاهب الاسلامية ص ٤٨

(٢) عبد الله على القصيمى / الصراع بين الاسلام والوثنية ص ٤٠ و ٤١ .

أولا فى الدوائر العربية ثم تخلى عن التربة العربية عندما ارتبطت الشيعة بالعناصر المضطهدة من الموالى الفرس .

ولهذا يعارض الرأى الذى ذهب إليه دوزى فى كتابه (مقالة فى تاريخ الإسلام) .

ونظرية دوزى فى إيجاز هى أن حقيقة الشيعة فرقة فارسية نظراً للفوارق الظاهرة بين حب العرب للحريه وما اعتاده الجنس الفارسى من الخضوع للحكام فكان مبدأ انتخاب خليفة للنبى ﷺ أمر لايفهمونه لأنهم لا يعرفوا غير مبدأ الوراثة، واعتادوا رؤية ملوكهم منحدرين حسب اعتقاداتهم قبل الإسلام من أصلاب الآلهة الدنيا وعجزوا عن تصور الحكام بشكل مغاير فنقلوا هذا التوقير الوثنى إلى على وبنيه . فالخلافة نتيجة لتصورهم ينبغى أن تكون وراثية فى آل على ومن ثم أصبح باقى الخلفاء حسب اعتقادهم مغتصبين لسلطة الحكم[١] .

وبصرف النظر عن مدى صحة هذه النظرية فان الثابت أن الشيعة اعتنقت هذين الركنين فى المذهب : توارث الأئمة والمناداة باغتصاب الخلفاء الثلاثة الأول لحق على فى الخلافة كما يتصورون ويعتقدون .

وقد عرض الدكتور النشار موضوع السبئية وعالج هذه الآراء التى تنسب إلى ابن السوداء للتعرف على حقيقة وجود هذا الشخص وهل كانت الآراء المغالية التى نادى بها قد صدرت عنه حقاً أم كانت من وضع أعداء آل البيت الذين نسبوها كذباً إلى الصحابى عمار بن ياسر لأنه كان أحد المخلصين البارزين لعلى ؟

وسواء ظهرت شخصية ابن سبأ أم لم تظهر فإن (المجامع اليهودية من ناحية والغنوصية من ناحية أخرى وجدت فى انقسام المسلمين إبان ذلك الوقت فرصة

---

(١) فلهوزن / الخوارج والشيعة ص ٢٣٩ و ٢٤٠

لا تعوض لإلقاء بذور الفتنة بينهم . . . وهى ما يطلق عليها الآراء السبئية سواء أكان صاحبها الإسم حقيقة أو أكذوبة(١) .

مهما يكن من أمر فإننا لم نقابل حتى بعد مقتل على لفظ (الشيعة) بالمعنى الذى أصبح يطلق على أصحاب هذا المذهب . والدليل على ذلك أن من أهل السنة من اعتبر الحسن بن على خامس الخلفاء الراشدين وهو ما يتفق ونظرة أهل السنة والجماعة إلى أهل البيت بصفة عامة .

فإذا كانت الخوارج قد اشتطت فى حكمها على سيدنا على بن أبى طالب ثم جاء الشيعة بعدهم فغلت فى حبها فانتحلت عقائد مستحدثة ، فاننا نجد أهل السنة قد حافظوا على حبهم لأهل البيت النبوى جميعاً وتولوهم .

والدليل الذى نقدمه هو تنازعهم بعض أهل البيت ونسبتهم إلى أهل السنة واتخاذهم لهم رواداً أوائل تهدى إلى الحق من الكتاب والسنة . فالحسن عندهم هو الخليفة الخامس استناداً إلى حديث النبى ﷺ (الخلافة بعدى ثلاثين عاماً ثم تصير ملكا عضوداً) فاحتسبوا المدة منذ انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى حتى استشهاد على بن أبى طالب . فلما وجدوا أنها تنقص عن الثلاثين سنة بستة شهور أصبح الحسن هو الخليفة الراشد الخامس ووضعوه فى المكانة اللائقة به كسيد شباب أهل الجنة وابن فاطمة الزهراء ريحانة رسول الله ﷺ .

وقد قدم لنا الأصفهانى (٣٥٦ هـ - ٩٦٦ م) نصوص الرسائل المتبادلة بين الحسن ومعاوية ، وهى ذات دلالات هامة فى توضيح خلاصة الرأيين المتعارضين فى حق كل منهما بالخلافة .

فقد ذكر الحسن قيام النبى صلوات الله عليه بتأدية الرسالة التى كلف بها ،

---

(١) نشأة الفكر ج ٢ ص ٢٨

وأن العرب تنازعت سلطانه بعد وفاته ثم تم التسليم فى نهاية المطاف إلى قريش لأنها قبيلة الرسول ﷺ فكانت هذه الحجة لقريش أساساً لتولى الأمر . إلا أن قريش لم تنصف آل البيت كما أنصفها العرب ولم تترك سلطان محمد لأهل بيته وأوليائه .

أما تنازل أهل البيت لحقهم فى سلطان الرسول فكان مؤقتاً لدوى الفضيلة والسابقة فى الإسلام للحرص على جماعة المسلمين وحتى لا يجد المنافقون باباً يدخلون منه إلى إفساد شأن الدين .

وانتهى الحسن فى كتابه إلى دعوة معاوية أن يدخل فيما دخل فيه الناس من البيعة والطاعة للحسن حتى يحقن دماء المسلمين(١) .

أما معاوية فيتلخص رده فى الاعتراف بفضل أهل البيت وسابقتهم وقرابتهم من النبى ﷺ ومكانتهم العالية فى الإسلام وأهله . ويعاتب الحسن على تهمته لأبى بكر وعمر وأبى عبيدة وحوارى الرسول وصلحاء المهاجرين والأنصار ويمضى معاوية فى خطابه فيبين أن اختيار أبى بكر كان من رأى ذوى الدين والفضيلة ولم يخطئوا فى اختيارهم لأنهم لو وجدوا فى أهل البيت من يقوم مقامه لأولوه ولكنهم عملوا فى ذلك بما رأوه صلاحاً للإسلام وأهله .

وينتهى معاوية إلى طلبه من الحسن الدخول فى طاعته لأنه الأكبر سناً والأقدم تجربة والأكثر سياسة والأطول ولاية(٢) .

وأود القول بعد تقديم أهم معانى هذين الكتابين الذى أوردهما الأصفهانى الشيعى ، أن التشيع بفرقه وعقائده لم يكن قد تشكل فى إطاره التقليدى حتى ذلك الوقت . وإذا كان الحسن قد رأى أحقية أهل البيت فى خلافة الرسول ﷺ

---

(١) أبو الفرج الأصفهانى (٣٥٦هـ — ٩٦٦ م) مقاتل الطالبيين ص ٥٥—٥٧
(٢) الأصفهانى — مقاتل الطالبيين ص ٥٧ .

فقد شاركه هذا الرأى بعض المسلمين دون أن يصل إلى نظريات وعقائد منظمة.

ومن ناحية أخرى لم يذكر الحسن أن هناك نصاً ولا وصية وإلا لألحم بها معاوية كحجة قوية يستند إليها فى حقه الخلافة . ولكن الأمر كان على عكس ذلك ، ومن الأدلة على ذلك ما قدمه المقريزى أيضاً - ذو النزعة الشيعية المعتدلة - لكى يبرهن على ترفع الحسن عن التمسك بالخلافة .

يقول الحسن فى خطبته أمام معاوية :

« أيها الناس إن الله هداكم بأولنا وحقن دماءكم بآخرنا وإن لهذا الأمر مدة والدنيا دول وإن الله عز وجل قال لنبيه صلى الله عليه وسلم (وإن أدرى لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين) [1].

ويورد الأصفهانى خطبة أخرى للحسن حيث يسكن بها ثائرة أصحابه ومؤيديه يقول فيها (.. وإن ما تكرهون فى الجماعة خير لكم مما تحبون فى الفرقة ألا وإنى ناظر لكم خيراً من نظركم لأنفسكم فلا تخالفوا أمرى ولا تردوا على رأى غفر الله لى ولكم وأرشدنى وإياكم لما فيه المحبة والرضا) [2] .

واستمر الأمر كذلك بعد الحسن ومعاوية أيضاً ، فكان الخلاف حول الحق فى الخلافة دون دعوى التسلسل المتوارث فى الأئمة التى ظهرت على أيدى الشيعة الإمامية . فكما استخلصنا من المناقشة بين معاوية والحسن ، نعثر على نفس الأسباب فيما يراه الحسين فيذكر أنه (أحق بالبيعة والخلافة من يزيد) [3].

فالخلاف هنا وهناك سياسى محض لا نرى فيه أية إشارة إلى التوارث أو الوصية بالمعنى الدينى أى استناده إلى الآيات والأحاديث . ومن المصادر التى بين أيدينا

---

(١) المقريزى (٨١٥ هـ - ١٤٤١ م) النزاع والتخاصم فيما بين بنى أمية وبنى هاشم ص ٦٣

(٢) مقاتل الطالبيين ص ٦٣

(٣) الخوارزمى (٥٦٨ هـ — ١١٧٢ م) مقتل الحسين ج ١ ص ١٨٤

(مقتل الحسين للخوارزمى) لا يشير إلى شىء من هذا كل ما أتى به على لسان الحسين فى مجادلته مع مروان بن الحكم حول البيعة ليزيد بن معاوية ، هو الفخر لانتسابه البيت النبوى ، فيقول :

. . وإنى من أهل بيت الطهارة قد أنزل الله فينا (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً - الآية)[1] .

٤ - أما الحدث الأكبر الذى كان له الأثر الحقيقى فى نشأة التشيع فهو فجيعة مقتل الحسين بن على . هذه الصدمة الكبرى التى أذهلت المسلمين جميعاً فأصابت الوجيعة قلب كل مسلم اللهم إلا أفراد جيش عبيد الله بن زياد المحارب فى صفوف يزيد بن معاوية .

ولا نجد تعبيراً يصور هذه المأساة بشكل واقعى - قبل أن تتدخل الأسطورة - أبلغ مما قاله الحسن البصرى عندما بلغه النبأ المفجع إذ قال :

واحسرتاه . . ماذا لقيت هذه الأمة ! ! قتل ابن دعيها ابن نبيها اللهم كن له بالمرصاد، وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون[2] .

تكونت الشيعة إذاً بعد مقتله وليس قبل ذلك لأنه من المستبعد أن يلاقى الحسين هذا المصير وهو فى منعة من المؤيدين والأتباع ، فالعدد الذى التف حوله كان ضئيلا إلى جانب أن هؤلاء المؤيدين لم يناصروه عن عزم وثبات بل قد يرجع السبب الأول فى استشهاده إلى خذلانه والتخلى عنه بعد أن كاتبوه ودعوه لينصروه .

ولو كانوا بذلوا للحسين وهو حى نصف ما بذلوا وهو ميت فلعل مجرى الأمر قد تغير[3]

(١) الخوارزمى (٥٦٨ هـ - ١١٧٢ م) مقتل الحسين جـ ١ ص ١٨٥

(٢) الشيخ أبو زهرة - الامام الصادق ص ١١٤

(٣) فلهوزن - الخوارج والشيعة ص ١٩٦

فقد دعى الحسين برسائل عديدة ، ووصلت إليه مبايعات عدد كبير من أهل الكوفة فصدقهم وأجابهم إلى دعوتهم ، ولكنهم خذلوه وتخلوا عنه فكأنهم سلموه لأعدائه ! !

فإذا كان يزيد بن معاوية مسئولا عن مقتله، فإن هؤلاء الذين كاتبوه ود يصبحون فى موقف أدق . وإذا قال الشيعة بأن الحسين استشهد فى حرب كان هو الذى أثارها ففى هذا تبرئة ليزيد وتخطئة للحسين . فالحق أن (الذنب كل الذنب فى هذا القول يكون على الشيعة التى خادعته ثم خذلته وأسلمته)[١] .

وينقل لنا موسى جار الله ما روى فى (الكافى) عن الصادق بنزول الوصية على النبى ﷺ فدفعه إلى على بن أبى طالب ففتح الخاتم الأول وعمل بما فيه ، ثم فعل الحسن كذلك . إلا أن الحسين عثر فى وصيته على النص الآتى :

« قاتل ، واقتل . وتقتل . واخرج بأقوام للشهادة . لا شهادة لهم إلا معك)[٢] .

ويرى موسى جار الله أن هذا الحديث الذى وضع على لسان الصادق ليس إلا احتيالا للتخلص من تهمة خزى تخاذل أهل الكوفة عن نصرته ، وتبرير خروج الحسين بأنه (بكتاب من الله مختوم بذهب) وهو سبب لا يتفق مع النص القرآنى « يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثباتاً أو انفروا جميعاً » .

ولم يفطن الحسين إلى خدعة أهل الكوفة الذين أغضبوا أباه من قبل وتخلوا عنه فكان فى أكثر خطبه يشكو من عدم طاعتهم له . من هذه الخطب ما قاله

---

(١) موسى جار الله – الوشيعة فى نقد عقائد الشيعة ص (ك و ل) .

(٢) المصدر السابق ص (ل) .

فيهم (الذليل من نصرتموه أنتم كثير فى الباحات ، وقليل تحت الرايات ، أضرع الله خدودكم وأتعس جدودكم . لا تعرفون الحق مثل معرفتكم الباطل ولا تبطلون الباطل مثل إبطالكم الحق)[١] .

ويقرر موسى جار الله بعد هذا أن سبب استشهاد الحسين يرجع إلى خيانة شيعته له وأن اللوم يقع عليهم لأنهم خدموا يزيداً فدعوا الحسين نفاقاً وأسلموه إليه ، بل (لا لوم إلا على من كان يخذل علياً فى حياته وسعى فى قتل أولاده بعد شهادته ومماته)[٢] .

ومن أبلغ التعليقات التى ذكرت عن مقتل الحسين قول إبنه على زين العابدين (ألا إن هؤلاء يبكون من أجلنا فمن ذا الذى قتلنا ؟)[٣] .

وإذا كانت الشيعة قد ظهرت على أثر مقتل الحسين ، فيجب أن نذكر أن ظهورها تم فى إطار المحبة لآل البيت النبوى والشفقة على استشهاد الحسين المؤلم ، فلم تظهر فى إطار مذهب كلامى فلسفى ، فالتشيع إذاً فى بداية مرحلته كان عنواناً على الالتفافات حول أهل البيت ومحبتهم والمجاهرة للخروج دفاعا عن الحق الذى رأوه فى تولى الخلافة والانتقام لمقتل الحسين .

ولهذا ، تكونت الشيعة حقاً بعد مقتل الحسين عليه السلام فرقة دينية تتدبر الأمر[٤] .

إن أول الآثار التى نجمت عن مصرع الحسين هو العاطفة التى تضخمت وعظمت لتعوض التقصير والخذلان من جانب المؤيدين . ثم تفتق عن هذه

---

(١) موسى جار الله — الوشيعة فى نقد عقائد الشيعة ص١م)
(٢) نفس المرجع ص١غ)
(٣) ابن حجر الصواعق المحرقة ص ١٩٧ .
(٤) نشأة الفكر ج١ ص ٢١

العاطفة روايات وأساطير أخذت تنتشر لترفع أهل البيت وتعظم شأنهم ، ثم أدخلت محبتهم ضمن أصول العقيدة الإسلامية لأن (الله افترض مودتهم على الخلق وجعلها من جملة الإيمان)[1] .

عجباً أن تختلف النظرة إلى أهل البيت جميعاً قبل استشهاد الحسين وبعده .

كان غير واحد من الصحابة يرفع من قدر آل البيت قبل هذا الحادث الأليم .

نعثر منهم على عبد الله بن عمر الذى نصح الحسين قبل خروجه إلى العراق لأنهم كتبوا إليه وحثوه على المسير إليهم ليتولى الخلافة بدلا من يزيد . لحقه عبد الله . طلب منه أن يرجع ولكن الحسين رفض بقوله (هذه كتبهم وبيعتهم) ولكن حجة عبد الله كانت غاية فى القوة ، وهى تثبت ثبوتاً قاطعاً أن المسلمين كانوا يضعون أهل البيت فى مكانتهم الصحيحة من القلوب دون غلو بل كان منهم من لا يرى لهم الحق فى الخلافة

فإن حجة عبد الله بن عمر قامت على أساس (أن الله عز وجل خير نبيه صلوات الله عليه بين الآخرة والدنيا فاختار الآخرة ولم يرد الدنيا وإنك بضعة من رسول ﷺ والله لا يليها أحد منكم وما صرفها الله عنكم إلا للذى هو خير لكم . وما كان الله ليجمع لكم بين النبوة والخلافة)[2] .

فرق الشيعة :

استشهد الحسين ، فكان مقتله أكبر حادث فى تاريخ الإسلام السياسى والروحى[3] وتفتق عن تلك المأساة أحداث أخرى يأخذها بعضها بتلابيب

(١) الخوارزمى - مقتل الحسين ج ١ ص ١ (المقدمة) .

(٢) المقريزى - النزاع والتخاصم فيما بين بنى أمية وبنى هاشم ص ٦٢

(٣) نشأة الفكر ج ٢ ص ٣٨

الآخر وصراع هائل استمر يحصد العترة ممن خرج من أهل البيت فى وجه دولة بنى أمية وبنى العباس ، فأخذ يلتفت حولهم المخلصون الذين تنتهى بهم عقائدهم إلى الدفاع والاستبسال حتى الاستشهاد ، بينما يحوم آخرون حولهم ، يبايعونهم ويدعونهم ، ثم يفرون وقت الأزمة، ليظهروا نادمين تائبين يتلمسون الأفكار والآراء ليصوروا بها أهل البيت تصويراً يرتفع بهم عن الطبيعة البشرية أحياناً ، لعلهم بهذا يجدون مستقراً لضمائرهم التى أقلقها الخذلان والخزى فى الساعات الحاسمة

وعلى مدى الأحداث المتكررة والتى تكاد تتشابه على وتيرة واحدة ، أخذت الفرق تتشكل وتتضارب فى الآراء والمعتقدات. ويصطدم الباحث بالفرق المتباينة الكثيرة العدد، ولكن من العجب أنها كلها تتخذ من التشيع دثاراً لها لا ترضى به بديلا ، بينما تختلف فيما بينها اختلافاً رقيقاً حيناً وشديداً أحياناً أخرى .

وقد جمعهم الشهرستانى فى تعريف يضمهم فى الخطوط العريضة لمعتقداتهم فهم الذين شايعوا علياً على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصاية إما جليا وإما خفياً ، مع الاعتقاد أيضاً بأنها لا تخرج عن أولاد على إلا بأحد طريقين :

الظلم من مغتصبى الإمامة أو بواسطة التقية التى يتخذ الإمام منها ستاراً يخفى به نواياه الحقيقية ، وبهذا يسلم بالإمامة كارهاً لمن لا يستحقها فى نظره .

والركن الثانى ، إن الإمامة ليست قضية تتعلق بمصالح المسلمين وتناط بعامتهم يختارون لها ما يرونه صالحاً ، وإنما هى ركن الدين المكين، فلا يجوز على النبى ﷺ أن يفوض فيها عامة المسلمين .

ويقسم الشهرستانى فرق الشيعة إلى كيسانية وزيدية وإمامية وغلاة

وإسماعيلية[١] .

أما الملطى فيقسم الفرق إلى اثنى عشر فرقة أهمها من الغلاة السبئية والقرامطة ثم المختارية أتباع المختار بن أبى عبيد ، وينتهى بفرقة الإمامية وينسبهم إلى هشام ابن الحكم ويطلق عليهم أيضاً الرافضة[٢] .

ولكن الكوثرى لا يوافق على إطلاق إسم الروافض على الإمامية لأنه فى الحقيقة لا يطلق إلا على بعض شذوذ الرافضة ، وعلى هذا فان (جعل العنوان بحيث يشمل جميع الزيدية غير مستقيم[٣] .

كما يسميهم البغدادى أيضاً بالروافض ويعتبر للسبئية منهم ، ولكنه يقسم الرافضة بعد زمان على بن أبى طالب أربعة فرق . الزيدية والإمامية والكيسانية والغلاة . وقد سجل صاحب (الفرق بين الفرق) افتراق الزيدية والإمامية والغلاة إلى عدة فرق يكفر بعضها بعضا . ويخرج الغلاة عن فرق الإسلام ، أما (فرق الزيدية وفرق الإمامية فمعدودون فى فرق الأمة)[٤] .

وكذلك يفعل الخياط المعتزلى فإنه يدعو الشيعة بالرافضة ولا يفرق بينهما وإنما تدخل عنده فى دائرة واحدة من زعمها أن أبا بكر وعمراً وعثمان وأبا عبيدة ابن الجراح وجلة المهاجرين وخيار الأنصار كانوا منافقين أيام النبى صلوات الله عليه يضمرون العداوة ويظهرون الحب له ، وهم الذين قصدتهم الآيات (ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتنى اتخذت مع الرسول سبيلا ، يا ويلتى ليتنى لم أتخذ فلاناً خليلا) وقول الله تعالى (أفمن يمشى مكبا على وجهه أهدى أمن يمشى سويا على صراط مستقيم) .

---

(١) الشهرستانى — الملل والنحل ج ١ ص ١٩٥
(٢) الملطى — التنبيه ص ٢٥ و ٣١
(٣) من مقدمة الكوثرى لكتاب التنبيه ص ٤ و ٥
(٤) البغدادى الفرق بين الفرق ص ١٦

ولكنه يصور الغلو عندهم كغلو النصارى ، فى المسيح لزعم بعضهم أنه إله أو أنه الواسطة بين الله والناس أو أنه رسول أو الزعم بأنه نبي وليس رسولا . ويخبرنا عن المقتصدين منهم بأنهم من نسبوا إليه العلم بجميع الناس والأحوال فإنه (أعلم الناس بالتدبير وأزهدهم فى الدنيا وأشدهم بأساً ، وإن الله هو المتولى لنصبه وإقامته وأن الأمة أزالته ودفعته عن موضعه وأقامت غيره ، وأن من أنكره وخالفه وجحد إمامته فكافر مشرك ولد لغير رشده)(١) .

وانفرد النوبختى بإطلاق الرافضة على اتباع جعفر الصادق (أبى عبد الله جعفر بن محمد) لأن الشيعة أصحاب الصادق تبرءوا من المغيرة بن سعيد ورفضوه بسبب آرائه الغالية فسماهم بهذا الإسم(٢) .

وظلت هذه التسمية تطلق على الشيعة جميعاً منذ ذلك الوقت ما عدا بعض فرق الزيدية التى رضيت بخلافة أبى بكر وعمر وأقرت بشرعيتها(٣) .

والحق أن إطلاق إسم الرافضة على كافة فرق الشيعة لا يتفق مع الدقة اللازمة للتفرقة بين مذاهبها وعقائدها ، فهو يمكن قصره فقط على بعض أتباع زيد بن على حين خرج على هشام بن عبد الملك ودارت المناقشة بينه وبينهم عن خلافة الصاحبين فلما (عرفوا أنه لا يتبرأ من الشيخين رفضوه حتى أتى قدره عليه فسميت رافضة)(٤) .

وقد اعتاد أهل السنة والجماعة إطلاق هذه التسمية على الشيعة جميعاً دون تفرقة ونلاحظ هذا بصفة خاصة عند ابن تيمية فى رده على ابن المطهر الحلى

---

(١) الخياط — الانتصار ص ١٦٣
(٢) النوبختى — فرق الشيعة ص ٦٢ و ٦٣
(٣) نشأة الفكر — ج ٢ ص ١٠٥
(٤) الشهرستانى الملل والنحل ج ١ ص ٢٠١

فلا يذكر الشيعة قط إلا بهذا الإسم وكأنه يغلف به مايبطنه لهم من ازدراء .

وقد نسب إلى الإمام الشافعى شعراً يستنكر إطلاق هذه التسمية ، قال :

إن كان رفضاً حب آل محمد صلى الله عليه وسلم فليشهد الثقلان أنى رافضى [١]

ولكننا سنحاول فى سياق هذا الفصل أن نعرض لأهم الفرق الشيعية وهى التى مازالت قائمة حتى عصرنا هذا ، مع عدم الخوض فى التفرقة الدقيقة التى ذهبت إليها كتب الفرق حيث قسمت كل منها إلى عدة فرق ، فليس من موضوع بحثنا أن نتقصاها .

لهذا سنقتصر فى دراستنا على الفرق الكبرى وهى الإثنى عشرية والزيدية والإسماعيلية .

ونود أن ننوه قبل الخوض فيها بأن معظم الباحثين قد كفوا أنفسهم مشقة الخوض فى أعماق هذه الفرق العديدة واكتفوا بعرض الخطوط العريضة لأكبر فرقها . ولكن أستاذنا الدكتور النشار فى بحثه الكبير عن (نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام) قد ركب الصعب وتجشم العناء الشديد لتتبعها على مر العصور منذ نشأتها حتى عصرنا الحاضر ، فعرض على بساط البحث للفرق الشيعية جميعاً على إختلاف عقائدها وتعدد نظرياتها فى نسق فلسفى متكامل .

فالشيعة الإمامية فى رأيه لا يعدون فرقة واحدة بل فرقتان ، لأن الشيعة الفاطمية الحسينية قد اختلفت بعد الجعفر الصادق ، فمنهم من نقل الإمامة إلى ابنه موسى ليصبح الإمام السابع فى سلسلة الأئمة الإثنى عشر وأصبح يطلق على هذه الفرقة الإثنى عشرية حيث تنتقل الإمامة بعد موسى إلى على الرضا ومحمد

---

(١) هاشم الدفتردار ومحمد على الزغبى - الإسلام بين السنة والشيعة ص ١٢٣

الجواد وعلى الهادى والحسن العسكرى ثم الإمام المنتظر . أما الفريق الشيعى الآخر فنقل الإمامة إلى ابن جعفر الصادق إسماعيل فسميت الثانية إسماعيلية نسبة إليه (١) .

أما الأئمة الستة الباقين فى سلسلة الأئمة الإثنى عشرية فلم يكن لهم أى دور إيجابى هام فى تصوير العقيدة الشيعية ووضعها فى صورتها النهائية (٢) فلسنا إذاً فى حاجة إلى دراستهم على انفراد واحداً فواحداً كما سنفعل بالنسبة للأئمة الستة الأول بعد قليل .

ونظر الشهرستانى إلى الإمامية بصفة عامة من زاوية ما يجمعهم فى ظل عقيدتهم بإمامة على بن أبى طالب بعد النبى ﷺ بالنص الظاهر أو الخفى لأن تعيين من يخلف الرسول ﷺ هو أهم مسائل الدين وحجتهم فى هذا الاعتقاد أن الرسول صلوات الله عليه بعث لكى يقرر الوفاق ويستتب الوئام بين الناس فلا يجوز أن يتركهم مختلفين متباعدين بسبب عدم إتفاقهم على من يخلفه .

مما يستند إليه الشيعة على سبيل النص - الخفى . فهو أن النبى ﷺ بعث أبابكر ليقرأ سورة البراءة ثم بعث بعده عليا ليكون هو القارىء لها .

كما كان صلوات الله عليه يؤمر على أبى بكر وعمر وغيرهما من الصحابة كعمرو بن العاص وأسامة بن يزيد بينما لم يؤمر على أحداً قط (٣) .

والدلائل التى يوردها الشيعة كما يوردها الشهرستانى لإثبات مانص عليه النبى ﷺ نصا صريحاً تساؤله :

---

(١) نشأة الفكر ج ٢ ص ٢٠٥ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٨٧
(٣) الشهرستانى الملل والنحل ج ١ ص ٢١٩

من الذى يبايعنى على ماله ؟ فبايعته جماعة فلما سأل عمن يبايعه على روحه فيصبح وصياً بعده ، حينئذ تقدم على وحده دون الباقين حتى أصبحت قريش تعير أبا طالب لأنه أمر عليه ابنه ؟ (١) .

وتفسير بعض الآيات القرآنية بما يتفق ومذهبهم فى الإمامة كتفسيرهم للآيه (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) حيث ادعى الشيعة أنه نص صريح فى الإمامة لأن النبى ﷺ فى غدير خم قال (من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه وانصر من نصره ، واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار ، ألا هل بلغت - قالها ثلاثا) .

كما ادعى الشيعة الرسول صلوات الله عليه (أقضاكم على) نص فى الإمامة لمعنى قول الله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) ففسروه بأن أولى الأمر هم القضاء والحكام وذهبوا إلى أن الحكم فى النزاع بين المهاجرين والأنصار فى اجتماع السقيفة هو على نفسه (٢) .

ومن الآراء التى غرسها هشام بن الحكم فى تربة العقيدة الشيعية أن الطبقة الأولى من الأمة الذين بايعوا أبا بكر نافقوا وداهنوا لأحقاد كانت فيهم لعلى ابن أبى طالب كما يمضى فى سبيل اتهاماته للصفوف الأولى من هذه الأمة فيكفر أبا بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وعائشة لأنهم عنده (من شر الأمة وأكفرها يلعنونهم ويتبرأون منهم ماعدا سلمان وعمار وأبو ذر والمقداد بن الأسود) (٣)

الشيعة الإثنى عشرية وفضائل الأئمة :

يطلق عليها أيضاً الجعفرية نسبة إلى الإمام جعفر الصادق ، وتقول بإمامة

---

(١) الشهرستانى فى الملل والنحل ص ٢٢
(٢) نفس المصدر ص ٢٢١ (الملل والنحل)
(٣) التنبيه ... الملطى ص ٣٢

إثنى عشر إمامة تبدأ بعلى بن أبى طالب وتنتهى بالإمام محمد المنتظر [١] وسنحاول التعرف على آراء ومعتقدات هذه الفرقة فى مسألة الإمامة ثم نتتبع سلسلة الأئمة الستة الأوائل .

أول مايقابلنا فى آراء هذه الفرقة هو محاولة نسبة التشيع إلى النبى صلوات الله عليه للحديث الشيعى (إنى مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى أهل بيتى ، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا أبداً) وإن كان أهل السنة يروونه بطريقة أخرى .

فكان النبى ﷺ وهو صاحب الرسالة الإسلامية يليه الرئيس الأول على ابن أبى طالب لأنه كان يلازم الرسول ﷺ ويأخذ عنه العلم ويتلقى التشريع العملى [٢] .

ويأتى الشيخ محمد كاشف الغطاء بأحاديث أخرى لإثبات نشأة التشيع فى عهد النبى صلوات الله عليه وأنه غارس بذرتها منها (والذى نفسى بيده أن هذه وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة) وقوله تعالى (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية) بأن الرسول ﷺ قال لعلى عندئذ (ستقوم أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين) [٣]

والذى يحدو بالشيخ كاشف الغطاء إلى تأكيده فكرة أن الشيعة ظهرت منذ عهد النبى ﷺ هو التفاف بعض الصحابة حول على وحبهم له ، ولكنه يفسر هذا الحب والتجمع بمعنى أكثر تخصيصا فيعلل التفافهم حوله أو ملازمتهم له بأن جعلوه (إماماً كمبلغ عن الرسول وشارح ومفسر لمعانيه وأسرار حكمه وأحكامه) [٤] .

---

(١) نشأة الفكر ج ٢ ص ١٢

(٢) أسد حيدر : الامام الصادق والمذاهب الأربعة ج ٣ ص ١٩

(٣) الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها ص ٥٤ ، ٥٥

(٤) المصدر السابق ص ٥٥

ولا يوافق على تفسير لفظ (الشيعة) بمعنى الأصحاب والأتباع والمحبين ولكنه يخصص هذه التسمية بدائرة أضيق فيقول(بل لابد هناك من خصوصية زائدة وهى الاقتداء والمتابعة له بل ومع الالتزام بالمتابعة أيضاً[١].

ولكنه لا يغمض حق الخلفاء الراشدين حقهم فى الاعتراف بالفضل وإنما يقرر بحياد ونزاهة أن السلطة الدينية والمدنية كانت مجتمعة فى الخلفاء الراشدين ، ثم انفصلت أحدهما عن الأخرى يوم خلافة معاوية ويزيد[٢] .

أما أركان الإسلام عندهم فهى خمسة : الثلاثة الأولى منها وهى :

التوحيد والنبوة والمعاد ، فتشمل القضايا الخمس الآتية :

معرفة الخالق ، معرفة المبلغ عنه ، معرفة ما يعبد به والعمل به ، الأخذ بالفضيلة ورفض الرذيلة ، الاعتقاد بالمعاد والدينونة .

والركن الرابع هو العمل بالدعائم التى بنى الاسلام عليها وهى خمس : الصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد . أى أن الإيمان قول ويقين وعمل .

فهذه الأركان هى أصول الإسلام والإيمان بالمعنى الأخص عند جمهور المسلمين[٣] .

ثم يقول الشيخ كاشف الغطاء :

ولكن الشيعة الإمامية زادوا ركناً خامسا وهو الاعتقاد بالإمامة[٤] .

(١) (أصل الشيعة وأصولها) ص ٥٧
(٢) المرجع عينه ص٦٢
(٣) أصل الشيعة وأصولها ص ٧١ و ٧٢
(٤) المرجع السابق ص ٧٣

أى يجب الاعتقاد بأن هذا المنصب إلهى كالنبوة تماماً لأن الله يختار من يشاء ويكلفه برسالة النبوة مصداقاً لقوله تعالى (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة) .

فالأنبياء مكلفون من الله والأئمة ينصبون بواسطتهم ، والنبى ﷺ مبلغ من الله والإمام مبلغ عن النبي ، وتسلسل الأئمة فى إثنى عشر إماماً كل منهم ينص على من يليه وكلهم معصومون لا يجوز عليهم الخطأ ولا الخطيئة لقوله تعالى (إنى جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتى قال لا ينال عهدى الظالمين) ولأنه ينبغى أن يكون أعلم وأفضل أهل زمانه حتى يتمكن من تأدية رسالته لأن فاقد الشىء لا يعطيه حيث يقول الله تعالى (وهو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) .

وعلى هذا فالاعتقاد بالإمامة هو الإيمان بالمعنى الأخص ، أما من لا يعتقد بالإمامة فلا يخرج عن الإسلام ، ولكن التدين عن طريق الاعتقاد بالإمامة أيضاً يؤهل المؤمن لمنازل القرب والكرامة - لا فى الدنيا لأن المسلمين فيها سواء - ولكن فى الدار الآخرة .

وتتميز الشيعة الإثنى عشرية عن باقى فرق الشيعة بالقول بإمامة الأئمة الإثنى عشر ، لاعتمادها فى هذا العدد على الأحاديث النبوية التى منها :

لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم إثنى عشر رجلا ، أو - لا يزال الإسلام عزيزاً إلى إثنى عشر خليفة[1] .

وقد حرص الشيعة على إظهار فضائل هؤلاء الأئمة الواحد بعد الآخر لأن

---

(١) صلى الشيعة ص ٧٥

كل منهم قد نص على إمامة من يليه بعده . وسنعرض لبيان آراء الشيعة في الأئمة محافظين على التسلسل الذي تورده مؤلفاتهم ، وموقف أهل السنة منهم .

١ — على بن أبي طالب : (٤٩ هـ - ٦٦٠ م) :

لا يختلف أهل السنة مع الشيعة في ذكر فضائل هذا الإمام الجليل، ولكن الشيعة تضفي عليه من الخصائص وتنسب إليه من الأفضال ما تحاول به أن تجعله يتبوأ المكان الأول بعد النبي صلوات الله عليه ولا تلقى بالا إلى باقي الصحابة الذين كان لهم أدوارهم في نصرة الرسول ﷺ ثم في خلافته من بعده .

ولكثرة ما وصف الشيعة للإمام على من صفات ومواهب ، ولطول ما والوه إماماً لا يرقى إليه أحد من أصحاب الرسول صلوات الله عليه ، أصبحت مشايعتهم له علما عليهم وحدهم مع أن أهل السنة والجماعة لا ينكرون فضله ولا يغمضونه حقه من التقدير والعرفان .

لهذا يقول الشهرستاني في تعريف الشيعة (هم الذين شايعوا علياً عليه السلام على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصاية إما جلياً وإما خفياً واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده)[١] .

وهو عندهم صاحب الكفاءة والاستعداد الذي لا يعلو مرتبتها أحد غيره مما جعله إماماً هادياً (وقد عول النبي عليه في جميع شئونه لاتصافه بصفات الإمامة)[٢] .

وأصبح على بن أبي طالب بهذا هو المعلم الأول بعد النبي ﷺ اعتماداً على

---

(١) الشهرستاني — الملل والنحل ج ١ ص ١٩٥
(٢) أسد حيدر / الامام الصادق والمذاهب الأربعة ج ٣ ص ١٩

الحديث (أنا مدينة العلم وعلى بابها) ، وإن علياً هو أول من دون العلم وسبق المسلمين جميعاً بكتابه فى الفقه (قضاء الإمام) الذى كان عند ابن عباس نسخة منه (ينظر فيها لأخذ أهم القضايا فى القضاء عنه)[1] .

ومن العجب أن أهل السنة والجماعة يقرون بمآثر على وفضائله ويذهبون فى هذا السبيل إلى حد إقرار أغلب الأحاديث النبوية المقترنة بإسمه . فقد أورد ابن حجر الهيتمى (المتوفى ٩٧٤ هـ - ١٥٦٦ م) من مآثر هذا الإمام الكثير بل قد لانجد من الشيعة ما زاد عليه اللهم إلا بوصفه (سيد الأوصياء) أو هو نفس محمد (كما يلقبه بذلك السيد/ أسد حيدر الشيعى المعاصر .

ومن المآثر والفضائل التى ثبتت عن على بن أبى طالب عند أهل السنة أنه أسلم وهو ابن عشر سنين أو تسع أو دون ذلك ولهذا لم يعبد الأوثان قط لصغر سنه فقيل عنه (كرم الله وجهه) وهو أحد السابقين إلى الإسلام وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة ويعد من الشجعان والزهاد والخطباء وأحد جامعى القرآن الكريم وقام بمكة لما هاجر النبى ﷺ إلى المدينة ، وشهد المعارك كلها إلا غزوة تبوك فكان أميرا على المدينة حينئذ وأبلى فى المعارك ضد الكفار بلاء حسنا جعلت منه فارسا عظيما .

وقد عدد له ابن حجر (٩٧٤ هـ = ١٥٦٦ م) فى (صواعقه) أربعين حديثا عن النبى ﷺ ، أشهرها (أماترض أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبى بعدى) ومن كنت مولاه فعلى مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) ، (أنت أخى فى الدنيا والآخرة) و (من أحب علياً فقد أحبنى ومن أحبنى فقد أحب الله ومن أبغض علياً فقد أبغضنى ومن أبغضنى فقد أبغض الله) وعن القضاء أنه ضرب صدر على بيده ثم قال (اللهم اهد قلبه وثبت لسانه) قال

---

(١) أسد حيدر — الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ج ٢ ص ٢٢٩

علي فوا الذي فلق الحبة ما شككت في قضاء بين اثنين . والحديث الذي قاله الرسول صلوات الله عليه في مرضه الذي توفى فيه قال (إني تركت فيكم كتاب الله عز وجل وسنتي فاستنطقوا القرآن بسنتي فانه لن تعمى أبصاركم ولن تزل أقدامكم ولن تقصر أيديكم ما أخذتم بهم ثم قال أوصيكم بهدية خيرا وأشار إلى علي والعباس ، لا يكف عنهما أحد ولا يحفظهما علي إلا أعطاه الله نوراً حتى يرد به علي يوم القيامة) .

كما أثنى عليه الصحابة والسلف أيضاً في أقوال كثيرة . منهما قول عمر بن الخطاب (يتعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن - أي علي) . وقول ابن مسعود (أفضل أهل المدينة وأقضاها علي) ، وقال عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة (كان لعلي ما شئت من ضرس قاطع في العلم وكان له القدم في الإسلام والصهر برسول الله ﷺ والفقه في السنة والنجدة في الحرب والجود في المال [1]

وأصبح الإمام علي عند الشيعة هو الإمام المعصوم (وأول الأئمة الصابر على الغصب المقتول ظلماً وعدواناً) [2]

ولكن الواقع أن ما أضفاه الشيعة على الامام علي من قداسة خاصة تغلو فتذهب إلى تشبيهه بالله أو تقسط فتجعله وصيا والموهوب بالعلم اللدني ، هذه المرتبة التي رفعها اليه الشيعة - بما فيهم الإثنى عشرية - كانت لها صدى بعيد في صفوف أهل السنة والجماعة لما لها من مساس بالعقيدة .

وحتى الصورة المعتدلة التي يصور بها الشيعة الاثنى عشرية ، نجد فيها آراء غالية . منها مايقدمه لنا الشيخ محمد آل كاشف الغطاء حيث يقول :

---

(١) أحمد بن حجر الهيتمي المكي (٩٧٤ هـ - ١٥٦٦م) الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة ص ١٩٨ و ١٢٥

(٢) نشأة الفكر ج ٢ ص ٣٦

، إمام الشيعة علي بن أبي طالب الذي يشهد الثقلان أنه لولا سيفه ومواقفه في بدر وأحد وحنين والأحزاب ونظارها لما اخضر للإسلام عود وما قام له عمود حتى كان أقل ما قيل في ذلك ما قاله أحد علماء السنة (ألا إنما الإسلام لولا حسامه كعفطة عنز أو قلامة ظافر) (١)

فقد وقف أهل السنة لمثل هذه التشبيهات معترضين ، وسلاحهم في هذا الكتاب الكريم ، لأن الدين الإسلامي المنزل والذي كلف بتبليغه الرسول صلوات الله عليه خاتم النبيين لا يصح أن يقال عنه أنه لولا علي لكان (عطفة عنز أو قلامة ظافر) .

إن الاعتراف لعلي بالفضل كبطل من أبطال الجيش الإسلامي واجب على المسلمين جميعا سنيهم وشيعتهم ، وإنما الارتفاع بتأثيره إلى هذه المنزلة بحيث يصبح فعالا في الدين الإسلامي نفسه ، فهو ما كان موضع اعتراض من أهل السنة . لأنه لولا الإسلام لما كان للعرب - بما فيهم علي شأن يذكر كما يرى موسى جار الله بقول الله تعالى (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً) وفي آية أخرى (يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد، إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز) وقوله عز وجل (من كان يريد العزة فلله العزة جميعاً) .

ولا سبيل لأحد أن يمن على الله بشيء أداه مهما كان حيث يقول تعالى : (لا تمنوا على إسلامكم ، بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان) . وقوله جل جلاله (ولن تغني عنكم فئتكم شيئاً ولو كثرت) .

وقد تضمن رد موسى جار الله على النص الآنف الذكر ، أنه يرجح أن

---

(١) الشيخ محمد كاشف الغطاء - أصل الشيعة ص ٢١

مثل هذا القول محرف مما جاء على لسان الإمام علي (دنياكم عندي كعطفة عنز في فلاة وهو قول فيه بلاغة في التشبيه، أما انتحاله في الإسلام لولا سيف علي فلم ولن يرتكبه أحد. إذ لا شرف لعلي وسيفه إلا بإسلامه والإسلام في شرفه غني عن العالمين غني الله (١).

ويضيف إلى هذا أن أمير المؤمنين علي هو أول من يتبرأ من مثل هذا الكلام.

ولكن تعلق الشيعة (بالذات) و (بذات واحدة) وإضفاء القداسة الخاصة عليها أدى إلى تدخل الأسطورة حيث تتبع صاحب المذهب حتى تصبح جزءاً من المذهب(٢).

ويمكننا تحقيق هذا الرأي فيما جمعه الشريف الرضي (٤٠٦ هـ - ١٠١٥م) من أساطير حيكت شباكها حول ابن عم الرسول ﷺ. ثم في روايته للوقائع التاريخية بطريقة أخرى تخالف ما نقلته مصادر أهل السنة، حيث نلاحظ على روايات الشيعة التصوير المسرحي الأخاذ وهو دليل على الاختلاق والإضافة لأن نزعتهم تتدخل في نقل الأحداث، فتضفي عليها ما ليس فيها وتصبغها بالصبغة الشعبية إذ يتبين للباحث من أول وهلة أن رائحة التشيع تهفو منها.

والشريف الرضي في سرده لوقائع وفاة النبي ﷺ ترك لنا وقائع تختلف تماماً عما جمعت عليه المصادر السابقة، فيذكر أن الرسول صلوات الله عليه عند مرضه دعا علياً فوضع رأسه في حجره وأغمي عليه، فلما أتى وقت الصلاة خرجت عائشة - من تلقاء نفسها، ودون ما أمر من الرسول ﷺ - فطلبت من عمر أن يصلي بالناس. ودارت مناقشة بينها وبين عمر إذ يرى أن أباها أبا بكر

---

(١) موسى جار الله - الوشيعة في نقد عقائد الشيعة - طبع النجف الأشرف بالعراق ١٣٥٣هـ ١٩٣٥م.

(٢) نشأة الفكر - ج ٢ ص (هـ، و)

آرائي وتعطيه الحق في رأيه ولكن ما يمنعها أنه (لين وأكره أن يواثبه القوم) ثم قبل عمر في النهاية على أن يصلي أبو بكر ويقف هو مدافعاً عنه ليدافع عنه إذا ما تجرأ أحد المسلمين على التوثب عليه . وكانت رغبة عمر أن يسرع أبو بكر بالصلاة قبل أن يفيق الرسول صلوات الله عليه ويأمر علياً أن يصلي بالناس .

فلما صلى أبو بكر بالناس - دون أمر النبي ﷺ - أفاق الرسول ﷺ فأمرهم أن يدعو عمه العباس ، فحمله الإثنان - علي والعباس - وكأنه ﷺ كره أن يعاونه أحد غيرهما من الصحابة . ثم خطب على المنبر بعد الصلاة خطبة حضرها المهاجرون والأنصار وظل يخطب ساعة ويسكت أخرى .

ونترك بعد هذا المجال لنص الخطبة التي تركها لنا الشريف الرضى لأنها تحمل بنفسها التعليق عليها .

قال النبي ﷺ :

« يا معشر المهاجرين والأنصار ومن حضر في يومي هذا وساعتي هذه من الإنس والجن ليبلغ شاهدكم غائبكم ألا إني قد خلفت فيكم كتاب الله فيه النور والهدى والبيان لما فرض الله تعالى من شيء حجة الله عليكم وحجتي وحجة ولي وخلفت فيكم العلم الأكبر علم الدين ونور الهدى وهو علي بن أبي طالب عليه السلام وهو حبل الله (فاعتصموا بحبل الله .. الآية)[1] .

أيها الناس . هذا هو علي عليه السلام من أحبه وتولاه اليوم وبعد اليوم فقد أوفى بما عاهد عليه الله ومن عاداه وأبغضه اليوم وبعد اليوم جاء يوم القيامة أصم وأعمى لا حجة له عند الله . أيها الناس .. لا تأتوني غداً بالدنيا تزفونها زفاً ويأتي أهل بيتي شعثاً غبراً مقهورين مظلومين تسيل دماؤهم ، إياكم واتباع الضلالة والشورى للجهالة ألا وإن هذا الأمر له أصحاب قد سماهم الله عز وجل لي وعرفتهم وأبلغكم ما أرسلت به إليكم ولكني أراكم قوماً تجهلون لا ترجعوا

(١) الشريف الرضى . خصائص أمير المؤمنين علي ص ٤٤

بعدى كفاراً مرتدين تأولون على غير معرفة وتبتدعون السنة بالأهواء وكل سنة وحديث وكلام خالف القرآن فهو زور وباطل. القرآن إمام هاد وله قائد يهدى به ويدعو إليه بالحكمة والموعظة الحسنة وهو علي بن أبي طالب عليه السلام وهو ولى الأمر من بعدى ووارث علمى وحكمى وسرى وعلانيتى وما ورثه النبيون قبلى وأنا وارث ومورث فلا تكذبنكم أنفسكم أيها الناس . الله الله فى أهل بيتى فإنهم أركان الدين ومصابيح الظلام ومعادن العلم على عليه السلام أخى ووزيرى وواصينى والقائم من بعدى بأمر الله الموفى بذمتى ومحيى سنتى وهو أول الناس إيماناً بى وآخرهم عهداً عند الموت وأولهم لقاء إلى يوم القيامة فليبلغ شاهدكم غائبكم . أيها الناس من كانت له تبعة فها أنا ذا ومن كانت له عدة أو دين فليأت على بن أبى طالب عليه السلام فإنه ضامن له كله حتى لا يبقى لأحد قبلى تبعة)[1] .

وتحمل هذه الخطبة فى طياتها على ما اشتملت من معانى ثوب العقائد الشيعة الإثنى عشرية برمتها إذ يحيطها الشريف الرضى بجو اغتصاب حق على بن أبى طالب بواسطة أبى بكر وعمر وقيام الأول بالصلاة خلافاً لأمر النبى ﷺ وانتهازهم الفرصة لانشغال على بالمرض ، ثم أورد فى سياق الخطبة نظرية الشيعة مفصلة متسقة مع عقائدهم أيما اتفاق . فعلى بن أبى طالب هو وريث العلم وهو الشارح لما أتى به القرآن ثم يأتى بعده الأئمة الذين عينهم النبى صلوات الله عليه وسماهم الله عز وجل له . ونلاحظ الطعن فى أهل السنة لأنهم (يبتدعون السنة بالأهواء ويبتغون الضلالة والشورى للجهالة ثم نلمح مدحاً أيضاً للأئمة آل البيت الذين خرجوا المطالبة بالإمامة ومناجزة الخلفاء .

وبعد هذا كله ، لا يجد الباحث صعوبة فى اكتشاف اختلاف أسلوب الخطبة ذاتها ومفرداتها عن خطب النبى ﷺ وأحاديثه التى تركها لنا الثقات . إن الخطبة أشبه بثوب مفصل لمذهب الشيعة الإثنى عشرية أحكم نسجه ، ولكنه

---

(١) الشريف الرضى - خصائص أمير المؤمنين ص ٤١ - ٤٦

لا يلبث أن يزرع بالعين الفاحصة الناقدة ، فيظهر وراءه الانتحال والوضع كأوضح ما يكون

٢ — الحسن بن علي : (٥٠ هـ - ٦٧٠ م) :

وهو الإمام الثاني عند الشيعة . أما أهل السنة فقد اعتبروه آخر الخلفاء الراشدين بنص الحديث (الخلافة ثلاثون عاماً ثم يكون بعد ذلك الملك) ، كما ذكر السيوطي أنه (لم يكن في الثلاثين إلا أيام الخلفاء الأربعة وأيام الحسن)(١) .

ولكن خلافته لم تدم سوى نحو ستة أشهر إذ تنازل عنها لمعاوية حقناً للدماء ، واشترط في كتاب الصلح الذي وجهه إلى معاوية أن يعمل بكتاب الله وسنة النبي ﷺ وسيرة الخلفاء الراشدين من بعده . وأضاف (وليس لمعاوية بن أبي سفيان أن يعهد إلى أحد من بعده عهداً بل يكون الأمر من بعده شورى بين المسلمين(٢) وأصبح العام الذي تم فيه الصلح بين الإثنين يسمى بعام الجماعة ، وتحقق في الحسن قول الرسول صلوات الله عليه (إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين) .

ويرى القلقشندي أن في خلع الحسن لنفسه وتسليمه الخلافة لمعاوية ظهور معجزتين للنبي ﷺ فيما تحقق من الحديثين المتقدمين (١) .

وقد ثار أصحاب الحسن عند تنازله عن بيعتهم إلى معاوية ، وكان على رأس الساخطين قيس بن سعد بن عبادة إذ قال له أصحابه (الحمد لله الذي أخرجه من

---

(١) ابن حجر — تعليق رقم ٢ بهامش ص ١٢٣ من كتاب الصواعق المحرقة (خصائص أمير المؤمنين) .

(٢) نفس المرجع ص ١٣٤

(٣) القلقشندي — مآثر الإنافة في معالم الخلافة ج ١ ص ١٠٨ : [متوفى في ٨٢١ هـ

بيننا فانهزمن بنا إلى عدونا) ولكنهم لم يلبثوا أن استمعوا إلى صيحة أحدهم (هذا أميركم قد بايع وهذا الحسن قد صالح فعلام تقتلون أنفسكم[١]).

وبلغ من سخط أصحاب الحسن عليه أن دعوه (ياعار المؤمنين) ، أو (يا مذل المؤمنين) ، فكان يدافع عن نفسه بقوله :

العار خير من النار أو لست بمذل المؤمنين ولكني كرهت أن أقتلكم على الملك[٢] ويعتقد الشيعة أن الحسن مات مسموماً بفعل معاوية بن أبي سفيان . إلا أن أستاذنا الدكتور النشار أتى بنص هام لأقدم مصدر شيعي وهو كتاب المقالات لأبي خلف القمي إذ يقرر أنه مات من جراحته التي أصيب منها بعد محاربة معاوية[٣] .

أما البغدادي فيرى أن سبب مصالحته لمعاوية يرجع إلى غدر أحد أتباعه إذ طعنه في جنبه فصرعه[٤] .

ويذكر النوبختي أن أتباع الحسن خالفوه وطعنوا فيه عندما صالح معاوية وتنازل له عن الخلافة ، وانعكس تأثير هذا السخط على أحدهم ويدعى (الجراح ابن سنان) الذي طعنه في فخذه قائلا له (الله أكبر أشركت كما أشرك أبوك من قبل)[٥] .

---

(١) الأصفهاني — مقاتل الطالبيين ص ٦٥
(٢) ابن حجر . الصواعق ص ١٣٥
(٣) نشأة الفكر ج ٢ ص ٣٧
(٤) البغدادي — الفرق بين الفرق ص ٢٦
(٥) النوبختي . فرق الشيعة ص ٢٤

ولكن يبدو من هذا النص أن قائله لابد وأن يكون من الخوارج وليس من أتباعه أو يحتمل انضمامه إليهم خفية وهو يضمر فى نفسه العداء له كما كان يحمل الخوارج العداء لأبيه .

ويعتبر النوبختى أن أتباع الحسن تشكل (فرقة) ، إذ أنها تقلب القول بإمامته بعد موته إلى القول بامامة أخيه الحسن ثم أخذتها الحيرة بمقتل الحسين لأنه اختلط عليها ما أداه كل من الحسن وأخيه الحسين وأيهما المصيب وأيهما المخطىء .

هل أصاب الحسن عندما وادع معاوية بالرغم من عجز الأخير عن محاربة الحسن لكثرة أنصاره وأتباعه أم كان خطئاً ؟ وبالمثل ، هل كان الحسين فى قتاله ليزيد مخطئاً أم مصيباً مع ضعف أنصار الحسين وقلتهم وكثرة جنود يزيد بن معاوية ؟ .

وعلى هذا فإنهم شكوا فى إمامتهما معاً ، لأن الحسين لو لم يحارب يزيد لكان عذره أكثر قبولا وسبب قعوده عن محاربته أكثر وضوحاً من طلب الصلح والموادعة الذى تم من الحسن لمعاوية .

ثم افترقوا بعد استشهاد الحسين إلى ثلاث فرق : أولها من قالت بامامة محمد بن الحنفية لأنه أقرب الناس إلى أمير المؤمنين على بعد الحسن والحسين ، وأنه أولى بالإمامة كما كان الحسين أولى بها بعد الحسن والحسين وفرقة ثانية ادعت أن محمد بن الحنفية هو الإمام المهدى وصى على بن أبى طالب (وليس لأحد من أهل بيته أن يخالفه ولا يخرج عن إمامته ولا يشهر سيفه إلا بإذنه) [1] واستدلوا على ذلك من أن تنازل الحسن لمعاوية تم بعد موافقة أخيه

(١) النوبختى — فرق الشيعة ص ٢٦

محمد بن الحنفية على المصالحة بعد أن صرح له من قبل بمحاربته ، **وكذلك فعل** مع الحسين حيث صرح له بمقاتلة يزيد (ولو خرجا بغير إذنه هلكا وضلا وأن من خالف محمد بن الحنفية كافر مشرك) [١] .

ثم ظهرت بوادر الغلو على أثر وفاة محمد بن الحنفية إذ قال بعض أتباعه أنه لم يمت ولن يموت (ولكنه غاب ولا يدرى أين هو وسيرجع ويملك الأرض ولا إمام بعد غيبته إلى رجوعه) [٢] .

٣ ـ الحسين بن علي : (٦١ هـ = ٦٨٠ م) :

اعتبر الحسين سيد شهداء الشيعة ، وكان مقتله ، أكبر حادث فى تاريخ الإسلام السياسى والروحى [٣] .

ومن الأحاديث التى رويت عن النبى ﷺ فى ذكر الحسين قوله ﷺ (حسين منى وأنا منه أحب الله من أحب حسيناً ، الحسن والحسين سبطان من الأسباط) [٤] .

وقد نسج الخيال الشيعى خيوطه حول مأساة مقتل الحسين ، فمن الآثار الأسطورية لهذه المرقعة أن آفاق السماء احمرت لمدة ستة أشهر ، أو أن الحمرة لم تكن تظهر قبل مقتل الحسين ، أو أن الله تعالى قد أظهر تأثير غضبه على من قتل الحسين بحمرة الأفق أظهاراً لعظم الجناية [٥]

ولكن الثابت أن الحسين قاتل بشجاعة بالرغم من قلة عدد المحاربين فى صفه ،

---

(١) النوبختى (فرق الشيعة) ص ٦٢
(٢) المصدر نفسه ص ٢٧
(٣) نشأة الفكر ج ٢ ص ٣٨
(٤) ابن حجر — الصواعق المحرقة ص ١٩٠
(٥) المرجع السابق ص ١٩٢

كما يجمع الرواة على أن من كاتبوه وبايعوه أخلفوا وعدهم وبيعتهم ، وأن المخلصين له قد نصحوه بعدم الخروج لمحاربة يزيد بن معاوية ولكنه أبى .

ويعطى الفرزدق صورة دقيقة لماحة للموقف إذ قال للحسين :

سقطت ياابن رسول الله ﷺ ، قلوب الناس معك وسيوفهم مع بنى أمية والقضاء ينزل من السماء والله يفعل مايشاء[١] .

ولكن الحسين تقدم بشجاعة نادرة ينشد :

أنا ابن على الحبر من آل هاشم … كفانى بهذا مفخرا حين أفتخر
وجدى رسول الله أكرم من مشى … ونحن سراج الله فى الناس يزهر
وفاطمة أمى سلالة أحمد … وعمى يدعى ذا الجناحين جعفر
وفينا كتاب الله أنزل صادقا … وفينا الهدى والوحى والخير يذكر[٢]

وثبت فى المعركة دون خوف أو وجل مما أصبح قدوة لحركة التوابين حين قامت لتقتص من قاتليه . وكان لخذلان أهل الكوفة له صدى بعيد فى نفوس الشيعة لزمن طويل .

لحق أولئك الذين بعثوا بالكتب والبيعة إلى الحسين خذلوه فى اللحظات الحاسمة ، وتخلوا عنه وتركوه إلى مصيره من قتل وإهانة وتمثيل بجسده ، فلا غرو أن يجد الحسين نفسه فى النهاية بين أفراد قلائل من الاصحاب وأهل بيته وهم تسعون بين رجل وامرأة[٣] أن يطلب الكف عن القتال فيما يروى ابن قتيبة فقال لعمرو بن سعيد الذى أرسله لعبيد الله بن زياد لقتالهم (ياعمرو اختر

(١ و ٢) « الصواعق المحرقة » ص ١٩٤ و ١٩٥

(٣) لابن قتيبة - الامامة والسياسة ج ٢ ص ٤ ، ويقول ابن حجر فى الصواعق ص ١٩٥ ومعه من اخوته وأهله نيف وثمانون نفسا .

منى ثلاث خصال إما أن تتركني أرجع كما جئت فإن أبيت هذه فأخرى سيرني إلى الترك أقاتلهم حتى أموت أو تسيرني إلى يزيد فأضع يدي في يده فيحكم في بما يريد)[1]

ولم يخرج مع الحسين إلا عدداً قليلا جداً من أهل المدينة كما لم يناصره أهل الكوفة بل خذلوه ساعة المحنة وتركوه يلقى مصيره وحده مما دفع الحمية ببعض جند أعدائه إلى الالتحاق بجيشه والقتال دفاعا عنه لأنهم استنكروا أن (يعرض ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث خصال فلا يقبل اعداءه واحدة منها)[2]

إن البعض بعث الكتب إلى الحسين ثم لم يفعلوا شيئاً إلا أن يرقبوا المعركة من بعيد ، وقلة منهم هم الذين آزروه وناصروه ، ثم قتل غيلة وغدراً .. كل هذا خلق الشعور بالذنب ، هذا الإحساس هو الذى دفع (هؤلاء الشيعة إلى القتال والموت)[3] ثم كانت المعين الذى لا ينضب للأساطير والروايات الشيعية ، وأحد أسباب الغلو التى ظهرت بعد ذلك لتفتح الطريق للمذاهب والأفكار أن تنفذ إلى قلوب الشيعة وعقولهم

فلم تكن المحبة فى أول أمرها البيت النبوى إلا عاطفة رقيقة ، ولكن مصرع الحسين بهذه الصورة المروعة حول هذه العاطفة فكبرت وتضخمت ثم تحولت إلى عقيدة نال منها الغلو والتطرف حينا وابتعد عنها أحيانا . ولكنها ظلت تلتقط الأفكار والنظريات لتخلق منها تكئة لهذه المعتقدات .

والمتتبع لسياق الأحداث بما أجمع عليه المؤرخون والباحثون من ملاحظة

---

(١) الصواعق المحرقة ص ٥

(٢) نفس المصدر ص ٥

(٣) الخوارج والشيعة فلهوزن ص ١٩٦

تخلف أنصاره بالكوفة عن القتال معه ، لا يوجد صعوبة فى الاستنتاج بأن الصياغة التى تمت للمذهب الشيعى بصورته الفلسفية فى أيام الجعفر الصادق كانت فى الحقيقة صدى لهذه المعركة الطاحنة التى ذهب ضحيتها ابن بنت رسول الله صلوات الله عليه .

ويرى ابن تيمية أن الاختلاف فى شأن مقتل الحسين تفرق إلى ثلاث وجهات نظر ثلاثة منها أن قتله كان حقا لأنه شق عصا المسلمين وفرق جماعتهم بينما ينص الحديث النبوى على أنه (من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه) فقاسوا الأمر على ما فعله الحسين ولهذا يعد أول خارج على ولاة الأمر فى الإسلام ، ولكن الشيعة ترى إنه كان الإمام الواجب طاعته الذى لا يتم أمر من أمور الدين من جهاد أو صلاة إلا به .

وكلا الرأيين متطرفان .

أما المذهب الوسط — وهو مذهب أهل السنة والجماعة — فيعتبر أن الحسين قتل شهيداً مظلوماً ولا ينطبق عليه الحديث السابق ذكره . لأنه (طالب أن يذهب إلى يزيد أو إلى الثغر أو إلى بلده فلم يمكنوه وطلبوا منه أن يستأثر لهم وهذا لم يكن واجبا عليه) (١) .

وكان مقتل الحسين فرصة سانحة لظهور البدع ، فهناك بدعة الحزن والنواح ولطم الخدود يوم عاشوراء وما يفضى إلى ذلك من لعن السلف وقراءة أخبار مقتله بكثير من التحريف والتهويل مما يفتح باب الفتنة بين الأمة الإسلامية . ومقابل النواح والعويل كان يفرح قوم من الناصبة أعداء أمير المؤمنين على وأولاده كالحجاج بن يوسف الثقفى واختلقت الأحاديث حيث رووا (من

(١) منهاج السنة ج ٢ ص ٢٤٧ و ٢٤٨

وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته (وهو حديث لا اسناد ثابت له كما يقول ابن حنبل .

ويأتى ابن تيمية بحادثة نقل رأس الحسين إلى يزيد كما رواها البخارى فى صحيحه عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك، ونقلت بواسطة أبى نعيم عن ابن عمر، ثم يطعن فى صحة الحادثة ودليله على ذلك أن هؤلاء الصحابة الذين حضروا واقعة قيام يزيد بالنكت على ثنايا الحسين لم يكونوا بالشام بل كانوا بالعراق . ويرى أن يزيد لم يأمر بقتل الحسين إذ لا غرض له من قتله وإنما أراد أن يكرمه كما أمره بذلك أبوه معاوية . ولما وجد الحسين أن أهل العراق خذلوه ويودون تسليمه إلى يزيد طلب أن يرجع إلى بلده أو يقابل يزيد أو يذهب إلى الثغر فمنعوه وقاتلوه حتى قتل شهيداً مظلوماً .

بل إن خبر قتله لما بلغ يزيد وأهله ساءهم ذلك وبكوا على قتله وقال يزيد لعن الله ابن مرجانة يعنى عبيد الله بن زياد أما والله لو كان بينه وبين الحسين رحم لما قتله (.. قد كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدون قتل الحسين) [١]

ويعيب ابن تيمية على يزيد أنه لم يثأر للحسين ولم يقتل قاتله، ولكنه فى الوقت نفسه يطعن فى الأخبار التى تروى عن سبى نساء الحسين ، ويرجع مصدرها إلى أهل الهوى والجهل لأنه لم يحدث قط أن سبى المسلمون هاشمية كما لم تستحل أمة محمد ﷺ أبداً سبى نساء بنى هاشم .

وخطأ الفهم عن تصديق مثل هذه الأخبار يرجع إلى عدم التفرقة بين ما قيل من أن ـ الحجاج قتل الأشراف ، وبين بنى هاشم . ويمكن تفسير ذلك من الخلط بين الأشخاص المنتمين حقيقة إلى بنى هاشم وبين البعض الآخر الذى يدعى كذبا أنه علوى بينما نسبه مطعون فيه .

---

(١) منهاج السنة ص ٢٤٩

وينفى ابن تيمية نفياً قاطعاً أن الحجاج قتل احداً من بنى هاشم مع كثرة قتله لغيرهم. والذى يساعد ابن تيمية فى وصوله إلى هذا الجزم أن عبدالملك كتب إلى الحجاج يقول له (إياك وبنى هاشم أن تتعرض لهم فقد رأيت بنى حرب لما تعرضوا للحسين أصابهم ماأصابهم[1])

فاذا قيل أن الحجاج قد قتل كثيراً من أشراف العرب فيجب أن ينصرف المعنى إلى سادات العرب ، ولكن الحلى ظن خطأ أن الأشراف بمعنى بنى هاشم لأن اصطلاح الأشراف فى مفهومه لاتخرج عن بنى هاشم ، بينما الأشراف عند بعض البلاد هم أولاد العباس وفى بعض هم أولاد على

فالمسلمون كانوا يوقرون بنى هاشم ويعظمون كل من ينتمى إليهم بدليل أن الحجاج تزوج بنت عبدالله بن جعفر فلم يقبل ذلك بنوأمية ونزعوهامنه لأنهم يعظمون شأن بنى هاشم .

فلم يطف برأس الحسين ولم يقم يزيد بسبى عياله بل أنهم عندما دخلوا بيته قامت النساء نائحات باكيات ، وأكرمهم يزيد وأحسن وفادتهم وخيرهم بين الإقامة عنده أو السكن بالمدينة فاختاروا الرجوع .

فكل ما قيل غير هذا فهو تلفيق وكذب .

أما قتل الحسين فهو بلا ريب من أعظم الذنوب وإن(فاعل ذلك والراضى به والمعين عليه مستحق لعقاب الله الذى يستحقه أمثاله)[2] ولكنه فى نفس الوقت ليس أفدح من وقع من قتل من قبل من النبيين وقتلى المسلمين الأولين فى معاركهم الطاحنة ضد المشركين كشهداء أحد وقتلى حرب مسيلمة الكذاب . وقتل عثمان وقتل أبيه على بن أبى طالب حيث ظن قاتلوه أنهم يتقربون إلى الله بقتله لأنه فى اعتقادهم

---

(١) منهاج السنة ج ٢ ص ٢٤٩

(٢) نفس المصدر والصفحة .

كافر . أما المحاربين للحسين فلم يعتقدوا كفره بل وأكثرهم قتله (لكن قتلوه لغرضهم كما يقتل الناس بعضهم بعضا على الملك)[1] .

أما الترهات التى تحكى عن أمطار السماء دماً وظهور الحمرة فى السماء منذ ذلك الوقت فإنها محض هراء لأن سبب هذه الحمرة طبيعى عندما تكون الشمس فى منزل الشفق .

ويفند ابن تيمية مايقوله الشيعة من إكثاره الوصية المسلمين فى ولديه الحسن والحسين بحديثه : هؤلاء وديعتى عندكم وأنزل الله فيهم (قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى) ويرده على أسباب ثلاثة :

إنه يقر أولا بالحق الواجب للحسن والحسين ، ويستشهد بخطبة النبى ﷺ بغدير خم الواقع بين مكة والمدينة حيث قال ﷺ : إنى تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله وعترتى أهل بيتى أذكركم الله فى أهل بيتى ، أذكركم الله فى أهل بيتى) فالحسن والحسين من أعظم أهل بيته اختصاصاً به لأنه وزع كساءه على على وفاطمة والحسن والحسين ثم قال (اللهم هؤلاء أهل بيتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً) .

ولكنه لا يؤيد صحة الحديث الذى يعتبر الحسن والحسين وديعة بين المسلمين لأنه غير مدون بكتب الحديث المعتمدة ، ولأن الحفظ لا يكون إلا للمال لا للرجال وإن كان يقصد كما يستودع الرجل أطفاله لمن يربيهم ويحفظهم فإنهما كانا قد بلغا مبلغ الرجال وأصبح كل منهما مسئولا عن نفسه . والنبى ﷺ أعظم من أن يودعهما المخلوق ، وإن (أراد أن الأمة تحفظهما وتحرسهما فالله خير حافظ وهو أرحم الراحمين)[2] .

---

(١) منهاج السنة ج ٢ ص ٢٤٩

(٢) المصدر السابق ص ٢٥٠ و ٢٥١

النقطة الثالثة التى يستند إليها ابن تيمية فى تدعيم وجهة نظره أن الآية (قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى) من سورة الشورى وهى مكية نزلت قبل أن يتزوج على بفاطمة وقبل أن يولد الحسن والحسين . فالثابت أن علياً تزوج فاطمة فى المدينة فى العام الثانى من الهجرة . وقد بين ابن عباس أنه ما من قبيلة من قريش إلا وبينها وبين الرسول ﷺ قرابة ، فمعنى هذه الآية (لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى، إلا أن تودونى فى القرابة التى بينى وبينكم) ولم يقصد بها عليا وفاطمة وأبناءهما على وجه التحديد كما ذكرت بعض المصادر خطأ لأن سورة الشورى جميعها مكية ، بينما ولد الحسن سنة ثلاث من الهجرة فى منتصف رمضان ، وولد الحسين فى الخامس من شهر شعبان سنة أربع من الهجرة[١] .

٤ - على زين العابدين : (٩٤ أو ٩٥ هـ = ٧١٢ أو ٧١٣ م) :

أنه من سلالة فاطمة الزهراء ، وابن الحسين بن على بن أبى طالب الذى نجا من المعركة الذى استشهد فيها أبوه ، حتى تبقى ذرية الحسين فى عقبه .

فكما اختلفت الشيعة على أثر مقتل الحسين فانحاز بعضهم إلى محمد بن الحنفية بينما رأى البعض الآخر إنتقال الإمامة إلى على بن الحسين هذا ، فقد تنازعته الفرق فيما بينها وضمه أهل السنة والجماعة إلى صفوفهم ، واعتبرته الشيعة الإثنى عشرية أحد أئمتهم الذين انتقلت إليهم الإمامة الروحية بعد أبيه الحسين .

أما الشيعة الإثنى عشرية ، فإنه تمشيا مع المذهب الذى التقط فى نشأته وتطوره كثيراً من الأساطير والآراء الغالية ، فقد أرجع إمامته - دون عمه محمد بن الحنفية - إلى نتيجة التحكيم عند الحجر الأسود حيث نطق الحجر (إنه الإمام الحق) [٢] فأصبح هو الإمام بعد أبيه الحسين .

---

(١) منهاج السنة جـ ٢ ص ٢٥٠ و ٢١٥

(٢) دونلدسن / عقيدة الشيعة ص ١١٨ .

وأضافوا إليه العلم بالغيبيات ، إذ علم بالكتاب الذى كتبه عبد الملك للحجاج ينهاه فيه عن اجتناب دماء بنى عبد المطلب ، فذكره محدد لليوم والنص حتى بهت عبد الملك عندما اكتشف صحة تنبؤه (فسأله أن لا يخليه مع صالح دعائه)[1] .

وبحكم نشأة هذا العابد الفذ فى ظل الأحزان والكآبة والآلام ألقى بنفسه فى بحر العبادة ، وهام مع عبوديته لربه فكان (إذا توضأ للصلاة اصفر لونه ، فقيل له فى ذلك فقال ألا تدرون بين يدى من أقف ؟)[2] .

إنه لجأ إلى العبادة بعيداً عن هذا المعترك السياسى المضطرب بالأحداث على أثر مقتل أبيه الحسين ، وثورة المدينة ومكائد وجه الحكم الأموى .

وقد أنقذ على بن الحسين الكثيرين من أهل المدينة بمصالحته وبيعته لمسلم بن عقبة . وعندما مات يزيد بن معاوية لجأ إليه العراقيون يحاولون جذبه إلى نفس المنزلق الذى وقع فيه أبوه وجده ، ولكن (الحوادث كانت قد صقلته صقلا نهائياً)[3] فأبى .

وظلت قلوب المسلمين من حوله تتطلع إليه حباً فى السلالة الطاهرة التى تفرع منها ، فلا غرو أن يعرفه الكافة عندما أراد الوصول إلى الحجر الأسود تكملة لمناسك الحج فتفسح له الطريق ، وكانت مناسبة التقطها الفرزدق ليعرف بها فى قصيدته المشهورة هشام بن عبد الملك الذى لم يلق إليه المسلمون بالا وهو ابن ذى السلطان .

قال الفرزدق :

هذا الذى تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم

---

(١) ابن حجر الهيتمى . الصواعق المحرقة ص ١٩٨ .

(٢) نفس المرجع والصفحة

(٣) نشأة الفكر ج ٢ ص ١١٨ .

هـذا ابن خير عباد الله كلهم　　　هـذا التقى النقى الطاهر العلم
إذا رأته قريش قال قائلها　　　إلى مكارم هذا ينتهى الكرم
ينمى إلى ذروة العز التى قصرت　　　عن نيلها عرب الإسلام والعجم

ولكن العاطفة لم تكن تظل بصورتها التلقائية نحو ونحو أهل البيت النبوى إذ مشى فيها وباء الغلو والتطرف ، فلما تناهى إلى سمعه بعضها وقف فى وجهها بشدة وتبرأ من معتنقيها .

فمن أقواله لبعض الشيعة :

أيها الناس أحبونا حب الإسلام ، فما برح حبكم حتى صار علينا عاراً وحتى بغضتمونا إلى الناس[1] .

وهو بمثل هذا القول، وبأقوال أخرى أوردها الأستاذ الدكتور النشار، يمكن أن نصل إلى نفس الاستنتاج الذى استخلصه من تلك النصوص، وهو أن نظرة أهل البيت لأنفسهم لم تكن أبداً بالصورة التى تناقلتها الشيعة - خاصة المتطرفين منهم - كذلك رأيهم فى الصحابة الأولين فكانوا موضع إجلال وإكبار لا محل سخط ولعن . (ولا عجب أن نراه يتولى أصحاب محمد رسول الله ﷺ ويدعو لهم فى الصحيفة السجادية المنسوبة إليه، وأن نرى إبنه الإمام زيداً يتابع سنة أبيه ويختلف مع غلاة الشيعة فى الكوفة فيما بعد حين يتولى الشيخين)[2] .

ويذهب الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة إلى مثل هذا الرأى مستخلصا إياه من الرواية التى ذكرها ابن كثير فى (البداية والنهاية) وخلاصتها أن على بن الحسين جلس إلى قوم من أهل العراق فنالوا من أبى بكر وعمر فسألهم : أأنتم من المهاجرين الأولين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله

---

(١) الشيخ محمد أبو زهرة ـ الامام زيد ص ٢٦
(٢) نشأة الفكر جـ ٢ ص ١٢٦ .

ورضواناً وينصرون الله ورسوله ؟ قالوا : لا ، فسألهم ثانية . أفأنتم من الذين (تبوؤا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم) فأجابوا بالنفى للمرة الثانيـة فقال لهم : أما أنتم قد أقررتم على أنفسكم وشهدتم على أنفسكم إنكم لستم من هؤلاء ولا من هؤلاء وأنا أشهد أنكم لستم من الفرقة الثالثة الذين قال الله فيهم (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا) فقوموا عنى لابارك الله فيكم ، ولا قرب دوركم ، أنتم مستهزئون بالإسلام ، ولستم من أهله)

وإن كانت هذه الرواية منسوبة إلى محمد الباقر بن على زين العابدين فإن الأستاذ الشيخ أبو زهرة يرى احتمال تكرر الواقعة مع الأب والإبن فتكرر منها القول[1] .

فلا عجب إذاً أن يضع على زين العابدين نفسه فى تيار السنة العام[2] لأنه استنكر الغلو فى حب أهل البيت النبوى فنسبت إليهم العصمة والقداسة، ولأنه أيضاً كان من تلاميذ العالمين الكبيرين : سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير[3]

ولهذا لم تضعه الشيعة المعاصرة له فى سلسلة الأئمة الخالدين أو المعصومين أو الراجعين كما يقول أستاذنا الدكتور النشار حيث قطع الطريق أمام كل غال بطراز حياته التى قضاها متعبداً حتى أطلق عليه (زين العابدين) .

وقد وصل أستاذنا الدكتور النشار فى بحثه عن حياة هذا العابدالنقى الإيمان إلى نتائج هامة تتلخص فيما يلى :

أولا ـ أنه لم يختلف مع ابن عمه محمد بن الحنفيه وأن أسطوره الاحتكام إلى الحجر الأسود ما هى إلا محض افتراء .

---

(١) الشيخ محمد أبو زهرة ـ الامام زيد ص ٢٦ .
(٢ و ٣) نشأة الفكر ج ٢ ص ١٢٦ .

ثانياً ـ لقد اتسم حقاً بالحزن وعرف بكثرة البكاء حتى عد أحد البكائين الخمسة بعد آدم ونوح ويوسف ويحيى وفاطمة إلا أنه لم يعرف فى حزنه المقت والضغينة الذى انقلب إليه حزن الشيعة بعده .

ثالثاً ـ من الخطأ القول بأنه وضع نظاماً معيناً للزهد ، وأن الصحيفة السجادية المنسوبة إليه موضوعة بواسطة الشيعة المتأخرين .

رابعاً ـ شهر السلاح فى وجه أنواع الغلو كلها وكره الكلام العقلى[١] .

٥ ـ محمد الباقر : (١١٣ هـ - ٧٣١ م)

كان أبوه على زين العابدين علماً على العبادة والتقوى ثم أصبح من بعده إبنه الباقر رمزاً للعلم الذى تفرغ له فى عزلته بالمدينة . وسمى بالباقر لتبقره بالعلم أو لأنه بقر العلم بقراً[٢] .

ونسبت إليه الشيعة آراء فى نظرية الإمامة حيث أكد صفة الإمام الروحية ، ووراثة النبى ﷺ لعلم الأنبياء . ورثها الباقر عنه مع انتقال الإمامة الروحية إليه ثم تروى القصص الكثيرة عن مقدرته على إحياء الموتى وإبراء الأكمة بإذن الله .

ومن أقواله التى ينسبها إليه الشيعة ، أن الوحى المنزل على النبى ﷺ يختلف عما هو منزل على الإمام ، فالنبى ﷺ ربما سمع الكلام أو رأى الشخص (أى جبريل عليه السلام) ولم يسمع ، أما الإمام فهو الذى يسمع الكلام ولا يرى الشخص . كما أن الأئمة معصومون وبهم ينظر الله إلى الناس بعين الرحمة ولولاهم لهلك الناس[٣] .

---

(١) نشأة الفكر من ص ١١٧ الى ص ١٣٣

(٢) دونلدس عقيدة الشيعة ص ١٢٤

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .

ويذكر السيد أسد حيدر أن حركة الغلاة الهدامة كانت تقوم على إسناد الأحاديث الكاذبة إلى الباقر وإبنه الصادق بعده . فمن أسند اليه المغيرة بن سعيد ادعى الاتصال به ـ أي بالباقر ـ وأخذ يروي عنه الأحاديث المكذوبة ، فلما علم الإمام الصادق بخبره نهى عن تصديقه بقوله (لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة ، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة فإن المغيرة بن سعيد لعنه الله دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها[1] .

ويبدو أن الغلاة انتهزوا فرصة إحاطته بعلوم الفقه والحديث ، وكثرة عدد من يقصده من العلماء المستفسرين عما استشكل عليهم من أمور ، ليدسوا ما شاء لهم الدس . فإن الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة يؤيد أن مجلسه العلمي كان يضم العلماء من كل حدث وصوب مع اختلاف المذاهب والأهواء ، فمن زواره علماء يتشيعون لآل البيت ، وآخرين من أهل السنة (منهم الإمام أبو حنيفة) وبعض الغلاة الذين أفرطوا في تشيعهم (فكان يبين لهم الحق ، فإن اهتدوا أخذ بيدهم إلى الحق الكامل وإن استمروا على غيهم صدهم ، وأخرجهم من مجلسه)[2] .

وكان الإمام الباقر يجل الصحابة وينهى عن الإساءة إليهم ، وخاصة الشيخين أبا بكر وعمر فيقول (من لم يعرف فضل أبي بكر وعمر فقد جهل السنة)[3] ، كما أعلن براءة من يتناولهما ويزعم أنه يحب أهل البيت النبوي .

إلا أن الشيعة الإمامية يرون أن الإمام الباقر هو واضع علم الأصول وليس الشافعي وإن اعترفوا للشافعي بأنه ألف في الأصول ووسع دائرة بحثه ، لكنه جاء متأخراً عن مصنفي الشيعة . ويذهب السيد أسد حيدر في هذا المعنى إلى أن (هشام بن الحكم كان أسبق من الشافعي لأنه ألف مباحث الألفاظ من الأوامر

---

[١] أسد حيدر . الامام الصادق والمذاهب الأربعة ج ٢ ص ٤٠ و ٤١
[٢] الشيخ محمد أبو زهرة . الامام الصادق ص ٢٢ .
[٣] الشيخ محمد أبو زهرة ـ الامام الصادق ص ٢٤

والنواهى والبيان والنسخ وغير ذلك الذى تلقى معلوماتها عن أستاذه الإمام الصادق قبل ولادة الشافعى) ؟[1] .

ولا ينقض الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة هذا القول ، ولكنه يميل إلى أن آثار الإمامين الباقر وبعده الصادق كانت من إملائهما أو مذكراتهما لتلاميذهما (وليس تدويناً مبوبا مرتباً كرساله الشافعى التى أثرت عنه)[2] .

ويقر ابن تيمية أن الباقر كان من (خيار أهل العلم والدين) ولكنه لا يرى أنه (أعلم أهل زمانه) كما يسميه الحلى ، لأن الزهرى عند ابن تيمية — وهو من أقران الإمام الباقر — أعلم منه [3] .

وقد تعرض أستاذنا الدكتور النشار إلى الأحاديث المنسوبة إلى الإمام الباقر وفندها تفنيداً علمياً ومن هذه الأقوال تعليل الحاجة إلى الإمام لكى يرفع الله العذاب عن أهل الأرض ، ثم الحديث الخطير المنسوب إليه على وجوب طاعة المسلمين لأمير المؤمنين على حتى فى حياة الرسول ﷺ (ولكنه صمت فلم يتكلم فى حياة الرسول ﷺ) .

يقول الأستاذ الدكتور النشار (فإن صح حقاً أنه دعا إليهم — أى نظرية الإمام الصامت والإمام الناطق — فقد دعا إلى نظرية أو وضع أساساً لنظرية من أدق النظريات الغنوصية والتى استخدمت لدى الإسماعيلية والغلاة فيما بعد)[4]

ولكن مكانة الإمام الباقر البارزة بين المحدثين الذين يلتزمون بالقرآن والسنة ، تنفى عنه التأثر بأى مؤثرات خارجية — مثل هذا الأثر الغنوصى الواضح-

---

[١] أسد حيدر — الامام الصادق ج ٢ ص ٢٦
[٢] أبى زهرة — الامام الصادق ص ١٧
[٣] نشأة الفكر ج ٢ ص ١٣٦
[٤] منهاج السنة ج ٢ ص ١٢٣

لأن عالم الحديث الحق (يتحرى الحديث تحريراً علمياً)[1] .

فمن الواضح إذاً أن مثل هذه الأقوال منسوبة إليه بواسطة الغلاة .

وبصرف النظر عن تعدد الفرق الشيعية واختلاف حلها وعقائدها ـ وهي الظاهرة الملحوظة من واقع المصادر كلها ، فأننا سنلتزم بالسياق الذي يضم سلسلة الأئمة ، فننتقل إلى الإمام جعفر الصادق ، ثم نعالج بعد بشيء من التفصيل المذهب الزيدى لصلته القريبة بنظرية أهل السنة والجماعة في الإمامة .

٦ ـ الإمام جعفر الصادق : (١٤٨ هـ = ٧ ٥ م) :

هو أبو عبد الله جعفر بن محمد . يعتبره الشهرستاني ذا علم غزير وورع تام عن الشهوات ويسرد موجزاً لتاريخ حياته المتصل بدعوى الإمامة ، فيخبرنا أنه أقام بالمدينة يفيض من علومه على الموالين له ، فلما انتقل للعراق لم ينازع أحداً في الخلافة ولم يتعرض لها . ثم يفسر عزوفه عن الخلافة بتعليل دقيق رائع فيقول : ـ

ومن غرق في بحر المعرفة لم يطمع في شط ، ومن تعلى إلى ذروة الحقيقة لم يخف من حط وقيل من آنس بالله توحش عن الناس ، ومن استأنس بغير الله نهبه الوسواس[2] .

هذا ما يقوله الشهرستاني . ورأيه في هذه النقطة يعبر عن رأى جمهور أهل السنة الذين يقولون (إنه لم يكن خليفة ولم يطالب بها ولم ينازع) ولكن الشيعة لهم رأى آخر ، فهو عندهم لم يخرج داعياً لنفسه لأنه عمل بمبدأ التقية ، فنقلوا عنه قوله (التقيه ديني ودين آبائي)[3] .

---

[١] منهاج السنة ٢ ١٤٢ نشأة الفكر ج ٢

[٢] الملل والنحل ج ١ ص ٢٧٢ .

[٣] الشيخ محمد أبو زهرة ـ الامام الصادق : حياته وعصره وآراؤه وفقهه ص ٤٠

ولكن الأستاذ الشيخ أبو زهرة ينفى عن الإمام الصادق مطالبته بالإمامة بالرغم من أن المتشيعين له بالعراق كانوا ينادون به إماماً ، ذلك لأنه رأى خذلانهم لعمه الإمام زيد ثم قتله وصلبه بطريقة منكرة فعلم أن الشيعة فى عصره يحرضونه ولن ينصروه . واستكملت تجربة الإمام زيد حلقاتها باستشهاد كل من محمد بن عبد الله بن الحسين فى المدينة وأخيه إبراهيم بالعراق فأثرت فى نفسه وعزف عن السياسة لاجئاً إلى العلوم يغترف من منابعها[١] .

وقد اشتهر الإمام الصادق بعلمه الغزير ، ويذهب الشيعة إلى أن مدرسته بالمدينة كانت جامعة إسلامية كبرى تجذب إليها العلماء من أجزاء العالم الإسلامى ، وينسبون إليه العلم الموروث عن جده أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، وأنه لم يجهل الإجابة على أى سؤال وجه إليه ، فمن أقواله التى ينسبونها إليه (سلونى قبل أن تفقدونى فإنه لا يحدثكم أحد بمثل حديثى[٢] .

ولهذا أصبح الجعفر الصادق عند الشيعة هو الذى قام (بنشر الإمامية والمعارف الحقيقية والعقائد اليقينية[٣] .

ولا يعارض أهل السنة فى وضع الإمام الصادق فى المكانة العلمية الممتازة التى يستحقها فهو عند فيلسوف أهل السنة المتأخر - ابن تيمية - من خيار أهل العلم ولكنه مع هذا لا يوافق على العبارة السابقة التى أوردها الحلى ، لأنها تعنى إما أنه ابتدع فى العلم أو أن السابقين عليه قصروا فيه .

وفى اعتقاد مثل هذا التفسير شك فى أن النبى ﷺ قد أوضح لأمته المعارف الحقيقية والعقائد اليقينية ، وهو مالم يحدث ، لأنه صلوات الله عليه

---

[١] الشيخ محمد أبو زهرة ص ٤٢
[٢] أحمد حيدر — الامام الصادق والمذاهب الأربعة ج ٣ ص ٢١
[٣] ابن تيمية — منهاج السنة ج ٢ ص ١٢٤

فإذا جعلت الشيعة للإمام الصادق هذا الدور الذى نسبوه إليه ، فانه يعنى القدح فى الرسول ﷺ وأصحابه ، فمثل هذه الاعتقادات إذاً دخيلة على الإمام جعفر ومنسوبة إليه كذباً كأنواع الأكاذيب الأخرى مثل الجفر أو رسائل إخوان الصفا وغيرها المنسوبة إليه خطأ(١) .

أما ما عرف عن الإمام الصادق من تنبؤاته بالأحداث المقبلة، فيفسرها أهل السنة بأنها من قبيل الإشراق النفسى . ولا يوافق الأستاذ الشيخ أبو زهرة على ما تذهب إليه الشيعة فى اعتقادها بأن علم الإمام الصادق كان إشراقياً خالصاً وليس كسبياً ، ومع أنه لا يبخسه حظه من درجة الإشراق الروحى ، إلا أنه يعتبر إماماً مجتهداً .

ومما يؤيد هذا :

أولا - يبنى الشيعة عقيدتهم فى أن علم الإمام جعفر إلهامى على مقدمتين . أولهما أن شريعة الله واحدة لكل زمان ومكان ، وهو عز وجل رحيم بعباده لم يتركهم هملا بل ترك فيهم هادياً ومرشداً حتى لا يقعوا فى الاختلاف . وهو الإمام الذى يبين الشريعة ويهدى إلى السبيل الذى يسلكونه فيما يجد لهم من أحداث . ومن هذا تتفتق المقدمة الثانية فلا بد أن يكون هذا الإمام معصوما وإلا لما كان ظاهر الحجة ، وأصبح كغيره من العلماء وليس قائماً بحجة الله تعالى فى الأرض)(٢) .

ونتيجة المقدمتين فان الإمام معصوم عن الخطأ ، يتلقى العلم بالإلهام . وبوصية من أسلافه .

---

(١) منهاج السنة - ج٢ ص١٢٤

(١) الشيخ محمد أبو زهرة . الامام الصادق ص ٧١

ولا يسلم الأستاذ الشيخ أبو زهرة بهاتين المقدمتين لأن (أقصى ما تدل عليه حاجة الناس إلى مفسر للشريعة مستنبط لأحكامها . وقد قرر ذلك العلماء)[1] .

ولا تدعو الحاجة إلى وجود ملهم بقدر ما تقتضى الحوادث وجود عالم بالكتاب والسنة وإن كان هذا سيدعو إلى الاختلاف فى الفروع مما لا ضرر فيه، فالحلول الفقهية على اختلافها شبيهة بتنوع أنواع الدواء . والكتاب والسنة هما الأصل فى علاج كل داء اجتماعى . فلا حاجة إذاً إلى إمام معصوم بعد صاحب الرسالة محمد ﷺ .

ثانيا - يختلف الشيعة فى الفروع الفقهية ولم تمنعهم عصمة الإمام الذين يأخذون عنه من الوقوع فى الاختلاف .

ثالثاً - إن العلم الإلهى ينفى الاجتهاد . وهو أمر مقرر بواسطة النبى ﷺ وقد سلك سبيله فى حادثة الأسرى المشهور . ثم نهاه الله تعالى بالآية (ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض . تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم، لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا . واتقوا الله . إن الله غفور رحيم) . وقد اجتهد الرسول ﷺ ليعلم المسلمين أن المجتهد يصيب ويخطىء . (وأنه لا يصح لمجتهد أن يدعى لنفسه أنه إن اجتهد لا يخطىء قط . فتكون الفرقة ويكون الانقسام)[2] .

رابعاً - لا يصح لأحد أن يدعى العصمة بعد أن أخطأ النبى ﷺ فى الواقعة

---

(1) محمد أبو زهرة - الامام الصادق ص ٧١ و ٧٢ .

(2) المرجع السابق ص ٧٣

السابقة ثم أرشده ربه إلى الصواب ، فليس لأحد أن يرقى إلى مرتبته . أو يعلو عليه بدعوى العصمة .

خامساً ـ ثبت عن الصحابة ، بما فيهم على بن أبى طالب ، الاختلاف فى المسائل الفقهية بل من أقوال أمير المؤمنين على (اجتمع رأيى ورأى عمر على عدم بيع الأمة التى استولدها سيدها والآن أرى بيعها)[1] .

سادساً ـ كان الإمام الصادق على علم تام باختلاف الفقهاء ، فهو فى مناقشته لأبى حنيفة يبين فى المسألة الواحدة ما يراه أهل العراق ، وأهل الحجاز . وما يراه فلو كان يرى العلم بطريق الإلهام لحسب للام المختلفين ولم يعتن بمعرفة اختلافاتهم .

وقد ترك لنا الكلينى فى (الكافى) المقابلة التى تمت بين جعفر الصادق والمعتزلة وعلى رأسهم واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد على أثر مقتل الوليد وانشغال المسلمين بمشكلة الخلافة . وقد تكلم الحاضرون أمامه وأكثروا فى النقاش فطلب منهم الصادق أن يسددوا أمرهم إلى رجل منهم . ففوضوا عمرو بن عبيد فقال :

قد قتل أهل الشام خليفتهم وضرب الله عز وجل بعضهم ببعض وشتت الله أمرهم فنظرنا فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة وموضع ومعدن للخلافة وهو محمد بن عبيد الله بن الحسن فأردنا أن نجتمع عليه فنبايعه . ثم نظهر معه فمن كان تابعنا فهو منا وكنا منه ومن اعتزلنا كففنا عنه ومن نصب لنا جاهل ناه فنصبنا له على بغيه ورده إلى الحق وأهله وقد أحببنا أن نعرض عليك ذلك فتدخل معنا فانه لا غنى بنا عن مثلك لموضعك وكثرة شيعتك .

فلما سألهم الصادق عما إذا كانوا جميعاً على نفس الرأى أجابوا بالإيجاب .

---

(١) الامام الصادق ص٧٣ .

فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبى ﷺ ثم قال :

إنما سخط إذا عصى الله أما إذا أطيع رضى. خبرنى ياعمرو لو قلدتك أمرها ووليتك بغير قتال ولا مؤونة : وقيل لك ولها من شئت من كنت توليها ؟

قال : —

كنت أجعلها شورى بين فقهائهم وخيارهم . قال قريش وغيرهم . قال نعم، قال أخبرنى يا عمرو أتتولى أبا بكر وعمراً وتتبرأ منهما ؟ قال أتولاهما فقط — فقد خالفتهما ماتقولون أنتم تتولونهما أو تتبرأون منهما . قالوا نتولاهما . قال عمرو وإن كنت رجلا تتبرأ منهما فانه يجوز لك الخلاف عليهما وإن كنت تتولاهما فقد خالفتهما . قد عمد عمر إلى أبى بكر فبايعه ولم يشاور فيه أحداً ثم ردها أبو بكر عليه ولم يشاور فيها أحداً ثم جعلها شورى بين ستة وأخرج منها جميع المهاجرين والأنصار وغير أولئك الستة من قريش وأوصى فيها شيئاً لا أراك ترضى به أنت ولا أصحابك إذ جعلتها شورى بين جميع المسلمين . قال : أمر صهيباً أن يصلى بالناس ثلاثة أيام وأن يتشاوروا أولئك الستة ليس معهم أحد إلا ابن عمر يشاورونه وليس له من الأمر شيء. وأوصى من بحضرته من المهاجرين والأنصار إن مضت ثلاثة أيام قبل أن يفرغوا ويبايعوا رجلا أن يضربوا أعناق أولئك الستة جميعاً فإن اجتمع أربعة قبل أن تمضى ثلاثة أيام وخالف إثنان أن يضربوا بأعناق الإثنين أفترضون بهذا أنتم ؟ فيم تجعلون من الشورى فى جماعة المسلمين . قالوا لا . ثم قال : ياعمرو دع ذا أرأيت لو بايعت صاحبك الذى تدعونى إلى بيعته ثم اجتمعت لكم الأمة فلم يختلف عليكم رجلان فيها فأفضيتم إلى المشركين الذين لا يسلمون ويؤدون الجزية أكان عندكم وعند صاحبكم العلم من يسيرون بسيرة رسول الله فى المشركين فى حروبه . قال نعم . قال فتصنع ماذا ؟ قال أدعوهم إلى الاسلام(١)

(١) الكافى مخطوط الكافى [مكتبة بلدية الاسكندرية رقم ١٢٩٩ ب]

واذا قبلنا جدلا صحة صدور هذا الحديث عن جعفر الصادق فاننا لانجد في سطوره معارضة لفكرة الخلافة عند أهل السنة ونظرية الشورى وانتخاب الخليفة بالبيعة . إنه يعارض خروج محمد بن عبد الله بن الحسن وكان دأبه معارضة الخروج . لقدكان الإمام الصادق عازفا عن السياسة منغمساً في بحور العلم فليس من المستبعد أن ينهى عن الخروج للتجارب الأليمة التي عاناها آل البيت .

أما محاورته مع واصل بن عطاء فليس فيها تعرض لأبي بكر أو عمر بسوء فالقدح والسب كان بدعة تورط فيها الشيعة المتأخرون ، فكانوا بذلك مدعاة لنفور أهل السنة الشديد منهم .

فمن الثابت أن جعفر الصادق ينتسب من جهة أمه إلى أبي بكر الصديق[١] فليس بغريب ألا يمس هذا الصحابي الجليل بكلمة تسوءه . وقد ترجع معارضته - إن صحت - لطريقة البيعة التي تمت بها البيعة للصاحبين إلى احتمال ميلة إلى القول بحق جده أمير المؤمنين علي بدلا منهما .

ومع هذا فإن من المستبعد صدور مثل هذه الآراء منه ، وإنما قد حمله إياها الأتباع والأصحاب الذين أسرفوا على أنفسهم وعلى أئمتهم . وها هو البخاري لم يرو عنه حديثه لا لعلة إلا ما عرف عن الأشخاص الذين يترددون عليه ويدعون أنه حدثهم بينما هم كاذبون[٢] . وقد ظهرت مثل هذه الدعاوى الخاطئة من نسبة الجفر إليه ، بينما ينتمي هارون بن سعيد العجلي الذي قيل أنه روى الجفر عن جعفر الصادق - إلى المذهب الزيدي وقد (أنشأ فيما بعد

(١) نشأة الفكر — ج ٢ ص ٢٠٦

(٢) نشأة الفكر ج ٢ ص ٢٠٧ .

شعرا يتبرأ فيه من الجفر ومن كل غال فى جعفر الصادق)[١] وحتى إن سلمنا بصحة هذا الجدال وصدوره من جعفر الصادق، فهو لم يخرج فى جوهره عما رآه حقاً لجده أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، ونلمح فى حديثه نفس المعنى الذى كتبه الحسن بن على إلى معاوية يقول له فيه (وقد تعجبنا لتوثب المتوثبين علينا فى حقنا وسلطان نبينا صلى الله عليه وآله وإن كانوا ذوى فضيلة وسابقة فى الإسلام فأمسكنا عن منازعتهم مخافة على الدين أن يجد المنافقون والأحزاب بذلك مغمزاً يثلمونه به ..)[٢]

الزيدية :

كانت الجراح الساخنة التى أصابت قلوب المؤمنين عامة وأهل البيت خاصة ـ منذ استشهاد الحسين ـ سبباً فى عزوف السلالة الطاهرة من أبناء البيت النبوى عن السياسة وبعدهم عن هذا المعترك ، إذ انهالوا على العلم يغترفون منه ، ففاضوا على الناس كمحدثين وفقهاء وأقاموا بالمدينة المنورة ـ حيث مثوى الرسول صلوات الله عليه ـ ينهلون من آثاره وآثار أصحابه ، منقطعين للعلم والعبادة فوجدوا فيهما العزاء والسلوى. سلك هذا الطريق على بن الحسين (زين العابدين) وتبعه ابنه محمد الباقر ثم جعفر الصادق

أما زيد بن على بن الحسين (١٢٢ هـ = ٧٣٩ م) فقد ترك منهاج أبيه وأخيه وابن أخته ، ولم يقم بالمدينة ويجعلها مقرا له ، بل أكثر من الترحال والانتقال ، فكانت له جولات فى السياسة أصاب فيها وأصيب ، ولكنه لم يترك ميدان العلم أيضا ، فقد تلقف التركة المثرية من الفقه والحديث كشأن باقى أفراد البيت النبوى ، فأصبح بذلك (عالما واسع الأفق، مستبحر المعرفة

---

(١) نشأة الفكر جـ ٢ ص ٢٠٨

(٢) الأصبهانى مقاتل الطالبيين ص ٥٦ :

عالماً بآراء الفقهاء مابين حجازيين وعراقيين ،وعلم المناهج الفقهية كلها ، وكان عالماً بحديث آل البيت وغيرهم وكان عالماً بالفرق الإسلامية ولعله أول علوى جاهر بانتحاله مذهباً من المذاهب)[1]

وخرج الإمام زيد على أمير الجور هشام بن عبد الملك (٩٥ هـ = ٧١٣ م) بعد أن بايعه أهل الكوفة من المتشيعين لأهل البيت . ولكنهم كما خذلوا جده أمير المؤمنين على بن أبى طالب وابنه الحسين سيد الشهداء ، (فعلوها حسينية) مع الامام زيد أيضاً كما جاء على لسانه، ثم راحوا يبكونه بعد الخذلان المزرى ، فيأتى بعضهم إلى كناسة الكوفة حيث صلب . فيتعبدون عنده[2] وكان الأجدر بهم مناصرته حيا ومؤازرته فى حربه التى أصبحت غير متكافئة بعد نكثهم بيعتهم له .

وهكذا تكررت الظاهرة فتكررت مأساة الحسين فى شخص زيد حفيده . وهنا يحق للباحث أن يتساءل عن السبب . وقد تعرض الدكتور النشار إلى تفنيد رواية الأصبهانى فى مقاتل الطالبيين ، مستبعداً ان تكون العلة فى حصر الناس بالمسجد بواسطة يوسف بن عمر عامل هشام على الكوفة ، الذى حال بهذه الطريقة بين السواد الأعظم من أهل الكوفة وبين يزيد . ويرى أهل السنة والجماعة أن فى مذهب الإمام زيد ـ وهو جواز الفضول ، تكمن له خذلان أهل الكوفة له [3] .

فبدلا من المناضلة معه ، دخل المبايعون له فى مناقشة حامية هى أقرب إلى المساومة،عن رأيه فى الصاحبين ، فدعا لهما بالمغفرة ذاكراً أنه لم يسمع أحداً من أهله تبرأ منهما ، فهو متبع لهذه السنة ولا يذكرهما إلا بالخير . ولكنهم ضيقوا

---

(١) أبو زهرة / الامام زيد ص ٧٢

(٢) ابن تيمية ـ منهاج السنة ج ١ ص ٨

(٣) دكتور النشار / نشأة الفكر ج ٢ ص ٥٤ .

عليه الخناق سائلين إياه عن سبب مطالبته بدم أهل البيت فأجاب (إن أشد ما أقول فيمن ذكرتم أنا كنا أحق الناس بهذا الأمر ، ولكن القوم استأثروا علينا ودفعونا عنه ولم يبلغ ذلك عندنا كفراً ، قد ولوا وعدلوا وعملوا بالكتاب والسنة) . ولم يكتفوا بهذا الرد الشافى بل عادوا يسألونه (لم تقاتل إذاً ؟) فأجابهم برأيه الصريح فى الإختلاف البين بين الصحابة الأولين ، وخليفة بنى أمية هشام بن عبد الملك الذى يدعوهم معه لمحاربته (١) .

ولكنهم أبوا مناصرته وكأنهم يتعللون بهذه المناقشة البيزنطية للقعود عنه فرفضوه وأصبح يطلق عليهم (الرافضة) وسمى من لم يرفضه من الشيعة زيديا لانتسابهم إليه (٢).

وتعطينا المصادر التاريخية صورة صادقة عن ضآلة عدد أنصاره وعن تضارب الآراء بين فرق الشيعة فى ذلك الوقت . فمنهم من يؤيد جعفر الصادق وينادى به إماماً ، ومنهم من يعطى البيعة ليزيد ثم ينكص عنها ، والغلاة الذين بدأت تظهر فرقهم منذ مقتل الحسين ثم زاد خطرها واستفحل أمرها .

أما الزيدية ، فقد انفصلوا عن باقى الفرق الشيعية منذ ذلك الوقت لمناداتهم بأنه لابد أن يخرج الإمام داعياً لنفسه خلافاً للشيعة الإثنى عشرية الذين يعتبرون الإمام إماما ولو لم يخرج داعيا لنفسه .(٣)

وقد قسم الدكتور النشار أنصار الإمام زيد إلى : ـ

أولا ـ جماعة من كبار الشخصيات الذين أحبوا أهل البيت حباً خالصاً لا يختلط

---

(١) ابن كثير [البداية والنهاية ج ٩ ص ٣٣٠
(٢) ابن تيمية منهاج السنة ج ١ ص ٨
(٣) الشيخ محمد أبو زهرة / الامام الصادق ص ٤١

بأية شوائب غنوصية واستماتوا فى الدفاع عنه ومناصرته حيث قتل البعض منهم ونجى الآخر .

ثانيا - بعض الفقهاء ونقله الآثار وأبرزهم أبو حنيفة الذى تتلمذ على زيد لمدة عامين .

ثالثا - المعتزلة : لأن زيد بن على خرج لمحاربة الإمام الظالم تطبيقاً لأصل من أصولهم وهو (الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) (١).

من هذا نستنتج أن المذاهب الشيعية لم تسلك سبيلا واحداً حتى بلغت النسق الأخير المعاصر فى صوره الثلاث الإثنى عشرية والإسماعيلية والزيدية ، وإنما كانت الآراء تتفاعل فى بوتقة الأحداث يأخذ بعضها برقاب بعض ، ولم يكن النقل من مصدر واحد بعينه بل تلقفته المدارس والأتباع لتضيف إليه وتعدل فيه حتى صارت إلى ماأصبحت عليه ، بينما دعوى حب أهل البيت النبوى بريئة من كل هذا .

فإن محبى أهل البيت المعتدلين لم تتسرب إلى عاطفتهم الخالصة شوائب الغلو ، فخرجوا مع الإمام زيد بدافع تلقائى للوقوف فى وجه الظلم ممثلا فى حاكم بنى أمية العاتى ، وإقامة صرح الحكم الإسلامى العادل الصحيح من وحى الكتاب والسنة .

وإننا لا نعثر على محبى آل البيت النبوى على امتداد العصور وإلى وقتنا هذا خالصة قلوبهم من شوائب النظريات الفلسفية . هؤلاء هم المحبون من أهل السنة والجماعة ، إنهم لم ينكروا على آل البيت الكريم حقهم فى الإجلال والإعزاز ، ودأبوا على هذا المنهج مقتفين آثار أسلافهم العظام وخاصة رواد المذاهب الأربعة .

---

(١) نشأة الفكر ص ١٥٨ و ١٥٩ .

أما الغلاة ، فان موقفهم الصحيح هو موقف العداء لأهل البيت . وأمامنا مثال صارخ يضج بهذا العداء فى كراهيتهم لزيد ، لأنه لم يستجب للآراء الغنوصية.

ونعود إلى الروافض وموقف الخذلان الذى أخذه الشيعة طابعاً لهم منذ استشهاد الحسين ، إنهم عاهدوا وبايعوا ثم نكصوا على أعقابهم فى الساعة التى تمتحن فيها متانة العقائد ، فلما جاءت الأجيال التالية بعدهم لم يسعها إلا صياغة المذهب فى تأكيد حقوق الأئمة صياغة فلسفية نظرية ليعوضوا الدور الذى كان ينبغى على أسلافهم أن يؤدوه ، وهو الدور الحقيقى الذى كانت تمليه الأحداث - وتفرضه عليهم فرضاً .

ولم يكن انصراف الروافض عن مناصرة زيد بن على إلا لأنه أكد محبته الصاحبين فى سياق نظريته عن جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل ، لقد أعلن لهم دون مواربة وهو على أهبة الاستعداد للحرب ، أن (الخلافة فوضت إلى أبى بكر لمصلحة رأوها وقاعدة دينية راعوها من تسكين ثائرة الفتنة . . وكانت المصلحة أن يكون القيام بهذا الشأن ممن عرفوه باللين والتودد والتقدم بالسن والسبق فى الإسلام والقرب من رسول الله صلوات الله عليه[1] .

فلا نص هناك إذاً ولا وصية ، وإلا لنادى بهما وأعلنها فى نزاعه ضد هشام ابن الحكم وهو الفقيه المحدث الراوى لحديث آل البيت وغيرهم[2] .

بل إنه يكاد يعلن وهو يناقش أخاه محمد الباقر (أن أباه لم يكن إماما بل كان فى نظره رجلا من صالحى أهل البيت)[3] لأنه لم يخرج قط ولا تعرض للخروج[4]

(١) الشهرستانى — الملل والنحل ج ١ ص ٢٠٨
(٢) الشيخ محمد أبو زهرة — الامام زيد ص ٧٠
(٣) نشأة الفكر ج ٢ ص ١٤٨
(٤) الشهرستانى — الملل والنحل ج ١ ص ٢١٠

إن الإمام زيد فى حقيقة الأمر قد ظهر في الوقت المناسب لكى يقف فى وجه الآراء الشيعية التى سادت فى عصره ، ويعود بذاكرة القوم إلى (الأعمال الباهرة التى قام بها الشيخان أبو بكر وعمر والتى جعلت خلافتهما (حصن الإسلام المكين)[١] .

لقد أدى دوره فى تصحيح الأفكار التى كان يبثها الشيعة على اختلاف فرقهم فى الخفاء كاثبات الخلافة بالوراثة عن طريق النص من النبى صلوات الله عليه إلى على الذى أوصى بها إلى الحسن ثم الحسين وهكذا . . والقول بعصمة المهدى المنتظر .

ويذهب الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة إلى أن الإمام زيد قد خرج من الموقف السلبى الذى إلتزمه من هو أكبر من آل البيت إلى الموقف الإيجابى . كما كانت آراؤه فى الخلافة مشتقة من آراء أمير المؤمنين على بن أبى طالب التى اشتهرت بين المسلمين[٢] .

لهذا سنعرض لآرائه فى الإمامة .

أولا إمامة المفضول :

إن أبرز آراء الإمام زيد هو جواز إمامة المفضول مع قيام الفاضل ، وقد أورد الشهرستانى هذا المعنى فى النص الذى سبقت الإشارة إليه ، ولكنا نعود فنستوفيه كله لماله من أهمية فى تفهم نظرية زيد حيث قاس على ما تم الأمر عليه فى عهد الخلفاء الراشدين أو بمعنى أدق (برر موقف جده على بن أبى طالب من خلافة أبى بكر وعمر تبريراً واقعياً)[٣] .

---

(١) الامام زيد ص ١٠٤
(٢) المصدر السابق ص ١٨٧
(٣) نشأة الفكر ج ٢ ص ١٦١ .

فإن علياً بن أبى طالب كان أفضل الصحابة ، ولكن المصلحة اقتضت أن يتولى أبو بكر الخلافة لتسكين ثائرة الفتنة التى يخشى أن تشتعل نارها بسبب قرب العهد بحروب المشركين التى كان لفارس الإسلام العظيم فيها شأن كبير .

فالخوف من الضغائن وإحياء مطالب الثأر اقتضت أن يعهد بالخلافة إلى من هو معروف باللين وتميل القلوب إليه ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد أى لاتخضع له قسراً بالقوة .

وأبو بكر أكبر سناً والأسبق فى الإسلام من الرجال ، وقريب من الرسول صلوات الله عليه .

ويفهم من النص الذى جاء بالملل والنحل أن الإمام زيد استشهد بما أظهره المسلمون من معارضة حين اختار أبو بكر عمر بن الخطاب وهو فى فراش مرضه وقالوا (لقد وليت علينا فظاً غليظاً فما كانوا يرضون بأمير المؤمنين عمر لشدة وصلابة وغلظ له فى الدين وفظاظة على الأعداء)[1] .

فلو لم يستطع أبو بكر إقناعهم به لصارت فتنة ، كما أن تولية على بن أبى طالب فى الظروف التى انتقل فيها النبى ﷺ إلى الرفيق الأعلى وقرب العهد من حروب الشرك مع مطالب الثأر الحية فى النفوس . . لأدى كل هذا إلى وقوع الفتن أيضاً . لذلك فوضت الخلافة لأبى بكر (لمصلحة رأوها وقاعدة دينية من تسكين ثائرة الفتنة وتطييب قلوب العامة)[2] .

ويلاحظ أن الإمام زيد سكت عن ذكر الخليفة الثالث عثمان بن عفان فلم يشر إليه

---

(١) الشهرستانى — الملل والنحل ج ١ ص ٢٠٩

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٨

يمكننا إذاً أن نصل من هذا إلى أنه لم يصرح بوجود نص حديث عن الرسول ﷺ أو وصية أوصى بها إلى على ثم انتقلت إلى أبنائه بعده ، خلافاً لما كان ينادى به الشيعة حينئذ ، فالكيسانية كانت ترى إمامة محمد بن الحنفية ومهديته ، وفريق آخر ينادون بإمامة أخيه محمد الباقر ، والغلاة تنادى بإمامة بعض آل البيت بل وتعلن قدسيتهم (١) لجاء كلام الإمام زيد كالسيف القاطع فى وجه الجميع .

ويستنتج الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة من هذا النص ضمن استدلالاته الأخرى أن الأفضلية التى يقصدها الإمام زيد ليست بسبب قرابة على بن أبى طالب من الرسول ﷺ ، لأن الأفضلية ليست ملازمة للخلافة لأنه ينبغى أن يكون الاختيار لمن هو أقدر على شغل هذا المنصب ، مطاعاً من الناس ، لا يسبب فتنة بتوليه إمارة المسلمين ، ويتم اختياره عن طريق الشورى بواسطة المسلمين الذين يؤمرون الأصلح لهم لا بأن يفرض عليهم شخص معين .

فالأمر إذا موكول فى النهاية للمسلمين يختارون مايشاءون ولو وجد من هو أفضل منه (فكم من فضلاء فى أقوامهم ، وفى ذات أنفسهم ينحون عن الحكم ، أو لا يولونه لأن الأقوام لا يدينون لهم بالطاعة . ولا يرون المصلحة فى توليهم . بل يرون أن الطاعة والمصلحة فى تولية غيرهم)(٢) .

ثانيا ـ الإمام الفاطمى :

اشترط زيد بن على أن يكون الإمام من نسل فاطمة سواء من أولاد الحسن أو الحسين دون تعيين واحد منهم بشخصه .

---

(١) نشأة الفكر ج ٢ ص ١٦٠

(٢) الشيخ محمد أبو زهرة ـ الامام زيد ص ١٨٦ .

كل ما يجب توفره فى أحدهم هو أن يكون عالماً زاهداً شجاعاً سخياً يخرج منادياً بالإمامة[١].

ومع هذا فليست الخلافة عنده بالوراثة وإنما وضع هذا الشرط - أى كون الإمام من أولاد فاطمة - كشرط أفضلية لا شرط صلاحية للخلافة . لأن المصلحة هى موضع الاعتبار عنده .

فإن (مصلحة المسلمين وإقامة عمود الدين والعدالة هما الأمران اللذان يلاحظان فى تقديم المفضول على من هو أفضل منه مناباً ونسباً[٢] .

ووجه الاختلاف بين رأى الإمام زيد وما أعده الشيعة فى عصره - إن الكيسانية ترى الإمامة فى محمد بن الحنفية وهو علوى ليس بفاطمى - بينما الإمام عند الشيعة الإمامية يجب أن يكون فى فاطمة من أبناء الحسن والحسين كما أسلفنا.

ومع أن هذا الأصل من أصول الإمام زيد هو الوحيد الذى تفوح منه رائحة التشيع)[٣] فقد أغضب فريق الشيعة فى ذلك الوقت وانفصلت الزيدية كمذهب مستقل عن الكيسانية والإمامية .

ثالثاً - الإمام غير معصوم :

دأب الإمام زيد على تحصيل الأصول والفروع لكى يتحلى بالعلم كما يذكر الشهرستانى وتتلمذ على واصل بن عطاء شيخ المعتزلة[٤] ثم كانت رحلاته العديدة التى استمع خلالها إلى آراء الشيعة . كل هذا جعله يفند اعتقادات الفرق الشيعية وخاصة آراء الغلاة منهم .

---

(١) الشهرستانى الملل والنحل ج ١ ص ٢٠٧
(٢) الشيخ محمد أبو زهرة - الامام زيد ص ١٩٠ و ١٩١
(٣) نشأة الفكر ج ٢ ص ١٩٢ .
(٤) الملل والنحل ج ١ ص ٢١٨ .

إن الأئمة من أهل البيت النبوى لم ينادوا أبداً بعصمة الأئمة ولكن أتباعهم فعلوا هذا[1] فأوقفهم الإمام زيد عند حدهم فلا عصمة ولا قداسة للإمام عنده لأنه خرج من حصيلته العلمية الوفيرة إلى أن (الإيمان بالاجتهاد وبالرأى واجتهد هو وقاس فى فقهه . وآمن بالعدل والتوحيد[2] .

ولم يكن من المعقول أن ينادى زيد بن على بإمامة المفضول مع قيام الأفضل ثم يرى بعد هذا أن الإمام معصوم من الخطأ . لأنه لو كان كذلك لأصبح الأجدر بالإمامة . فالعصمة ناتجة عن توارث الأئمة منذ النبى ﷺ . وكما آمن المسلمون بالعصمة له صلوات الله عليه لأنه يتصرف بالوحى المنزل إليه . اعتقد الشيعة بعصمة الامام وقيامه حجة على العباد فى أمور الدين .

ولكن الإمام زيد نفى هذه العصمة . لا لاعتقاده الجازم بوحى من علمه بالحديث النبوى وهو الراوى له فحسب . بل لأنه أيضاً اعتبر الخلافة أمراً مصلحيا[3] فليس الإمام هو المرجع فى الدين . فإذا وقع اختيار المسلمين على الشخص الأصلح للخلافة تم لهم ما أرادوا ، وإن استكمل الشرائط كلها فكان من أولاد فاطمة أصبح هو الأفضل .

ويجوز على كليهما الخطأ .

رابعاً ـ الخروج :

ومن الاتجاهات التى انفرد بها الإمام زيد عن الشيعة ، اشتراطه أن يخرج الإمام داعياً لنفسه ، نافضاً عن نفسه ثوب التقية .

---

(١) نشأة الفكر ج ٢ ص ١٦٣

(٢) نفس المرجع والصفحة

(٣) الشيخ محمد أبو زهرة . الامام زيد ص ١٩١ .

وقد جاء فى سياق المناظرة التى كانت بينه وبين أخيه محمد الباقر كما نقلها الشهرستانى أن الباقر قال له تعليقاً على هذا الشرط :

(على قضية مذهب والدك ليس بإمام فإنه لم يخرج قط ولا تعرض للخروج[١]).

ويوضع الإمام لشرط الخروج لم يكتف برفضه نظرية انتقال الخلافة بالإيصاء أو بالوراثة بل وضع مبدأ جديداً يحتم على الفاضل من آل فاطمة أن يدعو لنفسه على الملأ - أى يتقدم لترشيح نفسه للانتخاب بأسلوبنا السياسى المعاصر - ليظهر فضائله ومزاياه ومقدرته (لينظر الناس فى مدى المصلحة فى توليه ، وللموازنة بينه وبين غيره فى أيهما أصلح[٢] .

وقد ذهب أستاذنا الدكتور النشار إلى أن الإمام زيد بوضعه سنة الخروج ومخالفته بهذا المبدأ لإجماع أهل البيت ، واعتقاد الزيدية بعده لنفس الرأى ، أن أصبحت الزيدية (خوارج) أيضاً . كما يعتبر أن وضعه شرط المصلحة أساساً للإمامة فوق القرشية والفاطمية قد اتجه به أيضاً اتجاهاً خارجياً[٣]

خامساً - جواز إمامين معاً :

جاء ضمن تعريف مذهب الزيدية فى الملل والنحل .

(وجوزوا خروج إمامين فى قطرين يستجمعان هذه الخصال - أى أن

---

(١) الشهرستانى - الملل والنحل ج ١ ص ٢١٠

(٢) الشيخ محمد أبو زهرة - الامام زيد ص ١٩٢ .

(٣) نشأة الفكر ج ٢ ص ١٦٢ و ١٦٤

يكون فاطمياً عالماً زاهداً شجاعا سخياً خرج بالإمامة. ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة(١).

ويمضى الشهرستانى فيذكر أنه لهذا السبب اعتبر بعضهم إمامة كل من محمد وأخيه إبراهيم إبنى عبد الله بن الحسن بن الحسين اللذين قتلا لخروجهما فى أيام جعفر المنصور صحيحة.

ويرى أستاذنا الدكتور النشار أن هذا الشرط لم يصدر عن الإمام زيد وإنما وضعه الزيدية الذين تابعوا محمداً وإبراهيم.

وسيتضح لنا هذا الشرط عندما نصل لمعالجة أحد النصوص بمخطوط لفقيه زيدى سنأتى به بعد قليل.

ولكن الأستاذ أبو زهرة يرجع اعتماد الإمام زيد على اتساع الرقعة الإسلامية فى وضعه لهذا الشرط لأنه قد تكون المصلحة فى تجزئة الحكم مع تعاونهما معاً كما يصلح هذا الشرط أيضاً لتنفيذه فى عصرنا الحاضر لتعود الخلافة الإسلامية منفذة لأحكام الشرع (على أن يكون ثمة تعاون صادق يحقق الوحدة الإسلامية وينطبق عليه قوله تعالى: إن هذه أمتكم أمة واحدة. وقوله تعالى: إنما المؤمنون إخوة، فأصلحوا بين أخويكم)(٢).

سادساً — نفى المهدوية:

وأخيراً.. فان الإمام زيد أنكر على الكيسانية دعواهم بقاء محمد بن

---

(١) الشهرستانى — الملل والنحل ج ١ ص ٢٠٧.
(٢) الشيخ محمد أبي زهرة — الامام زيد ص ١٩٤

مختفية على قيد الحياة وأنه المهدى المنتظر لملء الأرض عدلا بعد أن ملئت جوراً ، تلك النظرية التى اعتنقها الشيعة الإثنى عشرية فيما بعدونقلوا المهدوية إلى الإمام الثانى عشر الغائب المنتظر .

وتمشياً مع نظرية الإمام زيدفى الإمامة ، فضلا عن تلمذته لواصل بن عطاء الفيلسوف العقلى ، فإن فكرة الإمام المستور ، أو المهدى المنتظر تبدو غير مقبولة .

ولكنه بخروجه على هشام بن عبد الملك أعطى لمصطلح المهدية معنى جديداً يمكن أن يقصد به (من يقوم بهداية الناس ومجالدة الامام الظالم)[١] .

• الفرق الزيديه :

كتبت الشهادة للإمام زيد فى طرقات الكوفة ، واختلفت الفرق الزيدية بعده وتعددت أسماؤهامع تبعيتهاالأفكاره فى بعضها واختلافها فى البعض الآخر .

وأول هذه الفرق الجارودية اتباع زياد بن المنذر ويسمى أبا الجارود ولقبه محمد الباقر . سرحبوا أى أنه شيطان أعمى يسكن البحر[٢] .

وزعموا أن النبى ﷺ نص على إمامة أمير المؤمنين على بالوصف لا بالتسمية ولكن المسلمين لم يعرفوه عن طريق الوصف ونصبوا أبابكر للخلافة فكفروا .

يقول الشهرستانى : وقد خالف أبو الجارود فى هذه المقالة إمامة زيد بن على فانه لم يعتقد بهذا الاعتقاد[٣] .

---

(١) نشأة الفكر ج ٢ ص ١٦٥
(٢) النوبختى . فرق الشيعة ص ٥٥
(٣) الملل والنحل ج ١ ص ٢١٢ .

ومن آرائهم أن العلوم تنتقل فى آل محمد ﷺ فلا يحتاجون التعليم وإنما ينبت العلم فى صدورهم كما ينبت الزرع المطر (فالله عز وجل قد علمهم بلطفه كيف شاء)[١].

وقد فسر النوبختى عقيدتهم فى تلقى أولاد البيت النبوى للعلوم لتصبح متفقة مع نظريتهم فى جعل الإمامة فيهم جميعاً سواء، فلا إلزام بالإمامة لبعضهم دون البعض الآخر. إلا أن أستاذنا الدكتور النشار يرجع أن السبب فى هذه المقالة هو (ضخامة فكرة العلم السرى المنسوب إلى الأئمة وانتشار هذه العقيدة فى الكوفة)[٢] إذ أنهم يشترطون أن تصير الإمامة بعد الحسين فى أولاد الحسن والحسين فهى فيهم خاصة دون سائر أولاد أمير المؤمنين على بن أبى طالب، مع إضافة أحد أصول المذهب الزيدى إلى نظريتهم وهو الخروج فهم عندهم (كلهم فيها سواء ومن قام منهم ودعا لنفسه فهو الإمام المفروض الطاعة بمنزلة على بن أبى طالب واجبة إمامته من الله عز وجل على أهل بيته وسائر الناس)[٣]

وقد طعنوا بهذين الشرطين فى إمامة الباقر والصادق وأخرجوهما من دائرة الأئمة بل انتقلوا من الطعن إلى رميهما بالكفر بدعواهم أن من ادعى الإمامة دون أن يخرج داعيا لنفسه وإنما هو (قاعد فى بيته مرخى عليه ستره فهو كافر وكل من اتبعه على ذلك)، فلا عجب أن يسمى الباقر رأس هذا الفريق بالشيطان الأعمى الذى يسكن البحر لما قذفه به.

والفرقة الثانية التى تشكلت على أثر مقتل الإمام زيد هى المسماة السليمانية أتباع ابن جرير ونظريته فى الإمامة أنها شورى تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين، كما اعتنق فكرة الإمام زيد فى صحة إمامة المفضل مع وجود الأفضل، وبهذا تصح عنده

---

(١) النوبختى — فرق الشيعة: ص ٥٦

(٢) نشأة الفكر ج ٢ ص ١٩٠

(٣) النوبختى — فرق الشيعة ص ٥٤

إمامة أبي بكر وعمر ولكنه ينسب الخطأ إلى الأمة فى اختيارهما له ويعتبره خطأ اجتهاديا لا يصل إلى درجة الفسق . ويطعن السليمانية فى عثمان ويكفرونه للأحداث التى يدعون أنه أحدثها ويلحقون به السيدة عائشة وطلحة والزبير بسبب قتالهم لعلى[1] .

أما الفرقة الثالثة من الزيدية فهى الصالحية أتباع الحسن بن صالح ، كما يتداخل مع هذه الفرقة أيضاً أصحاب المغيرة بن سعد – وهو كثير النواء – الملقب بالأبتر فسموا (البترية)[2] .

وهم يفضلون علياً ويثبتون إمامة أبى بكر وعمر كما يثبتون الإمامة فى أولاد على الذين خرجوا المطالبة بالإمامة .

وعلى بن أبى طالب أفضل الناس بعد النبى ﷺ وأحقهم بالإمامة بعده وهم يرضون لما رضى به أمير المؤمنين على من تسليمه الأمر لأبى بكر وعمر ولا يستحلون لأنفسهم الاعتقاد بغير هذا لأنه لو لم يرض على لأصبح أبو بكر هالكاً .

وأجازوا أيضاً إمامة المفضول مع قيام الفاضل مادام راضياً بذلك .

وهم يتفقون فى المذهب مع السليمانية إلا أنهم توقفوا فى أمر عثمان مترددين بين الحديث النبوى الذى يدخله مع العشرة المبشرين بالجنة ، وبين الأحداث التى نسبت إليه فيتوقفون فى حقه تاركين الأمر إلى أحكم الحاكمين[3] .

---

(١) الشهرستانى – الملل والنحل ج ١ ص ٢١٤

(٢) النوبختى – فرق الشيعة ص ٧ ،

(٣) الشهرستانى – الملل والنحل ج ١ ص ٧

ويرى الدكتور النشار فى هذا التوقف ما يدل على وجود روح مرجئية وأنه خلاف رقيق مع أهل السنة والجماعة[1].

وهكذا نجد أنفسنا أمام الظاهرة التى اتضحت لنا من عرضنا للفرق الزيدية بعد وفاة الإمام زيد، وهى خروج مذهبها عن آراء إمامها ونزعة الغلو عند بعضها.

فإن فكرة انتقال العلم الإلهى فى أصلاب الأئمة جعلت الإمام طبقاً لهذا التصور عنصراً ابستمولوجيا. كما انتحل اتباع زيد مثل هذه الأفكار الغنوصية بينما حاربها أمام المذهب ووقف فى طريقها.

ثم نضيف إلى هذا كله ما تبين لنا أثناء الحديث من الوقوف على إحدى المخطوطات لأحد فقهاء الزيدية المتأخرين — وهو أحمد بن يحيى المرتضى باليمن، فقد تسنى لى بحث المخطوطة المسماة (الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار)[2] التى سأحاول عرض ما يتصل فيها بنظرية الإمامة فى إيجاز.

يعرف الإمامة أولا بأنها (رياسة عامة شرعية لرجل مخصوص ليس فوقها يد)، ويستند فى دعوى الإمامة إلى العقل — كالشأن عند الإمامية — لأنها لطف فى الواجبات العقلية والشرعية، ولأن العقل يقضى بضرورة دفع الضرر.

ويميل إلى الرأى القائل بالوجوب بعد عرضه لآراء باقى الفرق ومعارضته للنجدات التى تقول بأنها لا تجب مطلقاً، وقول الأصم لا تجب فى كل وقت بل تجب عند وقوع الظلم لازالته، ولا يقر أيضاً رأى هشام الفوطى فى عدم الوجوب.

---

(١) نشأة الفكر ج ٢ ص ١٩٥

(٢) مخطوطة بمكتبة البلدية بالإسكندرية برقم ١٢٨٥ ب

فإن توضيح معالم الأحكام الشرعية لا يتم إلا بوجود الإمام فنطالبه بهذه المهمة . ومن الأدلة على الوجوب أيضاً أن الصحابة قد فزعوا عقب موت الرسول صلوات الله عليه وبدأوا البحث فيمن يخلفه مما يستنتج معه أنهم عرفوا أن إقامة الإمام واجب .

واختيار الإمام من مهام أهل الحل والعقد - وهم أهل الدراسة والنظر فى أمور المسلمين فواجبهم البحث فيمن يصلح لهذا المنصب .

وتفوح رائحة التشيع أو بمعنى أدق الزيدية بالذات من اشتراط المؤلف أن يكون من أولاد الحسين ولكنها لاتثبت لهم بالبيعة والعقد مطلقا كمذهب الأشاعرة والمعتزلة وإنما عن طريق الدعوة .

فمن واجب المسلمين أن ينظروا ويبحثوا عن الصالح للإمامة فان ظفروا به طالبوه بالدعوة لنفسه ، ولكنهم قبل مطالبته بالدعوة ينبغى التحقق من توافر الشروط التالية فيه ، أى أن يكون (مكلفا ، حرا ، سبطيا ، عظيم بذل النفس والمال ، غير مؤف ، ذا غرايز ، وورع إسلامه يستطيع التصرف عن اجتهاد وتدبر) .

ويشرح المؤلف هذه الشروط بإسهاب : -

فالتكليف شرط مجمع عليه لأن المجنون والصبى لاأهلية لهما . ويجب أن يكون ذكراً (لنقصان عقل المرأة وعدم تمكنها من مباشرة أكثر الأمور) ومصداقا لقول النبى ﷺ (لايفلح قوم ولوا أمرهم إمرأة) .

وشرط الحر مفروض لأن العبد مسلوب الولاية وهو ما أجمعت عليه الفرق الإسلامية ماعدا الجوينى[1] والأصم إذ يريان أنها تصلح لقول الرسول

[١] أخطأ صاحب المخطوط فى نسبة هذا الرأى إلى الجوينى لأن امام الحرمين يقول: الصالح للامامة هو الرجل الحر القرشى المجتهد الورع ذو النجدة والكفاية - ص ٤٣ غياث الأمم

صلوات الله عليه (. . وإن أمر عليكم عبد حبشى مجدع فاستمعوا له وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله) .

ويفسر صاحب المخطوطة هذا الحديث بأن الرسول ﷺ يقصد به أمير الإمام أى الوالى وليس الإمام نفسه بدليل قوله صلوات الله عليه (من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصا الله ومن يطع الأمير فقد أطاعنى ومن يعصى الأمير فقد عصانى) .

وكون الإمام سبطياً يعنى أنه من أولاد الحسين وهو مذهب الزيدية غير الصالحية خلافا لما تراه المعتزلة والأشاعرة الذين يستندون إلى الحديث (الأئمة من قريش) . كما تخالف الزيدية أيضاً المذهب الإثنى عشرية الذى يوكل الإمامة بالنص إلى الأئمة المنصوص عليهم خلفاً عن سلف بالترتيب الذى ينظمونه .

يقول المؤلف : (لادليل على ما يزعمون من النص ، وإلا لظهر وانتشر ، ولهذا يبطل القول بالنص) .

أما كونه سبطياً فلأن الإمامة من الأمور الشرعية التى لا تثبت لمدعيها إلا بدليل شرعى ، وقد استقر الإجماع على صحتها فى الناس جميعاً وفى قريش خاصة . فالأولى إذاً أن تكون فى أولاد السبطين أى خاصة الخاصة

وإذا كان هناك إختلاف بين قصرها على أولاد السبطين أى من نسل فاطمة أو من نسل على ولو لم يكن من أبناء فاطمة فان (الصحيح المعتقد الذى عليه الأكثر أن العبرة بمجموعها لأن الشرف باجتماع الطرفين أكمل) .

وشرط غير موف معناه أن يكون الإمام سليم الحواس فلا يصح أن يكون أعمى أو أصم أو أبكم أو مقعداً أو به علة منفرة أو أية آفة أخرى تجعله عاجزاً عن أداة مهام منصبه .

ويجب أن يكون الإمام أيضاً ذا غرائز، أى موهوباً له من الكفايات الجلية التى فطر عليها لأنها لو كانت اكتسابية فإنه يصبح متكلفاً بها وكأنه يكره نفسه على التحلى بها مما يشغله عن القيام بأداء أعماله . ولأن منصبه يتطلب خصالا عظيمة كبذل النفس والسخاء والورع كما يستطيع البت فى المسائل الاجتهادية فيتمكن بسهولة من استنباط الأحكام . أى على وجه الإجمال (التدبير والاحتيال فى السياسة وصلاح الأمور) .

ولكن هذه الخصال التى يتمتع بها يجب أن تكون وسطا بين طرفى التفريط والافراط . ويبدو صاحب المخطوطة فى تقديم هذه الصفات متأثراً بالوسط الأرسطى .

ففى غريزة بذل النفس لا يكون متهوراً أو جبانا ، وفى بذله المال يبتعد عن التبذير والبخل ولا يصبح فى ورعه متقشفا أو مقدما على فعل المحظورات ، وألا يكون فى تدبيره ماكراً داهية أو ذا بلاهة وعته .

ويعارض صاحب الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار) جواز إمامة المقلد دون المجتهد فى العلوم الدينية لأن الاجتهاد شرط ضرورى فى الامام فان (أصحابنا والحنابلة يمنعون خلو الزمان من المجتهد والآثار السمعية متظاهرة للدلالة على ذلك) .

فالحجة فى هذا هو أن الصحابة بلغوا الغاية القصوى فى علم الشريعة فهم المجتهدون الأول ، وكذلك أئمة أهل البيت كانوا من حيث الاجتهاد فى الذروة القصوى ، فلا بد إذاً من توافر شرط الاجتهاد فى الامام لأن المقلد يعد (كمن خلق له عينان فأطبقهما فكيف يهدى غيره من الضلالة ؟) .

وينتقل المؤلف بعد هذا إلى معالجة مسألة الإمام المفضول وهو الذى يميز مذهب الزيدية عن غيرهم من فرق الشيعة فيقول : أن يكون الامام أفضل

الموجودين أو من جملة أفاضلهم) لأنه متى توافرت المواهب السابق بيانها في شخص ما فلن يوجد من هو أفضل منه قطعا .

فالشروط إذاً هي الأساس في تنصيب الامام ويصبح من توافرت فيه مستحقاً للإمامة لأن المقصود من هذا المنصب تنفيذ الأحكام الشرعية ، وهو الهدف الأسمى ، (لأن المقصود بنصب الامام إمضاء الأحكام الشرعية على مجاريها المشروعة ، وحفظ حرمة الاسلام عما يشوبها الكفر والفسوق وإلزام المكلفين ما يجب عليهم طوعاً أو كرهاً) .

وطريق الإمامة الدعوة فيما جاء بعد علي والحسن والحسين لأنها تثبت للثلاثة بالنص (بلا شك عند العترة المطهرة) .

والنص عنده خفي ويستخلص من المعنى المقصود بواقعة غدير خم وآية الركوع وذلك خلافاً للإمامية الذين يعتقدون بأنه نص جلي متواتر .

وهو يرى أيضاً أن الإمام الحسن والحسين بالنص لقول الرسول صلوات الله عليه (الحسن والحسين إمامان) ولكنه يتحفظ في قبول هذا الحديث فهو مقبول ولكنه ليس بمتواتر فيحتاج إلى النظر) .

وفيما عدا الأئمة الثلاثة الأول : علي والحسن والحسين فإن طريق الإمامة الدعوى عند الزيدية غير الصالحية ومعناها (أن يدعو الناس إلى جهاد الظالمين وإقامة الحدود والجمع وغزو الكفار والبغاة ومباينة الظالمين حسب الامكان) . وهو بهذا التكليف يقوم بتنفيذ معنى قوله تعالى (أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة) وفي آية أخرى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) وقول عز من قائل (ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله) . أما الصالحية فقد سلكت طريق المعتزلة والأشاعرة في إثبات الإمامة بالعقد والاختيار مطلقاً

والعبرة عند الداعي إلى نفسه بكمال الشروط والصفات فإذا اكتملت هذه الخصائص لاثنان معاً فان الأسبق هو الذي يدعو لنفسه أما الثاني فانه يدعو إلى الإمام الذي سبقه بالدعوى - لا إلى نفسه - وإلا أصبح باغيا . فالعبرة في ثبوت الحق هي استكمال الشروط والصفات لا بمدى استجابة الناس له .

ولا بد أن ينفرد أحدهما بالإمامة لأنه لا يصح إمامان في وقت واحد لقول النبي ﷺ (إذا بويع الخليفتان فاقتلوا الآخر منهما) .

ولكن يذهب المؤلف إلى افتراض اجتماع الصفات التي قدمناها في إمامين في آن واحد ويحل هذا الفرض على النحو التالي :

يستحق الإمامة الذي دعى لنفسه أولا ، أما إذا تعذر تحديد المتقدم منهما عن الآخر فتبطل دعوى الاثنين ويحكم أهل الحل والعقد .

ذلك هي مجمل آراء الزيدية التي انتهى إليها المذهب الزيدي ، وإن اختلف عن آراء الإمام زيد نفسه ولا غرو فهو عمل الأصحاب والأتباع الذين يختلفون ويضيفون ويتجهون اتجاهات تخرج عن الآراء الأساسية التي ينادي بها صاحب المنهج الأول - أي الإمام زيد - الذي لم يكن شيعياً على الإطلاق (ولم تكن حركته للشيعة ، وإنما هي حركة إسلامية ، استهدفت الخروج على الإمام الظالم من عالم من علماء المسلمين يمتاز عن غيره من العلماء أنه من دوحة النبوة ومن أبناء علي عليه السلام)[1] .

فالإمام زيد تتنازعه الشيعة الزيدية وأهل السنة ايضاً . ولكنه في الحقيقة إمام لأهل السنة والجماعة . وستتأكد لنا هذه النتيجة من واقع دراسة آرائه في الإمامة التي ذكرها في كتابه (المجموع) التي سنعرضها في الفصل القادم .

---

[١] نشأة الفكر ج ٢ ص ١٠٧

• **الإسماعيلية :**

أما الإسماعيلية ، فهي فرقة من فرق الشيعة أيضاً ، استمدت أصولها في بداية الأمر من الشيعة الإثنى عشرية ، ثم افترقت الطرق بينهما ، فبينما اتخذت الاثنى عشرية موسى الكاظم (١٨٣ هـ - ٧٩٩ م) الإمام السابع في سلسلة الأئمة، أتمت الاسماعيلية سلسلة أئمتها أما بإضافة اسماعيل بن جعفر (١٤٥ هـ - ٧٦٢م) أو محمد بن إسماعيل (١٨٣ هـ - ٧٩٩ م) إماماً سابعاً[١] . ثم اتخذت هوة الاختلاف تتسع بينهما شيئاً فشيئاً .

ويحدثنا النوبختي عن الاسماعيلية (الخالصة) ، وهي التي رأت أن الامام بعد جعفر الصادق إبنه إسماعيل بن جعفر ، كما أنكرت موت إسماعيل أثناء حياة أبيه وزعموا أن أباه أخبر بموته تقية وغيبة عن الناس ، وإسماعيل طبقاً لهذا لا يموت حتى يملك الأرض يقوم بأمر الناس ، وقد انتقلت إليه الامامة من أبيه لأن أباه أشار إليه بالامامة (والامام لا يقول إلا الحق فلما ظهر موته علمنا أنه قد صدق وأنه القائم وأنه لم يمت)[٢] .

وتكونت العقائد الباطنية الاسماعيلية الأولى - كما يذكر الأستاذ الدكتور النشار - على أثر موت محمد بن إسماعيل ، إذ ادعى بعض أتباعه أنه المهدى وأنه سيبعث بشريعة جديدة تنسخ شريعة محمد ﷺ ، وعدوه من أولى العزم وهم عندهم سبعة: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ﷺ وعلي ومحمد بن إسماعيل. أما تعليل تحديد هذا العدد فيرجع إلى أن النظامين الكوني والانساني قائمان على هذا العدد ، فإن السموات والأرضين سبع وكذلك الجسد الانساني يتكون من سبعة أعضاء والأئمة سبعة آخرهم محمد بن إسماعيل - وهو أيضاً خاتم النبيين

[١] دونلدس - عقيدة الشيعة ص ٣٤٧
[٢] النوبختي - فرق الشيعة ص ٦٨

هذا فيما يتعلق بالعدد سبعة ، أما العـدد إثنى عشر ، فإنهم يذهبون إلى أن الدنيا تتكون من إثنتا عشر جزيرة فى كل جزيرة منها حجة فالحجج إذاً إثنا عشر أيضا. (ولكل داعية يد . واليد هو رجل له دلائل وبراهين يقيمها . ويسمى رجال تلك الفرقة الحجة الأب والداعية الأم واليد والابن . ويروى أبو خلف القمى أن عقائد هـذه الفرقة الاسماعيلية تضاهى ثالوث النصارى : الله ومريم والمسيح)[١] .

وقد دعمت هذه الطائفة حجتها القائلة بنسخ الشريعة الاسلامية بأسانيد نقلية نسبوها إلى جعفر الصادق بقوله (لو قام قائمنا لعلمت القرآن جديداً). ثم قاموا بتفسير الآية (وكلا منها رغداً حيث شئتما)[٢]، بأن الله تعالى جعل للإمام محمد ابن إسماعيل جنة آدم . ولهذا أباحوا جميع ما خلق الله فى الدنيا وأبطلوا كل تحريم. وقسموا الفرائض والسنن إلى ظاهر وباطن وذهبوا إلى أن الواجب اتباعه هو الباطن لأن فيها النجاة أما استعمال الظواهر فيه الهلاك والشقاء[٣] . ويرى الغزالى أن من أسباب تلقيبهم بالباطنية هو دعواهم أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن . وأنها بصورها توهم عند الجهال والأغبياء صوراً جلية . وهى عند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات إلى حقائق معينة[٤] .

وقد تعددت الفرق الاسماعيلية وتشعبت بها المسالك مما لا يدخل فى نطاق بحثنا عرضها . إلا أن ما يعنينا منها ويجب إظهاره هنا أمران :

الأول ـ نسجت العقيدة الاسماعيلية خيوطها حول الامام فهو الدعامة الكبرى للعقيدة. بل ذهبت إلى أكثر من هذا لأن الامامة عندها عالمية تبدأ منذ

---

(١) دكتور النشار ـ نشأة الفكر ج ٢ ص ٣٨٣ و ٣٨٤

(٢) الآية رقم ٣٥ من سورة البقرة

(٣) نشأة الفكر ـ ج ٢ ص ٣٨٤

(٤) الغزالى / فضائح الباطنية ص ١١

بدء الخليقة وتشمل جميع الأمم والديانات. فالامام من ناحية إحدى الدعامات الميتافيزيقية التى يقوم عليها الكون : وهو إلى جانب هذا القائم (بالتعليم) فى عصر (إما أن يكون ظاهراً له الرياستين الدينية والزمنية أو الأولى فقط. وإما أن يكون مستتراً)[١] فالعقيدة فى جوهرها (مزيج من المسيحية الغنوصية والاسلام مع فيثاغورية محدثة تتلاعب بالأعداد وبخاصة العدد سبع والعدد إثنى عشر)[٢] . ويرى الأستاذ برنارد لويس أنها مزيج من نحل صوفية وهرطقية غالية وربما كان بعضها من أصول فارسية قديمة أو سريانية غنوصية[٣]

الثانى - إن الاسماعيلية تمثل انحرافا عن الشيعة الإثنى عشرية . فالحق أن العاطفة الدينية الرقيقة التى أثخنتها الجراح بمقتل الحسين تضخمت وكبرت بتأثير مذاهب فكرية وعقائد غير إسلامية . ثم انتهت إلى مرحلة خطيرة أدت بها إلى انحراف لا شك فيه ، إذ يقرر الأستاذ الدكتور النشار أن المذهب الشيعى الاسماعيلى انحرف عن الاسلام السنى والاسلام فى صورته الاثنى عشرية[٤] .

• تعقيب :

ظهر لنا من سياق البحث أن الأئمة الستة الأوائل - الذين يتخذهم الشيعة رواداً لهم - كانوا يسلكون مسلك أهل السنة ولم يعلنوا أفكار النص أو الوصية أو العصمة وما إليها من أفكار يعلنها الشيعة ويدعمون بها مذهبهم . فالحقيقة إذاً أن الشيعة (حملوا الأئمة السابقين آثاراً تعلن فكرة العدد الاثنى عشرى . كما حملوهم فكرة الامام الغائب غيبته وخلوده ورجعته . وهم لم يذكروها أبدا)

ولم يذكر أيضاً الامام زيد شيئاً من هذا أيضا وهو ماسيتضح لنا من واقع

---

[١] الدكتور محمد على أبو ريان - هياكل النور ص ١٢
[٢] نشأة الفكر ج ٢ ص ٣٨٤
[٣] برنارد لويس - أصول الاسماعيلية ص ٤٨
[٤] نشأة الفكر ج ٢ ص ٥٤١

دليل مؤكد أثناء عرضنا خلال الفصل القادم . بينما ينادى الزيدية المحدثون بآراء ونظريات لم يعرفها الامام زيد ولم يعلنها وإنما ظهرت مع تطور المذهب الزيدى .

أما الاسماعيلية . فقد تبين لنا انسلاخها عن الاسلام السنى والاثنى عشرى .

لهذا كله ، يحق لنا ـ بعد أن أدينا دور أهل السنة فى التنقيب وراء المعتقدات الشيعية وإظهار مدى الصواب والخطأ فيها ـ أن نبحث عن الأسس التى أقامها أهل السنة والجماعة فى نظرية الامامة أو الخلافة ، وهو ما سنتحدث عنه فى الفصلين القادمين ، فنعرض أولا لصدى فكرة الامامة الشيعية عند السلف والفقهاء ، ثم نبين كيف تلقفها المتكلمون وأدخلوها ضمن مباحثهم الكلامية للرد على الشيعة .

الفصل الثامن

الإمامة في فقه أهل السُّنة الأوائل

- مقدمة تحليلية..
- نشأة اسم أهل السنة والجماعة.
- جذور نظرية الإمامة عند شيوخ السلف والأئمة الأربعة
  ١- الحسن البصري ٢- سعيد بن المسيب
  ٣- سعيد بن جبير ٤- أبو حنيفة
  ٥- مالك بن أنس ٦- الشافعي
  ٧- أحمد بن حنبل
- الإجماع عند أهل السنة والشيعة.
- عصمة الأمة.
- فكرة العلم الغيبي بين أهل السنة والشيعة.
- اشتراك الفقه والكلام في الإمام عند أهل السنة.
- الخلاصة.

(٨)

الإمامة

فى فقه أهل السنة الأوائل

• مقدمة تحليلية ..

انتهينا من الفصل السابق إلى النتيجة التى ساقها لنا البحث ، وهى أن الشيعة الاثنى عشرية حملوا الأئمة السابقين أفكاراً وأقوالا لم يؤمنوا بها أو يعلنوها ، وإن الشيعة الزيدية تعتنق نظرية فى الإمامة لم يناد بها الإمام زيد نفسه ، وإن الشيعة الاسماعيلية قد انسلخت عن الإسلام السنى والإثنى عشرى .

وسنتحدث الآن عن السبيل الذى سلكه أهل السنة والجماعة لتخليص العقيدة الإسلامية مما شابها ، ونستكشف طريقنا للبحث عن الرواد الأوائل لسلف أهل السنة ، كيف بدأوا ، وما هو موضوع دراساتهم وأبحاثهم . كما نعرج على فكرة العلم الغيبى التى عارضها أهل السنة وأحلوا محلها العلم بمعنى الفقهية . وكيف اتخذ كل من الشيعة وأهل السنة من الاجماع حجة والاختلاف الجذرى بينهما فى حجية الاجماع . ونختم الفصل بموقف فقهاء أهل السنة الأربعة من موضوع الإمامة .

فإذا عدنا مرة أخرى لنستحكم حلقات البحث إلى أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثانى الهجرى ، فإننا نعثر على عديد من التيارات الفكرية التى تختلف فى نشأتها وتتباين معالمها بالرغم من تكوينها فى فترة زمنية لا تتقارب فحسب ، ولكن تكاد تتحد . وحسبنا أن نعلم أن الصلة كانت قائمة بين عمرو ابن عبيد أحد صاحبى مذهب الاعتزال والإمام زيد بن على ، واتصل الإمام أبو حنيفة بالامام زيد وأمده بالمال تشجيعاً لخروجه ، ... المذهب

المعتزلي عن حلقة الحسن البصري ، وهو إمام أهل السنة الكبير. كما لا يعزب عن البال الصلة العلمية بين الأئمة أصحاب المذاهب التي انتشرت في الأمصار وأئمة آل البيت . فالامام أبو حنيفة كان على اتصال بالامامين محمد الباقر وابنه جعفر الصادق ، فضلا عن الامام زيد كما أسلفنا (وكان الامام مالك على صلة بالامام جعفر الصادق .. وإذا كان الشافعي لم يمكنه الزمان من الاتصال بأولئك الأئمة فقد اتصل بالصفوة من تلاميذهم)[١] .

ولكن ، أين موضوع الإمامة بين هذه الآراء والمذاهب والشخصيات ؟ إن ابن النديم يشير اليه في الفهرست فيصفه بأنه من فتق الكلام وهذب المذهب وسهل طريق الحجاج فيه ، فلا غرو أن يستهدف ابن الحكم من أجل هذا لحملات النقد العنيفة من أهل السنة حيث ألقوا التبعة عليه في تحويل تيار الفكر الشيعي إلى التفلسف ، ووضع نظرية الامامة في قالب فلسفي لم يكن قد تشكل قبله إلا في تعاريف وإرهاصات فكرية متفرقة لا رابط بينها . فان فكرة علم الأئمة الغيبي مثلا - تلك الفكرة الغنوصية - ظهرت أول ماظهرت عند الشيعة الحنفية الذين أعلنوا أن محمداً بن الحنفية أفضى إلى أبي هاشم بأسرار الكلام وفرقوا بين الظاهر والباطن والشخص والروح والتنزيل والتأويل (وكل مثال في هذا العلم حقيقة في ذلك العالم والمنتشر في الآفاق من الحكم والأسرار مجتمع في الشخص الانساني وهو العلم الذي استأثر به علي عليه السلام به ابنه محمد بن الحنفية وهو أفضى بذلك السر إلى ابنه هاشم وكل من اجتمع فيه هذا العلم فهو الامام حقاً)[٢]

وانتهت فكرة العلم إلى هشام بن الحكم ليصورها تصويراً آخراً فيجعل معارف الأئمة كلها ضرورية (وكل مايعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أولى

---

(١) الشيخ أبو زهرة - الإمام زيد - ص ١٥

(٢) الشهرستاني - الملل والنحل ج ١ ص ٢١٢

ضرورى)[١] . ومن سياق نقد الملطى لنظرية الامامة عند هشام بن الحكم يقدم لنا آراءه كلها . ولا ينسى الملطى أثناء ذلك أن يلقى التبعة على ابن الحكم ويتهمه بالإلحاد ويعتبر دخوله فى الاسلام عن حقد وكراهية ، فهو عنده لم يقصد فى قوله الإمامة محبة أهل البيت ولكنه هدف إلى زعزعة أركان الاسلام بانتحاله محبة أهل البيت والتحدث باسمهم وطعنه فى الكتاب والسنة وكفر الأمة التى هى حجة الله على خلقه بعد وفاة الرسول ﷺ فكفرهم ونسب إليهم الردة والنفاق، ونتيجة لهذا لايثبت السنة بنقلهم لأنهم كفاراً)[٢]

ويبدو من كلام الملطى أن هشاماً هو الذى غالى فى تفسير الأحاديث التى تؤكد حق على فى الخلافة مثل (أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى) فرتب على هذا أن على هو وصى الرسول ﷺ وخليفة الله فى الأمة وأنه أفضل الأمة ومعصوم من الأخطاء جميعاً . وقد تمادى هشام بن الحكم - كما يذكر الملطى - فاتهم الطبقة الأولى من الأمة الذين بايعوا أبا بكر بالنفاق والمداهنة لأحقاد كانت فيهم لعلى ، ومضى فى سبيل اتهاماته للصفوف الأولى فكفر أبا بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير والسيدة عائشة فهم عنده (من شر الأمة وأكفرها يلعنونهم ويتبرأون منهم . ما عدا سلمان وعمار وأبو ذر والمقداد)[٣]

ولا يجد أهل السنة مشقة كبيرة فى الذب عن هؤلاء بآيات من محكم الكتاب ، فأبرزوا مثل قول الله تعالى (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة) (١٨ الفتح) وقوله عز وجل فى الثناء على المهاجرين والأنصار (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين اتبعوهم بإحسان رضى

---

(١) الشهرستانى — الملل جـ ١ ص ٣١٢

(٢) الملطى - التنبيه ص ٣١ و ٣٢

(٣) نفس المصدر ص ٣٢

الله عنهم ورضوا عنه) إلى غير ذلك من الآيات البينات التى ترفع من شأن هؤلاء الصحابة الأجلاء ، مستهدفين فى سبيل إبراز هذه الآيات مع غيرها من الأحاديث المروية فى المناقب ، إلى تقوية الأعمدة التى تقوم عليها السنة لأنهم عضوا عليها بالنواجذ وطبقوها ونقلوها إلى من تلاهم من التابعين . لهذا يحذر الشهرستانى المسلمين عند النقل من الشيعة لما فيه من خطورة على السنة المتوارثة عن صاحبها صلوات الله عليه فيقول (فليتدبر الناقل فإن أكاذيب الروافض كثيرة)[1] .

والمشكلة الكبرى التى تقابلنا هنا هى مشكلة أسانيد الشيعة فى النقل . فإنهم يروون عن الأئمة أو بمعنى أدق ، ينسبون أحاديثهم إلى أئمة آل البيت اعتمادا على أحد هؤلاء الأئمة قال (ذروا الناس فإن الناس أخذوا عن الناس . وإنكم أخذتم عن رسول الله)[2] فكيف أخذ الشيعة فى ذم الأئمة مثل محمد الباقر وجعفر الصادق ؟ وقد رأينا خلال الفصل السابق أنهم كانوا ينفون عن أنفسهم صدور الأفكار الغالية ويؤكدون أنهم لم يرثوا إلا ما بين الدفتين -أى القرآن الكريم- وكانوا يلحون على أصحابهم أن يتتبعوا المغالين وأن يلقوا بآرائهم جانباً ويتبرأوا منهم . ويذهب موسى جار الله إلى أن الأحاديث الموضوعة فى الفضائل انقلبت إلى أحاديث فى نفاق أكابر الصحابة وارتداد الأمة فكان (لأئمة الأمة دراية نافذة واسعة ، حتى نقدت الأحاديث بعد التثبت فى أسانيدها كنقد الصيارفة خالص النقود من زيفها ، ثم دونت الجوامع فى الصحاح ودونت المسانيد فيما صح وحسن وثبت من الأحاديث)[3] وسيتضح لنا هذا النص عند قيامنا ببحث كيفية تلقى الفقهاء للحديث ونقله .

وقد تنبه جولد تسيهر إلى مدى أهمية الدور الذى تؤديه الأحاديث النبوية

---

(١) الشهرستانى — الملل ج ١ ص ٢٢٣

(٢) موسى جار الله — الوشيعة فى نقد عقائد الشيعة ص ٤٦

(٣) المصدر السابق ص ٤٨

فهو يرى أن النظر فى الحديث النبوى وروايته ليس مجرد عمل نظرى من أعمال التقوى بل تتسع دائرة الدور الذى تؤديه الأحاديث من تأسيس أمور العبادات والفقه إلى تأسيس شكل الدولة والقضاء وكل الأمور العملية. ثم أشار جولدتسيهر إلى خطورة وضع الأحاديث وما لفت نظر المسلمين إلى ضرورة وضع علم خاص له قيمته (وهو علم نقد الحديث، لكى يفرقوا بين الصحيح وغير الصحيح من الأحاديث، إذا أعوزهم التوفيق بين الأقوال المتناقضة)[1].

ولقد كفى الشيعة أنفسهم مشقة هذا الجهد الذى تحمله أهل السنة فى نقل الأحاديث النبوية، لأنه بينما كان أهل السنة يحرصون كل الحرص على تتبع الإسناد لكل حديث إلى سبعة أو ثمانية أجيال لمدة تبلغ نحو القرنين حتى يصلوا إلى رجل عاصر النبى صلوات الله عليه وروى عنه فإن الشيعة لم يجشموا أنفسهم هذا العناء لسبب بسيط، وهو أن الإمام عندهم معصوم فلا يحتاج الأمر إلا لذكر ثلاثة أو أربعة أشخاص من الثقات عندهم رووا عن أحد الأئمة، ثم يرفعون الأحاديث إلى حيث يريدون[2].

هذا هو الدليل الأول على عدم تحرى الدقة فى النقل.

أما الدليل الثانى فيسهل استخلاصه من الفارق الزمنى بين تاريخ وضع أهل السنة للصحاح وقيام الشيعة بهذا الدور. فقد مر الحديث بعدة مراحل وكان لفقهاء أهل السنة دور كبير فى المحافظة عليه وتلقيه ونقده وفحص رجاله والرواة له، فأبو حنيفة (١٥٠ هـ : ٧٦٧ م) بالرغم من شهرته بأنه كان إمام أهل الرأى وأخذه بالقياس فى المذهب الحنفى، فإنه فضل الحديث باعتباره نصاً فلا قياس عند وجود النص. ويعتبر مالك (١٧٩ هـ : ٧٩٥ م) أحد الأوائل الذين تحملوا عبء تطوير أسلوب رواية الحديث فتشدد فى قبول الرواية وعرفت أسانيده بالقوة والثقة لأنه فحص الرجال الرواة ونقد الأحاديث بعرضها على الكتاب

---

(١) جولدتسيهر: العقيدة والشريعة ص٤١

(٢) دونلدسن — عقيدة الشيعة ص٢٨٦

والسنة قبل ضمها إلى (الموطأ) . ويعتبر (الشافعى ٢٠٤ هـ : ٨١٩ م) المرجع لـكفة أهل الحديث على أهل الرأى لأنه قام بدراسة الأحاديث بمختلف أنواعها، ووضع للقواعد لتقسيمها وأساس قبولها أو استبعادها، وفى ختام الفقهاء الأربعة جاء ابن حنبل (٢٤١ هـ : ٨٥٥ م) واشتهر بمسنده الذى يعد موسوعة كبرى للأحاديث لم يكتف فيه بالجمع مـــن كل حدب وصوب وإنما ساهم فى وضع الضوابط لتمييز الصحيح والصادق من غيرها .

ثم جاء البخارى (٢٥٦ هـ : ٨٦٩ م) إمام المحدثين فى عصره (فخرج أحاديث السنة على أبوابها فى مسنده الصحيح بجميع الطرق التى للحجازيين والعراقيين والشاميين)[1] وحذا الإمام مسلم (٢٠٤ : ٢٦١ هـ) حذو البخارى فى نقل الأحاديث المجمع عليها وحذف المتكرر منها. ويأتى بعدها فى المرتبة صحيح ابى داود (٢٧٥ هـ : ٨٨٨ م) وصحيح النسائى (٣٠٣ هـ : ٩٠٥ م) وصحيح ابن ماجه (٢٧٣ هـ : ٨٨٦ م) .

ولـكن صحاح الحديث عند الشيعة تأخرت بفارق زمنى من قرن كامل ، وهاهى الصحاح الشيعية الأربعة التى تعد أمهات كتب الحديث عندهم .

الـكافى للـكلينى المتوفى ٣٢٩ هـ (من لا يحضره الفقه) للقمى (٣٨١هـ: ٩٩م) والتهذيب والاستبصار للطوسى (٤٦٠ هـ: ١٠٦٧ م) .

ثم تقدم بعد هذا الدليل الثالث - وهو أبرز الأدلة - انتحال الأحاديث التى ترفع من شأن أهل البيت إلى مصاف الأنبياء والرسل مخالفة بذلك الأحاديث المروية عن الرسول صلوات الله عليه وتحميل الأحاديث الموضوعة ما لا تحتمل لخدمة المذهب الشيعى .

وهذا الدليل ثابت بكتاب (المجموع فى أدلة الأحكام) الذى نبه لى

---

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ٤٤٢ فصل فى علوم الحديث

ضرورة دراسته الأستاذ الشيخ مصطفى عبد الرازق . فبعد إطلاعه على ماذكره جولدتسيهر في دائرة المعارف الإسلامية من قيام (جرفينى) باكتشاف هذا الكتاب بين المخطوطات القديمة بميلانو ، فأسس نتيجة هامة على هذا الاكتشاف إذ تصبح هذه المجموعة (أقدم مجموعة فى الفقه الإسلامى) .. وإذا صح أنه وصل إلينا من بطانة زيد بن على وجب أن نعترف بأن أقدم ماوصل إلينا من المصنفات الفقهية هو من مؤلفات الشيعة الزيدية)[1] .

وقد مضى الأستاذ الشيخ مصطفى عبد الرازق منبهاً العالم الإسلامى إلى خطورة مثل هذه الدراسة وضرورتها لتعيين مركز الكتاب بين المؤلفات الفقهية ثم يقول (ومن أسف أن هذا البحث لم يثره مسلمون ، ولا أثير فى بلاد إسلامية)[2] .

ولكن الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة تعرض حديثاً للفقه الزيدى بأكمله فعرضه علينا وناقشه وبين مكانته بين المؤلفات الفقهية فأدى بذلك ماعلى العالم الإسلامى من دين وعوض وماكان من تقصير المسلمين .

ولكن يهمنا فى هذه الدراسة جانب واحد لاتصاله ببحثنا ، وهو قدم كتاب المجموع باعتباره أول مدونة فقهية إسلامية (الإمام زيد متوفى ١٢٢ هـ) حوت أحاديث تتصل بالعبادات والمعاملات .

وبالرجوع إلى هذه الوثيقة النادرة[3] نجد أنه مرتباً ترتيباً فقهياً مثل غيره

---

(١) الشيخ مصطفى عبد الرازق : الشافعى ص ٤٠

(٢) نفس المصدر والصفحة :

(٣) رجعنا فى إيراد المادة الخاصة بكتاب المجموع إلى هذا الكتاب نفسه وهو بعنوان (كتاب المجموع فى أدلة الأحكام) تحقيق جريفيني (طبعة ميلانو ١٩١٩ م) وتوجد منه نسخة بمكتبة البلدية برقم — ١٨٣٢ ب .

من كتب الفقه يبدأ بباب الطهارة ثم الصلاة إلى غير ذلك من سائر أحكام العبادات والمعاملات ، أما الباب السادس فيضم ثلاثة أبواب : الأول بعنوان (متى يجب على أهل العدل قتال الفئة الباغية) والثانى خاص بطاعة الإمام والثالث يتعلق بقطاع الطريق .

وفى إلقاء نظرة عامة على هذه الأبواب نجد آراء الإمام زيد فى هذه الموضوعات المتصلة بالإمامة . فإنه يجب قتال أهل العدل للفئة الباغية إذا كان أصحاب الإمام ثلاثمائة وبضعة عشر (وهم عدة أهل بدر) أما إذا كان الإمام فى قلة من العدد لم يجب عليه قتال أهل البغى .

وفى باب طاعة الإمام يأتى بالحديث المعروف عن ضرورة معرفة الامام ونصه (من مات وليس له إمام مات ميتة جاهليه) إلا أن هذا الحديث لا يقف عند هذا بل إن تكملته هى (إذا كان الامام عدلا برآ تقياً) مع اشتراط العمل بما أنزل الله فيقول (حق على الامام أن يحكم بما أنزل الله وأن يعدل فى الرعية فإذا فعل ذلك فحق عليهم أن يسمعوا وأن يطيعوا وأن يجيبوا إذا دعوا وأيما إمام لم يحكم بما أنزل الله فلا طاعة له)[1] .

ويلاحظ أن الحديث الخاص بقتال الفئة الباغية منسوب إلى الإمام زيد كما ينسب حديث معرفة إمام الزمان إلى الإمام على بن أبى طالب الذى ينسب إليه أحاديث أخرى نختار منها حديثين لما لهما من أهمية خاصة . أولهما أن رجلا أتاه فسأله (يا أمير المؤمنين أكفر أهل الجمل وصفين وأهل النهر ؟) فأجابه (لا ، بل هم إخواننا بغوا علينا فقاتلناهم حتى يفيئوا إلى أمر الله عز وجل[2] ثم الحديث الثانى (الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) وهو منسوب إلى

---

(١) كتاب المجموع _ ص٢١٨
(٢) نفس المصدر ص٢٨٨

الإمام على كما ذكرنا ونصه (لتأمرن بالمعروف ولتنهن عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم حتى يدعوا خياركم فلا يستجاب لهم)[1] وفى نفس مضمون هذا الحديث حديث آخر ولكنه منسوب إلى النبى صلوات الله عليه وهو (لا قدست أمة لا تأمر بمعروف ولا تنهى عن منكر ولا تأخذ على يد ظالم، ولا تعين المحسن، ولا ترد المسيء عن إساءته)[2].

أما رأى الإمام زيد فى موضوع الإمامة وكيف تعقد فإن نص الحديث المروى عنه له مغزى خطير لأنه ذهب فيه إلى أن الإمامة تنعقد بالبيعة وليست بموجب التوارث عن الرسول صلوات الله عليه. وفيما يلى النص المتصل بالموضوع الذى ورد على لسان تلميذ الإمام زيد وهو أبو خالد الواسطى الذى روى عنه كتاب المجموع .

سألت زيداً عليه السلام عن الإمامة قال : هى فى جميع قريش فلا تنعقد الإمامة إلا ببيعة المسلمين فإذا بايع المسلمون فكان الإمام براً تقياً عالماً بالحلال والحرام فقد وجبت طاعته على المسلمين[3].

ولا نستطيع أن ندخل إلى دراسة هذا الكتاب من نفس الباب الذى دخل منه الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة - وهو المتسلح بعلوم الفقه ومصطلح الحديث ثم أنه ناحية مع أهميتها لا تتصل بموضوع بحثنا إلا من بعيد حيث تتصل بمشكلة النقل عند المسلمين وقد عرض الأستاذ الشيخ أبو زهرة على بساط البحث المطاعن التى وجهت إلى السلسلة الناقلة لكتاب (المجموع) بقسميه الفقهى والحديثى وفندها من بداية الأشخاص الذين رووه وهو أبو خالد

(١) كتاب المجموع ص ٢٩٤

(٢) الصفحة السابقة

(٣) ص ٢٤٨ و٢٤٩ .

الوسيطى إلى آخرهم وهـــو نصر بن مزاحم المنقرى (٢١٢ هـ : ٨٢٧ م) ولم يقف عنده أيضاً بل استمر فى دراسة من رووه إلى منتصف القرن الثالث الهجرى أو آخره (لأن كتب السنة اشتهرت واستفاضت فى آخر هذا القرن)[١] ومن جهة أخرى فان فى آخر القرن الثالث جاء الإمام الهادى يحيى - الذى يعد المؤسس الثانى للمذهب الزيدى - ولكن الشيء الوحيد الذى يؤخذ على هذا الامام أنه (أطلق لنفسه الحرية فى الاختيار من آراء الصحابة وآراء غيرهم وقد كان هو فى ذاته مجتهداً[٢] .

وانتهى الأستاذ الشيخ أبو زهرة من بحثه فى مدى الثقة لسلسلة الرواة إلى الأخذ بما جاء فى المجموع . مع ملاحظته أن من علماء الزيدية الذين يتدارسون الفقه الزيدى من خالف المأثور عن الامام زيد إلا أن هذا السبب لا يوجب القدح، إذ أن تلميذى أبى حنيفة وهما أبو يوسف ومحمد بن الحسن خالفاه أحياناً وكما فعل ابن وهبة مع شيخه مالك والمزنى مع شيخه الشافعى[٣] .

ويهمنا من التفاصيل التى أوردها الأستاذ الشيخ أبو زهرة ناحيتان : الناحية الأولى أن نصر بن مزاحم - وهو آخر الرواة المثبت اسمه فى كتاب المجموع أى الشخص الأدنى فى السلسلة - كان يوصف بأنه من غلاة الشيعة . والناحية الثانية : إقرار الأستاذ أبو زهرة بمخالفة التلاميذ لأئمتهم .

ونستطيع بعد أن بينا هذا كله ، أن نصل إلى النقطة الحاسمة فى الموضوع وننظر نص الحديث الذى نسبه (المجموع) إلى رسول الله صلوات الله عليه .

(قال لى ربى ليلة أسرى بى من خلفت على أمتك يا محمد . قال قلت أنت أعلم

---

(١) الاستاذ الشيخ أبو زهرة - الامام زيد ص ٢٥٩
(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة
(٣) نفس المرجع ص ٢٦٧ و ٢٦٨

يارب. قال يامحمد إنى انتخبتك برسالتى واصطفيتك لنفسى وأنت نبى وخيرتى من خلق ثم الصديق الأكبر الطاهر المطهر الذى خلقته من طينتك وجعلته وزيرك وأبا سبطيك السيدين الشاهدين الطاهرين المطهرين سيدى شباب أهل الجنة وزوجته خير نساء العالمين أنت شجرة وعلى أغصانها وفاطمة ورقها والحسن والحسين ثمارها ، خلقتهما من طينة عليين وخلقت شيعتكم منكم أنهم لو ضربوا على أعناقهم بالسيوف لم يزدادوا لكم إلا حباً ، قلت يارب ومن الصديق الأكبر قال أخوك على بن أبى طالب. قال بشرنى رسول الله بها وابناى الحسن والحسين منها وذلك قبل الهجرة بثلاثة أحوال)[١] .

وبعد أن أوردنا نصوص الأحاديث المتعلقة بالامامة فى كتاب (المجموع) كاملة فان تعليقنا عليه يتناول الآتى :

أولا : أن الامام زيد مع تلمذته لواصل بن عطاء شيخ المعتزلة ، لم يدون فى علم الكلام فالمأثور عنه أنه ترك أول مدونة فقهية وهى كتاب (المجموع) ولعل هذه الوثيقة النادرة تثبت أن آل البيت ـ وهذا إمام منهم ـ قد أفردوا لعلم الفقه المكانة الأولى من الاهتمام والرعاية ولا غرو فقد تنازع أمير المؤمنين علياً موهبتان فهو الفقيه المجتهد ، وهو فارس الاسلام العظيم . أما القول بأن الامام زيد قد تأثر بخروجه بأصل معتزلى وهو (الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) فتعذر إقامة الدليل على أن واصل بن عطاء كان صاحب التأثير فى خروج هذا الامام . إذ لايبعد أنه تأثر قبل هذا بحركة الخوارج ـ لاسيما وقد تبين لنا من رأيه الوارد فى المجموع ، أنه يرى الامامة عن طريق البيعة لا النص ثم إن حركة الزيدية لها مغزى عميق فى إسباغ طابع (العمل) على العقيدة فهى ليست عقيدة نظرية تدور فى دائرة مغلقة ـ شأن الكلام عند المعتزلة ـ

---

(١) المجموع ص ٢٨٢

ولكنها تحولت إلى عمل لوضع العقيدة موضع التنفيذ . وقد عبر عنها ماسينيون بأنها (لم تكن إلا احتجاجا ومطالبة مسلحة للعدل الاجتماعى)[١] ولكن لم يعرف عن المعتزلة أنهم حاولوا هذا الأصل من أصولهم - وهو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - إلى حيز العمل بل ظل منحبسا فى إطار النظرية فحسب .

ثانيا : أن كتاب (المجموع) يوضح لنا هذه النقطة الشائكة - ألا وهى انتحال الأحاديث والاشتطاط فى التفسير بما يخدم آراء المذهب الشيعى - فنص حديث زيد عن انعقاد الامامة ببيعة المسلمين يتعارض تماما مع الحديث المنسوب لرسول الله صلوات الله عليه ، فضلا عما احتواه الحديث الثانى من صفات ومعانى لا تحتاج إلى تعليق إذ يفوح منها بوضوح رائحة التشيع المتأخر .

ومن العجب أن هذا التعارض قد خفى على واضعيه وإلا لما اشتمل نفس الكتاب على حديثين متعارضين فى المعنى تماما وتجاهل ذكر الامام زيد ضمن أبناء على فهو ينتمى إلى فكر الشيعة الامامية لا الزيدية وإلا لأدرجوا إسم زيد أيضا .

ومن الملاحظ أن الحديث الأول جاء فى القسم الأول من كتاب (المجموع) بينما ورد الحديث الثانى فى القسم الثانى من نفس الكتاب ويبدأ بالنص الآتى :

(قال عبد العزيز بن إسحق هذا آخر الأبواب فى الفقه من أصل القاضى أبى القسم على بن محمد النخعى ويليه باب أحاديث حسان فى كل فن فأحببت أن أكتب هذه الألفاظ تلى كتاب الفقه .. الخ ..)[٢]

---

(١) ماسينيون - خطط الكوفة ، والملحق لأهم حوادث الكوفة فى القرنين الأول والثانى الهجرى ص ١٤

(٢) المجموع ص ٢٦٥ .

ثالثا : قلنا فى حديثنا عن الزيدية أن أتباع المذهب أضافوا إليه ما لم يقله الامام زيد نفسه . كما تبين لنا من دراسة مخطوطة أحد الزيدية أنه أعلن أفكاراً - إذا قارناها بما جاء بكتاب (المجموع) لظهر الدليل على مايدسه الشيعة على أئمتهم من أقوال وآراء لم يقولوا بها ولم يعلنوها . فان المذهب الزيدى انحسر عن البلاد الإسلامية وبقى باليمن وحدها ، فانتشر هناك منذ مطلع هذا القرن ، (وظهرت فكرة عصمة الامام وقداسته ، وسادها الفوكلور الإمامى على أشد مايكون . وبذلك قطعت كل صلة بينها وبين المذهب الزيدى الحقيقى)[1] . فأين هذا المذهب من آراء الامام زيد ونظريته فى الإمامة ؟ إن هذا الامام احتل مركز الصدارة فى علوم الفقه وفهم الغاية منه ، فمن ناحية الشكل أيضا بتبويبه بالطريقة نفسها التى اتبعها أصحاب المدارس الفقهية عند أهل السنة ، وجرى على منهاجه بعده أبو حنيفة : يبدأ بالطهارة ثم الصلاة والزكاة وباقى الفروض الدينية ، ويختم كل هذا بمدونة فى موضوع الإمامة . إن الامام زيد قدم لنا فى كتاب (المجموع) نصوصاً قاطعة توضح بما لا يدع مجالا للشك بأن حركته لم تكن شيعية على الاطلاق ، وهى النتيجة التى قررها الاستاذ الدكتور النشار . ونستطيع أيضا أن نستند على الدليل الذى بسطه أمامنا فى طول كتابه وعرضه لنثبت انتماءه إلى أهل السنة عن الإمامة فإن أفكاره سنية محضة فى جوهرها ولم يخرج أهل السنة والجماعة عن نظريته أبداً ، فقد جعل الإمامة تتم بالشورى وتنعقد بالبيعة بعد تشاور أهل الحل والعقد . ولم يقل أهل السنة غير هذا .

• نشأة إسم أهل السنة والجماعة :

لم تعين أصول التاريخ الإسلامى السنة التى ظهر فيها مصطلح أهل السنة على وجه التحديد ، واتجهت أبحاث أهل السنة نفس الإتجاه الذى يسير فيه

(١) الدكتور النشار — نشأة الفكر ج٢ ص٤٠٢ .

أصحاب الفرق الأخرى بشتى أسمائها . إذ تحاول كل فرقة أن تضع سنداً ينتهي إلى النبي ﷺ . وكما حاول الشيعة الرجوع بأصل العقيدة الشيعية إلى زمن الرسول ﷺ فليس بغريب أن يربط أهل السنة بينهم وبين أيام الرسول ﷺ أو بعد وفاته برباط وثيق ، فنعثر على الآراء فى أبحاثهم هنا وهناك ترجع بنشأة أهل السنة والجماعة إلى ما بعد انتقال النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى إذ انقسم المسلمون عندئذ إلى طوائف ثلاثة : الأولى - التى تثبت على الدين نقياً خالصاً كما تركه مبلغه صلوات الله عليه فى كتاب الله وبواسطة سنته وهم أفاضل المسلمين والعلماء والأعيان من أهل مكة والمدينة والطائف . وفريق ثان حافظ على دينه ولكنه امتنع عن دفع الزكاة فهم لم يفهموا من الدين إلا ظواهره فحاربهم أبو بكر لهذا السبب ، ثم الطائفة الأخيرة التى ارتدت ارتداداً شاملا وعادت لجاهليتها الأولى . فسمى المسلمون الفريق الاول (بأهل الجماعة وهو معنى قول العلماء بعد ذلك فلان من أهل السنة والجماعة أو ممن لايرى الخروج على أئمة الإسلام)[١] .

وتنسب كل فرقة إلى نفسها المعنى المقصود بالحديث (أن قوم موسى افترقوا من بعده إحدى وسبعين فرقة فهلك سبعون فرقة وتخلص فرقة واحدة وقوم عيسى افترقوا من بعده إثنان وسبعون فرقة فهلك إحدى وسبعون فرقة وتخلص فرقة واحدة وأن أمتى ستفترق على ثلاثة وسبعين فرقة يهلك إثنان وسبعون فرقة وتخلص فرقة واحدة) ثم تربط كل فرقة بين إسمها وبين الفرقة الناجية . واتبع أهل السنة والجماعة نفس الوسيلة فنسبوا إلى رسول الله ﷺ أنهم المقصودون بالفرقة الناجية بقوله صلوات الله عليه إنهم أصحاب السنة والجماعة وهم السواد الاعظم لأنه قال فى حديث آخر (من خالف الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه)[٢]

---

(١) الشيخ محمد طاهر بن عاشور - نقد علمى ا لكتاب الإسلام وأصول الحكم ص ٢٩

(٢) الامام أبو جعفر الطحاوى (٣٢١ هـ : ٩٣٣ م) عقيدة الامام الطحاوى رقم ٣٠١٥ مكتبة البلدية.

وإننا أمام هذه الآراء التي تنسب الفرق بأسمائها المختلفة إلى أيام النبي ﷺ لا نجد أدق من تعليق الدكتور النشار الذي رأى — بحق — أن الإسلام في ذلك الوقت كان هو الرسالة المبلغة، وكان المسلمون لا يفرقون بين إسلام سني وآخر شيعي ولكن الأحداث التي وقعت بعد وفاة الرسول واختلاف المسلمين بعده منذ أن كان في أضيق الحدود حول الخلافة في بيعة السقيفة إلى أن بلغ حد الالتحام بالسيف بين علي ومعاوية وماتلاها من حوادث جسام، تكونت على أثرها الآثار المستحدثة والنظريات الجديدة والفرق بشتى عقائده ونوازعها.

إن أعيان المسلمين من الصحابة الأولين - هؤلاء السابقين بالخيرات - قد تضافروا لإقامة الدين الجديد وإرساء قواعده وبذلوا كل غال في سبيله ولم يتخلف أحد منهم عن حمل أمانة الرسالة. وكانت الرغبة في توحيد الصفوف ملحة منذ البداية، فتنازل الأنصار عن طيب خاطر عن طلبهم الخلافة وبايعوا أبا بكر بالإجماع - ماعدا سعد بن عبادة ... والصوت المعارض الواحد لا يعتد به أي (لايقدح في انعقاد الإجماع كما تقرر في الأصول)[1] هذا ما أجمع عليه الأنصار. فإذا اتجهنا إلى المهاجرين وجدنا أنهم أجمعوا أيضاً على بيعة أبي بكر بما فيهم أبي ذر وعمار وسلمان وغيرهم (واندرجوا تحت الطاعة على بكرة أبيهم. وكان علي رضي الله عنه مطيعاً له سامعاً لأمره ناهضاً إلى غزوة بني حنيفة.. وبايع أبابكر على ملأ الأشهاد)[2].

وتوالت الأمثلة تترى لتظهر مدى حرص المسلمين على وحدة الصف واجتماع الكلمة، فضرب الخليفة الثالث عثمان بن عفان أروع الأمثلة على التضحية بالنفس في سبيل درء الفتنة وإخمادها، واشترك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بنفسه في قتال معاوية لكي يعود المسلمون كما كانوا أمة واحدة متراصة،

(١) الشيخ محمد الطاهر بن عاشور — نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم ص ٣١
(٢) إمام الحرمين - الارشاد: ص ٤٢٨

ثم اتجهت رغبة إبنه الحسن أيضاً بنفس الدافع وهو الحرص على جمع الكلمة ودفع التنازع والفرقة ، فتنازل مختاراً إلى معاوية . ومن أقواله المأثورة : وأن ما تكرهون فى الجماعة خير لكم مما تحبون فى الفرقة . وهذا هو الإمام زيد بن على يفصح لنا عن نفسه فيما نقله عنه الأصفهانى فيقول لأحد أصحابه : أماترى هذه الثريا ، أترى أحداً ينالها ؟ قال صاحبه لا ، قال : والله لوددت أن يدى ملصقة بها فأقع إلى الأرض أو حيث أقع ، فانقطع قطعة قطعة ، وأن الله يجمع بين أمة محمد ﷺ[1] .

ولم تكن المنازعات التى حدثت بين المسلمين فى العصور المبكرة ـ قبل ظهور حركة الخوارج ـ تصطبغ بآراء وعقائد خاصة بل تجتمع كل فئة تحت لواء شخص تحارب من أجله وتدافع عما تراه حقاً له . فالاصطدام بين بنى أمية وعلى بن أبى طالب كان بغرض المطالبة بدم عثمان . أما معاوية فكان يرى لنفسه حقاً فى الخلافة اعتماداً على بيعة أهل الشام، فان هذا السبب لا ينفى مما نريد إثباته وهو أن المنازعات فى الدور المبكر كانت نزاعاً حول الأشخاص ولم يكن دفاعاً عن نظريات ومذاهب . فعلى بن أبى طالب ومعه كثير من أهل البصرة والكوفة والمدينة فى جانب ، ومعاوية ومعه أهل الشام فى الجانب الآخر ، وموضوع الخلاف المطالبة بدم الخليفة عثمان ، ثم الاختلاف عمن له الحق فى البيعة وهل هم أهل المدينة الذين بايعوا علياً وحدهم ولم يقر معاوية بانتخابهم لعلى، وحجته فى هذا أن أكثر الصحابة والتابعين قد غادرها (فتدلل معاوية فى خروجه بأن الاختيار لمن فى المدينة وغيرها من الأمصار ولا حكم لعلى مادام اختياره لم يتم بالعرب فى جميع الأمصار الإسلامية)[2].

---

(١) الاصفهانى : مقاتل الطالبيين ص ١٢٩

(٢) الشيخ محمد ابو زهرة ـ الامام الصادق ص ١١٦

وعلى هذا نستطيع أن نقول بأن الجماعة الإسلامية ظلت بوجه عام محافظة على وحدتها العقائدية ، إذ لم تظهر خلال هذه المنازعات ما ينبئ عن وجود آراء ونظريات تقبع وراءها ، وكانت الآراء الغريبة - كالسبئية مثلا - لا تجرؤ على الظهور أمام الملأ بل اختفت فى طيات الفتن .

أما الانشقاق الحقيقى ، فقد تم على أيدى الخوارج . لا بسبب انفصالهم عن كل من على ومعاوية ، وإنما لرفعهم لشعار (لا حكم إلا لله) وإنكار حق قريش وحدها فى الخلافة وقولهم بالاختيار المطلق دون قيد ولو كان الخليفة عبداً . الخ . أى أنهم أعلنوا أول حركة تستند على فكر نظرى ونسق معين خاص تنحو به عن الغالبية فيميزهم بذلك عن القاعدة التى انشقوا عنها . ولولا فهم على بن أبى طالب لخطورة مغزى حركة الخوارج لما تحول لقتالهم تاركا وراء ظهره معركته الأصلية ضد معاوية . ففرق الخوارج إذاً تعد (أقدم انشقاق دينى حدث فى الجماعة الإسلامية [1]، ووقفوا يناضلون عن آراء ونظريات اعتنقوها عن إيمان ودافعوا عنها بالسيف ووصلوا فى التطرف إلى آخر مداه مما جعل المسلمين ينظرون إليهم بنفور ويعتبرونهم أصحاب بدع . من الأمثلة على ذلك أنه جاءت سيدة من الخوارج إلى السيدة عائشة تستفتيها فى أمر من الأمور ، وأظهرت رأيها أثناء السؤال ، فسألتها السيدة عائشة فى تعجب وامتعاض لما عرفت رأيها ، قالت لها متسائلة : أحرورية أنت ؟ [2] .

ومن حيث الترتيب الزمنى ، يمكن أن تعد حركة الشيعة بمثابة الانشقاق الثانى عن الجماعة . بيد أن هذه التيارات المنشقة لم تؤثر أيضاً فى الغالبية العظمى والقاعدة العريضة للإسلام - وأعنى بها أهل السنة والجماعة الذين لم يتميزوا

---

(١) الزركشى (٧٩٤ هـ - ١٣٩١ م) الاجابة - ص ١٨٥
(٢) جولد تسيهر - العقيدة والشريعة ص ١٧٤

بإسم خاص فى هذا الدور ، لأنه لاحاجة تدعوهم إلى تميزهم عن غيرهم ، فهم الأغلبية العددية من جانب ، وتجمعهم العقيدة الإسلامية الخالصة من جانب آخر حيث يلتزمون بقواعد الكتاب والسنة ، ولم تكن خطورة الآراء الشيعية أو غيرها قد ظهرت بعد لتحتاج إلى من يعارضها على نطاق واسع .

فأهل السنة والجماعة هم الأصل الذى انشق عنه كل المخالفين . والأصل لا يحتاج إلى سمة خاصة تميزه ، ولكن الذى يحتاج إلى إسم ومدلول معين هو الخارج عن هذا الأصل . وقد سأل رجل الإمام مالكاً عن تعريف أهل السنة فأجابه (الذين ليس لهم لقب يعرفون به ، لا جهمى ، ولا رافضى ، ولا قدرى)[1]. يقول جولدتسهير فى هذه القضية (إننا فى الإسلام نجد أن الفرق الدينية الحقيقية التى يمكن أن تنطبق عليها هذه التسمية هى الجماعات التى تمسكت بالسنة وابتعدت عن التعاليم الإسلامية المعتمدة التى أقرها المسلمون فى مختلف عصورهم التاريخية ، أى الأفراد الذين عارضوا الإجماع فى المسائل الأساسية ذات الأهمية القصوى فى نظر غالبية المسلمين)[2] .

وأهل السنة والجماعة ـ على العكس من الجماعات التى انشقت عنهم ـ ظلوا عهدهم محافظين ، وبعرى الجماعة موثقين ، وذلك منذ وفاة الرسول ﷺ . وفى ظل خلافة الشيخين ، فلا نسمع أصواتا معارضة ذات بال . فالإجماع منعقد وتام. ثم انفرط عقد الجمع واهتز فى السنوات الأخيرة من سنى عثمان ، وإن لم تعد المياه الى مجاريها بخلافة على فقد تمت خلافته على أساس البيعة والشورى ـ أى بنفس الطريقة التى أتى بها سابقوه إلى الخلافة ، فلم يعتمد فيها على وصاية أو نص ولم يشر بكلمة إلى هذا . كما كان الخلاف منحصر حول الحق

(١) أبو زهرة ـ الإمام مالك ص ١٨٠
(٢) جولد تسهير ـ العقيدة والشريعة ص ١٦٨

فى الخلافة ولم يتعداها إلى حجج وأسانيد بعيدة عن العقيدة ، أو بدع مستحدثة، لم يعرفها الأوائل .

فى كتابه إلى معاوية لحثه على البيعة ، حاول أن يثنيه عن عزمه لادعاء المطالبة بدم عثمان فيقول (أما بعد أنه كان عثمان ذا حق وقرابة) فعثمان قريب إلى على قرابته إلى معاوية - وهى قرابة الإسلام والإيمان - وحقه معترف به على رؤوس الإشهاد وإلا لما بايع المسلمون علياً من بعده لو شكوا فيه ولكن حق على أيضاً فى الخلافة ثبت له بأمر المسلمين ومشاورتهم ، فيقول لمعاوية فى فى هذا النص من خطابه :

(إن الله تعالى قلدنى أمر الناس عن مشاورة من المهاجرين والأنصار ألا وإن الناس تبع لهم فيما رأوا وأحبوا وكرهوا)[1] وهو قول يؤكد نظرة على إلى الشورى باعتبارها من أركان الإمامة ، كما تعطى للمهاجرين والأنصار قيمتهم وتضعهم فى مكانتهم الصحيحة بين صفوف المسلمين لأنهم السابقون فى الجهاد والفضائل الذين خصتهم الآيات المحكمات بالإسم يقول الله تعالى (المهاجرون الأولون الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون) . كما وصفهم عز وجل بأنهم (الذين تبوأوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) والمقصود بهم الأنصار .

فها هو على يعلن فخره واعتزازه بأن بيعته تمت بمشاورة المهاجرين والأنصار ، فلم يتناول أحداً منهم بكلمة ولم يحد عن النص القرآنى الذى أعلن فضائلهم . وقد سار أهل البيت الكريم فى نفس الخط ، فان حفيده على بن الحسين اعترض على

---

[١] على بن محمد بن أحمد الشهير بابن الصباغ ٨٥٥ — ١٤٥١ الفصول المهمة فى معرفة أحوال الأئمة ص ٤٦ .

نفر من أهل العراق سمع عنهم قولا فى أبى بكر وعمر وعثمان فغضب واعترض وألقمهم الحجة من واقع الآيات الكريمة التى توصف المهاجرين والأنصار ثم قال لهم فى نهاية حديثه) (أما أنتم فقد تبرأتم أن تكونوا من هذين الفريقين ـ أى المهاجرين والأنصار ـ) ثم طردهم عن مجلسه (أخرجوا عنى فعل الله بكم وصنع)[١]

والرباط وثيق بين أهل البيت وإخوانهم من المهاجرين والأنصار ولا عجب فإن على وإبنة الرسول ﷺ فاطمة كانا من المهاجرين الأوائل وذاقا طعم الجهاد فى عنفوان قوته . فظل على يرتبط بهؤلاء المهاجرين برباط الكفاح فضلا عن العقيدة ، وهما يتساويان مع صلة نسبهما إلى النبى صلوات الله عليه . وقد فهم المسلمون الأولون هذا ، فعرفوا أن المنبع واحد لأن أصل الإسلام واحد فاندمج المسلمون فى هذه الوحدة الإسلامية سواء أكانوا ينتمون إلى أهل البيت أو لا ينتمون ، فرباط الدين هو الأقوى . وقد لمس الشافعى هذه الحقيقة وأبرزها وكان موفقاً حين قال (الكفاءة فى الدين لا فى النسب لو كانت الكفاءة فى النسب لم يكن أحد من الخلق كفؤاً لفاطمة بنت رسول الله ﷺ ولا لبنات رسول الله ﷺ . وقد زوج ابنتيه من عثمان وزوج أبا العاص بن الربيع)[٢]

ولكن الشيعة أساءوا فهم هذه الحقيقة البسيطة فجعلوا لأهل البيت كياناً خاصة وحصروا أنظارهم إليهم وحدهم وتغاضوا عن باقى المسلمين فأخطأوا فى حق هؤلاء وأولئك . وستثبت لنا النصوص التى سنوردها بعد قليل بأن الإندماج كان شاملا لأئمة آل البيت والمحدثين والفقهاء من أهل السنة ، وأن الارتباط

---

(١) المصدر السابق ص١٨٦-١٨٧

(٢) الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهانى (٤٣٠ هـ : ١٠٣٨ م) حلية الاولياء وطبقات الاصفياء ج ٩ ص ١٢٨

بينهم كان وثيقاً .

لقد سارت القافلة الإسلامية الكبرى مهتدية بكتاب الله وسنة نبيها صلوات الله عليه ومتتبعة آثار السلف الصالح السباقين فى الخيرات ، ولم تلتفت لمن تنحى عنها فى الطريق ، شأنها شأن أسرة قابلت العقوق من بعض أبنائها فتركتهم لعلهم يرجعون ولكنهم تمادوا فى عصيانهم ، فحاولت قدر استطاعتها الاقناع بالحجة . والتشبيه القريب إلى أذهاننا حلقة الحسن البصرى الذى كان يقف فيها فقيهاً ومحدثاً وعالماً بالسنن والآثار ، فلما اختلف فى الرأى مع تلميذيه واصل بن عطاء وعمرو بن أبى عبيد ، إعتزلاه ولكنه ظل ماضيا فى طريقه .

وهكذا فعل أهل السنة الأوائل ، لم يأبهوا أولى الأمر بالنظريات والآراء المنافية للصحيح من التراث ، واطمأنوا إلى أغلبيتهم العددية . ولكن لما استفحل الخطر ، دخلوا الميدان ليدلوا بأدلائهم ، وكان مشغلهم على الطريق : الصحابة فالتابعون فشيوخ الأشاعرة ولا ينبغى أن نفرق عندما نذكر الصحابة والتابعين بين أئمة آل البيت وغيرهم فإنهم جميعاً أهل الحق وأنصار السنة ، ويصدق عليهم الحديث (لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله) .

نصل من هذا إلى أن أهل السنة والجماعة هم الامتداد الطبيعى للمسلمين الأوائل الذى تركهم رسول الله ﷺ وهو عنهم راض ولا نستطيع أن نحدد لهم بداية نقف عندها كما نفعل مع باقى الفرق . والسؤال عن نشأة أهل السنة والجماعة على وجه التحديد ليس له موضع كما هو الحال إذا تساءلنا عن منشأ الفرق الأخرى . فالأقرب إلى الصحة أن نعتبر أهل السنة كالحلقات الدائرية يتصل بعضها ببعض ويتداخل قطر كل دائرة منها فى الدائرة الأخرى . فالدائرة

الأولى كانت تضم الصحابة والتابعين أى السلف الذين يتخذهم أهل السنة والجماعة أصلا لهم ويعتبرونهم هداة وأئمة ، ثم الحلقة الثانية وهم شيوخ مدرسة الأشاعرة ، ثم الدائرة الثالثة التى يطلق عليها أهل السنة المتأخرين .

ولا نعدو الحقيقة أيضا إذا عرفنا أهل السنة والجماعة ، بأنهم الفريق المخالف للخوارج والشيعة ، وأنهم لا يمكن القطع بتاريخ محدد أو واقعة معينة تسببت بطريق مباشر فى نشأتهم كما هو الحال فى نشأة الفريقين الآخرين فالخوارج ظهروا على أثر التحكيم ، ونشأت الشيعة كفرقة دينية غداة مقتل الحسين .

وسنحاول تتبع وجهات نظر بعض شيوخ السلف لنستخلص جذور نظرياتهم فى موضوع الإمامة ، فنبدأ بالحسن البصرى ثم سعيد بن المسيب فسعيد بن جبير . وبعد هذا نعرض أئمة الفقه الأربعة لإظهار طريقة تلقيهم للتراث والدور الذى أدوه فى سبيل المحافظة عليه .

١ - الحسن البصرى : (١١٠ هـ : ٧٢٨ م) :

هو الحسن بن أبى الحسن وكنيته أبى سعيد البصرى ، ولد بالمدينة لسنتين بقين من خلافة عمر بن الخطاب ، وذكر عنه ابن سعد فى الطبقات الكبرى) أنه قال (رأيت عثمان يخطب وأنا ابن خمس عشرة سنة)[١] وسئل عن الوقت الذى عاش فيه بالمدينة فقال أيام صفين[٢] وتوفى سنة عشر ومائة هجرية ، أى أنه عاش حقبة بدأت بمقتل عثمان وامتدت إلى زمن الحجاج (٩٥ هـ) أى عاصر حكم الأمويين فى أقسى مظاهره وأعنف صوره .

---

(١) ابن سعد : الطبقات الكبير ج ٧ قسم ١ ص ١١٤

(٢) المصدر السابق ص ١٢٩ ، ابن خلكان - وفيات الأعيان ج ١ ص ١٨٠ والمسعودى - مروج الذهب ج ٢ ص ١٤١

وكانت فترة حافلة بالثورات ضد بنى أمية ، كما ظهرت بها النظريات الشيعية فى صورها الأولية ، ويبدو أنه قاد حملة شعواء على الشيعة الخوارج معاً ، فمن أقواله (لا تجالسوا أصحاب الأهواء ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم)[١] وقد عادى الخوارج أيضاً فأصبح من التعاريف التى أطلقت عليه أنه (لا يبغضه إلا حرورى[٢] أى خارجى . وهو يتمسك بعقيدة المسلمين الخلص وحدهم فمن رسالته للحجاج يقول فيها (وقد أدركنا السلف الذين قاموا لأمر الله واستنوا بسنة الرسول عليه الصلاة والسلام[٣] .

أما غالبية المسلمين فقد التفوا حوله وعظموه واعتبروه شبيهاً فى الرأى بعمر بن الخطاب وباقى أصحاب رسول الله صلوات عليه فقال عنه عامر الشعبى (أدركت سبعين من أصحاب النبى ﷺ فلم أر أحداً قط أشبه بهم من هذا الشيخ[٤] ويعنى به الحسن البصرى . ذلك أنه أخذ المذهب عن أصحاب النبى ﷺ إذ التقى بثلاثمائة منهم وكان من بينهم سبعين بدريا[٥] وقد أقر له أحد الصحابة ـ وهو أنس بن مالك ـ بهذا الفضل إذ عرضت عليه مسألة فأحالها على الحسن فلما اندهش الناس من فعله فسر موقفه بقوله (أنه سمع وسمعنا ، وحفظ ونسينا[٦] .

وقد جمع الحسن البصرى بين الفقه ورواية الحديث والتدين العميق بفهم أصيل للإسلام، فكانت شخصيته تمثل بحق شخصية أفاضل التابعين الذين يلون الصحابة مصداقاً لحديث رسول الله ﷺ (وخير القرون قرنى ثم الذين يلونهم)

---

(١) ابن سعد ـ الطبقات الكبير ج ٧ قسم ١ ص ١٢٥
(٢) المصدر السابق ص ١٢٧
(٣) ابن المرتضى : باب ذكر المعتزلة من كتاب الملة والأمل ص ١٢
(٤) الطبقات ص ١١٨
(٥) باب ذكر المعتزلة ص ١٥
(٦) المصدر السابق ص ١٤

والتعريف الصادق الذى أتى به صاحب (الطبقات الكبير) يجمله فى العبارة التالية :

أنه كان جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثقة مأموناً عابداً ناسكاً كبير العلم فصيحاً[١] ولأنه عاش فى هذه الفترة الحافلة بالثورات والحروب فلاغرابة أيضا أن يتصف بأنه كان (من رؤوس العلماء فى الفتن والدماء)[٢]

ولاجرم أن هذا التابعى قد سلك السبيل السليم فى عصره ، فأولى الفقه والحديث - اهتمامه لأن هذين العلمين كانا يلبيان الحاجة الماسة للمجتمع الإسلامى فى ذلك الوقت قبل أى شىء آخر . فما موضوع الإمامة إلا شاناً من شئون الدنيا ، لهذا وضعه المسلمون فى موضعه الصحيح ورتبوا فى درجات الاهتمام قبله شئون التراث الضخم الذى تركه لهم نبيهم صلوات الله عليه فهو الأولى بالدرس والتحصيل والتفكير والنقل ، فى إجلاء معانيه وتقريبه لأذهان المسلمين عامة إصلاح لأمور دينهم ودنياهم ،ومتى صلحت الرعية صلح الراعى .

وقد تابع الحسن البصرى المحدثين فكان يحدث بالحديث وبالمعانى . وإذا فسر عدم حرصه على إيراد نصوص الأحاديث بأنه يرجع إلى وجود المحدثين الثقات على قيد الحياة وعدم ظهور الدس والاختلاق فى عصره ،فان زيادته فى الحديث ونقصانه مع ثبات المعنى[٣] ليبرهن لنا أيضا على موافقته لمعانى هذه الأحاديث ولهذا رواها . ولم يجهد نفسه فى وضع سلسلة الأسانيد ودس الأسماء كما فعل الشيعة فى عصور متأخرة للإيهام بصحة مايضعونه من أحاديث

(١) الطبقات ص ١١٥
(٢) المصدر السابق ص ١١٨
[٣] ابن سعد- الطبقات الكبير ج ٧ قسم ١ص ١١٥

تخدم المذهب .

ثم إلى جانب هذه المكونات لشخصية الحسن البصرى ، نجد سمات العالم الحق لقوله (لولا الميثاق الذى أخذه الله على أهل العلم ماحدثتكم بكثير مما تسألون عنه) .

أما بعده عن زخارف الدنيا وزهده فيتصلان بناحية الدين فى شخصيته ويكشف لنا السبب لعزوفه عن حضور مجالس الأمراء والحكام ، فمن كتابه إلى عمر بن عبد العزيز (أمابعد فان الدنيا دار مخوفة هبط إليها آدم عليه السلام عقوبة ، تهين من أكرمها وتكرم من أهانها وتفقر من جمع لها فى كل يوم قتيل فكن ياأمير المؤمنين كالمداوى لجرحه واصبر على شدة الدواء لما تخاف من طول البلاء)[1] ومن أقواله فى الزهد : أهينوا هـذه الدنيا فوالله لأهنأ ماتكون إذا أهنتموها)[2] .

وبعده الشيخ مصطفى عبد الرازق من التابعين الذين انتقل اليها أمر الفتيا والعلم بالأحكام[3] .

أما ماسينيون فإنه مدح المذهب البصرى من حيث أراد أن يذمه فوصفه بأنه (يستمد قوته من شىء من الريالزم ، Realisme ، فيقوم باستنتاجات بطيئة واستدلالات مملة فيجمع أصول الصرف وشروحه ويبالغ فى التحقيق) ماسينيون ـ خطط الكوفة . ص١٤٠

---

[١] أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم [٢١٤ هـ] رواية إبنه أبو عبدالله محمد [٢٦٨] سيرة عمر بن عبدالعزيز على مارواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه ص ١٢٣

[٢] الطبقات ص ١٢٣

[٣] مصطفى عبد الرازق ـ الأمام الشافعى ص ٣٨

اتجاهاته السياسية :

ينبغي أن نلاحظ أن موقف الحسن البصري من الأحداث السياسية يفسره لنا ـ الاهتمامات التى كانت موضع دراساته واحاديثه فى حلقات دروسه . فالفقه والحديث عنده هما الأولى بالعناية والبحث لأنهما يتصلان بشئون العبادات وهى الأجدر بشرحها وبيانها للناس وهو فى عزوف عن الإتصال بولاة الأمر لايلجأ إليهم ، فاذا سئل المشورة أجاب : فالإمام عنده هو ممثل السلطة الزمنية والإمامة أمر من أمور الدنيا التى ينصح بإهانتها ، والتقرب إلى السلطان يعتبر نفاقا والنفاق مضاد للإيمان . ومثله فى هذا سعد بن أبى وقاص الذى كان لا يغشى مجالس السلاطين وينفر عنهم فلما دفعه أبناؤه إلى التردد وهو المعروف بفضله وصحبته وقدمه فى الإسلام أجابهم (يابنى آتى جيفة قد أحاط بها قوم ؟ والله لئن استطعت لا أشاركهم فيها !!)(١)

فلما أبدى أبناؤه الخوف من الهلاك جوعاً قال (يابنى لأن أموت مؤمنا مهزولا لأحب إلى من أن أموت منافقاً سميناً)(٢)

وقد تناهى إلى سمع الحسن البصرى ماذار بين سعد بن أبى وقاص وأبنائه فأشاد بموقف الصحابى الجليل الذى (علم أن التراب يأكل اللحم والسمن دون الإيمان)(٣)، فهو لا يبغى حضور مجالس الخليفة احتقاراً لهذا اللحم والسمن ـ وهما الرمز لمتاع الدنيا ـ لأن الإيمان عنده هو الباقى . وقد طلب منه عمر بن عبد العزيز أن يشير عليه بالأقوام الذين يمكن الاستعانة بهم فكان رده فى كلمات قليلة ولكنها معبرة (أما أهل الدين فلا يريدونك وأما أهل الدنيا فلن تريدهم ولكن عليك بالإشراف فإنهم يصونون شرفهم أن يدنسوه بالخيانة)(٤).

(١) مصطفى عبد الرازق ـ الامام الشافعى ص ٣٨ .
(٢ و ٣ و ٤) الغزالى : الاحياء ج١

فالحسن البصرى من أهل الدين الذين لا يريدون شيئا من الإمام ، ولعل هذه العبارة تكشف عن نظرته إلى منصب الإمام الذى أضفى عليه الشيعة من المكانة الدينية مالم يكن له فالإمام عند الحسن ليس إلا رمزاً لصاحب منصب يتكالب عليه طلاب الدنيا ، والإمام نفسه تبعاً لهذه النظرة ليس إلا واحداً من المسلمين . فهو ليس معصوماً ولا يصل فى قداسته إلى مرتبة الأنبياء والرسل كوريث للمنصب الشريف الذى يتصورونه حسب المذهب .

وسبب ثان يفسر لنا عدم خوضه فى مسائل الأمامة وهو أنه وضعها فى مكانها الصحيح فهى ليست جليلة القدر عظيمة الخطر ، وليست الإمامة وراثة النبوة والاعتقاد بها ضرورى كأحد العقائد الإيمانية ، وقد كان من اليسير على هذا التابعى أن يقف على هذه المكانة لو تلقاها من الثقات الذين أخذ عنهم ، فهو أحد سادات التابعين وكبرائهم الذى جمع العلم والزهد والورع والعبادة[١] وأخذ عن الصحابة - ومنهم من هو من أهل بدر - وأحاط بالعلوم المعروفة فى عصره ، فلو وجد من سابقيه اهتماما منهم بهذا الموضوع - أى الإمامة - لتكلم فيه ، وهو الذى تكلم فى القدر مع كراهيته له ودخل ميدان الجـــدال فيه مضطرا بالرغم من أن أحدا من السلف لم يخض فيه ، وكان دفاعه عن نفسه فى هذا المجال يستند على أنه (لما أحدث المحدثون فى دينهم ما أحدثوه أحدث الله للمتمسكين بكتابه مايبطلون به المحدثات ويحذورن به من المهلكات[٢] .

ولم يذكر الصحابه إلا بخير ، فامتنع عن الخوض فيما خاض فيه الشيعة وبنو أمية وقتذاك وجاهر برأيه هذا أمام الحجاج الثقفى فلم يخف ولم ينافق . سأله الحجاج (ماتقول فى على وعثمان) أجابه (قول من هو خير منى عند من هو شر منك ، قال فرعون لموسى مابال القرون الأولى قال علمها عند ربى)

---

(١) ابن خلكان : وفيات الاعيان ١٠ ص ١٨٠
(٢) ابن المرتضى : باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والامل ص ١٢

فلم يعجب رده الحجاج ولكن الرد ألقمه فلم يجد مفراً من الاعتراف : (أنت سيد العلماء يا أبا سعيد)[1]

وإذا قبلنا مانقله لنا ابن المرتضى من قول الحسن عن خصال معاوية الأربعة التي عد واحدة منها موبقة، فان العبارة التي قالها الحسن البصري لاتحمل أكثر من الطعن في معاوية ، بيد أن أول هذه الخصال هي (خروجه على هذه الأمة بالسفهاء حتى ابتزها أمرها بغير مشورة منهم[2] فالحسن إذاً كان يراها شورى لا بالنص . كما لم يقل أنه ابتزها من آل على بل قال خرج على الأمة فهو أيضاً لا يحبذ اتخاذ معاوية لسنة لم تكن مرضياً عنها بواسطة الأمة وهى التى لها الحق في اختيار إمامها بالشورى .

ويبدو أنه كره الخروج خشية الفتنة ، لأنه لما سئل الفتن أيام خروج ابن الأشعث لما قاتل الحجاج أجاب : (لا تكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء) ، وغضب عندما سأله أحد أهل الشام مستفسراً : (ولا مع أمير المؤمنين ؟) فأكد ما يعني بتلويح يده مؤكداً العبارة في جزم قاطع مكرراً لها : (نعم ، ولا مع أمير المؤمنين)[3] .

ولهذا لا يظهر من موقفه تناقضاً بين النهي عن الخروج وبين وقوفه في وجه الحجاج ، فقد كانت له معه مناظرات (وكان لا يرد عليه - أي على الحجاج - أحد كما يرد عليه الحسن[4] .

فإن سبب نهيه عن الخروج يرجع إلى عاملين : أولهما خشية الفتنة خاصة وأنه

---

(١) ابن المرتضى : باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والامل ص ١٤ ، ١٥
(٢) المصدر السابق ص ١٥
(٣، ٤) نفس المصدر ص ١٤

عاش فى زمن حفل بالفتن منذ إستشهاد عثمان بن عفان حتى بلغ بنو أمية فى عصره على يد الحجاج ذروة الجبروت ، والعامل الثانى : أن نصيحته بعدم الخروج كان يصحبها ما ينبى عن إيمانه العميق بقدرة الله على تغيير كل شىء فهو يقول : (لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا مالبثوا أن يفرج عنهم ، ولكنهم يجزعون إلى السيف فيوكلون إليه فوالله ما جاءوا بيوم خير قط) ومثل هذه العبارة توضح الجانب الدينى من تفكيره ، فهو يعتبر الحجاج بمثابة عقوبة من الله على الناس لا ينبغى معارضتها بالسيف ولكن بالسكينة والصبر والتضرع إلى الله ويقول لهم : (فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين) [١] وهو يؤمن بأن الأمور كلها ترجع إلى الله ويوجه الأنظار إلى هذه الحقيقة بقوله (يا ابن آدم لم تكن فكنت ، وسألت فأعطيت ، وسئلت فمنعت ، فبئس ما صنعت)[٢] .

ولكنه فى الوقت الذى كان ينهى فيه عن الخروج ، كان يقف فى وجه الحجاج ليقول له (يا أفسق الفاسقين ويا أخبث الأخبثين فأما أهل السماء فمقتوك وأما أهل الأرض فيلعنوك) [٣] ويقول له فى نهاية أيامه عندما زادت عليه آلام المرض (كنت نهيتك أن تتعرض إلى الصالحين فلججت) [٤] .

فمن هذه النصوص نستطيع أن نستنتج أنه رأى فى الفتن خطراً على الأمة فنهى عن ذلك وطلب الصبر والابتهال إلى الله والرجوع إلى الدين حتى يزيل الله تعالى عنهم غضبه ممثلا فى جور مثل الحجاج . والحجاج ليس إلا شخصاً فانياً مصيره إلى الزوال ، ولكن الخوف الحقيق من الطريقة التى حكم بها ، فلما بلغ الحسن نعي الحجاج سجد لله شكراً وقال (فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد

---

(١) ابن سعد/ الطبقات الكبير ج ٧ قسم ١ ص ١١٩ و ١٢٠ .
(٢) نفس المصدر ١٢١ :
(٣) ابن المرتضى — باب ذكر المعتزلة ص ١٤ .
(٤) ابن خلكان — وفيات الأعيان ج ١ ص ١٧٦ .

لله رب العالمين) ثم دعا الله بهذا الدعاء الذى يظهر نظرة الحسن البصرى الموضوع. نظرة أعم وأشمل من مجرد حاكم متعسف دامت له بعض السنين وإنما الخشية من نظام وضعه وطريقة حكم بها . فهنا مكمن الخطورة فيقول (اللهم كما أمته فأمت عنا سنته)[1] .

كما لا يظهر التناقض أيضاً بنصحه للناس أن يصبروا على الحجاج وبين وقوفه فى وجهه بشجاعة فهو لا يرى الصبر إلا إتقاء الفتنة ونتائجها مازالت ماثلة أمام عينيه فى سابق الأحداث والخطوب التى عاصرها وسمع بها ، فهو إن كان يرى أن الحجاج صورة من عقاب الله للناس فان مصيره حتما إلى الزوال . ولا تحتمل عبارته معنى أكثر من هذا . أى لا ينبغى أن نفسرها بقوله بالجبرية مثلا لأنه فى مواقف أخرى هاجم الجبرية بقسوة ونفى نظرية الجبر من أساسها ، فمن عباراته فى هذا المقام (ولو كان الأمر كما قال المخطئون لما كان لمتقدم حمد فيما عمل ولا على متأخر لوم . وقال تعالى جزاء بما عملت بهم ولو يقل جزاء بما كانوا يعملون)[2] فقد أعلى من شأن العمل الذى رأى أنه من واجبه أن يؤديه فقام فى وجه الحجاج ، لأن (الله أخذ الميثاق على العلماء ليبيننه للناس ولا يكتمونه)[3] فالصبر على الحجاج لا يعنى تركه بل الوقوف فى وجهه أيضاً ونصحه وبيان أخطائه ، إذ لما ولى عمر ابن هبيرة العراق أيام يزيد بن عبد الملك طلب الشورى من الحسن فقال له (يا ابن هبيرة خف الله فى يزيد ولا تخف يزيد فى الله ، إن الله يمنعك من يزيد وإن يزيد لا يمنعك من الله) وفى حديث طويل يدور حول نفس المعنى يختمه بقوله (فإنه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق)[4] .

وقد عثرت ضمن النصوص التى أوردها صاحب الطبقات أن الحسن (كان

---

(١) ابن المرتضى — باب المعتزلة ص ١٤ ووفيات الأعيان ٧ ص ١٠ .
(٢) ابن المرتضى : باب المعتزلة ص ١٣
(٣) ابن المرتضى : باب ذكر المعتزلة ص ١٤
(٤) وفيات الأعيان : ج ١ ص ١٨٠ ومروج الذهب ٢ ص ١٤٠ .

لا يجيز الخلع إلا عند السلطان)[١] ولهذه العبارة خطورتها إذا فسرنا معنى السلطان بالقوة أو التمكن أو التسلط إذ يصبح قصده وفقاً لهذا المعنى أنه لا يبيح الخروج إلا عندما يبلغ الطالبون للخلع أو القائمون بالثورة من القوة والبطش ما يمكنهم من الإطاحة بالإمام . ولا نستبعد هذا المعنى لأنه إذا توافر هذا الشرط أصبح الخلع ممكناً دون إراقة الدماء وقيام الفتن التي يخشى الحسن البصري منها عند نصيحته بعدم الخروج وليس هذا التفسير بغريب . إذ اعتبر ابن حزم الحسن البصري ممن قالوا بأنه (إذا كان أهل الحق في عصابة يمكنهم الدفع ولا ييئسون من الظفر ففرض عليهم ذلك — أي سل السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — وإن كانوا في عدد لا يرجون لقلتهم وضعفهم بظفر كانوا في سعة من ترك التغيير باليد[٢] .

والحسن البصري بهذا الرأي قد وضع المشكلة في إطارها الصحيح ، وحلها الحل النهائي السليم لأن الغلبة لو تمت للخارجين على الإمام - لا الغلبة بالقوة المادية فحسب بل بالكثرة العددية أيضاً - لأصبح تغيير الإمام أمراً مضموناً ، وتم تفادي حدوث القلاقل والفتن وإراقة الدماء . فهو يخشى من إثارة الإضطرابات لأنه تألم كثيراً لها حيث عاصرها كما أسلفنا ، وتعجب من الذين يشجعون على الثورة ثم لا يشتركون فيها ولا يقفون منها موقفاً إيجابياً . فهم يقولون ما لا يفعلون ويحرضون على ما لا يشتركون فيه بأنفسهم ويبدي أسفه لهذه الظاهرة التي لمسها بقوله (لقد أدركت أقواماً كانوا آمر الناس بالمعروف وأخذهم به ، وأنهى الناس عن منكر وأتركهم له ، ولقد بقينا في أقوام آمر الناس بالمعروف وأبعدهم منه ، وأنهى الناس عن المنكر ، وأوقعهم فيه فكيف الحياة مع هؤلاء ؟)[٣] .

---

(١) ابن سعد : الطبقات ح٧ قسم ١ ص ١١٦

(٢) الفصل ج٤ ص١٧١ و١٨٢

(٣) الاصبهاني (٤٣٠ ﻫ) حلية الاولياء وطبقات الاصفياء ﺣ ٢ ص ١٥٥

ثم ما الداعي لشغل المسلمين بموضوع الإمامة ، وليس له دور إلا تطبيق الدستور الخالد ، وهو كتاب الله ؟ وتلك مهمة قد فرغ منها هذا الكتاب فأظهر الأحكام كلها ، وليس الإمام بمستلهم شيئاً جديداً كما يتصور الشيعة - ولكن ما عليه إلا أن يضع حكم الكتاب موضع التنفيذ (فالحكم حكمان فمن حكم بحكم الله فإمام عادل ومن حكم بغير حكم الله فحكم الجاهلية) [١] . ولا نجد أبلغ من هذا التعبير للفصل بين العدل والظلم ، كما نرى من خلاله وجهة نظر الحسن البصري واضحة تمام الوضوح في المسألة كلها

٢ - سعيد بن المسيب : (٩٢ ه / ٧٠٩ م)

انتهج نهج التابعين ، واختلف المسلمون في أفضل التابعين، فمنهم من قال سعيد ابن المسيب - وهم أهل المدينة - ومنهم من فضل الحسن البصري - وهم أهل البصرة [٢] فهو من علماء أهل المدينة العاكفين على الحديث . لا يزور أميرا ولا خليفة ويفر من رسلهم إليه ، وحدث مرة أن أرسل إليه عمر بن عبد العزيز رسولا ليسأله في أحد المسائل مستفسراً ، ولكنه فهم خطأ أنه جاء ليدعوه لزيارة الأمير فانصرف ، ولم يقبل المكوث في المسجد إلا بعد أن أن شرح له عمر ابن عبد العزيز الأمر بنفسه فقال له (عزفت عليك يا أبا محمد إلا رجعت إلى مجلسك حتى يسألك رسولنا عن حاجتنا فإنا لم نرسله ليدعوك ولكنه أخطأ إنما أرسلناه ليسألك)[٣] حينئذ فقط بقي ليسمع السؤال .

ويستدل على كراهيته التردد على مجالس أصحاب السلطة قوله (إذا رأيتم

---

(١) الاصبهاني - حلية الاولياء وطبقات الاصفياء ص ١٥٧

(٢) الإمام ملا علي القاري [١١١٢ ه - ١١٩٢ م] شرح الفقه الاكبر الامام ابن حنيفة ص ١٠٧ .

(٣) سيرة عمر بن عبد العزيز ص ٢٣

العالم يغشى الأمراء فاحترزوا منه فانه لص)[١] وهي عبارة تدل على عزوفه عن الأمراء والولاة شأن وجوه التابعين من أقرانه ونظرتهم إلى منصب الإمام نظرة أشبه ما تكون بالازدراء لأنهم في الحقيقة لا يضعونه فوق المكانة التي يستحقها . فهو منصب دنيوي لا ديني . ولهذا السبب انصرفوا عن شاغليه أو وقفوا منهم موقف المعارضة . وانعكس موقف التابعين على الفقهاء فيما بعد فاعتبروا منصب الامام من مصالح العامة المفوض أمرها إلى الامامة ولا غبار على موقف الفقهاء لأنهم في الواقع التمسوا أدلة الأحكام من القرآن والسنة وأفعال الصحابة والتابعين الأولين . وكانوا يهتدون بمعرفة مراتب التابعين إذ أن قاعدة ذلك ترجع إلى أن (من لم يعرف مراتب التابعين ربما التبس عليه أمر بعضهم فظنه صحابياً وجعل مرسله مسنداً وربما ظنه من أتباع التابعين فبخس حظه)[٢] وقد رتبهم البغدادي على خمس عشرة طبقة على رأسهم من أدرك العشرة المبشرين بالجنة أو أدرك أكثرهم . واعتبر سعيد بن المسيب من هذه الطبقة كما أنه أول الفقهاء السبعة من أهل المدينة (وقد عد مالك قول هؤلاء السبعة إجماعا إذا اجتمعوا على قول واحد)[٣] .

ويظهر أنه بسبب تفرد سعيد بن المسيب انتمائه إلى قبيلة قريش فان هذه الصلة ميزته على أقرانه من سائر الفقهاء في ذلك الوقت وكانوا جميعاً من الموالي إلا هو ـ وهو فقيه المدينة ـ فيقول ابن القيم (إلا المدينة فإن الله خصها بقرشي فكان فقيه أهل المدينة سعيد بن المسيب غير مدافع)[٤]

ومن فرط الثقة التي أولاها له المسلمون والخصال التي عرفت عنه أن

---

(١) الغزالي : إحياء علوم الدين ج١ ص٦٨
(٢) البغدادي : أصول الدين ص٣٠٤
(٣) المصدر السابق ص٣١١
(٤) ابن القيم : أعلام الموقعين ج١ ص٢٥

الإمام الشافعى أخذ بالحديث الذى يرويه ابن المسيب منقطعا وهو الذى نصح بإهمال الحديث المنقطع فقال (وليس المنقطع - يقصد الحديث - بشىء ما عدا منقطع ابن المسيب)[١]

والواقع أن سعيد بن المسيب - باعتباره لسان فقهاء المدينة . وهى فى الواقع (منشأ الإسلام الحقيقى وموطن السنة ومركز التقوى)[٢] وقد جمع مع غيره من الفقهاء أبواب الفقه كلها ، وكان ابن المسيب يذهب إلى أن أهل الحرمين هم أثبت الناس فى الفقه لأنهم أخذوا المذهب عن فتاوى عبد الله بن عمر وعائشة وابن عباس . أما سعيد بن المسيب نفسه فكان أحفظ فقهاء أهل المدينة لقضايا عمر ولحديث أبى هريرة [٣]

هذه هى مكانة سعيد بن المسيب فى الفقه والحديث وارتباطه الوثيق بمصادر لا يرقى إليها الشك ، فقد أخذ عن أسلافه من الصحابة العظماء ، وهو ينتمى إلى قبيلة قريش التى خصها رسول الله صلوات الله عليه بذكر فضائل لم تكن لغيرها من القبائل ، فلا عجب أن يلقب بالجرىء لأنه كان يتعرض للإفتاء فى الموضوعات التى يرفض غيره الإدلاء برأيه فيها ، لأنه استوثق لنفسه من المصادر التى أخذ عنها كأقضية عمر بن الخطاب ، إذ رتب الأستاذ محمد أبو زهرة نتيجة مباشرة على أخذه بفقه عمر فاعتبر أن الرأى كان يحتل مكانا بارزا عند ابن المسيب لأن فقه عمر اختص بكثرة الرأى فيما لا نص فيه من الكتاب أو السنة ، فأكثر سعيد ابن المسيب بالتالى من الإفتاء بالرأى ، فإن (عصره هو

---

(١) الحافظ أبو نعيم الاصبهانى : (٤٣٠ هـ) حلية الاولياء وطبقات الاصفياء ج ٩ ص١٠٥ ،

(٢) جولد تسيهر / العقيدة والشريعة ص ٤٩

(٣) الشيخ محمد ابو زهرة / الامام الصادق ص ١٧٧ نقلا عن ولى الله الدهلوى فى (حجة الله البالغة) ج١ ص ١٤٣

عصر الفقه والقضاء والإفتاء لاتساع رقعة الدولة وحدوث الحوادث التى اقتضت ذلك الفقه وتلك الأقضية والفتاوى)[١] .

ثم هناك ارتباط آخر يربطه ببعض آل البيت . إذ من الملاحظ أن سعيد ابن المسيب توفى عام ٩١هـ / ٧٠٩ م) أى أن سن الإمام زيد بن على كان عندئذ نحو الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة (فلابد أن يكون قد رآه وعلم)[٢]، ويعتبر ابن المسيب من مشايخ على بن الحسين[٣] (زين العابدين) كما روى محمد الباقر عنه كأحد الثقات العظماء من محدثى المدينة[٤]

فوجود سعيد بن المسيب إذاً فى هذه الحلقة المترابطة بالسلف من الصحابة من ناحية ، وتلمذة بعض أفراد آل البيت على يديه أو إتصالهم به من جهة أخرى ، يعطينا صورة صادقة على تكاتف المسلمين الخاص فى ذلك الوقت لاقامة صرح الدين وحرصهم على التراث الثمين ، لا فرق بين أعطاء الأسرة النبوية وغيرهم من السلف الصالح ، فكلهم يضعون أنفسهم فى التيار العام للسنة الصحيحة .

وقد نقل لنا صاحب كتاب (الإمامة والسياسة) مادار بين سعيد بن المسيب وعامل عبد الملك على المدينة عندما حاول أن يأخذ بيعته لابنى عبد الملك - الوليد وسليمان - إذ رفض الامتثال وقال (لم أكن لأبايع بيعتين فى الاسلام بعد حديث سمعته عن رسول الله ﷺ أنه قال (إذا كانتا بيعتين فى الإسلام فاقتلوا الأحدث منهما)[٥] .

---

(١) الشيخ محمد أبو زهرة - الامام زيد ص ٦٧
(٢) المصدر السابق نفس الصفحة
(٣) الاستاذ الدكتور على سامى النشار \ نشأة الفكر ج ٢ ص ١٢٦
(٤) المصدر السابق ص ١٣٤
(٥) الامامة والسياسة ج ٢ ص ٤٥

وقد حاول معه عامل المدينة — وهو هشام بن إسماعيل وله صلة قرابة بسعيد بن المسيب فهو ابن عمه ، حاول بالإن تارة فلم يفلح . فأرسل إليه مولى له يخوفه من البطش والقتل فكان صلبا شجاعا عندما أخبره بعزمهم على قتله ولم يزد على أن قال (فاذا شاءوا فليفعلوا فإنى لم أكن لأبايع بيعتين فى الإسلام)[١] فلما يئس عامل المدينة منه اضطر أن يكتب إلى عبد الملك بما حدث ، وكان رد عبد الملك أن صرفه عن طلب البيعة من سعيد لأنه لا يخاف من سعيد إذا انفرد وحده بعدم البيعة وسكت ولم يظهر موقفه علانية أمام المسلمين ، فالخوف منه إذا أظهر هذا الاعتراض أمام الملأ لأن سعيد بن المسيب قدوة الناس فى العمل والتصرف .

فكان ضمن ما كتبه :

(فأما إذ قد ظهر ذلك وانتشر فى أمره للناس فادعه إلى البيعة فإن أبى فاجلده مائة شوطاً واحلق رأسه ولحيته وألبسه ثيابا من شعر وأوقفه فى السوق على الناس لكى لا يجترىء علينا أحد غيره)[٢] .

وتم تنفيذ أوامر عبد الملك فى شخص ابن المسيب عن طريق الخدعة لأنه أبى بشدة أن يلبس الثياب التى أمر أن يلبسها ، ولكن البعض خدعه فأفهمه أنه ذاهب إلى القتل فعليه أن يستر جسده فقال سعيد بن المسيب بعد أن اكتشف الخدعة (لولا أنى ظننت أنه القتل مالبسته)[٣].

ولم يترك عامل المدينة ابن المسيب وشأنه بعد هذا لأنه كان يعرض عنه

---

(١) ابن قتيبة \ الامامة والسياسة ج ٢ ص ٤٥
(٢) المصدر السابق ص ٤٥ و ٤٦
(٣) نفس المرجع ص ٤٦

إذا وقف يخطب الناس يوم الجمعة ولا يلتفت إليه إلا عند ذكره لله ، ولما فطن إلى هذا الأمر يحرص يقف عنده فيحصب وجه سعيد إذا تحول عنه .

٣ - سعيد بن جبير : (٩٥ هـ = ٧١٣ م)

كان سعيد بن جبير ممن خرجوا فى حركة عبد الرحمن الأشعث بن قيس ضد الحجاج وتسوق لنا المصادر المناقشة الطويلة التى دارت بينه وبين الحجاج على أثر القبض عليه ، سنعود إليها ولنعرف آراء ابن جبير فى ردوده العنيفة على الحجاج . أخذ سعيد بن جبير العلم عن عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر ، ويذكر ابن خلكان أن ابن عباس طلب منه أن يحدث فاندهش من طلبه لأنه استبعد أن يفعل هذا وابن عباس أستاذه فى الحديث حاضر ،فقال له ابن عباس (عليك أن تحدث وأنا شاهد فإن أصبت فذاك وإن أخطأت علمتك)[1] وتمدنا هذه العبارة بمعنى الحرص الذى اتسم به السلف عند روايتهم للحديث ، ومدى الدقة التى راعوها فى تداوله بينهم . ولهذا لم يحدث ابن جبير إلاوسط قوم عارفين للحديث حتى يتلقونه ويراجعونه إذا أخطأ فتسلم روايته من الخطأ فقد أقام بأصبهان ولكنه لم يحدث هناك ولكنه كان يروى الحديث عندما انتقل إلى الكوفة ،فسألوه عن السبب فى ذلك فأجاب (أنشر بزك حيث يعرف)[2] .

واشتهر ابن جبير لدرايته بعدة مسائل فى وقت واحد وتفقهه فيها إذ اشتهر سعيد ابن المسيب بأنه أعلم التابعين بالطلاق ، وعطاء بالحج ، وطاوس بالحلال والحرام ، وأبو الحجاج ابن مجاهد بالتفسير (وأجمعهم لذلك كله سعيد بن جبير)[3] .

---

(١) ابن خلكان / وفيات الأعيان وأنباء الزمان جـ ١ ص ٢٨٨

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٩

(٣) نفس المرجع والصفحة

وقد هرب بن جبير إلى مكة عندما قتل الأشعث ، فتحرك رجال الدولة الأموية يبحثون عنه ، وهددوا أهل مكة بأشد العقوبات ، ومنها قتل من يأويه وهدم داره ودار من جاوره مع استباحة الحرمات ، وأمهل خالد بن عبدالله القسرى والى مكة الناس ثلاثة أيام ليظهروه . ومن العجب أن المكلف بالقبض عليه لم يشأ أن ينفذ أوامر والى مكة فقال مخاطباً سعيد (إنما أمرت بأخذك ، أذهب بك إليه وأعوذ بالله من ذلك . فالحق بأى بلد شئت وأنا معك)[١] ولكن سعيد بن جبير أبى هذا العرض السخى من الرجل ونظر إلى عاقبة تنفيذ رغبته فوجد فيه مكروها سيلحق بأهل الرجل وولده ، وذهب يسلم نفسه طائعاً مختاراً ، وكانت الفرصة متاحة للإفلات من القتل ، لأن خلقه منعه وتقدم ليلقى الموت بشجاعة من تسلح بالإيمان القوى ، مضحياً بنفسه حتى لا ينال أهل مكة أذى بسببه .

وبحثنا عن سبب خروجه لانعثر إلا على سبب واحد جاء على لسانه خلال مناقشته الحجاج وهو البيعة التى عقدها للأشعث ، ويبدو أنه ليس السبب الوحيد ، وإنما كان خروجه فى وجه ظلم الدولة ممثلة فى الحجاج ذاته . وكان الحجاج قد أرضاه ليشترى تأييده وذكره بما فعله إزاءه من قبل ، مثل توليته القضاء أولا ثم اعتراض أهل الكوفة لأنه كان من الموالى وليس عربياً ، فولى بدله أبا بردة بن أبى موسى الأشعرى وأمره ألا يقطع أمراً إلا بعد الرجوع إلى ابن جبير ، وإعطائه مائة ألف درهم لتفرقتها على أهل الحاجة[٢] . ولكن سعيد بن جبير لم يكن ممن تغريه هذه العطايا وتجعله يسكت عن ظلم يراه أمامه فخرج عندما أقنعه عبد الرحمن بن الأشعث وأصحابه بأن خلع الحجاج من أفضل أعمال البر ووصفوه له بأنه عدو الله وعدو رسوله ، إذ أن ابن جبير لم يكن فى

(١) ابن قتيبة / الإمامة والسياسة ج ٢ ص ٤٢
(٢) ابن خلكان / وفيات الأعيان ج١ ص ٢٩٠

بادىء الأمر يحبذ الخلع خشية الفتنة (والفتنة فيها سفك الدماء واستباحة الحرم وذهاب الدين والدنيا[١] وظل سعيد بن جبير حتى وقوعه فى يد الحجاج على رأيه هذا أى عدم رضائه عن الفتنة فقال (ما أنا بخارج عن الجماعة ولا أنا براض عن الفتنة ولكن قضاء الرب نافذ لا مرد له)[٢] فتهمة الخروج إذاً كانت من التهم التى يخشاها التابعون مثل ابن أبى جبير لأنها مفرقة لشمل الجماعة فاتحة باب الفتن . ولكن كيف خرج ابن جبير وهذا رأيه فى الخروج ؟ نعثر على هذه الإجابة فى نص آخر مدنا به ابن قتيبة ويتضح منه أن سعيد لم يبايع ابن الأشعث ويؤيد خروجه إلا بعد جهد كبير حاوله الأشعث لإقناعه بظلم الحجاج وتعسفه وأن الخارجين يمثلون قوة كبيرة . نفهم هذا من مثل قول ابن قتيبة (وجعل - يقصد ابن الأشعث - يستخلى بابن جبير فى الليل فيسمر معه ويسأله عبد الرحمن الدخول معه . فمكث بذلك شهراً[٣] وفى موضع آخر يقول له ابن الأشعث وأصحابه (إنا قد حبسنا أنفسنا عليك فما الرأى؟)[٤] ومعنى هذا أيضاً أن الإجماع انعقد بواسطتهم على خلع الحجاج ولم يبق إلا هو ، فانضم إليهم .

أما النقاش بين ابن جبير والحجاج فكان غاية فى القوة ، وأخذ سعيد يكيل الصاع صاعين مستشهداً من آيات الكتاب الكريم ، مرتبطاً بقواعد الإيمان ساخراً بكلمات الحجاج سخرية لاذعة ، ويعنينا من النقاش الطويل الذى دار بينهما رأى ابن جبير فى على والخلفاء فقال عن على لما سأله الحجاج عما إذا كان فى الجنة أم النار أجاب (لو دخلتها وعرفت من فيها عرفت أهلها)[٥] .

---

(١) ابن قتيبة \ الامامة والسياسة ح ٢ ٢٦

(٢) نفس المصدر ص ٤٣

(٣) المرجع السابق ٣٢

(٤) نفس المرجع ص ٢٦

(٥) ورد هذا النقاش فى كل من الوفيات لابن خلكان والامامة والسياسة لابن قتيبة مع تغيير طفيف فى كل منهما عن الآخر

ونستطيع أن نستنتج من هذا القول أن سعيد ليس شيعياً ولم يخرج فى حركة شيعية بل يبدو من عبارته التى تلى هذه مباشرة أنه يترك الخلفاء الراشدين فلا يفاضل بينهم - شأن أهل السنة والجماعة فى ذلك الوقت فيقول عنهم (لست عليهم بوكيل) أى ليس فى موقف الذى يقرر رأياً فيهم وكانت آخر أقواله وهو فى طريقه إلى الإعدام (اللهم لا تترك له ظلمى واطلبه بدمى واجعلنى آخر قتيل يقتل من أمة محمد) فهو هنا يرتبط بالأمة الإسلامية كلها لا لفرقة دون أخرى .

٤ - الإمام أبو حنيفة : (٨٠ هـ = ٧٦٧ م)

هو النعمان بن ثابت أبو حنيفة التيمى ، إمام أصحاب الرأى وفقيه أهل العراق[١] وهذا التعبير الموجز يعطى صورة صادقة لهذه الشخصية التى احتلت مكانتها كأحد أصحاب المذاهب فى الفقه والطريق الذى اختطه فى العبادات . ولا يتسع البحث للإحاطة بالجوانب العديدة لمثل هذه الشخصية ولكننا سنتتبع أسانيده فى الفقه وموقفه من موضوع الإمامة ، وبتتبع تاريخ حياته ٨٠ / ١٥٠هـ يمكن استخلاص الفترة الهامة التى عاش فيها والمصادر التى اعتمد عليها فى تخريجاته الفقهية ، فقد أخذ - ممن أخذ عنهم أو اتصل بهم - الإمامين زيد بن على وجعفر الصادق وربما أصابته محنة التعذيب بسبب رفضه القضاء لهذا السبب وإن كانت مسألة القضاء قد اتخذت تكئة لمعرفة مدى استعداده للتعاون مع السلطة الحاكمة، كما وجهت إليه تهمة التشيع ولهذا سنعرض على بساط البحث المواقف التى اشتهرت عنه فى نصرته لآل البيت وتعلقاته التى وصلتنا بواسطة تلاميذه وأصحابه .

---

(١) الخطيب البغدادى / تاريخ بغداد جـ ١٣ ص ٣٢٣

وأن مولد أبي حنيفة بالكوفة ، فنشأ وترعرع في هذه المدينة التي حفلت بالاضطرابات والفتن وتضاربت فيها الآراء السياسية وأصول العقائد فجعلت من نظرته إلى موضوع الإمامة أهمية خاصة لأنه احتك بالنظريات والآراء في عقر دارها ، فقد التقى بتيارات متباينة وأشخاص مختلفي الملل والنحل والأهواء، منهم الشيعة ومنهم الخوارج ومنهم المعتزلة وقبل كل هؤلاء بعض الصحابة ممن امتد بهم الأجل إلى عصره والتابعين المجتهدين الذين حملوا العلم عمن سبقهم من الصحابة الأوائل .

ويقسم الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة حلقات العلم في وقته إلى ثلاثة أقسام :

الأول - في مذاكرة أصول العقائد .

الثاني - أحاديث رسول الله ﷺ .

الثالث - يتكون من حلقات لاستنباط الفقه من الكتاب والسنة والفتيا(١)

وقد اختار أبو حنيفة من هذه الأقسام جميعاً طريق الفقه فيذكر لنا البزازي في (المناقب) سبب اختياره للفقه دون باقي العلوم أنه استعرض فقرات العلوم فناً فناً منها ، فأمعن فيها الفكر وبحث عن عواقبه ومدى نفعه أو ضرره، فرأى في الكلام قلة نفع وعدم استطاعة صاحبه إعلانه جهاراً وإلا رمي بالسوء، ثم تتبع الأدب والنحو والشعر فلم يجد في عواقبها إلا الجلوس للصبية والهجاء أو المدح ، وفكر أيضاً في قراءة القرآن فلم يجد في بلوغ غايته منه إلا الاجتماع إلى الأحداث لتعليمهم والقراءة عليه مع صعوبة الكلام في القرآن ومعانيه ،

---

(١) الأستاذ أبو زهرة ، أبو حنيفة، حياته عصره آراؤه وفقهه ص ٢٠

أما الحديث فيحتاج إلى عمر طويل لجمعه ولعله يرمى بالنهاية بالكذب وسوء الحفظ. ولكنه لما قلب أمر الفقه فقد رأى (أنه لايستقيم أداء الفرائض وإقامة الدين والتعبد إلا بمعرفته وطلب الدنيا والآخرة إلا به)[١].

ويعرف الفقه اصطلاحا بأنه (معرفة أحكام الله فى أفعال المكلفين بالوجوب والحذر والندب والكراهة والإباحة وهى متلقاة من الكتاب والسنة ومانصبه الشارع لمعرفتها من الأدلة)[٢] وفهم أبو حنيفة أنه لاإقامة للدين والتعبد إلا بمعرفته فابتهج لاكتشافه هذه الحقيقة ومضى فى سبيله إذ خط للمسلمين طريقا عريضا فى الفقه وغاص فى أعماقه فأبدع، فلا غرو أن يعتبره الإمام الشافعى الحجة والرائد فى هذا الميدان الخصب الفسيح فقال (من أراد أن يعرف الفقه فليلزم أبا حنيفة وأصحابه فان الناس كلهم عيال عليه فى الفقه)[٣] ولكن أبا حنيفة كان متواضعا لا يكره أحداً على الأخذ بتخاريجه الفقهية، فمن قبلها عن اقتناع كان بها وإلافليقدم ماعنده إذا اختلف الرأى فى المسألة المعروضة فيقول (هذا الذى نحن فيه رأى لانجبر أحداً عليه ولانقول يجب على أحد قبوله بكراهية، فمن كان عنده شئ حسن منه فليأت به)[٤]

وقد اتفق العلماء - كما يذكر الخوارزمى - على أن أبا حنيفة سمع من أنس بن مالك نص الحديث (طلب العلم فريضة على كل مسلم) وحدث أيضاً عن عبد الله بن أنس صاحب رسول الله صلوات الله عليه وعبد الله بن أبى أوفى وسمع من عائشة ابنة عجو وهى صحابية. فهذا هو عدد الصحابة الذى

---

(١) ابن البزازى مناقب الامام الاعظم أبى حنيفة ج ١ ص ٥٨ والبغدادى، تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٣١ - ٤٦٣ هـ.

(٢) ابن خلدون/المقدمة الفصل السابع من الباب السادس.

(٣) الخطيب البغدادى\ تاريخ بغداد ج١٣ ص ٣٤٦

(٤) الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر - ٤٦٣ هـ/الانتقاء فى فضائل الثلاثة الائمة الفقهاء مالك والشافعى وأبى حنيفة ص ١٤٠

اتفق العلماء على أخذ أبي حنيفة عنهم ، أما الاختلاف فقد حدث فقط بسبب أن البعض قال خمسة ، فأخرج الصحابي جابر بن عبد الله لأنه مات سنة ٧٩ هـ .[١]

ويؤكد البزازي أن المحدثين اتفقوا على أن أربعة من أصحاب الرسول ﷺ كانوا أحياء في زمن الإمام أبي حنيفة وهم :

الأول - أنس بن مالك وهو من الأنصار قدم المدينة وهو ابن تسع سنين وقيل عشرة فخدم الرسول ﷺ ثم انتقل إلى البصرة في أيام عمر يفقه الناس وهو آخر من مات من الصحابة بالبصرة سنة ٩١ أو ٩٣ هـ بقول آخر .

الثاني - عبد الله بن أبي أوفى عقلمة بن قيس وكان ممن حضر صلح الحديبية وأقام بالمدينة حتى قبض النبي ﷺ ثم انتقل إلى الكوفة فكان آخر من مات بها من الصحابة .

الثالث - سهل بن سعد الساعدي بن خالد بن ثعلبة بن حارثة عمر بن الخزرج الأنصاري قدم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة ومات وهو ابن إحدى وتسعين أو ثمان وثمانين بقول آخر . وهو أيضا آخر من مات من الصحابة بالمدينة . وقد استبعده البزازي من الصحابة الذين تلقى الإمام أبو حنيفة عنهم العلم لأنه لم ينتقل إلى الكوفة وبعده من التابعين لأنه مدرك لزمن الصحابة وليس منهم .

الرابع - أبو الطفيل عامر بن واثلة بن عبدالله بن عمير وكان يبلغ ثمان سنين يوم مات الرسول .

---

[١] الخوارزمي/جامع مسانيد الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان ج ١ ص ٢٢

وقد مات بمكة سنة ١٠٢ هـ وهو آخر من مات من الصحابة، إذ لم يبق بعده صحابي في أي مكان[1] .

وفي هذه النقطة يعنينا ماقرره العلماء - ومنهم الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة - من أن أبا حنيفة التقى ببعض الصحابة الذين امتد بهم العمر إلى عصره . أما روايته عنهم وقيام ذوي الباع الطويل من علماء الحديث وناقلوه بتضعيف سندها كما فعل البخاري - فليس من مهمتنا ولا يدخل ضمن موضوع بحثنا في الإطار الفلسفي الذي نحن بصدده ، وإنما الذي تؤكده لنا النصوص إنه عاصر هؤلاء الصحابة فلابد أنه أخذ عنهم ، ولو كان قد استوثق منهم عن الاتجاهات والآراء - ولندع روايته للأحاديث - ما يعلي من فضل علي ويقدمه على سائر الصحابة لقرره دون جدال ، ولأدخل ضمن مباحثه الفقهية موضوع الإمامة كمسألة اعتقادية وأفرد لها أبوابا خاصة ، ولكنه لم يفعل لأن مسألة الإمامة عنده من المسائل العملية وليست من الأسس الاعتقادية . ويكفي النظرة المقارنة بين كتابه (الفقه الأكبر) وكتاب (المجموع) للإمام زيد لكي توضح ما حاولنا إثباته . ويجب أن نحتفظ مرة أخرى اعتمادا على نص الحديث الذي أوردناه نقلا عن الإمام زيد في (المجموع) إذ لا يتضمن أية إشارة إلى أن الإمامة تدخل في دائرة العقيدة أو تتصل بها من قريب أو بعيد .

ونجد عند ابن خلدون دفاعا عن أبي حنيفة (في قلة روايته للحديث ، إذ يرجع السبب عنده إلى تشدد الإمام أبي حنيفة في شروط الرواية فترك رواية الحديث متعمدا ، إذ من الأدلة على اعتباره من كبار المجتهدين في علم الحديث

---

[1] البزازي - المناقب ج ١ ص ٥ و ١٠ و ١١ و ١٢

الاعتماد عليه بالحديث والتعويل عليه[1] .

ومع الضمانات التى أحاط أبو حنيفة بها مصادره والشروط التى وضعها للفقيه ، فانه لم يستأثر وحده فى مسائل الإفتاء وإنما كان يطلب العون من أصحابه . فقد اختار أربعين من أجلهم وأفضلهم ممن بلغوا حـد الاجتهاد واعتبرهم عونا له فى هـذا المعترك الصعب بقوله (وإنى ألجمت هذا الفقه وأسرجته لكم فأعينونى فإن الناس قد جعلونى جسراً على النار)[2] فإذا طلب منهم أحد الإفتاء فى مسألة أخذ يشاورهم ويناظرهم ثم يقول ماعنده ويظل يناقشهم مايقرب من الشهر حتى يستقر على أحـد الأقوال فيثبته (فأثبت الأصول على هذا المنهاج شورى) لفداحة إحساسه بهذه المسئولية الجسيمة التى اختار لها علماء متخصصين يحيطون بجوانب العلوم المساعدة - إن صح التعبير - للتمكن من الإفتاء . فقـد اشتهر من أصحابه أبو يوسف وزفر بن الهذيل اللذين عرفا بالقياس والاجتهاد ويحيى بن زكريا الحافظ للحديث ولم تخل حلقة أصحابه من المتمكنين من اللغة العربية وقواعد نحوها وصرفها ، والزهاد الورعين الذين يعرفون حق الله عليهم (فمن كان أصحابه هؤلاء وجلساؤه لم يكن ليخطىء لأنه إن أخطأ ردوه إلى الحق)[3]

وكان أبو حنيفة ممن اشتهر باستيثاقه من المصادر التى استقى منها، إذ لما سئل عن أخذ العلم أجاب (عن أصحاب عمر بن الخطاب وعن أصحاب على بن أبى طالب وعن أصحاب عبد الله بن مسعود وأصحاب عبد الله بن عباس، وعن عبدالله بن عباس)[4]، فهو قد اتصل بهذه الشبكة المتينة العرى من أصحاب صحابة الرسول ﷺ وأنه لم ينفرد بالإفتاء بل كان يستشير أصحابه الذين اختارهم اختياراً دقيقا فى فروع العلوم التى يحتاج إلى النظر فيها للبت فى أحد المسائل الفقهية ، أى أن

---

[١] المقدمة لابن خلدون - الباب السادس ، الفصل السادس

[٢] مناقب البزازى ج ١ ص ٣٣

[٣] المرجع السابق نفس الصفحة .

[٤] الخوارزمى - جامع مسانيد ٠٠ ص١٣ والبغدادى - تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٢٤

أباحنيفة قد أخذ الحيطة لنفسه وجمع من الضمانات ماينبغى معه أن تؤخذ آراؤه حجة قطعية فى أمور الدين ومازال يتعبد على طريقة مذهبه الملايين من المسلمين حتى يومنا هذا لهذا السبب .

أما قلة النصوص التى وردت عنه فى موضوع الإمامة فيمكن أن نردها إلى أحد الاحتمالات الثلاثة :-

أولها - أنه لم يجد فى هذا الموضوع ما يتصل إتصالا وثيقا بأمور الدين والعقيدة الإسلامية فصرف النظر عنه ، وغاية ماهنالك أنه اعتبر (مباحث الإمامة أليق بعلم الفروع لرجوعها إلى القيام بالامامة ونصب الإمام الموصوف من فروض الكفاية ولا خفاء فى أن ذلك من الأحكام العملية دون الاعتقادية[1].

الثانى - وهو ماذهب اليه الأستاذ الشيخ أبو زهرة ويتلخص فى أن أصحابه الذين نقلوا إلينا مذهبه لم يدونوا آراءه فى الإمامة وخاصة صاحبيه - أبى يوسف القاضى (١٨٢ هـ = ٧٩٨ م) ومحمد بن الحسن الشيبانى (١٨٩ هـ = ٨٠٤ م) اللذان توليا القضاء فى عصر الدولة العباسية فلم يدونا آراء شيخهما بما يغض من شأن هذه الدولة (وذلك طويت فى لجة التاريخ هذه الآراء)[2]

الثالث - أنه خشى الاضطرابات الناجمة عن الخروج لأنه قال حين علم بخروج الإمام زيد (لو علمت أن الناس لا يخذلونه ويقومون معه قيام صدق لكنت اتبعته وأجاهد معه من خالفه لأنه إمام حق)[2] وهو محق فى هذا

---

(١) الإمام مـلا على القارى (١٠٠١ هـ) - شرح الفقه الأكبر للامام أبى حنيفة النعمان ص ١٣٤

(٢) الشيخ أبو زهرة - الامام أبو حنيفة ص ١٠

(٣) الموفق أحمد المكى (٥٦٨ هـ) مناقب الامام الاعظم ج ١ ص ٢٦٠

الرأى لأن القيام الحقيق كان ينبغى أن يكون تاماً وشاملا حتى يحقق هذا الخروج نتيجته فيقلل من الضحايا أو على الأقل ليصل إلى مرماه من أضمن السبل دون التعرض للمخاطرة الكبرى الذى تعرض لها فعلا الإمام زيد بعد خذلان الأتباع ونكوصهم عندما حان الجد وأصبحت المعارك وحدها هى المحك لامتحان صنوف الرجال ، فهو يقول (ولكنى أخاف أن يخذلوه كما خذلوا أباه) ، وهو قد يعنى بهذا إما جده الحسين أو الإمام على نفسه لأنه ينطبق عليهما هذا الوصف إذ أن أباه على بن الحسين لم يخرج كما هو معروف .

ولو عرف الإمام أبو حنيفة حقاً الإمام زيد عن طريق النص أو الوراثة لجاهر به ولعبر عن هذا الرأى بقول آخر غير الذى قاله ، واعتبر مسألة الخروج أحد المواضيع التى تستحق النظر والاجتهاد ضمن الموضوعات التى كانت تثار فى جلساته ، ومما يؤيد هذا أنه تحمل نصيبه فى ظلم الدولة فرفض القضاء بالرغم من العقوبة التى فرضت عليه فتحملها فى شجاعة وصبر ، ففى سبيل ما يراه أنه الحق لاشك أنه كان سيرفع صوته ، فقد (ضرب أبو حنيفة على القضاء فلم يفعل ففرح بذلك أعداؤه)[1] .

ولأبى حنيفة موقف طريف مع المنصور وإن كان له دلالته على عدم موافقته على خلافته ، فقد امتنع جماعة من الفقهاء عن بيعة المنصور ، فاستدعاهم وطلب من أبى حنيفة أن يكون المتحدث باسمهم فبادره المنصور بقوله (أنت صاحب حيل فالله شاهد عليك أنك بايعتنى صادقا من قلبك) فرد أبو حنيفة (الله يشهد على حتى تقوم الساعة)[2] فاندهش الفقهاء عندما تركوا مجلس المنصور وسألوه عن السبب فى قيامه بربط بيعته إلى قيام الساعة ، ولكنه أجابهم

---

(١) ابن عبد البر ـ الانتقاء ص ١٥٠
(٢) نفس المصدر ١٥٩

(إنما عنيت حتى تقوم الساعة من مجلسك)(١) .

مقابلته لآل البيت :

التقى الإمام أبو حنيفة بالإمام محمد الباقر ، وقد نقل لنا المكى فى أحد هذه اللقاءات نقاشاً ممتعاً بينهما عن موضوع القياس حيث سأله الباقر متعجباً (أأنت الذى حولت دين جدى وأحاديثه بالقياس ؟) ولكن أبو حنيفة يتمكن من إقناعه فى نهاية المطاف بأنه لم يفعل مؤكداً له أنه يحافظ فى تخاريجه الفقهية على ماقرره الرسول ﷺ حيث لا يعمل القياس فى موضع النص (ولكن معاذ الله أن أحول دين جدك بالقياس) ، فلقيت ردوده إستحساناً من الإمام الباقر (فقام فعانقه وقبل وجهه وأكرمه)(٢) وفى لقاءات أخرى بين الإمامين ، كان محمد الباقر يسر للقائه ويطريه يقول له (كأنى بك وأنت تحيى سنة جدى عليه السلام وقد اندرست وتكون معيناً لكل ملهوف وغياثاً لكل مهموم ليسلك بك المتحيرون)(٣) .

كما تعطينا كتب المناقب تفاصيل لقاءاته مع جعفر الصادق ومناقشتهما معاً ، منها الحوار الطويل الذى دار بينهما عن سبب تفضيل آل النبى ﷺ عن سائر الناس وكان رأى الصادق أن السبب يرجع إلى أن (جميع الأمة تتمنى أنها منا ولا تتمنى أن نكون منهم) . ومنها مسألة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الذى نص عليها رسول الله ﷺ بقوله (لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم ثم يدعو الله خياركم فلا يستجاب لكم) فقد فسر أبو حنيفة الحديث بأن النهى عن العمل الذى لايرضاه الله فيتم الأمر بطاعة

---

(١) ابن عبد البر ـ الانتقاء ص ١٥٩

(٢) الموفق المكى : مناقب الامام الأعظم ج١ ص ١٦٧ و ١٦٨

(٣) البزاز ـ المناقب ص ٣١

الله والكف عن معصيته ولكن الإمام جعفر شرح المقصود بالمعروف بأنه (المعروف فى أهل السماء ، المعروف فى أهل الأرض ذاك أمير المؤمنين على ابن أبى طالب) . وكانت الآية من قوله تعالى (ثم لتسألن يومئذ عن النعيم) آخر المواضيع المطروحة على مائدة النقاش بينهما ، فذهب أبو حنيفة إلى أن النعيم يعنى (الأمن فى الشرب وصحة البدن والقوت الحاضر) ولكن هذا التفسير لم يعجب الصادق حيث اعترض عليه قائلا (لئن سألك الله عن كل أكلة أكلتها أو شربة شربتها ليطولن عليك ذلك[1]) وذهب الصادق إلى أن المقصود بالنعيم هم آل البيت حيث أنقذ الله بهم الناس من الضلالة .

ولا يحتاج النص فى ذاته إلى تعليق لأن الشطط واضح منه جداً . ويظهر أنه من وضع أتباع الصادق حيث نسبوه إليه ، لأن العبارة التى نسبوها إليه بعد هذا النقاش مباشرة هى (أرى عنده علماً ظاهراً وعندنا علم باطن حقيق)[2] ويستبعد مثل هذا التقسيم للعلم إلى ظاهر وباطن بواسطة الإمام الصادق لأنه هو نفسه كان فقيها كبيراً وصاحب مدرسة فقهية والفقه ليس فيه علم باطن لأنه كله علم ظاهر ، وترتفع مكانة الفقيه كلما كان على بينة من اختلاف الآراء والتخريجات لا التفرد بامتلاك ناصية العلم الباطن .

وكان التقدير والإعجاب متبادلين بين الشيخ وتلميذه . فقد عد العلماء الامام الصادق من شيوخ أبى حنيفة ، ووصفه الصادق مرة بأنه (أفقه أهل بلده[3]) وجاء فى (المناقب) للموفق المكى أن أبا جعفر المنصور طلب من أبى حنيفة أن يعد أربعين مسألة من المسائل الشداد فى الفقه ليلقيها على الصادق ، فلما

---

(١) البزازى — المناقب ج ١ ص ١٣٤ و ١٣٥ .
(٢) نفس المرجع ص ١٣٦
(٣) البزازى : مناقب الامام ابى حنيفة ج ١ ص ٧٥

اجتمعا كان الصادق سريعاً فى إجابته على كل مسألة من هذه المسائل حتى انتهى من الأربعين مسألة ، وكان الإمام الصادق يردد فى إجابته على كل منها (أنتم تقولون كذا وأهل المدينة يقولون كذا ونحن نقول كذا . فربما تابعنا وربما تابعهم وربما خالفنا جميعاً)[1] ، فأشاد به أبو حنيفة لأن (أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس)[2] فكيف يعتبر أبو حنيفة بعد هذا عالماً بالظاهر دون الباطن ؟ .

هذا هو موقف الإمام أبى حنيفة من الإمامين الباقر والصادق . وهما اللذان تفرغا للعلم ولم يجتذبهما ميدان السياسة ، فنصحا الإمام زيداً بعدم الخروج . فما هو موقف الإمام أبى حنيفة من آل البيت الذين خرجوا ، وهل يفسر موقفه بأنه أصبح شيعى المذهب ؟ .

إنه أمد زيد بن على بالمال ليستعين به على حربه وليعين به ضعفاء أصحابه[3] كما اعتبر الخروج مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن كالغزو فى سبيل الله ، وكان إذا ذكر عنده أخوه محمد (النفس الذكية) تدمع عيناه[4] .

وقد اعتبر الأستاذ الشيخ أبو زهرة الإمام أبا حنيفة من المتشيعين لآل البيت مع احتفاظه بحرية التقدير والبحث دون أن يأسر نفسه بأحد المذاهب الشيعية المعروفة فى ذلك الوقت كالزيدية والإمامية والكيسانية ، وإن كانت آراؤه فى جملتها متقاربة مع آراء الزيدية فى صحة إمامة أبى بكر وعمر ، ونفى النص على إمامة على بالوصاية من الرسول)[5] .

---

(١) المصدر السابق ج ١ ص ١٧٣ .
(٢) نفس المرجع والصفحة .
[٣] الموفق المكى : المناقب ج ٢ ص ٨٣ .
[٤] نفس المصدر والصفحة .
[٥] الشيخ أبو زهرة ص ١٦٤ و ١٦٥ .

ولكن من الأفضل أن نعتبر أبا حنيفة فى عداد المتشيعين لآل البيت بمعنى (المحبين) لهم، إذ لا ضير فى المحبة والإعزاز كما يرى أستاذنا الدكتور النشار، فالعلاقة الطبيعية بين الإمام أبى حنيفة وأهل البيت النبوى تبدو علاقة محبة وطلب للعلم ثم المؤازرة والمناصرة عندما وجد الحق فى ذلك، وليس معناه أن الإمام أبا حنيفة أصبح بذلك شيعيا لأن التشيع يعنى اكتمال أركان المذهب الشيعى ومن أبرزها تفضيل علىّ على سائر الصحابة، وهو مالم يقل له أبو حنيفة، بل لم يقل بإمامة المفضول مع وجود الفاضل كالزيدية.

ونظرة أبى حنيفة للخلفاء الأولين تتفق تماماً مع نظرة أهل السلف فقد اعتبر نفسه (ممن لا يكذب بالقدر ولا يكفر بالذنب ولا يتناول السلف)، فكان تعليق شيخه عطاء بن أبى رباح على هذا قوله (على هذا أدركت السلف)[١] وكان يعد أبا بكر هو الأحق، ففى مناقشته لمحمد بن النعمان — مؤمن الطاق عند الشيعة وشيطانه عند أهل السنة — تظهر نظرته السلفية الحقة نحو أبى بكر لأنه عنده صاحب الحق فى الخلافة، فسلم على له بهذا الحق فكان من أشد الناس، وقد أوقع شيطان الطاق فى حيرة بقوله (وأنتم قلتم كان الحق لعلى فأخذه الصديق بالقوة فكان الصديق أشد الناس حيث أخذ منه حقه بقوته بلا تسليم)[٢] وهو وإن كان يقول على وعثمان إلا أنه كان لا يقول فى الصحابة إلا خيراً وعد مقام أحدهم مع النبى ﷺ أفضل من عبادة معاصريه طول عمرهم وأدلهم[٣].

وكان أبو حنيفة فى تخريجاته الفقهية يقيس على تصرفات أبى بكر وعلى

---

[١] البزازى: المناقب ج ١ ص ٨٨.
[٢] نفس المصدر ص ١٦٢.
[٣] المصدر السابق ص ١٣٨.

أفعال على أيضاً فلم يأخذ أحدهما ويهمل الآخر ، ففى القاعدة التى تقرر بأنه (إذا مات الخليفة فالوالى والقاضى على ولايته حتى يعزله القائم من بعده) ، كان يضع نصب عينيه إصرار أبى بكر على إنفاذ جيش أسامة الذى أنفذه الرسول ﷺ وقوله (والله لا أحل عقدة عقدها رسول الله ﷺ وهذا دليل على أن أبا حنيفة (كان يجتهد حتى يأخذ بأقوال الصديق) [١] .

كما قاس على ما فعله على بن أبى طالب مع الخوارج لأنه لم يقتل أحداً من الخوارج قبل عزمهم على الخروج ، ولم يتعرض لهم حتى بلغه خروجهم لحينئذ (ينبغى له أن يأخذهم فيحبسهم قبل أن يتفاقم الأمر لعزمهم على المعصية وتهييج الفتنة [٢] . واعتبر أبو حنيفة أن علياً كان أولى بالحق من جميع من قاتلوه وأن معاملته تصلح أساساً للقياس فى الأحوال الشبيهة (فلولا ما سار على فيهم ما علم أحد كيف السيرة فى المسلمين) [٣] .

ومع هذا ، فلم يغب عن أبى حنيفة رفض الأحاديث الموضوعة فى حق على ، فقد عارضها ولم يقبلها ، كما نصح من يرددها بأن يمتنع . فمن نصيحته لرجل يسمى بالأعمش قوله (يا أبا محمد اتق الله فإنك فى أول يوم من أيام الآخرة وآخر يوم من أيام الدنيا ، وقد كنت تحدث فى على بن أبى طالب بأحاديث لو سكت عنها كان خيراً ، ولكن الأعمش ظل أصر على أن يردد حديثاً موضوعاً ونصه : إذا كان يوم القيامة قال الله تعالى لى ولعلى بن أبى طالب : أدخل الجنة من أحبكما وأدخل النار من أبغضكما . فذلك قول الله عز وجل (ألقيا فى جهنم كل كفار عنيد) . فغادر أبو حنيفة بيته على عجل وكان يعوده لمرضه ، وأخذ

---

[١] المرجع نفسه ص ١٠٤ .
[٢] شمس الدين السرخسى رواية الشيبانى عن الامام أبى حنيفة : كتاب المبسوط ج ١٠ : ص ١٢٥
[٣] الموفق المكى : المناقب ج ٢ ص ٨٣ .

يردد (ألا يجيء بأظهر من هذا ؟ ! ألا يجيء بأحكم من هذا[1]) وقد ظهر لأبي حنيفة بوضوح أن الحديث مكذوب فكان سؤاله في موضعه لأن أبا حنيفة كان ذا نظرة فاحصة للأحاديث وكان يأخذ بالحديث الضعيف ويقدمه على القياس الذي اشتهر به ، فلم يرفض إلا الأحاديث الظاهرة الانتحال والوضع كالحديث الآنف الإشارة إليه . فقد أخذ بالأحاديث المرسلة ، ويعرف الأستاذ الشيخ أبو زهرة الحديث المرسل بأنه (مايترك فيه التابعي ذكر الصحابي الذي وصل إليه حديث النبي ﷺ عن طريقه فيقول التابعي : قال رسول الله ﷺ من غير أن يبين من أوصل إليه الحديث)[2] وبعد تفنيد معنى الإرسال عند الفقهاء عامة يقرر الشيخ أبو زهرة أنه حتى مع قبول المذهب الحنفي لطبقة تابعي التابعين فإن (مرسل التابعي لا يقبل هو فقط بل أيضاً مرسل تابع التابعي[3]).

والنتيجة المترتبة على هذا أن الإمام أبا حنيفة كان يضع النص في موضعه ولا يلجأ إلى القياس إلا عند افتقاد النص ، ولم يكن موقف أبي حنيفة بدعة بين المسلمين في ذلك الوقت لأن طريقة قبوله للأحاديث المرسلة كان أمراً شائعاً في عصره (لأن الثقات من التابعين الذين التقى بهم - أو بتلاميذهم - كانوا يصرحون بأنهم يرسلون اسم الصحابي إذا كانوا قد رووا الحديث عن عدة من الصحابة)[4].

معنى هذا أن أبا حنيفة قبل الحديث المرسل بهذه الصفة ، وبمعنى آخر ، (رأى الاحتجاج بالمراسيل كلها عن الثقات صحيحاً)[5] واعتبرها مقدمة على القياس . وهو في نظرته للأحاديث هذه النظرة ووضعه لها في هذه المرتبة كان

---

(١) الخوارزمي (٦٦٥ هـ) : جامع مسانيد الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ج ١ ص ٢٨ و ٢٩

(٢ و ٣) الشيخ أبو زهرة : الامام أبو حنيفة ص ٣٠٠

(٤) المصدر السابق ص ٣٠٢

[٥] عبد القاهر البغدادي : أصول الدين ص ٢٢

سيقبل بلا شك الأحاديث التى اعتبرها الشيعة بمثابة الوصية على إمامة على ، وكان حرياً به أن يبرز هذه الأحاديث ويخصص لها مكانا فى تخاريجه الفقهية لو وجد النص الصحيح ، ثم جاهر به . ولكن الملاحظ أن مناصرته للإمام زيد ثم لابنى الحسن — محمد وإبراهيم — لم يكن إلا بدافع إزاحة الظلم الذى رآه جاثما على صدر الأمة، وكان يرى فى هؤلاء أصحاب الحق فى الإمامة لأنهم الأتقى والأصلح وهو رأى شخصى محض واجتهاد منه بناء على مراقبته للظروف السياسية المحيطة به ولم يزد على ذلك شيئاً .

ولا يحتمل موقفه تفسيراً فى دائرة أوسع من هذا. فلم يكن تشجيعه على الخروج قائماً على أساس فقهى مستخرج من الكتاب أو السنة ، إذ لو كان الأمر كذلك لقام أهل السنة جميعاً بالمشاركة فى حركة الخروج — بحجة أن أبا حنيفة إمامهم قد أفتى بالمشاركة فى الخروج ولكن الظاهرة التى تلفت نظر الباحث أن أهل السنة لم يحاربوا مع محمد وإبراهيم بن الحسن، وفى تحليل أستاذنا الدكتور النشار لحركة محمد بن عبد الله بن الحسن أرجعها إلى مزيج من عقائد معتزلية وزيدية وخارجية فكثير من أهل السنة إذاً الذين كانوا يكرهون حكم العباسيين كما كرهوا حكم الأمويين لم تطمئن أنفسهم إلى القتال مع طوائف متباينة التفت حول محمد بن عبد الله بن الحسن [1] .

• — مالك بن أنس : (١٧٩ هـ : ٧٩٥ م)

غلب الرأى على طابع الفقه الحنفى لأنه أكثر من القياس ، ولكن اشتهر مالك بأنه فقيه الأثر ، الذى اهتم بتدوين الحديث . ولكن الاختلاف بين فقهاء الرأى وفقهاء الحديث ليس اختلاف منهاج إذ أنهم يتفقون جميعاً على

(١) الدكتور النشار — النشأة ج ٢ ص ١٢٢ .

الأخذ بالكتاب والسنة . ولكن أوجه الاختلاف – كما يفصلها الأستاذ أبو زهرة – هي :

أولا : أن المدينة كانت مقر الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول: أبو بكر وعمر وعثمان وفتاويهم وأقضيتهم مازالت تتناقلها الألسنة مع فتاوى ابن عباس والسيدة عائشة مع أحاديث أبي هريرة ، بينما كان لدى أهل العراق أحاديث ابن مسعود وفتاويه وفتاوى علي وأقضيته وأقضية أبي موسى الأشعري (فالاختلاف بين المدينة والعراق واختلاف الشيوخ الذين تلقوا عنهم لاختلاف منهاج) .

ثانياً : تتميز آثار المدينة بأنها أكثر فاعتمد أهلها على هذه الآثار أكثر فأخصبت القضايا والفتاوى المبنية عليها : وأصبح الرأي المخرج على هذه الآراء شبيه بها .

ثالثا : أن المجتهدين بالمدينة التزموا بفتاوى التابعين واتبعوها في كثير من الأحيان ، ولم يكن الأمر كذلك عند فقهاء العراق ،ولذلك أوثر عن أبي حنيفة أنه كان يتقيد بآراء الصحابة دون التابعين (١) .

وقد ورث مالك علم المدينة وهي موطن الإسلام لأنها (وطن صاحب الشريعة ومشرق الدين ومستقره) (٢) .

وإن كان المالكية يسوقون الحديث (يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم ، وفي رواية أفقه من عالم المدينة) للدلالة على تقدم مالك في العلم وترجيح مذهبه عن المذاهب الأخرى ،فإن الأستاذ أبا زهرة قد أعطى لهذا الحديث تفسيراً آخراً فاستدل منه على أنه (لا يوجد

---

(١) الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام مالك ص ١٦٨ و ١٦٩ .
(٢) أمين الخولي : الإمام مالك ص ٥٢٩ .

أحداً أعلم بسنة رسول الله ﷺ من علمائها وأن عالم المدينة في عصر الصحابة لا يوجد أعلى منه)[1] .

ونود أن نبرز مرة أخرى ماسقناه في بحثنا خلال هذا الفصل من تضافر أهل العلم معا ، يتقابلون ويتلاقون ، وقد يختلفون في المذاهب والآراء ولكن المصادر التي أخذوا عنها واحدة والغرض الذي يلتقون عنده هو خدمة التراث الكبير . ففي هذه الحلقات العلمية كان - يلتقي الإمامان أبو حنيفة ومالك وكلاهما صاحب مذهب وشيخ مدرسة (يتحدثان في المسائل الفقهية ويفترقان وكلاهما يقدر رأى صاحبه)[2] .

اختلف مالك أيضاً إلى جعفر الصادق ، وقد جاء على لسان مالك في وصف أستاذه الصادق (ولقد اختلفت إليه زماناً فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال : إما مصلياً وإما صائماً وإما يقرأ القرآن ، وما رأيته قد يحدث عن رسول الله ﷺ إلا على الطهارة ولا يتكلم فيما لا يعنيه وكان من العلماء والعباد والزهاد الذين يخشون الله)[3] .

ومن الطبيعي أن الإمام مالك قد تأثر بأستاذه كجعفر الصادق في النهي عن الخروج وطلب المسالمة ، ويمكن أن نلمس أيضاً هذا التأثير في شخصية مالك العلمية (من حيث هو محدث كبير)[4] هذا الاتصال الذي حاول الشيعة أن يضفوا عليه ما لم يكن في الواقع ، فادعوا أن المنصور قد أمر مالكا باعتزال الصادق ، فالآثار تنفي انقطاع هذه الصلات وإنما تؤكدها (وتمثلها أحاديثه عنه في الموطأ)[5] .

(١) أمين الخولي \ الامام مالك ص ١٠٢ .
(٢) المصدر السابق ص ١٧٠
(٣) نفس المرجع ص ٩٤
(٤) المصدر السابق ص ٩١ .
(٥) نفس المرجع ص ٥٣٢ .

والإمام الصادق ينتسب إلى أبي بكر الصديق من جهة أمه ، وهي أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر ، ولم يكن يجارى الإتجاه الشيعي في سب الصديق وإنما كان يحفظ مكانته في الفضل ، وكان الإمام مالك يقدم أبا بكر وعمر ولا يسب السلف فقال (لاينبغي الإقامة بأرض يكون العمل فيها بغير الحق والسب للسلف) (١) وذهب إلى أنه ليس لمن سب أصحاب النبي ﷺ حق في الفيء لأن الله تعالى قسم الفيء على ثلاثة فئات كما جاء في الكتاب الكريم (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم) و (والذين تبوؤا الدار والإيمان من قبلهم) وقوله عز وجل (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفرلنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان) فقصر مالك الفيء على هـؤلاء الثلاثة (٢) .

وليس الموضوع أمر مجاملة يؤديها التلميذ لأستاذه ، فالصادق شريف النسب من ناحيتي أبيه وأمه إذ أن مالكا مع تفضيله لأبي بكر لم يذكر عليا بسوء ، ولو قصد المجاملة لحفظ لعلي مكانته إلى جوار أسلافه ، فقد سأله بعض العلويين عن خير الناس بعد رسول الله صلوات الله عليه فوضع أبا بكر على رأس القائمة ثم بعده عمر فالخليفة المقتول ظلما عثمان . فلم يرض العلوي بهذه الإجابة وانصرف عنه معاهداً ألا يجالسه أبداً ، فقال مالك (الخيار لك) (٣) فالسعي إلى قول الحق هو الذي يسعى إليه أمثال هؤلاء الأئمة ، ذاكرين الفضل بينهم ، مختلفين في الآراء ولكنهم غير متناحرين أو متنابذين . وفي الوصف الذي سقناه لمالك عن أستاذه تتمة وهما يشهدان بصحة ماذهب إليه ، فيذكر الزواوي أن قوماً من الكوفة سألوا الصادق أن ينصب لهم إماما يرجعون إليه في أمر دينهم فوقع اختياره على مالك ووجههم إليه بقوله (عليكم بقول مالك إمتحنته فوجدته

---

(١) بن عبد البر / الانتقاء ص ٣٠/٣٦
(٢) المصدر السابق ص ٣٦
(٣) الاستاذ أبو زهرة / الأمام مالك ص ١٩٠ .

فقيهاً فاضلا متبعاً مريداً لا يميل به الهوى ولا تزدريه الحاجة (١) ولكن مع الأسف أثر الهوى فى قوم من الشيعة آثروا الإبتعاد عن الحقيقة فصوروا هذه الصلة الوثيقة بين اثنين من كبار الأئمة، فى قالب التنافس.

الحديث فى عصر مالك:

عاش الإمام مالك فى أوائل القرن الثانى الهجرى، أى فى الدور الذى يعتبر عصراً مجيداً للسنة، لأن الرواة تنبهوا إلى ضرورة التصنيف والتدوين عن طريق ضم الأحاديث التى تتصل بموضوع واحد إلى بعضها البعض كأحاديث الصلاة والصيام وسائر العبادات. وقد عد مالك بالمدينة من مدونى الطبقة الأولى الذين رووا الحديث ممزوجاً بأقوال الصحابة والتابعين.

وقد مرت السنة بمراحل ثلاثة: أولها فى أثناء حياة الرسول صلوات الله عليه فكان المسلمون يتلقون منه ﷺ التعليم الدينى (كتلقى الطالب عن معلمه يحفظونها الحفظ الواعى الذى تمنحه فيهم البداوة والمبتعدة بهم عن الاعتماد على غير الحافظة) (٢) وكانوا فى ذلك الوقت جماعة معروفة محدودة تتذاكر الأحاديث والدروس، وباتساع رقعة بلاد الإسلام وخروج الصحابة من المدينة إلى غيرها من الأمصار، تفرق هذا الجمع الذى كان مركزاً فى الحجاز، فكان أحد الصحابة إذا سئل، إما أجاب عن السؤال إذا كان قد صاحب الرسول ﷺ ووعى الحديث وعلم به، أو يحيل السائل إلى غيره من الصحابة من نفس طبقته فى بلد آخر لعله بأنه سمعه عن الرسول ﷺ ولم توجد حينئذ الضرورة القوية

---

(١) الزواوى — مناقب مالك ص ١٠
(٢) أمين الخولى — مالك ص ٥٥٩.

(بالإسناد المبين لمصدر تلقى مايذكر من علم) [1] لأن العصر قريب من عهد الصحابة . وهذه هي المرحلة الثانية .

أما المرحلة الثالثة فهى التى صاحبها تغير الظروف فى المجتمع الإسلامى ودخول طوائف جديدة . وشيوع الوضع . فظهرت الضرورة لإضفاء الثقة على الروايات المنقولة والالتفات إلى هذا الجانب فى الحديث وهو الإسناد .

ويظهر أن الخلاف الذى حدث بين (على) و (ومعاوية) كان أحد الأسباب التى أدت بالمسلمين حينئذ إلى السؤال عن السند ، ومع هذا فلم يتشددوا فى السؤال عن الإسناد كما لاحظنا فى رواية الحسن البصرى الأحاديث واتبعه غيره من جلة أصحاب الحديث حتى عهد قريب من أواخر القرن الثانى الهجرى فكانوا (يرون هذا الاسناد مجالا للتصرف الذى يدل على عدم الالتزام الدائم المتشدد) [2] .

أما التدوين فكان له شأن آخر ، ذلك أن المسلمين فضلوا عدم تدوين الأحاديث النبوية خشية ترك كتاب الله إليها ، وقد عرف عن عمر بن الخطاب أنه أراد كتابة السنن فاستشار أصحابه وأشاروا عليه بأداء هذا العمل ، إلا أنه لبث بعدها شهراً يستخير الله وعدل عن التدوين لأنه تذكر (فاذا أناس من أهل الكتاب من قبلكم — يعنى أصحابه — قد كتبوا مع كتاب الله كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشىء [3] .

ويحاول الإتجاه الشيعى أن يلحق بهم هذه الميزة - وهى أنهم الأسبق

---

[١] أمين الخولى — مالك ص ٥٦٠ .

[٢] نفس المرجع ص ٥٦٢ .

[٣] الخضرى — تاريخ التشريع الإسلامى ص ١٠٣ .

فى التدوين — فنجد السيد أسد حيدر فى كتابه (الإمام الصادق والمذاهب الأربعة) يعرض موضوع التدوين للعلوم عامة وليس للسنن فحسب ، فيصل إلى أول من دون العلم هو على بن أبى طالب ، وأن أسبق كتاب فى الفقه هو كتاب قضاء الإمام على وأحكامه ثم ما دونه إلى مالك الأشتر حاملا أصول القضاء وإدارة الحكم فى الإسلام [١] .

ولكن الأستاذ الشيخ أبو زهرة يذهب إلى أن التدوين كان محظوراً فى عهد الصحابة ، حظروه على أنفسهم حتى ينفرد الكتاب بهذه الميزة وحده ، ثم اضطر العلماء إلى تدوين السنة والفتاوى ، فكان الفقهاء بالحجاز يجمعون فتاوى عبد الله بن عمر وابن عباس والسيدة عائشة والتابعين من أهل المدينة ، وكان العراقيون يجمعون فتاوى وأقضية على بن أبى طالب وفتاوى عبد الله بن مسعود وغيره . وهكذا . وبعبارة أخرى كانت هذه المجموعات (أشبه بالمذكرات الخاصة ، يرجع إليها المجتهد ولا يعلنها للناس كتاباً وإنما يكتبها خشية النسيان) [٢] .

ولكن ، ليست هذه هى القضية التى ينبغى مناقشتها لأننا لا نبحث عن التدوين فى ذاته فهو إطار الأفكار وقالبها الخارجى وليس لبها وجوهرها ولا مدعاة للفخر — حتى لو سلمنا بما أتاه السيد أسد حيدر من محاولات لإظهار أن الشيعة سباقون فى التدوين ، إذ الأجدر بالفخر أن يتدعم التدوين بالثقة فى النقل والاستيثاق من حملة الأفكار والأقلام فهم همزة الوصل بين السابقين واللاحقين ونضرب مثالا لذلك كتاب (المجموع) إذ مر بنا ما لاحظناه من اختلاف بين ما تضمنه الجزء الأول من حديث الإمامة عن طريق البيعة ، واختلافه فى المتن

---

(١) ج ٢ ص ٢٧٩ و ٢٨٠ (أسد حيدر : الإمام الصادق والمذاهب الأربعة) :

(٢) الاستاذ أبو زهرة - مالك ص ٢٠٠ .

عن الحديث الذى حواه الجزء الثانى — وكتاب المجموع (كما نعلم مدون ١٢٠ هـ = ٧٢٧ م) ، وتدوينه فى هذا الوقت المبكر لم يمنع دس أحاديث أخرى فيه كالحديث الذى سجلناه فى بداية هذا الفصل مرويا عن الرسول ﷺ فى وصف أهل البيت .

من هذا يتبين أن دعوى سبق التدوين يجب أن تطرح جانباً .

أما الجدير بالبحث فهو التنقيب عن البادئين بالفحص عند النقل ، الناقدين لأشخاص الرواة المتثبتين قبل التدوين ، وقد أدى أهل السنة هذا الدور بأمانة ودقة فى وقت مبكر قبل الشيعة ، لأن الشيعة كانوا مطمئنين إلى عقيدة عصمة الأئمة فلم يقلقوا ولم ينقبوا ، وأوصدوا الباب بينهم وبين الوصول إلى الحقيقة .

ولكن العلماء من أهل السنة لم يسلكوا هذا الطريق المغلق ، وإنما فتحوا الأبواب طالبين العلم من الثقات المعروفين ولو كانوا من مخالفيهم فى الرأى — كالشيعة ، فلم يكونوا يتحرجون من الأخذ والرواية عنهم (١) .

الموطأ :

ويعتبر مالك أحد العلامات على الطريق فى الوصول إلى تطوير أسلوب رواية الحديث حتى وصل إلى النظام الدقيق الذى سار عليه صاحبا الصحيحين فى القرن الثالث الهجرى . فكان مالك متشدداً فى قبول الرواية ، فعرفت سلسلة رواته بأنها كانت أقوى الإسناد ، فمن أقواله التى بنى عليها طريقته فى الإسناد (لا يؤخذ العلم من أربعة ، ويؤخذ من سواهم ، لا يؤخذ من سفيه ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعته ، ولا من كذاب يكذب فى أحاديث الناس وإن كان لا يتهم

---

(١) أمين الخولى — الامام مالك ص ٩٢ .

على حديث رسول الله ﷺ ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل وما يحدث به)[1] .

ويشرح الأستاذ أبو زهرة المقصود من هذه العبارة ، فيقسم الخصائص المشترطة فى الرواية إلى أربعة : أولها العدالة المعروفة فلا يقبل من غير عدل ولا من المجهول، والثانى اشتراط عدم السفه لأن الحمق قد يتسع مع التقوى والعبادة، فالعابد الثقة الذى يأخذ عنه لابد أن يزن الأمور بميزان صحيح . والشرط الثالث الذى يضعه للرواة هو استبعاد أهل الأهواء والبدع، هو يشير بذلك إلى أصحاب الفرق لأن ميولهم للمذهبية تحملهم على أن ينسبوا الرسول ﷺ ما لم يقله . ثم يضع الفهم ومعرفة معانى الحديث شرطاً أخيراً لأسانيده حتى لو كان الراوى عدلا أمينا، فرد بذلك أحاديث كثيرة من معاصريه لأنهم ليسوا من أهل هذا الشأن[2] .

ويمكن القول إجمالا بأن الإمام مالكا كان يفحص الرجال الذين يروون عنهم ثم ينقد الأحاديث بعرضها على الكتاب والسنة[3].

ومن رأى الأستاذ أمين الخولى أن (الموطأ) قد دون لغرض فقهى ؛ أو بمعنى آخر كان يستهدف من جمع الاحاديث وآثار الصدر الأول تسجيل المراجع الكبرى التى تؤخذ منها الأحكام العملية ، فلم تكن المرحلة التى دون فيها مالك (الموطأ) مرحلة فصل بين الفقه والحديث بل اختلطا معا ، فالصلة وثيقة بين الفقه والحديث ، ولم تكن ظاهرة الفصل بينهما قد اتضحت فى عصر مالك

---

(١) الأستاذ أبو زهرة - مالك ص ٢٩٢

(٢) المصدر السابق ص ٢٩٣

(٣) الاستاذ أبو زهرة - ابن حنبل ص ١١١

الذى كان (عصر البدء الأول اليسير . . ثم تلته عصور النمو والتطور فكان التقدم والتركيب الذى يكون معه الفصل والتمييز)[1] فتميز كتاب الإمام مالك بجمعه لمزيج من المعارف الدينية بإصطلاحات متعددة كالحديث بفروعه المختلفة والفقه بمعناه العام ومنه مما اعتبر فيما بعد من أصول الفقه .

وإزاء الروايات المختلفة عن إتمام تدوين (الموطأ) وما يتخلله من طعن يؤديه الشيعة ليجعلوا من هذا الكتاب مدونة شبه رسمية أمره المنصور بكتابتها ، فإن مثل هذه المطاعن لا تلبث أن تنهار تحت ضربات الفحص والتنقيب والموازنة بين الروايات المختلفة ، فمنها ما يخبرنا أن (المهدى الذى ولى الأمر آخر سنة (١٥٨ هـ = ٧٧٤ م) هو الذى أمر مالكا بكتابته لحمل الأمة عليه ، وإذا صح هذا الخبر يكون التدوين قد بدأ فى حوالى سنة ١٥٩ هـ = ٧٧٥ م بينما ينقل لنا الخبر الثانى أن المنصور (وهو المتوفى سنة ١٥٨) هو الذى قال لمالك : إنى قد عزمت أن آمر بكتبك هذه التى قد وضعتها يعنى (الموطأ) فتنسخ نسخاً ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة) .

ويستضعف الأستاذ الخولى رواية اقتراح (المهدى) وضع هذا الكتاب ويرجح بداية تصنيفه فى عهد (المنصور) ، ثم ينفى أن طلب المنصور من الإمام يقصد به الموطأ بالذات لأن العبارة الواردة عن الطبرى تقول (عزمت أن آمر بكتبك هذه التى وضعتها — يعنى الموطأ) فالمرجح أن الإشارة إلى الموطأ إنما هى من وضع الراوين إذ ليس هناك سبب يدعو المنصور إلى أن يشرح لمالك كتبه ويسميها له لا سيما وأن لفظ (كتبك) جاءت بالجمع فى سياق الرواية ، فلا يستبعد إذاً أن يعنى بالكتب تلك (المكتوبات التى كان الشيخ يعلمها بطريقة الكتابة)[2] ويرجح هذا قول المنصور (لئن بقيت) فهو يحتاج

---

(١) أمين الخولى / مالك بن أنس ص ٥٤٧
(٢) نفس المرجع ص ٥٢٢

إلى زمن طويل لنسخ هذه العلوم التى يلقيها الإمام على تلاميذه فيدونها فى الكتب وتوزع على الأمصار ، ولكن كتابة نسخة واحدة من الموطأ لا تحتاج إلى هذا الوقت الطويل إذ كان (الموطأ) وقتذاك تاماً متداولا .

مالك والبيعة بالإمامة :

يحدثنا ابن عبد البر (٤١٣ هـ = ١٠٧٠ م) فى (الإنتقاء . .)[١] بواقعة ضرب مالك بالسياط دون تحديد السبب أو تعيين اسم الذى أوقع هذا العقاب على الإمام إذ اختلفت الروايات فى تناول هذه المحنة ولكن أرجحها هى نهى جعفر بن سليمان والى المدينة مالكا عن الحديث (ليس على مستكره طلاق) ولكنه لم يأبه بنهيه وظل يحدث بهذا الحديث على رؤوس الأشهاد ، وبهذا الحديث أصبحت بيعة الناس للمنصور بيعة مكره ، لأنها تمت عن طريق الضغط والإرهاب وإرغام الناس على حلف يمين الطلاق ، فإذا وقع هذا اليمين باطلا أصبح المبايعون فى حل من هذه البيعة وبالتالى نقضت البيعة للمنصور من أساسها وانمحى أثرها .

وقد ضرب الإمام بالسياط بضراوة وقسوة ، وترك التعذيب فى جسمه ونفسه آثاراً جسيمة ولكنها رفعت شأنه عند الناس لأنهم علموا أنه (أتى بحق ، وضرب بباطل ، فكانت هذه السياط عليه عندهم كالحلل المنشورة)[٢] .

ومع أن مالكا لم يكن يرى الخروج ولا يسام فى فتنة ، فقد تعرض لهذا المحنة — كما يرجح الأستاذ الشيخ أبو زهرة — لأنه حدث بهذا الحديث فى نفس الوقت الذى خرج فيه محمد بن عبد الله ، فاستخدم الثائرون هذا الحديث لصالحهم إذ أمدهم بسند شرعى للرجوع فى بيعتهم لأبى جعفر المنصور ، وبالرغم

(١) ابن عبد البر — الانتقاء ص ٤٣

(٢) الزواوى — مناقب مالك ص ٢٦

من أمر والى المدينة لمالك بالا يحدث بهذا الحديث فان الإمام لم يأبه به لأنه كان يرى أن كتمان العلم مخالفة للدين لأن الله تعالى نهى عن كتمانه ، فظل مالك يحرض تلاميذه على إفشاء العلم بين الناس ونظر مالك إلى التحديث بهذا الحديث من هذه الزاوية ، ولم يقصد التشجيع على الخروج إذ أنه لزم بيته (فهو قد انقطع عن الناس ، لكيلا يخوض فى الفتنة)[1] .

ومهما قيل فى تسوية هذه القضية بين مالك وجعفر فإن الإمام قد تعرض لهذا التعذيب وتشبث بفتواه ، فأعطانا الدليل على الإخلاص فى الجهر بالحقيقة وعدم كتمانها ، مهما كلفه ذلك من عنت .

ولم يكن موقف الإمام مالك فى خشيته من الفتنة فريداً ، فقد تأثر فى هذا الجانب من رأيه وسلوكه بأستاذه جعفر الصادق لأنه اتصل به اتصال تلميذ بأستاذ ، ونحن نعلم أن الصادق استنكر خروج الإمام زيد كما نهى محمد بن عبد الله بن حسين أيضاً ، ولم يشارك قط فى أية حركة خارجية للشيعة ، فكأنما (شخصية جعفر المسالمة قدوة - إلى حدما - لشخصية مالك المدارية) ؟[2] .

ولا يغض هذا الموقف أوذاك من شخصية أيهما ، فعذر الإمام الصادق أن أحداث السياسة من حوله أخذت تحصد المسلمين حصداً ، فرأى المسالمة ، وانصرف إلى العلم يلقنه فى مدرسته ، وبالمثل فإن القبول بأن لمالك شخصية (المدارى) قد لا تتفق تماما مع سلوكه إزاء بيعة المنصور كما رأينا ونجد ما يبعد عنه هذا الوصف أيضاً فيما نسب إليه من رسالته (إلى هارون الرشيد)[3] ولعل فى عدم رجوع الأستاذ أمين الخولى إلى هذه الرسالة ما يرجح إطلاقه

---

(١) الشيخ أبو زهرة — مالك ص ٧٦

(٢) أمين الخولى — مالك بن أنس ص ٣٧٠

(٣) الرسالة مطبوعة بمفردها بعنوان (رسالة إمام أهل المدينة أبي عبد الله مالك بن أنس إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد ، وإلى يحيى بن خالد البرمكى)

وصف (المدارى) على شخصية مالك فهو يقول فى هذا الصدد (وعلى كل حال فإنها ليست مما وصلت اليد إليه . لتنقدها متناً) [١]

ولكن الأستاذ الشيخ أبا زهرة أدى هذه المهمة فنقد الرسالة وفحصها ؛ وتعرض لاختلاف وجهات النظر فى مدى صحة نسبتها إلى الإمام مالك ؛ فالمنكرون يستندون على ضعف سندها واضطرابه ومخالفة الأحاديث والأحكام الواردة بها عما يجيء عن مالك، وذهب الأستاذ أبو زهرة بعد أن فحصها متناً إلى الحكم بأنه لا يمكن نسبتها كلها أو جلها إلى مالك ، مرجحاً نسبة المقدمة وحدها إليه ، وأضيف إليها المتحول بواسطة غيره إذ حرفوا فى رسالة صحيحة النسبة إلى مالك وأضافوا إليها مما لم يكن فيها أصلا [٢] .

وسنتتبع منهج الأستاذ أبو زهرة فى إيراد النصوص التى تتلاءم ومخاطبة الخلفاء بحيث تكون موعظة لهم إذ بالرجوع إليها يتبين أنه ليست المقدمة فحسب هى التى يصح نسبتها إليه و(إنه يغلب على الظن أن بعضها تصح نسبته إليه بل ترجح - هكذا يقول الأستاذ أبو زهرة - نسبته إليه) [٣] وسنتتبع الأجزاء التى ينطبق عليها هذه الصفات ونقتطف منها أجزاء : فالمقدمة يذكر مالك فيها الخليفة بغضب الله تعالى والحساب فى الآخرة وشدة نقمة الله على العاصين وعذاب جهنم ويقارن بينهم وبين أهل الطاعة وما سيصيرون إليه من قربهم من الله فى الدار الآخرة . ويطلب منه أن يأمر بطاعة الله . وفى موضع آخر من الرسالة يطلب منه مشاورة الذين يخافون الله ويحذره من بطانة السوء . ثم يطلب منه أن يعين المظلوم وينصره ، وأن ينصف الناس من نفسه ولا يستطيل عليهم .

---

(١) أمين الخولى - مالك ص ٣٣١ (٢) الأستاذ أبو زهرة - مالك ص ٢٠٤

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٥

(٤) استخرجت هذه المعانى من الرسالة المشار إليها بالصفحات ٨ و٩ و١٠ .

ونستطيع من واقع محنة ضرب الإمام لتحديثه بحديث يمين المستكره ومن استيعاب مثل العبارات الآنفة الذكر التي وردت في رسالته للخليفة مما يرجح صحة نسبتها له أن نقول ، إن الإمام مالك لم يكن (مدارياً) وإنما كان (فعالا) فأدى دوره في الحياة السياسية عندما دعت ظروفها إلى ذلك .

ومن العجيب أن السيد أسد حيدر مؤلف كتاب (الإمام الصادق والمذاهب الأربعة) يحاول جاهداً أن يثبت أن فقه مالك كان بتوجيه من السلطات الحاكمة وأن الدولة العباسية اختارته لكي يقف منافساً لفقه أهل البيت وعلى رأسهم جعفر الصادق الذي كان من أكبر شيوخ مالك .

وقد وضح لنا من المصادر وأثبتنا ذلك فيما سبق من اتصال مالك بالصادق وتقدير كل من الامامين للآخر (ولأنا نعرف أن مالكا مثلا لم يقطع هذه الصلة بالصادق بل هي باقية تمثلها أحاديثه عنه في الموطأ [١] . أما الجدير بالتنويه فهو مسألة وضع الفقه بأمر من الدولة وتشجيع مالك على وضع العلم الفقهي مخالفاً لما درج عليه الصادق وآل البيت ، وهو رأي شديد التهافت مهما حشد له هذا الباحث من براهين يمكن أن نجملها فيما يلي :

أولا -- أن مالكا قد ساعده الحظ عن باقي الفقهاء إذ اقتضت سياسة المنصور اختياره والاعلان للملأ أنه أعلم المسلمين ، وأمره بأن يضع للناس كتاباً للعمل به وألا يقضى بسواه

ثانيا -- كان مالك يعترف بوجود من هو أعلم منه ، ولما كان يسأل في مسائل الفقه يقتصر رده على بعضها دون البعض الآخر مجيباً عنها بأنه لا يدري [٢]

---

(١) أحاديثه عنه [في الموطأ] ص ٥٣٢ الخولي - مالك بن أنس .
(٢) أسد حيدر - الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ج ٢ ص ٢٢٢\٢٢٥ .

ولا نجد صعوبة كبيرة فى الرد على ما أتى به السيد حيدر فى النقاط الآتية :

أولا ـ إذا كان فقه مالك قد فرض بأمر الدولة والناس له كارهون فالنتيجة المباشرة لهذا الضغط والاكراه هو موت المذهب واندثاره بمجرد موت صاحبه وزوال سلطان الدولة ، ولكن المشاهد أن المذهب ظل باقياً إلى عصرنا بينما أصبحت الدولة العباسية والمنصور فى ذمة التاريخ . وأمامنا برهان على ما نقول وهو أن الحركة التى نهض بها المعتزلة إبان مشكلة خلق القرآن فشلت فى حمل المسلمين قسراً على نبذ السنة حينما كان المعتزلة فى عنفوان مجدهم وبمعضدهم الحكام.

ثانيا ـ لا يعيب مالكا ولا يقلل من شأنه أن يعترف بوجود من هو أعلم منه وألا يفتى فى المسائل المعروضة عليه كلها . بل العكس هو الصحيح ،أى أن هذا التصرف دليل على أنه عالم لأن العالم الحقيقى هو الذى يقر ويعطى كل ذى حق حقه ولا يدعى أنه جمع بين فروع العلم كلها إذ كلما تعمق فى بحار العلوم اكتشف جهله لبعض منها ، وكان من السهل على مالك أن يدعى العلم فيفتى ولكنه آثر قول الحقيقة ، وقديماً قال سقراط (كل الذى أعرفه أنى لاأعرف شيئاً)

ثالثا ـ أن سلطة الدولة العباسية لم تمتد إلى الأندلس حيث استقر المذهب المالكى وذاع فى ربوع هذه البلاد ذيوعاً كبيراً مهما حاول المؤلف الآنف الذكر أن يعلله بقوة السلطان أيضاً ، إذ لم يدلنا على آثار هذه القوة إلا بواسطة شخص واحد وهو (يحيى بن يحيى الليثى وكان مقدماً مكيناً عند السلطان فنشر المذهب هناك ، إذ جعل إليه تعيين القضاة فلم يول إلا من كان على مذهبه)[1] ولم يزد على ذلك شيئاً ليبرهن لنا على ذيوع المذهب بالقوة وبديهى أن قيام شخص واحد بفرض المذهب لايؤدى إلى انتشاره فى بلاد الأندلس بأكملها سواء حال حياته أو بعد موته .

---

(١) أسد حيدر ص ٢٤٢

٦ - الشافعى (٢٠٤ هـ - ٨١٩ م) :

كان الناس قبل زمان الشافعى - طبقاً للتقسيم الذى وضعه الرازى - فريقين هما: أصحاب الحديث وأصحاب الرأى ، ولكل من الفريقين من المميزات ما يفقده الآخر ، فأصحاب الحديث كانوا حافظين لأخبار الرسول صلوات الله عليه غير متمكنين من الجدل والنظر ، وأصحاب الرأى امتلكوا ناصية الجدل ولكنهم لم يحيطوا بالسنن والآثار إحاطة الأولين، وجاء الشافعى لجمع بين الميزتين فأحاط بالسنة والحديث وتمكن أيضاً من الجدال (فانقطع بسببه استيلاء أهل الرأى على أصحاب الحديث) (١)

وكان الشافعى ناقداً للأحاديث فاحصاً لها، فقام بدراستها بأنواعها المعروفة المتصل منها والمرسل والمنقطع لمعرفة قوة كل منها عند الاستدلال وما يقبل منها عند التعارض وما يرد (٢) .

وقد التقى الشافعى بمالك ودرس (الموطأ) واستفاد منه فهو يقول : (مانظرت فى موطأ مالك إلا ازددت فهماً)وأشاد بفضل مالك كأحد الحفاظ لعلم الحجاز ووصفه بأنه (إذا ذكر العلماء فمالك النجم) (٣) .

كما كان الشافعى أحد الحلقات المتينة فى هذه السلسلة الذهبية من أعلام أئمة فقهاء أهل السنة الذين تأثر كل منهم بسابقه أو معاصره، وكل منهم يشيد بالآخر ويعترف بفضله ومكانته مع الاختلاف فى المذهب، ما داموا يستمدون علومهم من مناهل واحدة ويخدمون غرضاً واحداً هو التراث الثمين الذى تركه السابقون ، وكان كل فقيه علماً فى ميدانه (فبموت أحمد بن حنبل تظهر البدع وبموت الشافعى

---

(١) الأستاذ أبو زهرة — الشافعى ص ٣١ .

(٢) الأستاذ أبو زهرة — ابن حنبل ص ١٩١ (٣) ابن عبد البر — الانتقاء ص ٢٣

تت السنن وبموت الثورى مات الورع) [١] .

وقد وضع ابن حنبل الشافعى على رأس المائة الثانية المقصودين بالحديث (إن الله عز وجل يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها) فأصبح عنده عمر بن عبد العزيز فى المائة الأولى والشافعى فى المائة الثانية .

وأقام الشافعى صرح مذهبه على القرآن والسنة ، فهما عنده الأصل ، ثم القياس عليهما وأخذ بالحديث المتصل عن رسول الله ﷺ إذا صح إسناده ، والاجماع عنده أقوى من الخبر المنفرد وفى تصنيفه الأحاديث النبوية ، فإنه يأخذ بالحديث على ظاهره . فإذا احتمل عدة معانى فالمعنى الأشبه بالظاهر هو الأولى، أما إذا تكافأت فأصحها إسناداً أولاها، ولا يعتمد على الحديث المنقطع ماعدا منقطع سعيد بن المسيب ، وقاعده القياس عنده أنه (لا يقاس أصل على أصل، ولا يقال لأصل لم ؟ ولا كيف ؛ وإنما يقال للفرع : لم؟ فإذا صح قياسه على الأصل صح وقامت به الحجة) [٢].

ويعطينا هذا الصرح الذى أقام الشافعى عليه دعائم فقهه صورة إجمالية لتنوع علومه و غزارة مصادره ، فكان مع اتصاله بشيوخه بمكة والمدينة كثير التنقل محباً للأسفار، فرحل فى طلب الحديث والفقه، واتصل بالإمام مالك ورحل إلى أطراف الجزيرة العربية وإلى العراق ومصر ، فأعطته هذه الرحلات العلمية مادة وفيرة من جراء اتصاله بشيوخ مختلف المذاهب والآراء ، فدرس المذاهب المعروفة فى عصره ولم يقتصر على فقهاء الجماعة وإنما درس آراء الشيعة وغيرهم [٣] فيصبح بهذا لرأيه فى الإمامة قيمته ووزنه .

---

(١) الحافظ بن عساكر ٥٧١ هـ - تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الامام أبى الحسن الأشعرى ص ٥٢

(٢) الأصبهانى - الحلية ج ١ ص ١٠٥

(٣) أبو زهرة - الشافعى ص ٤٤ و ٤٥

رأيه فى الإمامة :

إن أول ما يقابلنا فى هذا الجانب من تفكير الامام الشافعى هو وصفه بالتشيع وقوله فى حب آل البيت :

إن كان رفضاً حب آل محمد فليشهد الثقلان أنى رافض

ويزداد معنى هذا البيت إيضاحا إذا اطلعنا على وجهة نظر الشافعى فى دفاعه عن نفسه إذ قال له البعض (إن فيك بعض التشيع) فلما سأل عن السبب جاوبه لأنه يظهر حبه لآل محمد صلوات الله عليه ، فاستشهد بالحديثين . الأول (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين) والثانى (إن أوليائى من عترتى المتقون) فإذا كان واجباً عليه حب قرابته وذوى رحمه إن كانوا متقين ، فمن الدين أيضاً حب قرابة الرسول ﷺ لأنه صلوات الله عليه كان يحب قرابته[1] .

ومما يرتبط بالأحداث البارزة فى حياته وقوفه أمام الرشيد بتهمة الخروج على حكمه ودفاعه عن نفسه الذى أظهر فيه صفته كأحد رجال العلم لا السياسة فقال (لست بطالبى ولا علوى وإنما أدخلت فى القوم بغياً ، وإنما أنا رجل من بنى عبد المطلب بن عبد مناف ، ولى مع ذلك حظ من العلم والفقه[2] فهو فى دفاعه عن نفسه أظهر فيصل التفرقة بين الاتجاه السياسى والعلمى ، فهدف السياسة هو الذى جمع بين القوم الذين خرجوا ، أما هو - باتجاهه العلمى - فلا شأن له بهم لأن همه قاصر على الفقه .

ونستطيع أن نستشف من النص السابق اتجاه الفقهاء جميعاً فى خدمة التراث وتركيز جهودهم لبيان شئون العبادات والمعاملات للناس على أساس

(١) ابن عبد البر — الانتقاء ص ٩١ . (٢) نفس المصدر ص ٩٧، ٩٨ .

شرعى ، فما من واحد منهم اختار الفقه كعلم يخصص له حياته ويوقف له مواهبه وإمكانياته إلا لأنه العلم الذى يوضح ما غاق على الأفهام من أمور الشريعة .

والشافعى بحبه لأهل البيت النبوى —مع عزوفه عن الخروج على الأئمة— قد وضع حداً فاصلا بين عاطفته وعقله . فالحب لا ضير فيه دون غلوهم المستحقون لهذا الحب لأنهم الأتقياء الصالحون الذين أحبهم الرسول صلوات الله عليه فأوجب حبهم على المسلمين فاذا استخدم عقله المتسلح بالسنن والآثار وعلوم الأولين لم يسعه إلا تركه الخروج وأحل محله النصيحة للإمام فمن رأيه أن (ثلاث خصال من كتمها ظلم نفسه العلة من الطبيب والفاقة من الصديق والنصيحة للإمام) (١) ، وهو فى حبه لأهل البيت يختط معنى آخر غير الذى اتبعه أهل الأهواء فى عصره إذا عوج بهم الغرض والهوى عن الحب النقى الخالص كالرافضة ، وهم الذين عبر عنهم بقوله (لم أر أحداً من أصحاب الأهواء أشهد بالزور من الرافضة) (٢)

ومع حب الامام لعلى بن أبى طالب ، فقد وضع أبا بكر فى الصف الأول لأن المسلمين لم يجدوا بعد وفاة الرسول ﷺ خيراً من أبى بكر (فولوه رقابهم (٣)) ثم رتب الخلفاء فى الفضل بعد رسول الله صلوات الله عليه فقال : أفضل الناس بعد الرسول ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على (٤) ، ولكنه أقر لعلى أيضاً بمواهبه وعلمه وأعماله فهو (قد خص بعلم القرآن والفقه ، لأن النبى ﷺ دعا له وأمره أن يقضى بين الناس ، وكانت قضاياه ترفع إلى النبى ﷺ فيمضيها) (٥) .

---

(١) ابن عبد البر — الانتقاء ص ١٠٠ (٢) نفس المصدر
(٣) المصدر السابق ص ١١٥ (٤) نفس المرجع ص ١١٤
(٥) الشيخ أبو زهرة — الشافعى ص ١٤١

وحبه لعلى مستمد من خصاله ، لا نسبه ، فقد وصفه بالزهد والعلم والشجاعة والشرف ، وهى الصفات التى جعلت من على شخصاً لا يبالى بأحد ، ولا غبار عليه لأن خصلة واحدة من هذه الخصال إذا خلقت لانسان حق له ألا يبالى بأحد . وللشافعى رأى فى النسب يضعه فى موضعه ويقدم عنه الدين فيقول : الكفاءة فى الدين لا فى النسب ، لو كانت الكفاءة فى النسب لم يكن أحد من الخلق كفؤاً لفاطمة بنت رسول الله ﷺ [1] ولعبارته هذه مغزى آخر أيضاً إذ أنه لم يلحق علياً ببيت الرسول ﷺ وفضل عليه السيدة فاطمة .

فليس من الصحيح إذاً أن ننسب الشافعى إلى التشيع لأن وضعه للخلفاء الراشدين فى هذه الدرجات من الفضل هى من سمات أهل السنة، فضلا عن أنه فى مواضع أخرى أرجع نسبته للشيعة إلى أقوال الناس البعيدة عن الحقيقة، فهى لا تعدو كونها فرية كعادة الناس فى إلقاء الكلام جزافاً ، فلا يسلم منهم أحد متمثلا بقول الشاعر (وهل حى مع الناس يسلم) ؟ [2] والشافعى - وهذا حاله مع الناس - يرد على سائله الذى وجه إليه استفساراً عما يتناهى إلى سمعه من وصف الناس إياه بالتشيع فيرد عليه بقوله . ليس إلى السلامة من الناس، فانظر إلى ما يصلح دينك فالزمه[3] .

ولأن الإمام الشافعى احتج فى معاملة أهل البغى بسيرة على بن أبى طالب فيهم، فاعتبر شيعياً ، فإن الإمام ابن حنبل أوضح هذه النقطة أيضاً وفسرها على حقيقتها ، لأن أول من ابتلى من الأمة الإسلامية بقتال أهل البغى هو على بن أبى طالب فلا عجب أن يحتج الشافعى بمسلكه إزاءهم[4] ويذكر الشافعى لفضائل أبى بكر وتفضيله عن باقى الخلفاء ، واعتماده فى أحكام الخوارج على طريقة

(١) الأصبهانى - الحلية ج ٩ ص ١١٤ .
(٢) الأصفهانى - الحلية ج ٩ ص ١٤٧ (٣) المصدر نفسه ص ١٤٨
(٤) الأستاذ أبو زهرة - الشافعى ص ١٤٢

علي بن أبي طالب فرمى بأنه ناصبي ورافضي في الوقت نفسه وكلا الوصفين يقف على طرفي نقيض فنراه ينشد شعراً في هذا المقام ، فيقول :

إذا نحن فضلنا علياً فإننا ... روافض بالتفضيل عند ذوي الجهل
وفضل أبي بكر إذا ما ذكرته ... رميت بنصب عند ذكري للفضل
فلا زلت ذا رافض ونصب كلاهما ... أدين به حتى أوسد في الرمل[1]

٧ — أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ = ٨٥٠ م) :

نختتم سلسلة الفقهاء بالإمام أحمد ، ولا نقول أننا أحطنا بكل ما لهذه الشخصيات من جوانب ، إذ اقتصرنا في معالجتها على جانب واحد ، وهو دورهم في تلقي التراث الإسلامي الذي يتبين من خلالها موقفهم من موضوع الإمامة .

وقد طغى الجانب الكلامي في مسألة المحنة على سيرة الإمام ابن حنبل ، وحفلت المصادر بهذه المشكلة التي أثارت الجدال العنيف في أعماق الفكر الإسلامي إن دفاع الإمام أحمد المجيد في المشكلة يمكن أن يعد برهاناً ساطعاً لا على موقفه السلفي الواضح واتخاذه السنن والآثار قدوة ومنهجاً في العلم وأسلوبا في العمل ، وإنما فضلا عن هذا أيضاً فقد دلل بهذا الموقف على الاتجاه العام لأهل السنة والجماعة في محافظتهم على التراث ودقتهم المنهجية في تلقيه وإظهاره يقول الإمام « لست أتكلم إلا ما كان من كتاب أو سنة أو عن الصحابة والتابعين ، وأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود »[2] وتقدم إلى المعركة العقائدية وسلاحه عقيدة راسخة كان لها أبعد الأثر في فشل خصومة وإعلاء شأن السنة فاقترن إسم ابن حنبل بالبدع كخصم عنيد لها وأصبح علماً على التمسك بمنهج السلف ، فقيل عنه « بموت أحمد بن حنبل تظهر البدع »[3]

---

(١) الرازي ـ مناقب الشافعي ص ٥١ .

(٢) الحافظ الذهبي ـ ترجمة الامام أحمد ص ٣٢ (٣) الحلية ج ٩ ص ١٦٨ .

ولم يأبه الإمام لما ألم به من إحن وعذاب كاد يودى بحياته ، بل رفع صوته بعزم وتصميم فى وجه السلطة الحاكمة فى أعتى مظاهر تعسفها واستبدادها ، وما كان أيسر عليه أن ينضم إلى الأصوات التى نادت بالخروج على الخليفة . وهو الذى قاسى من الآلام ما قاساه - ولكنه لم يؤد هذا الدور لأنه لم يجد لهذا الخروج أصلا فى القرآن أو السنة ، وبهذا أصبح رمزاً لصلابة أهل السنة والجماعة فى تمسكهم بالعقائد الإسلامية الصحيحة . ولقد ابتليت السنة الإسلامية فى شخصه فكان فى صبره - لو صبر - فوزها ونهوضها ، وفى ضعفه - لو فتن - سقوطها وخذلانها(١).

من هنا يمكننا استقراء موقفه السياسى أيضاً ، فإن المحنة لم تؤد به إلى الخروج أو الدعوة إلى الخروج ، وإنما عارض الفكرة أشد المعارضة واضعاً نصب عينيه مصلحة المسلمين وحفظ كيانهم ومنع إراقة دمائهم . فقد اجتمع فقهاء بغداد إليه وشكوا إليه تفاقم الحال بسبب إظهار الخلق للقرآن وطلبوا مشورته فى عدم الرضا بالخليفة وأبلغوه ما استقر عليه عزمهم فى الخروج عليه ولكنه رفض . قال « عليكم بالنكرة بقلوبكم ولا تخلعوا يدا من طاعة ، ولا تشقوا عقد المسلمين »(٢) .

ولا ينبغى أن نعزو رأيه فى رفض الخروج إلى خوفه . أو خشيته من السلطات الحاكمة ، فهو الذى عانى أمرين وظل ثابتاً على موقفه كالطود الشامخ وهو القائل : (إذا سكت الجاهل لجهله ، وأمسك العالم تقية ، فمتى تقوم لله حجة ؟) (٣) . فالواقع أنه استخلص رأيه من واقع النصوص الكثيرة فى

(١) باتون - أحمد بن حنبل والمحنا ص ٢٠٥

(٢) أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٥

(٣) أبو يعلى / طبقات الحنابلة ج ٢ ص ٢٧٩ .

الكتاب والسنة ، وكانت خشيته الكبرى من الخروج هو الفتنة التي تؤدي إلى إنقسام المسلمين والضرر الذي يصيب دار الإسلام .

والإمامة عند ابن حنبل تتم بطريقين : أحدهما اجتماع رأى أهل الحل والعقد عليه كلهم ، والثاني ثبوتها للغالب بالسيف (فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً ، براً كان أو فاجراً)(١) . من هذا يتبين لنا أن الإمام أحمد جعل من شرط القوة والغلبة ركناً بارزاً في الإمامة ، وفي حالة تنازع فريقين من المسلمين حول الإمامة وتغلب أحدهم على الآخر فالأقوى هو الإمام ، فهو الذي يستطيع حينئذ أن يتولى زمام المسلمين ويمكنهم من إقامة أركان دينهم .

سأل البعض الإمام أحمد عن هذه المسألة (الإمام يخرج عليه من يطلب الملك فيفتتن الناس، فيكون مع هذا قوم ومع هذا قوم ، مع من تكون الجماعة؟ قال : مع من غلب)(٢) . وإذا وقع الخليفة في يد عدو لا يستطيع الخلاص منه فان ذلك يفسخ عقد الإمامة له وللأمة أن تختار غيره من ذوي القدرة (٣) .

أما موقفه من الخلفاء الراشدين فهو يتفق مع موقف أهل السنة بطبيعة الحال وترتيبهم في الفضل هو ترتيبهم في الإمامة ، وقد تبرأ من ضللهم أو كفرهم(٤) ، ونهى عن الخوض فيما شجر بين الصحابة لأن الله تعالى أثنى عليهم في قوله : (لقد رضي الله عن المؤمنين)(٥) فشهادته عز وجل تمنع القدح فيهم وينفي

---

(١) أبو يعلى / الأحكام السلطانية ص ٧ .
(٢) أبو يعلى / الأحكام السلطانية ص ٦ .
(٣) المصدر السابق ص ٦ .
(٤) أبو يعلى / طبقات الحنابلة ج ٢ ص ٣٠٤ .
(٥) الآية رقم ١٨ سورة الفتح .

حسن الظن بأصحاب الجمل وصفين ، فهو يرى أن الحق في أحد الجانبين المجتهدين دون أن يعرفه علينا . لأن لكل مجتهد نصيبه من الأجر ، فالمصيب له أجران والمخطىء ، أجر واحد[1].

وكان ابن حنبل - مع نهيه عن الخروج وطلبه إنضمام المسلمين تحت لواء الجماعة - يرى أن من شذ عن الجماعة شذ في النار ، فالطاعة واجبة للأئمة وإن جاروا حتى يحفظ للجماعة الإسلامية وحدة الكيان ويدرأ عنها المفاسد ، وكان يأمر بالقتال في صفوف الأمراء للبغاة عليهم حتى لا تتفرق صفوف المسلمين وينفرط عقد الجماعة ويتكالب الأعداء على دار الإسلام (وحسب امرىء مسلم يرى منكراً لا يستطيع له غيراً أن يعلم الله من قلبه أنه له كاره)[2] . ولكنه مع هذا يرى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بحسب الطاقة دون الإلقاء باليد إلى التهلكة .

الإجماع عند أهل السنة والشيعة :

يعرف جولد تسهير مذهب أهل السنة بأنه مذهب الإجماع ، والتشيع بأنه مذهب السلطة ، أى أن أهل السنة يرون عصمة الجماعة أو الأمة بينما يرى الشيعة عصمة الأفراد .

وقد عرضنا من قبل لنظرية الشيعة - إمامية ، إسماعيلية - في الإمام المعصوم ذى العلم السرى الغيبى وسنعرض الآن لنظرية أهل السنة في الإجماع ، ومدى صلتها بنظرية الإمامة ، ثم نتكلم عن رأيهم في العلم الغيبى المنسوب إلى الإمام ، ثم نعقب هذا بصلة الفقه بنظرية الإمام السنى والإمامة السنية . وسنرى أن

---

(١) أبو يعلى / طبقات الحنابلة جـ ٢ ص ٢٧٣ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٧٩ .

الفقهاء خلت أبحاثهم الفقهية المستندة على الكتاب والسنة من فكرة هذا العلم الضبي وأن كل ما يتطلب من الإمام هو معرفته لأحكام الفقه دينا ودنيا .

ويعرف الإمام الشافعي الإجماع في هذا النص تعريفاً شاملا جامعاً فيقول:

(ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم ، ومن خالف ما تقوله جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها ، وإنما تكون الغفلة في الفرقة ، فأما الجماعة فلا يكون فيها كافة غافلة عن معنى كتاب الله تعالى (ولا سنة ولا قياس ، إن شاء الله تعالى) [1] .

فما هي الطريقة التي حصل بها الإجماع في الماضي بين المسلمين ؟ .

يجيبنا على هذا السؤال الأستاذ الشيخ محمد الخضري فيقسم زمن السلف إلى عصرين متمايزين :

الأول : عصر الشيخين أبي بكر وعمر بالمدينة ، وكان المسلمون وقتئذ قد اجتمع أمرهم وفقهاؤهم معروفون بالإسم واحداً واحداً وطريقة الحكم شورى لا يستبد الخليفة دونهم بالفتوى ، ويستطيع أن يستطلع آراءهم جميعاً فيسهل تصور إجماعهم . وهناك من المسائل الكثيرة ما لا يعلم أن خلافا حدث فيه بين الصحابة

الثاني : والعصر الثاني هو عصر إتساع الرقعة الاسلامية وانتقال الفقهاء إلى باقي الأمصار وظهور فقهاء جدد نبغوا في الفقه بعد عصر عددهم وظهور الإختلاف في الميول السياسية والأهواء المختلفة (فلا نظن دعوى وقوع الإجماع إذ ذاك مما يسهل على النفس قبوله مع تسليم أنه وجدت مسائل كثيرة في هذا

---

(١) رسالة الشافعي في أصول الفقه ص ٦٥ .

العصر أيضاً لا يعلم أن أحداً خالف فى حكمها) [١].

وليس من عرضنا إظهار الفروق الدقيقة فى نظرية الإجماع عند الفقهاء الأربعة لأهل السنة لأنهم يختلفون فى الأخذ بالإجماع كأحد طرق الاستدلال وإنما سنعنى ببيان المعنى الإجمالى للإجماع واختلافه فيما بين أهل السنة والشيعة ولكن لا بأس من عرض الإجماع بشكل موجز فى فقه فقهاء أهل السنة الأربعة لأنه يظهر إرتباطهم جميعاً فى الإجماع بمعناه العريض دون إغراق فى فروع أوجه الاختلاف.

وأبو حنيفة كان سباقاً فى أخذه بالإجماع فكان يأخذ بإجماع المجتهدين عامة [٢] وكان مالك يقدم إجماع أهل المدينة على حديث الآحاد[٣] والمقصود بأهل المدينة هم فقهاؤها السبعة الذين عدهم فى مرتبة تالية للصحابة . وهم سعيد ابن المسيب ، عروة بن الزبير . خارجة بن زيد ، القاسم بن محمد بن أبى بكر ، وسليمان بن يسار ، عبيد الله بن عبدالله، عتبة بن مسعود وأبو بكر بن عبدالرحمن ابن الحرث بن هشام ، (إذ عد مالك قولهم إذا اجتمعوا على قول واحد إجماعا)[٤].

ويعد الشافعى (أول من حرر معنا ، وأظهر حجيته فى مباحث الفقه الإسلامى) [٥] وقد قدمنا تعريفه الشامل فى مقدمة هذا الجزء . أما ابن حنبل فقد أقر بإجماع الصحابة ، ولم يعترف بإجماع آخر غيره فعد عنده الإجماع ناقصاً ، وكان يقول لمن يدعى إجماعا فى مسألة معينة : (قل لا أعرف فيه خلافاً)[٦] ويرى بعض فقهاء الحنابلة أن الإمام أحمد أقر إجماع الصحابة لأنه معلوم تصوره إذ المجمعون قلة، فلما كثر عدد المجمعين وانتشر فلم يعتبر الإجماع

---

(١) الشيخ محمد الخضرى بك / أصول الفقه ص ٣٥٣ .
(٢) الشيخ أبو زهرة \ أبو حنيفة صفحة ٣١٠ (٣) المصدر السابق نفس الصفحة .
(٤) بغدادى \ أصول الدين صفحة ٣١١ (٥) الشيخ أبو زهرة / أبو حنيفة صفحة ٣٠٩
(٦) الشيخ أبو زهرة - الإمام الصادق ص ٤٦٩ .

فى هذه الحالة (لأنه من الجائز اختلافهم دون أن يبلغه هذا الاختلاف ولم يعلم به فلا يصح إذن أن يقطع بإجماعهم)[١].

وقد أقيمت حجية الإجماع على الكتاب الكريم والسنة النبوية ، فمن الآيات الدالة قول الله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس ...) وقوله عز وجل (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً)

أما الأحاديث فهى على سبيل المثال (لا تجتمع أمتى على خطأ) و(سألت الله ألا يجمع أمتى على الضلالة فأعطانيها) و (من خرج عن الجماعة أو فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه)[٢].

واتساع نظرة أهل السنة للإجماع - حتى أصبح يطلق عليهم اسم أهل السنة والإجماع - مستمدمن اعتبارهم لموضوع الإمامة (قضية مصلحية اجتماعية)[٣]. وقد عالج علماء الكلام الإجماع فى هذا الإطار .

فإمام الحرمين خاض فى موضوع الإجماع مثبتاً حجيته قبل الإنتقال إلى موضوع الإمامة ، فبعد أن برهن على أن الإجماع قاعدة لصحة الإمامة فى هذا النص (ومما تترتب عليه الإمامة القطع بصحة الإجماع)[٤] .

وفى تقسيمه لتناول موضوع الإمامة فى كتابه (الإرشاد ...) بدأ بالحديث عن أصول موضوع الإمامة للتمييز فى هذه الأصول بين المجتهدات والقطعيات ثم الكلام فى الأخبار ومنازلها لأن الأخبار هى مبنى الإمامة كما يعرفها إذ يقول (وكذلك إذا نقلت الأمة خبراً بالقبول وأجمعوا على صدقه)[٥].

---

(١) الشيخ محمد الخضرى - أصول الفقه ص ٣٥٣

(٢) جمع تلك الآيات الكريمة والأحاديث - الأستاذ الشيخ الخضرى فى كتابه « أصول الفقه » ص ٣٥٣و٣٥٤ (٣) المقدمة ص ٤٦٥

(٤) الجوينى - الإرشاد ص ٤١٧ (٥) المصدر السابق ص ٤١٦ ، ٧ .

وفى سياق كلامه عن نفس الموضوع بكتابه (غيث الأمم) الذى سيأتى ذكره فى الفقرة التالية سيستند أيضاً إلى حجية الأخبار العربية عن طريق الإجماع . فيثبت أولا صحتها لأن أخبار البيعة للخلفاء الراشدين قد تواترت .

وقد علل هذا الترتيب بتوسع أكبر فى كتابه المخطوط « غياث الأمم فى التياث الظلم » إذ أنه بعد إثباته بطلان القول بالنص واعتبار الاختيار بواسطة أهل الحل والعقد هو الطريق لثبوت الإمامة ، فإنه انتقل إلى قضية الإجماع لكى يثبته على منكريه . وهو يعتمد فى بيانه للإجماع على الحديث « لا تجتمع أمتى على الضلالة » والحجة فى اعتماده على إبطال النص على الإمام والالتزام بالاختيار فيقول فى هذا « إن أردنا أن نعتمد إثبات الاختيار من غير التفات إلى إبطال مذاهب مدعى النصوص أسندناه إلى الإجماع » والبرهان أن الخلفاء الراشدين استندوا إلى بيعة أبى بكر فيما تواتر من أخبار يوم السقيفة ، ثم كان عمر ولى عهده ، ثم عثمان باختيار الستة حتى انتهت الدورة إلى على بن أبى طالب . فان إقبالهم على البيعة وإقدامهم على استخدام هذه الوسيلة فى اختيار الخليفة قطع المجمعون عليه دون قوة أو قهر ، فلم يخلف النبى صلوات الله عليه من له القوة والبطش والأتباع والأنصار الذين يفرضونه فرضاً على المسلمين ، بل ترك الناس بنفوس أبية راغبة فى اتباع الحق فاستمسكوا بالبيعة طريقة إلى تولى إمامة أبى بكر . نعم ، إنهم ترددوا فى شخص من يختارونه فى البداية إلا أنهم اتفقوا بعد هذا ولم يكن لياذهم بالبيعة صادراً عن قهر وغلبة ، ولهذا فلم يبق إشكال فى انعقاد الإجماع على الاختيار وبطلان المصير إلى ادعاء النص[1] .

ويعالج الأيجى نفس القضية من زاوية أخرى . فيقول « الإمام الحق بعد رسول الله ﷺ ، وعندنا أبو بكر وعند الشيعة على رضى الله عنهما »[2] . ثم يمضى فى تفنيد أيهما الأحق فينفى طريقة النص فى الإمامة مثبتاً طريقة الإجماع مفترضاً أن الإجماع كان على أحد الثلاثة : أبى بكر وعلى والعباس فى أول الأمر

---

(١) الجوينى — غياث الأمم فى التياث الظلم — مخطوط ص ٢٩ ... القاهرة

(١) الأيجى ٧٥٦ هـ — المواقف فى علم الكلام ص ...

ولكن الآخيرين لم ينازعا أبا بكر لأنهما يعلمان أنه الأحق ، إذ لولا ذلك لنازعاه ، بل كان فى إمكان وجوه المسلمين فى ذلك الوقت منازعته والوقوف فى وجهه وهم قادرون على ذلك ولكل منهم سجاياه وميزاته ، فعلي غاية فى الشجاعة والعباس عالى المنصب والزبير معروف أيضاً بشجاعته وكرهت الأنصار فى أول الأمر أن تذعن للمهاجرين بشعارها (منا أمير ومنكم أمير) . فنى خلال هذه الظروف كان من السهل أن ينازعوا أبا بكر ولا يولوه الخلافة عن رضى وطيب خاطر (ولو كان على إمامة على نص جلى لأظهروه قطعا وكيف !! وأبو بكر عندهم شيخ ضعيف ... لا مال له ولا رجال ، ولا شوكة [1] .

إلى غير هذه النعوت التى أطلقها الشيعة على هذا الصحابى الجليل بعد عشرات السنين من وفاته وكأنهم كانوا على بينة من أخلاقه وطباعه أكثر من باقى الصحابة الذين عاشوا معه وخالطوه وكانوا معا زملاء فى الجهاد والكفاح منذ فجر الرسالة حتى انتقل الرسول صلوات الله عليه إلى الرفيق الأعلى .

إن هذه النظرة المتأخرة للصحابة تحمل سوء الظن بهم ، وتغمطهم حقهم فى الإعتراف بالفضل ، فالحقيقة أنه يجب حسن الظن بالصحابة جميعا - وما يسرى عليهم ينطبق أيضا على الإمام على لأنه كان من بينهم يستطيع أن يجاهر بالنص على خلافته لو علمه من رسول الله ﷺ ، ولكنهم جميعا يمثلون الصفوة الأولى من هذه الأمة الذين (لا يعدلون عن نص ظاهر إلى الاختيار) [2] ، ووقوع الإجماع منهم فى الصدر الأول يمكن تصوره عقلا - إلى جانب الأخبار المتواترة عنه - لأن من الجائزات العقلية . كما يقول الشهرستانى - موافقة شخصين على رأى واحد (فما المانع من تصوره فى ثلاثة وأربعة إلى أن يستوعب الجميع ؟) [3] -

---

(١) الايجى (٧٥٦ هـ) المواقف فى علم الكلام ص ٤٠٠

(٢) الشهرستانى / نهاية الأقدام فى علم الكلام ص ٤٨٠

(٣) المصدر نفسه ص ٤٨٨

أمر المستطاع إذا تصور إجماع الصحابة وكان عددهم وقتئذ محصوراً فى المهاجرين والأنصار – وخاصة بين أهل الرأى والاجتهاد منهم – فهم يستطيعون الاجتماع فى مكان واحد للتناظر ثم ينتهى بهم تبادل الرأى إلى الإتفاق على رأى واحد .

ويعتبر الشهرستانى أن من الأدلة على إعتبار الإجماع حجة هو تبكيت الصحابة لمن خالف الإجماع وإخراجهم له عن السنة الصحيحة ، ويُرد على إدعاء الشيعة بأن الإتفاق على إمامة أبى بكر لم يكن صادراً بالإجماع بأنه (لم يبق أحد من الصحابة إلا كانت له بيعة)[1] وعلى رأسهم على بن أبى طالب ، إلا أنه كان مشغولا وقت البيعة بتجهيز رسول الله صلوات الله عليه عزوفاً على مفارقته ولم يخرج إليهم حتى لما رآه الناس دخلوا فى أمر دخل فيه ولم ينقل عنهم إنكار)[2] .

فالإجماع إذاً عند أهل السنة يعتمد فى فكرته على أنه إجماع المجتهدين فى عصر من العصور على حكم شرعى لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة ، وممثلو الأمة هم أهل الحل والعقد أو بعبارة أخرى أهل الفتوى وهم الخاصة من المسلمين المتفقهين فى الدين المستنبطين لأحكامه العارفين بالحلال والحرام كما إتخذوا إجماع للصحابة على أبى بكر ثم الخلفاء الثلاثة من بعده دليلا على ثبوت الإمامة عن طريق الإجماع وليس عن طريق النص .

ويقترب الشيعة الزيدية فى مفهوم الإجماع من أهل السنة فيقسمون الإجماع إلى ثلاثة أنواع :

الأول : وهو الإجماع المشابه للإجماع عند أهل السنة ، أى إتفاق العلماء المجتهدين فى كل العصور .

(١ ، ٢) الشهرستانى / نهاية الاقدام فى علم الكلام صفحة ٤٨٩

والثانى : وهو الخاص الذى يتفق عليه المجتهدون من آل البيت النبوى الذى يسمى أيضا إجماع العترة ، وهم عندهم الأربعة المعصومون على وفاطمة والحسن والحسين . ثم الاجماع العام ، أو إجماع الأمة كلها فى المقررات التى علمت فى الدين بالضرورة .

أما الشيعة الامامية الاجماع عندهم عبارة عن (إتفاق جماعة يكشف إتفاقهم عن رأى المعصوم) [١] فلا يتصور عندهم إمكان الاجماع إلا فى غيبة الامام لأنه متى حضر فقد أصبح المجتمعون فى غنى به عن إجماعهم ويفترضون فى إجماع المجتمعين أنه بغرض الكشف عن رأى الإمام المستور ، كما افترضوا أيضاً بأن الجماعة التى تجمع على قول معين فان لهذه الجماعة خصائص الإمام أو قريبة من خصاله لأنهم بحكم مصاحبتهم له ومعرفتهم لمناهجه أصبحت بمثابة إنتقال روحه إليهم فاجتماعهم بالضرورة سيكون على فكرة من أفكار الإمام نفسه . فتعريف الإجماع عند الشيعة الإثنى عشرية يومىء — فيما يرى الأستاذ الشيخ أبو زهرة إلى أمرين :

الأول : أنه إتفاق طائفة معينة تؤمن بوجود الإمام المعصوم الذى لا يخلو منه عصر من العصور .

الثانى : أن الإجماع قاصر على إتفاق الإمامية وحدهم ولا يقرون بإجماع غيرهم [٢].

من هنا لاحظ الباحثون الإختلاف الجذرى بين الشيعة وأهل السنة فى قبولهم للإجماع وأخذهم به . فقد فطن جولد تسهير إلى الإختلاف الواضح بين حجية الإجماع عند الفريقين، فالشيعة هبطوا به إلى درك الشكليات لأنهم يسلبون نظرية

(١) الاستاذ الشيخ أبو زهرة — الإمام الصادق ص ٤٦٥ .
(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

فقط بهذا المبدأ ولا يعتقدون بحجيته إلا بمعاونة الإمام وموافقته ، (وهم قبل ظهوره في التيه حيارى إلى أن يستنقذهم الإمام الذى ينتظرونه إذا ظهر بزعمهم)(١) ولكن أهل السنة عندما أقروا الإجماع واعتمدوه كانوا يتخذون من إجماع الصحابة بعد النبى ﷺ دستوراً أخضعوا له العلاقات السياسية ، كما نوهنا عند إتخاذ إمام الحرمين لإجماع الصحابة سنداً فى وجوب إختيار الإمام لا النص عليه ، فلما خلع الشيعة عن هؤلاء الصحابة حجية الإجماع فإنهم بذلك أسبغوها على موافقة الأئمة وحدهم ، فصار بذلك الإجماع شكلياً وإفتراضيا ، وحجيته مستمدة من أنه السبيل لكشف عن آراء الإمام وليس أمراً واقعياً ملموساً .

من هذا يتضح أن الشيعة لم يعتقدوا فى الإمام كعنصر أبستمولوجى فحسب به أصبح فى ظل مفهوم الإمامة عندهم عنصراً وجوديا أيضا ، فالإجماع يكشف عن رأيه بالرغم من أنه غير موجود ، وبعبارة أخرى فان الإمام هو (القطب الذى يدور عليه العلم الإسلامى . فهو القطب فى فهم القرآن ، وهو الأصل فى نقل سنة النبى ﷺ وكلامه فى ذاته سنة ، ثم الأجماع كان حجة ، لأنه السبيل لكشف آراء الامام)(٢) .

ويلخص جولد تسهير جوهر الخلاف بين الاسلام السنى والشيعى كما قلنا بأن (الأول هو مذهب الاجماع والثانى هو مذهب السلطة)(٣) .

عصمة الأمة :

والنتيجة المباشرة لاحلال السنة للإجماع موضعه الممتاز كأصل من أصول

(١) البغدادى – أصول الدين ص ٤٩ .
(٢) الأستاذ أبو زهرة : الامام الصادق ص ٤٦٧ .
(٣) جولد تسهير – العقيدة والشريعة ص ١٩٠ .

الأدلة الشرعية ، أن اعتبروا الأمة هي المعصومة وليس الامام وحده ، كالجزاء ـ أو بمعنى خاص أهل الاجتهاد والرأى فى الجماعة هم المعصومون ، فمقابل عصمة الامام عند الشيعة نجد عصمة الأمة عند أهل السنة . و تختلف مفهوم العصمة عند كل منهما .

فعصمة الأئمة عند الشيعة مستمدة من أنهم كما يعرفهم الشيخ المفيد (القائمون مقام الأنبياء صلوات الله عليهم فى تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الأنام معصومون كعصمة الأنبياء وأنهم لا يجوز منهم صغيرة إلا ما قدمت ذكر جوازه على الأنبياء ، وأنه لا يجوز منهم سهو فى شىء فى الدين)[١] .

ويبدو أن الشيخ المفيد أكثر إعتدالا من هشام بن الحكم ، الذى نقل لنا الإمام الأشعرى إدعاءه فى عصمة الأئمة ، فهشام يزعم بأن النبى ﷺ يجوز عليه معصية الله ، لأن الوحى يرده عن العصيان فيما لو فعل ، أما الأئمة فإنهم معصومون لأنه لا يوحى إليهم ولا تهبط عليهم الملائكة افردهم عن الخطأ والمعصية ، فلا يجوز عليهم الخطأ أو السهو[٢] .

واختلفت الشيعة ـ فيما يرى البغدادى ـ فى مدى عصمة الأئمة ؛ فالجارودية من الزيدية زعموا أن عليا والحسن والحسين كانوا أئمة معصومين ، ولكن ما يدفع هذا الإعتقاد ويدحضه أن الحسن بايع معاوية ، فإذا أقروا بأن هذا التصرف كان سليما وجب إعترافهم بتصحيح ولاية معاوية والإقرار بها ـ مع أنهم يرونه كافراً ظالما ، كما لا يستطيعون القول بأن الحسن أخطأ فى بيعته لمعاوية وإلا لأبطلوا بأنفسهم القول بعصمته .

ويرى الشيعة أنه لا يجوز الخطأ على أهل البيت مستدلين على ذلك بقوله

---

(١) الشيخ المفيد محمد بن النعمان [٤١٣ هـ] أوائل المقالات فى المذاهب والمختارات ص ٣٥
[٢] الأشعرى ـ مقالات الاسلاميين ص ٤٨ .

تعالى : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً)(١).
وقد عارض الأستاذ الشيخ محمد الخضرى هذا التفسير وبين خطأه من وجهين:

الأول : أن مفهوم أهل البيت ليس كما يتصوره الشيعة ، وسياق الآيات القرآنية يوضح ذلك فالآيات نزلت فى خطاب أزواج النبى صلوات الله عليه: قال تعالى : (يا نساء النبى لستن كأحد من النساء) هذه الآية سبقت الآية التى يستدل بها الشيعة على إمتناع الخطأ ، ثم الآية التى لحقتها تقول : (واذكرن ما يتلى فى بيوتكن من آيات الله والحكمة إن الله كان لطيفاً خبيراً) فما سبق الآية المستدل بها وما لحقها يدل على أن المقصود بأهل البيت هم أزواجه المطهرات .

الثانى: أن تفسير الرجس بمعنى الخطأ لا يتفق مع المقصود بالآية ، إذ الرجس فى هذه الآية يعنى (ما ينقص قدر بيت النبوة من الريبة والمعاصى فقد شاء الله أن يطهرهن من ذلك تطهيراً) (٢) .

وهكذا لقيت فكرة عصمة الأئمة إعراضاً تاماً من أهل السنة والجماعة لأن عصمة الأئمة لا تفيد المسلمين، وتسلب من الأمة الإسلامية العقل والإيمان وتنقلهما وتحصرهما فى عدد محدود من الأئمة ، بينما التصور الحقيقى أن يكون للأمة - بواسطة أعلامها والمجتهدين فيها - العقول التى تعصمها والإيمان الذى يهديها إلى الصراط المستقيم ، وليت الأئمة التى يصفهم الشيعة بالعصمة كلهم على قيد الحياة ظاهرين ، وإنما الإمام مختفى فى سرداب ، وإختفاؤه هذا (لا يغنى الأمة فى شىء) (٣)

كما ألحم الرازى الشيعة عند رده عليهم بادعاء العصمة للأئمة ، فيذهب إلى القول بأنه إذا كان المعصوم فى غير حاجة إلى إمام ، فإن علياً بن أبى طالب كان

(١) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب
(٢) الأستاذ الشيخ محمد الخضرى بك - أصول الفقه ص ٣٤٦ و٣٤٧
(٣) موسى جار الله - الوشيعة فى نقد عقائد الشيعة ص [خ] من المقدمة .

فى حاجة إلى رسول الله صلوات الله عليه ومؤتما به . فان زعم الشيعة أن أمير المؤمنين لم يكن فى حاجة إلى النبى ﷺ لأصبح هذا إنحرافا عن الدين ، أما إذا زعموا بأنه لم يكن معصوما بطلت قاعدة العصمة للإمام من أول حياته حتى آخرها [١] .

أما فكرة أهل السنة والجماعة عن العصمة فلا ترتبط بشخصيات المجتهدين ذاتهم بل تتعلق بالسند الشرعى الذى أقيم عليه الإجماع (فالمجتهدون من الأمة معصومون من الخطأ إذا اتفقت كلمتهم على حكم مستند على كتاب أو سنة أو قياس)[٢] ونزيد هذا النص إيضاحاً إذا تناولنا الإجماع من جانب حجيته ، إذ لا طريق لإثبات الحجة للإجماع فى مسألة مجتهد فيها إلا بواسطة سند من الكتاب أو السنة (لأنه لا يمكن إثبات الإجماع بالإجماع)[٣] .

ومن جهة أخرى فان العصمة متعلقة بإجماع المجتهدين على مسألة معينة ، مع جواز الخطأ على أحدهم ، فالعصمة نتجت عن إجماعهم واتفاق رأيهم فى هذه المسألة ومن الجائز أيضاً أن يثبت الحكم لمجموع من حيث هو جملة مجتمعة ولا يثبت لواحد منهم . ويقدم الشهرستانى فى هذه النقطة تشبيها طريفا فيقول (فان العلم يحصل بمجموعه وإن لم يحصل بآحاده وكالكسر الحاصل من الأقداح والشبع الحاصل من اللقم)[٤] .

كما يستند أيضا على آيات من القرآن الكريم مثل قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إتقوا الله وكونوا مع الصادقين) وفى آية أخرى : (ويتبع غير سبيل

---

[١] الرازى ـ نهاية العقول فى دراية الاصول ص ٤٢٥ .

(٢) الأستاذ الشيخ محمد الخضرى بك ـ أصول الفقه ـ المقدمة .

(٣) المصدر السابق ص ٣٥٤

[٤] الشهرستانى ـ نهاية الاقدام فى علم الكلام ص ٤٩٢ .

المؤمنين) وعلى هذا فإن (مجموع هذه الأمة فى العصمة نازل منزلة شخص واحد فى العصمة)(١)

فكرة العلم الغيبي بين أهل السنة والشيعة :

أصبح الإجماع بواسطة أهل الرأى والإجتهاد عند أهل السنة مصدراً من مصادر التشريع فالعلم وفق هذه القاعدة يناط بقاعدة عريضة من المسلمين ، فيه بحث فى مقدورهم البحث واكتساب المعارف ، وكثرتهم العددية مع إجماعهم على مسألة من المسائل تنزع عنهم إحتمال الخطأ وتضفى على إجماعهم صفة العصمة .

ويبدو أن الشيعة لكى يتغلبوا على الصعوبة التى تواجههم إذا ما سئلوا هذا السؤال : كيف يتأنى لفرد واحد - وهو الامام - أن يحيط بالعلوم وأسرارها؟ ثم أليس من الأجدر أن تحل الجماعة بدلا من هذا الفرد وهى أقدر بكثرة عددها على الوصول إلى ما فيه خير الأمة ؟ ،

ولكنهم لتمسكهم بشخص الامام فقد استعاضوا بالقصور الذى قد يعانيه بالمقارنة بالجماعة ، فجعلوا من علمه لدنيا وإضطرارياً وتلقياً من أسلافه فتظهر بذلك فكرة عندهم ناشئة عن الاعتقاد بأن الله يختار من عباده من يشاء للنبوة والرسالة ويؤيده بالمعجزه وهى بمثابة النص ، كذلك يختار الإمامة من يشاء حيث يأمر نبيه بالنص على هذا الامام المختار فيقوم بعده بالوظائف التى كان يؤديها النبى حال حياته ، ولكن الفرق بين النبى والامام أن الامام لا يوحى إليه كالنبى وإنما يتلقى الأحكام منه مع تسديد إلهى فالنبى مبلغ عن الله والامام مبلغ عن النبى)(٢)

ويوسع من دائرة هذا التعريف الشريف الرضى ، فيفسر إنتقال العلم من النبى

---

(١) الشهرستانى - نهاية الأقدام فى علم الكلام ص ٤٩٢ .

(٢) الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء \ أصل الشيعة وأصولها ص ٧٣

إلى الامام علي بن أبي طالب بنص نسبه إلى رسول الله صلوات الله عليه يشير الى خلافة علي من بعده فيقول (وهو ولي الأمر من بعدي ووارث علمي وحكمي وسري وعلانيتي وما ورثه النبيون قبلي وأنا وارث وموروث)[1] .

هذه هي فكرة العلم الغيبي أو السري التي ينسبها الشيعة الى الامام ، فهو المصدر لكل العلوم لأنه تلقى العلم عن النبي ﷺ وظل ينتقل في أصلاب الأئمة (فالمعرفة كلها باضطرار بل أن الخلق جميعاً مضطرون ، وأن القياس والرأي لا يؤديان إلى علم وما تعبد الله العباد بهما)[2] .

ولكن أهل السنة لم يعرفوا العلم هذا التعريف الميتافيزيقي ، بل أدخلوه في دائرة الواقع المشاهد والتجربة الحسية ، فلم يكن لفظ العلم إلا مرادفاً في صبغته الغالبة على علم الفقه بل استعمل قبله للدلالة على حفظ القرآن ورواية السنن ، فإذا كان تعريف الفقه بأنه (استنباط الأحكام الشرعية بالنظر العقلي فيما لم يرد فيه نص كتاب ولا سنة)[3] فقد أظهروا لنا الروح العلمية المنهجية التي عرفها أهل السنة ، ثم أنهم عرفوا أيضاً نسبية العلم بتعريفهم له بأنه (سؤال وجواب)[4] فوضعوا أيديهم على التعريف الدقيق للعلم بمعناه الاصطلاحي المعروف في العصور الحديثة .

واذا أمسكنا بخيوط فكرة الشيعة منذ عصورها الأولى ، نجد نسبتها الى محمد بن الحنفية فوصفوه بأنه (كان مستودع علم الإمامة حتى سلم الامانة الى أهلها

---

(١) الشريف الرضي [٣٥٩\٤٠٦ هـ] ـ خصائص أمير المؤمنين على صفحة ٤٦ .

(٢) الأستاذ الدكتور النشار / النشأة ج ٢ صفحة ٢٥٦

(٣) الأستاذ الشيخ مصطفى عبد الرازق / تمهيد تاريخ الفلسفة الاسلامية ص ١٩٣

[٤] الخوارزمي [٦٦٥ هـ]/ جامع مسانيد الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان ج١ ص ٣٥

وما فارق الدنيا حتى أقرها فى مستقرها ، فإنه يعرف الأسرار بجملتها من علم التأويل والباطن وعلم الآفاق والأنفس) (١) .

ومن العجب أن هذه الأفكار التى نسبت الى محمد بن الحنفية كان بريئاً منها واضطر إلى نفيها نفياً باتاً إذ ورد على لسانه (إنا والله ما ورثنا من رسول الله إلا ما بين هذين اللوحين (٢) مشيراً إلى القرآن الكريم . والأعجب من هذا أن الإمام علياً كان من كبار الفقهاء وتبعه آل البيت فكان يشار إليهم بالبنان فى مسائل الفقه ورواية السنن والآثار . ومكث على بن أبى طالب نحواً من ثلاثين عاماً بعد إنتقال رسول الله صلوات الله عليه إلى ربه يفتى ويرشد ، ثم أقام بالكوفة نحو خمس سنوات فترك فيها فتاوى وأقضية ، وفى مدة الخلفاء الراشدين قبله (إنصرف إلى الإفتاء والمشاركة فى كل الأمور العميقة التى تحتاج إلى فحص وتقليب للأمور من كل وجوهها مع تمحيص وقوة إستنباط) (٣) .

هكذا تصرف الإمام على ، وهذه طبيعة علمه . فهو يتصل بالواقع يتأثر به ويؤثر فيه ، ويقيس الوقائع على نظائرها من الكتاب أو السنة وهو عمل إجتهادى محض أصبح به علماً على غزارة علمه وتعرضه المشكلات الفقهية العويصة التى تستعصى على الحل فى مسألة عقاب اللوطية مثلا قاس على حكم إلهى عادل وأرشد أبا بكر إليه فأخذ به أبو بكر بناء على رأى على - فيما يرويه ابن القيم فقام أبو بكر بحرقهم إستناداً على فتوى الامام على وكان من رأيه أنه لم يعص الله أمة من الامم إلى واحدة (فصنع الله بهم ما قد علمتم أرى أن يحرقوا بالنار) (٤) فلما تولى على الخلافة كانت عقوبته للغلاة الذين ألهوه الحرق أيضاً (وهو يعلم سنة

---

[١] الشهرستانى / الملل والنحل ج ١ ص ١٤١
[٢] ابن سعد / الطبقات الكبرى ج ٥ ص ٧٢
[٣] الاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة / الامام الصادق ص ١٦٢
(٤) ابن القيم / الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية ص ١٤\١٥

رسول الله فى قتل الكافر ولكنه لما رأى أمراً عظيما جعل عقوبته من أعظم العقوبات لبزجر الناس عن مثله) (١) .

فلم تكن مثل هذه الفتاوى صادرة إلا عن تطبيق الأحكام فى الكتاب أو السنة وإستنباط الاقيسة فيما لم يرد فيه نص ، ولابد للمتعرض لمثل هذه القضايا أن يكون على علم بالكتاب والسنة ، متفقها والعالم الفقيه كما يعرفه ابن القيم هو من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله صلوات الله عليه (٢) وينطبق هذا التعريف بحذافيره على الإمام على ، أما إدعاء الشيعة بأن تحصيل العلوم بواسطة الأئمة لا يتم بالطريقة التى يتم بها تحصيل العلوم البشرية وإنما (تلقوه من لدن الحكمة الإلهية مباشرة) (٣) فهو تصور خاطىء وعقيدة زائفة ، كان له أثره فى روايه الأحاديث إذ تعذرعلى المخلصين من الشيعة أنفسهم تمييز الحقيق من المنحول ، لأن الإعتقاد بأن علوم الأئمة تأتى إليهم بهذه الوسيلة . إلى جانب عصمتهم — جعلهم يسلمون بكل ما ينقل إليهم منسوباً إلى هؤلاء الأئمة .

والحديث ينقلنا بعد هذا إلى علمى الفقه والكلام .

* إشتراط الفقه والكلام للإمام عند أهل السنة :

والآن ، ننتقل إلى موضوع (الفقه)، وقد إشترط أهل السنة والجماعة أن أن يكون الامام مجتهداً أى فقيها . وسنبحث الآن فى حقيقة الفقه ونظرته لمشكلة الامامة ، ثم نبين إلى أى حد ينبغى أن يكون الامام عالماً بالفقه لتظهر لنا الفكرة مقابل العلم الغيبى التى يراها الشيعة .

---

(١) المصدر السابق ص ١٩

[٢] نفس المصدر ص ١٠٠ / ١٠١

[٣] فان فلوتن / السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات فى عهد بنى أمية صفحة ٧٦

فهم المسلمون الأوائل حق الفهم التشريع الإسلامى على النحو الصحيح ، أى من واقع الكتاب والسنة متتبعين فى هذا المنهج الذى سار عليه النبى ﷺ ، واستعمل لفظ (العلم) أيام الصحابة للدلالة على حفظ القرآن ، ورواية السنن والآثار ، ولم يكن يفتى من الصحابة إلا حملة القرآن (الذين كتبوه وقرأوه ، وفهموا وجوه دلالاته وناسخه ومنسوخه)[١] . ثم اتسعت رقعة بلاد المسلمين وعظمت وظهرت الحاجة إلى الإستنباط وأصبح الفقه مرادفا للعلم وأطلق على الفقهاء اسم (العلماء) .

بهذا التدرج نهج المسلمون السابقون مترسمين خطى السلف من صحابة رسول الله ﷺ ولم يشذ أهل البيت النبوى عن الطريق بطبيعة الحال ، فلم يدعوا علماً لدنيا أو غيبياً أوحكما تستعصى على البشر وإنما كان العلم بهذا المعنى العريض الشامل ، وهو حفظ القرآن ، ورواية السنن والفقه ، عن طريق الإكتساب والإجتهاد لا العلم الإضطرارى اللدنى الذى يصب صباً فى عقول الأئمة كما يرى الشيعة . واحتل علم الفقه مكان الصدارة لأنه (مرجع الأحكام ومنبع الحلال والحرام)[٢] ووضعه المسلمون فى موضعه الصحيح لأنه عن طريقه يتعرفون أحكام العبادات والمعاملات ، وفسرت كلمة (الحكمة) فى الآية (ولقد آتينا لقمان الحكمة) بأن المراد بها (الفقه)[٣] .

وقوله تعالى : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) بأن المقصود بهم أهل الفقه والدين ، وهم حسب تعريف ابن عساكر (٥٧١ هـ - ١١٧٥ م) الذين يعلمون الناس معانى دينهم ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، فأوجب الله طاعتهم[٤] .

---

(١) مصطفى عبد الرازق / الامام الشافعى ص ٣٦
(٢) ابن الصباغ (٨٥٥ هـ) الفصول المهمة فى معرفة أحوال الأئمة ص ١٦
(٣) البزازى \ مناقب الامام الاعظم أبى حنيفه ج ١ ص ٦٠
(٤) ابن عساكر — تبين كذب المفترى ص ١٢٦

وقد التزم الفقهاء فى مؤلفاتهم الفقهية ترتيب الأصول التى بنى عليها الإسلام طبقاً لنص الحديث (بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت). وفعل أبو حنيفة هذا، كما لاحظ الشيخ مصطفى عبد الرازق، فبدأ بالطهارة ثم بالصلاة ثم بسائر العبادات ثم بالمعاملات، ثم ختم بكتاب المواريث، وتعليل ذلك أن المكلف بعد صحة الإعتقاد والشهادة مطالب بإقامة الصلاة فهى أخص العبادات ووجوبها عام على المسلمين كافة، أما المعاملات فإن الأصل فيها براءة الذمة، ثم ختم بالوصايا والمواريث، فهى آخر ما يتعلق بحياة الإنسان، فكان أبو حنيفة بهذا بارعا فاهما للتشريع الإسلامى حق الفهم، ثم (جاء الأئمة من بعده فاقتبسوا من علمه واقتدوا وفرعوا كتبهم على كتبه) (١).

وتنسيق كتب الفقه على هذا النمط الذى إتبعه أهل السنة دليل بارز على أنهم إنصرفوا إلى مسائل الفقه وعلوم الدين ولم يجدوا فى مسألة الإمامة ما يستحق أن يقفوا عندها طويلا لأنها من الفروع، وهى عندهم مشكلة عملية.

وقد أحاط الفقهاء الأربعة لأهل السنة بعلم الكلام ولكنهم كرهوا الخوض فيه فقال أبو حنيفة (إنى ناظرت عمرو بن عبيد رحمه الله فلما أحسست بالظفر ضحكت) (٢) وهو قول يحمل معنى التمكن من علم الكلام فأوصله إلى إلحام عمرو بن عبيد، إلى جانب السخرية من علم الكلام وكراهيته. وقال محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة (كان أبو حنيفة يحثنا على الفقه وينهانا عن الكلام) (٣).

ومثال ثان يقدمه مالك فكان لا يحب الكلام إلا فيما تحته عمل فاتبع نفس

---

(١) مصطفى عبد الرازق — الإمام الشافعى ص ٤٤
(٢) الموفق المكى (٥٦٨ هـ) مناقب الامام الاعظم ج١ ص ٢٢٤
(٣) الشيخ مصطفى عبد الرازق — التمهيد ص ٢٦٧

الطريق الذى خطه جماعة الفقهاء والعلماء من أهل السنة ، (خالف بذلك أهل البدع المعتزلة وسائر الفرق) (١) .

ولم تذهب بعيداً فى تأكيد كراهية فقهاء أهل السنة وأغلب المسلمين لعلم الكلام والمثال أمامنا فى أيام رسول الله ﷺ فقد كره كثرة أسئلة المؤمنين . وتعرض الأستاذ رشيد رضا إلى تفسير الآية الكريمة : (يأيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) والحديث (إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحرم حرمات فلا تنتهكوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها)(٢) .

والتفسير لكل من هذه الآية والحديث أنه عند نزول القرآن وفى عهد التشريع أظهر الله الأحكام الاعتقادية فى حدود ما يجب أن يعلم ، وفرق بينها وبين الأحكام العملية، فتضمن الكتاب الكريم ما لا غنى عنه لصلاح أمرى الدين والدنيا ، فعمق فى تأثير الوازع الفردى بحيث ينصرف كل فرد بوازع من الدين وعلى مستوى الجماعة يكون الوازع أيضاً فى الحكم والسياسة من أنفسهم أيضا حيث يقررون الصالح بعد تشاورهم ، فالله تعالى أعلم بمصالح العباد وينبغى عدم السؤال عن أشياء إذا أبديت لهم قد تسوءهم وتضعهم فى موضع حرج لأن السؤال فى عصر التشريع مجاب ، ولكن شاءت الحكمة الإلهية التوسع واليسر ففتح الله تعالى باب الاجتهاد بدلا من تقييدهم بنصوص محدودة إجابة للأسئلة التى يسألونها (٣) .

وفيما قاله الرسول صلوات الله عليه وفعله وقرره تفصيل لمجمل ما جاء فى الآيات المحكمات، وهو معصوم فيما بلغه عن ربه عز وجل وفيما يشرحه للمسلمين

---

(١) ابن عبد البر [٤٦٣هـ] مختصر جامع بيان العلم وفضله ص٥٥ ؛
[٢] الأستاذ السيد محمد رشيد رضا – يسر الاسلام وأصول التشريع العام ص ١٠
(٣) المصدر السابق ص ١١، ١٢

من أمور دينهم، ولهذا قال فى موضوع تلقيح (تأبير) النخل، إذ كان يظن عدم نفعه فأدى العمل بهذه النصيحة إلى خسارة البعض لموسمه فقال (إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذونى بالظن ، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به فانى لن أكذب على الله) وقال أيضاً (إنما أنا بشر مثلكم إذا أمرتكم بشىء من أمر دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشىء من رأى فانما أنا بشر)[1] .

فالسؤال إذاً كان مكروهاً حتى وقت التشريع لأن النبى ﷺ (كره كثرة سؤال المؤمنين له عن المسائل التى تقتضى أجوبتها كثرة الأحكام والتشديد فى الدين ، أو لبيان أحكام دنيوية ربما توافق ذلك العصر ولا توافق مصالح البشر بعده)[2] .

فاذا كان هذا الحال فى عصر النبى ﷺ ، فما يتمشى مع طبيعة الأمور أن يكره المسلمون بعد انتقال الرسول ﷺ إلى ربه الكلام فى الذات والصفات والقدر وما إليها من موضوعات كلامية استهجنوا الحديث فيها ، وتعرض الخائضون فى مسائلها للسخط من الجماعة الإسلامية وذموا المتكلمين واعتبروهم مبتدعين . هكذا فعل المسلمون فى الصدر الأول فجعلوا من الفقه ومسائل الفتيا والحديث المواضيع الأولى لاهتمامهم ورعايتهم ، وكان روادهم فى هذه الميادين الصحابة والتابعين ، ومن بينهم احتل على بن أبى طالب مكاناً فى الصدارة ، (فكان مطلعاً على غوامض أحكامه . منقاداً له جامحاً بزمامه ، مشهوداً له فيه بعلو محله ومقامه)[3] .

(١) نفس المرجع ص ١٨
(٢) السيد رشيد رضا — يسر الاسلام وأصول التشريع العام ص ١٩
(٣) ابن الصباغ — الفصول المهمة فى معرفة أحوال الأئمة ص ١٦

الخـــلاصة :

إن الحصيلة النهائية التى أمكننا استخلاصها من كل ما سبق تتلخص فيما يلى :

أولا – أن علم الفقه احتل المكان الأول من اهتمام المسلمين فى الصدر الأول وتابعهم الفقهاء الأربعة لأهل السنة والجماعة ، فاستمسكوا بما كان عليه السلف ، ولهذا لم تلق نظرية الإمامة الشيعية قبولا لديهم .

ثانياً – أن نظرية الإمامة بالمفهوم الشيعى الإثنى عشرى تسربت إلى الفكر الإسلامى عن طريق علم الكلام فى وقت متأخر ، والدليل أن هشام بن الحكم هو أظهر من فلسف الكلام فى موضوع الإمامة ، ولم يكن فقيهاً ولم يؤثر عنه أنه تكلم فى الفقه . فنظرية الإمامة إذاً عند الشيعة لم يكن لها أصل من الكتاب أو السنة . وها هو كتاب المجموع للإمام زيد تضمن فى الجانب الفقهى الحديث الذى يحمل رأيه القاطع فى الإمامة وطريقة إتمامها عن طريق البيعة والإمام زيد من أهل البيت الحافظين للحديث الآخذين به من منبع إسلامى لا يرقى إليه الشك . ويبدو أن هذا هو السبب الحقيقى الذى أثار عليه الشيعة الاثنى عشرية أو الامامية فى وقته .

ثالثاً – كان أهل السنة هم الأسبق فى العناية بالحديث ، وقد حمل الفقهاء الأربعة عبء تدوينه والمحافظة عليه ونقله خلال الأدوار التى تم بها حتى المرحلة النهائية التى وصل إليها عند كل من البخارى ومسلم . كذلك سبق أهل السنة الشيعة فى وضع صحاح الحديث بما يقرب من قرن كامل مما يدعم الرأى القائل بسلامة المنهج الذى خطه أهل السنة فى النقل والنقد معاً .

رابعاً – أن وجوه السلف من أهل السنة استوثقوا لأنفسهم من المصادر التى أخذوا عنها فضلا عن الكتاب والسنة ، ومع هذا لا نجد عندهم من يظهر ميلا لمعالجة الامامة بنفس الحماس الذى عالجها بها الشيعة ، إذ لو اتضح لهم أنها

أحد الأركان الإيمانية لأولوها عنايتهم وخصوها بمزيد من الدرس والبحث، ولإحتل فقههم مكاناً بارزاً، فالإمامة ليست إلا قضية مصلحية إجماعية كما يذكر ابن خلدون. أما إعتبارها عقيدة إيمانية فهي فكرة دخيلة تسربت على يد هشام ابن الحكم وهذا أيضاً يفسر لنا ما قام به أهل السنة من دور فى الرد على الشيعة وإقتصار دورهم على هذه المهمة، بينما يحاول الإتجاه الشيعى نسبة الفضل إليهم فى أنهم أول من تكلموا فى الامامة، بينما قام أهل السنة بالرد فحسب، ومثل هذا التفسير يبين بجلاء أن أهل السنة إعتبروها كأحد البدع التى تستدعى الرد.

خامساً: لم يخضع السلف الصالح وفقهاء أهل السنة للأمر الواقع، ولكنهم عالجوا شئون السياسة بأساليب مختلفة تبعاً لاجتهاد كل منهم، فالحسن البصرى كان لا يرى الخروج إلا عند التمكن وفرض القوة لتفادى إراقة الدماء، وسعيد ابن المسيب لاقى الأمرين لرفضه الانقياد لرغبة السلطات، وخرج سعيد بن جبير خروجا صريحا على الحجاج مع تمسكه بالجماعة، ثم توالى فقهاء أهل السنة الأربعة يجاهدون أئمة الجور بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ولكل منهم دوره فى هذا الميدان: فإن أبا حنيفة شجع زيداً ومحمداً النفس الزكية على الخروج وتعرض هو نفسه للتعذيب لرفضه ولاية القضاء ولصلاته بفتوى الخروج للزيود وبالمثل كان الامام مالك عرضة للسخط والضرب بسبب إفتائه بأنه ليس على مستكره يمين فأفسد البيعة التى أخذت بالقوة من الناس. وإتهم الشافعى بالتشيع وجاء ابن حنبل بموقفه دفاعا عن رأيه فى مشكلة خلق القرآن – لارتباط المشكلة بعقيدة إيمانية – فأغنانا عن إقامة دليل آخر لاظهار مدى تمسكه بما يراه الحق إذ لم يبال بما تحمله فى سبيل عقيدته، وسيان إذا وقف مدافعا عن هذه القضيه أو غيرها من القضايا كالامامة مثلا، فلو رأى صواب النظرية الشيعية لوقف فى وجه الخليفة معارضاً له بنفس الايمان والحماس الدينى، ولكن الامامة ليست من مسائل الايمان. هذا فضلا عن رفض خروجه على الخليفة بل وطلبه معاضدة الولاة الظالمة ماداموا يحمون الثغور ويرابطون لحفظ بيضة الاسلام.

وقد إتجه الفقهاء إلى المسلمين - وهم القاعدة العريضة للإسلام - يفقهونهم في الدين مستنبطين أحكامه مفرقين بين الحلال والحرام . فالامام نابع من هذه القاعدة ، فإذ صلحت أينعت إماما صالحا وسيبقى الاسلام بالتمسك بالكتاب والسنة اللذين يخاطبان الناس كافة ، لا لأئمة فحسب ، والجماعة الاسلامية بفهمها للتراث وتمسكها به وعضها عليه بالنواجذ كما أوصاها معلمها الاول صلوات الله عليه ، هي التي ستنقل الاسلام من جيل إلى جيل وتحافظ عليه . أما دعوى الشيعة في التركيز حول شخص الامام وحده كحام الدين ووريث الرسول ﷺ وحجة الزمان ، وجعلهم من شخص الامام عنصراً وجودياً — كما عرفنا من خلال حجية الاجماع عندهم ، وعنصراً أبستمولوجيا تلقى إليه المعرفة إلقاء نقول : إن مثل هذا التصور الميتافيزيقي قد رفضه الفقهاء بعد تأكدهم من خطئه وزيفه ، فكان إتجاههم نحو الجماعة الاسلامية برمتها هو الاتجاه الفعال السليم الواقعي .

الفصل التاسع

النظريات الكلامية والفلسفية في الإمامة

- تمهيد ..
- النظريات الكلامية في الإمامة :
  - أ- المعتزلة ..
  - ب- الأشاعرة ..
    - ١- تعريف الإمامة ٢- وجوب الإمامة
    - ٣- الإمامة وأقسامها ٤- الاختيار للإمامة والنص
    - ٥- أهل الحل والعقد ٦- شرائط الإمام
    - ٧- نفي صفة العصمة ٨- إمامة المفضول
    - ٩- خلع الأئمة
- النظريات الفلسفية في الإمامة
  - أ- الفارابي ..
  - ب- ابن سينا ..
  - ج- ابن خلدون ..
    - ١- نظرية في العصبية ٢- نظرية في الإمامة
    - ٣- رأيه في فكرة المهدي ٤- رأيه في شرط القرشية
    - ٥- رأي ابن خلدون في العرب

النظريات الكلامية والفلسفية

تمهيد :

أومأنا فى الفصل السابق إلى أن الفقهاء كانت لهم نظرية تتناسق مع موقفهم الفقهى ولـكنهم لم يعالجوا هذه النظرية بمنهج كلامى لأن علم الكلام لم يجد صدى عند فقهاء المسلمين الأربعة ، وهم الرؤوس المفكرة المجتهدة للغالبية العظمى من المسلمين وقتئذ ، فقد نبذوه فى أول العهد به ، وتعرض المتـكلمون فى بداية نشأة هذا العلم إلى كثير من أنواع النقد والتجريح وقابله المسلمون بالإعراض . فإن مالكا كان يكره الكلام فى الدين ولم يتكلم إلا فيما تحته عمل ، ومن أمثلة هذا الإعراض والتجريح أيضاً ماكان من ابن حنبل — وهو فى الترتيب الزمنى آخر فقهاء أهل السنة — بقوله فى وصف صاحب الكلام بأن فى [illegible] .
ولم يكن عزوف الفقهاء عن علم الـكلام صادراً عن إفتقادهم لأصوله وعجزهم عن الخوض فيه ، ولـكنهم رأوا فيه الطريق المبتدع الذى سينحرف بهم عن تناول المسائل العملية . ونستطيع أن نجد برهاناً على هذا من واقع كلام الإمام مالك ، ومن موقف آخر لأبى حنيفة مع عمرو بن عبيد (١١٤ هـ - ٧٦١ م) إذ ناظره مرة وأحس بالظفر .

يقول أبو حنيفة عن هذه المناظرة (فلما أحسست بالظفر ضحكت فقال لى يا فتى تكلم فى مسألة من الشرع وتضحك والله لا أكلمك بعد هذا أبداً ، فانقطع الـكلام بينى وبينه رحمه الله)[١] .

وهذا النص يوضح لنا معرفة أبى حنيفة بعلم الـكلام — بل تمكنه منه وإلا

(١) الموفق المكى : مناقب الامام الأعظم ص ٢٥٤

لم يكن يستطيع مغالبـــة عمرو بن عبيد أحد شيوخ المعتزلة . ثم نتيجة ثانية نستخلصها هو إختلاف نظرة كل من أبي حنيفة ورأس من رؤوس المعتزلة إلى علم الكلام ، فبينما يعتبره أبو حنيفة من المسائل المنهى عنها، إعتبره عمرو بن عبيد مرتبطاً بالشريعة . ولا شك أن نظرة أبي حنيفة ، في هذا الوقت المبكر من نشأة علم الكلام ، كانت الأصوب ، لانه تابع ما كان عليه السلف ، فانشغل بعلم الفقه لأنه يعالج المسائل العملية . أما المسائل التى كانت شغل علم الكلام كالتفكير فى الذات والصفات والتوحيد وغيرها من المسائل الإعتقادية فلم تلق ترحيباً من المسلمين فى الصدر الاول إذ (كانوا يرجعون فى التوحيد إلى كتاب الله ، يؤمنون بوجوده ويوحدونه ويتأملون فى المخلوقات وعجيب صنعها ليستدلوا منها على وجود الخالق)[1] ، فاستن السلف فى هذا بسنة رسول الله صلوات الله عليه (فلم يبطلوا حقاً ولا ألحقوا بالرب تعالى إلا ما ألحق بنفسه ، ولا يحتجون إلا ما يحتج الله تعالى به على خلقه)[2] كما جاء على لسان الحسن البصرى .

الأساس إذاً هو التمسك بمنهج السلف ، ولم يكن دخول بعض أهل السنة هذا الميدان - أى إستعمال علم الكلام فى حجاجهم الفلسفى - إلا عند الإقتضاء . وبتعبير آخر أوجزه الحسن فى كلمات قليلة عندما قال (فلما أحدث المحدثون فى دينهم ما أحدثوه أحدث الله للمتمسكين بكتابه ما يبطلون به المحدثات ويحذرون به من المهلكات)[3] .

والواقع أن التزام أهل السنة بالرد على المنشقين عن تيار السنة ، أدى بهم أيضاً إلى إدخال موضوع الإمامة ضمن المباحث الكلامية . إن الشيعة أعلنوا أن

---

(١) أحمد فؤاد الاهوانى : ص٨ من مقدمة شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار .
(٢) ابن المرتضى (٨٤٠ هـ - ١٤٣٦ م) : باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والامل ص ١٢ .
(٣) نفس المصدر والصفحة .

الإمام حجة وأن الزمان لا يخلو منه ورتبوا على ذلك نتائج بعيدة الأثر في العقيدة من وجهة نظر أهل السنة ، لأن إسباغ الصفات التي وضعها الشيعة للإمام كالعصمة وتوليته الإمامة عن طريق النص من سلفه ، وكونه حجة . كل هذا جعل الإمام في مركز يضاهي مكانة النبي ﷺ . يقول القاضي عبد الجبار — وتأويلاته لا تخرج كثيراً عن تأويلات أهل السنة - (ولذلك إرتكب بعضهم عند هذا الإلزام القول بإبطال التواتر ، وارتكب بعضهم إبطال الإجماع) [١] .

إننا مع تتبعنا للنظريات والأفكار المتعلقة بالإمامة ، فإننا نعثر أولا على الخوارج ، كما أشرنا في الفصل الخاص بهم، لأنهم أول من أعلن المبادىء السياسية في الخلع ونفى القرشية وما إليها من أفكار صدمت المسلمين وكانت سبباً في إقصاء الخوارج عن صفوف السواد الأعظم ولكن لم تصل بهم هذه الأفكار إلى البحث النظرى الفلسفي . كما أن كثيراً من علماء الشيعة إتخذ من موضوع الإمامة موضوعا للجدال مع أهل السنة ، ولكن تناول الموضوع في باب البحث النظرى الفلسفي تم بواسطة هشام بن الحكم (١٣٥هـ - ٧٥٢م) ، الذي يبدو أنه أول من أدخل الإمامة ضمن العقائد .

يقول ابن النديم (٣٨٥ هـ - ٩٩٥ م) (هشام بن الحكم مولى بني شيبان كوفي تحول إلى بغداد من الكوفة ، من أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد . من متكلمي الشيعة ممن فتق الكلام في الإمامة وهذب المذهب والنظر) [٢] .

وقد مر بنا في الفصول السابقة من بحثنا ما ظهر من الخوارج في تحديهم الجماعة الإسلامية وخروجهم عليها ، ولكنهم لم يعنوا بمعالجة موضوع الخروج أو عزل الإمام على أساس فلسفي يعنى بالمقدمات والنتائج ويحيط بنواحيه المختلفة

(١) القاضي عبد الجبار : المغني ج ٢٠ القسم الاول ص ٣٧ .

(٢) ابن النديم : الفهرست (الفصل الثاني من المقالة الخامسة) ص ١٧٥ .

كبيان وقته وسببه والوسائل المؤدية إليه دون إراقة الدماء . ثم جعل الشيعة من الإمامة منصباً إلهياً وخلافة نبوة ، وبق هشام بن الحكم الكلام فى الإمامة ، أى أنه وضعها على أصول منهجية مما أدى إلى قيام أهل السنة - ومن سار على منهجهم ممن وضع الإمامه ضمن الفروع الفقهية - بالرد ، وأفرد المتكلمون الفصول الأخيرة من مباحثهم الكلامية لتناول موضوع الإمامة .

وسنستطلع دور المعتزلة فى موضوع الامامة وكيف أدى موقفهم إلى ظهور الفكر الأشعرى حيث استوعبت المدرسة الأشعرية الأفكار التى تدور حول الامامة كلها ، فعدلت منها . وسدت الثغرات وأقامت صرحا كاملا متناسقا . ثم نتكلم بعد هذا عن موقف بعض فلاسفة الاسلام من الموضوع .

ونقسم البحث إلى قسمين :

الأول : النظريات الكلامية فى الإمامة .

الثانى : « الفلسفية « «

أولا : النظريات الكلامية فى الامامة

١ - المعتزلة :

تكاد تجمع المصادر على أن نشأة مذهب الاعتزال ترجع إلى إختلاف واصل ابن عطاء مع شيخه الحسن البصرى فى مرتكب الكبيرة ، واعتزاله مجلسه لهذا السبب ، وفيما عدا هذه الرواية الشهيرة ، فان الملطى (٣٧٢ هـ — ٩٨٧ م) يعود بنشأة المعتزلة إلى أيام تنازل الحسن بن على عن الإمامة لمعاوية لأنهم كانوا من أصحاب على فاعتزلوا الناس ولزموا البيت والمساجد قائلين (نشتغل بالعلم والعبادة فسموا بذلك معتزلة) [1] .

---

(١) الملطى . التنبيه ص ٤١ .

وإذا صح هذا ، فإن النشأة يكون لها دخل كبير بسبب سياسى . وقد وقف المعتزلة عند ظهورهم - فيما يبدو - فى الصف المعارض للشيعة حين أعلن الشيعة القول بالنص إذ يقول المسعودى (كانت المعتزلة وغيرها من الطوائف تذهب إلى أن الإمامة إختيار من الأمة وذلك أن الله عز وجل لم ينص على رجل بعينه وأن اختيار ذلك مفوض إلى الأمة تختار رجلا منها ينفذ فيها أحكامه)(١)

وقد تناول واصل بن عطاء البحث فى موقعة الجمل ، وفسق أتباع علي بما فيهم الحسن والحسين ، وابن عباس وعمار بن ياسر . وكذلك السيدة عائشة وطلحة والزبير وشك فى عدالة الفريقين المتحاربين . وقال فى تحقق شكه فى الفريقين : (لو شهد علي وطلحة أو علي والزبير أو رجل من أصحاب الجمل عندى على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما لعلمى بأن أحدهما فاسق لا بعينه) (٢) . لهذا فقد نفى العصمة أيضاً وتابعه بعض أتباع المدرسة كأبى هاشم الجبائى والقاضى عبد الجبار الذى نقل لنا آراء شيخه الجبائى فى كتابه (المغنى) .

ويفسر الخياط (٣٠٠هـ = ٩٠٢ م) قول واصل بأنه وقوف عند الشبهة لأنهم أتقياء مؤمنون لهم سوابق مع رسول الله ﷺ حيث هاجروا وجاهدوا معه ، ولكنهم عندما تراشقوا بالسيوف تعذر عليه معرفة أيهما المحق من المبطل فإن إحدى الطائفتين عاصية ولكنه لا يدرى أيهما (٣) .

كما يأتى بتفسير آخر لكى يقارن بين موقف واصل بن عطاء ونظرة الشيعة للمهاجرين والأنصار فيقول (إن الرافضة ليسعه تكفير عليا بن أبى طالب ولا الحسن ولا الحسين ولا سلمان ولا المقداد مع ثلاثة أو أربعة من الصحابة ، ولكن

---

(١) المسعودى : مروج الذهب جـ٢ ص ١٥٠ .
(٢) البغدادى : الفرق ص١٠٠ .
(٣) الخياط : الإنتصار ص ٩٧ .

خبر عنهم أنهم يكفرون المهاجرين والأنصار جميعا إلا نفراً خمسة أو ستة)[١].

لهذا يمكن وضع آراء عمر بن عطاء كخطوة أولى لمجابهة نظرية الشيعة حول الإمامة ، وقد جاء الأشاعرة بعده فأعادوا تقييم أحداث حروب الجمل وصفين والنهروان وأعطوا الحق لعلى بن أبى طالب فى هذه الحروب كلها ، أما حرب الجمل فإنهم أجازوا الحكم بشهادة عدلين من كل فرقة من الفرقتين المتحاربتين[٢].

وقد ذكر المسعودى أن المعتزلة بأسرهم وجماعة من الزيدية - هم الصالحية - يرون جواز الإمامه فى قريش وغيرهم ، وان أناساً من المعتزلة يذهبون إلى أن الإمامة غير واجب نصبها فوافقوا النجدات من الخوارج فى هذا الرأى بدعوى أن الأمة إذا عدلت وخلت من الفاسقين فلن تحتاج إلى إمام [٣] ، واستدلوا فى تعميم استحقاق الإمامه فى قريش وغيرهم بقول عمر بن الخطاب حينما فوض الأمر إلى أهل الشورى (لو أن سالماً حى ما داخلنى فيه الظنون) ، وكان سالم مولى إمرأة من الأنصار ، فان قول عمر بن الخطاب وتأسفه على موت سالم يدل على أن الإمامة جائزة فى سائر المؤمنين وليست قاصرة على قريش وحدها . كما وجدوا فى الآيات والأحاديث ما يؤيد دعواهم بمثل قوله تعالى : (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : (إسمعوا وأطيعوا ولو لعبد أجدع)[٤].

والواقع أن ما ذكره المسعودى هو رأى أبى بكر بن الأصم الذى ذهب إلى أن الإمامة غير واجبة ، ولعل المسعودى يقصده مع من وافقه على هذا الرأى ، فالتعميم هنا غير جائز .

---

(١) المصدر السابق ص ١٣٧ .

(٢) البغدادى : الفرق ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣) المسعودى : مروج الذهب ج ٢ ص ١٥١ .

(٤) نفس المصدر والصفحة .

أما تأثر بعض المعتزلة بالمذهب الزيدى فى الإمامة فيمكن ملاحظته بوجه خاص فى إمامة المفضول مع وجود الفاضل (فلا يشترط أن يكون الإمام أفضل الأمة علمـا وأقدمهم رأياً وحية إذ الحاجة تنسد بقيام المفضول مع وجود الفاضل) (١) ، ولكن هذه النتيجة لم يصل إليها القائل بها من المعتزلة عن نفس الطريق الذى وصل إليه أهل السنة ، وإنما إستندوا على العقل فالإمامة من مصالح الدين ولسنا فى حاجة إليها لمعرفة الله ، فإن معرفة الله وتوحيده تأتى عن طريق العقل ، لحاجة الامة إلى الإمام تظهر فى أدائه لدوره فى حماية المسلمين من حيث إقامة الحدود والقضاء وحفظ البيضة وقتال أعداء الدين (وحتى يكون للمسلمين جماعة ولا يكون الامر فوضى بين العامة) (٢) . وقد خالفوا بذلك المذهب الشيعى الذى يعتقد فى وجود الإمام كهاد لأمور الدين ومبلغ عن الرسول ﷺ .

ويبدو أن أخذ بعض المعتزلة بأصول من الزيدية يرجع إلى تتلمذ الإمام زيد على واصل بن عطاء ، وكان زيد (لا يخالف المعتزلة إلا فى المنزلة بين المنزلتين) (٣) .

ويرى الملطى أن معتزلة بغداد هم الفرقة الرابعة من الزيدية ، وهم أيضاً يفضلون علياً عن سائر الصحابة ، وهم فى نظرية إمامة المفضول يرجعون إلى سابقة فى عهد الرسول ﷺ إذ ولى عمرو بن العاص على المهاجرين والأنصار فى غزوة ذات السلاسل ، وإذا كان على أفضل الصحابة إلا أنهم لما وجدوا أبا بكر يصلح للخلافة فولوه برضاء على (٤) ، وترتيب الخلفاء الراشدين عندهم

---

(١) الشهرستانى : الملل والنحل [هامش الفصل) جـ ١ ص ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢) الشهرستانى ص ٢١٥ .

(٣) ابن المرتضى : باب ذكر المعتزلة ص ٢٥

(٤) الملطى : التنبيه ص ٤٠ ، ٤١ .

على فأبو بكر فعمر فعثمان[١].

من هذا يتضح رأى الجاحظ عندما رأى استحقاق الإمامة بالعمل ، ويبدو أن النص الذى استند إليه القاضى عبد الجبار هو قول الجاحظ (علمنا أن النبى ﷺ لم يصيره - أى علياً بن أبى طالب - مستحقاً لأعظم الرياسات وأشرف المقامات إلا بالعمل)[٢].

وأشار الشهرستانى إلى النظام (٢٣١ هـ - ٨٤٥ م) مظهراً ميله إلى الشيعة وتأييده لفكرة الإمامة بالنص والتعيين مع قوله بأن التعيين كان ظاهراً مكشوفا بواسطة النبى ﷺ لعلى بن أبى طالب فلم يشتبه هذا التعيين على الجماعة إلا أن عمر بن الخطاب كتم الخبر ولم يعلنه[٣] .

ولكن النوبختى يذكر رأياً آخر للنظام إذ ينسب إليه القول بأن (الإمامة تصلح لكل من كان قائماً بالكتاب والسنة لقول الله عز وجل : (إن أكرمكم عند الله أتقاكم)[٤] ، وهذا الإتجاه يخالف ما يذكره الشهرستانى عن النظام ، ألا أن رأى النظام فى خلافة أبى بكر - الذى يورده النوبختى يعطينا إتجاها آخراً فى تفكيره يميل به إلى الزيدية إذ يقول : (قال النظام فى عقد المسلمين الإمامه لابى بكر أنهم أصابوا فى ذلك وأنه كان أصلحهم فى ذلك الوقت بالقياس والخبر)[٥] .

وقد عرض الدكتور أبو ريدة النصوص المتضاربة التى تناولت رأى النظام فى الإمامة ورجح من بينها ما أورده النوبختى ، إلا أنه يرى أنه : (قد يكون

---

(١) المصدر السابق ص ٤٥ .

(٢) الجاحظ / العثمانية .

(٣) الشهرستانى / الملل والنحل جـ ١ ص ٧٢ ، والآية ١٣ الحجرات .

(٤) النوبختى / فرق الشيعة ص ١١ .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة .

بعض ما فى هذا الباب من وضع الشيعة ومن إفتراءات المفترين على النظام)[1]

أما القاضى عبد الجبار فقد خصص الجزء العشرين من كتاب (المغنى) لموضوع الإمامة وعالجه باستدلالات تشابه إستدلالات متكلمى الأشاعرة فيما عدا تفضيله لعلى بن أبى طالب . وسنحاول عرض بعض آرائه أثناء تناولنا النظرية عند الاشاعرة .

ومن كل هذا يتضح أن المعتزلة لم تجتمع على رأى واحد فى نظرية الإمامة وعلى الإجمال يمكن القول بأن معتزلة البصرة — وعلى رأسهم الجبائى وابنه أبو هاشم — وافقوا آراء أهل السنة والجماعة وأنها بالإختيار [2] ؛ بينما مال معتزلة الكوفة إلى المذهب الشيعى . كما يتبين مما أورده (الكلينى) فى (الكافى) أن عمرو بن عبيد نادى بأن الإمامة تتم بالإختيار ، فجعلها شورى بين فقهاء المسلمين وخيارهم . فى مناقشته لجعفر الصادق يقول عمرو بن عبيد : (إجعلها شورى بين فقهائهم وخيارهم قال — أى الصادق — قريش وغيرهم ؟ قال — نعم) [3] . ولكن شيوخ المعتزلة بعد ، لم يتفقوا كما قدمنا على رأى واحد ، فإنحاز بعضهم إلى الرأى والشيعة بينما مال الآخر إلى نظرية أهل السنة .

وهكذا إختلفت آراء المعتزلة ، فماذا فعل الأشاعرة بعد ؟ هذا ما سنحاول الإنتقال إلى عرضه .

أما معتزلة البصرة فلم يزد الملطى على القول بأن (معتزلة البصرة أبو الهذيل يقول أبو بكر وعلى فى الفضل سواء لا فضل بينهما)[4] ولكن ابن المرتضى

---

(١) دكتور أبو ريدة / النظام ص ١٢٦ .

(٢) الشهرستانى . الملل ج ١ ص ١٠٧ .

(٣) الكلينى : الكافى [مخطوط] باب دخول عمرو بن عبيد والمعتزلة على أبى عبد الله .

(٤) الملطى : التنبيه ص ٤٥ .

يصف أبا الهذيل بالتشيع لبنى هاشم وكان يفضل علياً على عثمان [1] .

ويتفرد هشام بن عمرو الفوطى برأيه الذى يذهب فيه إلى أنه إذا إجتمعت كلمة الأمة وتركت الظلم والفساد ظهرت الحاجة إلى إمام يسوسها ، فإذا قتلت الإمام فلا تنعقد الإمامة لأحد بسبب ظهور الفتن . ويرجع البغدادى رأى الفوطى إلى رغبته فى الطعن فى إمامة على لأنه تولى الخلافة بعد مقتل عثمان [2] .

ويبدو أن الخياط كان من متشيعة المعتزلة ، إذ لما سئل عن أفضل الصحابة أجاب بأنه على بن أبى طالب ، وعلل سبب التفضيل باجتماع الخصال التى فضل بها سائر الناس فى شخصه وحده ، ولكنه لما سئل عن سبب إمتناع الصحابة عن عقد البيعة له بدلا من أبى بكر ، أجاب (هذا باب لا علم لى به إلا بما فعل الناس وتسليمه الأمر على ما أمضاه عليه أصحابه لأنى لما وجدت الناس قد عملوا ولم أره أنكر ذلك ولا خالف علمت صحة ما فعلوا) [3] .

وأشار القاضى عبد الجبار إشارة خاطفة إلى رأى الجاحظ (٢٥٥ هـ — ٨٦٨ م) بهذه العبارة (ويحكى عن الجاحظ أن الطريق إلى الإمامة إنما هو كثرة الأعمال) [4] ولم يوضح لنا هذه العبارة ولم يكشف لنا عن رأى الجاحظ . وبالرجوع إلى كتاب (العثمانية) الذى وضعه الجاحظ فى الإمامة يتبين لنا أن المقصود بكثرة الأعمال التى أشار إليها القاضى عبد الجبار فيما سلف من قوله ، هو الرد على الشيعة فى دعوى النسب أى إستحقاق على بن أبى طالب الإمامة لقرابته الرسول ﷺ ، إذ لا تغنى أية قرابة عن ضرورة السعى الذى قصدته الآيه (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) [5] .

---

(١) ابن المرتضى : باب ذكر المعتزلة ص ٣٨ .
(٢) البغدادى : الفرق ص ١٥٠ وأصول الدين ص ٢٧٢ .
(٣) ابن المرتضى : باب ذكر المعتزلة ص ٤٩
(٤) القاضى عبد الجبار . شرح الأصول الخمسة ص ٧٥٣ .
(٥) الآية رقم ٣٩ من سورة النجم .

كما يؤكد الرسول ﷺ أن القرابة لا تغنى عن السعى فى حديثه (يا عباس بن عبد المطلب ، ويا صفية بنت عبد المطلب ، ويا فلان ويا فلان ، إنى لا أغنى عنكم من الله شيئاً . كما جاء فى حديث آخر له بلغ به أقصى درجات فى إثبات المساواة بين المسلمين ، قال بعد أن أخذ وبرة من جنب بعير يوم غزوة حنين : والذى نفسى بيده ما أنا بهذا أحق من رجل من المسلمين)[1]

٢ ـ الأشاعرة :

وقف أهل السنة طويلا أمام الكلام نابذين أصحابه مبتعدين عن الخوض فيه ، ثم دخلوا الميدان حينما قويت شوكة المنابذين لهم والمعاندين للعقيدة السليمة التى إعتنقها وحافظ عليها السلف . وقد تدرجت مناهج أهل السنة حتى إنتهت إلى الأشاعرة فنجد فى البداية السلف من أصحاب الحديث مشدوهين بسبب تطرق المتكلمين إلى موضوعات لم يعهدوا تناولها أيام الخلفاء الراشدين ، فما كان من الإمام مالك وابن حنبل ومن تبعهما إلا إتباع منهج السابقين فسلكوا (طريق السلامة فقالوا نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ، ولا نتعرض للتأويل)[2] .

وظهر الإختلاف بين أهل الحديث الذين تمسكوا بالنقل ، وبين المعتزلة الذين أثروا الجدل ، واعتمدوا على العقل واستبعدوا النقل (فتركوا الحديث وتحاملوا على المحدثين ، كذبوهم وأولوا المتشابه من آى القرآن الكريم تأويلا لم يقرهم أهل السنة عليه)[3] ، وظهر الأشعرى ليربط بينه وبين السلف برباط النقل والعقل معاً ، أو بتعبير الغزالى : (بين الشرع المنقول ، وبين الحق

(١) الجاحظ : العثمانية ص ٢٠٧ .
(٢) الملل والنحل ج١ ص ١٢٧
(٣) زهدى جار الله : المعتزلة ص ٢٠٣

المعقول) (١) ، وقد تغيرت النظرة إلى علم الكلام بعد الأشعرى ، واختلف مدلوله عما كان قبله . يقول طاش كبرى زاده (٩٦٢ هـ - ١٥٥٤ م) (وبالجملة يشترط فى الكلام أن يكون القصد فيه تأييد الشرع بالعقل وأن تكون العقيدة مما وردت فى الكتاب والسنة ، ولو فات أحد هذين الشرطين لا يسمى كلاماً أصلا) . واعتبر الكلام من العلوم الشرعية إذا وافق الكتاب والسنة ، فإذا إفتقد هذا الشرط أصبح (كلاما موها يشبه الكلام وليس بذاك ككلام أهل الإعتزال وأمثاله ، (٢) وذهب إلى أن إنكار السلف كان لعلم الكلام الذى وضع طريقته المعتزلة وسار على منواله الفلاسفة ـ أى فى المرحلة الأولى التى سبقت ظهور الأشاعرة . ويرى أن ظهور المذهب الكلامى السنى على يد الأشاعرة كان نتيجة طبيعية حتمتها الظروف الفكرية السائدة وقتئذ ، إلى جانب أنه يمثل « تطوراً من تطورات القرنين الرابع والخامس من الهجرة . . ويتصل فى طبقاته بأئمة ثلاثة هم الأشعرى والباقلانى والغزالى » (٣) .

ومن الواضح أن صاحب هذا الرأى أشعرى النزعة ، حاول إيجاد المبرر بظهور علم الكلام فى المدرسة الأشعرية .

وسنعرض فيما يلى لمذهب الأشاعرة فى موضوع الإمامة ، مع إظهار آراء المعتزلة أيضاً التى تتفق مع شيوخ الأشاعرة ، وسنحاول أن نظهر النظرية فى قالب مترابط متسق .

إننا نقابل الأشعرى أولا فى رأيه الواضح عن الإمامة إذ أنها عنده « تثبت بالإتفاق والاختيار دون النص والتعيين إذ لو كان نص لما خفى والدواعى تتوفر

---

(١) الغزالى : الاقتصاد فى الاعتقاد ص ٢ .

(٢) أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٠ .

(٣) ديلاسى أوليرى : الفكر العربى ومكانه فى التاريخ ص ٢١٧ .

(٤) ينظر كتابنا « منهج علماء الحديث » وبه تفصيل أكثر .

على نقله »[1] . كما يصور مؤسس كلام أهل السنة نظرتهم إلى الصحابة فيقول : « ويعرفون حق السلف الذين اختارهم الله سبحانه لصحبة نبيه ﷺ ويأخذون بفضائلهم ويمسكون عما شجر بينهم صغيرهم وكبيرهم ، ويقدمون أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علياً رضوان الله عليهم »[2] .

تعريف الإمامة :

إن نظرية الإمامة تنسب إلى الشيعة ، كما أصبحت هذه صفة « الإمامية » من المترادفات التي تعني الشيعة عند الإشارة إليهم بهذا الإسم . ولا شك أن النزعة التي تميل إلى إضافة الفضل إلى الشيعة في إيجاد هــــذا العلم ، وخلق مفهوماته ومصطلحاته قد تتفق مع الحقيقة من جانب ، ولكنها تفتقد النظرة الشاملة للموضوع من زاوية أخرى أعم وأشمل فالحق أن أهل السنة لم يبدأوا بمعالجة هذا الموضوع لسبب جوهري . وهو إختلاف نظرتهم إلى شخص الإمام ، وبالتالي الى موضوع الإمامة برمته بما يتصل به : وقد تعرض هشام بن الحكم - وهو ممن فتق الكلام في الإمامة كما أسلفنا القول - لهجمات عنيفة بواسطة أهل السنة ومتكلمي المعتزلة الذين اتبعوا منهج أهل السنة أيضاً ، وألقوا عليه تبعة سب الصحابة واتهامهم بالباطل - بما فيهم الإمام علي - لأنه في ظنه كان ساكتا عن حقه في المطالبة بالخلافة عن تقية ، وهي من الصفات التي لا يقبل أهل السنة إضافتها لعلي لما عرف عنه من شجاعة كانت مضرب الأمثال كما أخذ موضوع الإمامة من خلال أفكار هشام بن الحكم طريقه الى العقيدة ، فأدخلت الشيعة إلى أركان الإيمان ما لم يكن فيها في الصحيح المأثور عن الرسول ﷺ من وجهة نظر أهل السنة ، ولأن الإمامة ليست من أركان الدين .

---

(١) الشهرستاني : الملل والنحل ١ ص ١٣٦ .

(٢) الأشعري : مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢٩٤ .

وبهذا أصبح دور أهل السنة قاصراً على الرد فحسب، مثلما فعلوا مع كافة الفرق الأخرى. ولا ينفي قيامهم بهذا الدور ما أدوه من أبحاث في هذا الموضوع تتسم بالأصالة، بل أنهم - مع إتساق نظريتهم في الإمامة - إنفردوا بأبحاث ليس لها نظير عند الشيعة، كالبحث في أهل الحل والعقد، وخلع الإمام، والخروج على الإمام الجائر.

وتعريف الإمامة عند أهل السنة صادر عن فكرتهم لدور الإمام من حيث قيادته للمسلمين وتطبيق قواعد الدين وتقيده بأحكام الشريعة، أو كما يعرفها الماوردي بأنها (موضوعه لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا) [١] فهو تبعاً لتصور أهل السنة للإمامة — يربط بين معنى الخليفة ومعنى الإمام، فالإثنان مترادفان. ويذهب ابن خلدون إلى نفس الرأي فيقول: (وإذ قد بينا حقيقة هذا المنصب وأنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به يسمى خلافة وإمامة والقائم به خليفة وإماماً) [٢].

وقد استمد أهل السنة الآيات القرآنية لتثبيت وجهات نظرهم مثلما فعل الشيعة باختلاف كل منهما في التفسير والتأويل، أو اختار منها ما يدعم بها المذهب. فالشيعة يستدلون بمثل الآية: (كتب ربكم على نفسه الرحمة) [٣] لأن نصب الإمام من الرحمة، وآية أخرى هي: (إن علينا للهدى) [٤] لأن نصب الإمام من الهدى أيضاً عندهم [٥].

أما الآيات التي يستدل بها أهل السنة، فقد دارت حول الربط بين الإمامة

---

(١) الماوردي: الأحكام السلطانية ص ٣.
(٢) ابن خلدون: المقدمة ص ١٣٢.
(٣) الآية رقم ٥٤ من سورة الأنعام.
(٤) الآية رقم ١٢ من سورة الليل.
(٥) الكاظمي: أصول المعارف ص ٨٢.

بمعنى الخليفة مثل (إنى جاعل فى الأرض خليفة) (١) ، مثلما فسر به آدم عليه السلام لأنه كان خليفة الله فى الأرض لإقامة حدود الله ، فمن تصدى للرياسة العامة للمسلمين سمى أيضاً خليفة لأنه يتصدى لإقامة الدين ورعاية أمور المسلمين نيابة عن النبى ﷺ . وقوله تعالى : (يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله) (٢) استدل بها التفكير السنى على أن تفويض الله أمر الخلافة لداود كان مشروطا بإرساء الحكم على قواعد العدل (لأن الأحكام اذا كانت مطابقة للشريعة الحقة الإلهية انتظمت مصالح العالم ، واذا كانت على وفق الأهوية وتحصيل مقاصد الأنفس أفضى الى تخريب العالم) (٣) .

ويفسر كل من فريق الشيعة والسنة الآية : (إنى جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتى قال لا ينال عهدى الظالمين) (٤) تفسيراً مغايراً . فالتفسير الشيعى يرى فى هذه الآية دلالة على وجوب العصمة للإمام (وأن يكون أفضل أهل زمانه فى كل فضيلة وأعلمهم بكل علم) (٥) بينما يقترب أهل السنة من نص الآية فيما تقصده فى المعنى ، ولا يؤولونها للدلالة على العصمة . فالمقصود بالآية عندهم إبراهيم عليه السلام ، وهو النبى الذى يعترف بفضله أصحاب الرسالات السماوية وأقر بفضله العرب أيضاً قبل الإسلام لأنهم من أولاده وخدام بيته ، ثم زاد شرفه بمجىء الإسلام . فهو إذاً إمام لهؤلاء جميعاً وهاد لهم يهتدون بهديه حسب المعنى الذى أشارت إليه الآية ، فالإمام (إسم لمن يؤتم به ومنه قيل للطريق إمام،

---

(١) الآية رقم ٣٠ من سورة البقرة .

(٢) الآية رقم ٢٦ من سورة ص.

(٣) سيد محمد صديق خان بهادر : إكليل الكرامة فى تبيان مقاصد الإمامة ص ٤٤ .

(٤) الآية رقم ١٢٤ من سورة البقرة .

(٥) إكليل الكرامة ص ٤٤ .

والإمام لما كان هو القدرة للناس . . اطلق عليه هذا اللفظ) (١) .

ذهب القلقشندى (٨٢١ هـ = ١٤١٨ م) إلى أن لقب « الإمام » كان من الألقاب المستحدثة للخليفة أيام الدولة العباسية . والأصل المعنى الذى أعطاه الشيعة لقب الإمام ، فهو عندهم معصوم ، وهو القدوة ؛ يقفون عند أفعاله وأقواله ، وكان إبراهيم بن محمد بن على بن عبد الله بن عباس قد تلقب حين أخذت له البيعة بالخلافة بالإمام نسجاً على هذا المنوال) (٢) .

ومثل هذا النص يقدم لنا الدليل على مدى تأخر ظهور نظرية الإمامة الشيعية برمتها ، إذ لا شك أن هذا التعبير اللغوى قد ارتبط بظهور مدلول جديد للفظ الإمام لم يكن معروفاً أيام الخلفاء الراشدين . ويظهر من سياق بحث القلقشندى لمعرفة الخلافة المراحل التى مرت بها بالتفصيل ، فالخلافة أصلا مصدر خلف فيقال (خلف فى قومه يخلفه خلافة فهو خليفة) مثل قوله تعالى (وقال موسى لأخيه هارون اخلفنى فى قومى) (٣) ويقول (ثم أطلقت فى العرف العام على الزعامة العظمى ، وهى الولاية العامة على كافة الأمة والقيام بأمورها والنهوض بأعبائها) (٤) .

ولم يوافق ابن حنبل مع جماعة من أئمة السلف — كما يذكر القلقشندى — على إطلاق إسم الخليفة على من جاء بعد الحسن بن على محتجين بالحديث (الخلافة فى أمتى ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك) ، كما خصص بعض السلف هذا اللفظ للإمام الذى يصير على منهاج العدل دون غيره ، فالخليفة هو (الذى يعدل فى الرعية ، ويقسم بينهم بالسوية ويشفق عليهم شفقة الرجل على أهله والوالد على ولده ،

(١) إكليل الكرامة ص ٤٤ .
(٢) القلقشندى : مآثر الإنافة فى معالم الخلافة ج ١ ص ٨ و ٩ .
(٣) الآية رقم ١٤٢ من سورة الأعراف .
(٤) الإنافة ص ١٣ .

ويقضى بينهم بكتاب الله تعالى)[١] .

كما أطلقت على منصب الخليفة تسمية : (الإمامة الكبرى) تمييزاً لها عن (الإمامة الصغرى) وهى إمامة الناس فى الصلاة ، ذلك لأن إمامة الصلاة يقوم بها نائب الخليفة ، واتخذت الصلاة كأحد الأعمدة التى قام عليها الإسلام فأصبح الشق الدينى من وظائف الخليفة مرتبطاً بالقيام بهذا الركن ، أى إمامة الصلاة (وأصبحت الإمامة فى الصلاة إحدى المهام الأساسية للحكم وإسناد السلطة إلى عمال الأقاليم يظهر فى صورة واضحة للجميع عندما يؤم نائب الخليفة الناس فى الصلاة)[٢] .

ونترك كل هذا لنعود إلى الوراء ، إلى أواخر زمن الصحابة ، لنعثر على تعريف جامع على لسان على بن أبى طالب ، لم يشر فيه بكلمة واحدة إلى العصمة أو اللطف أو غير ذلك من التفسيرات التى دسها الشيعة فى تعريفاتهم عن الإمامة فقد تناهى إلى سمع على شعار الخوارج المعروف وهو (لا حكم إلا لله) فقال :

كلمة حق يراد بها الباطل . نعم إنه لا حكم إلا لله ، ولكن هؤلاء يقولون : لا إمرة إلا لله ، وأنه لابد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل فى إمرته المؤمن ، ويستمتع فيها الكافر ويبلغ الله فيها الأجل ، ويجمع به الفىء ، ويقاتل به العدو وتأمن به السبل ، ويؤخذ به للضعيف من القوى حتى يستريح بر ويستراح من فاجر [٣] .

ولم يخرج أهل السنة عن الخطوط التى وضعها الخليفة الرابع فى هذا التعريف الشامل ، فإذا اخترنا من بين أهل السنة ممن خاضوا فى موضوع الامامة مستخدمين

---

[١] الاناقة ص ١٣ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية المجلد الثانى ص ٦١٢ .

(٣) الشريف الرضى [٤٣٦ هـ = ١٠٤٤ م] نهج البلاغة ج ١ ص ١٠٠ .

علم الكلام ـ وهو إمام الحرمين ـ ليتضح لنا أنه عالج هذا الجانب بتوبيت فاسق ربط فيه ما يناط بالأئمة من أحكام الدين وأمور الدنيا . يقول الجوينى فى مقدمة عرضه لوجهة نظره « إن مطلوب الشرائع من الخلائق على تفنن الملك والطرائق الاستمساك بالدين والتقوى والاعتصام بما يقربهم الى الله زلفى »[1] . لهذا جاءت الشريعة لوضع التفرقة بين الحلال والحرام ، ورسمت الطريق لمعرفة هذا وذاك . فجرت الدنيا من الدين مجرى القوام والنظام ، لأن أصحاب الطاعات سيفوزون مكافأة لهم عن اجتناب الفواحش وأداء التكاليف . ولكن من النفوس ما لا تجد من وازعها ما يردعها عن اتباع الهوى ، ولا يرتدع معظم الناس عن التنافس إلا بالوعد والوعيد : (فقيض الله السلاطين وأولى الأمر وازعين ليوفروا الحقوق على مستحقيها ويبلغوا الحظوظ ذويها ويكفوا المعتدين ويعضدوا المقتصدين ، فتنتظم أمور الدنيا ويستمد منها الدين الذى إليه المنتهى)[2] .

وضرب مثلا بالرسل الذين أيدهم الله بالنبوة والقوة كداود وسليمان وموسى وكان خاتمهم محمداً ﷺ فأيده بالمحجة البيضاء وشد أزره بالسيف (وجعله إمام الدين والدنيا) . ثم رتب نتائج على هذه المقدمات وصل منها إلى أن الإمام ينبغى عليه أيضاً أن ينظر فى أمور الدين والدنيا فى آن واحد . وينقسم نظر الإمام فى الدين إلى قسمين :

الأول : أصل الدين ، وينقسم بدوره إلى :

١ ـ حفظ الدين بأقصى الوسع على المؤمنين .

٢ ـ دعاء الجاحدين إلى التزام الحق .

---

(١) الجوينى \ غياث الأمم فى التياث الظلم [مخطوط] ص ٨٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٨ .

الثانى : النظر فى الفروع (١) .

والإمام الجوينى لا يكتفى بهذه التقسيمات الإجمالية وإنما يعالجها برؤية متسعة ويغرق فى إيراد تفاصيل مهام الأئمة فى إقامة المجتمع الإسلامى ويقرر ما يناط بهم من واجبات تقريراً واقعياً فلا يكتفى بالتعاريف ورءوس المسائل وإنما يذكر ما يتفرع عنها من واجبات الإمام الرئيسية ويقسمها إلى دينية ودنيوية ، وكلية وجزئية ، ثم يمضى فيشرح ويضرب الأمثلة فيبدو مفكراً سياسياً ذا فكر خصب أصيل ، فهو ينقد الماوردى صاحب (الأحكام السلطانية) الذى اقتصر على (نقل المذاهب ولم يقرب المختار منها بحجاج وإيضاح منهاج) (٢) .

فالامام عنده مسئول عن حفظ الدين وله فى سبيل هذه الغاية أن يسلك الطرق المؤدية إليها ، واضعاً نصب عينيه القاعدة التى تقرر (أن منع المبادى أهون من قطع التمادى) (٣) فله تخليص المسلمين من أصحاب البدع والأهواء ومنعهم من التأثير فى العقائد الصحيحة ، فإذا ذاعت الأهواء وانتشرت وتفاقم خطبها تعين على الامام أن يحمل من منعهم شغله الشاغل مستخدماً كافة الطرق (لأن الدين أحرى بالرعاية وأولى بالكلاية وأخلق بالعناية) (٤). فمحاربتهم ودفعهم أولى من محاربة مانعى الزكاة والبغاة ، لأن هؤلاء يعدون خارجين عن الجماعة ، أى بأمر يتصل بمسائل فرعية للدين وليست متعلقة بأصل من أصوله . ولذا فإن محاربة أصحاب البدع - وهم الحائدون عن مسلك الحق فى قواعد العقائد كما يرى الجوينى - أولى باعتناء الأئمة .

أما الاختلاف بين العلماء فى الفروع ، فهو أمر طبيعى درج عليه السلف

---

(١) نفس المصدر ص ٨٩ .

(٢) إمام الحرمين / غياث الأمم . . مخطوط ص ١٠٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٠ .

(٣) نفس المصدر ص ٩١ .

ومنهم الصحابة ، وهو الاختلاف الذى ينطبق عليه الحديث (إختلاف أمتى رحمة) ، فلا ينبغى التصدى لفقهاء بسبب اختلافهم فى تفاصيل الأحكام ، بل يقر الإمام كل منهم على مذهبه .

ويظهر هنا الاتجاه السلفى الواضح لإمام الحرمين ، فمن خلال ما يراه العقيدة الصحيحة التى ينبغى على الامام المحافظة على اتباعها ، يذهب الجوينى إلى القول بأنه من واجب الامام الحرص على جمع المسلمين على ما كان عليه السلف لنقاء عقيدتهم من شوائب أصحاب البدع ، وفى النص الذى يظهر فيه رأيه يقول : (وكانوا رضى الله عنهم ينهون عن التعرض للغوامض والتعمق فى المشكلات ، وما كانوا ينكفون رضى الله عنهم عما تعرض له المتأخرون عن وعى وحصر وتبلد فى القرائح ، هيهات قد كانوا أذكى الخلائق أذهاناً وأرجحهم بياناً ولكنهم استيقنوا أن اقتحام الشبهات داعية الغوايات وسبب الضلالات) [1] .

أما القسم الثانى فى معالجة قيام الامام بالمهام التى تتصل بأصل الدين فهو : (السعى فى دعاء الكافرين إليه) [2] ذلك أن للدعوة إلى الاسلام مسلكين .

أحدهما : الاقناع بالحجج وينبغى على القائم به أن يكون فطناً لبيباً بارعا ذا بيان مقنع .

الثانى : الجهاد ، وهو من الواجبات التى يجعلها الجوينى مشتركة بين مهام الأئمة الدينية والدنيوية على ما سنوضحه فى موضعه .

وفيما يتصل بتفاصيل نظر الإمام فى فروع الدين ، فيقسمها إلى عبادات ظاهرة ومنها غير ظاهرة . والظاهرة بدورها تتفرع إلى شعائر ظاهرة تتضمن اجتماع

---

(١) إمام الحرمين / غياث الأمم . . مخطوط ص ٩٣ .

(٢) غياث الأمم ص ٩٥ .

عدد كبير كالجمع والأعياد ومجامع الحجيج ، وأخرى لا تتضمن اجتماعات . ولا ينبغى للإمام أن يغفل عن المناسبات التى يتجمع فيها الناس ، بل يقيم فيهم (ذوى الألوية) لتفادى وقوع الفتن ، وللأئمة فى تصرف الرسول صلوات الله عليه أسوة ، فبعد فتح مكة أمر أبا بكر على الحجيج . ولكن الشعائر الظاهرة التى لا تتضمن اجتماعات كالآذان وإقامة صلوات الجماعة ، فللإمام أن يتعرض لمن يعطل هذه الشعائر ويحملهم على أدائها . وقد اختلف الفقهاء فى طريقة عقاب التاركين لها فمنهم من أساغ حملهم بالسيف ومنهم من لم يجز ، ومرجع ذلك إلى الاجتهاد.

أما ما لم يكن شعاراً ظاهراً فى العبادات ولا يستطيع الإمام أن يراقبه فله أن يعالج الوقائع التى ترفع إليه مثل أن ينهى إليه أن شخصاً ترك الصلاة متعمداً فيقيم عليه من العقوبة ما يراه ، وهى القتل حسب رأى الشافعى ، أو الحبس والتعذيب على رأى آخرين [1] .

وقد استوفى الجوينى فيما بيناه آنفاً ما يتعلق بالأئمة من أصل الدين وفروعه ثم بين ما يتعلق بأحكام الدنيا فاعتبر الجهاد مشتركا بين واجبات الامام الدينية والدنيوية لأن من واجبه (الاجتهاد فى ابتغاء الازدياد فى خطة الاسلام والسبيل إليه الجهاد) [2] . وليس الجهاد فى نشر العقيدة وحدها وإنما يتمثل أيضاً فى الدفاع عن أرض المسلمين ، وبتعبيره (طلب ما لم يحصل وحفظ ما حصل) ، ثم يعالج الجوينى وسائل الدفاع ضد الغزاة من الخارج ، وضد الأحداث الداخلية أيضاً .

ويضيف إلى هذا كله ما يعده من الجزئيات المناطة بالأئمة ويقسمها إلى ثلاثة أقسام .

(١) غياث الأمم ص ٩٨ .
(٢) المصدر السابق ص ٩٨ .

الأول : (أ) تعيين الولاة القائمين بحماية الجماعة من قطاع الطرق اللصوص وغيرهم .

(ب) تعيين القضاة للفصل فى الخصومات

الثانى : النظر فى وضع العقوبات الزاجرة لمرتكبى الجرائم .

الثالث : الاشراف على المكلفين بحفظ الضياع والأموال .

وهكذا قدم إمام الحرمين آراءه فى الطريقة التى يقام بها "النظام السياسى والاجتماعى" والطريقة التى تحفظه ، وذلك كله من خلال معالجته لواجبات الامام بحيث نستطيع أن نستنتج من النصوص التى أوردها فى كتابه (غياث الأمم فى التياث الظلم) أنه عالج بمنهج واقعى خلاق ما يناط بالامام . فلم يغفل فيه عن جميع ما ينبغى عليه أن ينظر فيه لحفظ الدين وحماية المجتمع الإسلامى . فلم يكتف الجوينى بالتعميمات التى نلاحظها عند الشيعة كتعريف الإمام بأنه لطف من الله . أو أن واجبه العمل على حفظ بيضة الإسلام ، وما شاكل ذلك من تعميمات ، كما نراه يهاجم الماوردى وينقده لهذا السبب ، أى لقيامه ببيان موضوع الإمامة على وجه الإجمال دون التفصيل والتفريع فيقول : (والعجب لمن صنف الكتاب المترجم بالأحكام السلطانية حيث ذكر جملا فى أحكام الإمامة فى صدر الكتاب) [1] .

ونسج الغزالى (٥٠٥ هـ = ١١١١ م) على نفس المنوال فنراه يقسم وظائف الإمام إلى علمية وعملية ثم يمضى فى إيراد رأيه معتمداً على الكتاب والسنة[2] .

---

(١) إمام الحرمين / غياث الأمم ص ١٠٠ .

(٢) الغزالى / فضائح الباطنية [من صفحة ١٩٥ إلى ٢٢٥] .

وجوب الإمامة : السمع أم العقل ؟ [1]

إتفق السواد الأعظم من المسلمين على وجوب نصب الإمام ، ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا النجدات من الخوارج والأصم والفوطى من المعتزلة . يقول القاضى عبدالجبار (إختلف الناس فى ذلك على وجوه ثلاثة : فنهم من لم يوجبها أصلا ، وهم الأقل ، ومنهم من أوجبها عقلا ، ومنهم من أوجبها سمعاً) [2] .

وقد قسم الرازى الفرق الإسلامية من حيث نظريتها فى الوجوب من حيث العقل أو السمع ، إن الذين أوجبوها عقلا ، منهم من أوجبها على الله تعالى ، وفريق أوجبها على المسلمين ، فالإمامية أوجبوها على الله لطفاً منه ، والذين أوجبوها على الناس هم الجاحظ والكعبى وأبو الحسن البصرى .

وأما الذين أوجبوها سمعاً فهم أهل السنة وأكثر المعتزلة . ويعترض القاضى عبد الجبار على نظرية الوجوب العقلى لأن الإمام يراد لأمور سمعية كإقامة الحدود وتنفيذ الأحكام وما شابهها ، وليس من مهمة الإمام أن يؤدى الشريعة عن الرسول ﷺ لأن التواتر والإجماع يغنيان عن ذلك [3] . فنظرية الوجوب تقوم على أساس أن (نصب الإمام يتضمن دفع الضرر عن النفس فيكون واجباً . . وأما أن دفع الضرر عن النفس واجب فبالإجماع عند من يقول بالوجوب العقلى) [4] .

---

(١) يضع الدكتور محمد طه بدوى تعريفا بالتعبير الحديث عن السمع والعقل فى نظرية الامامة فيقول [ما إذا كانت الدولة ضرورة يمليها العقل أى طبيعة الانسان ، أم هى من خلق السياسة والقانون] من كتاب [فى مقاومة الحكومات الجائرة صفحة ٢٩] .

(٢) المغنى ج ٢٠ قسم ١ ص١٦ .

(٣) المغنى ج ٢٠ قسم ١ صفحة ٣٩ .

(٤) فخر الرازى [محصل] أفكار المتقدمين والمتأخرين صفحة ١٧٦ .

وفى تعليق نصير الدين الطوسى على ما أورده الرازى فى هذا الموضوع ، يرى أن الدليل الذى كان ينبغى على الرازى الاستناد إليه حين قال بالسمع يتمثل فى الآية (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول و أولى الأمر منكم) ، والحديث « من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية » . وغيرها من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، كما أن أصحاب النبى ﷺ أجمعوا بعد وفاته على طاعة إمام بعده [١] .

وفى الحقيقه أن الفكر السنى يعتمد فى نظريته عن وجوب الإمامة سمعاً على اتفاق الأمة فى الصدر الأول . فبالرجوع إلى خطبة أبى بكر التى تضمنت تنبيه الناس إلى موت رسول الله ﷺ وجههم أيضاً إلى ضرورة من يقوم بأمرهم من بعده طالباً منهم النظر والإدلاء بآرائهم ، فوافقوه على رأيه فى وجوب من يلى أمرهم بعد إنتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى (ولم يقل أحد أن هذا الأمر يصلح من غير قائم به)[٢] . كما أجمع الأنصار فى البداية على اختيار سعد ابن عبادة . ثم توالت خلافة الراشدين تثبت وجوب من يتولى قيادة المسلمين ، فعهد أبو بكر إلى عمر . وترك عمر الشورى بين ستة ، وتمت البيعة أيضاً إلى على ابن أبى طالب (فدل ذلك كله على أن الصحابة رضوان الله عليهم ، وهم الصدر الأول ، كانوا على بكرة أبيهم متفقين على أنه لابد من إمام)[٣] .

ولكن اختلاف رأى الشيعة فى خلافة الخلفاء الثلاثة الأول ، وتأرجحهم بين الطعن باغتصابها من على ، وتكفيرهم ، قطع الصلة بينهم وبين عصور الإسلام الأولى التى إتخذها أهل السنة مقياسا وقدوة للفكر والعمل ، فاتجهوا بعد هذا

---

[١] نصير الدين الطوسى / تلخيص المحصل بهامش الكتاب السالف الذكر صفحة ١٧٦

[٢] الشهرستانى / نهاية الاقدام فى علم الكلام صفحة ٤٧٩ .

[٣] المصدر السابق صفحة ٤٨٠ .

الإنفصال الذى قام به الشيعة عن التيار السنى إلى التماس الدليل على وجوب الإمامة عقلا .

يقول الكاظمى (أما العقل فلأن نصب الإمام لطف وهو ما يكون العبد معه أقرب إلى الطاعة وأبعد عن المعصية لا بنحو يؤدى إلى الإلجاء ، واللطف واجب على الله لأنه الحكيم اللطيف فإن ضرورة الحاجة إلى الأنبياء هى بعينها جارية فى أوصيائهم وخلفائهم) [١] .

ولم يقبل أهل السنة فكرة الوجوب على الله تعالى واعتبروا هذه الفكرة زللا من الشيعة لأنه تعالى الموجب بأمره . ولا يجب عليه شىء كتعبير إمام الحرمين ؛ ومن جهة أخرى فإن الخطأ الذى يعتبر أهل السنة أن الشيعة وقعوا فيه مرده إلى الظن بأنهم يحتاجون إلى الإمام ليستفيدوا منه العلوم ويصدقونه فيها ، ذلك أن العلوم تنقسم إلى علوم عقلية وأخرى سمعية . والعقلية تنقسم بدورها إلى قطعية وظنية ؛ ولكل منهما مسلك يدل عليه (وتعلم ذلك من عقله ممكن ، فإنه لا تقليد فيه ، وإنما المتبع وجه الدليل) [٢] ومسند العلوم السمعية إما خبر متواتر وإما أخبار آحاد ، وبينما يشترك الكافة فى إدراك المتواتر فإن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن ؛ ولا فرق بين الامام وغيره سواء فى إدراك هذا الخبر أو تبليغه . وبمثل هذه الحجج يهدم أهل السنة فكرة وجوب الامامة عقلا لأن الوجوب العقلى يستند إليه الشيعة لاثبات العصمة للأئمة على ما سيأتى شرحه فى حينه .

أما البرهان الذى يقيمه إمام الحرمين الاستدلال على وجوب الامامة بمقتضى

---

[١] محمد الموسوى الكاظمى / أصول المعارف ص ٨٢ .

[٢] الغزالى / فضائح الباطنية ص١٤٣ .

الشرع[1] لا العقل ، هو أنه إذا رددناه إلى العقل ، فلا يستبعد أن يهلك الله المخلوقات ويلقى بهم فى متاهات الجهل ويصدهم عن مسالك الحقائق (فبحكمه تردى المعتدون، وبفضله اهتدى المهتدون ،لا يسأل عما يفعل وهم يسألون)[2] كما أن الأديان والشرائع أكثر حاجة إلى الأنبياء الذين يؤيدون بالمعجزات منها إلى الأئمة (فإذا أجاز خلو الزمان عن النبى وهو معتصم دين الأمة فلا بعد فى خلوه عن الأئمة)[3] .

ويبدو أن شيوخ الأشاعرة فى دفاعهم عن فكرة الإمام عن طريق السمع لا ينكرون أيضاً أن أصل وجوبها العقل ، فالدليل السمعى أسبق من الدليل العقلى عندهم ، لأن العقل قد يوصلنا إلى دعم فكرة الوجوب وينفيها فى نفس الوقت، وقد أبرز أهل السنة الدفاع عن وجوب الإمامة لدحض نظرية النجدات من الخوارج ومثل الأصم والفوطى من المعتزلة الذين اعتنقوا عدم وجوب الإمامة ، وينقل لنا الشهرستانى نظرتهم بقوله (إن الإمامة غير واجبة فى الشرع وجوباً لو امتنعت الأمة عن ذلك إستحقوا اللوم والعقاب بل هى مبنية على معاملات الناس فان تعادلوا وتعاونوا وتناصروا على البر والتقوى إستغنوا عن الإمام)[4] .

وقد برز المذهب الأشعرى فى الواقع لا ليعاند المذهب الشيعى فحسب ،وإنما وقف ناقداً وفاحصاً لكل من ابتدع أفكاراً لم تثبت صحتها بعرضها على أصول الشريعة (فالمتبع فى حق المتعبدين الشريعة ومسندها القرآن ثم الإيضاح من

---

[1] يستعمل الجوينى إصطلاح الشرع بمعنى مشترك للشرع والعقل فيقول ص ١١ من غياث الامم [فالذى صار إليه جماهير الأمة أن وجوب نصب الامام مستفاد من الشرع المنقول غير متلق من قضايا العقول] .

(٢) الجوينى / غياث الأمم ص ١١ و ١٢

(٣) نفس المصدر ص ١١ .

[٤] الشهرستانى / نهاية الاقدام ص ٤٨١ .

رسول الله ﷺ والبيان ثم الإجماع المنعقد من حملة الشريعة من أهل الثقة والإيمان)[١]. هذا هو المنهج السنى الذى اختطوه للتفرقة بين الصحيح والزائف من النظريات والمذاهب والأفكار ، فاستبعدوا النظر العقلى فى وجوب الإمامة لأنه كما يمكن إثبات وجوب الإمام عن طريق العقل يمكن نفيها أيضاً بإيراد الحجج العقلية ، لأن تعادل الناس فى معاملتهم واستغنائهم عن الامام جائز فى العقل ، ولكن وقائع التاريخ تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الناس لا يسوسون أنفسهم ولا يتفقون على اتباع العدل فيما بينهم فيحتاجون إلى إمام (يحملهم على ذلك بالتخويف والتشديد)[٢] .

ثم هناك سبب ثان يرتبط بترجيح إيجاد أصل سمعى لوجوب الإمامة ، وهو حرص أهل السنة كما قلنا لتوثيق الرابطة التى توصلهم إلى السلف ، فاقتضى ذلك الاهتمام بالأخبار لأن الأشاعرة اتخذوا من طريق النقل وسيلة لتدعيم حججهم فكان دعامة أصيلة من دعامات مذهبهم . يقول الشهرستانى : (والدليل القاطع على وجوب الإمامة سمعاً إتفاق الأمة بأسرها من الصدر الأول إلى زماننا أن الأرض لا يجوز أن تخلو عن إمام قائم بالأمر)[٣] وكان البحث فى الأخبار ركناً هاماً يستند إليه المتكلمون فى إثبات طريق الإمامة بالإختيار وليس النص وفى الواقع أن المعتزلة القائلين بالاختيار مثل القاضى عبد الجبار وشيخه أبى على شاركوا الأشاعرة فى الخوض فى مبحث الأخبار .

٣ - الأخبار وأقسامها :

ربط القاضى عبد الجبار بين فصل الإمامة وفصل الكلام فى الاخبار لاتصالهما

---

(١) الجوينى / غياث الأمم ص ١٧٣ .
(٢) الشهرستانى \ نهاية الأقدام ص ٤٩٠
(٣) المصدر نفسه ص ٤٧٨ و ٤٧٩

من حيث أنه (الامامة لا تثبت إلا بالأخبار لأنه لا طريق لها سواها) [١].
ويقسم الأخبار إلى ما يعلم صدقها أوكذبها أو لا يعلم صدقها أو كذبها، كما يفرق في الأخبار الصادقة بين ما يعلم صدقه إضطراراً كالأخبار المتواترة عن البلدان والملوك وتدين النبي ﷺ بالصلوات الخمس وأداء باقي الفرائض. وما يعلم صدقه إكتساباً أو إستدلالا كتوحيد الله تعالى ونبوة نبيه ﷺ وما أخبرنا به فيما يتعلق بالديانات.

أما القسم الثاني: وهو ما لا يعلم كذبه، فهو يتفرع إلى فرعين: ما نكذبه إضطراراً كمن يخبرنا أن السماء تقع تحتنا أو الأرض فوقنا، وما نكذبه استدلالا كأخبار المجبرة والمشبهة. وقد ألحق القاضي عبد الجبار أخبار الآحاد بالأخبار التي لا يعلم كونها صدقاً ولا كذباً مبيناً جواز العمل بها إذا إستكملت شروطها مع رفضها كإحدى طرق الإعتقادات، مع الإختلاف في الأخذ بها فيقول: (فإن في الناس من يجوز ورود التعبد بخبر الواحد وفيهم من ينكر ثبوت التعبد به) [٢].

والملاحظ أن القاضي عبد الجبار رتب فصل الكلام في الأخبار بعد موضوع الإمامة ولم يجعله مدخلا إلى هذا الموضوع [٣]، بخلاف ما نراه عند شيوخ الأشاعرة - الباقلاني والجويني والغزالي - الذين جعلوا من الأخبار مقدمة لطرق موضوع الإمامة [٤] وخاصة لنقض فكرة النص على إمامة عليّ.

---

(١) القاضي عبد الجبار \ شرح الأصول الخمسة ص ٧٦٨
(٢) شرح الأصول الخمسة ص ٧٦٩.
(٣) هذا في كتابه شرح الأصول الخمسة. أما في [المغني] في الجزء السادس عشر خصص الكلام عن الأخبار خمسة فصول من ص ٩ إلى ٤١.
[٤] الباقلاني / التمهيد ص ١٦٠، والجويني / الارشاد ص ٤١١، والغزالي \ المستصفى ص ١٣٢ والجويني في [غياث الأمم] يطعن في النقل في سياق نقضه للنص.

واعتبر القاضي عبد الجبار خبر النص على إمامة علي من الأخبار التي أثر فيها الدواعي من جهة ، وقلة القائلين بحيث لا يجب حصول العلم من ناحية أخرى ولهذا فهو باطل (١).

وعن طريق بحث الأخبار وتقسيمها إلى أخبار آحاد ومتواترة حاولوا إيجاد مكان لخبر النص بينها ، وبهذه الوسيلة إستطاع المتكلمون القائلون بالاختيار أن يقدموا البراهين على وجوب إستبعاد خبر النص من عدة وجوه ، ورتبوا على معالجة موضوع الأخبار الوصول إلى نتيجة تتسق مع مقدماتهم ، وهو إبطال النص وإفساد دعواه لإحلال الاختيار طريقاً لمنصب الإمام عليه ، لأنه لا طريق لإثبات الإمامة إلا هذين الطريقين وإذا بطل النص لم يبق إلا الاختيار (٢).

ولم يختلف الفكر الأشعري إجمالا في تعريف الخبر وتقسيم الأخبار . فالخبر عند الباقلاني هو ما يصح إمكان دخول الصدق أو الكذب إليه ، وتنقسم الأخبار عنده إلى ثلاث أضرب :

الأول : الخبر الواجب وهو ما قضت الضرورات بإثباته كالمشاهدات الحسية وامتناع إجتماع الضدين وغيرها مما يعلم فساده بضرورات العقول ، وهذا الخبر يكون صادقا دائماً .

الثاني : ما يمتنع ويستحيل وقوعه ونستدل عليه عن طريق المحسوسات أو باستخدام الحجج والاستدلالات مثل الخبر عن صفة خلاف ما تدركه عليه أو قيام الأموات ، أو كالخبر بوجود الجسم في مكانين . ومثل هذه الأخبار لا تنقل إلا أبداً إلا كذباً .

الثالث خبر عن ممكن عقلا نحو نزول المطر ببلد معين أو موت رئيسه وكون

(١) المغني ج١٦ ص ٤٥ و ٤٦ .

[٢] إمام الحرمين / الارشاد ص ٤٢٣ ..

فلان فى بيته أو خروجه منه . وأمثال هذه الأخبار تحتمل الصدق والكذب وفيصل التفرقة بينها هو الدليل (فإن قام الدليل على أنه صدق قطع به وإن قام على أنه كذب قطع ببطلانه وكذب ناقله ، وأن عدم دليل صحته ودليل فساده وجب الوقف فى أمره وتجويز كونه صدقاً وكونه كذباً)(١) .

ولاقى الخبر الواحد والخبر المتواتر عناية شيوخ الأشاعرة كأحد الطرق التى استدلوا بها على وجوب إستبعاد القول بالنص . فالخبر الواحد هو الذى يرويه مخبر واحد لا أكثر يقول الباقلانى (غير أن الفقهاء والمتكلمين قد تواضعوا على تسمية كل خبر قصر عن إيجاب العلم بأنه خبر واحد وسواء عندهم رواه الواحد أو الجماعة التى تزيد على الواحد)(٢) ، ويشترط للعمل بالخبر الواحد عدالة ناقله وعدم معارضته بخبر أقوى منه .

ولكن الخبر الذى ينقله عدد غفير إصطلح على تسميته بالخبر المتواتر . وقد وضع الأشاعرة شروطاً لإثبات التواتر كعلم المخبرين بما أخبروا عنه على الضرورة ، وزيادة عدد الناقلين للخبر عن العدد الذى يتوقع منه التواطؤ . ومع هذا فليس الخبر المتواتر يفيد علماً بنفسه بل ينبغى أن يقترن بدليل عقلى أو تؤيده معجزة تصدقه ، فإن فقد الدليل والتأييد لم يكن متواتراً (فهو المسمى خبر الواحد فى اصطلاح المتكلمين وإن نقله جمع)(٣) .

والجمع الناقل للخبر ، وهم أهل التواتر ، ينبغى أن يتصفوا بصفات خاصة بالإضافة إلى كثرة عددهم ، فإن كانوا خلفاء لسلف ، ويتصل سلفهم بمن يسبقهم من الأجيال؛ فالقاعدة المعتبرة لتأكيد صحة الخبر المتواتر عنهم (أن يكون أول خبرهم كآخره ووسط ناقليه كطرفيه فى أنهم قوم بهم يثبت التواتر ويقع العلم

---

(١) الباقلانى / التمهيد ص ١٦٢ .
(٢) الباقلانى / التمهيد ص ١٦٤
(٣) الجوينى \ الارشاد ص ٤١٧

بصدقهم اذا نقلوا عن مشاهدة)[1] .

ومع إختبار النص على إمامة على فى ضوء هذه القواعد والشروط ، أخرج الأشاعرة خبر النص من نطاق الأخبار المتواترة اللازمة الصحة والتصديق ، واعتبروه من أخبار الآحاد التى لا تفيد اليقين (بل يحتمل فيه تعمد الكذب تارة والغلط فيه أخرى)[2] . ويرى الغزالى أنه لكى يثبت حق الإمامه لأى من المدعيين بها من أولاد على ، أن يكون خبر النص على الإمامة متواتراً مع توافر شروط أربعة أخرى هى :

الأول : أن يثبت موت الموصى عن ولد كما عرف موت على عن ولد ، مع معرفة صحة أنسابهم كما عرفت صحة أنساب على .

الثانى : أن يثبت أن لكل منهم نصاً على ولد وعينه دون سائر أولاده .

الثالث : أن ينقل عن النبى ﷺ خبر متواتر فى النص على وجوب الطاعة للمستحق للإمامة وجميع أولاده من بعده حتى لا يقع أى خطأ فى تعيين واحد منهم دون الآخر .

الرابع : أن تبقى العصمة والصلاحية للإمامة طول حياة الشخص الذى نص على الإمامة من بعده وانتقال هذه العصمة إلى من يليه .

وبعباره أخرى يلزم لقبول الخبر المتواتر عن الرسول ﷺ أن يقول مانصه (الإمامة بعدى لعلى وبعده لأولاده لا تخرج من نسبى ، ولا ينقطع نسبى أصلا ولا يموت واحد منهم قبل توليته العهد لولده)[3] .

---

(١) التمهيد ص ١٦٤

(٢) الغزالى / فضائح الباطنية ص ١٣٢ — ١٣٥

(٣) نفس المصدر والصفحة

٤ - الإختيار بدلا من النص :

وكنتيجة لبحث الأخبار بأنواعها ، إستنبط المتكلمون حججا على عدم النص على الإمام لكى يجعلوا الاختيار هو السبيل الوحيد للإمامة . فالشهرستانى ذهب إلى أنه إذا كان هناك نص فعلمت به الأمة بأسرها وسبيلها لمعرفته الخبر المتواتر وأصبحت معرفته ملزمة دينا كما تلزم الصلوات الخمس .

ولكن من المحال على الجمع الغفير أن يسمع كلاماً من رسول الله ﷺ دون نقله ، بل إن الدواعى كانت متوافرة حينئذ لتمكن العقيدة من القلوب ونقاء السرائر من الضغائن والأحقاد مصداقاً للآية (وألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً) (١) . يقول الشهرستانى : (وإذا كانت الدواعى على النقل موجودة والصوارف عنه مفقودة ولم ينقل دل على أنه لم يكن فى الباب نص أصلا)(٢) .

والسبب الثانى الذى يدعو إلى نفى وجود النص ، هو أنه لو وجد الشخص المعين أصلا لقام مدافعاً عن حقه فيها وتحدى بالإمامة وخاصم عليها فلا يسكت إلا بعد صده وعجزه عن مواجهة من ظلمه فيها ، ولكن لم ينقل لنا ضمن أحداث التاريخ أن أحداً تصدى للإمامة وادعاها وأقام الدليل على أنه يستحقها بالنص .

أما النجدات من الخوارج والأصم والفوطى ومن سار على نهجهم من القائلين بعدم وجوب الإمامة شرعا لأنها مبنية على معاملات الناس ، فلو تعاونوا على البر والتقوى أصبحوا فى غير حاجة إلى إمام لأن المجتهدين من المسلمين متساوون والناس جميعاً كأسنان المشط . نقول - إن هؤلاء لم يفقدوا الدليل أيضاً لتدعيم وجهة نظرهم التى تتلخص فى أن وجوب الطاعة إن لم تثبت بنص من الرسول

---

(١) الآية رقم ١٠٣ من سورة آل عمران

(٢) نهاية الاقدام ص ٤٨١

ﷺ فإن الاختيار أصبح هو الطريق إليها . ثم نقدوا الاختيار بأساليب لا تخلو من طرافة . فالاختيار فى مفهومهم لا يخرج عن نوعين : إما إختيار المجتهدين و ...دهم ، أو إختيار جماعى بمعنى أن يختار كل واحد من المسلمين الشخص الذى يقع عليه الاختيار للإمامة . وهو ما لا يتصور من حيث العقل أو الواقع .

فمن حيث العقل فإن الإختيار يبنى على الاجتهاد ، والاجتهاد لا يؤدى إلى الإتفاق القطعى لإختلاف المجتهدين بالأخذ بالوجوه العقلية والسمعية فضلا عن إختلافهم فى الطباع . وكل هذا يؤدى بالضرورة إلى الاختلاف فى الحكم ، ويستدلون على ذلك بالاختلاف الذى حدث فى أيام بيعة أبى بكر التى عارضها الأنصار وأجمعوا على سعد بن عبادة (لولا أن تداركه عمر بأن بايع بنفسه حتى شايعه الناس ثم قال بعد ذلك إلا أن بيعة أبى بكر كانت فلتة) [١] ، كما إنحازت بنو أمية وبنو هاشم فى اليوم التالى وسأل أبو سفيان علياً بن أبى طالب عن سبب تركه الأمر ؛ وكان للعباس موقف مشابه .

ولم يقف أصحاب رأى نفى وجوب الإمامة عند هذه الحجج والبراهين ، ولكنهم مضوا فى إيراد أدلة أخرى ، فقالوا أن نصب الامامة عن طريق الاختيار يتناقض من وجهين :

أولا : أن صاحب الاختيار الذى لم يصر إماماً أصبح واجباً عليه أن يطيع الإمام ، مع أن صاحب الاختيار هو الذى جعل الإمام المعين واجب الطاعة باختياره له ؛ فكيف يطيعه وهو السبب فى قيامه بالإمامة ؟ . أو بمعنى آخر : (إن الإجماع فى نصب الإمامة إيجاب على الإمام من جهة المجمعين حتى يصير واجب الطاعة لهم وينعكس الأمر بعد ذلك حتى يصيروا واجبى الطاعة له وهو متناقض) [٢] .

---

(١) المصدر نفسه صفحة ٤٨٢

(٢) الشهرستانى / نهاية الاقدام صفحة ٤٨٦

ثانياً : يجوز لكل واحد من المجتهدين الناصبين للإمامة أن يخالف الإمام فى المسائل الاجتهادية فكيف يصبح الإمام واجب الطاعة بينما يخالفونه من طريق الاجتهاد ؟ .

وخلص النجدات من كل هذا إلى أن الإمامة غير واجبة فى الشرع ، إلا أن الناس لو احتاجوا لمن يجمع شملهم ويقوم بحماية الإسلام يجوز لهم أن ينصبوا إماماً باجتهادهم (بشرط أن يبقى فى معاملاته على النصفة والعدل حتى إذا جار فى قضية على واحد وجب عليهم خلعه ومنابذته)[1] وضربوا مثلا بخلع وقتل كل من عثمان وعلى .

وقد ناقش الشهرستانى الحجج التى أوردها الخوارج فى طعنهم فى الاختيار ، وتناول فى رده النقدين الآنفى الذكر فنقدهما على النحو التالى :

الأول : أن التناقض الذى وقع فيه النجدات يرجع إلى تصورهم الإجماع مقصوراً على من صدر منهم الاجماع . وهذا خطأ ، فإن الوجوب يستند إلى نص صادر عن الرسول ﷺ ، فالنص الوارد من الشرع (هو الموجب والإجماع مظهر الوجوب)[2] .

الثانى : يجوز إختلاف المجتهدين مع الامام ، وبالعكس لا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد آخر .

ومع هذا فلا يختلف أحد المجتهدين مع الإمام فى الإجماع على أنه الإمام ، ولكن يخالفه فى أحد المسائل الأخرى حسب ما يوصله إليه إجتهاده ، والأمثلة التى يمكن الاقتداء بها مستمدة من تصرفات مثل أبى بكر وعمر . فقد أدى اجتهاد أبى بكر إلى قتال أهل الردة ومانعى الزكاة مع إيداع أموالهم بيت المال وسبى أولادهم ، بينما رأى عمر أن يرد اليهم أولادهم ففعل .

---

(١) المصدر السابق صفحة ٤٨٤

(٢) نفس المصدر صفحة ٤٨٦

وقد نقد الأشاعرة دعوى النص وتصدوا للرد عليها ونقضها لإحلال القول بالإختيار محلها . ولا يختلف شيوخ الأشاعرة فى الحجج الأساسية التى ينقضون بها القول بالنص ، بل يكادون يتفقون فى نفس البراهين التى تدور حول إسناد الإمامة إلى الإجماع واستبعاد ما ينقله الشيعة لتثبيت دعواهم فى القول بالنص .

وكان النزاع الذى دار حول الخلافة عند البيعة لأبى بكر مثار التساؤل ونقطة بداية يلتقى عندها الفكر الأشعرى ، إذ لو ثبت صحة نقل النص (لما تصور سكوت القوم أو سكوت واحد من القوم فى موضع اختلاف الناس فى تعيين الإمام) [1] فإن إجتماع السقيفة تضمن مداولات بين المهاجرين والأنصار ، وكان يخشى على وحدة الصفوف بين المسلمين بعد ظهور حاجتهم إلى من يؤمهم بعد الرسول ﷺ فاختلفوا فى شخصه وطالب كل من الفريقين أن يتولى الخلافة شخص ينتمى إليه ، ولكن لم يظهر من بين الجماعة الإسلامية حينئذ من يوقف هذه المناقشات ويصدها بدعوى النص ، كما فعل أبو بكر حين ذكر القوم بحديث الأئمة من قريش ، فأذعن الأنصار لهذا النص القطعى ولم يجدوا مجالا للمطالبة بالخلافة . وبالمثل ، لو كان هناك نص على شخص بعينه (لقال فى القوم قائل مالكم تتبلكون فى الظلمات وتشتبكون فى الورطات وتترددون فى الخفض والدفع والتفريق والجمع وتتركون نص صاحب الشرع ؟) [2] .

ولو كان هناك نص لاستحال كتمانه لأن العهد قريب من الرسول والخلافة من القضايا العظيمة الخطر التى لا يصح فيها كتمان مثل هذا النص ، وإلا لاتجه الملحدون إلى الطعن فى الكتاب بالزعم بأنه عورض فى منقرض الزمان ثم تنفاه

---

(١) الشهرستانى : نهاية الأقدام ص ٤٩٠ .

(٢) الجوينى / غيات الأمم ص ١٧ ، ويقول فى [الإرشاد ص ٤٢٠] : فإن مثل هذا الأمر العظيم لا ينكتم فى مستقر العادة كما لا ينكتم تولية رسول الله [ص] معاذ اليمن ، وزيداً وأسامة بن زيد وعقد الولاية لهم وتفويض الجيوش إليهم الخ)

الكتمان وأطبق على إخفائه أهل الايمان) (١) .

وقد نفى الأشاعرة إدعاء النص أياً كان مصدره وبمختلف صوره ، فلم يوافقوا على رأى بعض فرق الزيدية الذين يذهبون إلى أن النص كان بالوصف والتلميح دون القطع والتصريح .

وجاء الطعن الجوهرى فى دعوى النص عن طريق تفنيد طريقة النقل ، فهو إما أن يكون متواتراً من جمع لايجوز منهم التواطؤ على الكذب أو بواسطة نقلة معينين مخصوصين . فإذا كان النقل بالطريقة الأولى ، أى التواتر ، فإنه مستبعد لأن عدد أصحاب دعوى النص أقل عدداً من مخالفيهم وهنا يتساءل إمام الحرمين (كيف انحصر هذا النبأ فيكم مع استواء الكافة فى بذل كنه المجهود فى الطلب والتشمير والتناهى فى ابتغاء المقصود واجتناب التقصير) (٢)

فالمذاهب الحائدة عن الصحة إذا تعارضت تناقضت وتبقى الحقيقة الواضحة التى تتمثل فى أنه لم يوجد نص أياً كان الشخص المعين بهذا النص . أما إذا كان النقل تم بواسطة آحاد فإن نقل الآحاد لا يقتضى العلم بالقطع لأنهم غير معصومين عن الزلل والخطأ ، وبالتالى فإنه مادام هناك شك فى الآحاد الناقلين للخبر فإنه ينبغى استبعاد العلم بالنص قطعاً ويقيناً ، لأن الشك فى الواسطة يقتضى الشك فى الخبر ، لاسيما وأنه يتعلق بمسألة لا تقل أهمية بل تزيد عن وقائع أخرى كانت معروفة ومشهورة للكافة ، كبعث الرسول ﷺ للولاة وأمراء الأجناد وغيرهم فظهرت وعرفتها الأمة بأسرها ، فكيف انتشرت بينها (وقعت توليته علياً عهد الامامة فى المشاهدات وظلمة الغيابات .. هيهات ، هيهات) (٣)

كما ينبغى أيضاً الاستناد إلى موقف الرسول ﷺ لأنه لو علم حاجة المسلمين

---

(١) غياث الأمم / ص ١٧ ، كما ورد نفس المعنى أيضا فى كتابه [الإرشاد] ص ٤٢٠

(٢) نفس المصدر ص ١٤

(٣) إمام الحرمين / غياث الامم ص ١٦

إلى شخص معين لفعل وبين الحكم فيه ، كما بينه فى مسائل دينية أخرى فرعية ، كالمسح على الخفين والتيمم بالتراب وغيرها . فلم يقصر الرسول ﷺ فى بيان أحكام مثل هذه المسائل ، وهل تقل أهمية عن الإمامة ؟ فكيف سكت عن هذه المسألة فلم ينطق بها نصاً أو تلميحاً ولم يشر إلى شخص بالإسم أو بالوصف حتى أصبحت الأمة مختلفة أشد الاختلاف ؟ وإذا كان العباد يتوجهون إلى الله (أن يقولوا « ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا »[1] ، مع أنه لا يتوجه على الله سؤال أفلا يتوجه للأمة أن يقولوا نبينا هلا عينت لنا إماماً نتبع قوله ؟)[2] .

وقد أرسل الله تعالى الرسل لهداية الناس وحتى لا يكون لهم حجة على الله بعد الرسل . فلم يعين الرسول ﷺ القائم بالإمامة بعده ، حتى لا يكون للناس حجة على النبى ﷺ بعد الأئمة ؟ إن الشيعة تقع فى خطأ فاحش لو قالوا إن الرسول عرف إحتياج الأمة للإمام ولم يعينه ، ففى هذا الاعتقاد إساءة الظن بالرسول . ويقعون فى خطأ مشابه لو قالوا إنه عين الإمام ولكن الصحابة لم يتبعوا وصيته فهم يسيئون الظن بالصحابة أيضاً .

ومع هذا فلا يمكن القول بأن النبى ﷺ لم يكن يعرف الأئمة الذين سيتولون الأمر بعده ، فقد صحت الأحداث التى أخبر الصحابة عنها مقدماً فى مثل إخباره لعلى (إنك تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين) وحديثه عن ذى الخويصرة الذى كان أصلا للخوارج ، ووصفه لأبى بكر بأنه ينزع بضعف بينما ينزع عمر بقوة وشدة وحديث عن الاقتداء بالشيخين من بعده . وهذه الأحاديث وغيرها مما يدل على تنبؤ الرسول ﷺ بالأحداث المقبلة تثبت أن الله تعالى أطلعه عليها (لكن لا يبعد أن لا يظهره لأحد ، ولا ينص على شخص لأنه لم يكن

---

(١) الآية رقم ١٣٤ من سورة طه

(٢) الشهرستانى \ نهاية الاقدام ص٤٨٦

مأموراً بذلك وإن قدر أنه مأمور لزم القطع بالنص والإظهار)[1] .

ويبدو أن القائلين من المعتزلة بالاختيار ونفى النص ، وجدوا سنداً لإقامة هذه الحجة بالقول بأن النص لو وجد لأظهره صاحبه - أى على - ولأعلنه على الملأ ولكن خفاءه يدل على عدم وجوده أصلا ، وفى هذا المعنى قول القاضى عبد الجبار (لو كان لأظهره المنصوص عليه واستدل على إمامته وفى علمنا بأنه لم يفعل دليل على أنه لم يكن)[2] .

كما أجمل الرازى الاعتراضات الموجهة إلى فكرة النص فى عدة أوجه هى :

الأول : النص لو تم فهو من الأحداث العظيمة التى كان ينبغى اشتهارها ووصولها إلى أسماع المخالفين والمؤيدين . ولكن هذا النص لم يعرفه أحد من المحدثين أو الفقهاء .

الثانى : إذا إفترضنا صحة النص ، فإن طريقة وصوله إلينا لا تشذ عن طريقين : إما أن النبى ﷺ أوصله إلى أهل التواتر ، أو أنه لم يوصله إليهم .

فإذا تبعنا الإعتراض الأول ، أى علم أهل التواتر به ، ظهر لنا بطلانه لأن المتقدمين لطلب الإمامة كانوا من القلة بحيث لا يصير الخبر مع نقلهم له متواتراً فضلا عن أن باقى الجماعة لم يطلبوا الإمامة لأنفسهم وكانوا يعظمون رسول الله ﷺ ويخشون مخالفته فى أى أمر ويعتقدون بالعقاب الذى سيقع عليهم فى حالة مخالفة نص كهذا لو وجد . هذا فضلا عن شجاعة على وضعف أبى بكر - حسب نظرة الشيعة إليهما . وكان لعلى من الأتباع من هم أجل شأناً وأعظم حظاً عند المسلمين من أبى بكر كما يرى الشيعة ، فهيم فاطمة والحسن والحسين والعباس . ولا ننس أبا سفيان أيضاً الذى حمل البغض لأبى بكر ؛ فإذا أضفنا إلى جميع

---

(١) المصدر السابق ص ٤٦٣

(٢) فخر الرازى - معالم أصول الدين ص ١٦١

هؤلاء الزبير أيضاً الذى لم يسل سيفه فى وجه أبى بكر لاتضح لنا أن أسباب القدرة قد إجتمعت للفريق المنافس لأبى بكر ، ومع هذا فإنهم لم ينازعوه فأثبتوا بموقفهم السلبى منه حق أبى بكر وحده . ولا شك أن سكوتهم عن حقهم - لو عرفوا لهم حقاً - يعد خطأ كبيراً يقدح فى إمامتهم لامتناعهم عن المطالبة بحقهم مع معرفتهم له وقدرتهم على المطالبة به . ثم إن أبا بكر منع الأنصار من تولى الإمامة ، فلو وجدوا النص لقالوا له (يا أبا بكر إنا أردنا أن نأخذها لأنفسنا بالظلم والغصب فكما منعتنا عنها فنحن أيضاً نمنعك من هذا الغصب والظلم ونرد الحق إلى أهله ، وهو على)[1].

وإذا افترضنا أن الرسول صلوات الله عليه لم يوصل النص إلى أهل التواتر وإنما إلى الآحاد ، فهذا الافتراض مستبعد أيضاً للأسباب الآتية :

الأول : أن قول الآحاد ليس حجة ، بينما اتفق الشيعة على أن أخبار الآحاد لا توجب العمل ،

الثانى : يخطىء الشيعة بهذا الظن فى حق الرسول صلوات الله عليه خطأ عظيماً .

الثالث : لم يذكر على هذا النص الجلى فى أى محفل من المحافل مع أنه ذكر كثيراً من النصوص الخفية . والنص الجلى أولى بالإظهار والإعلان من النص الخفى .

ولم تأت شهرة النص إذاً إلا بواسطة الشيعة وحدهم الذين شغفوا به فسعوا لإعلانه وإشهاره ، وحرصوا على تناقله بينهم مع تفرقهم وكثرتهم .

أما الأحاديث التى يحاول الشيعة البرهنة بواسطتها على إمامة على مثل :

- من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ، وانصر

---

(١) فخر الرازى / معالم أصول الدين ص ١٦١

من نصره وأخذ من خذله وأدر الحق معه حيث دار ، وهو الحديث المشهور يوم غدير خم حين نزلت الآية (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) [١] .

ـ والحديث الثاني : من كنت مولاه فعلى مولاه

ـ والثالث : أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى إلى غيرها من الأحاديث التى يصل عن طريقها الشيعة للقول بالنص ، فإن الأشاعرة يجابهون هذه النصوص بتفسيرات أخرى ويقابلونها بالأحاديث المروية أيضا عن النبى صلى الله عليه وسلم ولها دلالتها للنص على خلافة الخلفاء الراشدين مثل (إيتونى بدواة وكتاب أكتب لأبى بكر كتاباً لا يختلف عليه إثنان) ، وقوله ﷺ إن وليتموها أبا بكر وتجدون ضعيفاً فى نفسه قويا فى أمر الله تعالى وإن وليتموها عمراً تجدوه قويا فى نفسه قويا فى أمر الله وإن تولوها عثمان يسلك بكم مسلك السداد ، وإن تولوها علياً تجدون هاديا مهديا يأخذ بكم الطريق المستقيم) [٢] .

ويذهب الرازى إلى أن السؤال الذى سأله الرسول صلى الله عليه وسلم قبل حديث الموالاة أى قوله (ألست أولى بكم من أنفسكم ؟ قالوا ، نعم ـ الحديث) لكى يفهم المسلمين أن علياً هو المتصرف فى الأحكام والقضايا على وجه التخصيص لا الإمامة إجمالا ، وهو ما قصده الرسول حين ربط بين لفظ (أولى) فى السؤال وأعقبها بلفظ (مولى) فى الحديث ، وهذا الربط يدفع معنى الإجمال الذى فهمه الشيعة خطأ فاعتقدوا أن الموالاة بمعنى المتصرف فى شئون المسلمين على وجه الإجمال .

---

(١) الآية رقم ٦٧ من سورة المائدة

(٢) الشهرستانى / نهاية الاقدام صفحة ٤٩٤

والمولى من الألفاظ التى تحتمل عدة معانى فالمولى إما الناصر وإما المتصرف فيصبح المقصود بالحديث (من كنت أولى به فى الحكم والقضية من نفسه كان على أولى به) (١).

وينفى الباقلانى إشتراك الأولى والمولى فى المعنى ، وعدد المعانى التى يؤول إليها لفظ (المولى) فنها الناصر أو المحب أو الحليف أو الصهر أو المكان والقرار ثم عدد كافة المعانى على سبيل الحصر مستشهداً بأمثلة من الآيات القرآنية وأقوال العرب شعراً ونثراً ، ونفى أن المقصود به الإمام الواجب الطاعة (٢) ، ويحتمل الحديث عنده معنيين . الأول ، من كنت ناصره على دينه فإن علياً ناصره بنفس المنهج الذى اتبعه الرسول - أى ظاهراً وباطناً - دون طلب للنفاق أو متاع الدنيا وإنما مع نقاء السريرة وطهارة الباطن . وهى فضيلة عظيمة لعلى لأن باطنه وظاهره فى نصرة الدين والمؤمنين سواء . والاحتمال الثانى ، من كنت محبوباً عنده فى الباطن والظاهر فمحبة على واجبة على هـذا المنوال وليس المتبع الموالاة عادة بهذه الكيفية إذ جرت العادة على الموالاة فى الظاهر دون الباطن .

ويخلص الباقلانى من هذه المقدمات إلى أن تضارب المعانى تقوض دعوى النص التى يحملها الشيعة لهذا الحديث ، إذ لو قصد الرسول التنصيص على إمامته لقال قولا آخر ، كأن يقول : (هذا إمامكم بعدى الواجبة طاعته فاسمعوا له وأطيعوا) (٣) .

أما الحديث (أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى ، فلا ينبغى أن يؤخذ أيضاً كنص على إمامة على ، لأن معناه الاستخلاف على أهل

---

(١) الرازى / معالم أصول الدين ص ١٧٥ ، ويرى إمام الحرمين (ص ٤٢١ و ٤٢٢ : بكتاب الارشاد] أن الحديث الآنف الذكر من أخبار الآحاد وأن المولى من الاسماء المشتركة.

(٢) الباقلانى / التمهيد ص ١٧١

(٣) المصدر نفسه ص ١٧٣

البيت وسكان المدينة عند توجه الرسول صلوات الله عليه إلى غزوة تبوك ، لأن أهل النفاق اشرأبوا عندئذ بأعناقهم وأذاعوا أن النبي صلى الله عليه وسلم أبغض عليا وتركه مع المتخلفين عن القتال فقصد بقوله : (إني لم أخلفك بغضاً ولا قلى كما أن موسى لم يخلف أخاه هارون في بني إسرائيل لما توجه لكلام ربه بغضا ولا قلى)[1] .

ويرى إمام الحرمين أن هذا الحديث لا يقوم حجة على إمامة علي ، وأنه وارد على سبب مخصوص ، أي استخلاف علي على المدينة لما غادرها لهذه الغزوة[2] .

ولكن الغزالي لا يتعرض بالشرح للحديثين لأنهما عنده من الأخبار التي لا تجرى مجرى النصوص الصريحة ، ويرى أن النص المتواتر على إمامة علي مستحيل لأنه لو وجد النص المتواتر لزال الشك فيه ، كما لا يشك في وجود علي وخلافته والأخبار الأخرى المتواترة كالعبادات ، فإن التنصيص على الخلافة أمر لا يهمل ولا يتستر عليه ولا يتم في الخفاء لأن من الأخبار دون النص على الخلافة في المرتبة والأهمية ذاع وانتشر ولم يسمح المسلمون بإخفائه والسكوت عنه فدعوى الشيعة في النص لا تتميز عن دعوى البكرية - الذين زعموا أن الرسول ﷺ نص على إمامة أبي بكر ، أو دعوى الراوندية الذين قالوا إنه نص على عمه العباس (وهذه الأقاويل متعارضة لأنها لم تعرف ، ولم تظهر بعد وفاة الرسول ﷺ عند الخوض في الإمامة)[3] .

وفضلا عن هذين الحديثين نقلهما آحاد ، وألفاظهما محتملة ، فإن الغزالي

---

(١) نفس المصدر ص ١٠٣

(٢) إمام الحرمين : الإرشاد ص ٤٢٣

(٣) الغزالي . فضائح الباطنية ص ١٣٧

يتساءل أيضاً - كأسلافه من شيوخ الأشاعرة - عن السبب في سكوت الذين نازعوا أبا بكر عن ترديد مثل هذا الخبر المتواتر في معمعة الاختلاف يوم السقيفة وكانت الحاجة ماسة لحسم النزاع وفض الخلافات حول الإمامة ! ! فلو اتفق أن الشيعة تعلقوا بمثل هذه الشبهات حين العجز عن برهان دعواهم ، وكان الأولى بإظهارها وإعلانها في وقتها المناسب أي في اجتماع السقيفة .

وإذا فرض القول أنهم تمسكوا بهذه النصوص ، ولكنها لم تنقل إلينا ، فالجواب على هذا : أن المنازعات في الإمامة بين المهاجرين والأنصار وصلت أخبارها إلينا بكافة تفصيلها ودقائقها مثل قول الحباب بن المنذر الأنصاري : (أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب)[1] وما إليها من الأخبار .

أما دعوى إنكار النص بسبب الرهبة من أبي بكر ، فإنها دعوى باطلة أيضاً وينقضها ما كان من شوكة بني هاشم وبني أمية ، إذ يستحيل خوف أنصارهم من أبي بكر مع قلة ماله وأعوانه ، بالإضافة إلى أن إرغام هذا العدد العظيم من الناس على كتمان خبر النص يقتضي بالضرورة إما بالترغيب أو الترهيب ، وإن يقدر على ذلك الخليفة الأول إلا بعد قتل وصلب ومنح وعطايا (فكيف يتصور ذلك من أبي بكر رضي الله عنه في المجلس الأول وهو يوم السقيفة من غير أن يظهر منه ترغيب أو عذر)[2] ، وإذا قيل إن هذا الترغيب تم حال حياة النبي ﷺ فإن هذا الادعاء محال لسببين ، أولهما اقتضاء كون القوم كفاراً أيام الرسول ﷺ وهو غير صحيح . والسبب الثاني : إن أبا بكر لا يستطيع أن يفعل ذلك أثناء حياة النبي ﷺ ، وثبت بما ذكرنا إبطال هذا القسم وهو أن يقال الصحابة كلهم كانوا عالمين بالنص وبكونه غير منسوخ ثم أنهم خالفوه)[3] .

---

(١) نفس المصدر والصفحة .

(٢) أبو عبد الله محمد بن الحسين الخطيب الرازي/ نهاية العقول في دراية الأصول مخطوط ج ٢ ورقة ٢٥

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

٥ ـ أهل الحل والعقد:

بعد إثبات خطأ دعوى النص ، أصبح الاختيار عند أهل السنه والقائلين بالاختيار من المعتزلة ، هو الطريق الوحيد لإثبات الإمامة عن طريق أهل الحل والعقد ، أو (أهل الصلاح والعلم) [1] .

يقول الباقلاني :(ويصير الإمام إماماً بعقد من يعقد له الإمامة من أفاضل المسلمين الذين هم أهل الحل والعقد والمؤتمنين فى هذا الشأن) [2] وهذا النص الموجز يتضمن مع إيجازه صفات أهل الحل والعقد، فهم من أفاضل المسلمين أو الوجوه والأعيان ، وهم أيضاً المؤتمنون فى هذا الشأن ، أى انهم الثقة الحائزون على تفويض من الجماعه الإسلامية .

وقد اختلف المتكلمون ـ المعتزلة القائلون بالاختيار والأشاعرة ـ فى عدد أهل الحل والعقد الذين تنعقد بهم الإمامة . فإن طائفة من المعتزلة قالت إن أقل عدد رجلان من أهل الورع والاجتهاد ، وقاسوا على ذلك عقد الزواج الذى لا يثبت بأقل من شاهدين [3] . أما الأشعرى فقال إن الإمامة تنعقد لمن يصلح لها ولو بعقد رجل واحد من أهل الاجتهاد ، بينما ذهب القلانسى ومن تبعه من الأشاعرة إلى عدم اشتراط عدد محدد لانعقاد الإمامة وقالوا إنها تنعقد بواسطة علماء الأمة [4] .

وهكذا تراوح العـدد ، إما بواسطة شخص واحد ، أو بواسطة مجموع العلماء دون تحديد عدد مخصوص .

---

(١) القاضى عبد الجبار . المغنى ج ٢٠ قسم ١ ص ٩٣ .
(٢) الباقلانى / التمهيد ص ١٧٨
(٣) البغدادى : أصول الدين ص ٢٨١
(٤) المصدر السابق ص ٢٨٠ و٢٨١

ومن إتفق مع رأى الأشعرى أحد تلامذة المدرسة الأشعرية ، وهو الباقلانى ويستند فى رأيه إلى سابق حدوثه أيام العقد لأبى بكر وعثمان وعلى ، فلم يعقد لهم جميع أهل الحل والعقد فى أمصار المسلمين كلها ، ولا حتى فى المدينة ، بل إن أبا بكر عقدها وحده لعمر وحصرها الثانى فى ستة مع صلاحية غيرهم للعقد(١).

وقد نجد تعليلا عند الجوينى لهذا الاختلاف فى تحديد عدد أهل الحل والعقد فالإمامة ليست من قواعد العقائد (ومعظم القول فى الولاة والولايات العامة والخاصة مظنونة فى التأخى والتحرى) (٢) ، واعتبر أن الإفراط والتفريط والاختلاف فى موضوع الإمامة يرجع إلى أن الخائضين فيه يبغون مسلك القطع فى مجال الظن ، بينما الإمامة ليست من أصول الاعتقاد (٣) ، أو كما يعبر عنها الغزالى بقوله : (بأن النظر فى الإمامة أيضاً ليس من المهمات وليس أيضاً من ضمن المعقولات) (٤) .

يمثل هذا الرأى يعطينا الفكر السنى على يد الأشاعرة صورة جلية لمرونته فى موضوع الإمامة ، هذه المرونة النابعة من وضع أهل السنة للإمامة فى مكانها من الفروع ، وليست من الأصول . فلم يقفوا جامدين عند النص والعصمة . وما شابهها من أفكار جامدة محددة قيدت العقيدة الشيعية بمفاهيم خاصه لا تتمداها ولا تتطور أو تتشكل باختلاف العصور والأزمان لأنها حصرتها داخل نطاق المذهب الشيعى . ولكن أهل السنة بنظرتهم عن الإمامة واختلافهم فى مثل عدد أهل الحل والعقد ، ربطوا الموضوع بمصالح المسلمين على مدى العصور ليجتهدوا وينظموا مصالح الجماعة السياسية فى دائرة واسعة تلائم العصر ، وتتفق مع ظروف المسلمين فى كل حين .

---

(١) الباقلانى : التمهيد ص ١٧٨ و ١٧٩
(٢) الجوينى : غياث الأمم ص ٣١
(٣) الجوينى : الارشاد ص ٤١٠
(٤) الغزالى : الاقتصاد فى الاعتقاد ص ١٠٥

وقد تعددت الآراء فى عدد أهل الحل والعقد . ونستطيع أن نحصرها فيما يلى :

الأول — تنعقد الإمامة بواسطة جمهور أهل الحل والعقد من كل بلد لضمان الرضاء الشامل والتسليم الإجماعى بالإمامة . (ويتخذ من ذهب إلى هذا الرأى من بيعة أبى بكر نموذجاً ومقياساً ، لأن البيعة لم تتم باختيار من حضرها ولم ينتظر ببيعته قدوم غائب عنها)[1] .

الثانى — تستدل طائفة أخرى ببيعة أبى بكر وجعل عمر أمر الشورى فى ستة لتعقب على هذا وذلك رأياً يذهب إلى أن أقل ما تنعقد به الإمامة خمسة أشخاص يجتمعون على رأى واحد أو واحد منهم يعقدها برضى الأربعة الآخرين . فإن بيعة أبى بكر تمت بواسطة خمسة وهم ـ عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح وأسيد بن حضير وبشير بن سعد وسالم مولى أبى حذيفة ، ثم تتابعت بيعة المسلمين بعدهم . كما أن عمر بن الخطاب حينما عين الستة جعل الشورى منحصرة فى هذا العدد ليعقد لأحدهم برضاء الخمسة .

الثالث ـ ذهب بعض علماء الكوفة إلى أن عقد الإمامة يتم بواسطة ثلاثة يعقدها أحدهم برضاء الإثنين أى حاكم وشاهدين وشبهوا عقد الإمامة بعقد الزواج الذى يتم بولى وشاهدين[2] .

رابعاً — هناك رأى يقيس عقد الإمامة بصلاة الجمعة التى لا تتم بعدد دون الأربعين شخصاً لجعل الإمامة لا تنعقد إلا بهذا العدد

خامساً — يمكن عقد الإمامة بأربعة قياساً على الشهادة التى يثبت بها حد الزنا .

سادساً — يصح إنعقاد الإمامة باثنين لأن الخليفة لا يقل مرتبة عن الحاكم

---

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ٤

(٢) المصدر السابق ص ٤ و ٥ ، القلقشندى : مآثر الانافة ص ٤٣

والحاكم لا يلزم أحد الخصمين حق صاحبه إلا بشهادة عدلين فكذلك لا يلزم الناس الإنقياد لقوم الإمام إلا بعدلين)[1] .

سابعاً — تنعقد الإمامة بواحد لأن العباس طلب من علي أن يمد يده ليبايعه فقيل عم الرسول بايع ابن أخيه فلا يختلف عليه إثنان [2] .

ثامناً — وهو الرأي القائل بأن الإمامة تنعقد بواسطة الأشخاص الذين تمكنوا من الحضور وقت البيعة (من العلماء والرؤساء وسائر وجوه الناس المتصفين بصفات الشهود)[3] أي أصحاب الرأي والاجتهاد الذين يتبعهم الناس فيما يذهبون إليه . فإن رأيهم المجمع عليه كفيل باتفاق أهل البلاد النائية حوله وبدرأ إثارة الفتن ويعلق القلقشندي على هذا الرأي بأنه هو (الأصح عند أصحابنا الشافعية)[4] .

وهكذا كانت النظرة لموضوع الإمامة . كدأب أهل السنة مستقاة من واقع التجربة التاريخية التي مرت بالمسلمين إبان خلافة الأوائل فاتخذت منها أصلا يقاس عليه ، بينما إتجهت آراء أخرى إلى القواعد المتبعة في الأحكام الدينية . كعقد الزواج والأحكام القضائية ودعوى الزنا — لتبني عليها رأياً في عدد من يصح بهم عقد الإمامة .

ولكن إمام الحرمين خطى خطوة كبيرة في هذا الميدان . بحيث يصح أن نعتبر رأيه خطوة متطورة إذ إستوعب أظهر النظريات التي خاضت في موضوع أهل الحل والعقد من حيث الجهات التي يشكلونها وعددها ، ثم قدم رأيه في أصالة

---

(١) القلقشندي : مآثر الإنافة ص ٤٣ - ٤٤
(٢) الأحكام السلطانية ص ٥ والإمامة ص ٤٤
(٣) الإمامة ص ٤٤ .
(٤) نفس المصدر السابق والصفحة .

وجدة . فقد أسس الامامة بادىء ذى بدء على الاجماع كأحد طرق الاستدلال الشرعية ، لأن مسائل الامامة لا تطلب عنده بأدلة العقل ، وإنما بعرضها على قواطع الشرعية الثلاثة : الكتاب والخبر المتواتر عن الرسول ﷺ والاجماع المنعقد . ورتب على هذا أن المسائل التى حازت إجماع السابقين تصبح مقطوعاً بها ، ومسائل الإمامة كلها من فن المجتهدات ، ومن قبيل المظنونات حسب تعبيره .

وقد إنعقد الإجماع على أن (الإجماع) ليس شرطا فى عقد الامامة ، فإن بيعة أبى بكر صحت ، فقضى وحكم ، وجهز الجيوش ، وحارب المرتدين ، وأدى مهام الامام دون إنتظار لبيعة المسلمين المتفرقين فى الأمصار . وسارت خلافة الخلفاء الثلاثة أيضا على نفس المنوال ، لأن الغرض من نصب الامام (حفظ الحوزة والاهتمام بمهمات الاسلام ومعظم الأمور الخطيرة لا تقبل الريث والمكث) [١] وتأخير النظر فى تلك الأمور يؤدى إلى الخلل ، لهذا يستحيل إشتراط الاجماع فى عقد الامامة .

وفى بحثه عن أهل الحل والعقد فى ضوء رأيه هذا يستبعد منهم النساء مستنداً على أنه لو كان لهن نصيب فى الاستشارة لكانت الجديرة بها السيدة فاطمة وأمهات المؤمنين بينما نعلم أنهن لم يخضن فى هذا الميدان ولم يكن لهن به شأن ، فالنساء (لازمات خدورهن وهن مفوضات أمورهن إلى الرجال القوامين عليهن . ولا يستقللن بأنفسهن فى التزويج) [٢] .

كما يستبعد أيضا العوام والعبيد وأهل الذمة ، والعلة فى إستبعاد كل طائفة من هذه الطوائف الثلاثة ، أن العوام ليسوا من أهل العلم وذوى البصائر ، والعبيد

---

[١] الجوينى / غياث الأمم صفحة ٣٢ .
[٢] المصدر نفسه صفحة ٣٤ .

لا يتفرغون للبحث لخضوعهم للسادة ، فهم عاطلون عن رأى مع توافر الارادة ولا يخفى أن أهل الذمة لا يصلحون لمنصب الحل والعقد لافتقادهم الشرط الأول وهو الإسلام .

وإذا كان البعض قد ذهب إلى أنه لا يصلح لعقد الامامة إلا المجتهد الذى تجمعت لديه شروط الافتاء - كرأى الباقلانى - إلا أن إمام الحرمين لا يشترط الاجتهاد ، ويذهب إلى أنه يمكن الاكتفاء بذى العقل العالم بصفات من يصلح للإمامة .

والأشخاص الصالحون لمنصب الحل والعقد هم (الأفاضل المستقلون الذين حنكتهم التجارب وهذبتهم المذاهب وعرفوا الصفات المرعية فيمن يناط به أمر الرعية)(١) ، ويكتفى إمام الحرمين بهذه الصفات لأن لكل مقام ما يليق به من العلم ، فيكفى مثلا فى المقوم العلم بالأسعار ، وفى اقسام معرفة الحساب والمساحة وفى الشخص الذى يتوسط الصلح بين الزوجين العلم بحقوق الزواج وعادات التعاشر ، ولهذا فإن الشخص البصير بأمور الولاية والسياسة العارف بمن يصلح لمنصب الامام هو الشخص الكفء لاختيار الامام . والشرط الثانى للعاقد للإمامة فهو أن يكون ورعاً . فالفاسق ليس أهلا للحل والعقد . والشرط الثالث الذى يضعه الجوينى هو (أن يكون المبايع ممن يفيد مبايعته منة واقتهاراً)(٢) .

وفى الواقع أن هذا الشرط يكاد ينفرد به إمام الحرمين لأنه لا يوافق على إختلاف السابقين فى عدد المختارين للإمامة ممن تفيد مبايعته ، لأن عقد الامام لا يثبت بعدد مخصوص ولا يمكن ترجيح عدد بعدد آخر ، وإذا لم يقم الدليل على عدد مخصوص لم يثبت تحديد العدد ، فالمسألة من مظان الترجيح ، ولا فائدة

---

(١) الجوينى : غياث الأمم ص ٣٢ .
(٢) المصدر السابق ص ٣٧ .

من بيعة عدد كبير من الرجال لا تفيد مبايعتهم الشوكة ، ولا تستقر بهم الإمامة بينما تفيد بيعة رجل واحد كثير الأتباع مطاع في قومه ويميل الجويني لترجيح ما ذهب إليه الباقلاني متبعاً فيه شيخه الأشعري ، وهو ثبوت الإمامة ببيعة رجل واحد من أهل العقد ، ولكنه يقول (وهذا ، وإن كان ظاهر المذاهب في ذلك فلسنا نراه بالغاً مبلغ القطع) (١) . فالعبرة ليست أن العقد للإمامة لشخص واحد ، فقد بدأت إمامة أبي بكر بشخص واحد هو عمر ، وكان من الجائز ثورة المخالفين على تلك البيعة . ولو فرضت أيضاً بيعة الاثنين أو الأربعة فصاعداً ثم أدت بيعتهم إلى ثورة المعارضين أيضاً لما تمسك الجويني بنظريته في بيعة الواحد وصلاحيته لعقد الإمامة ، ولكن بيعة عمر تابعتها بيعة المسلمين . فالعبرة إذاً بوجود الأتباع والأنصار الذي يمثلهم العاقد (بحيث لو فرض ثوران خلاف لما غلب على الظن أن يصطدم أتباع الإمام ، فإذا تأكدت بالشوكة والعدد والعدد .. فإذ ذاك تثبت الإمامة وتستقر وتتأكد الولاية) (٢) .

ونستطيع أن نستخلص أيضاً مما تقدم واقعية التفكير السني من ظاهرة المرونة التي اتسم بها ، فإنهم لم يقعوا في أسر نظام جامد لا يتحولون عنه ، وإنما وضعوا الإفتراضات المحتملة ، وحاولوا العثور على حلول لها مستهدفين البحث عن النظام الذي يتناسب مع مصلحة الجماعة الإسلامية . فهم يرون وجوب الإمام الظاهر ولو تمسكوا بحرفية الشروط والأسس – بينما لم تتوافر بسبب ظروف طارئة لترتب على ذلك وصولهم إلى نفس النتيجة التي توصل إليها الشيعة من نظرية النص أي إفتراض خلو الزمان من الإمام ، واختفائه ، والاعتقاد بوجوده بالرغم من إختفائه وفي هذا تعطيل للشريعة وإضرار بالإسلام وأهله . فما هي الحلول التي وضعها أهل السنة فيما لو افتقد النظام الأساسي أحد أركانه ؟ كأن يظهر مثلا

---

(١) الجويني : غياث الأمم ص ٣٦

(٢) نفس المصدر والصفحة .

إمام ذو شوكة دون أن يبايعه أهل الحل والعقد ؟

ألقى إمام الحرمين بهذا الإعتراض على بساط البحث بقوله : (فإن لم يكن في الزمان من يستجمع صفات أهل الإختيار ، وكان الداعي إلى إتباعه على الكمال المرعى ، وإذا إستظهر بالقوة وتصدى للإمامة كان إماماً حقاً)[1] لأنه لا يصح تعطيل مصالح المسلمين وتركهم دون دفاع وحماية

والإعتراض الثاني ، إذا إمتنع أهل العقد عن الإختيار والعقد مع صلاحية شخص معين للامامة . فقصروا وأخروا في تقديم الإمام . وطالت المدة التي أصبح المسلمون خلالها بدون إمام مما تظهر معه دواعي الخلل في الجماعة فى هذه الحالة لا يعد ظهور الشخص المطالب للامامة والصالح لها عصياناً ومروقاً . وينبغي قيامه بالإمامة لدرء الفتن ومنع دواعي الاضطراب (وعلى ذلك بايع الحسن والحسين رضي الله عنهما معاوية لما رأياه مستولاً وعلماً ما في مدافعته من فنون الفتن وضروب المحن)

٦ - شرائط الإمام :

تعددت الآراء السنية حول الشروط التي ينبغي توافرها في شخص الإمام ؛ وتفاوتت هذه الآراء بين من يوجزون الصفات والشروط وآخرين يسهبون ويكثرون ؛ بيد أن من الصفات ما حازت إهتماماً أكبر ، وفي أعلاها شرط القرشية ، ونفي العصمة والتفضيل بين الأئمة ، ثم يليها العلم والاجتهاد والورع والتقوى ، ومن خلال نظريات البعض نلمح من يشترط كثرة الأتباع والمؤيدين لاستكمال الشوكة كما عند إمام الحرمين .

ويحظى حديث القرشية باهتمام كل من تصدى لموضوع الإمامة من علماء

---

(١) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ص ٧٥٣ .

بالكلام . يقول القاضى عبد الجبار : (فأما الأول - ويقصد الوصف الأول للإمام - وهو أنه يكون من منصب مخصوص فلا بد من إعتباره لدلالة الإجماع فإن أبا بكر لما إدعى بحضرة الجماعة أن الأئمة من قريش لم ينكر عليه أحد)(١).

ويكاد ينعقد الإجماع على الاتفاق على هذا الشرط ، وإن كانت الآراء تتناثر هنا وهناك حول الحكمة من وضعه ومدى ضرورة توافره فى شخص المتصدى لمنصب الامامة،بل ذهبت الخوارج أن الإمامة صالحة فى كل الناس ، أما النجدات والأصم والفوطى فقد قالوا بعدم تواتر الحديث ، و يقولون (من العجب أن خبر التخصيص بقريش لم يكن متواتراً إذ لو تواتر لما إدعت الأنصار شركة فى الأمر وهم قد إنقادوا لخبر الآحاد فكيف يظن بهم أنهم لا ينقادون للخبر المتواتر ؟ (٢)) .

وقد أجمل البغدادى أوصاف الامامة الأربعة هى الاجتهاد والعدالة والاهتداء إلى وجوه السياسة وحسن التدبير والنسب القرشى (٣) . وزاد الماوردى عليها ثلاثة شروط . وأصناف العلم وسلامة الأعضاء ، وسلامة الحواس والشجاعة ، بينما بلغت هذه الأوصاف ما يزيد على العشرة عند الآخرين (٤) .

وسنحاول الإحاطة بالأوصاف التى وضعت للامام ، والدواعى التى أدت لوضعها :

١ - القرشية :

يتفق الشيعة مع أهل السنة فى شرط القرشية ، إلا أن هؤلاء يرون الامام فى

---

(١) المصدر السابق ص ٧٥٣

(٢) الشهرستانى : نهاية الاقدام ص ٤٩١ .

(٣) البغدادى : أصول الدين ص ٢٧٧ .

(٤) مآثر الانافة للقلقشندى .

سائر قبائل قريش ، بينما يحصرها أولئك فى بنى هاشم وحدهم دون غيرهم . والاستدلال بإثبات هذا الشرط يأتى عن طرق الحديث (الأئمة من قريش ما بقى منها إثنان) ثم ثبوت إحتجاج أبى بكر وعمر على الأنصار به فى إجتماع السقيفة إذ أذعنت عند سماعه الأنصار ، كما اتفقت كلمة الأمة فى الصدر الأول من المهاجرين والأنصار على أن الإمامة لا تصح إلا فى قريش بعد الإختلاف الذى شجر بينهم فى البداية (فثبت أن الحق فى إجتماعها وأنه لا معتبر بقول ضرار وغيره ممن حدث بعد هذا الإجتماع) [1] .

ومع أن الجوينى ممن يقرون بتوافر هذا الشرط إلا أنه ألمح إلى الإختلاف فيه ، وأشار إلى ذلك إشارة خاطفة بعبارة جاءت فى (الإرشاد) نصها (وهذا مما يخالف فيه بعض الناس وللإحتمال فيه عندى مجال ، والله أعلم بالصواب) [2] ولكنه عاد فى كتابه (غياث الامم) فأوضح رأيه بإسهاب ، إذ يذهب إلى أنه لم يخالف فى شرط القرشية إلا ضرار بن عمرو (٢٣٠ هـ = ٨٤٤م) ولكن إمام الحرمين لا يرى أن الحديث فى حكم المستفيض المقطوع بثبوته ويقول : (وهذا مسلك لا أوثره فإن نقلة هذا الحديث معدودون لا يبلغون مبلغ عدد التواتر [3] وتعليله لإشتراط النسب هو الشريف فقط لشجرة رسول الله ﷺ فالغرض من نصب الإمام هو ربط زمام المسلمين ورعاية الإسلام لأنه يستحيل ترك الخلق سدى ، فإذا نعمل لو تعذر رعاية النسب ؟ إنه يجيب على هذا بأنه ليس من مقاصد الإمامة الاعتزاز بالنسب ، فلا ينبغى أن نترك أمور المسلمين فوضى ، ونظل مرتقبين قرشياً بينما الخلق يتهاوون فى مهاوى المهالك ، فإذا عدم النسب لا يمنع نصب إمام ثم ينفذ من أحكامه ما ينفذ من أحكام القرشى) [4]

---

(١) الباقلانى : التمهيد ص ١٨٢
(٢) الجوينى : الارشاد ص ٤٢٧
(٣) نفس المصدر صفحة ٣٩
(٤) غياث الأمم ص ١٥٨

أما المعارضون لشرط القرشية فقد تمسكوا بالحديث (السمع والطاعة ولو عبداً حبشياً) ولكن الإيجي يرد عليهم بقوله (ذلك فيمن مره الإمام على سرية أو غيرها)[١] .

٢ - الذكورة :

لا تنعقد الإمامة للمرأة مصداقاً للحديث : (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) ويعطي القلقشندي سبباً آخراً لمنع المرأة من الإمامة وهو أن الإمام لا يستغني عن مخالطة الرجال والتشاور معهم ، والمرأة ممنوعة من ذلك ، ولأن المرأة ناقصة في أمر نفسها ولا تملك عقد الزواج فلا تجعل إليها الولاية على غيرها[٢] .

٣ - أن يكون مكلفاً :

فالصبي لا يصلح لتدبير أمور المسلمين لأن النظر في أمره متروك لغيره ومن مستلزمات مهام الإمام أن يكلف الناس بما تقتضيه الشريعة ، ولا يستقيم تكليفه للمسلمين بما لا يستطيع أن يكلف به نفسه . ومن الأحاديث ما نص على تعوذ الرسول ﷺ من إمارة الصبيان ، وثبت أن النبي ﷺ جعل من علامات القيامة إذا وسد الأمر إلى غير أهله ، والصبي ليس من أهله[٣] .

٤ - الحرية :

إن الرقيق مملوك لسيده ومأمور بأمره فلا يصلح لتولي قيادة الأمة[٤] ، ولكن الرسول ﷺ نصح في أحد أحاديثه بطاعة السلطان وإن كان عبداً حبشياً

---

(١) الإيجي (٧٥٦ هـ - ١٣٥٥ م] / الموقف ص ٣٩٨ .

(٢) القلقشندي / الأ... ص ٣٢ .

(٣) سيد صديق بهادر / إكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة ص ٦٦ .

(٤) الإمامة ص ٣٥ .

وأمر مولاه زيداً بن حارثة وولده أسامه على أكابر المهاجرين والانصار فكيف يوفق بين هذا وذلك ؟

لا يتعذر تقديم الإجابة على هذا السؤال - كما فعل الإيجى - بأن الإمامة تختلف عن الإمامة والسلطان، أن النبى ﷺ قد بين منصبها وصرح بأن يصلح لها (ولا ريب أن الحر فى هذا الأمر أولى من العبد، أكمل منه فى العقل)[١]

٥ - سلامة العقل والحواس

يقسم الماوردى النقص الطارىء على البدن إلى ثلاثة أقسام :

أ - نقص الحواس ب - نقص الأعضاء جـ - نقص التصرف -

ولكل منها ما يصح معها عقد الامامة وما لا يصح .

أ - فالمانع فى نقص الحواس زوال العقل وذهاب البصر. فإذا كان زوال العقل عارضاً فلا يمنع من عقد الامامه أما ما لا يرجى زواله كالجنون والخبل فينظر فى طبيعتهما ، فإن كانا مطبقين لا يتخللهما إفاقة منعاً من عقد الامامة واستمرارها وإذا كان يتخللهما إفاقة فينظر فى مدة الافاقة إذا زادت عن زمن ظهور الجنون أو العكس . وفقد البصر يمنع من عقد الامامة وإستدامتها والحواس التى لا يؤثر فقدها فى عقد الامامة الشم فى الأنف وفقد حاسة التذوق، ومن الحواس المختلف فيها الصم والخرس .

ب - كما قسمت الأعضاء إلى ما لا يمنع صحة الامامة فى العقد والاستدامة مادام فقدها لا يؤثر فى عمل أو رأى ومنها ما يمنع .

جـ - الحجر والقهر ، والحجر ضربان ، أن يستولى عليه من أعوانه من يستبد

---

(١) [illegible] الكلام فى تيار مقاصد الامامة ص ٦٧ .

بالأمور فينظر فى أفعالهم إذا سارت مطابقة لأحكام الدين جاز إقرارها وإذا أدت هذه التصرفات إلى الفساد وكانت خارجة عن حكم الدين لزم على الإمام الاستنصار بذوى القوة لإزالة الأعوان .

أما القهر، أى وقوع الإمام فى الأسر ذلك يمنعه من النظر فى مصالح المسلمين فتبطل عقد إمامته سواء كان العدو مسلماً باغياً أو مشركا ويختلف الحال إذا كان الأسر بواسطة مشركين أو بغاة المسلمين أى الخارجين عليه . فى حالة وقوعه فى الأسر أثناء مدة توليته الإمامة بطلت إمامته واستأنف أهل الاختيار بيعة غيره على الامامة ، وفى الحالة الثانية - أى وقوعه فى أيدى بغاة المسلمين - فينظر فى أمره إن كان مرجوا الخلاص من الأسر فهو على إمامته . ويخرج الامام المأسور من الامامة عند اليأس من خلاصه [1] .

نستخلص من هذا أن الفكر السنى لم يتغاضى عن بحث كافة الاحتمالات وجميع الأحوال التى تتعلق بشخص الإمام وظروف عقد الامامة له وما يطرأ خلال مدة العقد من ملابسات تخلع عنه الامامة والهدف من هذه الأبحاث النظرية المتشعبة ضمان توفير الامام الذى يصلح لقيادة المسلمين (لأن المقصود بالولاية العامة هو تدبير أمور الناس على العموم والخصوص وإجراء الأمور مجاريها ووضعوها مواضعها)[2] .

٦ - العلم والاجتهاد :

إن إشتراط العلم يرتبط بما للإمام من أعمال يختص بها كتولية القضاء والحكام والنظر فى أحكامهم للموافقة عليها وإعتمادها أو نقضها ، ولن يتمكن من النظر فى أحكامهم إذا تساوى معهم فى العلم إن لم يفقهم [3] :

---

(١) الماوردى \ الأحكام السلطانية ص ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

[٢] سيد صديق بهادر / إكليل الكرامة ص ٦٩ .

[٣] الباقلانى: التمهيد ص ١٨٣ .

ولا يتسنى للإمام أن يكون مجتهداً إلا إذا كان عالماً ، فإذا لم يكن له من العلم ما يهتدى به إلى الأحكام الشرعية المناط بمباشرتها ، خبط خبط عشواء ولم يهتد إلى الحق . ومع هذا فلا دليل على ضرورة توافر الاجتهاد فى شخص الإمام لأنه يستطيع أن ينتخب من العلماء المبرزين والمجتهدين المحققين لمشاورته . وإذا لم يعرف بنفسه فعليه سؤال أهل العلم (وليس النزاع فى الأكمل ولا فى الأفضل بل النزاع فيمن يصلح لتولى هذا المنصب : ومن قام بتلك الأمور ونهض بها فهو المراد من الإمامة والمراد بالإمام)(١) ، فالغرض من نصب الأئمة تنفيذ أحكام الشريعة ومحاربة أعداء الإسلام والضرب على يد الظالمين وأخذ حقوق المظلومين منهم . فإذا اجتهد الإمام بنفسه للوصول إلى المقصود فهو الصالح . وإذا إستعان بالعلماء وأهل الاجتهاد لم يقدح فى صلاحيته مادام الغرض متحققاً فى كلا الحالتين .

ويميل إمام الحرمين إلى تفضيل إجتهاد الإمام فى المسائل الشرعية حتى يكون متبوعا وليس تابعاً للعلماء ، فيصبح مستقلا برأيه غير مقلد غيره من العلماء ، وإن كان لا يمانع فى أن يكون الإمام قد بلغ المرتبة العليا فى العلوم ، ومع هذا يستشير غيره فى المشاكل والمعضلات التى تعترضه ، فيستضىء بعقول الرجال ولا يستبد برأيه ، ومهمة الإمام عندئذ جمع الآراء على الصواب بدلا من تشتتها واختلافها ، ولأن لكل عقل ميزة ، وهو يعرض الآراء جميعا على علمه وينقدها بفكره فيجلب بهذه الطريقة للمسلمين ثمرات العقول ويدفع عنهم غائلة التباين والاختلاف فكأن المسلمين متحدون بنظره (٢) .

٧ ـ العدالة والورع :

إن الورع هو أهم الصفات المتطلبة للإمام ، لأنها صفة ذاتية فيه ولا يمكن

---

(١) بهادر : إكليل الكرامة ص ٧٠ .
(٢) الجوينى : غياث الأمم ص ٤٣

إستعارتها من غيره كما يستطيع تحصيل العلم مثلا بواسطة إستطلاع آراء العلماء ، أو صفة النجدة التي يحصلها من تعضيد الغير . أما الورع فهو الأصل (وعليه يدور الأمر كله : ولا يغني فيه ورع الغير ، وهو رأس المال ومصدر جملة الخصال)[١] .

ولا تتحقق الأغراض التي يستهدفها المسلمون من نصب الإمام إلا إذا كان عادلا فإن من لا عدالة له لا يؤمن على الناس ولا يوثق به في تدبير دينهم ودنياهم (لأنه مع عدم تلبسه بالعدالة وخلوه من صفات الورع لا يبالي بزواجر الكتاب والسنة ولا يبالي أيضاً بالناس لأنه قد صار مستوليا عليهم مالكاً الأمر والنهي فيهم)[٢] .

والعدالة تقترن بالورع والتقوى لأن التقوى تورث العدالة وتبعد عن الظلم والفسق ولا ثقة للفاسق في شهادة . والأب الفاسق ممنوع من التصرف في أموال ولده مع حدبه وإشفاقه عليه ، فالأولى أن يمنع الفاسق من الإمامة العظمى لأنه لا يتقي الله (ومن لم يقاوم عقله هواه ونفسه الأمارة بالسوء ، ولم ينهض رأيه بسياسة نفسه فكيف يصلح لسياسة خطة الاسلام)[٣]

٨ - الكفاية والنجدة :

تعرف الكفاية بأنها والتهدي لحق المصالح في معضلات الأمور والاطلاع على المسالك المقتصدة عند تعارض الشرور)[٤] ويصل الإمام إلى درجة الكفاية عن طريقين ، أحدهما : الفكر والتدبير وشرطه الفطنة والذكاء . والثاني :

---

(١) الغزالي : فضائح الباطنية ص ١٨٧ .
(٢) إكليل الكرامة ص ٧٠ .
(٣) الجويني : غياث الأمم ص ٤٣ .
(٤) الغزالي : فضائح الباطنية ص ١٨٠

الاستعانة بذوى البصائر والتجارب والبصائر عن طريق المشاورة عملا بما أمر الله بها نبيه فى آيات الشورى ، وشرطه أن يكون الإمام مميزاً بكفاءته من الآراء (١)

أما المراد بالنجدة فهو (ظهور الشوكة وموفور العدة ، والاستظهار بالجنود وعقد الألوية والجنود ، والاستحقاق بتضافر الأشياع والأتباع من قمع البغاة ومجاهدة الكفرة والعتاة) (٢)

ويرى الجوينى أن علم الامام لا يغنى عن القوة والبأس للبطش بالأعداء حين الحاجة إلى استخدام القوة على ألا يكون فظاً فى موضع الرقة والشفقة . فالغرض من نصب الإمام لا يتم إلا (بذى كفاية ودراية وهداية إلى الأمور واستقلال بالمهمات وجر الجيوش لا يزعه خور الطبيعة عن ضرب الرقاب فى أوانه ، ولا تحمله الفظاظة على ترك الرقة والشفقة فى محلها) (٣)

والحكمة من وضع شرط النجدة - أى القوة - هو التمكين من إقامة الحدود ووضع الحقوق فى مواضعها ، فينبغى على الإمام أن يكون عالماً بأمر الحرب وتدبير الجيوش وحماية المسلمين وإلا طمع فيهم عدوهم (وأدى ذلك إلى إبطال ما أقيم لأجله) (٤)

فاتصاف الإمام إذاً بقوة القلب وشدة البأس (٥) يمدانه بالوسيلة اللازمة لإقامة

(١) المصدر السابق صفحة ١٨٥

(٢) نفس المصدر ص ١٨٢

(٣) الجوينى : غياث الأمم ص ٤١

(٤) الباقلانى : التمهيد ص ١٨٣

(٥) يطلق الجوينى عليها النجدة [ص ٤١ غياث الأمم] ، بينما يعتبرها ابن خلدون قوة القلب وشدة البأس [ص ٧٠ أصل التذكرة] ، ويسميها الباقلانى الصرامة وسكون الجأش وقوة النفس والقلب : التمهيد ص ١٨٣

الحدود والقصاص فى الداخل ، ومحاربة أعداء المسلمين فى الخارج حين تستدعى الحالة رفع السلاح وامتشاق الحسام ، فإن القعود عن الحرب لدفع أذى الأعداء والسامه بالجبن وضعف القلب (يفضى بالمسلمين إلى الضرر العظيم فى أبدانهم وأموالهم) (١) .

٩ - الإسلام :

وهذا الشرط لا يحتاج إلى إقامة البرهان عليه ، فإقامة غير المسلم لا تنعقد (لأن المقصود من الإمام مراعاة أمور المسلمين ، والقيام بنصرة الدين ، ومن لا يكون مسلماً لا يراعى مصلحة الإسلام والمسلمين) (٢) .

٧ - نفى صفه العصمة :

خص الشيعة الإمام بصفة العصمة واعتبروها صفة لازمة للإمام لأنه منصوص عليه بواسطة الرسول صلوات الله عليه الذى عينه فى هذا المنصب مؤيداً بالوحى فثبتت العصمة فى باطنه وظاهره ، فإن إختيار الأئمة بظواهرهم لا يؤدى إلى وضع الأصلح فى مكان الإمامة ، فمن أوجه النقد التى يوجهها المذهب الشيعى إلى طريقة الإختيار أنها لا تضمن معرفة دخائل الأئمة وبواطنهم ، ويوجهون إلى أهل السنة فى مثل هذا الإعتراض : (فإذا كنتم تختارون الأئمة بظواهرهم وتجوزون أن يكونوا من الزنادقة فى الباطن وأن يكذبوا على الله ورسوله وأن يعطلوا الحدود ويبطلون الحقوق) (٣) .

كما ينقل لنا القاضى عبد الجبار الرأى الشيعى بتوضيح آخر فيقول : (قالوا ،

---

[١] إكليل الـ ... كرامة ص ٧٥

(٢) الاناقة ص ٣٦ للقلقشندى .

(٣) الشهرستانى : نهاية الاقدام ص ٩٠

إذا كان لابد فى شريعة محمد ﷺ وهو خاتم الأنبياء ، من حافظ ومبلغ ، وكان لا يصلح أن يقع ذلك بالتواتر ، فلابد من إثبات إمام معصوم يكون فى كل حال بمنزلة الرسل فى أنه يبلغ ويعلم ويرجع إليه فى المشكل ويؤخذ عنه الدين)[١].

فاشتراط العصمة صادر عن عقيدة النص ، كما أنه يرتبط أيضاً بتصور الشيعة للإمام من جهة كونه يتوارث الإمامة عن أسلافه فلا يمكن خلعه ولكن أهل السنة لا يضعون الإمام فى هذه المرتبة المقدسة ، وبالتالى يخضعون الإمام للخلع إذا فسق ـ كما سنذكر ذلك مفصلا فى موضعه ـ ويعتبرون مهمة الإمام قاصرة على تطبيق قواعد الشرع المنزلة والمستكملة لأركانها منذ أن بلغ النبى ﷺ الرسالة فأداها على أتم وجه ، ولا تحتاج إلى إمام بعده فالامام يُنصب فقط لتطبيق الأحكام التى شرعها الرسول وعلمت به الأمة الإسلامية منه وحده (وهو فى جميع ما يتولاه وكيل للأمة ونائب عنها ، وهى من ورائه فى تسديده وتقويمه وإذكاره وتنبيهه وأخذ الحق منه إذا وجب عليه[٢]

أما طعن الشيعة فى الشروط والصفات التى يضعها أهل السنة لاختيار الإمام، فإن الشهرستانى يعرضها ويفندها ، فيذهب إلى أن الاستدلال بالأقوال والأمارات يدل على العلم والفضيلة ، كذلك يمكن الاستدلال بالأعمال على العفة . والمهارة فى الحروب دليل على الشجاعة (فكما يستدل بالأعمال على الشهادة والقضاء كذلك يستدل على الصفات التى تشترط فى الأئمة وإن ظهر بعد ذلك جهل أو جور أو ضلال أو كفر انخلع منها أو خلعناه)[٣].

ولم يقل أهل السنة بالعصمة إلا للأنبياء والرسل . أما الإمامة فمن شروطها عدالة ظاهرة إذا قام بالمنهج الموافق للشريعة إنتظم إماماً على المسلمين وإن زاغ عن

(١) المغنى : القسم الأول ج ٢٠ ص ٨٢
(٢) الباقلانى / التمهيد ص ١٨٤ .
(٣) الشهرستانى : نهاية الأقدام ص ٤١٦.

هذا المنهج طالبته الأمة بالعدول عن الخطأ إلى الصواب ، وإلا عدلت عنه إلى غيره (وسبيلهم معه فيها كسبيله مع خلفائه وقضاته وعماله وسعاته إن زاغوا عن سننه عدل بهم أو عدل عنهم) [١] ، ولأن المسلمين حين يختارون الإمام لا يطلعون على سريرته ولهذا لا يضمنون عصمته فى تصرفاته المقبلة

ويضيف القاضى عبد الجبار – وهو ممن نفى العصمة أيضاً – أن التواتر ينقل لنا بيان الرسول ﷺ فلا حاجة مع التواتر للإمام ، كما أن بيان الإمام يستطيع أيضاً بواسطة التواتر أن يبلغه إلى الغائب عنه فيغنى عن إمام سواه . فالذى يلزم طاعته الإمام من أجله هو قيامه بأمور معينة فى الشرع ، وليس إماماً متبعاً فى كل شيء ، وذلك اقتداء بقول أبى بكر (أطيعونى ما أطعت الله ، فإذا عصيت الله فلا طاعة لى عليكم) ، وهى نفس الطريقة التى اتبعها على بن أبى طالب أيضاً [٢] .

ويذكر إمام الحرمين أن الوقائع التاريخية أمدتنا بما يثبت أن علياً وابنيه الحسن والحسين وأولادهم لم يدّعوا لأنفسهم العصمة ، وإنما اعترفوا بالذنوب سراً وعلانية ، وكانوا يتضرعون إلى الله طالبين المغفرة ، فهم إما كانوا صادقين فى طلب الاستغفار ، وهذا يؤيد نفى العصمة ، وإما غير ذلك وهذا كذب خطيئة تستدعى التوبة والاستغفار (فمن أبدى مراء فى اعترافهم بالذنب ، فقد جاحد ضرورات العقول ، ومن اعترف بذلك واعتقد عصمتهم ، فقد نسبهم إلى الخلف عمداً والكذب قصداً ، وهذا إثبات ذنب فى مساق ادعاء التبرى من الذنوب) [٣] .

ويتعرض إمام الحرمين العقيدة الشيعية بالنقد ، إذ أثاروا قيام الأنبياء بالاستغفار مع وجوب عصمتهم ، فعند المذهب السنى ليس الأنبياء معصومين

---

(١) البغدادى : أصول الدين ص ٢٧٨ .
(٢) المغنى جـ ٢٠ قسم ١ ص ٩٠
(٣) الجوينى : غياث الأمم ص ٤٥

عن الصغائر حيث خلت آيات القرآن التي تنبؤنا بقصص الأنبياء إستغفارهم على هنات بدرت منهم ، بينما يوجب الشيعة عصمة الأئمة عن الكبائر والصغائر .
وهذه الدعوى خاطئة من عدة وجوه ، الأول، أن الإمام لا يتولى مهام المسلمين وحده في المشارق والمغارب وإنما يعين الولاة والقضاة والجباة ومن إليهم ، فهل يصبح هؤلاء أيضاً معصومين ؟ (ولو كان كل واحد منهم معصوماً لاستغنوا عن إمام معصوم يقيمهم على منهج الصواب)[(١)] إنهم بلا شك غير معصومين بخلاف ما ذهبت إليه الغلاة من وجوب العصمة لكل من يتولى طرفا من مصالح المسلمين (حتى طردوا ذلك في ساسة الدواب والمستخدمين في المستحقرات والعبيد)[(٢)] وهو قول يدعو إلى السخرية ولا يبدو إلا ممن يتلاعب بأمر الدين .

أما الوجه الثاني : فإن اعتقاد التقية أوجب على الأئمة الكذب وإظهار ما لا يعتقدون فالكذب في القول قد يؤدي إلى الخطأ في العمل . والوجه الثالث في خطأ اعتقاد العصمة أن الشيعة تتفق كلها على وجوبها بينما تتناقض فرقها في التفصيل، فالجارودية من الزيدية تزعم أن علياً وابنيه الحسن والحسين معصومون فإذا سئلوا عن بيعة الحسن لمعاوية أهي صواب أم خطأ ؟ عجزوا عن الإجابة لأن الإجابة بالصحة تستلزم صحة ولاية معاوية والإجابة بالخطأ تبطل عصمة الحسين والبترية تقر بإمامة عثمان لمدة ست سنين ولا تكفره بل توقفت فيه . وتزعم الكيسانية أن إمامها المنتظر محمد بن الحنفية محبوس في جبل رضوى عقوبة له على خروجه إلى كل من يزيد بن معاوية وعبد الملك بن مروان (وكيف تستحق دعوى العصمة لمن يستحق العقوبة ؟)[(٣)] .

وينقض الغزالي دعوى العصمة على أساس أنها ليست ضرورة عقلية ، كأنها

---

(١) البغدادي / أصول الدين ص ٢٧٩
(٢) الجويني / غياث الأمم ص ٤٦ .
(٣) البغدادي : أصول الدين ص ٢٧٩

ليست منقولة عن طريق خبر متواتر، ويرى أن سبب خطأ الشيعة حين يقولون بالعصمة إعتقادهم بالحاجة إلى الإمام لكى يستفيدوا منه العلوم، بينما العلوم بقسميها - العقلية والسمعية - يمكن الوصول إليها بواسطة الكافة، لا فرق بين الإمام وغيره من الناس (فإذاً لا حاجة إلى عصمة الإمام، فإن العلوم يشترك فى تحصيلها الكل، والإمام لا يولد عالما ولا يوحى إليه، ولكنه متعلم وطريق تعلم غيره كتعلمه من غير فرق) (١).

ثم خطى أهل السنة خطوة أخرى فى صفة العصمة التى يضفيها الشيعة على الإمام فنقلوها إلى الأمة الاسلاميه. يقول الرازى: (٦٠٦ هـ = ١٢٠٩ م) (قوله الشريعة لابد لها من ناقل، والتواتر لا يكفى فى ذلك فلابد من المعصوم، قلنا نحن نعترف بوجود المعصوم، ولكنه هو جملة الأمة فإنها عندنا معصومة عن الخطأ) (٢)

بقى بعد عرض الصفات المشترطة فى الإمام عند أهل السنة أن نفترض عدم توافرها ونسأل، هل يخلو منصب الإمامة من شاغله لو لم تتوافر هذه الشروط أو بعضها ؟.

لم يوافق أهل السنة بطبيعة الحال على خلو منصب الإمام، وأخذوا يبحثون فى الشروط ووضع الحلول للاحتمالات الممكنة. فالنسب القرشى لو لم يتوافر للإمام لم يؤثر فى إستحقاقه للإمامة (لأنه لا يتوقف شىء من مقاصد الإمامة على الاعتزاز بالنسب والانتماء إلى حسب) (٣). فالقرشى الذى لا دراية له ولا كفاية، إذا نافسه على الإمامة عالم كاف تقى، قدم غير القرشى مع اتصافه

(١) الغزالى: فضائح الباطنية ص ١٤٣

(٢) الرازى: نهاية العقول فى دراية الأصول - مخطوط ج ٢ ورقة ٢٢٤

(٣) إمام الحرمين / غياث الأمم ص ١٠٨

بهذه الصفات فمن (لا كفاية فيه فلا احتمال به)[1] .

وشرط الاجتهاد ضرورى ، ولكن اذا لم نجد من يتصدى للإمامة فى شئون الدين ووجدنا الشهم ذا النجدة الكفاية فيجب نصبه فى أمور الدين والدنيا ،وله أن يستعين بإرشاد أئمة الدين فيما يستعصى عليه من أحكام الشرع . وإذا لم يوجد الشخص الذى يجمع بين الورع والتقوى وإنما يميل إلى الفسق وانتهاك الحرمات فإن هذا الشخص لا ينصب لأن فى نصبه إخلالا بالجماعة الإسلامية إذا سارت الأمور فى مجراها الطبيعى . إما إذا كان المسلمون وقتئذ معرضين للهجوم والحرب من جانب الأعداء ولم يجدوا بداً من تقليد الإمارة لهذا الفاسق فإنه يقلد بحكم الضرورة، ولأن فى نصبه ما يعود على الاسلام بالحماية والنفع ، مع محاولة إصلاحه بكافة السبل لإعادته إلى الطريق القويم

ويضع إمام الحرمين الكفاية والاستقلال بالأمر فى أول قائمة الصفات المشروطة فى الإمام ، ثم التقوى والعلم .

٨ ـ إمامة المفضول .

خاض المتكلمون فى نظرية التفضيل بين الأئمة المستحقين للإمامة التى أثارها الزيدية ، وبحثوا فى الاجابة عن السؤال : إذا وجد أكثر من واحد مستوف للشروط فما وجه المفاضلة بينهم ؟ .

وأثيرت مشكلة المفاضلة بين الخلفاء الراشدين أيضاً . واختلفوا فى الرأى ، فالمتقدمون من المعتزلة ذهبوا الى أن ترتيب الخلفاء فى الفضل أبو بكر ، ثم عمر ثم عثمان ثم على . ما عدا واصل بن عطاء الذى فضل علياً على عثمان ، وتوقف أبو على وأبو هاشم وقالا (ما من خصلة ومنقبة ذكرت فى أحد هؤلاء الأربعة

---

(١) المصدر السابق ص ١٦١

إلا ومثله مذكور لصاحبه)[١] ، بينما فضل المتأخرون من المعتزلة - ومنهم القاضى عبد الجبار - علياً على سائر الصحابة[٢] .

أما الأشاعرة فقد سلك أغلبهم وأبرزهم مسلك إمامهم أبي الحسن الأشعرى[٣] فرتبوا الخلفاء فى التفضيل طبقاً للترتيب فى الإمامة : أبو بكر فعمر فعثمان فعلى ولكن اختلفت قلة ضئيلة منهم فى على وعثمان (فذهب الحسين بن الفضل ، وابن خزيمة إلى تفضيل على ، وقال القلانسى فى بعض كتبه لا أدرى أيهما أفضل)[٤] .

والمدلول الذى يعطيه القاضى عبد الجبار لفظ (الأفضل) هو أن (الأفضل فى الشرع هو الأكثر ثواباً ولذلك قال مشايخنا - إن طريق معرفته الشرع ، لأنه مجال للعقل فى مقادير الثواب والعقاب)[٥] .

أما التفضيل عند الغزالى فمعناه أن الأفضل محله عند الله تعالى فى الآخرة أرفع ويدخل هذا ضمن الغيب الذى لا يعلمه إلا الله ولا يطلعه على أحد إلا رسوله ﷺ ، ولا يمكن الادعاء بنصوص قاطعة الترتيب فى أفضلية الخلفاء لأنه نقل عن الرسول ﷺ الثناء على جميعهم . واستنباط حكم الترجيحات فى الفضل غير ممكن أيضاً لأنه من الظن ، فقد يوجد من الأشخاص من هو ظاهر العبادة ولكنه يخفى خبيا فى باطنه . فالطريق الوحيد لمعرفة الفضل هو الوحى الذى لا يعرف من النبى ﷺ إلا سماعا (وأولى الناس بسماع ما يدل على تفاوت الفضائل

---

(١) القاضى عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ص ٧٦٧ .

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٣) مثل الباقلانى ، إمام الحرمين والغزالى وتلقف أهل السنة المتأخرون هذا الترتيب من بعدهم ونهجوا منهجهم .

(٤) البغدادى : أصول الدين ص ٢٩٣

(٥) القاضى عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ص ٧٦٦

الصحابة الملازمون لأحوال النبي ﷺ وهم قد أجمعوا على تقديم أبي بكر ، ثم نص أبو بكر على عمر ثم أجمعوا بعده على عثمان ثم على رضى الله عنهم)[1].

وإجماع الصحابة على ترتيبهم فى الفضل يستدل به على صحة هذا الترتيب ، إذ لا يظن خيانتهم فى دين الله لغرض خاص .

وقد انتقل علماء الكلام من المفاضلة بين الخلفاء الراشدين إلى بحث المفاضلة بين الأئمة الذين يستحقون منصب الإمامة . وأصبح للتفضيل عندئذ معنى آخر أيضاً فمن المعتزلة ، رأى النظام والجاحظ أن الأفضل هو المستحق للإمامة وحده ولا يجوز صرفها الى المفضول ، بينما ذهب باقى المعتزلة الى أن الأفضل أولى بها إلا أنه من الجائز عقدها للمفضول اذا كان فى عقدها للأفضل فتنة ، ويستدل القائلون بالتفضيل بقول عمر لأهل الشورى : (لو كان أبو عبيدة بن الجراح حياً لوليته عليكم ، مع علمه بأن علياً أفضل منه ، وفى هذا دليل على أن الصحابة كانوا يرون جواز إمامة المفضول)[2] .

ولكن الأشعرى يرى أنه ينبغى أن يكون الإمام (هو أفضل أهل زمانه فى شروط الإمامة ولا تنعقد الإمامة لأحد مع وجود من هو أفضل منه فيها . فإن عقدها قوم للمفضول كان المعقود له من الملوك دون الأئمة)[3] .

والذين منعوا إمامة المفضول مع وجود الفاضل ، اعتبروا تولية المفضول قبحاً عقلياً . وقد وضح الأيجى تشبيهاً طريفاً فقال : (فإن من ألزم الشافعى حضور درس بعض آحاد الفقهاء والعمل بفتواه عد سفيهاً قاضياً بغير قضية العقل)[4] . ويوضح سبب القائلين بإمامة المفضول بأنه ربما كان أصلح للإمامة

---

(١) الغزالى : الاقتصاد فى الاعتقاد ص ١٠٩ ، ١١٠
(٢) البغدادى : أصول الدين ص ٢٩٤
(٣) المصدر السابق ص ٢٩٣
(٤) الأيجى : المواقف ص ٤١٣

عن الفاضل، فان المبرز فى تولى أى أمر من الأمور، هو معرفة مصالحه ومفاسده وتأديته على خير ما يرام (ورب مفضول فى علمه وعمله هو بالزعامة أعرف وبشرائطها أقوم)⁽¹⁾ ولعل الأيجى بهذا التعبير قصد إمام الحرمين، لأن الجوينى ذهب إلى هذا الرأى، وتنطبق نظريته فى إمامة المفضول على هذه القاعدة بحذافيرها

وكما انتقل عقد المقارنة والتفضيل بين الصحابة إلى نظرية الإمامة، فقد تغير مدلول الفضل أيضاً عند تناول الإمامة فالفضل هنا معناه (استجماع الخلال التى يشترط اجتماعها فى المتصدى للإمامة فإذا أطلقنا الأفضل عنينا به الأصلح للقيام على الخلق)⁽²⁾ فليس المقصود بالفضل عند إقترانه بالإمامة إرتفاع الدرجة والتقرب إلى الله تعالى فرب ولى من أولياء الله لو أقسم على الله لأبره مع وجود من هو أصلح منه لتولى قيادة المسلمين.

ويضع إمام الحرمين فى نظريته عن إمامة المفضول مصلحة المسلمين أولا فهى الهدف. فإذا كانت مصلحتهم تقتضى تقديم المفضول وتعذر العقد للفاضل قدم المفضول مادام تقديم الفاضل سيؤدى إلى إثارة الفرقة والفتن. ويقول: (إنا نقطع بتحريم تقديم المفضول مع التمكن من تقديم الفاضل ولكن اذا اتفق تقديم المفضول واختياره مع منعة تتحصل من مشايعة أشياع ومتابعة أتباع فقد انعقدت الإمامة)⁽³⁾.

٩ — خلع الأئمة :

حدد المتكلمون القائلون بالاختيار الصفات التى ينبغى توافرها للإمام على

---

(1) الأيجى: المواقف ص ٤١٣
(2) الجوينى / غياث الأمم ص ٨٠
(3) نفس المصدر ص ٨٢.

سبيل الحصر عند بداية العقد له واستبعدوا العصمة فجوزوا وقوعه فى الأخطاء فالخلفاء الراشدون فى سابق العهد إعترفوا بأنهم غير معصومين ونقلت لنا سيرتهم كثيراً من أقوالهم تدل على هذا ، فأبو بكر يقول : (أطيعونى ما أطعت الله ، فإذا عصيت الله فلا طاعة لى عليكم) ، وهذا عمر يقول (رحم الله امرأ أهدى إلينا عيوبنا) ومثلهما عثمان وعلى فى كلام ثبت نقله عنهم (١) :

ولم يقف القائلون بالاختيار جامدين إزاء الإمام، معتمدين بعصمته مفترضين محافظته على الصفات والشروط المحددة عند عقد الإمامة ، وإنما افترضوا اقترافه الأخطاء والوقوع فى الزلات ، بما يوجب خلعه وتنحيته عن منصب الإمامة وتولية غيره ، لأن الجماعة لابد لها من إمام ظاهر فى كل وقت ، فإن أهل السنة لم يوافقوا على دعوى وجود الإمام المختفى ، لأنه يجب نصب الإمام فى كل حال (ولم يجيزوا أن يأتى على الناس زمان فيه إمام واجب الطاعة وهو غائب غير ظاهر) (٢) وحاولوا إيجاد الحلول فيما لو افتقد الإمام أحد الشروط التى كانت متوافرة فيه عند بداية العقد .

يقول القاضى عبد الجبار (فأما قولهم : إنه لا يؤخذ على يده ويأخذ على يد غيره فغير مسلم لأن عندنا الإمام يأخذ على يده العلماء والصالحون ، ينبهونه على غلطه ويردونه عن باطنه ويذكرونه بما زل عنه . وإذا زاغ عن طريق الحق استبدلوا به)(٣)، أما الرازى فيذهب إلى أن من حق الرعية لا العلماء فحسب أن يعزلوه إذا أقدم على المحظور (٤)

فالامام لا يختاره الأمة ثم يترك أمره سدى ، وإنما يجب مراقبته ومحاسبته،

---

(١) الباقلانى / التمهيد ص ١٨٥
(٢) البغدادى : أصول الدين ص ٢٧٣
(٣) المغنى ق.م ١ ج ٢٠ ص ٩٦
(٤) الرازى : نهاية العقول فى دراية الأصول ـ مخطوط ورقة ٢٣٥

وخلعه والاستبدال به متى استحق الخلع ، ولا يحتاج أن يكون معصوماً كما لا يحتاج أميره وقاضيه وباقي عماله صفة العصمة [1] .

وهكذا ، في مقابل نظرية العصمة عند الشيعة، بحث المتكلمون في موضوع خلع الأئمة لأنهم ينصبون عن طريق اختيار أهل الحل والعقد فظهرت الحاجة لبحث كيفية التصرف معهم إذا ما طرأ على الصفات التي اختيروا على أساسها ما يستدعي التنحية والخلع ، بينما لا يتصور بحث هذا الجانب من نظرية الإمامة عند الشيعة لاعتقاد العصمة وهو ما نقضه علماء كلام أهل السنة والقائلون بالاختيار من المعتزلة كما أسلفنا .

وأول الأسباب الموجبة للخلع إنسلال الإمام عن الاسلام ، كذلك إذا جن جنونا مطبقاً ، أو ظهرت علامات الإضطراب العقلي عليه ، وإذا فقد صفات النجدة والكفاية إنعزل أيضاً كما يعزل المجنون ، لأن فقدانه لهاتين الصفتين يؤدي أيضاً إلى عدم تحقيق الغرض من نصبه إماماً للمسلمين .

واختلفوا في صفة الفسق إذا اقتضت خلعه أم لا . فالذين يرون الخلع يستندون إلى أن الفسق يؤدي إلى عدم الثقة في الإمام ، أما الرأي الثاني فلا يجد في الفسق مبرراً في ذاته يوجب الخلع وإنما ينبغي على أهل الحل والعقد التحقق أولا من فسوقه ثم القيام بخلعه متى ثبت لهم فسقه .

ولم يؤيد الجويني كلا الرأيين لأن الزلات متحملة لمن لا عصمة له ، والجبلات داعية الى اتباع الشهوات والنفس أمارة بالسوء ، وهواجس النفس متضافرة على حب العاجل (فمن الذي ينجو في بياض نهار من زلته ، ولا يتخلص من حق المخافة إلا من يتغمده الله برحمته) [2] . فالإمام مناط بأعمال كثيرة ومتشعبة

---

(١) التمهيد ص ١٨٤

(٢) الجويني / غياث الأمم ص ٩٤

تتصل بشئون المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها في الحرب والسلم ، فيبعد أن يسلم من الخطأ سلامة تامة ، ولا يتصور فسوقه طوال مدة حكمه والقطع به فمن الممكن توبته ، واصطياد أخطاء الإمام في كل تصرف ، ومطالبته خلعه بكل عثرة يؤدى إلى نقض الإمامة واستئصال فائدتها (وإسقاط الثقة بها واستحثاث الناس على سل الأيدى عن ربقة الطاعة) (١) .

ولكن اشتراط عدم البيعة للفاسق ابتداء شيء آخر ، فإن من واجب أهل الحل والعقد حسن الاختيار لهذا المنصب العظيم ، وهم مأمورون ببذل قصارى الجهد للنظر في مصلحة المسلمين ، فلا ينبغى عند إفتتاح العهد بالاقامة وقوع إختيارهم على شخص فاسق مشكوك في تقواه فيصبح معرضاً للتنحية والعزل .

أما إذا استمر الإمام في فسقه وعصيانه . وظهر فساده ، وتعطلت الحقوق والحدود ، ولم يجد المظلومون من ينصفهم ـ أى وقع الضرر على مصالح المسلمين وانتفت الفائدة المرجوة من نصب الإمام ـ فعندئذ يحق استدراك الخطب فإنه (ترك الناس سدى ملتطمين مقتحمين لا جامع لهم على الحق والباطل ، أجدر عليهم من تقريرهم على اتباع من هو عون الظالمين وملاذ الغاشمين) (٢) .

ولكن ، ما هى الطريقة التى يمكن بها إزاحة الإمام وتنحيته عن مكانه ؟

يجيب إمام الحرمين بأنه إذا تم اختيار إمام آخر . واتسقت له الطاعة ليقف فى وجه الامام المراد خلعه ، فإن لم يذعن عامله معاملة البغاة المنشقين عن الجماعة .

هذا إذا استقامت الأحوال للإمام الجديد . أما اذا كانت تنحية الإمام المطلوب خلعه لن تتم إلا عن طريق إراقة الدماء وإثارة الفتن وضياع الأموال والحقوق فتعقد حينئذ مقارنه بين الاضطرابات المتوقعة والواقع الحاضر ، فإذا زاد

---

(١) المصدر السابق ص ٥٠

(٢) نفس المصدر ص ٥٢

احتمال المتوقع عن البلاء الحاضر فينبغي الإستمرار على الأمر الواقع ، أو بعبارة أخرى (للأمة خلع الإمام بسبب يوجبه وإن أدى إلى الفتنة إحتمل أدنى المضرتين)[1] .

ويستشهد الجويني بحرب علي ومعاوية ، إذ لما تفاقمت الأمور وكادت الأعداد الكثيرة من المسلمين تفنى أجلب علي إلى التحكيم ، وكان موقف بعض الصحابة الذين تخلفوا عن القتال مؤيداً لعزوفهم عن هذه الحرب خشية الفتن .

والرأي الذي يصل إليه إمام الحرمين من كل ما تقدم هو أنه إذا لم يجد المسلمون من يستطيع أن يقف في وجه الإمام المطلوب خلعه لتنحيته دون إراقة دماء واضطراب الأحوال ، فلا مجال لثورة الآحاد المتفرقين في أنحاء البلاد لأن ثورتهم لن تؤدي إلا إلى زيادة المحن واتساع رقع الفتن . أما إذا اتفق رجل مطاع ذو أتباع وأشياع ، ويقوم محتسباً لمعروف ناهياً عن المنكر آمراً ، وانتصب بكفاية المسلمين ما دفعوا إليه ، فليمض في ذلك قدماً والله ينصره على الشرط المقدم في رعاية المصالح ، والنظر في المناجح ، وموازنة ما يندفع ويرتفع بما يتوقع)[2] .

ومثل هذا النص يعطينا مغزى هاماً لنظرية الخروج على أئمة الجور عند الجويني - وهو الذي يمثل الفكر السني في مرحلته المتطورة ، فإن نظرية الخروج اقترنت أولاً بحركة الخوارج ضد علي ، ولكننا لم نجد لها صدى عند أهل السنة بمفهومها عند الخوارج لأنها كانت عندهم بمثابة حركات ثورة واضطرابات هوجاء لا تراعي مصالح الجماعة الإسلامية ، وإنما تستهدف الخروج على الإمام وخلعه فحسب ، دون مبالاة بما تؤدي اليه هذه الحركة من أضرار تعود على المسلمين تفرق جماعتهم ، وتفتت وحدتهم ، وتفقدهم النفوس والأموال ، وربما

---

(١) الايجي : المواقف ص ٤٠٠

(٢) الجويني : غياث الأمم ص ٥٦ و ٥٧

أدت أيضاً إلى طمع الأعداء فيهم .

أما أهل السنة ، فقد كيفوا نظريتهم فى الخلع وفق مصلحة الأمة وبما يعود عليها من النفع ، أو ما يسبب الخروج على الإمام من وقوع ضرر . واختاروا ما هو أكثر صلاحية للجماعة . ومن هنا ظهرت الفكرة القائلة بأن أهل السنة لا يرون الخروج على الأئمة ، ولا شك أنها فكرة خاطئة لأنها تنظر إلى جانب واحد من النظرية عند أهل السنة ، ونستدل على هذا من الرأى الذى يورده الباقلانى إذ يذهب إلى أن الأمة لا تملك فسخ عقد الإمام « من غير حدث يوجب خلعه » (١)

هذه النظرة السليمة فى الواقع للمسألة والتى تمثل بحق الفكر السنى ، فلا ينبغى أن يترك شأن الإمامة - بما لها من مركز خطير - دون إحاطتها بضمان الإستمرار وكفالة الطمأنينة للجماعة الإسلامية ، واستقرار الإمام فى منصبه ، بحيث يتمكن من أداء واجباته ، ومادام لم يقترف ذنباً يوجب الخلع .

أما الخلع فهو إجراء استثنائى قد يهز كيان المجتمع الإسلامى ولهذا وضع أهل السنة له قيوداً كثيرة ، ولم يوافقوا على الخلع إلا فى الحالات التى أوضحها لنا الباقلانى والجوينى ، وبالطريقة التى تحفظ للجماعة الإسلامية وحدتها ، وتحقق لها مصلحتها .

---

(١) الباقلانى : التمهيد ص ١٧٩

ثانيا ـ النظريات الفلسفية فى الامامة :

بعد أن عرضنا للنظريات الكلامية فى موضوع الامامة ، ننتقل إلى فلاسفة المسلمين ، فنتناول الفكرة عندهم بالترتيب : الكندى (٢٥٢هـ = ٨٦٦م)[١] الفارابى (٣٣٩هـ = ٩٥٠ م) ابن سينا (٤٢٨ هـ = ١٠٣٦م ثم ابن خلدون (٨٠٨هـ = ١٤٠٥م) .

ا ـ الفارابى:

إن نظرية الفارابى السياسية لا تنفصل عن فلسفته فى جملتها ، أو بعبارة أخرى أن (مدينة الفارابى جمعت ، على التقريب ، فلسفته)[٢] .

ونظرية الفارابى فى الوجود هى أن كل موجود إما واجب الوجود أو ممكن الوجود ، ولما كانت العلل لا تتسلسل إلى ما لا نهاية ، فلابد من وجود موجود أول واجب الوجود ، وهذا الموجود الأول هو الله ، فالله وحده هو العقل المحض ، ثم تفيض عنه العقول التى يفيض بعضها عن بعض ، وفيهما الكثرة ، فالموجودات سلسلة متدرجة متصلة ، والنظام البديع المتجلى فى هذا العالم فائض

---

[١] لم تصلنا أبحاث الكندى السياسية ضمن رسائله ، ولكن صلة هذا الفيلسوف بالخلفاء العباسيين ومقدمات رسائله التى يمجد فيها الخلفاء تشير إلى أنه لم يكن شيعيا فى آرائه . ومن الدلائل التى تلمح فيها اتجاهه السنى هو إثبات الوحى النبوة وحدها ولم يشرك معها الإمامة عن طريق العلم الغيبى أو السرى . كما أنه أعلن أن ما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم لا يحتاج إلى وصى معصوم ، نستنتج هذا من قوله : [ولعمرى إن قول الصادق محمد صلوات الله عليه وما أدى عن الله عز وجل لموجود جميعاً بالمقاييس العقلية ، التى لا يدفعها إلا من حرم صورة العقل واتحد بصورة الجهل من جميع الناس] ج ١ ص ٢٤٤ رسائل الكندى الفلسفية تحقيق د . أبو ريدة ط ١٣٦٩ هـ ١٩٥٠ م .

[٢] دكتور عبد الحليم محمود / التفكير الفلسفى فى الاسلام ص ٣١٩

عن الله منذ الأزل ويذهب الفارابى (إلى أن حكمة الفلاسفة وكذلك حكمة الأنبياء تفيض عن العقل الفعال)(١)

ولا يرسم فيلسوفنا عن طريق (المدينة الفاضلة نظاماً سياسياً يعبر به عن فكرته عن المجتمع المثالى فحسب ، وإنما يتجه أيضاً لبيان معتقدات أهلها ونظام سلوكهم نحو بعضهم البعض كجماعة وصلتهم برئيس المدينة(٢) . ولكن فلسفته السياسية التى يعبر عنها فى المدينة الفاضلة هى لون من ألوان التفكير اليوتوبى(٣)

ويعلل ديبور هذا اللون فى تفكير الفارابى بأنه رجل شرقى ولهذا فقد (ظن أن معانى الجمهورية الأفلاطونية تتلخص فى صورة الرئيس الفيلسوف)(٤) . فما هى نظرية أفلاطون ؟ .

إن أفلاطون أوضح لنا فى (الجمهورية) أن الدولة تنشأ لعدم استقلال الفرد بسد حاجاته بنفسه وافتقاره إلى معونة الآخرين ، ولهذا اتجه الناس إلى الإجتماع وأطلق على المجتمع إسم المدينة أو الدولة حيث يتبادل فيها الأشخاص حاجاتهم هذا التفكير الأفلاطونى نرى انعكاس أثره على الفارابى حينما يبين ضرورة المجتمع الإنسانى بقوله (والإنسان من الأنواع التى لا يمكن أن يتم لها الضرورى من أمورها ولا ينال الأفضل من أحوالها إلا باجتماع جماعات (٥) .

كما يظهر التشابه بين مدينة الفارابى ونظرية أفلاطون السياسية بشكل واضح

---

(١) ديبور \ تاريخ الفلسفة فى الاسلام ص ١٧٥ .

(٢) عبد الحليم محمود / التفكير الفلسفى فى الاسلام ص ٣١٩ .

(٣) يعرف الدكتور مصطفى الخشاب كلمة يوتوبيا Utopia بأنها مشتقة من كلمتين يونانيتين معناهما لا يوجد فى أى مكان ، أى الذى يرمى إلى غايات إصلاحية فى مختلف الميادين وهو تفكير ينزع إلى بيان ما ينبغى أن تكون عليه النظم السياسية والعمرانية (ص ١٨٤ من كتابه النظريات والمذاهب السياسية) .

(٤) ديبور / تاريخ الفلسفة ص ١٧٢ .

(٥) الفارابى / السياسات المدنية ص ٤٩ .

عندما يصف أفلاطون مدينته بأنها خيالية . ويخص رئيس هذه المدينة أو الدولة بمزايا جسدية وعقلية تؤهله لأداء مهامه فالحاكم الحكيم عنده هو صاحب المواهب الكاملة ، وينزع إلى الفلسفة ، سريع التنفيذ ، شديد المراس [١] .

والرئيس الأول عند الفارابي هو الأول على الإطلاق ، وهو الذي لا يحتاج فى أى شيء أصلا أن يرأسه إنسان ، بل يكون قد حصلت له العلوم والمعارف بالفعل ، ولا تكون به حاجة فى شيء إلى إنسان يرشده [٢] . وهذا الإنسان هو الملك فى الحقيقة عند القدماء ، وهو الذى ينبغى أن يقال فيه أنه يوحى " فإن الإنسان إنما يوحى إليه إذا بلغ هذه المرتبة لأن العقل الفعال فائض عن وجود السبب الأول وهنا نجد نظرية الفارابى فى الوجود مطبقة فى نظريته السياسية لأن مدبر تلك المدينة شبيه بالسبب الأول الذى به وجود سائر الموجودات ثم تنحط عنه سائر الموجودات قليلا قليلا [٣] .

ويصف الفارابى رئيس المدينة بأن الإمام وأنه الرئيس الأول ، وبعده رئيس الأمة الفاضلة ورئيس المعمورة من الأرض كلها حيث اجتمعت فيه إثنتا عشرة خصلة مفطورة فيه . أحدها أن يكون تام الأعضاء وطبيعتها ملائمة للأعمال التى يقوم بها ، ثم أن يكون جيد الفهم والتصور حتى يتمكن من فهم ما يقصده القائل ثم أن يكون جيد الحفظ لما يدركه ، ولا يكاد ينساه ، ثم أن يكون جيد الفطنة يرى الشيء بأدنى دليل فطن إليه على وجهه الصحيح ، ثم أن يكون سليم العبارة يؤاتيه لسانه على إظهار ما يضمره ، ثم أن يكون محباً للتعلم مقبلا عليه لا يؤلمه تعب التعليم ، ثم أن يكون غير شره فى إشباع احتياجاته الجسدية متجنباً للعب مبتعداً عن اللذات ، ثم أن يكون محباً للصدق مبغضاً للكذب ؛ ثم أن يكون

---

(١) جمهورية أفلاطون ص ٤٣ و ٤٩ .
(٢) الفارابى/ السياسات المدنية ص ٤٩
(٣) المصدر السابق ص ٥٤

كبير النفس محباً للكرامة مبتعداً عن المشين من الأمور ، بحيث تسمو نفسه إلى الأرفع منها ، ثم أن يستهين بأعراض الدنيا من درهم ودينار ، ثم أن يكون محباً للعدل وأهله كارها للظلم وأهله، ثم أن يكون عدلا غير صعب القياد ولا جموحاً ولا لجوجا إذا دعى إلى العدل بل صعب القياد إذا دعو إلى الجور وإلى القبيح، ثم أن يكون قوى العزيمة مقداماً غير خائف ولا وجل .

ولما كان اجتماع هذه الخصال كلها أمراً عسيراً بحيث لا تتوافر إلا فى الواحد بعد الواحد والأقل من الناس ، فإن وجدت فى المدينة الفاضلة كان هو الرئيس [١] .

والواقع أن الفارابى لم يضع فلسفته السياسية فى إطار المدينة الفاضلة فحسب ، وإنما قدم لنا نماذج أيضاً للمدينة الجاهلة والمدينة الفاسقة والمدينة الضالة [٢]، مما أدى بمفكر غربى هو (كراد فو) أن يضع فيلسوفنا فى مصاف بعض الفلاسفة المحدثين ، إذ يذكرنا بنظرياتهم التى وضعوها فى تفسير قيام المجتمعات السياسية كنظرية الكفاح الشامل ونظرية الكفاح لأجل الحياة وغيرها ، وعلى الأخص قاعدة سيادة الأقوى وبقائه مما يجعل الفارابى يقترب من آراء الفيلسوف الألمانى نيتشه [٣] .

ولكن الفارابى - فيما يبدو - لم يتطرق فى فلسفته إلى السياسة هادفا إلى تقويم نظام الحكم أو إبداء الرأى فى موضوع الإمامة ؛ وإنما لأن السياسة من أبحاث الفلسفة ، فإن آراءه التى قدمها لنا سواء فى : (المدينة الفاضلة) أو (السياسات المدنية (لا يظهر فيها أى إتجاه واقعى ، وذلك بالرغم من أن أفلاطون - الذى

---

(١) الفارابى / آراء أهل المدينة الفاضلة ص ٨٧ و٨٨ .

(٢) الفارابى / السياسات المدنية ص ٥٧ .

(٣) دكتور أبو ريدة / تعليق رقم ٢ ص ١٧٣ من كتاب تاريخ الفلسفة فى الإسلام [دى بور] .

يبدو متأثرا به - قد ابتدأ فى معالجته لنظام الدولة السياسى مثالياً (ثم أخذ مع تقدم السن يتجه فى أسلوبه نحو الواقعية) [1].

ب - ابن سينا (٤٢٨ ﻫ = ١٠٣٦ م):

إن ابن سينا ولد ونشأ وتثقف فى عصر وبيئة وبيت شاعت فيها التعاليم الشيعية، بيد أن هذا لا يمنع هذا الفيلسوف المعتد بنفسه وعقله ألا يستجيب لما يتردد فى ذلك الجو الشيعى - كما يرى الدكتور محمد مصطفى حلمى، بل رفض قبوله، لأنه هو نفسه يحدثنا عن عدم قبوله لآراء الإسماعيلية.

وقد كان للبيئة الشيعية التى نشأ فيها حافزاً لأحد الشيعة هو على بن فضل الله الجيلانى (بعد سنة ١٠٧٠ ﻫ = ٦٥٩ م)[2]، أن يحاول التوفيق بين النصوص التى أوردها ابن سينا فى كتابه (الشفاء) لكى يوفق بينها وبين مذهب الإمامية الإثنى عشرية، ثم يضع الشيخ الرئيس من بين أكابر علماء هذا المذهب وهى المحاولة التى تصدى لها الدكتور محمد مصطفى حلمى لبيان مدى توفيق المؤلف فيها.

وسنعرض لأهم المسائل التى حاول مؤلف (توفيق التطبيق) بواسطتها ضم ابن سينا إلى صف الشيعة، وهى تدور حول فكرة الإمامة: مثل نظرية الوجوب على الله وعصمة الإمام وأفضلية على وإمامته.

عالج الجيلانى فى مقالته الأولى مسائل قريبة الصلة بالمنطق والميتافيزيقا، فعرض نظرية ابن سينا فى واجب الوجود، ويتدرج فى عرضه إلى أن يصل إلى ضرورة وجود الإمام المعصوم، لأن الكلام فى الإمامة يقتضى الكلام عن النبوة، والنبى

---

(١) دكتور محمد عبد المعز نصر / الدولة والمواطن ص ٣٥.

(٢) يرى الدكتور محمد مصطفى حلمى أنه مات على الأرجح بعد سنة ١٠٧٠ ﻫ.

مستخلف عن الله وكذلك الإمام مستخلف عن النبي ، ومن خلال نظرية ابن سينا الفلسفية عن الواجب والممكن والممتنع يستدل الجيلاني على أن وجود غير المعصوم دال على وجود المعصوم، لأن وجود الممكن دال على وجوب الواجب الوجود . وينتهي إلى وجود المعصوم المنصوب عن النبي واجب على الله، ويقول (فيلزم وجود المعصوم بين الناس ، ليؤمن عن الميل والحيف والوسواس ، ولأن وجود المعصوم نافع فيه أمر الدين والدنيا بل واجب) [١] .

وقد استدل على نص لابن سينا في فصل إثبات النبوة لكي يستدل به على أن السان لا يترك وجود الإمام والنبي لا يترك نصب الوصى

ومن رأى الدكتور محمد مصطفى حلمي أن هذا النص لا يؤدي إلى إثبات أن ابن سينا قد اتجه فيه إتجاها شيعيا . وإنما أراد به إثبات شيء واحد هو النبوة، وأن الجيلاني تعسف وخرج عن المعنى الحقيقي الذي أراده "الشيخ الرئيس [٢] فابن سينا في نظريته عن إثبات النبوة إثباتاً عقلياً جعلت الجيلاني يلتمس الأدلة – متعسفاً – لكي يجعل الإثبات العقلي للنبوة إثباتاً عقلياً لوجوب الإمامة ، لتتفق مع المنهج الشيعي في الإمامة والقول بأنها واجبة على الله .

وكما أن النظرية الشيعية تعتمد ضمن أركانها على الاعتقاد – كما بينا – على أن الإمامة تتم عن طريق "النص" ، وأن الرسول صلوات الله عليه أوصى بها إلى علي بن أبي طالب بعده ، وأنه أفضل الخلفاء ، فإن الجيلاني يؤول أيضاً الآيات القرآنية والأحاديث والأخبار ليتخذها مقدمات يصل بها إلى أن علياً هو أفضل الأمة وينكر ورود أية أخبار تثبت أفضلية الخلفاء الراشدين الثلاثة [٣] ، وحاول المطابقة بين نص لابن سينا وبين علي بن أبي طالب ، فيقول (وذكر في كتاب

---

[١] توفيق التطبيق ص ٢٢ .
[٢] المصدر السابق ص ٢٠١ .
(٣) الجيلاني / توفيق التطبيق ص ١٨١ [تحقيق وتعليق دكتور محمد مصطفى حلمي] .

الإشارات في النمط الثامن والتاسع والعاشر ، أوصاف الكاملين والعارفين ، في خرق العادات والإخبار بالمغيبات . . وهذه الجملة من الأوصاف لا يوجد منها شيء في الأصحاب إلا لأمير المؤمنين ، وإمام المتقين عليه صلوات الله رب العالمين) [١] . وأشار الجيلاني إلى قيام علي بخلع باب خيبر وأن ذلك تم بفعل قوة روحانية ، ثم أتى بنص آخر ورد في الحواشي التي على هامش إلهيات الشفاء - ولكن لم يثبت أنها لابن سينا حقيقة - ليجعل من علي بن أبي طالب أفضل الصحابة لأنه بينهم كالمعقول بين المحسوس ، فهو الأفضل [٢].

وفي نص آخر لابن سينا يقول فيه : (ثم يجب أن يفرض السان طاعة من يخلفه ، وأن لا يكون الاستخلاف إلا من جهته) ، فيفسر الجيلاني المقصود بالسان بأنه النبي ﷺ صاحب السنة السنية إذ جعل عليا خليفة على الأمة من بعده بأمر ربه ويحاول صاحب (توفيق التطبيق) أن يجعل من الرئيس الشيخ - في حديثه من خلال النص الآنف الذكر - من القائلين بالنص النافين للاختيار ولكن الدكتور محمد مصطفى حلمي يرى أن الذي يصح فهمه من كلام ابن سينا هو أن (فرض الطاعة لمن يخلف النبي واجب على النبي ، وأن الاستخلاف يجب أن يكون من جهة النبي ، أو بإجماع من أهل السابقة ، وأن هذا أو ذاك لا يختص به علي من دون أبي بكر)[٣] .

وفي موضع آخر يحمل الجيلاني نصوصا أخرى لابن سينا معاني تكفير من خرج على إمامة علي ، وعلى رأسهم معاوية ، بينما يمكن أن نفهم من هذه النصوص أن ابن سينا قصد أن يكون كلامه عاماً على كل من خرج على الخليفة سواء أكان علياً أم غيره . يقول ابن سينا (فإن صح الخارجي أن المتولي الخلافة غير أهل لها فإنه ممنوع بنقص ، وأن ذلك النقص غير موجود في الخارجي ،فالأولى أن

---

(١) توفيق التطبيق ص ٥٥ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٠٧
(٣) المصدر نفسه صفحة ٢١٤

يطابقه أهل المدينة)[١] .

ويرى الدكتور محمد مصطفى حلمى أن المفهوم من هذا النص هو أحد احتمالين: إما ان الشيخ الرئيس تحدث عن الخلافة والخليفة حديثاً عاماً ، أو أنه يعارض المذهب الشيعى القائل بعصمة الإمام لأن كون الخليفة موقتاً لنقد الخارجين عليه ، فان معناه أنه قد انحرف عن طريق الصواب مما يقتضى الخروج عليه[٢] بل إننا نجد فى هــــذا النص متابعة من ابن سينا لنظرية المتكلمين الأشاعرة ، والمعتزلة القائلين بالإختيار ، فى خلع الإمام فى الحالات التى أوجبوها.

أما مسألة إتصاف على بخواص النبوة من النفس القدسية ،فانه تأويل للجيلانى لكلام ابن سينا إذ أن هذا التأويل جاء بعيداً كل البعد عما يقصده فيلسوفنا . يقول الدكتور محمد مصطفى حلمى : (على أن تدبر هذه الألفاظ ، وتعقل معانيها فى الحدود التى يقتضيها السياق والموضوع والقرائن فى كلام الشيخ الرئيس ، يظهرنا على أن ابن سينا لا يكاد يعنى شيئاً مما يعنيه مؤلف « توفيق التطبيق » من أن علياً رضى الله عنه هو هذا الرب الإنسانى [٣] .

والآن ، بعد أن تبين لنا شطط الجيلانى فى تفسير النصوص المتعلقة بالإمامة لابن سينا يبقى احتمال الاتجاه السنى للرئيس الشيخ ، خاصة من واقع نظريته فى خلع الإمام ، وفكرته عن الطريقة التى يتم بها استخلاف الإمام أو الخليفة ، وهى لا تتعدى وسيلتين : الاستخلاف بالنص من جهة السان ، والاستخلاف بواسطة أهل الحل والعقد[٤] .

---

[١] نفس المصدر صفحة ٧١ ، ٧٥ .
[٢] توفيق التطبيق صفحة ٢١٩ .
[٣] المصدر السابق ص٢٢٨ .
[٤] نفس المصدر ص ٢١٧

أما النتيجة التى وصل إليها الدكتور محمد مصطفى حلمى ، فهى أن مؤلف (توفيق التطبيق) لم يقف عند حد تفسير الألفاظ والعبارات لكشف معانيها الإصطلاحية فحسب، وإنما هو حاول أيضاً تأويل بعض ألفاظ ابن سينا تأويلا يتفق مع المذهب الشيعى الإثنى عشرى ، وأن فى مصنفات ابن سينا ألفاظاً وعبارات تشبه إلى حد بعيد أو قليل ألفاظاً وعبارات شيعية التى قد يتفق معها الشيخ الرئيس بصفة عامة ، ولكن ليس واحدة من هذه الأفكار أو لفظ أو عبارة من تلك الألفاظ والعبارات تعنى أن ابن سينا كان متشيعا لعلى ، إلى الحد الذى يجعلنا نقول: إنه كان شيعيا سواء إماميا بوجه خاص ، وإماميا إثنى عشريا بوجه أخص .

نستطيع أن نستخلص من حديثنا عن الفارابى وابن سينا أن المتكلمين كانوا أكثر أصالة فى أبحاثهم لمسألة الإمامة من الفلاسفة ، وظهر ارتباطهم بالإسلام فالفارابى كان متأثراً كما اتضح لنا ـ بفلسفة أفلاطون أما ابن سينا ، فبالرغم من أن الرأى الأخير فى موقفه السياسى لم يتضح بعد ، فإننا نلتمس له سبباً فى عدم طرقه لنظرية الإمامة أو توغله فيها) لأنه لم يتعرض لبناء المذاهب الأخلاقية والسياسية من ناحيتها النظرية ، بل ترك ذلك لعلماء الفقه) [1]. وارتباط علماء أصول الدين بالإسلام ، أظهر لنا أصالة الفكر الفلسفى السياسى عندهم الذى دار كله حول فكرة الإمامة ، فالفلسفة فى أية أمة من الأمم (هى انبعاث داخلى يعبر عن الروح الحضارى لهذه الامة)[2] . وبينما عكف العلماء على بحث الخلافة فى دائرة الإسلام، استورد الفلاسفة أفكارهم من اليونان ، فظهر بينهما الاختلاف الشديد فلا يمت أحد للآخر بصلة .

---

[١] ديبور / تاريخ الفلسفة صفحة ٢٠٧ .

[٢] نشأة الفكر ج ١ صفحة ٦٤٢ .

ج - ابن خلدون :

بقي لدينا إبن خلدون (٨٠٨هـ = ١٤٠٦م) الذي سنعرض آراءه في الإمامة.

إذا ذكر ابن خلدون ، طفر في الذهن لأول وهلة إرتباطه بعلم التاريخ وفلسفته لأنه - كما يذكر دى بور - واضع أساس فرع فلسفي جديد ، هو فلسفة المجتمع أو فلسفة التاريخ[١] كما عرفه الباحثون الأوربيون كمؤسس علم الاجتماع الحديث وأنه اقتصادي مبتكر (ومنهم من يجعله فيلسوفا اجتماعياً واقتصادياً معاً)[٢] .

ولنا ولسنا هنا في مجال بسط آرائه الاجتماعية ، ولكننا بصدد معالجة فلسفته السياسية وحجر الزاوية فيها نظريته في الإمامة أو الخلافة لقد خاض هـذا الفيلسوف أيضاً في مسألة الخلافة لكي يوضح الفروق التي بينها وبين الملك ، فالناس في المملكة يخضعون لقوانين سياسية يخضع لها الكافة وينقادون لأحكامها أما السياسة الدينية فهي التي جاءت بها الشرائع لتسري في حق الناس وتنظم لهم جميع أحوالهم ، فهي نافعة للحياة الدنيا والآخرة - أي معاملة وعبادة - ويتولاها أهل الشريعة ، وهم الأنبياء ومن يخلفهم. فنظريه ابن خلدون في الخلافة لا تخرج عن الدائرة الكبرى للإسلام التي يدور في محيطها مفكرو المسلمين، حيث ربطوا بين الحياة والمعاد ، وأقروا بسريان أحكام الشريعة في كافة أحوالهم سواء منها ما يتعلق بشئون الدنيا ، أو ما يرتبط بأمور الدين (فليس المقصود بهم دنياهم فقط فإنها كلها عبث وباطل إذ غايتها الموت والفناء والله يقول (أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً - فالمقصود بهم إنما هو دينهم المفضي بهم إلى السعادة في آخرتهم)[٣]

وبمثل هذا المضمون الفكري إرتبطت أجيال المسلمين ، وغالت أحكام السياسة

---

(١) ديبور / تاريخ الفلسفة ص ٣٠٦ .

(٢) دكتور أبو ريده / المصدر السابق هامش ص ٣٠٦ .

(٣) المقدمة ص ١٩٠ - والآية رقم ١١٥ سورة المؤمنون .

أيضاً مرتبطة بأحكام الدين ، فكما اتخذ المسلمون من الكتاب والسنة محوراً لعقائدهم وأفكارهم وفلسفاتهم فى شتى فروع الحياة ، لم تخرج السياسة عن هذه القاعدة أيضاً (فالحياة الإسلامية كلها ليست سوى التفسير القرآنى ، فمن النظر فى قوانين القرآن العملية نشأ الفقه ، ومن النظر فيه ككتاب يضع الميتافيزيقا نشأ الكلام ، ومن النظر فيه ككتاب أخروى نشأ الزهد والتصوف والأخلاق ومن النظر فيه ككتاب للحكم نشأ علم السياسة) (١)

وظلت التيارات والنزعات المعارضة للإسلام تحاول أن تنال منه بشتى الطرق إلى أن أفلحت فى هدم الصرح الأخير لمحتوى النظام الإسلامى فى الحكم - ونقصد به الخلافة العثمانية فى مستهل القرن العشرين (١٣٤٢هـ = ١٩٢٣م) كما سيأتى فى موضعه ، فانفصلت القاعدة عن التطبيق ، أو بعبارة أخرى تمت التفرقة بين الإسلام والحكم أو بين الخلافة والسلطة ، عندئذ فقط تمكن منه الأعداء ، لأنه قبل هذا الحدث الخطير لم يستطع أعداء الإسلام النيل منه بأى حال . يقول ديبور عند عرضه لأثر مقدمة ابن خلدون فى سياسة المسلمين (ومع هذا فقد كان لكتابه أثر مستمر بين علماء الشرق ، وكثير من ساسة المسلمين الذين قضوا على آمال كثيرين من ملوك أوروبا وساستها منذ القرن الخامس عشر ، كانوا ممن قرأ ابن خلدون وتخرج على كتبه) (٢) .

ولم يخرج فيلسوفنا فى صلب تفكيره السياسى عن نص العبارة التى أسلفنا ذكرها إقتباساً من مقدمته ، وكانت الحقبة الزمنية الطويلة منذ أن كتبها ابن خلدون فى القرن الخامس عشر ، إلى سقوط الخلافة فى القرن العشرين - نحواً من خمسة قرون ، هى عمر الخلافة العثمانية (٣) التى كانت انتصاراتها المتوالية تثير جزع

---

(١) نشأة الفكر ج ١ صفحة ٢٢٦ .

(٢) ديبور : تاريخ الفلسفة ص ٣١٥ و ٣١٦ .

(٣) روكلمان : الأتراك العثمانيون وحضارتهم صفحة ٥ .

الغرب وتدفعه إلى الحرب ضد المسلمين [1] .

ومع هذا ، فإنه كثيراً ما نجحف ابن خلدون ونغمضه حقه – كما يرى الأستاذ ساطع الحصرى – عندما نزن مادة المقدمة بما تحتويه الكتب الحديثة ، وننسى الفارق الزمنى الشاسع الذى يربو على عدة قرون . فالمنهج الصحيح إذا فى رأيه هو دراسة آرائه ونظرياته من خلال آراء معاصريه ، وما أضافه المفكرون فى العصور التى أتت بعده [2] .

وابن خلدون فى نظرته لموضوع الخلافة الذى يعنينا ، لم ينحرف عن الخط الذى رسمه الأولون فى مثل استخدامه لنظريته العصبية بمعنى الشوكة والقوة واتفاقه مع أهل السنة فى عدم إباحة الخروج إلا فى أضيق الحدود ، بشروط خاصة يضعها ، ونظرته إلى الإمامة كقضية مصلحية وليست قاعدة إيمانية ، ونقده للنظرية الشيعية فى الإمامة .

ومن الملاحظ أن ابن خلدون فى أبحاثه السياسية يقترب اقتراباً شديداً من الواقعية بمقارنته بمفكر آخر – هو أبو بكر الطرطوشى (٥٢٠ هـ = ١١٢٦ م) – فإن فيلسوفنا (ليس أول من استطاع أن يستخلص السياسة من الاعتبارات الدينية فقط بل هو أول من استطاع كذلك أن يشرحها بطريقة أصح من الوجهة العملية) [3] .

وينقسم عرضنا فى هذا المبحث عن ابن خلدون إلى الموضوعات الآتية :

نظريته فى الخلافة ، نظريته فى العصبية ، رأيه فى شرط القرشية ، رأيه فى العرب ، نقده لفكرة المهدى .

---

[1] المصدر السابق صفحة ٢٧ و ٢٨ .
[2] ساطع الحصرى : دراسات عن مقدمة ابن خلدون صفحة ٥ و ٦ .
[3] دكتور طه حسين : فلسفة ابن خلدون الاجتماعية ص ٥٥ .

د ـ نظرية العصبية :

يكاد ينعقد الإجماع بين الباحثين على أن نظرية العصبية هى نظرية مبتكرة وضعها ابن خلدون حيث أدار حولها مباحثه الاجتماعية ، ويتصل بها أيضاً مباحثه فى الإجتماع السياسى . يقول الأستاذ ساطع الحصرى : (ولا نغالى إذا قلنا ـ بهذا الإعتبار ـ أنها تؤلف أنظومة Systen تامة التكوين فى الاجتماع بوجه عام والإجتماع السياسى بوجه خاص ، لأن ابن خلدون يبنى هذه النظرية بالتدريج ويكون هذه الأنظومة قسما بعد قسم) [١] .

والعصبية عند ابن خلدون هى أساس القوة والشوكة . ويعرض لنظريته فى العصبية بالتدريج . كما يوضح الأستاذ الحصرى ؛ فيبدأ بتدعيم وجهة نظره بأن القوة لازمة للحكم ، ويورد آية من الكتاب (وهديناه النجدين) و (فألهمها فجورها وتقواها) ليعبر عن خصال الشر والخير فى الإنسان . وإذ كان الشر أقرب الخصال إلى الطبيعة الإنسانية ، فإن الدين كفيل بتهذيب النفوس ، أما إذا ضعف الوازع الدينى فلا يصد الإنسان إلا وازع مادى يتمثل فى حكمه بالقهر والسلطان . والتحليل الأولى للعصبية أنها تلتحم بالنسب ، فهو يهدف إلى الترابط والتساند والموازرة ليتحقق الإتحاد والالتحام بكثرة العدد ووفوره ويذهب إلى أبعد من هذا لأنه يرى الترابط لا فى النسب المؤدى إلى لحمة النسب وإنما يجده أيضاً مع بعد النسب فإن : (اللحمة الحاصلة من الولاء مثل لحمة النسب) [٢] .

وفى هذه الحالة ، فإنه بالرغم من بعد النسب فسيبقى منه شوق تحمل على النصرة لذوى نسبه .

---

[١] ساطع الحصرى : دراسات عن مقدمة ابن خلدون ص ٣٣٣ .

[٢] المقدمة ص ١٢٧ .

ونظرية العصبية التى ابتكرها لتفسير (تكون الدول وانحلالها وأيدها بما شاهده من أحوال الأمم) [١] يمكن ردها من أحد الوجوه إلى تأثره بأحداث عصره التى تتلخص فى التحول والانتقال الحضارى من العالم العربى إلى العالم الغربى ، إلى جانب إنقسام البلدان العربية فيما بينها بين المغرب والمشرق . مع إنحسار الحكم العربى عن أسبانيا وتفتته بين عدة أسر فى المغرب العربى [٢] .

ولكنه فى توسيع دائرة النسب وتعميمه للولاء حتى يشمل النسب العام فى القبيلة يكاد يبتعد عن مؤثرات عصره إذ يقول (إذ النسب أمر وهمى لا حقيقة له ونفعه إنما هو فى هذه الوصلة والالتحام) [٣] ، فهو يحاول إيجاد العدد الكبير ذى الشوكة الذى يلتف حول وحدة النسب ، فهو الولاء للجماعة الكبيرة العدد أو بتعبيرنا الحديث ، الأغلبية التى تربطها وحدة الفكرة والعقيدة لأنه يهدف من وراء هذا التجمع الوصول إلى العصبية الغالبة لغيرها لتتمكن من الوصول إلى الحكم فى مثل قوله (ولما كانت الرئاسة إنما تكون بالغلب وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب) [٤] .

وتتدرج العصبية المؤسسة على القوة والشوكة لتتغلب على سائر العصبيات لتصبح لها الرياسة ، ثم تصل إلى ذروتها مستهدفة الحكم ، أو الملك ؛ فالملك هو الغاية الأخيرة للعصبية . فالعصبية لازمة للملك بعد أن تستمر حركة التغلب لتجمع بين جوانحها أهل العصبيات الأخرى وهكذا : إلى أن تصل إلى الغاية المنشودة -- وهى الملك - فتصبح مكافئة فى قوتها قوة الدولة فى هرمها [٥] .

---

(١) تعليقة الدكتور أبى ريدة بهامش ص ٣٤٥ من كتاب تاريخ الفلسفة \ دي بور .
(٢) ساطع الحصرى : دراسات عن مقدمة ابن خلدون ص ٥٣ و٥٤ .
(٣) المقدمة ص ١٢٩ .
(٤) المصدر السابق ص ١٣١ .
(٥) نفس المصدر ص ١٣٩

فالعصبية الغالبة فى الواقع متآلفة من عصبيات كثيرة إستطاعت أن تتغلب على غيرها فتسودها .

ولكن الملك (أو الحكم) لا يتحقق بالعصبية والغلب لحسب نهما الوسيلة وليسا الغاية ، لأن استمراره يتطلب اتباع القواعد التالية :

أولا : عدم الاستسلام للترف ومظاهر النعيم والركون إلى الدعة والراحة لأن الترف من عوائق استمرار الحكم .

ثانياً : التخلص من خلق الانقياد والمذلة لأن الذل والخضوع للقهر كاسران لسورة العصبية ، فينبغى ألا يتسم الجيل الحاكم بالمذلة وإنما يظل متمسكا بحمية المدافعة والمقاومة

ثالثاً : وهو العامل الأهم - التنافس فى الخير والخصال الحميدة ; فالسياسة والملك هى كفالة للخلق وخلافة لله فى العباد لتنفيذ أحكامه فيهم وأحكام الله فى خلقه وعباده إنما هى بالخير ومراعاة المصالح كما تشهد به الشرائع وأحكام البشر إنما هى من الجهل والشيطان) [1] .

وبهذه القواعد بنى ابن خلدون الأسس المعنوية للدولة ، إذ يرى فون كريمر فى هذه الدعامات ما من شأنه أن جعل ابن خلدون يضع للقوى الأدبية فى الدولة — ممثلة فى العصبية والدين — شأناً لا يقل عن القوى المادية [2] ، كما يصف لنا فيلسوفنا فضلا عما تقدم الأخلاق السياسية التى يراها لازمة لكى يستحق أصحابها أن يكونوا من رجال السياسة أو الإمامة :

١ - تعظيم الشريعة وإجلال العلماء الحاملين لها والوقوف عند ما يحددونه لهم من فعل أو ترك .

---

[١] المقدمة ص١٤٣ .

[٢] هامش صفحة ٣١٦ الدكتور أبى ريدة من كتاب تاريخ الفلسفة - ديبور .

٢ - الكرم والعفو عن الزلات والاحتمال من غير القادر .

٣ - حمل الكل وكسب المعدم والصبر على المكاره والوفاء بالعهد .

٤ - بذل الأموال فى صون الأعراض .

٥ - الانقياد إلى الحق مع الداعى له والتواضع للمسكين واستماع شكوى المستعينين .

٦ - التدين بالشرائع والعبادات والقيام عليها وعلى أسبابها .

٧ - التجافى عن الغدر والمكر والخديعة ونقض العهود [١] .

ونستنتج من هذه الخصال أنها لا تخرج عما وضعه الإسلام من أسس أخلاقية إذ يستعين ابن خلدون بالآيات القرآنية دائماً لتدعيم نظريته ، وإذا افتقدت أمة هذه الفضائل السياسية وانغمست فى ارتكاب الرذائل أدى ذلك إلى خروج الملك وانتقاله إلى آخرين .

وينبغى ألا ندهش من تمسك ابن خلدون بهذه المثل والقواعد الأخلاقية - فهو العالم المسلم السنى الذى يرى فى الدين الأساس الذى يجمع شتات الناس لتوحيد كلمتهم ويظلهم براية واحدة ، فهو يقول : (وجمع القلوب وتأليفها ، إنما يكون بمعونة من الله فى إقامة دينه) [٢] . وتعظم الدولة إذا تألفت القلوب وانصرفت إلى الحق ورفضت الدنيا وأقبلت على الله . أما إذا أقبلت على الدنيا فإنه يحدث التنافس والاختلاف فإن (الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذى فى أهل العصبية وتفرد الوجهة إلى الحق) ويدلل على وجهة نظره ، بما وقع للعرب فى صدر الاسلام لأن الاجتماع الدينى ضاعف قوة عصبيتهم بالاستبصار والاستماتة فأفلحوا فى فتوحاتهم الواسعة [٣] .

---

(١) المقدمة ص ١٤٣ .
(٢) المصدر السابق صفحة ١٥٧ .
(٣) نفس المصدر صفحة ١٥٨ و ١٥٩ .

من هذا نستنتج أن ابن خلدون يرى ضرورة اجتماع العصبية والدين لكى يستمر الملك ويزدهر ، فإن من يستحق الحكم — أو الإمامة — هو من تتوافر فيه عناصر الغلبة والخلق السياسى الفاضل ، أما إذا انعدم هذان العنصران ، وانحلت الخصال التى تؤهل الحاكم للحكم وانتقلت إلى غيره ، وإذا ومن عزم الدولة إلى ضعف فتى واستولى عليها (فالحضارة غاية العمران ، وهى مؤذنة بفساده) [١] .

ومن الملاحظ أيضاً أن نظرية العصبية عند ابن خلدون تقتضى الإحاطة بها ككل شامل وبناء متكامل . فهو فى الواقع قد بدأ بإيضاحها وتدعيمها ، ثم بث النتائج هنا وهناك فى موضوعات متفرقة من (المقدمة) وأدخل العصبية فى الدعوى الدينية ، وربط بينها وبين الخلافة أو الإمامة ، واتخذ منها علة الفتنة التى وقعت بين على ومعاوية ، وهى أيضاً وراء مقتل كل من عثمان والحسين أيضاً .

ولكى نحيط بنسيج نظرية العصبية فى مسألة الإمامة ، فإنه ينبغى تتبعها فى الفصول التى عالج خلالها هذا الموضوع بصفة خاصة . وقد جاءت تعليلاته كلها بواسطة النظرية ، وقام بتفسير الأحداث التاريخية أيضاً تفسيراً فلسفياً بواسطة فكرة العصبية التى استخدمها فى تعليل الحوادث كما أسلفنا . فنظرية العصبية فى الواقع هى أحد الاستدلالات التى يفسر بها الأحداث البارزة فى التاريخ الإسلامى ، كما سنفصل بعد قليل ، فنجد أنفسنا أمام تطبيقات عديدة لنظريته ، ينحو فيها نحواً فلسفياً لأنه يدرس الوقائع والأحداث ويفسرها ويبحث عن علتها فى ضوء (العصبية) . فهى التى أدت إلى مقتل الحسين ، لأنه خرج على يزيد ونقض بيعته ورأى أن الخروج متعين بسبب فسقه ، واثقاً من أهليته ، وشوكته والحسين من حيث الأهلية كان أكثر جدارة بالإمامة من يزيد بلا شك ولكنه أخطأ عندما ظن أن الشوكة متوفرة له ، فإن عصبية بنى أمية وجمهور أهل

---

(١) هامش ص ٦٠٣ للدكتور أبى ريدة من كتاب تاريخ الفلسفة — دى بور .

الحل والعقد من قريش إستتبعت عصبية مضر وهى شوكة عظيمة لا تقاوم . ولكنه خطأ فى أمر دنيوى ، على أى حال لا يضره لأنه كان مصيباً فى الحكم الشرعى (١) .

وقد توارث العصبية أمام الإسلام فى مهده وذهل العرب بخوارق الوحى ، وتردد الملائكة لنصرة المسلمين فنسوا عاداتهم وأغفلوها – ومنها التمسك بعصبية الأنساب – حيث بقيت عصبية المدافعة عن الدين والجهاد فى سبيله ، فلما انقطع أمر النبوة عاد الحكم رويداً رويداً للعادة العربية ، ومنها العصبية، فظهر دورها الفعال وراء الفتن والقلاقل (٢) ، ولكن العصبية مذمومة بمقتضى الشرع عندما توجه فى تحقيق الباطل كما كان الحال فى الجاهلية مصداقاً لنص الآية (لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم) (٣) .

أما إذا استعملت العصبية فى إقامة أمر الله فهى مطلوبة ، ولا يتحقق تنفيذ الشرائع إلا بها (٤) ، فهى فى ذاتها غير مذمومة ولكن الذم يقتصر على طريقة استخدامها فإن خيراً فهى خير وإن شراً فهى شر .

بيد أنه ينبغى أن نلاحظ أن العصبية عند ابن خلدون مذمومة بالمعنى الجاهلى (٥) وبهذا المعنى يطبقها على الأحداث ، فهو يذم العصبية عندما رجحت كفتها على كفة الدين أيام حرب صفين ، ويستشهد بحديث دار بين على ورجل سأله عن السبب فى اختلاف الناس عليه ، فأجابه بأن أبا بكر وعمراً كانا واليين على أناس يختلفون فى طبيعتهم عن السائل ، ويعلق ابن خلدون بقوله : (يشير – أى

---

(١) المقدمة ص ٢١٢ و٢١٦ و٢١٧
(٢) المصدر السابق ص ١٥٨ .
(٣) الآية رقم ٣ من سورة الممتحنة .
(٤) المقدمة ص ٢٠٣ .
(٥) نفس المصدر والصفحة .

علي — إلى وازع الدين (١) .

وقد نظر إلى مشكلة الخلاف بين علي ومعاوية من هذه الزاوية أيضاً ، فرد الخلاف إلى مقتضى العصبية — عصبية بني أمية — فقد اقتضت طبيعة الملك الاستئثار به ، فالعصبية أصبحت من القوى القاهرة التي دفعت معاوية وبني أمية دفعاً إلى القتال فيقول ابن خلدون (ولم يكن لمعاوية إلا أن يدفع عن نفسه وقومه فهو أمر طبيعي ساقته العصبية بطبيعتها واستشعرته بنو أمية) (٢). فمعاوية عنده كان مدفوعاً بالعصبية ، ولم يستطع الانفراد عن بني أمية بتصرف مخالف لما أقدموا عليه لخشيته من وقوع الفرقة .فإن غرضه هو تآلفهم وتوحيد كلمتهم. والذي يؤكد صحة ما أقدم عليه معاوية من هذا الوجه هو موقف مشابه لعمر بن عبد العزيز (١٠١ هـ = ٧١٩ م) إذ كان يقول : (إذا رأى القاسم بن محمد بن أبي بكر لو كان لي من الأمر شيء لوليته الخلافة) (٣) ، فهو يقصد بمثل هذا القول أنه لم يعهد إليه لخشيته سطوة بني أمية . كما يخشى إذا حول الأمر عنهم وقوع الفتنة والفرقة . فهو إذا السبب عينه الذي دفع بمعاوية للعهد إلى إبنه يزيد فسار على منواله الخلفاء من بعده ولو خالفوا سنته لتطاحن المسلمون مرة أخرى . فيقول ابن خلدون (فلو عهد إلى غير من ترتضيه العصبية لردت ذلك العهد وانتقض أمره سريعاً وصارت الجماعة إلى الفرقة والاختلاف) (٤) .

ولئن حاول ابن خلدون تبرير محاربة معاوية لعلي فإنه عنده قد قصد الحق ، ولكنه أخطأ(٥)، وكان وازعه العصبية وليس الدين كالشأن عند الخلفاء الراشدين عندما كان وازع الدين هو المحرك الأوحد لتصرفاتهم ، ولم يحدث الملك حينئذ

---

(١) المقدمة ص ٢١١ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٠٥
(٣) نفس المصدر ص ٢٠٦
(٤) نفس المصدر السابق ص ٢١١ .
(٥) نفس المصدر ص ٢٠٥ .

أمره بمقتضى العصبية التي ظهرت فاعليتها منذ معاوية ، فقد عهد الخلفاء إلى من يرتضيه الدين وفضلوه على غيره ناظرين للأمر بمنظار مصلحة الإسلام لحسب (وأما من بعدهم من لدن معاوية فكانت العصبية قد أشرفت على غايتها من الملك والوازع الديني قد ضعف واحتيج إلى الوازع السلطاني والعصباني) [١].

٢ - نظريته في الإمامة :

مما سبق يتضح أن فكرة العصبية كانت حجر الزاوية في تفسير ابن خلدون للأحداث ، كما سيتبين لنا بعد قليل إيمان ابن خلدون العميق بمبادىء الدين وتعاليمه ، وتظهر معالم هذا الإيمان بصفة خاصة عندما يعالج موضوع الإمامة ، ليبرهن على ضرورة تطبيق أحكام الشريعة التي تراعي مصالح العباد الدنيوية والأخروية ، فالشارع أعلم بمصالح الناس منهم ويقصد صلاح آخرتهم الى جانب صلاح دنياهم ، بينما تقتصر أحكام السياسة على تنظيم الشئون الدنيوية وحدها وأهل الشريعة الذين يناط إليهم حمل الكافة على الأحكام الشرعية هم الأنبياء ، ومن قام مقامهم ، اي الخلفاء ، الذين يحملون الكافة على تطبيق الأحكام الشرعية اللازمة للحياة والمعاد . فالخلافة إذاً هي نيابة عن صاحب الشريعة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ، والقائم بها يسمى خليفة لأنه خلف النبي ﷺ كما يسمى إماماً قياسا على إمامة الصلاة .

وبعد أن عرض ابن خلدون الدليل الشرعي ، وهو الإجماع عنده ، لا يوافق على نظرية الأصم وبعض الخوارج في عدم وجوب الإمامة ، ويقوض دعائم مذهبهم إذ يستندون على ذم الشريعة لمفاسد الملك كالقهر والظلم والتمتع باللذات فالرأي عنده هو أن للملك الجانب المذموم ولكن له أيضاً الناحية الإيجابية حيث يرسي قواعد العدل ويقام به مراسيم الدين والدفاع عنه . فإن الشريعة لا تذم

---

[١] المصدر السابق ص ٢١١ .

الملك لذاته ، وإنما نهيه عن إتيان رذائله وحضت على تصريفه بمقتضى الحق، فالشرع لا يقصد عندما ينهى عن أمور معينة تركها تماما وإهمالها واقتلاعها من جذورها ، فليس هذا هدفه . والمثال أمامنا فى طبيعة الغضب والشهوة مثلا . فلو نزع الغضب لما أصبح الإنسان قادراً على نصرة الحق، كذلك يعد فقد الشهوة نقصاً فيه ، فليس المراد إبطالهما كلية ، وإنما المطلوب استعمالهما فى حقهما ، كالغضب لله وفى سبيل نصر الحق ، وتصريف الشهوة فى المباح جلباً للمصلحة وتأكيداً لعبودية الإنسان لربه ، وخضوعه للأوامر الإلهية ، كما لم يذم الشارع الملك إلا عندما يتغلب بالباطل ووفق الشهوات ، ولكنه أباحه عند حمل الكافة على قواعد الدين ومراعاة المصالح .

فالملك الصالح المثالى هو ما أخبرنا به القرآن الكريم فى قصص الأنبياء ، فإن سليمان وداود كانا ملكين وهما من الأنبياء أيضا . وقال سليمان عليه السلام : (رب إغفر لى وهب لى ملكا لا ينبغى لأحد من بعدى) [١] .

يقول ابن خلدون : (واعلم أن الدنيا كلها وأحوالها مطية للآخرة ومن فقد المطية فقد الوصول . وليس مراده فيما ينهى عنه أو يذمه من أفعال البشر ، أو يندب إلى تركه إهماله بالكلية أو اقتلاعه من أصله ، وتعطيل القوى التى ينشأ عليها بالكلية ، إنما قصده تصريفها فى أغراض الحق جهد الاستطاعة حتى تصير المقاصد كلها حقا وتتحد الوجهة) [٢] .

ونلاحظ فى سابق عرضه لنظريته أنه يبيح خلع الإمام فى حالة الاستيلاء على منصبه ، ولكن من غير عصيان ولا مشقة . والظاهر أن العصيان والمشقة تعنيان هذه الفتنة والاضطرابات لأنه يقول : (باستيلاء بعض أعوانه عليه من غير

---

(١) الآية رقم ٣٥ من سورة [ص]
(٢) المقدمة ص ٢٠٢

عصيان ولا مشقة) (١) . ويبدو هنا متأثراً بأحداث عصره بسبب ما يراه من تعدد المتنازعين على الخلافة . ولكن الخليفة لا يصبح الإمام الحق إلا بعد دراسة طريقته فى الحكم ، فإن اتبع أحكام الدين وقواعد العدالة أقره المسلمون وإلا يجب على المسلمين الوقوف فى وجهه ومدافعته . وابن خلدون - فيما يبدو - يبيح استعمال القوة ولئن لم يصرح بهذا ، إلا أننا نستطيع إستنتاج رأيه من عبارته (وإلا استنصر المسلمون بمن يقبض يده عن ذلك ويدفع علته حتى ينفذ فعل الخليفة) (٢) . ولئن جاءت هذه العبارة باترة لا تهدى الباحث فى الوصول إلى ما يقصده مباشرة ، إلا أن نظريته فى العصبية والشوكة تمدنا بإيضاح كاف فى هذه النقطة لأنه لن يستطيع المستنصر به أن يخلع الإمام ويقوم مقامه ، إلا إذا كان قويا لكى (يقبض يده عن ذلك ويدفع علته) ولا يكون الاستنصار إلا بالقوى ونظرية ابن خلدون فى القوة ملازمة لنظريته فى العصبية كما بينا .

وتعريف أهل الحل والعقد عند ابن خلدون يتصل أيضا بالعصبية لأن المثال الذى يضربه فى هذه النقطة هم بنو أمية عندما اقتضت عصبيتهم قتال على (٣) ، وحين عهد معاوية لابنه يزيد (٤) .

أما نصب الإمام فيرى ابن خلدون أنه من فروض الكفاية ، ويتم اختياره بواسطة أهل الحل والعقد ليصبح بعدها مطاعا بواسطة المسلمين جميعا عملا بالآية (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) .

٣ - رأيه فى فكرة المهدى :

يعرض ابن خلدون لفكرة المهدى المنتظر - وهو رجل من أهل البيت لتأييد

---

(١) المصدر السابق ص ١٩٣ .

(٢) المصدر السابق ص ١٩٣ و ١٩٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٦ .

(٤) المقدمة ص ٢١٠ .

الدين وإظهار العدل . يقول ابن خلدون) ويحتجون في الشأن بأحاديث خرجها الأئمة وتكلم فيها المنكرون لذلك وربما عارضوها ببعض الأخبار)(١) ثم سرد فيلسوفنا الأحاديث المروية في الموضوع ، والتي يحتج بها الشيعة والمتصوفة وأهل الحديث ، ويبدو أنه يقصد بهم أهل السنة ، مع إظهار المعترضين عليها. فالأحاديث المذكورة مسندة إلى جماعة من الصحابة ولكنه تبعاً لقاعدة تقديم الجرح على التعديل ، فإن الطعن - مهما كان شأنه في بعض رجال الإسناد - فإنه يتطرق بالتبعية إلى صحة الحديث ويضعفه ، أما رجال الصحيحين فإن الإجماع انعقد على قبولهما، فهما ينفردان بهذه الميزة، حيث أجمعت الأمة على قبولهما والعمل بما فيهما ولا مجال لتطبيق هذه القاعدة على الأحاديث الواردة بهما .

وبتقديم الأحاديث المتعلقة بالمهدي - ويصل عددها إلى نحو خمسة عشر حديثاً - يتطرق ابن خلدون إلى تناول أسانيدها ويعرضها من خلال القاعدة التي يطبقها أهل الحديث ، أي الجرح مقدم على التعديل، مشيراً إلى ما وصف به أحد رجال الإسناد في تلك الأحاديث، إما بالضعف أو التشيع أو التدليس(٢) إلى غير ذلك من الأسباب التي اصطلح عليها رجال الحديث عند فحص الأحاديث النبوية ، ويستخلص من كل هذا أن الأحاديث التي ذكرت فكرة المهدي على كثرتها (لم يخلص منها من النقد إلا القليل والأقل منه) (٣) .

ويعود ابن خلدون إلى ترديد نظريته في العصبية والشوكة التي يعدها برهاناً قاطعاً على صحة رأيه عند تطبيقها أيضاً على فكرة المهدي المنتظر ، لأن عصبية قريش قد تلاشت ولا وجه لظهور دعوته إلا بواسطة حمل الناس عليه ، فهو في حاجة إلى العصبية والشوكة وليس لمجرد نسبته إلى أهل البيت (٤) .

---

(١) المصدر السابق ص ٣١١ .
(٢) يعرف المدلس بقوله [المدلس لا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع] .
(٣) المقدمة ص ٣٢٢ .
(٤) المصدر السابق ص ٣٢٨ .

٤ ـ رأيه فى شرط القرشية :

لم تخرج الصفات التى وضعها ابن خلدون للإمام عما اشترطه أهل السنة والجماعة وقد لخصها فى أربعة: العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس وهى الشروط التى انعقد الإجماع عليها ، أما القرشية فهو الشرط الذى اختلف فيه .

ولئن كثرت الأدلة على وجوب توافره ، إلا أنه لما ضعف أمر قريش وعجزت عن تولى الخلافة وتغلب العجم على العرب ، والتبس الأمر على كثير من المحققين وذهبوا إلى نفى هذا الشرط معولين على مثل الحديث النبوى (اسمعوا وأطيعوا وإن ولى عليكم عبد حبشى ذو زبيبة) وقول عمر بن الخطاب (لو كان سالم مولى حذيفة حياً لوليته) . وهما عند ابن خلدون لا يفيدان استبعاد اشتراط القرشية لأن الحديث الأول خرج مخرج التمثيل ومدلوله المبالغة فى وجوب السمع والطاعة والثانى لا يصير حجة لأنه مذهب أحد الصحابة وليس النبى ﷺ فضلاً عن أن عصبية الموالاة متوفرة لسالم فى قريش (وهى الفائدة فى اشتراط النسب)[1] .

ويذكر ابن خلدون أن القاضى أبا بكر الباقلانى من القائلين بنفى القرشية عندما تلاشت عصبية قريش . ولكن بالرجوع إلى كتاب (التمهيد) للباقلانى ـ وهو الكتاب الذى خصص الجزء الأكبر منه لمعالجة موضوع الإمامة ـ لا نستدل منه على النصوص التى استنتج ابن خلدون منها رأيه ، بل العكس هو الصحيح فإن الباقلانى يضع القرشية كأحد الشروط الواجب توافرها فى الإمام ، ويرى أنه لا تصلح الإمامة إلا فى قريش إستناداً على الأحاديث التى يوصى فيها الرسول ﷺ بقريش ، وهى من قبيل الأخبار المستفيضة المتواترة .

ومن الأدلة التى يسوقها الباقلانى على صحتها أن أبا بكر استند على هذا الحديث

---

[١] نفس المصدر ص ١٩٤ .

في اجتماع السقيفة فأذعن الأنصار لها فأطبقت الأمة في
فكان عاملا من عوامل الإستقرار ودرء الفتن (فثبت أن
لا معتبر بقول ضرار وغيره ممن حدث بعد هذا الإجتماع

كما يورد هذا الشرط أيضاً في كتابه (الإنصاف) فذ
الإمامة لا تصلح إلا لمن تجتمع فيه شرائط ، منها أن
السلام (الأئمة من قريش) (٢) ، فمن الجائز إذاً أن ال
أحد كتبه التي لم تصل إلينا

أما الحكمة من اشتراط النسب . طبقاً لتحليل ابن
طبقاً لمنهج الأصوليين مستخدما طرق التحقيق في التع
فالأحكام الشرعية كلها لها مقاصد تسعى لتحقيقها . و
النسب لا نستطيع أن نكتفي بعلة التبرك عن طريق الا
الله عليه لأن المصلحة وحدها ـ لا التبرك ـ هي التي

وباستخدام طريقة السبر والتقسيم يصل ابن خلدو
وهي أن القصد هو : (اعتبار العصبية التي تكون بها
الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب)(٣) لأن ق
سائر العرب فاعترفوا لها بالقوة والتغلب والكثرة وا
واجتمع شملهم لأن قريشاً كانت تملك القدرة على دف

وفي الإسلام أيضاً صار اتفاق الكلمة غرضا من أغ
بإذعان سائر العرب لقريش ، فتمكن العرب عندئذ من

لأول على ذلك
اجتماعها وأنه

ـب أن يعلم أن
شيأ لقوله عليه
أعاد النظر في

ـ فإنه يسير فيه
ـبر والتقسيم .
ـحكمة اشتراط
ـسول صلوات
الشرع

ـيجة التي يبغيها ،
المطالبة ويرتفع
ـنت لها الغلبة على
فاتحدت كلمتهم
فيما لو حدث .

ـشرع ولا يتم إلا
ـ في فتوحاتهم ،

(١) الباقلاني : التمهيد ص ١٨٢ .
(٢) الباقلاني : الانصاف ص ٦٠ .
(٣) المقدمة ص ١٩٥ .

وظلت راية النصر مرفوعة طوال عهد الدولتين إلى أن تلاشت عصبية العرب. ولما كان الهدف من اشتراط القرشية هو دفع التنازع الذى يرمى إلى تحقيقه الشارع فى كل عصر وجيل، إتضح أن المقصود من القرشية هو توافر العصبية فأصبح من شروط الإمام كونه من قوم ذوى عصبية قوية غالبة إذ لا يستطيع الخليفة القيام بحمل العباد على مصالحهم وصرفهم عما يضرهم إلا بالقدرة على ذلك وينتهى ابن خلدون مما تقدم إلى إيراد دليل أخير مستمد من الواقع المشاهد، أو هو دليل وجودى طبقا لتعبيره، فيقول (ثم إن الوجود شاهد بذلك فإنه لا يقوم بأمر أمة أو جيل إلا من غلب عليهم وقل أن يكون الأمر الشرعى مخالفاً للأمر الوجودى والله تعالى أعلم)[1].

رأى ابن خلدون فى العرب :

تكلم ابن خلدون عن العرب فى أربعة فصول من المقدمة (من الخامس والعشرين حتى الثامن والعشرين) فوصفهم تارة بطبيعة التوحش وعدم الانقياد للسياسة، كما اعتبرهم تارة أخرى أنهم من أسرع الناس قبولا للحق لاقتراب طباعهم من الفطرة. ويرى فيلسوفنا أن العلاج الحاسم لطباعهم لا يتم إلا بالدين فهم يصيرون إلى سياسة الملك (بعد انقلاب طباعهم و تبدلها بصبغة دينية)[2] وقد بين لهم الإسلام أحكام السياسة وفقاً للشريعة المراعية لمصالح العمران، وأخذ بيدهم إلى الحضارة، ولكن لما دارت الدورة ونبذ العرب الدين عادوا أدراجهم الأولى، أى إلى طبائع الجاهلية وانحسرت عنهم الخلافة والسؤدد.

وقد اختلف الباحثون فى استنتاج آراء ابن خلدون فى هذا الموضوع. وسنعرض هنا رأيين.

---

[١] المقدمة ص ١٩٦ .
[٢] المصدر السابق صفحة ١٥٢ .

الأول : وهو ما ذهب إليه الدكتور طه حسين ، إذ يرى أن العلة فى تراجع العرب هو الغزوات التتارية والصليبية والتركية المتوالية ضدهم وانحدارهم فى أسبانيا وحدها . وكانوا هناك أيضاً يئنون من جور نصارى الأسبان (فليس غريباً إذاً أن يزدريهم ابن خلدون ولاسيما أنه عاش فى ظل الأسر البربرية المجاهرة بعدائها للعرب الذين خربوا أفريقيا الشمالية فى القرن الخامس) (١) . فالدور الكبير الذى أداه العرب فى قيام الحضارة الإسلامية التى ازدهرت لم تكن فى الواقع إلا نتاجا للعبقرية العربية ، وكفى العرب فخراً أن القبائل البدوية خرجت من بلادها لتفرض دينها ولغتها على الجانب الأكبر من العالم الرومانى الفارسى القديم ، وأن الحضارة التى يتمتع بها ابن خلدون ليست إلا من صنع العرب. أما السبب فى عزوف العرب عن الأخذ بالأنظمة اليونانية فى السياسية فيرجع إلى اختلافها فى مبادئها وأشكالها عن الأنظمة العربية إختلافا جذريا فلم يعن خلفاء دولة بنى العباس فى نشرها بين المسلمين. واعتقد العرب أن أحكام الدين والسياسة والآداب كاملة لديهم فلم يروا حاجة إلى معونة أجنبية (٢) .

الثانى : وهو رأى الأستاذ محمد الخضر الذى يذهب فيه إلى أنه من الخطأ تعميم نظرية ابن خلدون عن العرب فى جميع أحوالهم ، إذ ينبغى التفرقة التى تفصل فيها بين مرحلتين ، الأولى قبل الإسلام وفيها ظهرت الطبيعة العربية التى تأنف الانقياد وتتفرق فى الأهواء والآراء وقلما تتفق على رأى واحد . والمرحلة الثانية ، حينما دخلوا فى الإسلام واعتنقوا الدين الذى هذب طباعهم فسهل انقيادهم للرسول صلوات الله عليه .

ولئن جعلت الجاهلية من العرب أصعب الأمم إنقياداً، فالحق أنهم يتمتعون

---

(١) دكتور طه حسين / فلسفة ابن خلدون الاجتماعية ص ١٠١ .
(٢) المصدر السابق صفحة ٥٣ .

بطبيعة خاصة تميزهم عن باقي الشعوب وهي (سلامة طباعهم من عوج الملكات وبراءتها من ذميم الأخلاق) . كما يصفهم ابن خلدون . ولهذا فهم يستجيبون للحق والهدى بسرعة . وقد عادوا إلى سيرتهم الأولى ، عندما نبذوا الدين ونسوا السياسة ، وعادوا بعدها إلى طبيعتهم البدوية [1] .

---

(١) محمد الخضر : حياة ابن خلدون ومثل من فلسفته الاجتماعية ص ٤٤ \ ٤٥ .
كما يرى الأستاذ عبد الوهاب عزام أنه قد ثبت أن ابن خلدون يقصد بالعرب في كثير من كلامه الأعراب ، كما يقول اليوم البداة في كثير من البلاد العربية (من مقدمة كتاب تاريخ الحضارة الإسلامية / ف . بارتولد ص ٨) .



الفصل العاشر

المذهب السلفي في صورته الأخيرة عند شيخ الإسلام ابن تيمية

- تمهيد ..
- منهج شيخ الإسلام : ابن تيمية .
- مسألة الإمامة .
- النظرة للسياسة الشرعية .
- وجوب طاعة ولاة الأمور .
- نقض دلائل المذهب الشيعي .
- رأي ابن تيمية في الخلفاء الراشدين وآل البيت .
- تصحيح نظرة باقي الفرق إلى الإمام علي .
- رأي ابن تيمية في الأئمة الإثني عشر والإمامة .
- نقض فكرة المهدي المنتظر .
- الدفاع عن معاوية .
- النتائج .

المذهب السلفي في صورته الأخيرة

عند شيخ الإسلام ابن تيمية

تمهيد :

إتضح لنا من الفصل السابع تفاصيل المذهب الأشعرى فى فكرة الإمامة والدعامات التى أقام الأشاعرة عليها نظريتهم ، فالأشاعرة أقاموا الدليل - من واقع استدلالاتهم الكلامية - على خطأ المذهب الشيعى السياسى ، وحجر الزاوية فيه نظرية الإمامة ، وأقاموا من خلال حجاجهم الفلسفى صرحاً معارضاً لنظرية الشيعة على طول الخط . وظهر إمام الحرمين بأفكار أصيلة فى مسألة الإمامة ، فبرهن على أن الفكر الأشعرى إقتحم الميدان السياسى أيضاً وطالجه وأضاف جديداً إليه ، فترك لنا فكراً خصباً مبتكراً لم يسبق إليه ، دعم به حجج السلف والتزم فيه بالخط الذى سار عليه المسلمون الأوائل فى هذا الموضوع الخطير الذى كان شغل المسلمين الشاغل فى حياتهم السياسية ، بل والعقائدية أيضاً كما رأينا عند فرق الشيعة .

ويجدر بنا - قبل الخوض فى المذهب السنى المتأخر - أن نسجل ملاحظتنا التى تتكرر فى جوانب هذا الكتاب ، وهو وقوف أهل السنة والجماعة بالمرصاد للنزاعات والعقائد المخالفة ومعارضتها ونقض دعائمها ، فقد أدى أهل السنة هذا الدور فى مواجهة الخوارج ثم الشيعة ، وظلت تتلاحق معارضتهم فى كل المراحل التالية ، حفاظاً على السنة المتوارثة ودفاعاً عنها فى مواجهة الدخيل من النظريات والآراء . وقد اصطبغت كل مرحلة بطابع خاص تبعاً لطبيعة

الدور ، فالسلف من أهل السنة إستمدوا معارضتهم من واقع الكتاب والسنة أى التصقوا بالنص إلتصاقا تاماً . ثم جاء الأشاعرة فاستخدموا المنهج الكلامى لدحض نظرية الشيعة بعد أن أدخلوا الإمامة ضمن العقائد ، بينما هى عند أهل السنة مشكلة عملية . ثم جاءت الحلقة الثالثة فى الدور المتأخر على يد ابن تيمية وكانت الفرق قد استفحل خطرها ، وأنشبت مخالبها فى التراث الإسلامى تنهشه بقسوة ، ولاحقتها جحافل التتار لتقضى على الحضارة الإسلامية .

فى هذه المرحلة التاريخية العصيبة ، ظهر شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨ هـ = ١٣٢٧م) ليقف فى وجه النزعات على اختلاف نحلها مدافعا عن المذهب السنى بكل قواه ، منادياً بالرجوع إلى السلف من الأمة . كما شارك بسيفه أيضا مجاهداً فى سبيل الإسلام لصد الغزو التتارى المتلاحق ، فأبلى فى ميدان الفكر والعقيدة كما انتصر فى حومة الوغى . يقول عنه لاوست (وأحمد بن تيمية الذى كانت حياته صراعا وعملا ومجادلات لا تنقطع ، كان على ارتباط وثيق بتاريخ عصره)(١) .

وكان العصر الذى نشأ فيه ابن تيمية وللدور الذى أداه - فيما يبدو - أثره العميق فى إضفاء هذا الطابع الخاص الذى يميز نتاجه الفكرى ، ويضفى عليه حرارة الجدل وعنف الخصومة ، فقد كان العصر عصر تراجع للمذهب السنى - أو السلفى بتعبير أدق - أمام طغيان علم الكلام والتصوف وفرق الشيعة والفلاسفة بل إن الفقهاء المتزمتين أيضاً لم يسلموا من قلمه . لقد خشى إمامنا على العقيدة الإسلامية من الإنحرافات والبدع ، وتعددت الميادين التى خاضها فى سبيل إحياء المذهب السلفى ، فهو وحده عنده المنهج السليم فى العقائد والعبادات معاً ، فأغضب الكثيرين منه ، وألب عليه خصومات عديدة ، وخاض معارك ضارية

---

(1) H. Lauost - Essai sur Les Doctrines Koolales et Pabitidue P. 2,

ضد خصوم أقوياء تمكنوا من سجنه ، مما يدل على مدى العنف الذى اتسمت به تلك المعارك ، كما يدل أيضاً على عجز خصومه ، فالقوة هى دائماً وسيلة العجز والإفلاس الفكرى . فلا عجب بعد هذا أن تلاحظ طابع الشدة فى كتابته التى يدافع بها عن الإتجاه السنى فى مواجهة المنحرفين عنه .

ولعل المصدرين الأساسيين للفكر السياسى لابن تيمية هما كتاباه : منهاج السنة والسياسة الشرعية . والكتاب الأول بصفة خاصة إحتوى على آرائه فى فى الإمامة كلها ، ولكن صعوبته فى كثرة تكرار أفكاره ، وقد يكون السبب إلتزامه الرد على المفكر الشيعى المعاصر له - وهو ابن المطهر الحلى (٦٤٨ — ٧٢٦هـ / ١٣٣٥ م) .

ولهذا فإن الباحث يجد مشقة فى ربط أفكاره فى نسق متحد ، ولم ردوده الكثيرة المتشعبة فى إطار خاص لكى يمكن تقييم نظرياته فى الميدان السياسى ، والتعرف على مكانة آرائه بين السابقين ، ومدى النجاح الذى أحرزه ، وهو الدور الذى سنحاول أن نؤديه .

وقد سبقنا الأستاذ أبو زهرة فى كتابه القيم عن ابن تيمية ، بيد أنه عالج منهجه الفقهى والكلامى ، ومذهبه فى التفسير ونقد الأحاديث ، ولم يكن للجوانب السياسية فى فكر ابن تيمية نصيب كبير فى بحثه .

أما الدكتور محمد يوسف موسى ، فقد آثر الخوض فى مسائل الولايات ، وهى التى خصص لها ابن تيمية أكبر جزء فى كتابه (السياسة الشرعية) ، وبهذا إفتقد بحثه عنصراً جوهرياً من عناصر فكر ابن تيمية لأن شيخ الإسلام عندما تعرض لمعالجة موضوع الإمامة فقد قوض كثيراً من أركان المذهب الشيعى ، مدعماً فى نفس الوقت البنيان العقائدى لأهل السنة فى مسائل أخرى تتصل من بعيد أو قريب بالإمامة ، كالنبوة ، والمهدى المنتظر ، مع تصحيح النظرة إلى الإمام

عليّ ، بعد أن جنح به كل الغلاة والناصبة والخوارج ، فدسوا عليه من الأقوال ونسبوا إليه من الأفعال ، ما تعذر معها رؤيته على الحقيقة .

منهج شيخ الإسلام ابن تيمية :

وضع ابن تيمية العقل فى خدمة الشرع : للتوضيح والتفسير والفهم . لقد سبقه الأشاعرة فى الرد على المعتزلة ، وبالمثل كان لزاماً على ابن تيمية أن يشق طريقه وسط التيارات التى ظهرت فى عصره ، إثر الحروب الصليبية والغزو التتارى ، وعثور أعداء الإسلام على طوائف متعددة فى العالم الإسلامى لتوجيه الطعنات الدامية إلى الإسلام ، وهم كما يصفهم ابن تيمية (فراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان ، وورثة المجوس والمشركين ، وضلال اليهود والنصارى والصابئين) [١] .

لقد خشى شيخ الإسلام أن يتجاهل المسلمون تراثهم ويبتعدوا عن الكتاب والسنة ويندفعوا فى إتجاهات شتى يصبحون معها أعواناً لأعداء الاسلام ، فلم يجد بداً من التمسك بمنهج السلف ـ وهو لا يعدو الوقوف عند النصوص . وجد فى المنهج الطريق القويم لإصلاح ما أفسده الغلاة من كل الطوائف . لهذا نلاحظ سيطرة النصوص على فكر ابن تيمية سيطرة دائمة : إنه يدور فى دائرتها ، ويصطبغ به مذهبه وفقهه وآراؤه كلها ، وفى مجال الفكر السياسى الذى يجابه فيه الآراء الشيعية ممثلة فى العلامة الحلى الفيلسوف الشيعى المعاصر له ، فإن الإلتصاق بالنصوص يظهر هنا بشكل واضح .

وأغلب الظن أن ابن تيمية فتح عينيه على الواقع المرير للعالم الاسلامى فى ذلك الوقت ، وأدرك بثاقب نظره أن العلة تكمن فى جهل المسلمين بتراثهم ، والتجائهم إلى ما هو بعيد عن الروح الاسلامية ، ككتاب السياسة المدنية للفارابى

---

[١] صفحة [ع] من مقدمة كتاب السياسة الشرعية .

ورسائل إخوان الصفا ، وقانون (إلياساً) المغولي ، فأدرك الحقيقة التي رنت رنيناً قاسياً في أذنه وهي أنه قد (فسد الراعي وفسدت الرعية [١] فشمر عن ساعديه ليعيد إلى الأذهان عظمة الإسلام ، بعد أن غابت علومه في غياهب الكتب ، وكاد يطمسها الزمن وتضيع في متاهات النسيان . ولم يعد قائماً في ذاكرة المسلمين إلا الأفكار الدخيلة التي لا تمت بصلة إلى تراثهم . وكم من أباطيل وأراجيف ومفتريات دست في وقائع التاريخ حتى كادت تصير من الأمور المسلمة التي لا تناقش ؟ ومن السهل أن تصبح الأكاذيب حقائق عن طريق طمس المعالم الأصلية للوقائع ، وإحلال أخرى محلها تتفق مع الأهواء والمشارب والنزعات !!

وجد ابن تيمية نفسه وسط هذا الطوفان الذي يحاول أن يغرق في طريقه كل شيء . فوقف صامداً ، وكان سلاحه حاسماً وبتاراً . لقد أحاط بالعلوم الإسلامية كلها ، بل واتجه إلى غير الإسلامية أيضاً ، فتمكن بواسطة هذه الأسلحة أن يحارب في عدة ميادين في وقت واحد ، وإن كثرة خصومه لتعطينا الدليل على تمكن هذا الشيخ وغزارة علومه . ومن العجب أنه لم يكتف بالحجاج العقلي الفلسفي بل أخذ يفند أحداث التاريخ ليجلوها ، ويمسح عنها ما علق بها من معالم كادت تطمس الحقائق ذاتها .

ووجد ابن تيمية في الأدلة السمعية ضالته ، لأن النقل يضيق من شقة الاختلاف ، فهو من ميراث النبوة [٢] ، لجعل من نصوص الكتاب والسنة حجر الزاوية في منهجه ، كما صاغ آراءه السياسية في إطار هذه الحدود فهذا هو أسلم المناهج ، وكل من حاد عنها إكتشف خطأه في النهاية ، ويخص بالذكر شيوخ الأشاعرة مؤيداً وجهة نظره بعبارة الرازي الذي سلك في أول حياته

---

[١] صفحة — ج ، ط — من مقدمة كتاب السياسة الشرعية .

[٢] منهاج السنة ج ٣ ص ٢١١ .

طريق المتكلمين ثم تبين له خطأ هذا المنهج في نهاية حياته قال (لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروي غليلا ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن فإن الحق واحد ولا يخرج عما جاء به الرسل وهو الموافق للصريح العقل وفطرة الله التي فطر عليها عباده)(١) ، لهذا فإنه يتمسك بما كان عليه أهل السنة والجماعة لأنها الفرقة الناجية التي حافظت على منهج النبي ﷺ وصحابته الكبار(٢) .

ولا يلغي ابن تيمية بالعقل جانباً . وإنما لا يوافق على تقديمه على النصوص كما فعل المعتزلة . فهو قائم في خدمة النص ، فالنصوص لها المكانة الأولى في منهج ابن تيمية وفيها الغنى عن كل ما عداها لسبب جوهري . وهو أن الرسول ﷺ قد بين أصول الدين كلها ونهى عن اتباع البدع في مثل قوله (خير الكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة)(٣) ولا يتعدى العقل في مهمته دور النظر والاستدلال من واقع النصوص لأنه في هذه الحالة يصبح طريقاً إلى الإيمان عن اقتناع ووعي لا عن تقليد ، وهو يطبق في منهجه هذا شيخه الامام ابن حنبل ، إذ عد أصول الإسلام أربعة : دال ودليل ومبين ومستدل . فالدال هو الله تعالى ، والدليل هو القرآن . والمبين هو الرسول ﷺ ، والمستدل هم أولو العلم وأولو الألباب (٤) ، ويصبح بهذا الاستدلال عن طريق العقل أمراً شرعياً واجباً على كل مسلم كالاستدلال على الخالق بواسطة المخلوقات .

ويرى ابن تيمية أن الآيات القرآنية التي تحض على الاستدلال هي آيات عقلية

(١) منهاج السنة جـ ٣ ص ٦٩ .

(٢) Lauost : Les Doctrines P. 220

(٣) النبوات ص ٣٨ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٩ وتم تفصيل راى ابن تيمية بكتابنا « منهج علماء الحديث »

شرعية معاً لأن العقل وسيلة للاستدلال ولأن الشرع دل عليها أيضاً. فإطلاق الدليل الشرعى على ما دل بمجرد خبر الرسول يعتبر عنده إصطلاحاً قاصراً[١].

أما المنهج الذى وضع المعتزلة فيه العقل بمكانة الصدارة، ونصبوه وسيلة للاستدلال يأتى فى المرتبة الأولى فهو عنده منهج خاطئ. ويدل على العجز عن إيجاد الدليل النقلى، لأنهم لا ينظرون فى الإسناد ومدى صحة النقل وثبوته؛ ولا معرفة لهم بصناعة الحديث والإسناد وإذا عثروا على دليل من واقع الأحاديث يوافق رأيهم نقلوه من غير دراية بالحديث من حيث الإسناد أو المتن[٢].

وتظهر خبرة ابن تيمية ومعرفته بالأحاديث فى استبعاده للحديث المذكور فى العقل الذى يذهب إلى أن أول ما خلق الله تعالى العقل أو الحديث الذى ينسب إليه عز وجل (كنت كنزاً لا أعرف فأحببت أن أعرف إلخ.) فهو عنده من الأحاديث الموضوعة، وقد نقلها الناقلون، إما من رسائل إخوان الصفا أو من أبى حيان التوحيدى، وهما عنده يقفون فى صف واحد مع الباطنية الإسماعيلية[٣].

كذلك نقد الفلاسفة بشدة. ويرى أن فلسفتهم - لاسيما عند المتأخرين منهم ليست إلا نسيجاً على منوال فلسفة أرسطو[٤]. وفى نقده لابن رشد بصفة خاصة يقول (قد جعل أصناف الأمة أربعة، باطنية وحشوية ومعتزلة وأشعرية وقد قصر حيث لم يذكر السلف وهو مذهب خيار هذه الأمة إلى يوم القيامة)[٥].

أما مهاجمة ابن تيمية للتصوف فقد انصب على ابن عربى (٦٨٣هـ = ١٢٨٤م) وأمثاله من أصحاب الحلول والإتحاد والذين أسقطوا وساطة الأنبياء، وللوصول

---

(١) النبوات ص ١٨.
(٢) منهاج السنة جـ ٢ ص ٢٤٦.
(٣) النبوات ص ٨٣.
(٤) منهاج السنة جـ ٣ ص ٧٢.
(٥) ص ١٢٨ من كتاب - فلسفة ابن رشد.

إلى الله عن غير طريقهم ، وإدعاء بعضهم أن النبوة ختمت لكن الولاية لم تختم ، لهذا فهى أفضل من النبوة ؛ أو جواز وجود نبي بعد محمد (كالسهروردى المقتول فى الزندقة وابن سبعين وغيرهما صاروا يطلبون النبوة بخلاف من أقر بما جاء به الشرع) (١) .

ولكن من الخطأ إعتبار ابن تيمية مهاجما للتصوف ذاته لأنه اقتصر فى نقده على الغلاة فحسب — وهو دأبه فى تناوله لكل الفرق — إنه يدعو إلى التمسك بالنصوص كأسلفنا . ونجد الدليل على هذا الاستنتاج من واقع ما عرض له فى كتبه للفرق جميعاً ، فان الزهاد والصوفية الذين عبدوا الله وفق المنهج الذى خطه الرسول ﷺ فهم أولياء الله المتقون وهم (المطيعون لكلماته الدينية ، وجعله الدينى وإذنه الدينى وإرادته الدينية) (٢) دون إسراف أو شطط ، فظهرت لهم الكرامات ، ومنهم الحسن البصرى الذى طلبه الحجاج مرة ولكنه اختفى عنه (فدخلوا عليه ست مرات فدعا الله عز وجل فلم يروه) (٣) .

ومن أيضاً من يسميهم ابن تيمية صوفية أهل العلم ومن مشايخ أهل الكتاب والسنة كالفضيل بن عياض وإبراهيم بن أدهم ، وأبى سليمان الدارانى ، ومعروف الكرخى والجنيد بن محمد وسهل بن عبد الله التسترى وأمثالهم ، أما ابن عربى وابن سبعين وأمثالهما فيطلق عليهم ابن تيمية اسم (صوفية الملاحدة الفلاسفة)(٤)

ومنهم أيضاً من تسلح بالشعوذة ، وحاول إيهام الناس بإتيان الخوارق عن طريق الدجل والحيل المصطنعة (كما يدخل النار بحجر الطاق وقشور النارنج وذهن الضفادع) (٥) .

---

(١) منهاج السنة ج ٣ ص ٨٥
(٢) ابن تيمية / الفارق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ١٢٠
(٣) المصدر السابق ص ١٣٥ وينظر كتابنا « الزهاد الاوائل » .
(٤) ابن تيمية / الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٩٣
(٥) المصدر السابق ص ١٦٠ .

أما الأشاعرة فقد لمسهم ابن تيمية برفق فى بعض المواضع من كتابه (منهاج السنة) . وكان نقده لشيخ الأشاعرة نقداً رقيقاً بلغ فيه غاية الكياسة ، لأن أقصى ما حاول إيجاده له من مبررات هو نشأته فى بيئة كلامية فلم يتسلح بعلوم الحديث والفقه ، ولعل فى اتباع كل من الأشعرى وابن تيمية للإمام أحمد بن حنبل ما يبرر محاولة الثانى التخفيف من نقده لرائد المذهب الأشعرى فكلاهما ينتميان إلى مدرسة أهل السنة والجماعة .

يقول الدكتور النشار (ولقد كان أحمد بن حنبل أيضاً ممهداً لظهور أبى الحسن الأشعرى ، بل لقد أعلن أبو الحسن الأشعرى أنه يتابع الإمام العظيم أحمد ابن حنبل فى كل ما اعتقده ، وأنه إنما يصوغ مذهبه صياغة فكرية منظمة)[1] .

والاختلاف بين المتكلمين هو موضع الطعن عند ابن تيمية ، لأنه يرى أنه اختلاف مذموم بحيث لا يبين أين توجد الحقيقة وما هو سندها ، ويبتعدون عما جاء به الكتاب والسنة لأنهم لا يعرفونه بينما (الحق واحد ولا يخرج عما جاءت به الرسل وهو الموافق لصريح العقل وفطرة الله التى فطر عليها عباده)[2] ويدلل شيخنا على عقم الكلام وقصوره عن الوصول إلى الحقيقة بما ظهر من ندم متكلمى الأشاعرة فى أواخر حياتهم كالجوينى بقوله (دخلت فى الذى نهونى عنه والآن ان لم يتداركنى ربى برحمته فالويل لابن الجوينى وها أنذا أموت على عقيدة أمى) ، أو الغزالى الذى سلك فى أواخر أيامه سلوك العبادة والرياضة والزهد ؛ كما اشتغل بالحديث بصحيحى البخارى ومسلم ، وكذلك الشهرستانى

---

[١] نشأة الفكر ج ١ ص ٢٦٧ و٢٦٨
وينظر البحث المخصص لموضوع موقف مدرسة ابن تيمية من التصوف [رسالة دكتوراه للمؤلف تحت الطبع بمشيئة الله] وينظر كتابنا « ابن تيمية والتصوف » .

[٢] منهاج السنة ج ٣ ص ٦٩ .

والرازى اللذين أظهرا ندمهما بسبب الحيرة والشك اللذين وقعا فيهما بسبب علم الكلام [١] .

ولكنه - كما أسلفنا - لا يغمط شيخ المذهب الأشعرى حقه ويعده أعلم من هؤلاء كلهم [٢] ويعتبر كتابه (مقالات الإسلاميين) من أجمع الكتب فى مقالات الناس حيث ضمنه من المقالات وتفصيلها ما لم تتضمنه كتب غيره (وذكر فيه مذهب أهل الحديث والسنة بحسب ما فهمه عنهم وليس فى جنسه أقرب إليهم منه) [٣] ويشيد بالأشعرى لأنه كشف النقاب عن أخطاء المعتزلة. أما المبررات التى يحاول بها شيخنا الدفاع عنه مما يراه من الأخطاء التى وقع فيها ، فهو أنه بالرغم من سلوكه مسلك ابن كلاب الذى كان أقرب إلى الحق والسنة إلا أن إمام الأشاعرة (لم يكن خبيراً بالسنة والحديث وأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم ، وتفسير السلف للقرآن والعلم بالسنة المحضة) [٤] وذلك بخلاف الفقهاء فإنهم يعتمدون على القرآن والحديث فأصبحوا أكثر متابعة .

ومع هذا فإن ابن تيمية يذهب إلى أن المسائل التى تكلم فيها الأشاعرة أجل مما تناوله الفقهاء ، ويقارن بين متكلمى الأشاعرة والفقهاء فيقول (ولهذا يعظمون من وجه ، ويذمون فى وجه ، فإن لهم حسنات وفضائل وسعياً مشكوراً وخطاهم بعد الاجتهاد مغفور) [٥] .

وهكذا يقيم شيخ الإسلام الأفكار والنظريات بميزان النقل لأنه كان محيطاً تماماً بالكتاب والسنة حتى قيل إن (كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث) ، كذلك كان استحضاره لآيات القرآن عندما يريد إقامة الدليل مثار

---

(١) المصدر السابق ص ٦٨ تراجع عبارة الرازى الآنفة الذكر ص ٣١٤
(٢) منهاج السنة جـ ٣ ص ٦٩
(٣) المصدر السابق ص ٧٠
(٤) نفس المصدر ص ٧١
(٥) النبوات ص ١٤٩

الدهشة والعجب، فلم يضعف قولا عن قول أو ينصر رأياً على آخر إلا لموافقته لما دل عليه القرآن والحديث (١)

من هنا كله يتبين لنا أن التزام ابن تيمية بالنصوص هو الذي حدد له الطريق وخط له المنهج، فمن عرض لأفكاره في موضوع الإمامة من خلال النص. كذلك نظر إلى الطوائف وتفرق بهذا المنظار الدقيق لقد تسلح بالقرآن والحديث وعلومها، وبدأ منهما، واستعمل العقل في خدمتهما. فالحق هو الذي جاء به الرسول ﷺ وهو الذي اتفق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول (٢).

وهذا المنهج هو فيصل التفرقة بين الحقيقة والبدعة. إنه يطعن فيمن يحكمون بالظن وهوى النفوس ثم يحاولون إيجاد السند من أصل ديني إما بالرأى والقياس فيعدونه من العقليات. أو الهوى والذوق ويسمونه ذوقيات، أو بالتأويل كما يفعل الخوارج مدعين اتباعهم للقرآن، أو كما يفعل الشيعة عندما يلتمسون الأدلة من الأحاديث الموضوعة ويضيف إلى كل هذا من (يكون قد وضع دينه برأيه أو ذوقه يحتج من القرآن بما يتأوله على غير تأويله ويجعل ذلك حجة لا عمدة وعمدته في الباطن على رأيه) (٣)

ونود أن نقول إن الموقف الذي اتخذه ابن تيمية يضارع في دقته وسلامته المنهج العلمي الحديث. إنه لم يتخذ أحكاماً سابقة في الذهن ليبررها بالنصوص، ولكنه بدأ من النصوص ناقداً لها، فاحصاً إياها بفكر العالم الخبير، مبقيا السليم مستبعداً الخطوء والمنحول.

---

(١) أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادى / العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٢٥.

(٢) النبوات ص ٨٨

(٣) المصدر السابق ص ٨٥

ويجدر بنا لتوضيح منهجه الصائب أن نقارن بينه وبين عالم حديث يوضح المنهج السليم فى البحث فيقول (وهناك حيلة ذهنيه معروفة جيداً لدى علماء النفس هى « التبرير العقلى » أى الإتيان بحجج عقلية لتبرير وجهة نظر ترجع فى الواقع إلى أحكام سابقة فى الذهن شبه الواعى ، وهى أحكام ترتد إلى المصالح الشخصية والاعتبارات العاطفية ، والغريزة ، والتحامل ، وغيرها من العوامل المشابهة التى لا يدركها المرء عادة أو يعترف بها حتى لنفسه)(١) . أليس فى هذه العبارة تشابها يكاد يكون تاماً مع ما اطمأن إليه ابن تيمية عندما نقد مواقف الخوارج والشيعة والمعتزلة ؟ إن نقده فى جوهره يرجع إلى إتخاذهم لموقف سابق ثم محاولة تبريره عن طريق إيراد الحجج من النصوص .

وابن تيمية لم يترك ناحية من نواحى الإمامة إلا طرقها وعالجها واظهر رأى أهل السنة والجماعة فيها مستخدما منهجه الذى لا يحيد عنه . مستوعباً حجج المعارضين التى ظهرت حتى عصره ثم باسطاً وجهة نظر أهل السنة وردودهم عليها وسنحاول أن نعرض آراءه مع إبراز رءوس المسائل التى تتصل بموضوعنا ، والتى استقيناها من واقع مؤلفاته ، وسنوضحها على الترتيب التالى :

مسألة الإمامة ، النظرة السياسية الشرعية ، وجوب طاعة ولاة الأمور ، نقض دلائل المذهب الشيعى ، رأيه فى الخلفاء الراشدين وآل البيت ، تصحيح النظرة إلى الإمام على ، الأئمة الإثنى عشرية والإمامة ، نقده لفكرة المهدى ، وأخيراً دفاعه عن معاوية .

• مسألة الإمامة :

وضع الشيعة مسألة الإمامة فى المكان الأول من الأهمية وعدوها أهم المطالب

(١) أ . ب . بيفردج / فن البحث العلمى - مترجم - ص ١٤٨

فى أحكام الدين ، وتدخل ضمن العقائد الإيمانية ، وقد تعرضت هذه الفكرة لأعنف مهاجمة قام بها ابن تيمية لأنه يرى أن إحلال مسألة الإمامة هذا الموضع لا يتفق مع الأصول الإسلامية ، فالعقائد الشيعية فى رأيه ترتبط بعقائد غير إسلامية أو على الأقل تتشابه فى خطوطها وملامحها، فقد (قالت الرافضة لا تصلح الإمامة إلا فى ولد على وقالت النصارى لا جهاد فى سبيل الله حتى يخرج المسيح الدجال وينزل سيد من السماء وقالت الرافضة لا جهاد فى سبيل الله حتى يخرج المهدى وينادى مناد من السماء)(١) .

وكان الحلى قد عبر عن موضوع الإمامة فى كلام طويل ، نقتبس منه أحد الأحاديث التى استشهد بها ونصه : (من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليه)(٢). أما وجهة نظر ابن تيمية فى هذه المسألة، فإنه يستند فيها على "قواعد التى بنى عليها الإسلام وأولها الشهادة ، فهى التى تنقل غير المسلمين فى الإسلام وبواسطتها - مع إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة - يصبحون مسلمين وإخواناً فى الدين ولم يحدث أن ذكر الرسول صلوات الله عليه مسألة الإمامة حين كان يدعو الناس الإسلام وإنما دعى إلى الشهادة فحسب . كما لم تظهر حاجة المسلمين حال حياته لأنه صلوات الله عليه كان إمام المسلمين ، وقد اتفق الشيعة وأهل السنة على أن المؤمنين الذين عاصروه وصاحبوه هم أفضل الخلق دون اعتناقهم لعقيدة الإمامة التى يرى الحلى أنها أهم مسائل الدين ، وهى عقيدة فاسدة ، لأن الإيمان الصحيح الذى بينه الرسول ﷺ هو عقيدة التوحيد ونبوة محمد والإيمان بالملائكة والكتب والرسل والبعث بعد الموت ، ويستتبعه إقامة الصلاة وسائر العبادات والتكاليف (٢) .

وإذا افترضنا أن الإمامة هى أهم مسائل الدين لكان من الجدير أن يوضحها

---

(١) منهاج السنة ج ١ ص ٦ .
(٢) المصدر السابق ص ١٦

الكتاب ولأظهرها النبي ﷺ فإن القرآن يتضمن مواضيع عدة تناول ذكر الخالق تعالى وصفاته وآياته وملائكته . كما يحتوي على قصص الأنبياء والرسل وينص فيه على الفرائض التي كلف المسلمين بأدائها . فلو كانت أهم مسائل الدين لنص عليها الكتاب كما فعل بالنسبة لغيرها من الموضوعات . ولكنها في الحقيقة ليست أشرف المسائل . هذا هو الدليل الاول .

أما الدليل الثاني فهو أن المصنفين في أصول الدين يذكرون مسائل أكثر أهمية منها ؛ وهي التوحيد والعدل والنبوة ، ثم يأتون بالإمامة في نهاية المطاف كذلك رتب المعتزلة أصولهم الخمس حسب درجاتها من الأهمية فوضعوا الأصل الخامس وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي تتعلق به مسائل الإمامة . في آخر هذه الأصول من حيث الترتيب .

ويذكر ابن تيمية ما دار بينه وبين بعض شيوخ الشيعة الذين حاولوا إقناعه بصحة عقيدتهم في مسألة الإمامة . فهي عندهم لطف لأن الإمام يأمر الناس بالواجب وينهاهم عن القبيح . ولابد أن يكون معصوماً لكي يتم المقصود من نصبه فيصبحون أقرب إلى أعمال الأوامر الدينية وإجتناب النواهي . وقد بدأت سلسلة الأئمة منذ علي بن أبي طالب إلى أن انتهت إلى المنتظر صاحب السرداب وقد بسط فيلسوفنا رده على هذه العقيدة بنواحيها المختلفة ، وهو يرى أنه لا يحصل اللطف بينما الإمام مختف لا ندري من أمره شيئاً ولا نعلم أوامره ونواهيه ، ولا نجد طريقة نستطيع بها أن نعرفه لأنه مختف غائب . وإن فرض طاعته يتنافى مع المقدور والمستطاع والله تعالى لا يكلف العباد إلا بما يطيقونه أما فرض طاعة هذا الإمام فهو يندرج تحت تكليف ما لا يطاق .

ثم يطالب ابن تيمية إسناداً للحديث الذي استشهد به الحلي على وجوب معرفة الإمام ويطعن في صحة نقله لأنه لم يتم عن طريق الثقات ويقول (ونحن نطالبهم أولا بصحة النقل ثم بتقدير أن يكون ﷺ واحداً فكيف يجوز أن يثبت أصل

الإيمان بخبر مثل هذا الذى لا يعرف له ناقل وإن عرف له ناقل أمكن خطؤه وكذبه ، وهل يثبت أصل الإيمان إلا بطريق علمى ؟) [١] .

فالحديث الصحيح يختلف عما ذكره الحلى لأن نصه (من خلع يداً من طاعة لقى الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية) كما يتفق مع حديث آخر حيث ينهى الرسول صلوات الله عليه الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة ، وهو ينطبق على الشيعة الذين يخرجون عن الطاعة ويفارقون جماعة المسلمين ويستشهدون بحديث لا يسلم من النقد دراية أو رواية ، مع أنه حجة عليهم لأنهم لا يعرفون إمام زمانهم ويدعون أنه الغائب المنتظر (الذى لم يره أحد ولم يسمع له خبر .. ومعلوم أن هذا ليس هو معرفة بالإمام) [٢] .

وقد أثار الحلى الإعتراضات التى يوجهها الشيعة لنظرية الإمامة عند أهل السنة والجماعة ، وهى تتلخص بصورة عامة فيما يلى :

أولا : لم يجعلوا الأئمة محصورين فى عدد معين .

ثانياً : يعتقدون أن الإمامه تنعقد للقرشى وتجب طاعته على جميع المسلمين بمجرد مبايعته .

ويسهب ابن تيمية على طريقته فى التحليل والنقد فى الرد ، فيتناول النقاط التى أثارها الحلى بالتفصيل التالى :

أولا : أن أهل السنة متفقون على عصمة الأنبياء فى تبليغ الرسالات وكل ما يبلغونه عن الله تعالى من أمر ونهى فهم مصدقون . وإتفق أهل السنة والجماعة على هذه العقيدة ، ما عدا طائفة من الخوارج التى اعتبرت العصمة للنبى ﷺ

---

(١) منهاج السنة ج ١ ص ٢٧
(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة

قاصرة على ما يبلغه عن الله لا فيما يأمر أو ينهى عنه . وهذا خطأ عند ابن تيمية ولا يجوز تحميل المسلمين جميعاً بذنب قلة أخطأت . ومع هذا فإن (الجمهور الذى يجوز الصغائر ، ومن يجوز الكبائر ، يقولون إنهم لا يقرون عليها بل يحصل لهم بالتوبة منها من المنزلة أعظم مما كان قبل ذلك) (١) .

أما دعوى عصمة الأئمة فلم تقم حجة تدعيمها إلا ما يراه الشيعة من ضرورة عدم خلو العالم من أئمة معصومين وهم علة اللطف والمصلحة . ويعود ابن تيمية ـ كدأبه دائماً ـ ليستقرىء الأحداث التاريخية فى هذه النقطة ليدلل بها على أن اللطف لم يتحقق طوال عصور الأئمة الشيعة الإثنى عشر . ويذهب إلى أبعد من هذا ، فيعقد مقارنته بين على بن أبى طالب والخلفاء الثلاثة حيث تمتع المؤمنون فى ظل حكم الأوائل بالاستقرار والأمن وكانت المصلحة واللطف متحققين فى نطاق أوسع مما كان خلال حكم الإمام على لحدوث القتال والفتنة .

فمن خطأ العقيدة وضع الإمام المنتظر الغائب وأجداده المتقدمين فى نفس مرتبة الرسول ﷺ ـ وهو وحده الذى انفرد بالعصمة والسلطان ، ولم يثبت أن تلاه أحد من الأئمة المعتقد فى عصمتهم الذين تولوا الحكم بمبايعة ذى الشوكة إلا علياً وحده فيقول هذه العبارة التى لا يمل من ترديد معناها فى جنبات كتابه « منهاج السنة » (وكانت مصلحة المكلفين واللطف الذى حصل لهم فى دينهم ودنياهم فى ذلك الزمان أقل منه فى زمن الخلفاء الثلاثة فعلم بالضرورة أن ما يدعونه من اللطف والمصلحة الحاصلة بالأئمة المعصومين باطلة قطعاً) (٢) .

أما حصر الأئمة فى عدد معين ثابت فانه يسهل الاستدلال على عدم صحة تحديد عدد الأئمة بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول

---

(١) منهاج السنة ج ٢ ص ٨٢

(٢) نفس المصدر ج ٢ ص ٨٤

وأولى الأمر منكم)(١)، وكذلك الأحاديث المروية عن الرسول ﷺ لم يوقتهم فيها بعدد معين .

ويقول الحلي بأنه بمجرد بيعة القرشي يصير إماماً غير صحيح من عدة وجوه هي :

الأول : ليس من مذهب أهل السنة أنه بمجرد المبايعة للقرشي يصبح إماماً منعقد البيعة واجب الطاعة ، إذ لابد من توافر شروط أخرى منها الشورى ، فقد قال عمر بن الخطاب (من بايع رجلا بغير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه)(٢) .

الثاني : لا يجيز أهل السنة طاعته - حتى ولو كان إماماً عادلا - إلا فيما لا يعد معصية ، فالطاعة مشروطة بتوافق أوامره ونواهيه مع الأوامر والنواهي التى رسمها الشرع كالأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والصدق والعدل والحج والجهاد فى سبيل الله مصداقاً للآية (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) فالطاعة المطلقة لا تكون إلا لله تعالى، وطاعة الرسول ﷺ واجبة لأنه لا يأمر إلا بطاعة الله (وجعل طاعة أولى الأمر داخلة فى ذلك ولم يذكر لهم طاعة ثالثة لأن ولى الأمر لا يطاع طاعة مطلقة وإنما يطاع فى المعروف)(٣) والأحاديث فى معنى الطاعة متوافرة ومتحدة القصد، منها (إنما الطاعة فى المعروف ولا طاعة فى المعصية ، ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق إلخ) .

أما شرط القرشية فإن ابن تيمية ينزع إلى الغض منه عدم توافره ، فهو لا يحبذ التفاخر بالأنساب ويرى أن من الفضائل التى يحض عليها الإسلام التباعد عن الفخر كما يقول الرسول صلوات الله عليه : (أنه أوحى إلى أن تواضعوا حتى

---

(١) الآية رقم ٥٩ من سورة النساء
(٢) منهاج السنة ج ٢ ص ٨٥
(٣) نفس المصدر والصفحة

لا يفخر أحد على أحد ولا يبغى أحد على أحد) ، فهى بهذا عن الاستطالة على الناس والتفاخر . فإن كان الرجل ينتمى حقيقة إلى الطائفة فاضلة كبنى هاشم أو قريش يخطىء إذا تطاول على غيره بهذا الانتماء (لأن فضل الجنس لا يستلزم فضل الشخص فرب حبشى أفضل عند الله من جمهور قريش)[1] .

والإمامة عند ابن تيمية عبارة عن عقد . وهو بهذا الاعتبار لم يأت بجديد عن هذه النظرية التى طرقها مفكرو أهل السنة قبله ، فان علماء الفقه يجمعون على هذا الرأى لأن الإمامة عندهم هى عقد مبايعة بين الإمام وبين أهل الحل والعقد [2] ، ومن التعاريف التى وضعها الماوردى لهذا العقد مثلا أنه (عقد مراضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار) [3] .

ولكن ابن تيمية أوضح بصفة خاصة حظر الاتفاق فى أى عقد على ما يخالف كتاب الله وعرض لما اتفق عليه العلماء من بطلان الشروط المناقضة لحكم الله فيقول : (فهذه الشروط مخالفة لحكم الله ورسوله . فهى باطلة باتفاق المسلمين وهذا فى جميع العقود) [4] ، ويستدل أيضاً بنصوص كثيرة تؤيده فيما ذهب إليه ، ومنها الحديث الذى ورد فى الصحيحين ونصه (من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله ، ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ، ومن عصى أميرى فقد عصانى) . ولهذا فلو ولى شخص وكان شرط توليته أن يحكم بغير حكم الله ورسوله أو لا يتبع قواعد العدل التى أمر بها الشرع أو أمر بما يخالف حكم الله فإن الشرط يقع باطلا ولا يعتد به [5] .

---

(١) ابن تيمية / إقتضاء الصراط المستقيم ص ١٦٤ / ١٦٠

(٢) محمد نجيب المطيعى / حقيقة الإسلام وأصول الحكم ص ٢٣

(٣) الماوردى / الأحكام السلطانية ص ٥

(٤) ابن تيمية \ نظرية العقد ص ١٥

(٥) المصدر السابق ص ١٧

• النظرة للسياسة الشرعية :

قدم ابن تيمية لكتابه (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) بكلمة يقول فيها (أما بعد بهذه رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الإلهية) (١) . ويتضح لنا حالا السبب في ربطه بين السياسة والخالق جل شأنه ، فالكتاب الكريم حافل بالآيات التي تأمر بالعدل وتحض على إتباعه وتنهى عن الظلم وتأمر باجتنابه في مثل قول الله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) (٢) .

وهذه الآية ـ مع غيرها من الآيات القرآنية التي تنص على العدل والقسط ـ تعني أنه ليس للحاكم أن يحكم بظلم أبداً لأن الله تعالى رسم الطريق القويم العادل فإن حكم الله هو (أحسن الأحكام والشرع وهو ما أنزل الله فكل من حكم بما أنزل الله فقد حكم بالعدل (٣) .

أما الآية الثانية التي يخاطب فيها الله عز وجل الرعية بقوله (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) (٤) .

فإن هذه الآية تكمل الهدف الذي تنشده الآية الأولى فأولهما وجهة لأولي الأمر حيث أوجبت عليهم الحكم بالعدل ، والثانية خاصة بالرعية ليطيعوا ولاة أمورهم فيما أمر به الله ، فإذا أمروا بمعصية فلا طاعة لهم ، كما ينبغي في حالة

---

(١) ابن تيمية / السياسة الشرعية ص ١ ، ويقول ـ لاوست ـ أن ابن تيمية في كتابه قد تميز بطريقة دينية كاملة بحث مسألة طبيعة وأشكال وصفات الدولة ، فأصبح عرضه هذا منه دائما هو عرض بالطرق التقليدية المدرسة السنية .

(٢) الآية رقم ٥٨ من سورة النساء

(٣) منهاج السنة جـ ٣ ص ٣١ .

(٤) الآية رقم ٥٩ من سورة النساء

الاختلاف الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله صلوات الله عليه فإذا (كانت الآية قد أوجبت أداء الأمانات إلى أهلها ، والحكم بالعدل فهذان جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة)[١] .

وأكد الرسول ﷺ شريعة العدل وحرم ظلم المسلمين أحياء وأمواتاً كما حرم دماءهم وأموالهم وأعراضهم ، ولهذا كانت خطبة الرسول ﷺ فى حجة الوداع متضمنة لهذه الأحكام بقوله: إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا ، ألا هل بلغت ألا فليبلغ الشاهد الغائب)[٢]

وقد تابعه تلميذه ابن القيم وصاغ فكرة العدالة فى إطار الشريعة فأصبحت العدالة عنده هى المتفقة مع أحكام الشريعة وبالعكس فما لا ينطبق على الشريعة يعد غير عادل ، فإن غاية الشريعة صالح العباد فى المعاش والمعاد فأتت بأحكام بلغت الدرجة القصوى من حيث العدالة ، ولا تعدو السياسة العادلة كونها جزءاً من أجزاء الشريعة وفرعاً من فروعها . والنتيجة المترتبة على هذا التصور لفكرة العدالة وعلاقتها بالشريعة أن أصبحت السياسة عند ابن القيم نوعين : (سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها ، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر بعين الشريعة)[٣] .

ولا يوافق تلميذ ابن تيمية على فصل السياسة عن الشريعة ، ويذكر أن السياسة العادلة هى الموافقة لما جاء به الشرع ولا فصل بينهما ، ويبرر استعماله لمصطلح السياسة بقوله (ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحكم)[٤] وإنما هى فى الحقيقة (عدل الله ورسوله) فإن الله أرسل الرسل وأنزل الكتب ليقوم الناس بالقسط

---

(١) السياسة الشرعية ص ٣ .
(٢) منهاج السنة ج ٣ ص ٣٢ .
(٣) ابن القيم \ الطرق الحكمية ص ٤ .
(٤) المصدر السابق ص ١٤

الذى قامت به السموات والأرض ـ فالسياسة العادلة إذاً هى جزء من أجزاء الشريعة التى اكتملت أركانها لمعالجة شئون العباد ، أما تقسيم طرق الحكم إلى شريعة وسياسة أو تقسيم الدين إلى شريعة وحقيقة أو إلى عقل ونقل فإن كل هذه التقسيمات باطلة فيقول : (بل السياسة والحقيقة والطريق والعقل كل ذلك ينقسم إلى قسمين : صحيح وفاسد ، فالصحيح من أقسام الشريعة لا قسيم لها والباطل ضدها ومنافيها)[1] .

والشريعة كاملة الأحكام غنية بذاتها عما عداها فلم يأت تصور قصورها عن تحقيق صالح المسلمين إلا لسببين :

أولهما : تقصير البعض فى معرفة الشريعة وعدم القدرة على مطابقتها مع الواقع مما أدى إلى تعطيل الحدود وضياع الحقوق فتجرأ البعض على انتهاك حرمات الشريعة والضرب بها عرض الحائط .

السبب الثانى : قابل الإتجاه الأول إتجاه ثان مضاد غالى فى التعسف وطبق الشريعة بطريقة خاطئة لا توافق حكم الله ورسوله ﷺ (وكلا الطائفتين أتيت من تقصيرها فى معرفة ما بعث الله به رسوله وأنزل به كتبه)[2] ، أى لم تستهدف العدل الذى أقام الله تعالى به السموات والأرض .

ويبدو أن استعمال مصطلح (السياسة الشرعية) والتقسيم الذى وضعه ابن القيم كان له تأثيره فيما بعد ، إذ نلاحظ أن المقريزى (٨٤٥هـ = ١٤٤١م) يستعمل هذا الاصطلاح عندما يطرق نفس الموضوع ويتناوله بالتحليل : فيذكر أن المسلمين فى عصره بل ومنذ عهد الدولة التركية يقسمون الأحكام إلى شرعية وسياسية . والسياسة بدورها نوعان ، العادلة وهى تتبع الأحكام الشرعية ،

(١) ابن القيم : اعلام الموقعين ج ٤ ص ٣٩١ .

(٢) « الطرق الحكمية ص ١٤ .

والظالمة التى تحرمها الشريعة . والسياسة هى كلمة مغولية أصلها (ياسة) ثم أدخلت عليها حرف السين (فظن من لا علم عنده أنها كلمة عربية) (١) .

وينسب المقريزى إلى جنكيز خان كتاب (إلياسا) الذى أثبت فيه القواعد والعقوبات واتخذ منها شريعة لقومه ، وظل ممتداً ولا بين أيدى أولاده واحداً بعد واحد يلتزمون به كالتزام أوائل المسلمين بالقرآن . ولما كثرت طوائف المغول وانتشرت فى البلاد الإسلامية واعتنقوا الإسلام ديناً ولقنوا تعاليم الكتاب الكريم وعرفوا أحكام الشريعة جمعوا بين ما جاء بها من الحق ، وبين ما تضمنه كتاب (إلياسا) من الباطل ، وقاموا بتفويض قاضى القضاة أحكام العبادات والأقضية الشرعية ، ومع تأثرهم بالقواعد التى رسمها لهم زعيمهم جنكز خان فى (إلياسا) نصبوا ما يسمونه (الحاجب) ليقضى بينهم بقواعده فى الأموال عند إختلافهم (٢) .

* وجوب طاعة ولاة الأمور :

يرى ابن تيمية ـ إستناداً على الأحاديث النبوية ـ أنه ينبغى طاعة الأئمة فى جميع الأحوال ، اللهم إلا إذا أمروا بمعصية الله ، لأن الرسول صلوات الله عليه قد أمرنا بذلك ، ونهى عن رفع راية العصيان فى وجوههم أو مقاتلتهم إلا إذا امتنعوا عن تأدية الصلاة وأمروا بمعصية . فمن هذه الأحاديث التى تتفق كلها فى المعنى من حيث الحض على طاعة ولاة الأمور وعدم الخروج عليهم بالسيف الحديث المروى فى صحيح مسلم وهو (ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون فمن عرف برىء ومن أنكر سلم ولكن من رضى وتابع ، قالوا ، يا رسول الله أفلا نقاتلهم ، قال ، لا ، ما صلوا) .

(١) المقريزى / الخطط ج ٣ ص ٣٥٧
(٢) المصدر السابق ص ٣٥٩ .

فالطاعة واجبة فى جميع الأحوال باستثناء المعصية كما قدمنا ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة . وعلى المسلمين ألا ينزعوا يداً من طاعة ، ونص الحديث : (من خلع يداً من طاعة إمام لقى الله تعالى يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية) [1] ولكى يوضح ابن تيمية أن الطاعة ليست إلا فيما أمر به الله تعالى ، فقد أورد واقعة حديث الرسول ﷺ . وتتلخص فى إرساله سرية واستعمل عليها رجلا من الأنصار وأمرهم بأن يسمعوا له ويطيعوا ، فلما غضب منهم أمرهم بجمع حطب وإيقاد النار فيه ثم استند على ما أمرهم به النبى ﷺ من طاعته وتنفيذ أوامره وأمرهم بدخول تلك النار ، ولكنهم لم يفعلوا ولما عادوا قصوا هذه الواقعة الرسول فقال : (لو دخلوها ما خرجوا منها ، إنما الطاعة فى المعروف . وفى لفظ آخر ـ لا طاعة فى معصية إنما الطاعة فى المعروف)[2] .

وقد رسمت الشريعة خطوط ما تجب فيه الطاعة والأمور التى لا يعصى فيها الخالق مع المحافظة على كيان الجماعة الإسلامية والبعد عن كل ما من شأنه أن يسبب الفتن ويشق صفوف المسلمين فنهى الرسول الكريم عن شق عصا الطاعة وتفريق شمل الأمة بمثل قوله (من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أن يفرق جماعتكم فاقتلوه) [3] .

كما قال ﷺ للأنصار (إنكم ستلقون بعدى أثرة فاصبروا حتى تلقونى على الحوض) أى أنه أمرهم بالصبر ولم يأذن لهم بالقتال والخروج . وأحاديث الرسول صلوات الله عليه حافلة بأمثال الأمر بالصبر وعدم الخروج على الأمراء الظالمين ، والحض على عدم مفارقة الجماعة .

---

[١] منهاج السنة حـ ١ صفحة ١٤٩

(٢) المصدر السابق ص ١٥٠ .

(٣) نفس المصدر والصفحة

ويجد ابن تيمية التعليل فيما تحفل به الأحاديث من النهى عن القتال والمحافظة على وحدة الجماعة فيرى أن أسباب المقاتلة ترجع كلها إلى الأمراء الظلمة الذين يستأثرون بالولايات والأموال فيقاتلهم المسلمون للحصول عليها منهج ، ولدفع الظلم عنهم : (فلم يكن أصل قتالهم ليكون الدين كله لله ولتكون كلمة الله هي العليا) (١) .

كما عرض لوجهات النظر المختلفة فى مدى وجوب طاعة ولى الأمر الفاسق والجاهل ، فإن آراء أهل الحديث وأئمة الفقهاء يرون أنه يطاع فيما أمر به من طاعة الله وينفذ حكمه وقسمه إذا وافق العدل . أما الرأى الثانى – وهو الأضعف عند أهل السنة – فينفى الطاعة للإمام فى حالة الفسق والجهل . ومن وجهة نظر أصحاب الرأى الثالث فيجب التفرقة بين الإمام الأعظم ومن هم دونه كالأمراء والقضاة لأن عزل الإمام الأعظم فيه مفسدة وشر أشد خطراً على المسلمين من مفسدة بقائه .

وهنا نلمح تشابها بين نظرية الجوينى فى مسألة خلع الإمام ، فابن تيمية يميل إلى الأخذ بالمقارنة بين الحالتين (لأن الفساد فى القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام الأدنى)(٢)

وأضاف إلى هذا أن الله تعالى لم يأمر بقتال كل ظالم وكل باغ إبتداء بل قال (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) (٣) . فإذا لم يأمر بقتال البغاة ابتداء أصبحت النتيجة البديهية أن قتال ولاة الأمور ابتداء غير مشروع . ويستشهد بأحاديث نبوية عديدة ليبرهن على خطأ الخوارج والزيدية والذين يرون الإنكار على الأئمة بالسيف .

---

(١) منهاج السنة ج ٣ ص٣٧ .
[٢] المصدر السابق ج ٢ صفحة ٨٧
[٣] الآية رقم ٩ من سورة الحجرات .

ولكن ابن تيمية يختلف فى نظرية الخروج عن الأشاعرة - وبمعنى أدق عن الجوينى - عندما يقيد الخروج بقيد شديد ويجعله فى أضيق نطاق بحيث ينحصر فى دائرة (الكفر البواح) ويعتمد فى نظريته على أن كل الطوائف التى خرجت على الأئمة تسببت فى حدوث أضرار للجماعة الإسلامية تفوق فى شدتها وأثرها ما خرجت من أجل إزالته . ومهما يكن من أمر ، فإن الطاعة ليست تامة ومطلقة إلا الرسول صلوات الله عليه بعد الله تعالى لأن من أطاع الرسول فقد أطاع الله . ومناط السعادة طاعة الله ورسوله لقوله تعالى : (ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً) [1] . فهى الطاعة الحقة التى أمر بها الإسلام دون قيد أو شرط ، أما دعوى طاعة الإمام المنتظر الغائب فلم يرد عنه قول أو نص ثابت النقل عنه ، فخطأ المذهب الشيعى ناجم عن مساواة هذا الإمام من حيث الطاعة بالرسول صلوات الله عليه مع وجود هذا الفارق الجوهرى ، فإن الرسول ﷺ له أقواله وأفعاله المعلومة المنقولة للمسلمين كافة وطاعته هى مدار السعادة ، بينما الإمام المختفى مجهول الأقوال والأفعال إلا فى مخيلة الشيعة المروجين لما ليس له أساس من الأسانيد الصحيحة [2] .

• نقض دلائل المذهب الشيعى :

يستشهد الحلى بحديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة ويجعل من الإمامية الفرقة الناجية وحدها . وفى إحدى فقرات الحديث يشير إلى أهل البيت فيجعل قول الرسول ﷺ المنصب عليهم (مثل أهل بيتى كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق) .

---

(١) آية رقم ٦٩ من سورة النساء .

(٢) منهاج السنة ج ٢ ص ١١٣ .

ويعجب ابن تيمية من استشهاد الحلى به مع أنه من الأحاديث التى يرويها أهل السنة بأسانيدهم — وإن لم يذكره صاحبا الصحيحين ـ وطعن فيه بعض أهل الحديث ، إلا أنه مروى بواسطة أبى داود والترمذى وابن ماجه والإمام أحمد وغيره . وإذا قدر ثبوته فهو من أخبار الآحاد التى لا يجوز الاحتجاج بها فى أصل من أصول الدين ووصم جميع المسلمين بالضلال ما عدا فرقة واحدة [١].

ثم يذهب ابن تيمية إلى أن للحديث تفسيرين ، أحدهما أن النبى ﷺ لما سئل عن الفرقة الناجية أجاب بأنها التى تحافظ على كل ما كان عليه هو وأصحابه والثانى ، هم الجماعة . وكل من التفسيرين يناقض المذهب الشيعى لأنهم انشقوا عن الفرقة الناجية ، أى الجماعة ، وهم يفسقون ويكفرون أئمة الجماعة كأبى بكر وعمر وعثمان وينالون من علماء الجماعة وعبادهم .

(فإذا كان وصف الفرقة الناجية إتباع الصحابة على عهد الرسول صلوات الله عليه وذلك شعار السنة والجماعة كانت الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة)[٢] لأن السنة معناها ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه مما فعله أو أمرهم به أو أقرهم عليه، والجماعة تعنى الأشخاص المجتمعين الذين لا يتفرقون فى الدين شيعاً فإن الله تعالى أمر بالجماعة والإئتلاف ونهى عن التفرق والاختلاف فى مثل قوله (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)[٣] . وفى آية أخرى (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم فى شىء)[٤] .

ومع اتفاق الشيعة فى الإسم الذى أطلق عليهم بسبب مشايعتهم عليا وتقديمه على سائر الصحابة ، إلا أنهم يفترقون إلى عدة فرق تختلف مع بعضها البعض

---

[١] منهاج السنة ج ٢ ص ١٠٢
(٢) نفس المصدر والصفحة .
[٣] الآية ١٠٣ سورة آل عمران .
(٤) « ١٥٩ من سورة الأنعام .

فى أئمتهم فالزيدية والإسماعيلية ينكرون الإثنى عشر إماماً ومنهم الغلاة الذين غالوا فى على فادعوا ألوهيته ، ومنهم الرافضة الذين رفضوا إمامة زيد بن على ، ومنهم الكاملية أصحاب من يدعى أبا كامل . الذين كفروا المسلمين بترك الاقتداء بعلى ، وكفروا علياً بترك طلب الخلافة ، وأنكروا الخروج إلا مع الإمام المنصوص عليه .

ويعرض ابن تيمية لفرق الشيعة جميعاً فى عصره بأسمائهم وعقائدهم فيذكر أن عددهم يبلغ أربعاً وعشرين فرقة — سوى الكاملية — ويطلق عليهم كلهم إسم الإمامية لقولهم بالنص على إمامة على ، وما ذهبوا إليه من أن النبى ﷺ نص على إمامته ثم توالت الأئمة بعده كل ينص عن من يليه إلى أن بلغت سلسلة الأئمة الغائب المنتظر كما ألحق فرقة الراوندية ضمن الشيعة لقولهم بالنص على العباس الذى نص على إمامة إبنه عبد الله فعلى بن عبد الله ، ثم ساقوا الإمامة فى ذريته حتى إنتهت إلى جعفر المنصور ، واضطربوا فى الأشخاص المنصوص عليهم وتناقضوا فى أقوالهم وفى عقيدتهم فى الإمام المنتظر . ثم يعرض فيلسوفنا للاختلاف الكبير بين فرق الشيعة فى عقيدتهم فى الإمام المنتظر ذاكراً أسماءهم كلها ، ويخلص إلى أن التناقض الكبير فى أقوالهم يؤكد استحالة صدورها عن معصوم [1] .

ويريد ابن تيمية أن الأحاديث التى تؤيد فكرة النص على على لا تخلو من الوضع ، منها حديث يستشهد به الحلى مرويا بواسطة أحمد بن حنبل عن أنس ابن مالك قال (قلنا لسلمان سل النبى ﷺ من وصية فقال سلمان يا رسول الله من وصيك ؟ فقال ياسلمان من كان وصى موسى ؟ فقال ، يوشع بن نون ، فقال إن وصيي ووارثى يقضى دينى وينجز موعدى على بن أبى طالب) [2] .

---

(١) منهاج السنة ج ٢ ص ١١٦ .

(٢) المصدر السابق ج [illegible]

ويكذب ابن تيمية هذا الحديث ، وحجته أن مسند الإمام أحمد خال منه ، فضلا عن أن المسند احتوى على أحاديث أضيفت بواسطة ابنه ، ومع هذا فإن الحديث المذكور لم يكن مما رواه الإمام أحمد. أما حديث الكساء الذى يحاول الشيعة الاستدلال به على إمامة على فهو صحيح ؛ ولكن تفسيره يختلف عن المعنى الذى حاولوا إثبات نظريتهم به وكذلك الآية القرآنية : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً)(١) ، فقد اشترك فيها السيدة فاطمة والحسن والحسين مع على (ومعلوم أن المرأة لا تصلح للإمامة فعلم أن هذه الفضيلة لا تختص بالأئمة بل يشركهم فيها غيرهم)(٢) .

ثم إن مضمون الحديث أن الرسول ﷺ دعا لهم بذهاب الرجس والتطهير والابتعاد عن الرجس واجب على المؤمنين وقد أمرهم الله بالطهارة ، والكتاب الكريم حافل بمثل هذه الآيات كقول الله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)(٣) وقوله عز وجل (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم)(٤) .

وتمشيا مع ما تضمنته مثل هذه الآيات أن الرسول ﷺ قصد الدعاء لأهل بيته بأداء الأوامر الإلهية واجتناب النواهى ، كما دعى لغير أهل الكساء بالجنة والمغفرة .

فإذا انتقلنا إلى حديث المباهلة ، فإن الرسول ﷺ جمع فيه أيضاً بين فاطمة والحسن والحسين ، وهم أقرب نسباً إلى الرسول ﷺ حتى لو كان غيرهم أفضل لأن القصد أن يدعو كل من وفد نجران والرسول ﷺ أخص الناس

---

(١) آية ٣٣ من سورة الأحزاب .
(٢) منهاج السنة ج ٣ ص ٤ .
(٣) آية ١٠٣ من سورة التوبة .
(٤) آية ٦ من سورة المائدة .

وأقربهم نسباً بهم لما فى جبلة الإنسان من الخوف عليهم .

أما الحديث الشهير (أنت منى بمنزلة هارون من موسى) فقد أعطاه ابن تيمية مدلولا آخر، فالنبى ﷺ كان فى كل غزوة يترك بالمدينة رجالا من المهاجرين والأنصار باستثناء غزوة تبوك حيث أمر الرجال جميعاً بالنهوض للحرب وعدم التخلف ، فلم يبق بالمدينة إلا العصاة لأوامره أو المعذورين والنساء والأطفال فكره على بن أبى طالب التخلف ورغب فى الالتحاق بالجيش المحارب ، ولم يرض أن يبقى مع النساء والصبيان ـ وهو المحارب المغوار ، فخفف عنه الرسول ﷺ من وقع تصوره وبين له أن الاستخلاف ليس فيه غضاضة ، وضرب له مثلا بموسى عليه السلام الذى استخلف أخاه هارون على قومه لأمانته ، ولكن موسى استخلف هارون على جميع بنى إسرائيل والنبى ﷺ استخلف علياً على قليل من المسلمين وجمهورهم استصحبهم فى الغزوة) (١) .

أما حادث غدير خم عند مرجع الرسول ﷺ من حجة الوداع ، فإنه وصى فيه باتباع كتاب الله ووصى فيه بأهل بيته . ولكن بعض أهل الأهواء ـ هكذا يصفهم ابن تيمية ـ زاد فى الحديث وادعوا أنه عهد إلى علىّ بالخلافة بواسطته فسموه نصاً جلياً كما زعموا أيضاً أن الصحابة تمالؤا على كتمانه ، والدليل الذى ينقض هذا الزعم هو (العادة التى جبل الله عليها بنى آدم ، ثم ما كان عليه القوم من الأمانة والديانة وما أوجبته شريعتهم من بيان الحق يوجب العلم اليقينى بأن مثل هذا يمتنع كتمانه) (٢) .

ويذهب شيخ الإسلام إلى أن الشيعة مخالفون لما جاء به الرسول ﷺ وهم فى العقليات أتباع المعتزلة أو مازجين بين الفلسفة والاعتزال ، وأبعدتهم هذه الأساليب العقلية عن سنة الرسول ﷺ . وفى الشرعيات يعتمدون على نقلهم

---

[١] منهاج السنة ج ٣ ص ٩١
[٢] إقتضاء الصراط المستقيم صفحة ٢٩٣

عن بعض أهل البيت مثل محمد الباقر وجعفر الصادق وغيرهما ، وهم من سادات المسلمين وأئمة الدين الذين لا يرقى إليهم الشك ، ولكن الشيعة لا خبرة لهم بالأسانيد والتمييز بين الثقات وغير الثقات (فكل ما يجدونه فى الكتب منقولا عن أسلافهم قبلوه بخلاف أهل السنة فإن لهم من الخبرة بالأسانيد ما يميزون به بين الصدق والكذب)[١] .

فإذا صح النقل عن أهل البيت فلهم نظائر أيضاً كما كان لعلى مكانته بين سائر الصحابة وجميعهم ثقات ، والاختلاف بينهم أمر طبيعى . فالمنهج السليم إذاً هو العناية بالقرآن بحفظه ومعرفة تفاسيره والاعتناء بالأحاديث للاستدلال على الصحيح والسقيم ، فهذه الطريقة هى نقطة البداية ثم يليها الاعتناء بآثار الصحابة والتابعين لمعرفة مسالكهم ومآخذهم لا العكس . أى لا ينبغى اتباع المنهج بطريق عكسى ، كما يفعل الشيعة ، فيبدأون من آثار أهل البيت وأقوالهم . ويتضح المنهج الذى يخطه ابن تيمية لنفسه ولأهل السنة بل والمسلمين جميعاً فى مثل هذه النقطة فهو يرى أن الخطوات الأولية التى أشرنا إليها من دراسة القرآن والسنة وهى الأساس ، ثم تعرض المسائل المتنازع فيها على الكتاب والسنة عملا بقوله تعالى (فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول)[٢] . فبمثل هذا المنهج النموذجى الذى حرص على أتباع أهل السنة ، إستطاعوا أن يتخلصوا من الأخطاء التى وقع فيها الشيعة .

أما الشيعة ، فأصولها لا تخرج عن آثار منقولة عن بعض أهل البيت بعضها صادق والآخر مطعون فيه بالكذب والوضع . ويقسم ابن تيمية الأصول الشيعية إلى ثلاثة أقسام :

---

(١) منهاج السنة جـ ٣ ص ٤٠

(٢) الآية رقم ٥٩ من سورة النساء

الأول : أن كل واحد من أهل البيت عندهم يبلغ نفس درجة عصمة الرسول ﷺ فلا يجوز مخالفتهم أو رد أقوالهم إلى الله والرسول ﷺ .

الثاني : اعتبار كل أقوال أئمتهم منقولة عن النبي ﷺ رأساً بما فيهم الأئمة المتأخرين فى زمانهم عن الرسول ﷺ - كالعسكريين - (١) مع أنهم لم يحصلوا من العلم على ما يميزهم به على غيرهم ، ولم يأخذ منهم أحد فى زمانهم . وليتهم قنعوا بمراسيل التابعين كعلى بن الحسين وابنه جعفر محمد أو محمد الباقر ، فإن المسلمين أخذوا عنهم كما أخذوا عن غيرهم ، بخلاف العسكريين فإن أهل العلم لم يأخذوا عنهم شيئاً ، فالخطأ الذى وقع فيه الشيعة هو جعل أقوالهم فى مرتبة أقوال الرسول ﷺ أى فى منزلة (القرآن والمتواتر من السنن وهذا مما لا يبنى عليه دينه إلا من كان من أبعد الناس عن طريقة أهل العلم والإيمان) (٢) .

الثالث : أن الإجماع عند الشيعة هو إجماع أهل البيت ، فإذا كانت المقدمة الأولى كاذبة يقيناً ، والثانية فيها نزاع ، فمن الخطأ أن يعد الأقوال التى تحتمل الصدق والكذب، التى هى أسانيد الإجماع عندهم، بمنزلة القرآن والسنة وإجماع الأمة (٣) .

رأى ابن تيمية فى الخلفاء الراشدين وآل البيت :

يورد شيخنا خطبة لعلى بن أبى طالب على منبر الكوفة يذكر فيها أن خير هذه الأمة بعد نبيها ﷺ أبو بكر ثم عمر ، وكما أيد ابنه محمد بن الحنفية هذا التفضيل فيما رواه البخارى فى صحيحه ، يؤسس ابن تيمية على ذلك نتيجة مباشرة

---

(١) م الحسن العسكرى هو الامام الحادى عشر فى سلسلة الأئمة الاثنى عشر [٢٦٠ هـ = ٨٧٣ م] .

[٢] منهاج السنة جـ ٣ ص ٤١ .

[٣] المصدر السابق ونفس الصفحة

وهى أن الشيعة المتقدمين من أصحاب على لم يتنازعوا فى تفضيل أبى بكر وعمر، وإنما انصرف النزاع فى المقارنة بين على وعثمان . كما يستشهد بنصوص منقولة عن أبى القاسم البلخى ـ وهو شيعى ـ الذى أدهش سامعيه حين وضع أبا بكر وعمر قبل على فى المرتبة فسألوه (تقول هذا وأنت شيعى ؟) فأجابهم (نعم ، من لم يقل هذا فليس شيعيا) ووجد فى العبارة التى قالها الإمام على ـ ضمن الخطبة التى أسلفنا ذكرها ـ سنداً لحجته وتساءل (فكيف نرد قوله وكيف نكذبه ؟ والله ما كان كذاباً)[1] .

ويقسم عالم أهـــل السنة الفرق التى انشقت فى آرائها بالنسبة لعلى إبان عصره إلى السبابة والمفضلة . فالسبابة عنده هم الذين يسبون أبا بكر وعمر وكان على رأسهم ابن السوداء الذى طلبه علىّ لما سمع عنه قيامه بسبهما ، ولكنه كان قد هرب عندما علم بعزم على على قتله . والمفضلة هم الذين يفضلون علياً على أبى بكر وعمر ، فقد غضب على أيضاً لقيام هؤلاء بتفضيله على الشيخين وطالب أن يضرب كل من يفضله عنهما حد المفترى .

يقول ابن تيمية (وقد تواتر عنه أنه كان يقول على منبر الكوفة خير هذه الأمة بعد نبيها ﷺ أبو بكر ثم عمر روى هذا عنه من أكثر من ثمانين وجهاً رواه البخارى وغيره)[2] .

وهذا هو رأى على والشيعة المتقدمين فى الصاحبين . أما متأخروا الشيعة فهم أصحاب دعوى مطالبة أبى بكر بالخلافة بغير حق مع أن علياً هو صاحب الحق وحده فى زعمهم . ومثل هذا الإدعاء لا يلبث أن ينهار أمام حقيقة ما حدث فى اجتماع السقيفة ؛ فإن أبا بكر لم يطالب الخلافة لنفسه ولم يطالب أيضاً على الأمر

---

(١) منهاج السنة جـ ٣ ص ١٩ ، ٦٦

(٢) منهاج السنة جـ ١ ص ٨٤ .

لنفسه قبل استشهاد عثمان . فإلقاء التهم على الخلفاء الثلاثة فيه إساءة إلى الأمة جمعاء بينما هذه الأمة هي خير الأمم وخيرها القرن الأول حيث اكتمل للمسلمين العلم النافع والعمل الصالح . واعتقاد الشيعة أن الخلفاء الثلاثة كانوا ظالمين يلقي بالأمة كلها في مهالك الضلال بينما الآيات القرآنية تشهد بهم وترفع من مكانتهم فيقول الله تعالى (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجرى تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم [1] .

والآيات الأخرى المشابهة حافلة بالثناء على المهاجرين والأنصار، ثم جاء الذين من بعدهم من المسلمين يستغفرون لهم ويتولونهم. أما الشيعة فيصرون على سبهم وقذفهم بالمعاصي وهم بريئون منها ، فخالف الشيعة ما أمر به الرسول ﷺ بقوله (لا تسبوا أصحابي فوالذى نفسى بيده لأن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ من أحدهم ولا نصيفة) [2] .

وكان المسلمون يعرفون فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وبايعوهم راضين مقتنعين بأنه لم يكن في المسلمين من يتقدم عليهم ، لأنهم من الذين أنفقوا من قبل الفتح فأشاد بهم الكتاب الكريم وأظهر فضائلهم بنص الآية (لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى [3] .

وقد فند عالم أهل السنة العبارة التي ذكرها الحلي في سب الصحابي الأول بقوله (فبعضهم طلب الأمر لنفسه بغير حق وبايعه أكثر الناس طلباً

---

(١) الآية ١٠٠ من سورة التوبة .

(٢) منهاج السنة ج ١ ص ١٥٣ .

(٣) الآية ١٠ من سورة الحديد . يقول ابن تيمية : المراد بالفتح هنا صلح الحديبية — منهاج السنة ج ١ ص ١٥٤ .

للدنيا) . فيعجب ابن تيمية لتجاهل الأخبار لأن الواقع أن أبا بكر لم يطلب الأمر لنفسه سواء بحق أو بغير حق بل رشح كلا من عمر بن الخطاب وأبي عبيدة ابن الجراح ، فرفض عمر وقدمه ونقل على لسان أبي بكر أقوال كثيرة تدلنا على زهده في الخلافة مثل (أقيلوني ، أقيلوني) .

فالحقيقة أن المسلمين اختاروه لعلمهم بأنه أخيرهم ، ولم يكن طلب الدنيا يخطر لهم على بال ، فإن أبا بكر أنفق ماله في حياة النبي ﷺ وبالمثل كان مبايعوه أزهد الناس في الدنيا (فأي رياسة وأي مال كان لجمهور المسلمين بمبايعة أبي بكر ؟ لاسيما وهو يسوى بين السابقين الأولين وبين آحاد المسلمين في العطاء ويقول إنما أسلموا لله وأجورهم على الله وإنما هذا المتاع بلاء) [1] ، وسيرة علي في العطاء لم تخرج عن سيرة أبي بكر في قسمة الأموال فلو بايع المسلمون عليا لما أعطاهم إلا ما أعطاهم أبو بكر . ولو كان مقصدهم طلب الدنيا لاختاروا عليا وقبيلته أشرف القبائل ، وهو من بني عبد مناف أشرف قريش ولكن الثابت تاريخيا أن عليا رفض مشورة أبي سفيان لكي تصبح الإمامة في بني عبد مناف ولم يجبه إلى رغبته ، فليست الدنيا هي مطمع أولئك المسلمون الأخيار ولكن كان الوازع دينياً في صميمه .

ولا مجال لتقديم حجة التقية التي يعدها الشيعة من أصول الدين وينسبونها إلى آل البيت - وهم منها براء - فقد ألصقوا قولا لجعفر الصادق نصه (التقية ديني ودين آبائي) وقد نزه الله تعالى المؤمنين جميعاً ، أهل البيت وغيرهم ، عن ذلك فكانت تصرفاتهم وأفعالهم بدافع التقوى لا التقية وتفسير الآية التي يقدمها الشيعة برهاناً على دعوى التقية يختلف تماماً عما يرمون إليه ، فالآية تقول : (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس

---

(١) منهاج السنة ج ١ ص ١٦١ .

من الله فى شىء إلا أن تتقوا منهم تقاة)[١] ، فالمقصود بالاتقاء هم الكافرون العصاة لا الأمر بالنفاق والكذب ، كما يؤول الشيعة (والله تعالى قد أباح لمن أكره على كلمة الكفر أن يتكلم بها إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان لكن لم يكره أحداً من أهل البيت على شىء من ذلك)[٢] . ولم يكره أبو بكر أحداً من المسلمين ـ بما فيهم آل البيت ـ لإظهار فضائله والثناء على سجاياه ، وإنما اتفق على وغيره من أهل البيت على الإشادة بفضائل الصحابة دون أن يكرههم أحد كما ثبت ذلك بالنقل المتواتر .

وإذا قارنا بين من عاشوا فى زمن بنى أمية وبنى العباس من المسلمين الذين يقلون عن على وآل البيت فى الإيمان ، لتبين لنا أنهم كرهوا أفعالا للخلفاء فلم يمدحوهم ولم يثنوا عليهم ، والخلفاء الراشدون كانوا أبعد المسلمين عن الحكم بالقهر والقوة . فإذا كان الناس فى زمن دولتى بنى أمية وبنى العباس غير مكرهين على الثناء على خلفائهم ، فلابد أن نستبعد الظن فى إكراه المسلمين على أن يقولوا ما ليس فى قلوبهم إبان زمن الخلفاء الراشدين .

لقد وضع الشيعة بمثل هذه المعتقدات والآراء أهل البيت فى أدهى مراتب المسلمين فى الوقت الذى ينبغى أن يوضعوا فيه بين أفضلهم . فإن أغلب أسرى المسلمين كانو يظهرون دينهم وهم فى أيدى أعدائهم ، كما تظاهر الخوارج بدينهم علناً دون تقية (فكيف يظن بعلى رضى الله عنه وغيره من أهل البيت أنهم كانوا أضعف ديناً من الأسرى فى بلاد الكفر ، ومن عوام أهل السنة ، ومن النواصب ؟)[٣] .

كذلك ثبت أن علياً لم يطالب الأمر لنفسه فى خلافة أبى بكر وعمر وعثمان

---

(١) الآية ٢٨ آل عمران .
(٢) منهاج السنة ج ١ ص ١٥٩ .
(٣) المصدر السابق ص ١٦٠ .

ولم يبايعه أحد على الخلافة أيام الخلفاء الثلاثة ، وغاية ما يمكن استنتاجه أنه كان فيهم من يختار مبايعته (ونحن نعلم أن علياً لما تولى كان كثير من الناس يختار ولاية معاوية وولاية غيرهما ، ولما بويع عثمان كان فى نفوس بعض الناس ميل إلى غيره فمثل هذا لا يخلو من الوجود) [١] فلم يظهر أيام خلافة الثلاثة الأوائل من ينحاز لعلى ويظهر مخالفته للخلفاء وأقصى ما يمكن وصف القلة الضئيلة التى كانت تقدم علياً أنهم كتموا هذا التقديم فى نفوسهم ولم يظهروه مع حبهم لأبى بكر وعمر أيضاً ، هكذا فعل أبو ذر وسلمان وعمار وغيرهم ، إذ دلت الأخبار المتواترة عنهم تعظيمهم للصاحبين وأتباعهما (وإنما ينقل عن بعضهم التعنت على عثمان لا على أبى بكر وعمر) [٢] .

تصحيح نظرة باقى الفرق إلى الإمام على :

أصبحت شخصية على موضع نقاش كبير بين الفرق على اختلاف نوازعها ، فالشيعة يفضلون علياً على سائر الصحابة يقول ابن تيمية : إنهم يحتاجون إلى مقدمتين — إحداهما أن علياً معصوم والأئمة كذلك من بعده ، والثانية — ثبوت النقل عن الإمام . وكلتا المقدمتين باطلتان ، ولهذا ظهر الغلو فى شخصية على ، فالشيعة الغلاة رفعوه فوق قدره وأنقصه الخوارج عن قدره وأكفروه [٣] ولكن الخوارج أفضل من الغلاة لأنهم من أعظم المسلمين صلاة وصياماً ، وقراءة للقرآن ، وهم يظهرون التدين بالإسلام ولم يكفرهم على ولم يأمر بقتالهم إلا بعد أن شهروا السلاح ضده وقتلوا عبد الله بن الخباب ، فظهر من نظرة على أنه إعتبرهم مسلمين بخلاف موقفه من الغالية الذى أمر بتحريقهم لادعائهم

---

[١] منهاج السنة صفحة ١٦٩ .
[٢] نفس المصدر ص ١٧٠
(٣) نفس المصدر ج ٢ صفحة ١١٧ .

ألوهية (١) .

ويبسط ابن تيمية وجهات نظر كل من النواصب الذين يكفرون علياً وشأنهم في ذلك شأن الخوارج ، أو الذين يفسقونه أو يشكون في عدالته كعمر بن عبيد ومن وافقه من شيوخ المعتزلة وغيرهم من المروانية ، ثم يلخص ادعاءاتهم التي يقيمونها بما يسوقونه من أدلة تتلخص فيما يلي :

أولا : أن آيات القرآن تتناول الصحابة جميعاً بما فيهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم فإذا أخرج الشيعة الثلاثة الأوائل وغيرهم من الإيمان ، أصبح إخراج علي أيسر لأنه واحد ضمن الثلاثة .

ثانياً : الاحتجاج بإمامته من واقع الأحاديث يقابلها بالمنصوص نصوص أخرى تعارضها تدل على خلافة أبي بكر بل للعباس أيضاً . فإذا كان دفاع الشيعة هو مبايعة المسلمين فقد تمت البيعة لسابقيه أيضاً وكان عدد المبايعين أكبر ، بل تخلف عن بيعة علي والقتال معه ما يقرب من نصف الأمة عندئذ أو أقل أو أكثر .

ثالثاً : يقابل النواصب دعوى البغي والظلم التي يلقيها الشيعة على معاوية بادعاء مثيل له ويخطئون علياً لقتاله المسلمين على الإمارة .

هذا هو باختصار التصوير الخاطيء لشخصية علي إذا نظرنا إليه من كلا الجانبين المغالي والمعادي على السواء .

أما أهل السنة فإنهم أثبتوا خلافة علي كما أثبتوا خلافة أصحابه وإن كان المسلمون لم يجتمعوا عليه إجتماعهم على سابقيه . فالخلافة انعقدت له بمبايعة أهل الشوكة فأصبح الخليفة ذا السلطان على المسلمين ، كما دل النص على أن خلافته خلافة نبوة .

---

(١) منهاج السنة ج ٢ ص ١٢٠ .

ويقف ابن تيمية مدافعاً عن على في وجه القادحين في إمامته ، مصححاً أفكارهم الخاطئة له فيقول : (وكلهم مخطئون في ذلك ضالون مبتدعون)[1] . ويعتبر أن دفاع أهل السنة عن على كان أكثر إقناعا وأقوى دلالة من دفاع الشيعة لأن حجج هؤلاء متناقضة ، أما أولئك فإن براهينهم صحيحة مطردة[2] ويضيف فيلسوفنا إلى هذا بأن جميع طوائف أهل السنة يذكرون فضائل على وينكرون سبه ويكرهون القتال الذي حدث بينه وبين معاوية ، مقرين لاستحقاقه الإمامة بدلا من منابذيه . أما قول كثير من المروانية وإدعاؤهم بأن علياً شارك في دم عثمان سواء أمر بقتله علانية أم سراً . فالحقيقة أنه لم يشارك في قتل عثمان ، ولم يرض عنه ، وقد قال وهو البار الصادق (والله ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله)[3] ؟

وإذا كان الاختلاف في أمر على بين من يصوبونه وآخرين يصوبون معاوية فإن حجة هؤلاء أضعف من حجة أولئك . فالذين يعطون الحق لمعاوية يقولون إنه طالب بدم عثمان ، وهو ابن عمه ووليه ، طالباً التمكين من قتلته فلما بدأ على القتال ، قاتل معاوية ومن معه دفاعاً عن أنفسهم وأولوا الحديث (يا عمار تقتلك الفئة الباغية) بقول معاوية (أو نحن قتلناه ؟ إنما قتله على وأصحابه حيث ألقوه بين أسيافنا) فرد على بقوله (فرسول الله ﷺ وأصحابه يكونون حينئذ قد قتلوا حمزة وأصحابه يوم أحد لأنه قاتل معهم المشركين)[4] .

والمدافعون عن على — من أهل السنة — يقرون بأن الخلافة التامة كانت خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ولكن علياً لم يتمكن كما تمكن الثلاثة بيد أن هذا لا يقدح

---

(١) منهاج السنة جـ ٢ ٢٠٤ .
(٢) المصدر نفسه ص ٢٠٧ .
(٣) والمصدر السابق صفحة ٢٠٩ .
(٤) المصدر السابق صفحة ٢٠٩ .

فى أنه كان خليفة وراشداً مهدياً [1] . أما تأويل معاوية للحديث الآنف الذكر فهو تأويل ظاهر الفساد ، ودليل فساده ما جاء على لسان على عندما تناهى إلى سمعه هذا التأويل وضرب المثل بمقتل حمزة ، وكان مصيباً فيما ذهب إليه بدفع التأويل بما يدحضه من حجة أقوى وبرهان أسطع وأكثر إقناعاً .

وهكذا إشتط كل من الخوارج والشيعة فى النظرة إلى الإمام على ، فهؤلاء يصدقون فقط ما روى فى فضائله ، ويكذبون ما روى عن فضائل الصاحبين ويطعنون فى الخلفاء الثلاثة ويصلون إلى حد تكفيرهم ولا يقرون لأحد منهم بفضل بينما يكذب الخوارج . ومن نحا نحوهم ما ثبت من فضائل أمير المؤمنين على ويصدقون ما ابتدع من تكفيره . ولكن أهل السنة ـ كما يروى ابن تيمية ـ سلكوا المسلك الوسط ، وهو الصحيح السليم ، فهم فى على وسط بين الخوارج والشيعة [2] .

بقيت النقطة الشائكة ، وهى تخلف على عن البيعة لأبى بكر أثناء اجتماع السقيفة وتأخره عنها فيقول فيلسوف أهل السنة (وأما على وسائر بنى هاشم فلا خلاف بين الناس أنهم بايعوه لكن تخلفه لأنه يريد الأمر لنفسه رضى الله عنهم أجمعين) [3] .

الأئمة الإثنى عشرة والإمامة :

ما فتىء الإمام ابن تيمية يردد دون كلل فى جوانب ردوده على ابن المطهر الحلى أن فكرة الإمامة الاثنى عشرية لا تستقيم مع الشريعة ولا تتفق مع أسس

---

(١) منهاج السنة ج ٢ ص ٢٠٨
(٢) المصدر السابق ج ٣ ص ٤٣ .
(٣) المصدر السابق ج ٤ ص ١٢١ .

العقيدة الإسلامية الخالصة . وهو يتبع كافة السبل ، سواء مستخدماً علم الكلام أو آتياً بالحجج النقلية التي يستخلصها من الكتاب والسنة ، للبرهنة على صحة المذهب السني وتقويض الرأي الشيعي . وتبعاً لطريقته في الرد على الحلي ، فقد أورد النص الذي يذكره الأخير حيث يشيد (بالأئمة الفضلاء المعصومين) ويرى أنهم بلغوا الغاية في الكمال ، ويحمل ابن تيمية رده على عدة أوجه هي :

أولا : أن المقصود من العصمة تحقيق اللطف — كما يرى الشيعة — ولكن المحقق أنه لم يحصل أي لطف أو مصلحة بينما الإمام المنتظر غائب لم ينفع أحداً لا في الدين ولا في الدنيا .

ثانياً : لم يقم الدليل على بلوغ الأئمة درجة الكمال الأقصى وهناك غيرهم من الصحابة والتابعين تواترت الأخبار عن فضائلهم العلمية والدينية (والقول بلا علم يمكن كل أحد أن يقابله بمثله) [١] .

ثالثاً : لم يتمكن أحد من هؤلاء الأئمة من تولي إمرة المسلمين ما عدا الإمام علي . ولم تتم المبايعة له بواسطة الكافة ، وإنما امتنع عدد كبير بلغ نصف عدد الأمة أو نحوه واستصعبت عليه الأمور بسبب القتال ، ووقف على الحياد من هم من فضلاء المسلمين وتخلفوا عن القتال معه وكانوا أفضل ممن قاتلوه .

ولا يقر شيخ الإسلام بأن الصلاحية للإمامة توجب لصاحبها أن يكون إماماً ويستند في هذا إلى فكرة طريفة تتشابه مع نظرية أرسطو في القوة والفعل . فاستحقاق الرجل أن يكون إماماً مسجلا مثلا لا يصبح معه إماما ، واستحقاقه أن يكون قاضيا لا يجعل منه قاضياً ، وبالمثل - الحكم بين الناس لا يقوم به إلا ذو سلطان وقدرة وتمكن بينما لم تتوافر هذه الأركان في أئمة الشيعة ، فيما عدا

---

(١) منهاج السنة م ٢ ص ١٣٤ .

الإمام علي ، فالفعل إذاً (مشروط بالقدرة فكل من ليس له قدرة وسلطان على الولاية والإمارة لم يكن إماماً)[1] .

رابعاً : يذهب ابن تيمية فى تفسير مفهوم الإمام إلى معنيين : أولهما ، إمام العلم والدين الذى يطاوع اختياراً مع عجزه عن إلزام الناس بطاعته بالقوة . والمعنى الثانى : أن يلزم الكافة بطاعته بالسيف . وقد عرض معنى الآية : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم)[2] من وجهين ، أولهما ، إعتبار أولى الأمر ذوى القدرة والشوكة - بينما الرأى الثانى يفسر أولى الأمر بأنهم أهل العلم والدين ، وكلاهما حق عنده وكان الوصفان كاملين فى أشخاص الخلفاء الراشدين حيث توافرت لهم أسباب العلم ، والعدل والسياسة والسلطان وإن تفاوتت هذه الصفات فيهم . ووضع ابن تيمية أبا بكر وعمر فى المقدمة يليهما عثمان وعلى ثم عمر بن عبد العزيز .

أما إذا قصد بمفهوم الأئمة ذوى القدرة والسلطان فإن أئمة الشيعة - ما عدا الإمام علي - كانوا عارين عن القوة والسلطان . وإن أرادوا وصفهم بأنهم أئمة فى العلم والدين فهى صفات مشتركة مع غيرهم ممن حازوا هذه الصفات ، فإذا اعتبر بعضهم متلقين للعلوم الإسلامية وناقلين لها فقد نقل عن غيرهم أضعاف العلوم المنقولة عنهم .

ولا يختلف أهل السنة مع الشيعة فى وجوب الإئتمام بكل من يأمر بطاعة الله والدعوة إلى الخير ، فإذا كان الأمر كذلك ، فإنهم أئمة يهتدى بهم مصداقاً لقوله تعالى (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون)[3] فكل من ينطبق عليه نص هذه الآية يصير مستحقاً أن يطاع ولو لم يتسلح

---

(١) منهاج السنة جـ ٢ ص ٢٣٥
[٢] الآية رقم ٥٩ من سورة النساء .
[٣] الآية رقم ٧٣ من سورة الأنبياء .

بالسلطان والقدرة لأن الله تعالى يقول فى آية أخرى لإبراهيم : (إنى جاعلك للناس إماماً)(١) ، ولم يجعله ذا سيف يقاتل به جميع الناس ، فهؤلاء الأئمة إذا أمروا بطاعة الله والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر إستحقت طاعتهم شأنهم كغيرهم دون هذه الميزة الخاصة التى يضفيها الشيعة عليهم (فأهل السنة مقرون بإمامة هؤلاء فيما دلت الشريعة على الإئتمام بهم فيه كما أن هـــذا الحكم ثابت لأمثالهم)(٢) فإن أمثالهم كثيرون سواء أكانوا من السابقين الأولين كأبى بكر وعمر وعثمان وعلى أو التابعين كالحسن البصرى وسعيد بن المسيب وغيرهم ممن يعدون بالعشرات دون المفاضلة بينهم إلا من حيث الوثوق وإتفاق ما ينقلونه مع الكتاب والسنة .

خامساً : وجد الإمام ما يهاجم به الحلى فى قوله إن الشيعة لم يتخذوا ما اتخذ غيرهم من الأئمة المشتغلين بالملك والمعاصى ، فيرد عليه فى هذه النقطة بأن علماء السنة متفقون على أنه لا ينبغى الاقتداء بأحد كائنا من كان فى معصية الله . ويبدو أن التلميح هنا يقصد به أمراء بنى أمية وبنى العباس ، ولكنه يوضح أن الاستعانة واجبة فيما يحتاج إليه فى طاعة الله وهو موقف إيجابى وأفضل مما فعله الشيعة حين استعانوا بالغزاة التتار على المسلمين .

وإننا لنعثر فى جوانب كتاب (منهاج السنة) ترديدات كثيرة تتناول الشيعة يكيل فيها ابن تيمية لهم الاتهام بمساعدتهم التتار ، وقد يعزيها الباحث لأول وهلة إلى عنف الجدل ، ولكن الرجوع إلى كتب التاريخ التى تناولت حملة التتار يؤيد ابن تيمية فى اتهاماته (٣) .

سادسا : لقد انتفى المقصود من نصب الأئمة فى الاعتقاد بالإمام المختفى لأنه

---

(١) الآية رقم ١٢٤ من سورة البقرة .
(٢) منهاج السنة ج ٢ ص ١٣٥ .
(٣) ابن كثير [٧٧٤ هـ — ١٣٧٢م] البداية والنهاية ج ١٤

مع اختفائه لن يقوم له سلطان ولن تصلى خلفه جمعة ولا جماعة ، ولن يقود المسلمين إلى الجهاد ؛ إلى غير ذلك من الأمور المناطة بالأئمة والتى تحتاج إلى قادر يقوم بها لصون المجتمع الإسلامى وحفظ البيضة .

سابعاً : من التعميم الخاطىء الظن بأن جميع الخلفاء من بنى أمية وبنى العباس إنغمسوا فى الرذائل ومخالفة تعاليم الدين . فإن منهم من عرف بالتعبد والزهد كعمر بن عبد العزيز والمهتدى بالله والغالبية لم تظهر منهم المنكرات علنا وهم كغيرهم من آحاد المسلمين تجوز لهم التوبة وقد تكون لهم من الحسنات الكثيرة ما تمحو أثر سيئاتهم . هذا فضلا عن أنهم يتميزون عن سائر آحاد المسلمين — لو سلمنا بصحة إقرافهم الذنوب — وهم الآمرون بالمعروف الناهون عن المنكر المجاهدون للعدو الموصلون لكثير من الحقوق إلى مستحقيها المانعون المظالم والمقيمون للعدل .

وبالاختصار : (فإن وجود الظلم والمعاصى من بعض المسلمين ولاة الأمور وعامتهم لا يمنع أن يشـــارك فيما يعمله من طاعة الله) [1] . فإن أهل السنة لا يأمرون بموافقة ولاة الأمور فى معصية الله لأن المعصية تقع على كاهل الذى يقترفها وحده . فمن واجب المسلمين أن يشهدوا معهم صلوات الجمعة والجماعة ويغزون معهم جنباً إلى جنب دون أن يقع عليهم الضرر لأن الخلفاء مثلا يختصون بذنوب إرتكبوها، فإن ولاة الأمور شأنهم كغيرهم من المسلمين نشاركهم فى تأدية المهام التى تعود على المسلمين بالخير ، ونطيعهم فيما أمروا من طاعة الله ولا نشاركهم فيما يفعلونه من المعاصى (وهذه كانت سيرة أهل البيت مع غيرهم فمن اتبعهم فى ذلك فهو المقتدى بهم دون من تبرأ من السابقين الأولين)[2] .

ثامناً : ولو فرض وقوع الظلم من أئمة أهل السنة وارتكابهم للذنوب

---

[١] منهاج السنة جـ ٢ ص ١٣٧

[٢] المصدر السابق ونفس الصفحة

فهم أنفع ، على أية حال ، من إمام مختف . أما الأئمة الظاهرون الذين يأتم بهم الشيعة كعلى بن الحسين وابنه وجعفر بن محمد وغيرهم فإن أهل السنة يأتمون بهم أيضاً ، إلى جانب ائتمامهم بأمثال الحسن البصرى وسعيد بن المسيب وغيرهما من التابعين وتابعيهم لأنهم جميعاً من العلماء الذين يوثق بهم . فأساس الإئتمام إذاً هو أنهم علماء ثقات وناقلون للعلم ومتفق على إستحقاقهم للإمامة فى الميدان العامى وهم من أهل الفضل والخير أيضاً . فالقاعدة المعتبرة أنه إذا تم الاتفاق بواسطة عدد غفير من العلماء على علم وفضل أحدهم صار الإئتمام به واتباعه مسلما به (فإن العلم رواية ودراية كلما كثر فيه العلماء واتفقوا عليه كان أقوى وأولى بالاتباع) (١) .

وإمامة العلم وامتلاك ناصيته شيء يختلف عن الإمامة بمعنى تولى زمام الأمور المسلمين ، إذ لا تتم الإمامة بالمعنى الثانى إلا بالقدرة والسلطان وتعضيد أهل الشوكة للأئمة . ولكن الأئمة الاثنى عشرة فيما عدا الإمام على ، كانوا عاجزين عن تولى الإمامة ، ولو أطاعهم المسلمون لم يستتبع هذه الطاعة تحقق المصالح : (التى تحصل بطاعة الأئمة من جهاد الأعداء وإيصال الحقوق إلى مستحقيها أو بعضهم وإقامة الحدود) (٢) .

أما دعوى الظلم الذى وقع على على والأئمة من بعده والتى يذكرها ابن المطهر الحلى فى عبارته (قالت الإمامية فالله يحكم بيننا وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين) (٣) فإن ابن تيمية يردها ، ويسوق الأدلة على أن الله حكم بينهم فى الدنيا بما أظهره من البينات بأهل الحق ويقصد بهم أهل السنة ، فهم ظاهرون بالحجة والبيان وباليد واللسان ، كما أظهر الإسلام على سائر الأديان مستشهداً بالآية (هو الذى

---

(١) منهاج السنة جـ ٢ ص ١٣٧
(٢) نفس المصدر جـ ١ ص ١٤٦ .
(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة

أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون)[1] فظهور المذهب السني بالحجة واللسان كظهور دين محمد صلوات الله عليه على سائر الأديان ، ولم يقم الإسلام ويظهر هذا الظهور إلا بواسطة أهل السنة والجماعة .

فإذا انتقلنا إلى ماتردد في المذهب الشيعي من وقوع الظلم سواء بواسطة أبي بكر وعمر على الإمام علي أو بواسطة الخلفاء بعدهم على الأئمة الاثني عشرة فمردود بأن علياً لم يكن يعتقد أنه أمام الأمة دون الشيخين ، والظلم الذي وقع من بعض الملوك عندما قام التنازع في الولاية ، فإن شأنها شأن الخصومات التي تقع بين المسلمين لأي سبب ، وهي أشبه ما يقع بين فرق الشيعة على اختلاف عددها .

● نقض فكرة المهدي المنتظر عند الشيعة :

إن ما يثير تعجب الإمام ابن تيمية أشد التعجب أن يتمسك الشيعة ضمن العقيدة الإيمانية بوجود شخص غائب مختف ، ويعرض للطرق التي يتبعها بعض الشيعة حين يذهبون إلى السرداب الذي يوجد بسامرا ينتظرون الإمام وينادونه وما من سميع ولا مجيب ، وهم ينتظرونه لكي يساعدونه حين يخرج من السرداب أنه (إذا خرج فإن الله يؤيده ويأتيه بما يركبه وبمن يعينه وينصره لا يحتاج أن يوقف له دائما من الآدميين)[2]

ويشبه شيخ الإسلام هؤلاء بعبدة الأوثان في الجاهلية لأنهم يدعون من لا يستجيب لهم ، بينما يقول الله تعالى (ذلكم الله ربكم له الملك والذين تدعون

---

(١) الآية رقم ٩ من سورة الصف .
(٢) منهاج السنة جـ ١ ص ١٠ .

من دونه ما يملكون من قطمير إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير) [١] .

والنتيجة التي يرتبها الشيعة على الإيمان بوجود الإمام الغائب هي موضع نقد ابن تيمية الشديد ، إذ يذهبون إلى تعليق أحكام الحلال والحرام وإقامة الجمع والجماعات والحج بالامام المختفي الذي لا حقيقة له ولا يعرفه أحد ولا يستطيع كائن من كان أن ينقل عنه ، فربطوا الأصول الشرعية بشخصه وحده ، مع أنه (لا سبيل للناس إلى معرفته ولا معرفة ما يأمرهم به وما ينهاهم عنه ولا يخبرهم به) [٢] ، فضلا عن انتفاء المصلحة من الايمان به سواء في أمور الدين أو في الدنيا ، ولا يستطيع المسلمون البقاء دون إمام لأن أمورهم تفسد بدونه ولا يصلح الناس إلا بولاة لاقامة الحدود ، وتقسيم الأموال ، وتعيين الولاة وحرب العدو وإقامة الجمع والأعياد والحج .

وقد قال الإمام تدعيما لهذا الرأي : (لابد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة) ،فلما قالوا له (هذه البرة قد عرفناها فما بال الفاجرة ؟) أجاب (يؤمن بها السبل ويقام بها الحدود ويجاهد بها العدو ويقسم بها الفيء) [٣] . فهذه الامارة - مهما اعتراها من ظلم أو جور - تعمل فيه الصالح للمسلمين في دنياهم وآخرتهم وهي أفضل من إمامة شخص غائب ، سواء كان ميتاً ، كما يرى أهل السنة أو كان حياً كما تظنه الشيعة ، لا يتولى النظر في مصالح المسلمين .

والأخبار كلها لا تنقل لنا تولى إمام معصوم ذي سلطان إلا النبي ﷺ ، فإنه كان إمام المؤمنين الذي يجب عليهم طاعته وفي طاعته سعادتهم الدنيوية

---

(١) الآية رقم ١٣ و ١٤ من سورة فاطر
(٢) منهاج السنة ج ١ ص ٢٠
(٣) المصدر السابق ص ١٤٦

والأخروية . ولم يأت بعده إمام معصوم ذو سلطان - اللهم إلا علياً من وجهة نظر الشيعة . ومع هذا فإن المصلحة التى تحققت فى زمن الخلفاء قبله أبرز وأشمل من المصلحة التى كانت إبان خلافته بسبب القتال الذى أدى إلى تفرق الصفوف وتشتت الآراء . (فإذا لم يوجد من تدعى الإمامية فيه أنه معصوم وحصل له سلطان بمبايعة ذوى الشوكة إلا على وحده ، وكانت مصلحة المكلفين واللطف الذى حصل لهم فى دينهم ودنياهم فى ذلك الزمان أقل منه فى زمن الخلفاء الثلاثة فعلم بالضرورة أن ما يدعونه من اللطف والمصلحة الحاصلة بالأئمة المعصومين باطلة قطعاً)[1] .

والامام المعصوم عند الاثنى عشرية هو المعتقد بدخوله سرداب سامراء بعد موت أبيه الحسن بن على العسكرى سنة ستين ومائتين ، وهو غائب للآن وكان عمره عند موت أبيه ، إما سنتين أو ثلاثاً أو خمساً على اختلاف بين الشيعة فى تحديد عمره . والثابت بنص القرآن والسنة المتواترة أن مثل هذا الطفل ينبغى أن يكون تحت ولاية غيره سواء فى نفسه أو ماله ، وهو قبل السبع سنين غير مكلف ولا مأمور بالصلاة ، ولهذا كله يحق التساؤل (كيف يكون مثل هذا إماماً معصوماً يعلم جميع الدين ولا يدخل الجنة إلا من آمن بوجوده ؟)[2] .

ويرى ابن تيمية أنه يكفى أن يكون الإمام عادلا فى الظاهر دون أن يكون معصوما لان الحكم للظاهر وليس للباطن، فالشاهد ينبغى أن يعرف عنه العدل حتى يعرف صدقه فيما أخبره به مصداقا للآية (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)[3] فأمر ببحث النبأ الذى ينقله لنا الفاسق .

والفسق عند الامامية لا يحبط الحسنات كلها ولا يخلد صاحبه فى النار ،

(١) منهاج السنة ج ٢ ص ٨٥
(٢) مجموعة رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية - رأس الحسين - ص ٥
(٣) الآية رقم ٦ من سورة الحجرات .

كما أن الآية تنص على (أن الحسنات يذهبن السيئات) والأحاديث تؤيد أن للظالم حسنات منها (المفلس من يأتي يوم القيامة وله حسنات مثل الجبال وقد شتم هذا وأخذ مال هذا وسفك دم هذا وقذف هذا إلخ) (١) فينبغي الاكتفاء بالظاهر ، فإذا اشترط العدل في الولاية فعلينا أن نتحقق منها في الظاهر. خاصة وأن الإمامية يجيزون أن يكون نواب الأئمة غير معصومين ، كما حدث فعلا أن وصف الوليد بن عقبة بالفسق أيام النبي ﷺ ، فنزلت فيه الآية السابقة الذكر . وعرف أيضا عن بعض نواب علي بن أبي طالب الخيانة والهرب . فاشتراط العصمة إذاً في الأئمة (شرط ليس بمقدور ولا مأمور ولم يحصل منفعة لا في الدين ولا في الدنيا) (٢)

• الدفاع عن معاوية :

يقول الحلي (. . مع أن رسول الله ﷺ لعن معاوية الطليق بن الطليق اللعين وقال إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه) (٣) .

وينبرى ابن تيمية بسلاح النقل ليكذب الحديث وينقضه من أساسه ويطالب بمعرفة أسانيده ، ثم يستخدم الحجج العقلية أيضاً في نفيه ، لأنه لو كان النبي ﷺ أمر بقتله لأنه تولى أمر المسلمين وهو لا يصلح له فينبغي أن يقتل كل من تولى الأمر بعد معاوية ، وهذا يخالف المتواتر عن النبي ﷺ من نهيه عن قتل ولاة الامور ، فإنه سيوجب الفتن والفساد والنبي ﷺ بعيد كل البعد عن أمر المسلمين بما يعود عليهم بالضرر.

أما صفة للطليق بن الطليق التي تتردد في كتب الشيعة ، فليست وصمة لأن

---

(١) منهاج السنة ج ٢ ص ٨٨ .
(٢) المصدر السابق ص ٨٨ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٠١ .

الطلقاء هم الذين أسلموا عام فتح مكة وأطلقهم الرسول ﷺ وبلغ عددهم نحواً من ألفي رجل، وفيهم من حسن إسلامه وأصبحوا من خيار المسلمين . ومعاوية ممن حسن إسلامهم ، ولهذا ولاه عمر بن الخطاب الشام بعد موت أخيه يزيد ابن أبي سفيان (وعمر لم يكن تأخذه في الله لومة لائم وليس هو ممن يحابي في الولاية ولا كان ممن يحب أبا سفيان) [١] بل كان عمر من أشد الناس عداوة لأبي سفيان قبل الإسلام ورغب في قتله بعد الاسلام فليس إذاً لتولية معاوية سبب دنيوي لاستحقاقه الإمامة ، إذ أثبت طوال ولايته أنه مستحق لها ، فقد مكث أميراً عشرين سنة وبقي أيضا خليفة عشرين سنة أخرين ، أحبته خلالها رعيته مع معرفتهم بأن عليا أفضل منه وأعلى درجة ، ولكن السبب الذي دفعهم لمعاضدته هو الظن بأن عسكر علي يجمع المعتدين ويخشون إعتداءهم عليهم ، كما اعتدوا على عثمان ،وكان معاوية يعترف بأن علياً أفضل منه في مثل قوله (ومع هذا يا مسور ألك سيئات ؟ قال نعم ، قال ، أترجو أن يغفرها الله ؟ قال نعم ، قال فما جعلك لرحمة الله أرجى مني وأني مع ذلك والله ما خيرت بين الله وبين غيره إلا اخترت الله على غيره ووالله ما إليه من الجهاد وإقامة الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أفضل من عملك وأنا على دين يقبل من أهله الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات فما جعلك أرجى لرحمة الله مني) [٢] .

ومع هذا فإن أهل السنة لا ينزهون معاوية عن الذنوب ؛ وهذه القاعدة تسري على معاوية كما تسري على من هو أفضل منه من سائر الصحابة ، والذنوب لها أسباب تدفع عقوبتها وهي حقيقة عرفها معاوية وأقر بها أمام المسور بن مخرمة — وهو من خيار صغار الصحابة — كما أشرنا فيما تقدم .

ويضع شيخنا معاوية في صفوف المجتهدين عارضاً الآراء المختلفة في هذه

---

(١) منهاج السنة ج ٢ ص ٢٠٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٣

النقطة ، فمن قائل إن معاوية مخطىء وخطأ المجتهد مغفور . ومن الفقهاء من يعد معاوية مجتهداً مخطئاً له أجر واحد بدلا من أجرين وهو أجر المجتهد المصيب . (ومنهم من يقول كلاهما مصيب بناء على قولهم كل مجتهد مصيب ، وهو قول الأشعرى وكثير من الصحابة ، وقالت الكرامية بل كلاهما إمام مصيب ويجوز عقد البيعة لإمامين للحاجة)[1] .

والآيات القرآنية مثل (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما)[2] ومثل (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم)[3] ، فهى تعتبر المؤمنين إخوة بالرغم من قتال بعضهم لبعض ، لهذا فإن أهل السنة لم يفسقوا كلا الفريقين المتحاربين .

وينفى ابن تيمية التسمية التى يطلقها بعض أهل السنة على معاوية أى (خال المؤمنين (لأن عبد الله بن عمر كان أحق بهذا المعنى ، مع حبه لعلى ومتابعته له وامتناعه عن الحرب سواء معه أو مع معاوية ، وعرف أن أباه أفضل من أبى معاوية والمسلمون أكثر محبة له وتعظيما من معاوية ، ومع هذا كله فلم يشتهر عنه أنه خال المؤمنين .

ويبسط ابن تيمية رأى أهل السنة الصحيح فى هذه المسألة فهم يفضلون الذين لم يقاتلوا عليا عمن قاموا بقتاله وأجمعوا على أن ترك قتال على خير من قتاله (وهم متفقون على وجوب موالاته ومحبته وهم من أشد الناس ذباً عنه ورداً

---

(١) منهاج السنة ج ٢ ص ٢٠٠ ، الكرامية أتباع محمد بن كرام (٢٥٥ هـ - ٨٦٨م) والإمامة عندهم تثبت باجماع الأمة ، فلا نص فيها ولا تعيين . ويتفقون مع أهل السنة والجماعة فى هذه النقطة . إلا أنهم يجوزون عقد البيعة لإمامين فى قطرين فى وقت واحد ، وبهذا أثبتوا إمامة معاوية بالشام باتفاق جماعة من الصحابة وإمامة على بالمدينة والعراق باتفاق جماعة من الصحابة (نشأة الفكر ج ١ ص ٦٣٨) .

(٢) الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٣) الآية ١٠ من سورة الحجرات .

على من يطعن عليه من الخوارج وغيرهم من النواصب)[1] .

وفى مجال المقارنة بين على ومعاوية فإن علياً أفضل لأنه من السابقين الأولين المبايعين تحت الشجرة ، بل إن علياً أفضل هؤلاء ، إلا الثلاثة الراشدين . والسابقون عند أهل السنة أفضل ممن أسلموا بعد الفتح ، أما الذين قاتلوا مع معاوية ووضعوا له فضائل وضعاً - كما فعل الجاحظ - فقد أخطأوا ، ويظهر فى الأحاديث التى ينسبونها إلى الرسول ﷺ فى فضائل معاوية ، الوضع والإنتحال ولا يقر فيلسوفنا منها إلا بالحديث الذى يدخل معاوية فى عداد الملوك مصداقا للحديث : (تكون نبوة ورحمة ثم تكون خلافة نبوة ورحمة ثم يكون ملك) فيقع معاوية بهذا الحديث فى دائرة (خير ملوك الإسلام) [2] وهو الوصف الذى يطلقه عليه ابن تيمية .

كذلك أخطأ بعض أهل الحديث من البصرة ، والشام ، والأندلس الذين لم يعتبروا علياً خليفة مع ثنائهم عليه ، لأن الخليفة فى اعتقادهم ما يجتمع عليه الناس وهو شرط غير متحقق أيام على ، ودأب بعضهم على اعتبار معاوية الخليفة الرابع لأن الناس أجمعت عليه بدليل مبايعة الحسن له . وهذا كله فى رأيه خطأ ، فالحديث الصحيح (الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا ، فيجعل من حكم معاوية ملكا وليس خلافة .

ولعل أكثر ما يثير النقد فى تصرفات معاوية هو أنه لما صار أميراً على جميع المسلمين وأصبح متمكناً من قتلة عثمان لم يقتلهم (فإن كان قتلهم واجباً وهو مقدور له كان فعله بدون قتال المسلمين أولى من أن يقاتل عليا وأصحابه لأجل ذلك) [3] .

---

(١) منهاج السنة جـ٢ ص٢٠٦

(٢) المصدر السابق جـ ٤ ص ١٢١ .

(٣) المصدر السابق جـ٢ ص٢٠٩

وعن المطاعن التى يوجهها الشيعة على لسان الحلى إلى معاوية أنه لم يكن من كتاب الوحى فيقول (فسموه كاتب الوحى ولم يكتب له ولا كلمة واحدة من الوحى) [١] ولكن ابن تيمية لا ينفى تماماً أو يؤكد وإنما لا يستبعد أن يكون كاتبا للوحى أيضا ضمن من كتبوه لأن أبا بكر وعمر وعلياً وزيد بن ثابت وغيرهم كانوا من كتاب الوحى أيضا ، ولا ينفى ذلك أن معاوية كتب مثلهم مادام الحلى لم يقدم الحجة أو الدليل على أنه لم يكتب كلمة واحدة منه .

أما قول الحلى بأن معاوية لم يزل مشركا مدة كون النبى ﷺ مبعوثا فيرده بأنه لا ريب أنه أسلم مع أبيه وأخيه عام فتح مكة قبل موت الرسول ﷺ بنحو ثلاث سنين . وقد أسلم معاوية مع آخرين ممن كانوا قبل إسلامهم محاربين للنبى ﷺ ثم حسن إسلامهم بعد الفتح واستشهد البعض منهم فى موقعة اليرموك . ولم يعرف تاريخيا لمعاوية قبل إسلامه أذى النبى ﷺ لا بيده ولا بلسانه . فإذا ثبت حسن إسلام من كانوا أشد قسوة منه ومحاربة للرسول قبل إسلامهم فلا يستبعد أيضاً أن معاوية ممن حسن إسلامهم أيضا ، مع ثبوت عدم إشتراكه فى الأذى إذ كان حين بعث الرسول ﷺ صغيراً (ولولا محاربته لعلى رضى الله عنه وتوليه الملك لم يذكره أحد إلا بخير) [٢] فإنه شهد مع النبى ﷺ عدة غزوات كحنين والطائف وتبوك .

ويوضح ابن تيمية ما كان عليه والدى معاوية من شدة العداوة للرسول ﷺ ، بيد أن المودة حلت بعد إسلامهما محل البغضاء والعداوة . ويورد قولا لأمه حين أسلمت نصه (والله يا رسول الله ما كان على وجه الأرض أهل خباء أحب إلى أن يذلوا من أهل خبائك وما أصبح اليوم على ظهر الأرض من أهل خباء أحب إلى أن يعزوا من أهل خبائك) [٣] .

---

[١] منهاج السنة ج ٢ ص ٢٠٥
(٢) المصدر السابق ص ٢٠٦
(٣) نفس المصدر ص ٢٠٩

وقد جعل الله تعالى بين الذين عادوا الرسول - كأبي سفيان وهند وغيرهما - المودة والمحبة بقوله عز وجل (عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة)(١) . فبعد أن صاروا مسلمين فإن الله غفر لهم الشرك بعد توبتهم ودخولهم في صفوف المؤمنين .

ويظهر الموقف الوسط لابن تيمية كأوضح ما يكون ، عندما يبين لنا أنه ليس لمعاوية أن يقاتل علياً أو يمتنع عن مبايعته وطاعته ، كما أن علياً لم يكن مفروضاً عليه قتال معاوية لمجرد الامتناع عن الطاعة ، ويقول : (وإن كان كل من المقتتلين متأولين مسلمين مؤمنين ، ولكنهم يستغفر لهم ، ويترحم عليهم بقوله تعالى : (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم)(٢)

• النتائج :

والآن ، سنلخص النتائج التي وصلنا إليها من واقع بحثنا خلال هذا الفصل إذ تأكد لنا ارتباط ابن تيمية بمنهج السلف . إنه عاد إلى النصوص من الكتاب والسنة ، ولكنه أظهرها لنا - بعد استيعابه لنظريات الفقهاء والمتكلمين - في ثوب جديد بجلوة بحصيلة الأفكار الفقهية والكلامية ، أو بعبارة أخرى ، أنه أضاء النصوص بعقل المحدث الفقيه المتكلم ، ولكنه تفوق عليهم في متانة الحجة وقوة البرهان ، وأظهر بصورة أكثر وضوحا المذهب الوسط لأهل السنة والجماعة في موضوع الإمامة ، فضلا عن واقعيته الملموسة .

وأن كان إمام أهل السنة والحديث يقيد من دائرة الخروج على أئمة الجور ،

---

(١) الآية رقم ٧ من سورة الممتحنة

(٢) آية ١٠ سورة الحشر ، والنص من منهاج السنة ج ٢ ص ٢١٤

إلا أنه لا يمنعها بتاتاً . ومن هنا ، فإن الفكرة القائلة بأن أهل السنة والجماعة لا يرون الخروج على أئمة الجور يعوزها البرهان (١) .

---

(١) يقول الدكتور محمد طه بدوى فى كتابه (حق مقاومة الحكومات الجائرة) ص ٥١ : « وجملة القول أن أقرب هذه الفرق جميعاً إلى أحكام الإسلام الحقة روحاً ونصاً فى مسألة مقاومة الحاكم الجائر هم الخوارج ومن بعدهم المعتزلة . وأضلها الشيعة ومن بعدهم علماء السنة والجماعة » .

وفى نص آخر ص ٢٦ من نفس الكتاب يقول :

« إن ولع العرب بفلسفة الإغريق التى تفيض بعلم السياسة . وحركات معارضة الحكام التى لازمت نشأة الدولة الإسلامية وظلت تلازمها حتى لا يكاد يمضى جيل إسلامى قبل أن يشاهد ثورة على دولة أو مصرعاً لخليفة . وعناية القرآن دستور الإسلام والمسلمين بشئون السياسة على قدر عنايته بالشئون الدنية ، فهو منهل فى تلك الشئون لا ينضب معينه لمن شاء أن يجتهد ... كل هذه العوامل مجتمعة للعرب بعد الإسلام كانت كفيلة بأن يتخذ علم السياسة فى حركتهم العلمية مكاناً بارزاً ولكن ذلك لم يحدث ... الخ » .

ومثل هذه النتائج التى وصل إليها الدكتور بدوى أصبحت غير مقنعة أمام النتائج التى وصلت إليها أبحاث أخرى اتخذت منهجاً مخالفاً لمنهجه . ولعل فى بحثنا هذا نجد بعض الردود على مجانبة تلك النتيجة للصواب. أما الرد الحاسم فقد أتى به الدكتور الريس فى كتابه (النظريات السياسية الإسلامية) .

ومع هذا ، فإن المقدمات التى ذكرها الدكتور بدوى - ومنها ما أشار فيها إلى عناية القرآن بشئون السياسة - هذه المقدمة نستطيع أن نستخدمها بذاتها لنصل الى نتيجة عكسية . فإن معالجة الشريعة للقواعد العامة للحكم كالأمر بالشورى والعدالة ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وغيرها قد أدت بأهل السنة الى عدم التوسع فى تخصيص أبحاث مستقلة لها فجاءت عناصر أبحاثهم مثبتة فى كتب الكلام والفقه والتفسير والتاريخ . إن التفكير السنى لا يستطيع أن يخرج عن الدائرة التى رسمها له الشرع. فهو ينظر من خلاله ولم يتصور السياسة إلا جزءاً من التشريع موقفاً صاحب ابن القيم =

... ...

= فى رأيه الذى أسلفنا توضيحه فى موضعه ليعبر لنا تعبيراً واضحاً عن نظرية أهل السنة.

ولا نجانب الصواب إذا قلنا أن منشأ رأى الدكتور بدوى - فيما يبدو يرجع الى:

١ - تأثره بالأفكار الغربية السياسية الحديثة فنظر الى الفكر الاسلامى السياسى من خلاله وكان ينبغى تقسيم هذا الفكر من واقع نتاج المسلمين الخالص .

٢ - أن المنهج الذى استخدمه لم يستكمل أركانه ، فقد رجع الى بعض مؤلفات أهل السنة التى لاحظ تخصصها لأمور السياسة كالأحكام السلطانية للماوردى . أما المنهج الأدق الكامل فهو كما يرى الدكتور النشار حيث يقول فى كتابه (نشأة الفكر ج ١ ص ٦٦١) « وأود أن أرجه أنظار الباحثين وبخاصة الناشئين منهم الى ضرورة تتبع أخبار مفكرى الاسلام الأوائل فى كتب التاريخ والسير والطبقات وفى كتب الادب فهذه الكتب تمدنا بمعلومات دقيقة عن هؤلاء المفكرين الأوائل وقد أمدنى الطبرانى والمسعودى وابن كثير واليعقوبى وغيرهم من مؤرخين بمعلومات دقيقة عن كثيرين من هؤلاء المفكرين) اهـ .

هذا فضلا عن افتقاد بحث الدكتور بدوى لآراء الأشاعرة والسلف المتأخرين، فإنه لم يتعرض لهم البتة .

وننوه بصفة خاصة الى أن كتاب الماوردى قد تعرض لنقد امام الحرمين حيث يقول فى كتابه المخطوط (غياث الأمم فى التياث الظلم) ... (ووضوح غرضنا فى ذلك يغنى عن بسط القول فيه ، والشكوى الى الله تمر الى كل محصل مميز من تصانيف ألفها مرموق مضمنها ترتيب وتبويب ونقل أعيان كلام المهرة الماضين والتنصيص على نعب فيه السابقون مع خبط كثير فى النقل وتخليط وافراط وتفريط ولا يرضى بالتلقب بالتصنيف مع الاكتفاء بالنقل المجرد حصيف ثم لم يمكن فى تأليفه وتصنيفه على بصيرة لم يتميز له المظنون عن المعلوم ، والتبست عليه مسالك الظنون بمدارك العلوم وانما حصر هذه الشكاية نظرى فى كتاب لبعض المستأخرين مترجم بالأحكام السلطانية مشتمل على أحكام المذاهب ورواية الآراء والمطالب من غير دراية وهداية ...) اهـ .

إننا تتبعنا هذ النظرية منذ الحسن البصرى ثم الأشاعرة ثم عند ابن تيمية ، وقلنا إن المتفق عليه بينهم هو أن نظرية الخروج ترتبط بمصلحة الجماعة الإسلاميه قبل أى شيء آخر لأن موضوع الإمامة مشكلة عملية . إنهم يعقدون المقارنة بين المضار الناجمة عن جور الأئمة وبين ما يعود على المجتمع من جراء الخروج عليهم، ثم يتبعون الأصلح . ولا نجد مضيعة للجهد أن نعيد العبارة التى صوّر فيها الجوينى رأيه ، لتظهر أمامنا الفكرة بوضوح أكبر ، ولنرى مدى ترابطها مع الفكر السنى المتأخر .

قال إمام الحرمين فى معرض تناوله لنظرية الخروج (ولكن إن إتفق رجل

= وفى ختام هذا التعليق نلاحظ أن الدكتور طه بعوى يقدم لنا نصوصاً هامة قد تدلنا على تأثر الفكر السياسى الغربى ، عند بداية نهضته ، بالفكر السياسى الإسلامى . ومثال ذلك يقول فى ص ٧٤-٧٥ من كتابه (أمهات الأفكار السياسية الحديثة وصداها فى نظم الحكم) ما نصه :

(إن العصيان — كما يخلص من أفكار القديس توما — مباح إن قام مايبرره على ألا يترتب عليه اضطراب فى حياة الجماعة تقاسى من جرائه أكثر مما تقاسيه من جراء استرسال الحكومة فى جورها . إن مفاضلة واقعية بين مزايا ومضار شق عصا الطاعة على السلطات القائمة هى أهم ما أتت به وما ظلت تتميز به الفلسفة التومسية على مر القرون . ليس الجديد فى هذه الفلسفة هو الاعتراف بشرعية المقاومة وإنما الجديد فيها هو وضع ضابط لهذه الشرعية .لقد خلص ضابط «الصالح العام» مزاولة المقاومة من فوضى التقديرات الفردية وأخضع حق الثورة خاضعاً فى مزاولته لشرط معين ...) اهـ .

يحق لنا هنا أن نقول : إن الجديد الذى اتسمت به الفلسفة التومسية هو فى الواقع قديم إذا نظر اليه من خلال نظرية أهل السنة والجماعة فى الخروج التى أوضحناها فى بحثنا .

مطاع ذو أتباع وأشياع ويقوم محتسباً لمعروف ناهياً عن المنكر آمراً وانتصب بكفاية المسلمين ما دفعوا إليه فليمض فى ذلك قدما والله ينصره)(١) .

ونظريته مطابقة لما ذهب إليه أيضاً ابن تيمية إذ يقول : (وهذا بعينه هو الحكمة التى رعاها الشارع ﷺ فى النهى عن الخروج على الأمراء وندب إلى ترك القتال فى الفتنة . وإن كان الفاعلون لذلك يرون أن مقصودهم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . لكن إذا لم يزل المنكر إلا بما هو أنكر منه صارت إزالته على هذا الوجه منكراً وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكراً)(٢) .

وقديما كان موقف الحسن البصرى إزاء أئمة الجور لا يختلف عن الإطار العام لنظرية أهل السنة والجماعة ، وحديثا يذهب السيد / رشيد رضا إلى نفس الرأى فيقول (وقد تقدم التحقيق فى المسألة ونصوص المحققين فيها وملخصه أن أهل الحل والعقد يجب عليهم مقاومة الظلم والجور والإنكار على أهله بالفعل وإزالة سلطانهم الجائر ولو بالقتال إذا ثبت عندهم أن المصلحة فى ذلك هى الراجحة والمفسدة هى المرجوحة)(٣) .

أما النتيجة الأخيرة التى ساقها لنا البحث من خلال هذا الفصل فإنها تبدو فى تمسك أهل السنة والجماعة بالعقيدة الدينية واتخاذها منهاجا للتطبيق فى أمور الحياة والمعاد، فليست الدنيا إلا معبراً للآخرة .ومن هذا الفهم لأحكام الشريعة

(١) الجوينى / غياث الأمم ص

(٢) ابن تيمية / منهاج السنة ج ٢ ص ٢٤٣

(٣) رشيد رضا / الخلافة أو الإمامة العظمى ص ٤١

إرتبطت السياسة بقواعد الإسلام العامة والعمل بما جاء بالكتاب والسنة ، وأصبح الإمام مكلفاً بهذا ، واستقرت نظرية أهل السنة فى الإمامة أو الخلافة على هذا الوضع . فهل ظلت النظرية كما هى منذ بزغ الفكر السنى إلى أن وصلت إلى ابن تيمية ؟

سنحاول الإجابة على هذا السؤال فى الفصل الأخير :

الفصل الحادي عشر

اعتلال الخلافة الإسلامية في العصر الحديث

- تمهيد
- إلغاء الخلافة
- الوثيقة
- الفصل بين الخلافة والسلطنة
- النظريات المعارضة
- الخلاصة
- مصادر الأحاديث

تمهيد :

آن لنا فى ختام بحثنا أن نتوقف برهة ، بعد أن قطعنا شوطاً طويلا فى الحديث عن الخلافة ، كنظام حكم إسلامى منذ خلافة أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، عاش فى ظله المسلمون طوال نحو أربعة عشر قرناً من الزمان ، أصابه الوهن فى فترات ، وتعاقبت عليه صنوف متعددة من الرجال، ساسوا الأمة تارة بطريق الحكمة ، وانحرفوا أحياناً عن طريق الجادة؛ وحينما اتجه نظارنا فى عالم الإسلام إلى مطالع العصر الحديث وجدنا أن الجماعة هى الأساس ، وأن النظام السياسى، سواء أكان سلطنة أو مملكة أو نحوها ، لم يكن سوى إطار لهذه الجماعة وقد يكون غير صالح فيؤذى مصالحها، ولكننا نلاحظ أنه فى غالب الأمر كان إطاراً وسطاً (1) .

ولكن يكفى أن نذكر من محاسن هذا النظام أمراً واحداً لكى ترى ضرورته والحاجة إليه ، ذلك أن الأمة الإسلامية كانت فى ظله تحس أنها كيان واحد متماسك ، لابد لها من خليفة يسوسها بشريعة الله

ولأول مرة فى تاريخ هذه الأمة منذ خلافة أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، يخلع عنها ثوب الخلافة ، ويطرد الخليفة بعد أن نزعت عنه السلطة ، وأصبح مجرد شخصية (روحية) أو رمزية كما أراد له الكماليون ، كما سنعرف فيما بعد فكيف حدث هذا ؟ .

ينبغى بادىء ذى بدء أن ننبه إلى ضرورة تخلصنا من الأحكام السابقة التى تأثرنا بها عند نظرتنا إلى الخلافة العثمانية بوجهة النظر الغربية التى كانت، ومازالت

---

(1) د . حسين مؤنس / عالم الاسلام ص ٢٩ .

تحمل لها الكراهية والحقد بسبب الحروب العديدة التي خاضتها معها ، وكان من آثارها تلك الحملة المنظمة المدروسة المستهدفة الإساءة إليها ، مستغلة بعض الأخطاء لتسوية سمعتها وطمس دورها في أذهان الأجيال الجديدة المسلمة التي لا تعرف تاريخ أمتها عادة إلا عن طريق البتر ، أو التشويه ، وحشو الكتب بالأكاذيب والأغلاط .

فمن مزايا الخلافة العثمانية أنها مكثت أكثر من خمسمائة عام وهي تحمل لواء الإسلام وتذود عن المقدسات وتحمي الديار وتحفظها ، وتحارب الاستعمار وتصد غاراته ، فكانت رغم علاتها رمز قوة الإسلام وشوكته إذ إمتدت أطرافها حتى شملت ثلاث قارات من الأرض ، آسيا ، وأفريقيا ، وجزءاً من أوربا [١] .

ولا يخفى علينا الأصوات التي ترتفع بين حين وآخر فتصف الخلافة العثمانية بعديد من الصفات المستقاة من التصورات الغربية فهي دولة إستعمارية أخضعت الشعوب بالقسر والقوة ، وكبلت الحريات ، واستخدمت الأساليب الدكتاتورية في خنق أصوات المعارضة ، إلى غير ذلك من المساوىء التي يعددها البعض إما إنسياقا وراء كتاب الغرب ، أو التجاهل عن عمد للدور الأساسي الذي قامت به هذه الخلافة في صد الأعداء .

ونحن نعترف بكثير من المساوىء ، التي ترددت ، ولكن من جهة أخرى ينبغي الاعتراف بدورها في صد الحملات العسكرية الأوروبية ، وحمايتها الأمة الإسلامية من الدول الإستعمارية الغربية التي ظلت تكيل الضربات للخلافة العثمانية في شكل موجات متتالية ، فرادى ومجتمعة ، وكأنها صممت على استئناف الحروب الصليبية التي اقترنت في الأذهان بالحقد والكراهية للإسلام وأهله .

---

(١) محمد محمود الصواف \ المخططات الاستعمارية لمكافحة الاسلام ص ١٢٣ ، ١٢٦ .

وليقرأ المعارضون أوصاف كتاب الغرب وأدبائه وشعرائه وصحفييه لهذه الحملات . وهل ننسى عبارة اللنبي أمام قبر صلاح الدين (الآن إنتهت الحروب الصليبية)؟ أو كلمة القائد الفرنسي فورو أيضاً (أمام نفس القبر حيث قال (إننا قد جئنا ثانية وان نعود) ؟! فأراد أن يربط بين حركته والحركة الصليبية ويجعل حركته حلقة من حلقات حروبها (١) .

إلغاء الخلافة :

ألغيت الخلافة في مارس عام ١٩٢٤ م وتحققت توقعات المعارضين لقرار الإلغاء إذ استتبع ذلك خطوات متتالية في الإتجاه نحو الفصل بين الإسلام والحكم ، وتحول الدولة إلى علمانية لا دينية ، فقد ألغيت على إثر إلغاء الخلافة الشريعة الإسلامية من المحاكم ، ورفع التعليم الديني من الكتاتيب والمدارس ، وإجبار النساء على السفور وخلط الإناث والذكور في دور العلم ولبس القبعة والكتابة بالحروف اللاتينية ، كل ذلك بعد أن حذف من دستور تركيا المادة التي فيها ، إن الإسلام هو دين الجمهورية التركية ، (٢) .

وكأن إلغاء الخلافة كان إشارة البدء لتحولات عميقة الجذور في كيان الأمة الإسلامية كلها ، إذ إنتقلت العدوى رويداً رويداً من تركيا إلى سائر البلاد ، واقتفت أثرها في معظم هذه القرارات ، إن لم تكن بقرارات رسمية ، فقد تمت عن طريق التقليد والمحاكاة (٣) .

والآن ، بعد نحو خمسين عاماً من صدور هذا القرار ، واتخاذ الإجراءات التابعة له ، نرى أنفسنا في موقف يفرض علينا تحليل ودراسة دوافعه وأسبابه

---

(١) محمد عزة دروزة / حول الحركة العربية ص ١٣٥ .

(٢) تعليق الأمير شكيب أرسلان ج ٢ حاضر العالم الاسلامي ص ٣٥١ ، ٣٥٣ .

(٣) ينظر كتاب [الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية] للندوي .

مع معرفة ما نجم عنه من آثار ونتائج ذات بال على المجتمع الإسلامى فى العالم بأسره .

وأول ما يراه الدارس من أسباب ودوافع هو الأصابع اليهودية التى ظلت تعمل فى الخفاء منـذ عصر النبوة ، ثم ظهرت سافرة عندما تمكنت بوسائلها المتعددة من السيطرة وامتلاك أسباب القوة .

ونبدأ بأول الخيط ، إذ تقدم ثلاثة أشخاص للسلطان عبد الحميد بصك التنازل وكان أحدهم يهوديا وهو قره صوه فى أعقاب الثورة التى دبرتها جمعية الاتحاد والترقى الهدامة ، والتى كانت تسيرها اليهودية والماسونيه والتى بمعاولها هدمت الخلافة العثمانية[1] .

وكان السلطان عبد الحميد شوكة فى حلقهم ، منعهم الحصول منه على قرار إنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين ، فكادوا له فى الخفاء وقاموا بهذه الحركة الثورية التى نظمتها الخلايا السرية فى جمعية الاتحاد والترقى واستمرت فى نشاطها منذ ذلك الحين للقضاء التام على الخلافة الإسلامية على يد مصطفى كمال أتاتورك ، الذى أجمعت المصادر على أنه كان يهودياً من طائفة الدونما[2] .

---

(١) الصواف / المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام ص ١٣٠ .

(٢) ترجع حركة الماسونية إلى اليهود أيام بختنصر ، فمنذ أن شردهم فى العالم ، أسسوا (حركة البناء الحر) ثم تحولت إلى الجمعية الماسونية التى تعمل للسيطرة على العالم . وتعمل هذه الماسونية على بث الإلحاد والفساد ، وتدعى أنها تضم مختلف الأديان ، وأنها لا تريد أن تثير النواحى الدينية ولكنها فى الواقع لا تسلم المراكز الحساسة فيها إلا لليهود ولا تسير إلا بوحى لليهود ، حتى أن أتباعها من غير اليهود يطلقون عليهم اسم (العميان) أى الذين لا يعرفون حقيقة الأمر .

[محمود شاكر / العالم الاسلامى ص ٥٧]

ولمن يريد الاستزادة لمعرفة نشاط هذه الجماعة ودرجاتها وكيفية عملها ، فليرجع الى المصادر المتعددة التى نشرت عنها ، نذكر منها .

— د . محمد على الزعبي/ الماسونية فى العراء نشر مؤسسة الزعبي — بيروت . =

وفيما يلي نص الوثيقة التي نشرها الأستاذ سعيد الأفغاني . وهي رسالة وجهها السلطان عبد الحميد إلى شيخه ، يوضح فيها أسباب تنازله (مجلة العربي ص ١٥٠ وما بعدها ، العدد ١٦٩ شوال ١٣٩٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢) :

الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد رسول رب العالمين وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين إلى يوم الدين .

أرفع عريضتي هذه إلى شيخ الطريقة العلية الشاذلية ، إلى مفيض الروح والحياة ، إلى شيخ أهل عصره الشيخ محمود أفندي أبي الشامات ، وأقبل يديه المباركتين راجيا دعواته الصالحة .

بعد تقديم احترامي أعرض أنني تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٢ مارس من السنة الحالية وحمدت المولى وشكرته أنكم بصحة وسلامة دائمتين .

سيدي ..

إنني بتوفيق الله تعالى مداوم على قراءة الأوراد الشاذلية ليلا ونهاراً . وأعرض أنني مازلت محتاجا لدعواتكم القلبية بصورة دائمة .

بعد هذه المقدمة أعرض لرشادتكم وإلى أمثالكم أصحاب السماحة والعقول السليمة المسألة المهمة الآتية كأمانة في ذمة التاريخ .

= - عبد الله التل \ جذور البلاء ط دار الإرشاد ص ١١٦ وما بعدها .
- محمد محمود الصواف / المخططات الاستعمارية لمكافحة الاسلام ص ٢٠٤/٢٠٧ .
- الجنرال جواد رفعت أتلخان \ أسرار الماسونية ط المختار الاسلامي .
- د . عقيل إبراهيم حسن\ الماسونية بين الشيوعية والصهيونية ط دار الخليج للطباعة والنشر
- صابر طعيمة - الماسونية ذلك العالم المجهول ط القاهرة .
- مقال للدكتور أحمد محمد غلوف / خفايا الماسونية العالمية وبروتوكلات حكماء صهيون - الهلال ابراير ١٩٧٣ .

أنني لم أتخل عن الخلافة الإسلامية لسبب ما ، سوى أنني - بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الإتحاد والترقي باسم (جون تورك) وتهديدهم - اضطررت وأجبرت على ترك الخلافة .

إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا وأصروا على بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة (فلسطين) ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف ، وأخيراً وعدوا بتقديم (١٥٠) مئة وخمسين مليون ليرة إنكليزية ذهباً ، فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضاً وأجبتهم بهذا الجواب قطعي الآتي :

« إنكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهباً - فضلا عن ١٥٠) مئة وخمسين مليون ليرة إنكليزية ذهباً فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي . لقد خدمت الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد على ثلاثين سنه فلم أسود صحائف المسلمين آبائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين . لهذا لن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي أيضاً .

وبعد جوابي القطعي إتفقوا على خلعي ، وأبلغوني أنهم سيبعدونني إلى (سلانيك) فقبلت بهذا التكليف الأخير .

هذا وحمدت المولى وأحمده أنني لم أقبل بأن ألطخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار الأبدي الناشيء عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة : فلسطين وقد كان بعد ذلك ما كان . ولذا فإنني أكرر الحمد والثناء على الله المتعـال . وأعتقد أن ما عرضته كاف في هذا الموضوع الهام ، وبه أختم رسالتي هذه .

ألثم يديكم المباركتين ، وأرجو وأسترحم أن تتفضلوا بقبول احترامي بسلامي إلى جميع الإخوة والأصدقاء يا أستاذي المعظم . لقد أطلت عليكم التحية ، ولكن دفعني بهذه الإطالة أن تحيط سماحتكم علماً ، وتحيط جماعتكم بذلك

علماً أيضاً .   والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؟

في ٢٢ أيلول ١٣٢٩   خادم المسلمين

عبد الحميد بن عبد المجيد

وعلينا إذن تحليل الاتجاهات السائدة في تركيا حينذاك ، والأشخاص الذين اتخذوا القرارات ونفذوها ، فقد بدئت رسم الخطط في المحافل الماسونية كالآتي :-

(رأى المجلس الكوني من مصلحة اليهود تدمير أمن تركيا ، ليحضر إلى ديارهم يهوداً من روسيا ، وليساعد أعداء تركيا الذين يستغلون إضطراباتها الداخلية .

رأى هذا فبلغ المهمة الشرق العثماني ، وهذا جزءها . فألقى تبعة إشاعة الأراجيف على عاتق بعض أبنائه ، وتبعة نقل السلاح على عاتق بعض ، وتنفيذ الاغتيالات على عاتق آخرين)[1] .

ويذهب البعض إلى أن قرار فصل الدين[2] عن الدولة نفسه قرار يهودي إذ ورد ضمن قرارات هرتزل - وهو مؤسس الصهيونية الذي ترفعه كتب شهود يهوه لدرجة المرسلين من الله وتدعوه المبارك من الله - قال :

(نعترف بجميع الأديان ، ثم نضع عليها إشارات استفهام ، فإذا تزعزع معتنقوها عدنا وقلنا : « لا خالد إلا نواميس موسى » ، ولاختصار الطريق ، تدخل أديان الناس ، ونحفظ إسرائيل في قلوبنا ، لإحالة تلك الأديان فرقاً ومذاهب وطوائف ، إذ من فوائد تعدادها إنتطاحها واقتتالها لأن الناس

---

(١) محمد علي الزغبي : الماسونية في العراء ص ٨٨

(٢) أشرنا في الفصل الأول من الكتاب إلى هذا الموضوع

خراف ترعى بأرضها ، وما علينا كى نوقعها بحوزتنا ، ونأكل لحمها ، وننتزع أرضها ، إلا أن نؤجج بينها نار العداوة ، ليسهل إبادتها بأيدينا) (١) .

ووراء هذه الخطة تكمن حقيقة الفرق المتطرفة التى نقرأ عنها فى كتب الملل والنحل منذ عبد الله بن سبأ (٢) ، وتشير الدراسات الحديثة إلى طائفة (الدونمة) ودورها فى انقلاب الدولة العثمانية الذى قام على عاتق جمعية (الاتحاد والترقى) فقد استطاع يهود الدونمة فى هذه الجمعية القضاء على السلطان عبد الحميد الذى لم يقبل التنازل عن شىء من فلسطين لليهود رغم الإغراء الشديد، وأخيراً استطاعوا القضاء على الخلافة الإسلامية وتفتيت قوى المسلمين (٣) .

ولم يعد هناك شك الآن فى طبيعة الدونمة وحقيقتها اليهودية ، فقد اعترف إسحاق بر زفى - الرئيس السابق للدولة اليهودية بهذه الحقيقة ، قال :

(هناك طوائف دينية لا تزال تعتبر نفسها جزءاً من بنى إسرائيل ، وأعضاء هذه الطوائف - رغم اختلاف أسلوبهم عن مجموعة الشعب اليهودى - إستمروا على إقامة شعائر الدين اليهودى ، ومن هؤلاء طائفة السامريين الذين يعتنقون صراحة الدين الموسوى ، ومنهم طائفة هامة أخرى هى طائفة الدونمة ، وهى مسلمة فى الظاهر إلا أنها تقيم سراً الشعائر اليهودية) (٤) .

وقد قامت على أكتافهم حركة الانقلاب فى تركيا وإلغاء الخلافة الإسلامية

---

(١) نفس المصدر ص ١٠٥/١٠٦ وينظر أيضا ص ١٩٥ .

[٢] أسلفنا الكلام عن السبئية عند الحديث عن خلافة على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وهى أول الحركات اليهودية الهدامة فى تاريخ المسلمين ، ثم تابعها دعاة الهدم أمثال القرامطة والحشاشين قديما ، والبابية والبهائية وما شاكلها حديثاً ، وكلها يجمعها هدف واحد هو : هدم كيان الاسلام وتحريف قواعده وأحكامه .

[٣] محمود شاكر : العالم الإسلامى ومحاولة السيطرة عليه ص ٥٩ .

(٤) نفس المصدر والصفحة ص ٥٩ .

لإحلال النظام اللاديني محلها وسلخ تركيا من صلتها بالعالم الإسلامي تماما حتى يسهل تفتيت هذا العالم وتجزئته ليسهل الانقضاض عليه بغية تحقيق حلم الصهيونية في إنشاء دولة إسرائيل . وكانت طريقتهم هي إنشاء حزب (تركيا الفتاة) ليدفعوا العرب لتأسيس (العربية الفتاة) لشطر الأمة توطئة للقضاء عليها أو إضعاف شوكتها ، ومن المعروف أن مصطفى كمال أتاتورك كان منهم ، ووصفه ابن زفي السالف الذكر بأنه (قائد الثورة الثقافية التي اجتاحت تركيا وأثمرت استبدال الحروف العربية بالاتينية ، وفرضت إصلاحات جذرية)[١] .

وفعلا ، لا يمكن تصديق الضراوة التي تمت بها حركة إلغاء الخلافة واجتثاث الإسلام من قلب الشعب التركي إلا إذا عرفنا الأصابع اليهودية وراءها . لقد كشف الاتحاديون والكماليون النقاب عن وجوههم فظهرت سافرة تهدم بقسوة كل ماله صلة بإسلام ، وربما ظل تأثيرهم قائماً حتى يومنا هذا .

وآية ذلك أن الحركة الإسلامية[٢] الآخذة في النمو هناك منذ عام ١٩٧٠ ، لا يسمح لها بإعلان خطتها الإسلامية على الملأ ، وإلا عرضت نفسها للحل ، وأعضاءها للمحاكمة والزج بهم في السجون بحجة مخالفتهم للنص الدستوري الذي يحدد شكل الدولة بأنها (لا دينية) ، ولذلك فقد اضطروا تحت هذا التهديد الرهيب إلى استبدال كلمة الإسلام بنصوص أخرى ، كالأخلاق ، والقيم السلوكية والاهتمام بتراث الأمة . الخ .

الفصل بين الخلافة والسلطنة :

كان المخططون لإلغاء الخلافة يعرفون جيداً النتائج المتوقعة لمثل هذا القرار

---

(١) الزغبي : الماسونية في العراء ص ٥٩

(٢) والقائم بها الآن حزب السلامة التركي

الذي يتخذ لأول مرة في تاريخ الإسلام ، ولكن عن طريق الدهاء وجمع الأنصار وتزييف الانتخابات لتكوين المجلس الوطني، وتحت التهديد والوعيد الذي نفذه مصطفى كمال أتاتورك الذي كان بمثابة المخلب الذي نفذ المؤامرة الآثمة ووصلت اليهودية العالمية إلى تنفيذ مآربها .

ويصف لنا أرمسترونج الواقعة بقوله (وأدرك مصطفى كمال أنه سواء كان الوقت المناسب حان أو لم يحن- ينبغي له أن يضرب ضربته فوراً. وقد يستطيع إقناع النواب بخلع وحيد الدين ، وبإلغاء السلطنة ، لكنه لا يجرؤ على مهاجمة الخلافة ، فذلك من شأنه أن يمس الشعور الديني للشعب جميعه . ثم اقترح أن يفصل بين السلطنة والخلافة ، فتلغى السلطنة ويخلع وحيد الدين ، وعندما تنبه النواب لخطر القرار وبدأوا في مناقشته، طالب مصطفى كمال - يؤيده ثمانون من أتباعه بأخذ الرأي على الاقتراح فوراً ، لكن المجلس أحال الاقتراح إلى لجنة الشئون القانونية كي تبحثه [1] .

وأخيراً ، صدر القرار تحت ضغط مصطفى كمال وتهديده ووعيده إذ أنه عندما تأكد له أن المعارضين للاقتراح يمثلون الأغلبية، وأنهم يدعمون موقفهم بأسانيد شرعية بنصوص القرآن والسنة ومئات الأمثلة المستمدة من اجتهادات علماء الإسلام — هنا تدخل لفرض الاقتراح بالقوة ، فأعلن لهم أن السلطنة يجب أن تنفصل عن الخلافة وتلغى.. وسواء وافقتم أو لم توافقوا فسوف يحدث هذا .. كل ما في الأمر أن بعض رؤوسكم سوف تسقط في غضون ذلك)[2].

---

(١) أرمسترونج / مصطفى كمال ص ١٩٢ ١٩٣] ترجمة حلمي مراد]

(٢) المصدر السابق ص١٩٣ ، ينظر بالتفصيل في هذا المصدر أيضا الظروف والملابسات التي دارت فيها المناقشات بالجلسة ليتبين قوة صوت المعارضة للقرار ص ١٩٤ /١٩٥ .

كما يتضمن الكتاب أضواء تكشف حقيقته المعادية للاسلام وأهله ، ونزعته الدكتاتورية المتسلطة التي أدت إلى جعل أعوانه وأصدقائه ينفضون من حوله ، وحتى زوجته كانت تنقد دكتاتوريته صفحات ٢٠٢\٢١١ .

فإذا قورنت الدكتاتورية المتصلة به حقا أو باطلا ببعض الخلفاء العثمانيين لظهر الاختلاف بينهما كاختلاف الليل والنهار !!

قام المجلس الوطنى التركى بإصدار قرار يتضمن الفصل بين الخلافة والسلطنة أى جعل الخليفة مجرداً من السلطات ، واعتباره صاحب منصب دينى وشخصية روحية فحسب، مخولا سلطة تصريف أمور تركيا السياسية والإدارية للوزراء .

ويلاحظ عند دراسة حيثيات هذا القرار أنه يتضمن عرضاً مستفيضاً لتطورات الخلافة الاسلامية منذ نشأتها حتى آخر مراحلها ، محاولا الاستناد إلى آراء الفقهاء والمتكلمين مستعرضا الأحداث التى تعرضت لها الخلافة فى أدوارها المتعاقبة . ويبدو أن الأصوات المعارضة كانت كثيرة إذ قامت تعارض قرار المجلس مما دعاه إلى تدعيم القرار بتفسيرات أصول وقواعد مستمدة من الأحكام الشرعية ، فجاء القرار أشبه بدراسة متخصصة فى موضوع الخلافة .

يقول عبد الغنى سنى ـ وهو الذى ترجم القرار إلى اللغة العربية ـ (ولكن المجلس الكبير لم يعبأ بكل هذه الأقاويل وأصر على قراره ونشر مبادئه التى ارتكن عليها وخطب رجاله وفى مقدمتهم الغازى مصطفى كمال باشا موضحين الأساسات التى بنوا عليها دعائم هذا المظهر إلخ) [1] . بينما إستندت الآراء المعارضة إلى دراسات فقهية وكلامية أيضاً ، فقد ارتفع صوت السيد رشيد رضا مؤيداً نهضة الشعب التركى لقضائه على السلطنة العثمانية ولكنه ـ فى الوقت نفسه ـ ظل يطالب بإحياء المدنية الاسلامية وتجديد حكومة الخلافة (على القواعد المقررة فى الكتب الكلامية والفقهية) [2] .

وينقسم البيان الذى أصدره المجلس الوطنى التركى إلى أربعة فصول ، يبدؤها بمقدمة عامة ، ثم الفصل الأول خاص بتعريف الخلافة وتوضيح شروطها والثانى بكيفية إكتسابها ، والثالث يتعلق بتقسيم الخلافة إلى حقيقية وصورية

---

[١] عبد الغنى سنى بك / الخلافة وسلطة الأمة ص ٢

[٢] السيد محمد رشيد رضا / الخلافة أو الامامة العظمى ص ٦ .

والرابع بعنوان : تقييد حقوق الخلافة أو تفريق السلطنة عن الخلافة ليصل إلى النتيجة التى يرمى إليها من البيان .

ونعرض بإيجاز لمضمون القرار :

إنه يبدأ بتعريف الخلافة وإيضاح المفهوم السنى له كأحد المسائل الفرعية الفقهية المتعلقة بالمصالح العامة للأمة وليس مرتبطاً بالعقيدة ، ويرجع بحث مفكرى الإسلام فى الخلافة بكتب العقائد لا يعنى كونها منها وإنما للرد على ما أحاط بها من أفكار لا ترتبط بها . فالخلافة هى مسألة دنيوية سياسية أكثر منها دينية ، ولهذا السبب خلت النصوص الشرعية من إيضاحها بالتفصيل ، بل إن الرسول ﷺ لم يبينها — مع حرصه ﷺ على بيان وصاياه بالنسبة لأبسط الآداب والعادات ، فهو دليل يستندعليه القرار لربط الخلافة بالأمور الدنيوية فالرسول ﷺ ترك أمرها للأمة .

وتعرض البيان إلى الأصوات التى ارتفعت تعارض القرار — وهو ما يدل على قوتها — فيذكر فى إحدى عباراته (وحيث أننا نلاقى أفكاراً باطلة وتعصباً لا مبرر له فى شأن مسألة الخلافة فى زماننا ، كما هو الحال فى كثير من الأحكام الشرعية سواها شرعنا إلى تحرير هذه الرسالة ، وغرضنا منها تصحيح الأفكار وتنوير الأذهان بتفهيم حقيقة هذه المسألة الشرعية ، وبيان الأحكام المترتبة عليها) [١] . ولكن الأصوات المعارضة بالرغم من قوة حجتها لم تستطع أن تتغلب على مؤيدى حزب مصطفى كمال فى المجلس ، فالحقيقة التى يشير إليها السيد رشيد رضا هو أن قرار المجلس لا يمثل رأى الأمة التركية التى .. لو استفتيت — إستفتاء حراً (لخالفت هذا الحزب فى هذه المسألة) [٢] .

---

[١] عبد الغنى سنى / الخلافة وسلطة الأمة ص ٧ .
[٢] السيد رشيد رضا / الخلافة ص ١٠٦ .

أما فى فصل (تعريف الخلافة وإيضاحها) فيقرن المجلس كلمة الخلافة بالإمامة فهى مرادفة لها ، ولكنه يحصر الخلافة - وهى الإمامة بالمعنى الأخص كما يذكر البيان - بالخلفاء الراشدين وحدهم مصداقا للحديث (الخلافة بعدى ثلاثون عاماً ثم تصير ملكا عضوضا) .

فالخلفاء بعدهم لم يكونوا فى حقيقة الأمر سوى (رؤساء جمهور المسلمين) لأن ولايتهم سياسية إدارية وليست روحية ، فالخلافة تختلف اختلافا جذريا عن منصب البابا فى الدين الكاثوليكى الذى يعد وكيلا للسيد المسيح عليه السلام أما الإسلام فلا يعطى حقاً أو صلاحية لأحد بعد النبى ﷺ (لا للخليفة ولا لشيخ الإسلام ولا للمفتى حق ولا لكبار المجتهدين من مؤسسى المذهب) [1]

وتنتقل حيثيات القرار بعد هذا إلى عرض لما تطلق عليه إسم (الخلافة الحقيقية والخلافة الصورية أو الحكمية) . فالأولى هى الكاملة الجامعة للصفات والشروط والتى تمت عن طريق الانتخاب بواسطة الأمة ، بخلاف الثانية وهى العارية عن هذه الشروط لأنها تمت بالتغلب والاستيلاء ، فهى ملك وليست خلافة من جهة ، كما أن صاحبها لا تتوافر فيه الشروط اللازمة لها من ناحية أخرى ، شأن خلفاء الأمويين والعباسيين - ما عدا عمر بن عبد العزيز (١٠١هـ = ٧١٩م) الذى اقتفى أثر النبى ﷺ فألحقه البعض بالخلفاء الراشدين .

فالخلافة الحقيقية التامة لابد أن يتوفر فيها عنصران جامعان : أحدهما أن يحرزها صاحبها بتوافر شروطها كاملة فى شخصه ، وعن طريق بيعة الأمة له .

[١] عبد الغنى سنى / الخلافة وسلطة الأمة ص ١١ .

والثاني ، أن يسلك سلوك النبي ﷺ في كل أعماله وتصرفاته حيال المسلمين . أما شرط القرشية الذي قصد به الارتباط بقبيلة قريش لكونها أشرف القبائل وأقواها نفوذا ، فقد أصبح لا حكم له بعد زوال شوكتها ويستند البيان على نص لصاحب (المواقف) يقول فيه (إن وجوب نصب الإمام على المسلمين إذا وجد شخص مستجمع شروط الإمامة ، وإلا فلا يجب) فيخرج هذا النص تخريجا يبعد عن مقصده ، ويذهب البيان في تحليله إلى أن المعنى الذي يهدف اليه الأيجي هو (نصب شخص وتأسيس حكومة ، ولكن لا يقال لهذا خلافة ولا لرئيسها خليفة بمعنى الإمام . ولا إثم على الأمة الاسلامية لهذا) [١] .

وفي فصل كيفية اكتساب الخلافة وبيان كونها من نوع عقد الوكالة ، ذهب واضعو القرار إلى أن الخليفة لا يصبح تلقائيا كذلك متى تفرد بالشروط دون سائر المسلمين ، فإن مفكري أهل السنة اتفقوا على عدم تخويل أحد سلطة التصرف في شئون المسلمين إلا برضائهم وبتخويلهم إياه هذه الصلاحية ، واعتبر الفقهاء البيعة كنوع من أنواع العقود بين الأمة الإسلامية والخليفة .

ويصل البيان من هذا إلى أن الخليفة يعد من جهة نائبا عن النبي ﷺ ومن ناحية أخرى نائبا عن الأمة الاسلامية حيث تتضح في الشق الثاني صفة الوكالة فيحق للأمة أن تعزله (ولأن الموكل له حق عزل وكيله إذا أساء التصرف في وظيفته حسب القاعدة، يجوز شرعا عزل الأمة للخليفة إذا أساء العمل في وظيفته ولو لم يكن الخليفة وكيل الأمة لما جاز خلعه شرعا) [٢] .

أما فيما يتعلق بتقييد حقوق الخلافة وواجباتها ، أو بمعنى أدق - مدى جواز نزع السلطة عن الخليفة - فإن الكتب الكلامية والفقهية جاءت خلوا منها ولهذا

---

(١) عبدالغني سني / الخلافة وسلطة الأمة ص ٢٢

(٢) نفس المصدر ص ٢٨

فإن البيان يستند فيها إلى ما يسميه (القواعد العمومية) فيعود إلى التقسيم الذي وضعه للخلافة : الكاملة الحقيقية والصورية والحكمية ، ليضع نتيجة البحث في ضوء هذا التقسيم ؛ الخلافة بالمعنى الأول لا يجوز تقييدها لأنها خلافة نبوة ، بخلاف الشكل الثاني لها وهي الخلافة الصورية ، فإنه يجوز تقييدها ، كما كان كذلك بوجه عام أيام الخلفاء الراشدين . فإن عبد الرحمن بن عوف استشار الصحابة الستة الذين اختارهم عمر بن الخطاب لكي تنحصر الخلافة بينهم ، وقيدهم بضرورة العمل بالكتاب والسنة والصاحبين (وإذا جاز تقييد خلافة هؤلاء الربانيين وهم رجال الله المخلصين ، ألا يجوز أيضاً تقييد الخلافة الصورية في الأزمنة الأخيرة تقييداً أشد وعلى الوجه المطلوب ؟) [١] .

فالنتيجة المباشرة لكل هذه المقدمات التي ساقها البيان هو أن الخلافة بعد أن أصبحت مرادفة الملك والسلطنة لم تعد إلا من المسائل السياسية ، لهذا يضعها المجلس بحيث (لا تضر فيها الأمة والبلاد بتصرفاتها الاستبدادية وأبقى السلطنة في يد الأمة التي هي صاحبتها الحقيقية) [٢] .

النظرية المعارضة :

أصدر المجلس الوطني قراره فأحدث دوياً كبيراً في العالم الإسلامي بين مؤيدين ومعارضين فقد هلل له (المتفرنجون) الذين يعتقدون أن الدين لا يتفق مع العصر ، وأنه يمنع الدولة إذا تمسكت به من أن تساير الأمم المتحضرة ، وأكثر هؤلاء ممن تعلموا في أوروبا أو بالمدارس الأجنبية في بلادهم وتشربوا بالعلوم العصرية ، ويرون إلغاء منصب الخلافة الإسلامية واستبدال الرابطة الجنسية أو

---

(١) عبد الغني سني / الخلافة وسلطة الأمة ص ٤٤

(٢) المصدر السابق ص ٦٦

الوطنية بالرابطة الدينية الإسلامية [1].

أما المعارضة فجاءت من جانب جميع علماء الدين وعامة المسلمين في أنحاء الأرض — اللهم إلا الشيخ على عبد الرازق بكتابه « الإسلام وأصول الحكم » — لم يعف السيد رشيد رضا علماء المسلمين من مسئولية التقصير في بيان حقيقة الإسلام والدفاع عنه بما تقتضيه حالة العصر، وعاب عليهم عجزهم عن إظهار كفاية الشريعة وفقدانهم للإنصاف بما إشترطه أئمة الشرع في أهل الحل والعقد.

وبالاختصار فهم مصابون بعدوى جمود التقليد وعصبية المذاهب[2] فانحصر الإسلام بين الجاحدين والجامدين، فالأولون ينادون بإخراج المسلمين والشرقيين بوجه عام من مقومات شخصياتهم وتحويلهم إلى غربيين ونسيان تراث السلف (ويجعلهم أشبه بالجزء الكيماوى الذى يدخل فى تركيب جسم آخر كان بعيداً فيذوب فيه ويفقد هويته)[3]، وأما الجامدون فهم العاجزون عن الاجتهاد فى المسائل الشرعية بما يتفق والحاجات المتجددة للمسلمين.

ومن رأى السيد رشيد رضا أن حضارة الإسلام وحكومة الخلافة وسط بين الجمود وبين حضارة أوربا المادية [4].

ومن المعارضين للقرار من اعتبره بمثابة فتح (حصن الدين من داخله) فتم بذلك إلغاء حكم الدين فى شئون الدنيا التى تعد السياسة شأناً من شئونها، وأن التفرقة بين الخليفة والسلطة لم تكن إلا خطوة نحو إعلان الحكومة (اللادينية) وأنه كان من الضرورى الاكتفاء بمعالجة المساوىء التى أشار إليها القرار بدلا

---

(١) السيد رشيد رضا : الخلافة ص٦٣

(٢) المصدر السابق ص ٦٤ ، ٦٦

(٣) الأمير شكيب أرسلان : لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم ص٧٧

(٤) السيد رشيد رضا : الخلافة ص ٧٦

عن عدم نظام الخلافة ، مما يدل على أن المؤيدين له تذرعوا بحجة الدفاع عن الإسلام ومبادئه وتعاليمه ، ولم يكشفوا النقاب عن حقيقة نواياهم اللادينية إلا بعد ما بلغوا المراد وأصابوا المرمى [1].

ويتضح ذلك جلياً من الخطاب الذى ألقاه مصطفى كمال فى البرلمان حينما قدم إليه مشروع تحول الدولة علمانية ، قال : (إن الامبراطورية العثمانية قامت على أسس الإسلام ، إن الإسلام بطبيعته ووضعه عربى وتطوراته عربية ، وهو ينظم الحياة - من ولادة الانسان إلى وفاته - ويصوغها صياغة خاصة ، ويخنق الطموح فى نفوس أتباعه ، ويقيد فيهم روح المغامرة والاقتحام ، والدولة لا تزال فى خطر مادام الاسلام دينها الرسمى) ص ٧٠ .

وربما ينم هذا الرأى عن تعمد المغالطة قبل دلالته على الجهل بالاسلام ومبادئه وغاياته ، وإن صح صدقه فما ذلك إلا تعبيراً عن شخصية قائله - فإنه فى تحليل المؤرخ الانجليزى أرمسترنج .

وعلى أية حال ، فقد مضى قدماً فى تنفيذ مأربه بالرغم من شعوره بصعوبة ذلك ، فقد قال مرة (إنتصرت على العدو وفتحت البلاد ، هل أستطيع أن أنتصر على الشعب ؟) وقدم فى ٣ مارس ١٩٢٤ م مشروعاً تحولت به الدولة التركية دولة علمانية [2] .

وسنعرض إجمالا فيما يلى لأهم الأسس التى استند عليها فكر العلماء من أهل السنة ، فى معارضة القرار :

أولا : قد يفهم البعض تحت تأثير ما جاء بقرار فصل السلطة عن الخلافة ،

---

[1] الشيخ مصطفى صبرى : النكير على منكرى النعمة . ويعد كتابه هذا وثيقة هامة معبرة عن نظرية أهل السنة فى نظام الخلافة ويعد الآن للطبع .

[2] أبو الحسن الندوى : الصراع بين الفكرة الاسلامية والغرب ص ٦٩-٧٠

أن هذه الخطوة لا تعني الانصراف عن تطبيق أحكام الشريعة، وإنها لا تخرج عن كونها خطوة لوضع سلطة الأمة في يدها استئصالا لنفوذ شيخ الاسلام وصحبه الذين يستخدمون نفوذهم الديني على الخليفة لتحقيق مآرب خاصة، وهذا خطأ فإن كان الغرض هو إصلاح حال الخلافة ومراعاة صالح البلاد لكان الأجدر تبديل شخص الخليفة وشيخ الإسلام وحدهما دون هز قاعدة الخلافة التي حرص الشرع على مدها بسلطة الحكم، ولم يفرق بينها وبينه وهل غفل الشرع عندما أسس بنيان الخلافة على الحكومة والسلطة عن مصالح بلاد المسلمين، ثم انتبه الكماليون لما غفل عنه الشرع؟) (١)

فالخطوة التي أقدموا عليها هي في حقيقتها إبعاد للدين عن التطبيق في شئون الحكم، وما الخلافة في الواقع إلا الحكومة الدينية نائبة عن حكومة الرسول ﷺ (وإذا كانت الحكومة هي القوة العاملة والخلافة عبارة عن اتصاف تلك الحكومة بصفة دينية، فلا جرم صار إخراج الحكومة عن الخلافة اخراج الحكومة عن الدين) (٢) لأن الأصل هو أن يجتمع في يد الخليفة القوة لإقامة الحدود وتنفيذ أحكام القضاء . وصيانة الجماعة الاسلامية، ومن الخطأ تشبيه سلطته بسلطة الكنيسة البابوية لأن الخليفة ليس له أي سلطان إلهي وليس معصوما ولا يستأثر وحده بتفسير الكتاب والسنة، مع اشتراط كونه مجتهداً، فهو مطاع مادام قائماً في الحكم بتطبيق هذا المنهج، وللأمة حق خلعه متى رأت في ذلك مصلحتها (٣) .

وقد طرأ الفساد على نظام الخلافة منذ أن جعلت وراثية تخضع أصحابها لعصبية الدم والقوة لا لأهل الحل والعقد الممثلين للأمة الإسلامية، فبعدت بذلك عن

---

(١) الشيخ مصطفى صبرى / النكير على منكر النعمة .
[٢] المصدر السابق صفحة ١٧ .
[٣] السيد رشيد رضا : الخلافة صفحة ١٢٧

تطبيق القواعد التى سنها الكتاب والسنة ، فالخلافة أصلا هى (مناط الوحدة ومصدر الاشتراع وسلك النظام وكفالة تنفيذ الأحكام) [1] ، وليس الخليفة - كما فهم أصحاب القرار - مجرد خليفة روحانى، وهو ما يرمى إليه الذين يقدمون السياسة على الدين . والعلاج الصحيح لهذا الخطأ الذى تردى فيه القائمون بفصل الدين عن الدولة هو (إحياء منصب الامامة وإقامة الإمام الحق المستجمع للشروط الشرعية ، الذى يقوم مع أهل الحل والعقد بأعباء الخلافة النبوية) [2] .

ثانيا : إن ما يكشف النقاب عن النوايا المختبئة وراء القرار - أى قطع تدخل الدين فى أمور الدنيا - ما كتبته الجرائد التركية فى ذلك الوقت حيث تتفق جميعها فى أن القصد هو تأسيس دولة عصرية لا دينية Laique مقلدين ما فعلته الثورة الفرنسية بالفصل بين الحكومة والكنيسة . ولكن الخطأ الكبير فى هذا العمل يعود أول ما يعود الى ما سبق أن أوردناه من التصور للاختلاف بين الخلافة والبابوية - أو الرياسة الروحية - لأن دور الخليفة مستمد من التعريف الكامل للإسلام كتشريع واجب التطبيق .

ونضيف إلى هذا أن الحكومة اللادينية ستقوم ، بدلا من حكم الخلافة ،على قوانين مقتبسة من أوروبا ، وهنا الانحراف ، بل والانقياد الأعمى لما يراه أهل أوربا واعتقاد صحته وسلامته .

والمثال الذى أمامنا هو ما قام به اللورد كرومر حين طعن فى الشريعة الاسلامية على إثر المحاولة التى جرت لإصلاح المحاكم الشرعية ، وكان اتجاهاً غريباً ، عارضه المسلمون ، ولكن اللورد وقف يدافع عن المحاولة بمثل قوله (ولكننى أعلم أن هذه المقاومات - أى لإصلاح المحاكم - أمور (أكليركيه) أى تقاليد لرجال

---

(١) المصدر السابق ص ٩٤ .

(٢) نفس المصدر ص ١٠٢ .

الدين الاسلامى كتقاليد الكنيسة عند النصارى) [١] مما أغضب السيد رشيد رضا فكتب إليه مستفسراً عن مقصده وبين له أن هناك فرقاً بين الشريعة التى عمرها أكثر من ألف عام وقوامها الكتاب والسنة ، وبين علم الفقه الذى وضعه الفقهاء أى من صنع البشر .

فالأول : يتضمن قواعد عامة تتفق مع مصلحة البشر فى كل زمان ومكان ، أما الثانى فقد مزجت فيه آراء الفقهاء بما يأخذونه من الكتاب والسنة فوقع بعضهم فى الخطأ ؛ وهو ما قام به دعاة الإصلاح فى كل مذهب . وقد تراجع اللورد وأجاب السيد رشيد رضا بأنه كان يقصد المعنى الثانى . ولكن هناك غربياً آخر - هو لورد كتشنر - قد اعترف بالحقيقة وعد اقتباس القوانين الغربية منهجاً خاطئاً لا ينبغى على المسلمين اتباعه فيقول (ونحن ما وصلت لنا هذه القوانين إلا بعد تربية تدريجية فى عدة قرون كنا نغيرفيها ونبدل بحسب اختلاف الأحوال وأن عندكم — أى المسلمين — شريعة عادلة موافقة لعقائدكم ولأحوالكم الاجتماعية) [٢] .

ويذهب السيد رشيد رضا إلى أن ما قررته الحكومة التركية من إقامة الحكم على القوانين والتقاليد الأوروبية باطل ، بدليل وجود الانشقاق بين صفوف الشعب التركى بين المؤيدين والمعارضين ، ولن يفيد العالم الاسلامى إلا إقامة خلافة النبوة [٣] ، وليست إقامة الحكومة اللادينية إلا من فعل المقلدين لأوربا الذين يسعون لإماتة الدين . فاتخذوا الوسائل التى توصلهم الى تحقيق غرضهم ومنها بث دعوى الإلحاد فى المدارس الرسمية وخاصة العسكرية بصفة خاصة ، وتأليف الكتب التى تدعو إلى إحلال العصبية الجنسية محل الوجدان الدينى ،

---

(١) نفس المصدر صفحة ١٢٠ .
(٢) المصدر السابق صفحة ١٢٢
(٣) المصدر السابق ص ١٠٥

ووضع الرجال المفسدين المخربين مثلا أعلى للأمة بدلا من رجال الإسلام الأوائل من السلف الصالح . كما يسلكون أيضاً سبيلا ثانياً هو التدرج في محو كل أثر إسلامي من أعمال الحكومة ونزع سلطة المشيخة الإسلامية من رياستها على المحاكم الشرعية ، مع وضع قانون للأحكام الشخصية . هذا إلا جانب التقليل من عدد المتخرجين من المدارس الدينية إلى غير ذلك من الوسائل التي تضعف من شأن الأخلاق الإسلامية وتحل العادات الأجنبية محلها[1] .

ثالثـاً : أن البحث لا ينبغي أن يتجه نحو مدى كفاية شخص معين أو عدم صلاحيته للخلافة حتى تنتقل السلطة منه إلى جماعة ، أو المجلس الوطني ، وإنما يجب أن يكون موضوع البحث والدراسة هو مدى صحة الخطوة التي اتخذت لتجريد الخلافة عن السلطة ، وهي التي أدت إلى إنسلاخ الحكومة عن الصفة الدينية وجردت الخلافة عن السلطة فأصبح عاطلا عن العمل .

فإذا افتقدت الدولتان الأموية والعباسية أركان الخلافة الصحيحة ، فإن خلافة ملوكهم قامت على التعهد بفعل الخلفاء من إقامة الأحكام الشرعية (وكانت خلافة هؤلاء الملوك أقرب إلى الصحة من خلافة الخلفاء الفارغين عن العمل[2] أو بمعنى

---

(١) المصدر السابق ص ١٣٩/١٤٠

ويقول بروكلمان في كتابه :

Histoire des Peuples et des Etats Depuis les origines jusqu'a nosiours, Islamiques كل نقد يوجه لتصرفات الحكومة كان يردع بقسوة . ولقد وصل الأمر في ١٩٣١ و١٩٣٢ إلى درجة الحد من إنشاء المساجد حيث كان لا يسمح إلا بمسجد واحد في كل قطر طوله ٥٠٠ متر . وخفض عدد الوعاظ الذين يتقاضون أجرهم من الحكومة إلى ٣٠٠ وكان يفرض عليهم أن يقوموا — إلى جانب التوعية الدينية في خطب الجمعة — بعمل الارشادات في مسائل الزراعة وغيرها . وقد تحول مسجدان من أشهر مساجد استامبول إلى أغراض أخرى دون إقامة الشعائر الدينية . أحدهما مسجد آيا صوفيا حيث أصبح متحفا ، والآخر مسجد الفاتح الذي تحول إلى مستودع . (ص ٣٦٨)

(٢) مصطفى صبري / النكير على منكري النعمة ص ٣٤

أدى جعل الخلافة (مظهراً مؤقتاً لا أمر لصاحبه ولا نهى ، ولكن يستفاد من إسمه فى تنفيذ ما لا يقبله الجمهور من غيره)(١) ، فوقع الاضطراب الكبير بين صفوف المسلمين لأن نزع السلطة عن الخليفة أضعف الثقة فى إمكان إقامة حكومة إسلامية ، ولما كانت تركيا هى أقوى الحكومات الإسلامية فى ذلك الوقت ،فإن زوال الحكم من يد الخليفة يخشى معه أن يزول الحكم الإسلامى من على ظهر الأرض فالمسلمون يعتقدون أنه : (لا بقاء للإسلام بدونها — أى السلطة الإسلامية — والحرص على بقائها ممزوج بدم كل مسلم وعصبه ، فهو لا يرى دينه باقيا إلا بوجود دولة إسلامية مستقلة قوية قادرة بذاتها على تنفيذ أحكام شرعه (٢) .

رابعاً : أتاحت عملية فصل السلطة عن الخلافة الفرصة لأعداء الإسلام التلاعب بنظام الخلافة حتى يمكنهم السيطرة على العالم الإسلامى . فقامت إنجلترا حينئذ بالدعوة إلى مشروع (الخلافة العربية) لهدم الخلافة الاسلامية ونقلها إلى (أيدى رجل يكون تحت وصاية الانجليز وبمثابة آلة فى أيديهم) (٣) فكانت تبغى وقوع الشقاق بين المسلمين حول راية الخلافة الإسلامية ليسهل لها تحقيق أغراضها فى هدم هذه الخلافة ثم إمتلاك السلطة والنفوذ فى سائر أنحاء البلاد عن طريق الخليفة المصطنع . ولهذا اهتم الانجليز بتشجيع الثائرين ضد السلطان ، وقدموا لهم المساعدة .

ومن النصوص التى أوردها مصطفى كامل ما يستحق وقفة طويلة لإمكان النظر فى المشاريع التى اتبعتها إحدى دول الغرب ، ومازلنا نرقبها عن كثب من خلال الأحداث السياسية المعاصرة ، فإن زعيمنا الشاب كشف النقاب وتنذ عن

---

(١) السيد رشيد رضا : الخلافة ص ١٤٠
(٢) المصدر السابق ص ١٥٤
(٣) مصطفى كامل : المسألة الشرقية ص ١٦و٢٠

الخطط التى دبرها الانجليز للسيطرة على العالم الاسلامى بأسره مستخدمين فكرة الخلافة لتحقيق مآربهم.

وقد شرح هذا المشروع بتفاصيله أحد الكتاب الانجليز [١] الذى قدم لنا مصطفى كامل بعض عباراته .

يقول هذا الكاتب فى إحدى عباراته (إن مركز الخلافة الاسلامية يجب أن يكون مكة وأن الخليفة فى المستقبل يجب أن يكون رئيساً دينياً لا ملكاً دنيوياً)[٢] . وتخفى هذه العبارة مغزى خطيراً وتشير دون خفاء إلى ما تحقق فعلا على يد مصطفى كمال حين قام بنزع السلطة من الخليفة توطئة لإعلان سقوط الخلافة وجاء تعقيب المستر (بلانت) هذا ليوضح لنا بشكل سافر الهدف الحقيقى من التلاعب بنظرية الخلافة الإسلامية بعد فصلها عن سلطاتها واتخاذها رمزاً فحسب ، فيقول : (إن خليفة كهذا يكون بالطبع محتاجاً لحليف ينصره ويساعده وما ذلك الحليف إلا إنجلترا) [٣] .

خامساً : لقيت نظرية فصل الخلافة عن السلطة مقاومة من المعارضين للحكم العثمانى أنفسهم ، إذ أنه مع التسليم بالاضطهاد الذى وقع على العرب فى ظل

---

(١) وهو مستر (بلانت) فى كتابه [مستقبل الاسلام]

(٢) المسألة الشرقية ص ٢١

ويقول أيضا (بروكلمان) فى كتابه السابق الاشارة إليه أنه عندما أعاد الدستور التركى فى صياغة جديدة واستبدلت الشريعة الاسلامية التى كانت تطبق حتى ذلك الوقت فى علاقات الأسرة بالقانون المدنى الذى وضع على النمط السويسرى ، فإن هذا العمل أحدث سخطا شديداً لا سيما بين مسلمى الهند الذين كانوا يعلقون كل آمالهم فى تركيا الحديثة لحمايتهم من الاستعمار البريطانى وكان بعض الهنود قد هاجر إلى أنقرة (ص ٣٦٧ و٣٦٨)

(٣) مصطفى كامل \ المسألة الشرقية ص ٢١ . ويعلق زعيمنا الشاب على هذا بقوله ساخراً (وبالجملة فحضرة المؤلف لكتاب «مستقبل الاسلام» يرى وما هو إلا مترجم عن آمال أبناء جنسه – أن الأليق بالاسلام أن ينصب إنكلترا دولة له ولم يبق للمستر بلانت الا أن يقول بأن الخليفة يجب أن يكون إنجليزيا)

الخلافة العثمانية ، فإن الجمعيات السرية التى أسسها العرب لم يكن ضمن أغراضها إزالة الخلافة كنظام للحكم ، وإنما كان من أهدافها إصلاح مفاسدها - كما أسلفنا - وكانت الآراء التى نشأت فى هذا الصدد ترمى إما إلى إحلال الخلافة العربية بدلا من العثمانية ، وينسب هذا الرأى الى العرب المثقفين ثقافة إسلامية ، والرأى الثانى يهدف إلى بقاء الخلافة فى آل عثمان مع تدعيم الوحدة الإسلامية. أما الرأى الثالث - الذى يعد متطرفاً فى ذلك الوقت وتتبناه القلة المتغربة - فكان يرمى الى تخليص البلاد العربية من أى شكل من أشكال الحكم الأجنبى ولو كان تركياً أو ربط البلاد العربية بنظام لا مركزى مع الدولة العلية [1] .

---

[١] دكتور محمد بديع شريف \ الصراع بين الموالى والعرب ص ٢٠٣/٢٠٤ ؛

الخلاصة

ونستطيع أن نلخص ما سبق في النتائج الآتية :

(أولا) وقوف الفكر السنى معارضاً لإلغاء الخلافة ، فالتزم أهل السنة والجماعة فى تمسكهم بموقفهم بنفس المنهج الذى اختطوه منذ البداية - وهو حماية الإسلام والدفاع عنه إزاء الحملات التى لم يخل تاريخه منها .

وفى نهاية المطاف - أى زمن الخلافة العثمانية - ارتفعت أصوات أهل السنة والجماعة مطالبة بإحياء المدنية الإسلامية بواسطة (تجديد حكومة الخلافة على القواعد المقررة فى الكتب الكلامية والفقهية)[1] واستنكر أهل السنة الخطوات التمهيدية التى أقدمت عليها حكومة مصطفى كمال حين سلبت من الخليفة السلطة وجعلت منه مجرد شخصية روحية ، ونبهت أذهان المسلمين إلى خطورة ماينصب نظام الخلافة سواء فى الخفاء أو على الملأ .

(ثانياً) ظلت فكرة اقتران الخلافة بتطبيق القواعد الدينية قائمة حتى سقوط الخلافة العثمانية ، وكان هذا هو السبب الرئيسى فى عداء العالم الأوربى لها إذ أصبح مضجعه بقاء هذا النظام لأنه وجد فيه استمراراً للحكم الإسلامى الذى استطاع يوماً أن يكتسح العالم ، فخشيت أوروبا أن تتكرر أحداث التاريخ فيعود المسلمون لمجدهم وعزهم فى ظل نظام الخلافة - فهو الرمز الذى كان يوحد المسلمين - فلم يهدأ لأوروبا بال حتى قضت على الدولة الإسلامية الأخيرة .

---

(1) السيد رشيد رضا / الخلافة ص ٩

مصادر الأحاديث

• من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية .
رواه مسلم (النووي / رياض الصالحين ص ٢٦٨)

• إنما الطاعة في المعروف ، ولا طاعة في معصية ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .
رواه أحمد وأبو داوود والنسائي (العجلوني/ كشف الخفاء ..جـ٢ ص٣٦٥)

• ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي ، من تشرف لها تستشرفه فمن وجد فيها ملجأ أو معاذ فليعذ به .
رواه البخاري جـ٨ ص٩٢ .

• ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم ولكن من رضي وتابع . قالوا : يارسول الله أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ، ما صلوا .
رواه مسلم جـ ٣ حديث رقم ٤٥ .

• لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ من أحدهم ولا نصيفه .
رواه البخاري ومسلم وأبو داوود والترمزي (العجلوني/ كشف الخفاء جـ ٢ ص٣٥٢)

• إيتوني بدواة وكتب أكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه اثنان .
رواه البخاري وذكره ابن حزم في جوامع السيرة ص٢٦٣

• لو كنت متخذاً خليلا غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلا ، ولكن أخوة الإسلام ومودته ، لا يبقين في المسجد باب إلا سد إلا باب أبي بكر .

رواه البخارى جـ ٤ ص ١٩١ ، ومسلم جـ ٤ حديث رقم ٢ .

- قال على بن أبى طالب لعمر وهو مسجى فى فراش الموت (ما خلفت أحداً أحب إلىّ أن ألقى الله بمثل عمله منك وأيم الله . إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك وذاك أنى كنت أكثر ما أسمع رسول الله ﷺ يقول، جئت أنا وأبو بكر وعمر ودخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر) .

رواه مسلم جـ ٤ الحديث رقم ١٤

- ومن فضائل عثمان قول الرسول ﷺ «ألا أستحى من رجل تستحى منه الملائكة؟»

رواه البخارى ، ورواه مسلم جـ ٤ حديث رقم ٣٦

- أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى

البخارى جـ ٥ ص ١٢٩ ، مسلم جـ ٤ حديث رقم ٣٠

- من كنت مولاه فعلى مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار .

رواه الطبرانى وأحمد (العجلونى / كشف الخفاء جـ ٢ ص ٢٧٤)

- أن رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك واستخلف علياً فقال : أتخلفنى فى الصبيان والنساء قال : ألا ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبى بعدى .

رواه البخارى جـ ٥ ص ١٢٩ ، ومسلم جـ ٤ حديث رقم ٣٠

- تقتل عماراً الفئة الباغية .

الشوكانى / الأحاديث الموضوعة ص ٤٠٠

- ياأبا ذر إسمع وأطع ولو عبداً حبشياً مجدع الأطراف

البيهقى / مختصر شعب الإيمان ص ١٧٤

وهو جزء من حديث العباس بن سارية وفيه (عليكم بالسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشى) رواه أبو داود والترمذى ، وقال النووى حديث حسن صحيح .

(النووى / رياض الصالحين)

- الأئمة من قريش ما بقى منهم إثنان

البخارى جـ ٨ ص ١٠٥ /مسلم حـ٣ حديث رقم ١

- لن يفلح قوم ولوا أمرهم إمرأة

البخارى جـ٨ ص ٩٧

- والذى نفسى بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجيب لكم .

رواه الترمذى وقال حديث حسن (النووى / رياض الصالحين ص ٨٣)

- افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة فهلك سبعون وتخلص فرقة واحدة. وقوم عيسى إفترقوا من بعده إثنان وسبعون فرقة فهلك إحدى وسبعون فرقة وتخلص فرقة واحدة وإن أمتى ستفترق على ثلاثة وسبعين فرقة يهلك إثنان وسبعون فرقة وتخلص فرقة واحدة .

رواه أبو داود والترمذى قال (حديث حسن غريب) ــ العجلونى/كشف الخفاء جـ ١ ص ١٤٩

- من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات ميتة جاهليه

رواه الترمذى (العجلونى / كشف الخفاء . . جـ ٢ ص ٣٩١)

خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم .

رواه البخارى ومسلم (عجلونى / كشف الخفاء جـ١ ص ٣٩٦)

يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فى طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم ـ وفى رواية أفقه ـ من عالم المدينة .

ابن عبد البر / الانتقاء . . ص ١٩

- إن الله عز وجل يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها.

رواه أبو داود (العجلونى / كشف الخفاء .. جـ١ ص٢٤٣)

- عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي .

جزء من حديث العرباض بن سارية الذي رواه أبو داود والترمذي .

- على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية .
فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة .

مسلم جـ ٢٣ حديث رقم ٣٨

- في وصف الرسول ﷺ للحسن بن علي « إن إبني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين »

البخاري جـ ٤ ص ٢١٦

---

(١) صحيح البخاري ط ١٣١٥ هـ - ١٨٩٧ م

(٢) صحيح مسلم ط ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

(٣) إسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢هـ - ١٧٤٨ م) كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ط القدس سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م

(٤) النووي رياض الصالحين ط ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م

(٥) البيهقي /مختصر شعب الايمان ١٢٠٥هـ - ١٩٤٦م

المراجع

١ - القرآن الكريم

٢ - أبو بكر الباقلانى التمهيد فى الرد على الملحدة والمعطلة
تحقيق الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده ، والدكتور محمود الخضيرى ط القاهرة ١٣٦٧ هـ — ١٩٤٧م

٣ - » » » الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به
تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثرى ط القاهرة ١٣٧٠هـ-١٩٥٠م

٤ - ابن تيمية (تقى الدين) منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية
ط القاهرة ١٣٢١ هـ — ١٩٣٠ م

٥ - » » » الصارم المسلول على شاتم الرسول
تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . ط القاهرة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠م

٦ - » » » اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم
تحقيق محمد حامد الفقى . ط القاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م

٧ - » » » نظرية العقد . تحقيق محمد حامد الفقى ط القاهرة ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م

٨ - » » » كتاب النبوات . ط القاهرة ١٣٤٦هـ -١٩٢٧م

٩ - » » » السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية
تحقيق الدكتور على سامى النشار . ط القاهرة ١٣٧١هـ-١٩٥١م

١٠ - » » » صحة أصول مذهب أهل المدينة
مطبعة الإمام بمصر بدون تاريخ

١١ - » » » الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان .
ط القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م

١٢ - ابن الجوزى تاريخ عمر بن الخطاب - أول حاكم ديمقراطى فى الإسلام
(جمال الدين أبو الفرج) مطبعة مصطفى محمد

١٣ - أبو المعالى الجوينى الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد
تحقيق د . محمد يوسف موسى وعبد المنعم عبد الحق
ط . القاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩ م

١٤ - أبو المعالي الجويني لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة
تحقيق د. فوقية حسين. ط القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

١٥ - » » غياث الأمم في التياث الظلم — مخطوط دار الكتب رقم ٨ اجتماع تيمور (وتوجد نسخة أخرى غير كاملة بمكتبة بلدية الاسكندرية رقم ١٧٤٩ ب) وقد طبع بتحقيق د. مصطفى حلمي و د. فؤاد عبد المنعم بدار الدعوة بالأسكندرية

١٦ - ابن حجر العسقلاني الإصابة في تمييز الصحابة. ط القاهرة ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م

١٧ - ابن حجر الهيتمي الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. ط القاهرة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م

١٨ - أبو حامد الغزالي فضائح الباطنية. تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوي
١٣٨٣ هـ — ١٩٦٤ م

١٩ - » » إحياء علوم الدين. ط ١٢٩٦ هـ - ١٨٧٨ م

٢٠ - » » المنقذ من الضلال ط ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٥ م

٢١ - » » الاقتصاد في الاعتقاد. ط ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م

٢٢ - ابن حزم الفصل في الملل والأهواء والنحل. ط ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م
(أبو محمد علي بن أحمد)

٢٣ - » » » المحلى — ط القاهرة ١٣٥١ هـ — ١٩٣٢ م

٢٤ - » » » جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى - تحقيق د. إحسان عباس ود. ناصر الدين الأسد - ط دار المعارف

٢٥ - » » » المفاضلة بين الصحابة

٢٦ - د. إحسان عباس الحسن البصري — سيرته، شخصيته، تعاليمه وآراؤه
ط القاهرة ١٣٧٢ هـ — ١٩٥٢ م

٢٧ - أبو حيان التوحيدي ثلاث رسائل: (١) رسالة السقيفة (٢) وعلم الكتابة (٣) رسالة الحياة — تحقيق د. إبراهيم الكيلاني — ط دمشق ١٣٧١ هـ — ١٩٥١ م

٢٨ - ابن خلدون مقدمة ابن خلدون — ط المكتبة التجارية

٢٩ - ابن خلكان وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان
(القاضي أحمد) ط ١٢٧٥ هـ - ١٨٥٨ م

٣٠ - ابن زنجويه (أبو بكر) الروض الأنيق فى إثبات إمامة أبى بكر الصديق مخطوط رقم ٣٦٠٣ج مكتبة بلدية الاسكندرية
٣١ - أرنولد الدعوة إلى الإسلام — ترجمة حسن إبراهيم وعبد المجيد النحراوى — ط ١٣٦٧ هـ — ١٩٤٧م
٣٢ - أبو زهرة (الشيخ محمد أبو زهره) المذاهب الإسلامية — سلسلة الألف كتاب (رقم ١٧٧)
٣٣ - « « مالك — حياته وعصره ، آراؤه وفقهه ١٣٦٥هـ — ١٩٤٦م
٣٤ - « « الإمام الصادق « « «
٣٥ - « « أبو حنيفه « « « ١٣٨٠هـ — ١٩٦٠م
٣٦ - « « ابن تيمية « « « ١٣٧١هـ — ١٩٥٢م
٣٧ - ابن سعد (محمد بن سعد كاتب الواقدى) كتاب الطبقات الكبير
٣٨ - أسد حيدر الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ط النجف ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م
٣٩ - ابن الصباغ (على بن محمد بن أحمد المغربى) الفصول المهمة فى معرفة أحوال الأئمة
٤٠ - ابن الطقطقى (محمد بن على بن طباطبا) الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية ط ١٣٤٥ هـ ١٩٢٧م
٤١ - ابن عبد الحكم سيرة عمر بن عبد العزيز
٤٢ - ابن عبد البر الانتقاء فى فضائل الثلاثة أئمة الفقهاء مالك والشافعى وأبى حنيفة — ط القاهرة ١٣٥٠هـ — ١٩٣١م
٤٣ - ابن عساكر تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام الأشعرى نشر القدسى ١٣٤٧هـ — ١٩٢٨م دمشق
٤٤ - أفلاطون جمهورية أفلاطون — ترجمة حنا خباز ط١٣٤٨هـ ١٩٢٩م
٤٥ - أبو الفرج الأصفهانى مقاتل الطالبيين
٤٦ - ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثرى ١٣٤٩هـ — ١٩٣٠م
٤٧ - « « الإمامة والسياسة ط ١٣٢٨ هـ = ١٩١٠ م

٤٨ - ابن قتيبة عيون الأخبار ط ١٣٨٤هـ - ٩٦٤ م
٤٩ - ابن القيم الجوزية أعلام الموقعين عن رب العالمين
٥٠ - « « الطرق الحكمية فى السياسة الشرعيه ١٣١٧هـ - ١٨٩٩م
٥١ - ابن كثير البداية والنهايه فى التاريخ مطبعة السعادة بمصر
(عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير)
٥٢ - أبو الحسن الأشعرى مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين تحقيق هـ ريتر
ط استنبول ١٢٤٨هـ - ١٩٢٩م
٥٣ - « « اللمع فى الرد على أهل الزيغ والبدع ط ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م
٥٤ - ابن المرتضى باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل فى شرح كتاب
(أحمد بن يحيى) الملل والنحل
٥٥ - أبو الظاهر الأسفراينى التبصير فى الدين . تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثرى
١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م
٥٦ - د. البير نصرى نادر أهم الفرق الاسلامية السياسيه والكلاميه ط بيروت
٥٧ - أمين الخولى مالك بن أنس ط ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م
٥٨ - أبو بكر بن العربى العواصم من القواصم فى تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبى ﷺ
تحقيق محب الدين الخطيب ط ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م
٥٩ - السيد محمد الخضر حياة ابن خلدون ، ومثل من فلسفته الاجتماعيه
ط ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م
٦٠ - أبو عبد الله محمد بن العقود الدرية من مناقب شيخ الاسلام بن تيميه
عبد الهادى ط ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م
٦١ - أبو نعيم الأصبهانى حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . ط ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م
٦٢ - ابن النديم الفهرست ط ليبسيك ١٨٧١/٧٢ م - ١٨٨٨/٨٩هـ
٦٣ - ابن هشام السيرة النبويه ط ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م
تحقيق مصطفى السقا . إبراهيم الابيارى وعبد
٦٤ - أبو يعلى الأحكام السلطانية ط ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨ م
(القاضى أبو يعلى محمد بن الحسين)

٦٥ - أبو يعلى — طبقات الحنابلة ط ١٣٧١هـ — ١٩٥٢ م

٦٦ - ابن يحيى — كتاب الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار
مخطوط بمكتبة بلدية الاسكندرية تم نسخه فى عام ١٠٨٣هـ - ١٦٧٢

٦٧ - الايجى (عضد الدين) المواقف ط القاهرة ١٢٥٧هـ — ١٩٣٨م

٦٨ - باتون (والتر م) أحمد بن حنبل والمحنة ١٢٧٧هـ — ١٩٥٨م

٦٩ - البخارى — صحيح البخارى ط ١٢١٥هـ — ١٨٩٧م

٧٠ - بدر الدين بن جماعة — تحرير الأحكام فى تدبير أهل الاسلام مخطوط بمكتبة
البلدية ٣٦٣٨ ج

٧١ - برنارد لويس — أصول الاسماعيلية ط ١٣٦٦هـ — ١٩٤٧م

٧٢ - بارتولد — تاريخ الحضارة الاسلامية ترجمة حمزة طاهر ط دار المعارف

٧٣ - البزازى — مناقب الامام الأعظم أبى حنيفه

٧٤ - البغدادى — كتاب أصول الدين ط استنبول ١٣٤٦هـ — ١٩٢٨م
(أبو منصور عبد القاهر)

٧٥ - « « — الفرق بين الفرق ط المعارف، ضبط وتحقيق محمد بدر

٧٦ - بروكلمان — الأتراك العثمانيين وحضارتهم ترجمة د. نبيه أمين فارس
ومنير البعلبكى. ط بيروت ١٣٦٨هـ — ١٩٤٩م

٧٧ - الجاحظ — العثمانية، تحقيق عبد السلام هارون ١٣٧٤هـ — ١٩٥٥م

٧٨ - جب، ماسينيون. كامفماير، برج وجهة الاسلام ترجمة د. أبى ريدة ١٢٥٢هـ — ١٩٣٤

٧٩ - الجرجانى — شرح المواقف ط القسطنطينيه ١٢٢٩هـ — ١٧٢٣م

٨٠ - الجيلانى — توفيق التطبيق فى إثبات أن الشيخ الرئيس من الامامية
(على بن فضل الله) الاثنى عشرية. تحقيق د. محمد مصطفى حلمى ط ١٣٧٣هـ — ١٩٥٤م

٨١ - د. حسن إبراهيم حسن تاريخ الاسلام السياسى ط ١٣٥٣هـ — ١٩٣٥م

٨٢ - الخطيب البغدادى تاريخ بغداد
(أبو بكر أحمد بن على)

٨٣ - الخنيزى — الدعوة الاسلامية إلى وحدة أهل السنة والامامية
(على أبو الحسن بن حسن المهدى) ط بيروت ١٣٧٦هـ — ١٩٥٦م

٨٤ - الخوارزمى — جامع مسانيد الامام الأعظم

٨٥ - الخياط الانتصار والرد على ابن الروندى الملحد ، تحقيق نيبرج
ط ١٣٤٤هـ — ١٩٢٥م
٨٦ - دائرة المعارف الاسلامية فنسنك، هوتسما ، ارنولد، هففنج، بروفنسال، باسيه،
هارتمان وجب. ترجمة محمد ثابت ألفندى ، أحمد الشنتناوى،
إبراهيم زكى خورشيد وعبد الحميد يونس .
٨٧ - دى بور تاريخ الفلسفه فى الاسلام . ترجمة د . أبى ريدة
ط ١٣٧٤هـ — ١٩٥٤م
٨٨ - الدينورى (أبو حنيفه) الأخبار الطوال تحقيق د جمال الدين الشيال ط ١٣٨ هـ ١٩٦م
٨٩ - دونلدسن عقيدة الشيعه . تعريف ع.م ط ١٣٦٦هـ — ١٩٤٦م
٩٠ ديلاسي أوليرى الفكر العربى ومكانه فى التاريخ
٩١ - الذهبى (شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان)
ميزان الاعتدال فى نقد الرجال تحقيق على محمد البجاوى ١٣١٢هـ ١٩٦٣
٩٢ - « « المشتبه فى أسماء الرجال . ط ليدن ١٣١١هـ — ١٨٩٣م
٩٣ - « « ترجمة الامام أحمد بن حنبل . ط القاهرة ١٣٦٦هـ - ١٩٤٦م
٩٤ - الرازى (فخر الدين) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ؛ ط ١٣٢٣هـ — ١٩٠٩م
٩٥ - « « معالم أصول الدين (هامش الكتاب السابق)
٩٦ - الرازى (أبو حاتم) آداب الشافعى ومناقبه - تحقيق عبد الغنى عبد الخالق
١٣٧٢هـ — ١٩٥٣م
٩٧ - الرازى (فخر الدين) نهاية المعقول فى دراية الأصول مخطوط بدار الكتب رقم ٧٤٨ توحيد
٩٨ - روسو العقد الاجتماعى سلسلة الألف كتاب . ترجمة عبد الكريم أحمد
٩٩ - زاهيه مصطفى قدوره عائشه أم المؤمنين ط ١٣٦٦هـ — ١٩٤٧م
١٠٠ - زهدى حسن جاد الله المعتزلة ط ١٣٦٦هـ — ١٩٤٧م
١٠١ - الامام زيد بن على بن (مجموع الفقه) تأليف أبو القاسم عبد العزيز بن إسحق
الحسن بن على تحقيق جرفينى ط ميلانو ١٣٣٨هـ — ١٩١٩م
١٠٢ - سعد محمد حسن المهدية فى الاسلام منذ أقدم العصور حتى اليوم
ط ١٣٧٣هـ — ١٩٥٣م

١٠٣ - سعيد الأفغاني عائشة والسياسة ط ١٣٦٧هـ — ١٩٤٧م
١٠٤ - سيد محمد صديق حسن خان بهادر إكليل الكرامة فى تبيان مقاصد الإمامة
ط بهوبال ١٢٩٤م — ١٨٧٧م
١٠٥ - السيوطى. تاريخ الخلفاء
١٠٦ - « اللآلاء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة ١٣٨١هـ — ١٩٦١
١٠٧ - الزركشى (الامام بدر الدين) الاجابة لايراد ما استدركته السيدة عائشة على
الصحابة ط دمشق ١٣٥٨هـ — ١٩٣٩م
١٠٨ - الشاطبى (إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمى)
الاعتصام ط ١٣٣٢هـ — ١٩١٣م
١٠٩ - شكيب أرسلان لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟ ط ١٣٥٨هـ-١٩٣٩م
١١٠ - الشهرستانى الملل والنحل، على هامش (الفصل) ط ١٣١٧هـ-١٨٩٩م
١١١ - « (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم) نهاية الأقدام فى علم الكلام
تحقيق الفرد جيوم ط لندن ١٣٥٣هـ — ١٩٣٤م
١١٢ - الشوكانى نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار
(محمد بن على بن محمد) تحقيق محمد نير عبده أغا الدمشقى ؛ دار الطباعة المنيرية
ط ١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م
١١٣ - طاش كبرى زاده مفتاح السعادة ط حيدر آباد ١٣٢٩هـ - ١٩١١م
(أحمد بن مصطفى)
١١٤ - الطبرى تاريخ الأمم والملوك ط دار المعارف ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م
(أبو جعفر محمد بن جرير)
١١٥ - « « جامع البيان فى تفسير القرآن المطبعة اليمنية بمصر
١١٦ - الطرطوشى (أبو بكر) سراج الملوك ط ١٢٨٩هـ - ١٨٧٢م
١١٧ - د. طه حسين فلسفة ابن خلدون الاجتماعية. ترجمة محمد عبد الله عنان
ط ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م
١١٨ - عبد الحميد بخيت الخلافة الاسلامية ط ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م
١١٩ - عبدالعزيز المصعبى الأسرار النورانية على المنظومة الرائية ٦. ١٣هـ-١٨٨٨م
١٢٠ - عبدالكريم الخطيب الخلافة والامامة ط ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م

١٢١ - عبد الغنى سنى الخلافة وسلطة الأمة مترجم عن التركية ط ١٣٤٢هـ-١٩٢٤م
١٢٢ - القاضى عبد الجبار المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ج ٢ قسم ١ و ٢
(أبو الحسن) تحقيق د عبد الحليم محمود و د. سليمان دنيا ط ١٣٨٦هـ-١٨٦٦م
١٢٣ - « « شرح الأصول الخمسة ؛ تعليق أحمد بن الحسين بن أبى هاشم
تحقيق د. عبد الكريم عثمان ط ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
١٢٤ - عبد الله القصيمى الصراع بين الاسلام والوثنية ط ١٣٥٦هـ-١٩٣٨م
١٢٥ - د. عبد الرحمن بدوى الأصول اليونانية للنظريات السياسية فى الاسلام
ط ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م
١٢٥ - د. على سامى النشار نشأة الفكر الفلسفى فى الاسلام ط ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م
١٢٦ - على عبد الرازق الاسلام وأصول الحكم ط ١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م
١٢٧ « « الاجماع فى الشريعة الاسلاميه ط ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م
١٢٨ - على بن الحسين الهاشمى واقعة النهروان (أو الخوارج) ط طهران ١٣٧٣هـ-١٩٥٣م
١٢٩ - عمر أبو النصر الخوارج فى الاسلام ط بيروت ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م
١٣٠ - د على حسنى الخربوطلى الدولة العربية الاسلاميه ط ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م
١٣١ - الفارابى آراء أهل المدينة الفاضلة ط القاهرة ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م
١٣٢ - « كتاب السياسات المدنية ط حيدر آباد ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م
١٣٣ - فان فلوتن السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات فى عهد بنى أميه
ترجمة د. حسن إبراهيم ومحمد زكريا إبراهيم ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م
١٣٤ - فلهوزن أحزاب المعارضة السياسية فى صدر الاسلام · الخوارج
والشيعة ؛ ترجمة د. عبد الرحمن بدوى
١٣٥ - الامام مالك رسالة إمام أهل المدينة إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد
وإلى يحيى بن خالد البرمكى ط ١٣١١هـ ١٨٩٣م
١٣٦ - ماسينيون خطط الكوفة وشرح خريطتها وملحق لأهم حوادث الكوفة
فى القرنين الأول والثانى ط صيدا ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م
١٣٧ - الماوردى (ابو الحسن) الأحكام السلطانية ط ١٣٢٧هـ - ١٩٠٩م
١٣٨ - « « أدب الدنيا والدين ط القسطنطينيه ١٢٩٩هـ - ١٨٨١م
١٣٩ - المبرد الكامل فى اللغة والأدب ط ١٣٧١هـ - ١٩٥١م

١٤٠ - د. محمد حميد الله آبادى مجموعة الوثائق السياسية فى العهد النبوى والخلافة الراشدة
ط ١٩٤١ م
١٤١ - د. محمد كامل حسين طائفة الإسماعيلية ط ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م
١٤٢ - د. محمد يوسف موسى ابن تيمية سلسلة أعلام العرب ١٣٨١هـ - ١٩٦٢ م
١٤٣ - محمد الخضرى تاريخ التشريع الإسلامى ط ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م
١٤٤ - محمد بخيت المطيعى حقيقة الإسلام وأصول الحكم ١٣٤٤هـ = ١٩٢٥م
١٤٥ - د. محمد عبد الهادى أبو ريده إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية الفلسفية
ط ١٣٥٦ هـ - ١٩٤٦م
١٤٦ - د. محمد طه بدوى أمهات الأفكار السياسية الحديثة وصداها فى نظم الحكم
١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨م
١٤٧ - « « حق مقاومة الحكومات الجائرة ط دار الكتاب العربى
١٤٨ - د. محمد بديع شريف الصراع بين الموالى والعرب ط ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م
١٤٩ - محمد عزه دروزه عصر النبى ﷺ وبيئته قبل البعث ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م
١٥٠ - محمد الصادق عرجون رسالة محمد ﷺ منبع عظمته ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م
١٥١ - محب الدين الخطيب الخطوط العريضة للشيعة الإثنى عشرية
ط ١٣٨١هـ - ١٩٦١م
١٥٢ - محمد بن يوسف أطفيش الذهب الخالص المنوه بالعلم القالص
ط ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٤م
١٥٣ - محمد بن مالك بن أبى الفضائل كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة
(ملحق بكتاب التبصير فى الدين للإسفراينى)
١٥٤ - محمد بن على الشوكانى الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة
١٣٨١هـ - ١٩٦١م
١٥٥ - محمد الموسوى الكاظمى أصول المعارف ط صيدا ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م
١٥٦ - محمد رشيد رضا الخلافة أو الإمامة العظمى ط المنار ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م
١٥٧ - د. محمد ضياء الدين الريس النظريات السياسية الإسلامية ط ١٣٧١هـ - ١٩٥٠م
١٥٨ - « « « تاريخ الشرق العربى والخلافة العثمانية
١٢٦٩هـ - ١٩٥٠م

١٥٩ د. محمد عبد المعز نصر الدولة والمواطن ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م
١٦٠ - الإمام مسلم صحيح مسلم ط ١٠٧٤هـ - ١٩٥٥م
١٦١ - المسعودي مروج الذهب
١٦٢ - مصطفى عبد الرازق تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ط ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م
١٦٣ - » » الإمام الشافعي
١٦٤ - مصطفى كامل المسألة الشرقية ط ١٣١٥ هـ - ١٨٩٨م
١٦٥ - مصطفى صبري التوقادي النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة
ط بيروت ١٣٤٢هـ - ١٩٢٣م
١٦٦ - د. مصطفى الخشاب النظريات والمذاهب السياسية ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م
١٦٧ - الشيخ المفيد أوائل المقالات في المذاهب والمختارات
(محمد بن النعمان) ط تبريز الثانية ١٣٥٨هـ - ١٩٢٩م
١٦٨ - المقريزي (تقي الدين) النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم
١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م
١٦٩ - المكي (الموفق بن أحمد) مناقب الإمام الأعظم
١٧٠ - الملطي (أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن)
التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع . تحقيق الشيخ محمد
زاهد الكوثري ط ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م
١٧١ - موسى جار الله الوشيعة في نقد عقائد الشيعة ط مصر
١٧٢ - القلقشندي مآثر الإنافة في معالم الخلافة
(أحمد بن عبدالله) التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء،
الكويت ط ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م
١٧٣ - محمد الحسين آل كاشف الغطاء أصل الشيعة وأصولها ط ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م
١٧٤ - النسفي بحر الكلام في علم التوحيد ط ١٣٢٩هـ - ١٩١١م
١٧٥ - نصر بن مزاحم وقعة صفين . تحقيق عبد السلام هارون
١٧٦ - النوبختي فرق الشيعة ط النجف ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م
(أبو محمد الحسن بن موسى)

١٧٧ - النووى (أبو زكريا محي الدين بن شرف) تهذيب الأسماء واللغات
١٧٨ - هاشم الدفتردار المدنى ومحمد على الزغبى
الاسلام بين السنه والشريعة ط بيروت ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
١٧٩ - هيئة كبار العلماء حكم هيئة كبار العلماء فى كتاب (الاسلام وأصول الحكم)
١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥م
١٨٠ - الورجلانى الدليل لأهل العقول ط ١٣٠٦هـ - ١٨٨٨م
١٨١ - اليعقوبى تاريخ اليعقوبى ط النجف ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م

182 - Le Califat, A. Sanhoury. Paris, 1926.
183 - The Caliphate, Sir Thomas W. Arnold Oxford, 1924.
184 - The Legacy of Islam, Sir Thomas Arnold and Alfred Guillaume. Oxford, 1931.
185 - Moslems on The March, F. W. Fernau (Translated from the German py E. W. Dickes) New York, 1954.
186 - A Literary History of the Arabs, Reynold A. Nicholson. Cambridge. 1962.
187 - Islam In Modern History, Wilfred Cantuell Smithe. New-Jersey 1957.
188 - Essai Sur Les Doctrines Sociales et Poiitiques de Taki-D-Din Ahmed B. Taimiya. Henri Laoust. Le Caire, 1939.
189 - Science Democracy and Islam and other essays, Humayun Kabir (New Delhi) London, 1955.
190 - Mustafa Kamel, by H. C. Armstrong. (Traduit de la l'Anglai par M.M. Souliee t Vaney) Paris, 1938.

الفهرس

الموضوع	الصفحة